

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد السادس عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٨

- صالح المانع الانفاق العسكري وسباق السلح في الدول العربية: دراسة مقارنة.
- ابراهيم العبيدي التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد.
- علي عسكر، أحمد عبدالله مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية.
- محمود منسي عمل الام والسلوك الاجتماعي للابناء: دراسة مقارنة.
- كايد أبو صبحه البيئة الاجتماعية لمدينة عمان.
- محمد التويجري القيم الادارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية.
- يوسف محمد آفاق استغلال الغاز الطبيعي عالميا.
- حسين علوي نحو توافق أفضل بين خصائص الفرد وبيئتي العمل والتنظيم.
- قيس الوريثي التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية: حالة المغرب.
- عصام موسى الثقافة الاعلامية العربية: مشاكل ومقترحات.

ال، قطر (١٠) ريال، الامارات (١٠) درهم، البحرين (١٠) دينار،
الاردن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن
صر (١,٥) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليرة، اليمن

الاشتراكات

للأفراد	سنة	سنتين	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥,٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٢,٥ د.ك	٤,٥ د.ك	٦,٥ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٥ د.ك	٢٥ د.ك	٤٠ د.ك	٥٠ د.ك
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

• تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

- (١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.
- (٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٧١٠١٦٨٥) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

- اشتراك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العديدين ٢٠١ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ - ٢٥٤٩٣٨٧

نمن المجلد للمؤسسات: (١٥,٠٠٠) خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها
نمن المجلد للأفراد: (٥,٠٠٠) خمسة دنائير كويتية أو ما يعادلها
نمن المجلد للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنائير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

وفضلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد السادس عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٨

ميشة التحرير

اسماعيل صبري مقلد

حصة محمد البحر

سليمان شعبان القدسي

فهد ثاقب الثاقب

محمد صباح السالم الصباح

رئيس التحرير

فهد ثاقب الثاقب

مدير التحرير

محمد صادق أبو صباح

مراجعات الكتب

يحيى فايز الحداد

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت مر. ب ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055
هاتف: ٥٥٤٩٣٨٧ - ٥٥٤٩٤٢١ - تللكس: KUNIVER ٢٢٦٦٦

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

- ١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصلية المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثاً منشورة سابقاً أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.
- ٢- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول المجازيات وسليات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناسخ، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.
- ٣- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الأكاديمية.
- ٤- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.
- ٥- ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.
- ٦- يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون ما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة، ملخصاً مهمة البحث والتأليف.
- ٧- يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

- ١- يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.
- ٢- تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلاً (جدول رقم (١) هنا تقريباً).
- ٣- يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أقرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.
- ٤- تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والمواش:

- ١- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وستة النشر ووضعهما بين قوسين مثلاً (ابن خلدون، ١٩٦٠) و(القوصي، ومذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، ١٩٨٠)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثين لكاتبين مختلفين (القوسي، ١٩٧٣؛ مذكور، ١٩٨٧) و (Roger, 1981; Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثين لكاتب في سنة واحدة (الفارابي، ١٩٦٤، ١٩٦٤ ب) و (Smith, 1982*, 1982). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ١٩٧٠: ١٦٤) و (Jones, 1977: 58 - 59).

٢- توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جداً وإن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاماً. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وستة النشر مثلاً:

هدسون، م

١٩٨٦ الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن الممولات السياسية العربية في التسعينات، ص ص ١٧ - ٣٦ في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

١٩٨٥ والائتماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة العلوم الاجتماعية - ١٣ (شتاء): ١٦٩ - ٢٢٣.

أبو زهرة، م

١٩٧٤ الجرمية والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirsch, T

1983

«Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilson (ed) Crime & Public Policy, San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984

«The Intergenerational Transmission of Marital Aggression» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Guinney, R.

1979

Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣- يجب اختصار الموامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

٤- تطبع الموامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومساقتين بين مرجع وآخر.

إجازة النشر:

١- تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث بإجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل ايجازته للنشر.

□ عدد ١ ، ١٩٧٣

شكري، الأمم المتحدة في الميزان - الأخرس ، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - ربيع ، انتهاء مصر نحو الاشتراكية - الأزهرى، مبيعات القرض وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية - النفسي، العلاقات الإيرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية :

- حريق ، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر - التجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث - عبدالرحيم ، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة .

□ عدد ١ ، ١٩٧٤

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأسيري - ربيع ، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - التجار، أزمة نظام النقد الدولي - أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية :

- الأبراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و «نيومان» للأحزاب السياسية - عاروري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين - خدوري، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق - السالم، نظريات متداولة في تطور الإدارة - سليمان، حول استخدام معايير الاستيراد في الاقتصاد المتخلف - الفراء، بعض خصائص سكان الكويت.

□ عدد ٢ ، ١٩٧٤

الجميل، التشرد في العراق - سامي/بازرعه/رمضان ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت - بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - أبو العلا، جدول الحيلة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ .

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية :

- الرشيد، البيئة التوربية - منصور، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي - صقر، نموذج مهلاترسي للتخطيط - أبولند، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية - عليش، العلاقات الإنسانية في الصناعة .

□ عدد ١ ، ١٩٧٥

الغزالي، حول فلسفة لحظة الخمسة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - زحلان/ ربيع ، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - الكرسي، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - يرموم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع - السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم - الأهرجي، بين الاستراتيجية والتكتيك في التخطيط للتطوير الإداري - عفيفي، السياسات الترويجية لتاجر التجزئة بالكويت - حواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والإنتاج في العالم .

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية :

- عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية - زحلان ، تخطيط القوى البشرية.

□ عدد ٢ ، ١٩٧٥

الغريب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع . . والطموح والتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير - الروميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية :

- منصور، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والوسائل المرتبطة باختيار مصادر الشراء - القدسي/المصري، استغلال أموال نطف الشرق الأوسط: بدائل وآمال - مرار، الاغتراب التنظيمي.

□ عدد ١، ١٩٧٦

التجار، العصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية-الحسن، العلاقات الانسانية في العمل- فرح/ السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان- التجار، الشركات متعددة الجنسية و دورها في التنمية الاقتصادية- عيد السلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري. أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- صفري، المتعدلات المثبتة وديمومة النظام السياسي- كرم، التنمية الاقتصادية وحجم البلدان- فرح، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة- عيسى، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم- شركس، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.

□ عدد ٢، ١٩٧٦

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي- عاقل، نظرية يياجي عن تكوين المفاهيم- أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت- الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية- الثاقب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- خير الدين، دراسة إحصائية لمنح توزيع الدخل بين دول العالم- القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.

□ عدد ٣، ١٩٧٦

أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي- اساعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية- عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

- حريق، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة- بريجر، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية.

□ عدد ٤، ١٩٧٦/١٩٧٧

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: المادية والمنتج- حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأبعادها- بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي- تنافو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانثائي- مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- شارون/ أبولين، تعليم الاناث في الوطن العربي- السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.

□ عدد ١، ١٩٧٧

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن- القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة- عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق- جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الغزواني، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية عل المستوى المفاهيمي- إيرلي، ظهور زعيم حضري: تحليل اجتماعي- فاقس/ جافني، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.

□ عدد ٢، ١٩٧٧

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون- السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت- المحصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني- سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانثائي للأقطار النفطية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

مهاني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية- عبدالله، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

□ عدد ٣، ١٩٧٧

النفسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي - أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ - عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية - السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية - عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الحسني، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين - فريلي/ كينججين، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

□ عدد ٤، ١٩٧٧

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/ مدخل نظري - خير الدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الاداء وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية - القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية - صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدى، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية - خدوري، بيوت العراق في القرن التاسع عشر - حداد، مفهوم مهامهم للمثقف اللامتمني - النقيب، تكون الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

□ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها - السطوني، الاحياء القصديرية في المدن شال افريقية - رمزي، المرأة والعمل الفعلي متطور سيكولوجي - التجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- بربري، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي - غربال، المشروعات المشتركة: الاسطورة والحقيقة.

□ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع - التجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا - عبد الباقي، حول دوافع ويواعث السلوك الانساني - حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كبرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستشارات اليابانية في هاواي - ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية

□ عدد ٣، ١٩٧٨

النفسي، الجاعية في دولة الإسلام - فرج، الابداع والقصاص - ياغي، العراق والقضية الفلسطينية - علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي - أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عياش، المعلومات تشكل من أشكال الطاقة - قوراني، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث - مزدوبي/ العيسى، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والاتفاق.

□ عدد ٤، ١٩٧٨

المنشوي، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر - عبد الباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والرتبة من خلال منظور التنمية الشاملة - الفقي/ ناصر/ عبده، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت - أبو لبدة، مص الأصابع - الليسي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الأمين، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي - اساميل، التباطؤ والاحتراف في تقسيم العمل - غربال، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

□ عدد ١، ١٩٧٩

القيسي، نحو سياسة بتولية مشتركة - ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين - فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي - خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية - الحطيط، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- اسماعيل، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو - شريدي، نظرية النفس والمشاحة على مفهوم الانسان - بركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: ١٩٥٠ - ١٩٧٦.

□ عدد ٢، ١٩٧٩

عمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر - إحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية - العوضي، اتفاقيتا إطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي - الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- صقري، القاعة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون - خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (١٩٦٠-١٩٧٤) - ناجي، التدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

□ عدد ٣، ١٩٧٩

الأشعل، حكمة المعدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية - التجار، نحو نظام نقدي دولي جديد - مرار، مشاركة المعلمين في الإدارة - أبو التل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الكبيسي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية - غريال، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية - فالسان، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

□ عدد ٤، ١٩٧٩ / ١٩٨٠

المخوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية - عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي - عبدالرحمن، الخليج وقضاياها في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لإسرائيل - الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الحداد، «رالف داهر ندورف وتلكوت بارسونز» نحو نظرية في التفكير البنائي - الوطيحي - عمود، المساعدات الأمريكية لإسرائيل - يوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

□ عدد ١، ١٩٨٠

رشاد، بقرط العملية السياسية - ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني - عبدالرحمن، دراسة للتفاعل الاسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين - بركات، الاعلام وظاهرة الصورة للمنظمة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- عيسى، تطور السوق المالية في الأردن - الصايغ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد - البجلي/برايس، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

□ عدد ٢، ١٩٨٠

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - الأهد/الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة - الحطيط، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية:

صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال - العابد، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية - عيد، سوق رأس المال في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية:

□ عدد ٣، ١٩٨٠

الشاذي/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب - توف، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الحفلي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية - أحمد، علم الاجتماع: التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية - الصالح، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية:

القاسمي، النمو والتوزيع في الكويت: تحليل استخدام دالة الانتاج - بشاي، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي للطفل.

□ عدد ٤، ١٩٨٠ / ١٩٨١

آدم، مفهوم الانحياز في العلوم النفسية والاجتماعية - الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل - عبدالرحمن، دراسة سوسولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية - منصور، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية.

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية:

- هاريس/ حريق، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات - الموسى، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الآسيوية - صفري، مفهوم والشخصية القومية العربية: دراسة تحليلية.

□ عدد ١، ١٩٨١

التصميم، مفهوم التسوية السياسية - مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية - الشرفاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت - الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية:

- الرعبي، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية - اليابانية - ظاهر، البيروقراطية والاختراق الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

□ عدد ٢، ١٩٨١

التصميم، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي - نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانات التطبيق العربي - القراء، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية - التجار، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله - المعلمة، اقتصاديات المقاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار.

أبحاث منشورة باللغة الإنجليزية:

الأمن، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية: طلاقة العراق الاستيعابية ١٩٥١-١٩٨٠ - منصور، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا - المبداني، خصائص الخطر المزدود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت.

□ عدد ٣، ١٩٨١

الربحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا: دراسة تجريبية علاجية - تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة - كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات - توف/ عباس، أنماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن - عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي للدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمفاهيم

ست عشرة سنة في خدمة العلوم الاجتماعية في البلاد العربية

وسيلة بين العجز الجسدي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) - شريف، الأنباط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- صالح، التأملية - الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت - البجلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

□ عدد ٤، ١٩٨١

عبدالحائق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية - البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية - السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية - القطب، اتجاهات ودوافع الماطلة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) - رجب، الاطار العامل لنظرية للحسبة الاجتماعية الاقتصادية - الشراوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- فرح، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت - بشلي، كيف نعرف ونتعرف على المؤهويين.

□ عدد ١، ١٩٨٢

المحمودي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية - الإيرانية في العصر الحديث - المحمود/ رفاعي، الملامح الأساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات - العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستدكار والنسبان في التداعي الحر - حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين - سليم، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات - الجعيلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي - الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغير أسلوب التعليم الصفي - نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحوث العربية - عبدالرحمن، الصحفية كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

□ عدد ٢، ١٩٨٢

البغداد، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن - حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العشائية - شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية - الحنترش، حركة حامد بن وفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو ١٩٣٢) - أبو إسحاق، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية - نعم، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر - الشلفاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والتعفن على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة - ميلكان/ العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري - عبدالجباري، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ عدد ٣، ١٩٨٢

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت - عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي - عبدالخالق، الرضاء الوطني وأثره على انتاجية العمل - عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المختلفة - عبدالمطي، الثروة والسلطة في مصر - الجعيلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الاميريالي في أفريقيا - مطرو، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي - السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ويناهج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

□ عدد ٤، ١٩٨٢

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل لسلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين - سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي - نعم، لوارد الانسانية في الأدب المحاسي والأدب الاقتصادي - الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال البصرين - عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية - أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصبية والسيكوسوماتية - الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية - الطعيج، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

□ عدد ١، ١٩٨٣

عبدالحق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الإداري للدولة - مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية - جدهان، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها - أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

□ عدد ٢، ١٩٨٣

السلطاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة - شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي - ساري، أعيان الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية - الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي - الفراء، نمو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء - مخيري، المحيزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية - بيومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

□ عدد ٣، ١٩٨٣

الغفي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) - سالم، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية - بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس - سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في مابين العلوم الاجتماعية - عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل التصنيف الكروين للمخ.

□ عدد ٤، ١٩٨٣

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المعاشي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم - عمر، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة - الشيشي، نقل التكنولوجيا والنتيجة التكنولوجية في الدول النامية - نعيم، التكوين الاقتصادي - الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي - المحطيط، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد الفصائل التسويي العراقي - نور، الرقابة الفعالة على نظم للمعلومات البنئية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية - الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ويجتمع الجودة.

□ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التقرير والنقد والالتزام - التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي - جميل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة - رفاهي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الاعمال الكويتي - مطر، تحسین أساليب جمع بنود التقارير المالية المنشورة - بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفيّة تحليلية.

□ عدد ٢، ١٩٨٤

وايج، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال - سالم، التحليل العلمي للدعاية - الثاقب، الانحياز الرايونيكي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته - الشريبي، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر - سعادة، تطبيق الحقائق التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

□ عدد ٣، ١٩٨٤

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، واتمكساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان - اسماعيل، الامعان الكحول: المشكلة المروغة - بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال هو الأمية بدولة الكويت - هدية، السلطة والشرعية - حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجدول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت - العبيدي، تمييز وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

□ عدد ٤، ١٩٨٤

المخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - تركي، الشخصية ونظرية التنظيم - عبدالمعطي، التعليم وتزيف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية - رفاعي، فلسفة الإدارة الحياتية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الإدارة العربية منها؟ - رشاد، النتائج السياسية للرأي العام - سهائلة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الحصة والوليات في الأردن - ١٩٧٦، ١٩٦١.

□ عدد ١، ١٩٨٥

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية - بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية - عبد الرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية - سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

□ عدد ٢، ١٩٨٥

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية - مرسى، سيكولوجية المدون - حسين/ السليمان، المعلومات الغذائية للطلاب الجامعي - المطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادوية - أبو اصبح، التواصل في المؤسسات الاعلامية - عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية - جامعة طنطا - الرمياني/ هدا الجابر، دراسة فعالية أسلوب التمييز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاإرادي - شبريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

□ عدد ٣، ١٩٨٥

الطراب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر للمدرسة البيانية - بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث - شريف، دراسة مقارنة لنمط الناتج المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنة في مدارس المقررات والمدارس التقليدية - نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ التوم/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهد التربية للمعلمين والمعلميات بدولة الكويت - باشا، الاستشارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح - علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي - شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملاحمها العامة.

□ عدد ٤، ١٩٨٥

عيسى، نحو تأسيس فلسفي لدور الدولة الاقتصادي - القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - الشرفاوي، الفروق في الأساليب التربوية الإدراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين - علام، بناء اختبار هذلي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية - موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة - التجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/ حالة المرأة العربية الخليجية - المخطيب، الانهاء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية - عبد الرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي - الشريبي، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجين - بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن - دراسة تطبيقية مقارنة - بستان/ الجاسم، التشعب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية - خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط - الرمياني/ المخطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين القماليين وغير القماليين.

□ عدد ١، ١٩٨٦

عمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت - رمضان، سوق عهان المالية: إلى أين - علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي - أسيري/ المولي، الانتخابات التثايرية السادسة

(١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) - الناقد، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام - عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية - معاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل - الغيل، الأمن الغذائي في الكويت - بيومي، الحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

□ عدد ٢، ١٩٨٦

عبدالحى، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة - عبدالجواد، أهم ملامح التغير البنياني في القرية المصرية في السبعينات - رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي للمدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة بنى سويف وعلاقته بتحصيلهم الدراسي - الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية - الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين - رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت - الجاسم، تقويم عمل المرجع الفني - شاهين، اسلوب المعالجة الحكيمة في المراجعة الاختيارية: نحو معايير موضوعية - عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة - جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي

□ عدد ٣، ١٩٨٦

مصطفى، حول تجديد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي - ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني - باشا/ الطويجي، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية - زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والأفاق - سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨-١٩٨٠) - عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن - السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية - حسين، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني - بيومي، افتراضات وعمليات مدخل معالجة انحراف التكلفة

□ عدد ٤، ١٩٨٦

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية - الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث - معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية - بن سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع - تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، عبدالحق، قيادة الرسول وعلاقته والأنماط المثالية للسلطة - المطوع/ عيسى، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت - الشيخ/ الحليبي، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحدادة عند طلبة - الناقد، التحضر وأثره على البناء المعالي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لتنتائج البحوث - حبيب/ قاسم، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

□ عدد ١، ١٩٨٧

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانهائي في مصر - عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي - منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين - حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج - علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي - عيسى/ حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب - ناجي، تأثير تصميم الاسئلة والحافظ غير المادي - البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها - الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية - وبيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

□ عدد ٢، ١٩٨٧

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية - سليمان، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام - مفتي، النهج السياسي الغربية: تحليل نقدي - بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية - طاهر/ زيتون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية -

ست عشرة سنة في خدمة العلوم الاجتماعية في البلاد العربية

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال - تلجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية - رفاعي، استخدام فكرة مراكز التفرع في مصر - عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية - شلتوت، المحاسبة عن الاداء الاتسافي في حدود المنظور الاسلامي.

□ عدد ٣، ١٩٨٧

جامع، الاهداف الجامعية ومكثاة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها - عبدالحق، التضخم الرقابي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية - حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية - الأحد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت - حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية - القطان، نظرية المسار والمهدف في القيادة: دراسة ميدانية - الصراف، علاقة الاسلوبيون التأمل والاندفاعي بالتحصيل العلمي - رمضان، تقييم سوق عيان المالية داخليا - العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول - الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحيادة.

□ عدد ٤، ١٩٨٧

المحمود، مدخلات اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت - الحضراوي، العلاقة بين ناقض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية - العمر، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت - ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات - مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة - صفاء، دراسة مقارنة لانجماحات لشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية - التميمي، بيود الهند وهجرتم الى فلسطين - يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) - عيود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالشرق العربي (١٨٦٠ - ١٩٦٣) - محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

□ عدد ١، ١٩٨٨

حتورة، مشكلات الشباب الكويتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل - هجوة، ايدولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي - نوفل، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات بالرسائل، دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعين عقليا على عينة أردنية - الموسى، الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت - أبو حياش، توجهات التخطيط الاقليمي في الاردن - حساف، الانجماحات الحديثة لتقديم أداء العاملين في الادارة الحكومية - الحطيط، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية - أبو جمعة، مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية - الباش، المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم.

□ عدد ٢، ١٩٨٨

تلجي، تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث حل متاجر التجزئة بالكويت - شلتوت، الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية - ابراهيم، تقييم الآثار الناتجة عن تدفق معونات الغذاء في مصر، حمزاوي، مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية - محمود، فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متلقيها - شبيب، تقدير الذات والقلق والتحصيل الدراسي لدى المراهقين من المجتمع السعودي، تركي، الدافعية لانتاج عند الذكور والاناث في موقف عايد وموقف منافسة - للرسي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة - قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم - المنصوري، نظام الانترنل المبكر والتبؤ بملاءة شركات التأمين: نموذج كمي - جبير، مدى رضا عملاء الخدمات خلال عملية اتخاذ قرار للشراء،

□ عدد ٣، ١٩٨٨

الحضراوي، نظرية الكارثة وانبياء الاثنين الأسود - الغراي، الاثنية المسيية: الادبيات والمفاهيم - هشوي، لوصيف، انماط القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي - كرم، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية - أباطة، بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحيلة - عبدالمطيف، أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع انشراط الاقتصادي المصري - القرشي، للفروق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على متاهات بورتيرس - العظمة، أثر الهيكل التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية - عبدالحق، حافظ، حالة القلق وسمة القلق لدى عيّنات من المملكة العربية السعودية - رمضان، واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الارضي كما تراها وعمارها ادارات تلك المؤسسات.

الابحاث

- ١ - صالح المانع
الاتفاق العسكري وسباق التسليح في الدول العربية : دراسة مقارنة ١٧
- ٢ - ابراهيم العبيدي
التقسيم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد ٤٧
- ٣ - علي عسكر / أحمد عبد الله
مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية ٦٥
- ٤ - محمود منسي
عمل الأم والسلوك الاجتماعي للابناء : دراسة مقارنة ٨٩
- ٥ - كايد أبو صبحة
البيئة الاجتماعية لمدينة عمان ١٠٧
- ٦ - محمد التويجري
القيم الادارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية ١٣٧
- ٧ - يوسف محمد
آفاق استغلال الغاز الطبيعي عالميا ١٥٧
- ٨ - حسين علوي
نحو توافق أفضل بين خصائص الفرد وبيئتي العمل والتنظيم ١٨٣
- ٩ - فيس الورياشي
التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية : حالة المغرب ٢١٩
- ١٠ - عصام موسى
الثقافة الاعلامية العربية : مشاكل ومقترحات ٢٤٣

المناقشات

- علي فهمي
القيم والقيم المضادة : بين التنمية بغير الطريق الرأسمالي والانفتاح الاقتصادي ٢٧١

مداخله

أحرشاو الغالي

المقومات العلمية والعملية للبحث السيكولوجي بالمغرب ٢٨٧

المراجعات

١ - الاسلام الراديكالي : تعاليم المصور الوسطى والسياسة الحديثة. ٣٠٥

تأليف : امانويل سيفان.

مراجعة : احمد ظاهر

٢ - مشكلات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي ٣١٦

تأليف : ابراهيم بدران

مراجعة : أسامة الحولي

٣ - التنمية الاقتصادية في الأردن. ٣٢١

تأليف : بشارة خضر / عدنان بدران

مراجعة : جميل طاهر

٤ - السوسيولوجيا الغربية في نهاية القرن العشرين : نقد الاتجاهات الاكثر جدة. ٣٢٥

تأليف : عدد من العلماء السوفييت / معهد الدراسات السوسيولوجية

مراجعة : زياد القباني

٥ - التعليم العالمي والنظام الدولي الجديد. ٣٣٢

تأليف : بيكاس مانيال

ترجمة : مكتب التربية العربي لدول الخليج

مراجعة : عمر خلف

٦ - التعليم المعصري ونظام التوجيه المدرسي في تونس. ٣٣٥

تأليف : بلقاسم بن سالم

مراجعة : محمد عكيه

التقارير

١ - اسحق القطب ٣٣٩

مؤتمر «تقسيم العمل الدولي الجديد في الشرق الأوسط».

٢ - سليمان خلف ٣٤٣

المؤتمر السنوي السادس والثمانون للجمعية الانثروبولوجية الأمريكية.

- ٣ - أحمد بدوي ٣٤٦
تشريعات ومستويات العمل .
دليل الرسائل الجامعية
٣٥٠ مشعل دخيل المشعل
بيت التمويل الكويتي : القدرة على الحياة والنمو كمؤسسة مالية لاربوية .
٣٦٤ الملخصات

تنويه واعتذار

نسترعي انتباه القراء الكرام، إلى أنه وقع خطأ مطبعي في كتابة تاريخ العدد في راس صفحات المجلة حيث وردت فيها عبارة (صيف ١٩٨٨)، والصواب هو (شتاء ١٩٨٨).

ولذا اقتضى التنويه والاعتذار عن هذا الخطأ المطبعي غير المقصود.

الانفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة

صالح عبدالرحمن المانع

قسم العلوم السياسية - جامعة الملك سعود

مقدمة

هل هناك علاقة بين الإنفاق العسكري في دول المواجهة العربية وبين الإنفاق العسكري في إسرائيل؟ وهل هناك أنماط سباق للتسلح بين هذه الدول وبين إسرائيل؟ وهل يمكن دراسة حوادث الحرب بين إسرائيل والدول العربية من خلال تتبع الأطر التاريخية لواردات الأسلحة إلى هذه الدول؟

يتم هذا البحث بتطور الإنفاق العسكري في الدول العربية وإسرائيل وإيران لثلاثة عشر عاما من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٤. ويحاول إيجاد علاقة متبادلة أو علاقة ارتباط وانحدار بين أطر الإنفاق لخمسة دول عربية هي سوريا ومصر والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية مع كل من إسرائيل وإيران، عن طريق دراسة السلاسل الزمنية لهذا الإنفاق. ويركز البحث كذلك على دراسة واردات السلاح كجزء من الإنفاق العسكري العربي العام، ويربطه إحصائيا بواردات الأسلحة إلى إسرائيل خلال الفترة نفسها. وفي الجزء الثالث من البحث يحاول الباحث إيجاد صلة بين الإنفاق العسكري لبعض الدول العربية المتنافسة مثل المغرب والجزائر وكذلك اليمن الشمالي واليمن الجنوبي.

وموضوع الإنفاق العسكري في الدول العربية كجزء من السياسة الدفاعية من المواضيع المهمة للدراسي العلاقات الدولية وهي أساس من أساسيات الأمن القومي لهذه الدول. وغالبا ما تسعى الدول العربية إلى تحديث أطرها الدفاعية عن طريق شراء الأسلحة من دول شرقية وغربية. ويذهب أكثر من ثلث الإنفاق العسكري العربي في المتوسط للمصرف على واردات الأسلحة، ومع أن بعض الدول العربية كانت ولا تزال

تعتمد على القروض الخارجية لتمويل مشتريات الاسلحة، إلا أن هناك عددا من الدول العربية المنتجة للنفط استطاعت أن تصرف ويسخاء كبير على واردات الأسلحة خلال العقد الماضي حتى وصلت الى ما يسميه السيد ياسين «حدا من التشبع في ظل ظروفها السكانية والاقتصادية».

وتأتي أهمية هذا البحث من خلال المبالغ الكبيرة التي تصرفها الدول العربية في مجال الدفاع، فلقد بلغ الإنفاق العسكري العربي عام ١٩٨٥ حوالي خمسين بليون دولار أو تسعة أضعاف الإنفاق الاسرائيلي العسكري لنفس العام. ومع هذا فإن الدول العربية لا تزال تعيش حالة من القلق الاستراتيجي نظرا لاختلال موازين القوى كما ونوعا بينها وبين اسرائيل. ومع أننا نبحث هذا الموضوع بشكل احصائي، الا أن دراسة أنواع الاسلحة المتاحة وقدرة المقاتل ودرجة كفاءة وأداء هذه الأسلحة وكذلك العوامل السياسية الأخرى المؤثرة على سياسة التسلح في الدول العربية، هي من المواضيع المهمة التي يجب أن نلحدها بدءا مع أهميتها على إنها خارج إطار هذا البحث.

الاطار النظري للدراسة

يعد موضوع الإنفاق العسكري للدول من المواضيع الحديثة في العلاقات الدولية، ولقد كان الاهتمام بهذا الموضوع في الماضي غامضا وغير واضح المعالم، ومع أن مثل هذا الموضوع كان يمكن ان يحتل مكانا بارزا في دراسات الحرب الكلاسيكية، الا ان دراسة متعمقة لتلك الدراسات في موضوع الحرب مثل دراسة (Waltz 1959) ودراسة (Wright 1964) ترينا انها لم تعط موضوع الإنفاق العسكري حقه من التحليل والربط مع ظاهرة التسلح، كما انها لم تدرس موضوع الإنفاق العسكري واثره على نشوب الحرب بين الدول، وترك الموضوع في الغالب لاهتمام رجال الاقتصاد وللعسكريين. الا انه يمكن مع ذلك تحديد ثلاثة مداخل رئيسية نظرية لدراسة الإنفاق العسكري :

اولا - مدخل عسكرية المجتمعات : وهو من أقدم المداخل النظرية للموضوع، واهتم الباحثون فيه بتقصي ظاهرة عسكرية المجتمعات وزيادة الانتاج العسكري من الاسلحة في هذه المجتمعات وما صاحب ذلك من بروز النفوذ السياسي للعسكريين ودورهم في توجيه السياسات الداخلية والخارجية لهذه الدول. ومن ابرز الدراسات التاريخية في هذا المجال دراسات الاستاذ هوارد لاسويل في الثلاثينات والاربعينات حول بروز طبقة العسكريةا في اليابان قبيل الحرب العالمية الثانية وعلاقتها بالصفوة السياسية، ولعل مفهوم لاسويل «The Garrison State» يشكل النموذج المثالي لدولة في صيرورة التوسع (Laswell, 1962 : 54).

وقد تطور هذا المفهوم على يد (Andreiski 1968 : 184 - 187) لأول مرة عام ١٩٥٤. الذي نحى الى تطوير مدرسة مهمة في علم الاجتماع هي مدرسة علم الاجتماع

العسكري واهتم اندريسكي بتقسيم المجتمعات والحضارات التاريخية على اساس البناء العسكري لتلك المجتمعات واطهر ان هناك علاقة مهمة بين البناء العسكري والايديولوجية السائدة في هذه المجتمعات. ووجد ان ظاهرة الحرب هي اكثر احتمالا للظهور في المجتمعات العلمانية منها عن المجتمعات الدينية، وكذلك فان تزايد اعداد السكان واختلاف مشاربهم العرقية ربما دفع المجتمع الى فرض قوانينه عن طريق العنف مما يعني عسكرة المجتمع والتأثير المباشر السلمي على علاقته مع جيرانه.

وقد اهتم عدد قليل من الباحثين العرب بهذا المنحى وحاولوا دراسة وتحليل الاطر السوسيوولوجية بنسق السلطة في مجتمعاتهم، وبرز من كتب في هذا الاتجاه هو خضر (١٩٨٠) حول موضوع الانفاق العسكري كمدخل لتدخل طبقة العسكرية في صنع السياسة الداخلية في بلادها. وكذلك ظهرت دراسات اخرى في اواخر السبعينات حول الانفاق العسكري والتحديث السياسي ومن اهمها دراسة (17-13: 1977) Perlumeter الا انه يؤخذ على تلك الدراسة انها كانت متحيزة لايديولوجية الكاتب الصهيونية، وخصوصا حينما وصف الجيش الاسرائيلي بأنه مؤسسة ثورية تهدف الى تطوير المجتمع وقارنه بالجيش الصيني.

وقد كان هناك اهتمام من قبل الكتاب الماركسيين مثل (Luckham 1980: 207-208) Magdoff (1978: 234-235) بموضوع الانفاق العسكري ودرسوا هذا الموضوع - من المنظور الامبريالي - الا انهم تجاهلوا الانفاق العسكري الداخلي لدول العالم الثالث واهتموا بمبيعات السلاح كظاهرة من ظواهر تزايد الانتاج الصناعي للسلاح وتراكمه في دول «المركز». وذهب هاري ماجدوف الى ان مبيعات السلاح من دول المركز الى الدول المحيطة به ما هي الا محاولة لعسكرة المجتمعات في الدول المستوردة للسلاح وبالتالي فانها ربما تزيد في التناقض السياسي والاجتماعي في تلك الدول.

ثانيا المدخل الاستراتيجي للانفاق العسكري :- وهذا المدخل هو من اقل المدخلات نحيا للتنبؤ واكثرها ميلا نحو رسم سياسات معينة للدول الكبرى، واهم من حاول ان ينظر في هذا الاتجاه هو (6: 1961) Huntington وكان ينظر الى الانفاق كجزء من - السياسة العسكرية - للدولة وهي سياسة في رايه تأتي في مرحلة وسطى بين السياسة الداخلية للدولة وسياساتها الخارجية، ولعلها الذراع التي تمتد فيها السياسات الداخلية عن طريق الانفاق العسكري والتسلح الى افاق خارجية. الا ان هذا المنحى لم يتطور من ناحية نظرية بحتة وانما ارتكز على حالات خاصة في الانفاق العسكري للدول الكبرى تجاه الاتحاد السوفيتي وافضل السبل لايجاد الرادع النووي المناسب للتحدي السوفيتي، ومن ثم اندمج هذا المنظور في دراسات الردع العسكرية، ولعل مراجعة لاعداد من مجلة Foreign Policy تبين بوضوح طغيان هذا الاتجاه.

وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على ظهور أوائل الكتب التي نحت في هذا الاتجاه وظهور نوع من التوتر في علاقات الولايات المتحدة في الثمانينات بدول العالم الثالث، برزت محاولات جديدة تسعى إلى تطوير هذا الاتجاه عن طريق دراسة ما سمي بالتخطيط الاستراتيجي والسياسة الدفاعية لعدد من دول العالم الثالث، ولعل أبرز الدراسات في هذا المجال في الثمانينات هي دراسات Koldziej et al (1982) و Pfaltzgraff et al (1978) وإذا ما استثنينا هاتين المحاولتين فإن الغالب الأعظم مما كتب حول الاتفاق العسكري والتسلح في منطقة المشرق العربي قد اهتمت بسياسة مبيعات السلاح من الدول الكبرى للدول العربية، وحاولت التركيز على ميزان القوى الآتي في سنة معينة بين الدول العربية وإسرائيل مثلاً، مدعية دوماً إثبات علمي بأن زيادة مبيعات الأسلحة للدول العربية ستقود هذه الدول إلى مجابهة عسكرية حتمية مع إسرائيل، وبالتالي فإنه يتحتم على الولايات المتحدة - أن تتحكم - وتحدد - من حجم ونوعية مبيعاتها للدول العربية (Pierre, 1984 ; Muttam, 1979). وسنجد أن مثل هذا الاتجاه قد انتقل من الدوائر الأكاديمية إلى دوائر صنع القرار السياسي وخصوصاً في الكونجرس الأمريكي الذي عارض بيع أسلحة لكل من الأردن والمملكة العربية السعودية عام ١٩٨٦. ورغم سطحية معظم هذه الكتابات من ناحية نظرية، إلا أننا نرى أن هناك بعض الكتاب ممن ناقشوا مثل هذه المبيعات (وليس الاتفاق العسكري) من منظور الحاجات الداخلية الدفاعية للدول المستوردة للسلاح، ولعل أبرز كاتب درس هذه المشكلة في منطقة الخليج وكذلك بالنسبة للاحتياجات الدفاعية الأردنية هو المحلل العسكري الأمريكي Cordesman (1983, 1984). وكذلك فإن هناك كتابات أخرى حاولت أن تربط بين مبيعات السلاح هذه كتجارة. وبين الأمن القومي للبلدان المستوردة للسلاح. (سامبسون، ١٩٨٦ : ١٤).

ثالثاً - نموذج ريتشاردسون وسباق التسلح : أشار Richardson (1960) إلى ظاهرة الاتفاق العسكري بين دولتين أو أكثر من الدول التي دخلت في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية عن طريق دراسة الفعل ورد الفعل. ويرى ريتشاردسون أن دراسة التأثير في الاتفاق العسكري لدولة معينة يمكن أن يفسر عن طريق تحديد الاتفاق العسكري لدولة منافسة لها وكذلك العبء الاقتصادي لاتفاق الدولة نفسها في الأعوام الماضية كما يحدد ريتشاردسون هذا السباق حسب المعادلات التالية :

$$\Delta X = KY_t - aX_{t-1} + g \quad (1)$$

$$\Delta y = 1X_t - aby_{t-1} + h \quad (2)$$

وهذا يعني أن التأثير في حجم الاتفاق العسكري لدولة X يعتمد على حجم الاتفاق العسكري للدولة المنافسة y في نفس الفترة بالإضافة إلى حجم العبء الاقتصادي للاتفاق العسكري للدولة نفسها X في الفترة الزمنية السابقة (t - 1)، ويرمز معامل a - في المعادلة الأولى ومعامل (b -) في المعادلة التالية إلى ما يسميه ريتشاردسون بمعامل "الانهك

الاقتصادي» لكل من البلدين. كما ان معامل K_1 هي معاملات تعكس انحدار العامل X على Y وبالعكس. كما يمثل المعاملان g, h في المعادلتين (معامل ثابت)، او ما يسميه ريتشاردسون «جذور التذمر والعداء» من قبل كل طرف تجاه الآخر. ولقد طبق النموذج ريتشاردسون بدرجات متباينة من النجاح في عدد كبير من دراسات سباق التسلح، الا ان هناك بعض الحالات التي لم ينطبق عليها هذا النموذج كحالة سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (Majeski & Jones, 1981). ولعل ابرز التعديلات التي اجريت على النموذج ريتشاردسون كانت تلك التعديلات التي اهتمت بربط النموذج ريتشاردسون بالنموذج سنايدر والذي يدرس السياسة الخارجية من خلال النموذج الصراع بين الاجهزة البيروقراطية، ومن ثم فان الناتج الاجمالي للاتفاق العسكري للدولة معينة خلال عام معين هو ناتج المراحل المتعددة التي مر بها تحديد هذا الاتفاق بين هياكل ومؤسسات الدولة المعنية (Russet, 1983).

ويريز هذا الاتجاه في كتابات Ostrom (1978) الذي قدم النموذج احصائيا مبنيا على النموذج ريتشاردسون لدراسة المراحل المتعددة لتحديد الميزانية العسكرية السنوية في الولايات المتحدة واثار ذلك على حجم الاتفاق النهائي، وعلاقته بالاتفاق او تقدير الاتفاق المقابل في الاتحاد السوفيتي لنفس السنة. كما ربط ذلك أيضا بمسألة الضغط الشعبي على اعضاء الكونجرس والتاثير النهائي لهذه المتغيرات على حجم الاتفاق العسكري الاميركي. وحاول عدد من الباحثين في دراسات سباق التسلح اللجوء الى عدد من الطرق الاحصائية المختلفة لمحاولة تحسين تطبيق النموذج ريتشاردسون وتلافي عدد من العيوب التي ظهرت اثناء تطبيقه. وكان من اهم هذه التعديلات المنهجية محاولة ماجيسكي وجونز عن طريق دراسة السلاسل الزمنية للاتفاق العسكري Arima Model مستخدمين النموذج Box - Jenkins الاحصائي. وتظهر اهمية دراسة ماجيسكي وجونز الى انها يمكن ان تدرس الاتفاق العسكري كدالة تاريخية لاتفاق الدولة نفسها في سنين معينة خلت. الا انه يعاب على هذه الطريقة اعتمادها الهيكلي على عدد كبير من الحالات او الملاحظات والتي تتراوح بين خمسين حالة، او ملاحظة، الشيء الذي لا يتوفر للاسف في احصائيات الاتفاق العسكري للدول العربية او حتى الدول الغربية الاخرى (Majeski & Jones, 1981). وكذلك فان هناك محاولات ومحاولات اخرى لدراسة انماط الاتفاق العسكري في دول العالم الثالث عن طريق ما يسمى بدراسات نماذج التحكم الهندسي المثلي (Deger & Somnath, 1984).

مصادر البحث

هناك ثلاثة مصادر اساسية للبيانات الخاصة بالاتفاق العسكري ومبيعات الاسلحة وهذه المصادر هي :

١ - الاحصائيات العسكرية المنشورة من قبل الوكالة الأميركية للحد من التسلح وانتشار الاسلحة وهي وكالة حكومية تابعة للحكومة الفدرالية الاميركية وتنشر احصائياتها كل ثلاثة اعوام تقريبا. ويمكن استقاء هذه المعلومات من مطبوعات الوكالة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة وهي :

- US Arms Control and Disarmament Agency
- World Military Expenditures and Arms Transfers, Washington, D.C, U.S.
- Control and Disarmament Agency, April 1987.

ومصدر الدراسة هذا مصدر شمولي يغطي الاتفاق العسكري لكل دولة بالدولار وبقيمتة الحالية لنفس السنة وايضا نسبة الى سنة معينة مثل عام ١٩٨٢ وهو الاساس الذي اعتمدت عليه احصائياتنا وتحليلاتنا لتفادي مشكلة التضخم الاسمي في قيمة الدولار. علما بان معدلات الاتفاق العسكري مثلها مثل الاتفاق المدني لهذه الدول تحسب بالعملة الوطنية، وقد استخدمت معدلات تحويل ثابتة للعملة الوطنية مقابل الدولار لكل عام. علما بان قيمة هذه العملات تتغير بين فئة واخرى خلال نفس العام. مما يعني ان المعدلات المعلنة للاتفاق العسكري معدلات تقريبية وبالتالي ربما اثر ذلك سلبيا على دقة نتائج التحليل المنبثقة من هذه الاحصائيات. ومع ان هذه الاحصائيات تقريبية كما انها قابلة للتغير بعد اعلانها في ميزانيات هذه الدول، الا انها من افضل الاحصائيات المتاحة في الوقت الحاضر وهناك عدد كبير من الباحثين اعتمدوا على هذه الاحصائيات حول اطر الاتفاق العسكري مثل Benoit (1973) و Luckham (1980) و Kaldor (1978) والنصراوي (١٩٨٦).

وتقسم هذه الاحصائيات على اساس مجموعات دول، وكذلك على اساس كل دولة بمفردها، كما تبين هذه الاحصائيات نسبة الاتفاق الحكومي من اجمالي الدخل القومي، ونسبة الاتفاق العسكري من الميزانية العامة للدولة، بالإضافة الى تبيان مصادر التسليح، وقيمة العقود المبرمة بين الدول البائعة والدول المشترية للسلاح. ويصاب على هذه الاحصائيات عدم تحديثها لانواع الاسلحة المباعة وانظمتها، او لميزان القوى الاستراتيجي بين الدول داخل كل منظومة اقليمية، كما ان الاحصائيات الخاصة بالاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي هي احصائيات تقريبية في الغالب.

٢ - والمصدر الثاني الذي ربما فاق المصدر الذي عولنا عليه هو الاصدار السنوي للمعهد الدولي لابعاث السلام في استكهولم SIPRI والموسم Yearbook on Armament and Disarmament ويحوي احصائيات لمبيعات السلاح لدول العالم الثالث ومعدلات الاتفاق العسكري لعدد مختار من دول العالم الثالث محتسبة بالدولار الامريكي وباسعار

ثابتة نسبة الى سنة معينة، كما انه يحتوي على احصائيات خاصة بانتاج الاسلحة ومبيعاتها بين دول العالم الثالث نفسها، وكذلك انظمة السلاح المتوافرة في هذه الدول وميزان القوى الاستراتيجي لكل منطقة من مناطق العالم، كما يتضمن الكتاب السنوي المذكور مقالات غصصة عن سياسات بيع الاسلحة لبعض الدول المصدرة للسلاح مثل فرنسا.

وقد قام الباحث بإجراء مقارنة جزئية لاحصائيات المعهد الدولي لايبحاث السلام مع الاحصائيات الواردة في كتاب الوكالة الاميركية للحد من التسلح، ومع اختلاف المصدرين في احتساب السنة الاساس، فقد وجدنا احصائيات المعهد الدولي لايبحاث السلام تقل بما يقارب مائتي مليون دولار في السنة عن رصيفتها في المصدر الثاني، الا ان نسبة التغير السنوي في الانفاق العسكري للدول العربية في الاحصائيات السويدية يظهر عليها الكثير من التغير والتذبذب بعكس الاحصائيات الاميركية. ومع ايماننا بان بحثنا كاملا يستوجب مقارنة كاملة لكلا الاحصائيتين ولعدم توفر الاحصائيات السويدية بشكل كامل حين شروعا في البحث، فان الباحث اثر ان يعتمد بشكل كامل على الاحصائيات الاميركية المتوافرة. وعلى اي حال فان الاعتماد على الاحصائيات السويدية ربما قاد البحث الى نتائج اكثر ايجابية مما هو الحال مع النتائج المحدودة التي حصلنا عليها في حسابات علاقات الترابط والانحدار، ويعود ذلك كما اسلفنا الى زيادة حجم التغير السنوي للانفاق العسكري في الاحصائيات السويدية. وهناك العديد من الابحاث التي اعتمدت على احصائيات (SIPRI) مثل ابحاث (1980) Mihalka، (1978) Pfaltzgraff.

٣- اما المصدر الثالث لاحصائيات الانفاق العسكري فهو الاصدار السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، وهو يدرس التوازن الاستراتيجي في عدة مناطق من العالم ومن بينها العالم العربي. وكذلك يهتم بانظمة الدفاع المختلفة في الدول العربية وكل من اسرائيل وايران. وحيث ان احصائيات المعهد احصائيات سنوية بالقيم الجارية للدولار فانه يصعب مقارنة حجم الانفاق العسكري بين هذه الدول لفترة طويلة. وقام Føl (1980) بمقارنة احصائيات المعهد المذكور مع الاحصائيات التي اعتمدنا عليها وهي احصائيات الوكالة الاميركية للحد من التسلح وكذلك احصائيات المعهد الدولي للسلام في استكهولم، فوجد ان المصدر البريطاني يميل الى زيادة التغير السنوي في حجم الانفاق العسكري للنمسا (على سبيل المثال وهو البلد المحايد الذي درسه الباحث لعامي ١٩٧٥، ١٩٧٦)، عنه عن حجم التغير في الانفاق الوارد في الاحصائيات السويدية او الاميركية. وهنا يتبين ان اعتماد هذه الدراسة التي بين ايدينا على احصائيات الوكالة الاميركية للتسلح ربما كان اكثر دقة لحساب حجم التغير السنوي في الانفاق مما لو اعتمدنا

على المصادر الاحصائية الاخرى، الا انه وبدون ادنى شك فان غياب الاحصائيات الكاملة للفترة من اكثر من مصدر ربما حد من قدرة الباحث في المقارنة والتدقيق^(١)

اجراءات البحث :

١ - قام الباحث بحصر الاتفاق العسكري للدول المواجهة العربية والعراق والمملكة العربية السعودية وكذلك كلا من اليمن الشمالي والجنوبي، وكذلك الاتفاق العسكري في الجزائر والمغرب ولكل من ايران واسرائيل. واعتمد الباحث في احصائياته على الاحصائيات المنشورة من قبل الوكالة الاميركية للحد من التسليح ونزع السلاح (احصائيات، اعوام ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٧) وقام بتحويل الارقام الجارية بالدولارات للفترة ١٩٧١ الى ١٩٨٤ الى ارقام ثابتة بالدولارات لعام ١٩٨٢.

٢ - فرق الباحث، وحسب ما يتوفر من احصائيات، بين نوعين من الاحصاءات. الاول يختص بالاتفاق العسكري وهو يحوي جميع المصروفات العسكرية وشبه العسكرية للدولة والمصروفة من اي وزارة بالإضافة الى مصروفات وزارة الدفاع وتحوي التسليح والاتفاق على انتاج الاسلحة واستيرادها وكذلك التدريب وقطع الغيار وبناء القواعد والمدن العسكرية. اما النوع الثاني من الاحصاءات فهي احصاءات واردات السلاح وتختص بحجم استيراد الاسلحة لبلد معين خلال سنة معينة وتحتوي ايضا على المساعدات العسكرية والقروض، وتختلف عن نوع ثالث من الاحصاءات وهي الاتفاقيات الخاصة بشراء الاسلحة. وتلك الاخيرة لا تدخل في نطاق البحث ويكفي ان نشير الى ان هناك فترة زمنية فارقة بين توقيع مثل هذه الاتفاقيات للحصول على السلاح ووصول هذا السلاح بالفعل، وتختلف هذه الفترة من اربع الى خمسة سنوات للمشتريات من الولايات المتحدة الى سنتين من الاتحاد السوفيتي (US Arms Control, 1985 : 22).

٣ - قام الباحث باعداد رسوم بيانية اولية توضح اتجاهات ومسار الاتفاق في هذه الدول لهذه الفترة وكذلك اتجاهات استيراد السلاح للدول العربية في خط المواجهة ولإسرائيل.

٤ - قام الباحث بتحويل الارقام الاولى الى ارقام لوغاريتمية \log_{10} لاستشراف علاقات الارتباط والاندحار بين هذه المصروفات واستخدام المعادلة الخطية التالية لذلك :

1. Partial Regression Analysis

$$\log_{10} Y = a + \log_{10} X + e_1$$

وحينما لم نجد اي علاقة خطية معنوية بين اطر الاتفاق لسنة معينة بين الدولتين، حاولنا استكشاف علاقة خطية بين الاتفاق العسكري لدولة معينة (Y) ومستويات الاتفاق اعسكري في

الدولة الاخرى (X) لخمس سنوات خلّت، مستخدمين طريقة Stepwise Analysis .

II. Multiple Linear Regression Analysis

$$\text{Log}_{10} Y = a + 1 \text{Log}_{10} X_1 + 2\text{Log}_{10} X_2 + \dots + 5\text{Log}_{10} X_5 + e$$

٥ - حاولنا تطبيق النموذج ريتشاردسون لسباق التسلح بين دولتين Y, X, حسب المعادلة التالية :

III. Richardson's Arms Race Model

$$\Delta X = K y_t - a X_{(t-1)} + g$$

$$\Delta Y = l X_t - b y_{(t-1)} + h$$

وحاولنا تحديد معامل «الانهك الاقتصادي» (a) , (b) في المعادلة، وفي الحالات التي اظهر تحليل البيانات ان اشارة هذا المعامل ايجابية فقد رفضنا تسمية العلاقة بين الدولتين علاقة سباق تسلح، حتى ولو كانت الدولتين في حالة حرب^(٦).

٦ - حاول الباحث تعديل النموذج ريتشاردسون ليمثل معدلا للنمو في الانفاق، بدلا من زيادة الانفاق، حسب المعادلة التالية :

$$\text{IV. } \frac{X_t - X_{(t-1)}}{X_t} = k_1 \frac{Y_t - Y_{(t-1)}}{Y_t} - a_1 \frac{X_{(t-1)} - X_{(t-2)}}{X_{(t-1)}} + g$$

٧ - في حالة الحرب العراقية الايرانية حاول الباحث تطبيق النموذج (ماجيسكي وجونز، ١٩٨١) وهو تطبيق احصائي مباشر لطريقة Box - Jenkins . (Bowerman and O' Connell, 1979)

V. Mixed Autoregressive. Moving-Average Model (Arima Model)

$$X_t = \delta + \phi_1 X_{(t-1)} + \phi_2 X_{(t-2)} + \phi_3 X_{(t-3)} \\ + \phi_p X_{(t-p)} - \theta_1 \epsilon_{(t-1)} - \theta_2 \epsilon_{(t-2)} \\ - \theta_q \epsilon_{(t-q)} + \epsilon_t$$

Where :

Xt = Military spending of country x at year t.

ϕ = Seasonal moving - average order of 1

θ = Non seasonal autoregressive parameter

ϵ = Nonseasonal moving average term.

وحاولنا تحديد (p, d, g) لكل منها :

Where : P = Is the order y the autoregressive correlation

d = Degree of differencing

q = Moving average

ويلاحظ ان الباحث قد استخدم في تحليلاته الاحصائية برامج SAS في المراحل من ١ الى ٥ ، اما في المرحلة السادسة او النهائية فقد استخدم الباحث برنامج (SPSS) وكان يجب استخدام (SAS-ETS) حتى يمكن تطبيق طريقة Spectrum Analysis الا ان عدم توفر البرنامج المذكور قد حال بين الباحث وبين استخدام هذه الطريقة ، وقد استعضنا عنها بدراسة Croo Correlation بين Differenced Military Expenditure لكل من العراق وايران للفترة نفسها .

فرضيات البحث

١ - يفترض الباحث ان هناك علاقة ايجابية بين حجم الانفاق العسكري في الدول العربية المواجهة لاسرائيل (عدا لبنان) وبين حجم الانفاق العسكري الاسرائيلي خلال ثلاثة عشر عاما ، اي انه كلما زادت نسبة الانفاق العسكري في اسرائيل فانه يتوقع ان تكون هناك زيادة في حجم الانفاق لنفس السنة بنسب متوازنة لكل دولة من دول المواجهة ، حسب المعادلة التالية :

الانفاق العسكري للدولة العربية في سنة معينة = د (الانفاق العسكري لاسرائيل) في نفس السنة ونفترض ان هذه الدالة تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي :

ص = د (س)

أو ص = أ + ب س

حيث ان : ص = الانفاق العسكري السنوي للدولة العربية .

أ = ثابت

ب = ميل الخط المستقيم

س = الانفاق العسكري السنوي لاسرائيل

اي ان هناك علاقة خطية تربط بين التغير في حجم الانفاق العسكري في اسرائيل والتغير في حجم الانفاق العسكري لكل من سوريا ومصر والاردن والمملكة العربية السعودية .

٢ - يفترض الباحث بان هناك علاقة خطية ايجابية بين التغير في حجم الانفاق العسكري

السني في ايران والتغير في حجم الاتفاق العسكري السني للعراق خلال نفس الفترة :

الاتفاق العسكري السني لايران = د (الاتفاق العسكري السني للعراق)

أور = د (ع)

أور = ك + جـ ع

حيث ر = الاتفاق العسكري السني لايران

ك = ثابت

ح = ميل الخط المستقيم

ع = الاتفاق العسكري السني للعراق.

٣ - يفترض الباحث ان زيادة حجم الاتفاق العسكري للدولتين متنافستين مثل سوريا واسرائيل او مصر واسرائيل او الاردن واسرائيل قد تقود الى صدام مسلح بينها وبين احد الطرفين واحد حلفاء الطرف الاخر متى كانت هناك فجوة كمية او نوعية في تسليح احد طرفي السباق.

٤ - يفترض الباحث ان تقليص حجم الاتفاق العسكري لاحدى دول المواجهة العربية بشكل غير متوازن مع العدو قد يخل بالميزان الاستراتيجي في المنطقة ويقلص من القوة الدفاعية العربية مما يعني تشجيع العدو الاسرائيلي على مهاجمة احدى الدول العربية المنافسة او دولة عربية اخرى حليفة لها، او التحرش باحدى القوى المتحالفة مع دول المواجهة العربية. ٣.

النتائج

تحليل مبدئي للاتفاق العسكري في الدول العربية واسرائيل:

١ - زاد الاتفاق العسكري الحقيقي لخمس دول عربية مشرقية في فترة الدراسة (١٩٧١ - ١٩٨٤) بنسبة ٣٥٠٪ وارتفع هذا الاتفاق من مجمل يصل الى ٣٠٠, ١٠ مليون دولار عام ١٩٧١ الى ٤١, ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٤، ومثلت السعودية النسبة العظمى في هذا الاتفاق وقد يكون ذلك نتيجة لزيادة الدخول الوطنية من انتاج النفط وظهور عوامل سياسية واستراتيجية اخرى تبرر وتدفع الى زيادة هذا الاتفاق. اما بالنسبة لمصر، فقد تراجع اتفاقها العسكري لنفس الفترة بنسبة ٣٩٪ عما كان عليه في عام ١٩٧١.

٢ - زاد الاتفاق العسكري الحقيقي لدول خط المواجهة العربية الاول (وهي التي تشمل مصر حسب تعريفنا) بنسبة ٥٧٪، بينما بلغ لدولة خط المواجهة الثاني (السعودية، العراق) نسبة تصل الى اكثر من ٥٠٠٪ وتعكس تلك النسبة الزيادة في دخول هذه

الدول من النفط وهي سمة بارزة في الاتفاق العسكري لعدد من دول المنطقة الأخرى المنتجة للنفط كإيران والجزائر.

٣ - زاد الاتفاق العسكري الإسرائيلي الحقيقي خلال نفس الفترة بنسبة الضعف.

٤ - يبدو ان التغيير في الاتفاق العسكري لدول المواجهة العربية (سوريا، الأردن) وبإستثناء مصر قد مال الى زيادة طفيفة خلال الفترة من ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٠ بينما مال الى التراجع بعد هذا التاريخ.

٥ - مال الاتفاق العسكري الإسرائيلي خلال نفس الفترة (من ١٩٧١ الى ١٩٧٨) الى زيادة مطردة كانت أكثر وضوحا خلال فترة حرب ١٩٧٣ وخلال فترتي احتلال لبنان عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩، وعام ١٩٨٣. مما يبين ان الحروب تؤثر حتما على زيادة الاتفاق العسكري. وكان تأثير غزو إسرائيل للبنان يدفع الاتفاق العسكري الإسرائيلي لتلك السنة بزيادة تصل ما بين ١٢٠ الى ١٣٠٪ عن السنة التي قبلها. اما في حرب ١٩٧٣ فقد تضاعفت نسبة الزيادة في الاتفاق العسكري الإسرائيلي.

جدول رقم (١)

الاتفاق العسكري في بعض الدول العربية وإيران وإسرائيل : ١٩٧١ - ١٩٨٤
بملايين الدولارات (أ)

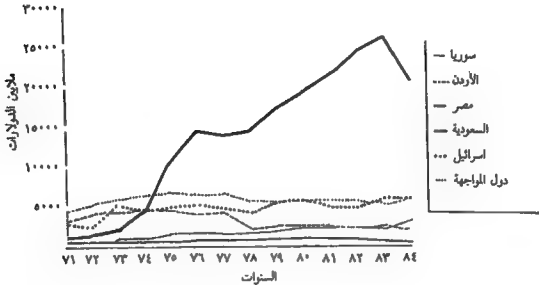
الدولة	سوريا	الأردن	مصر	البحرين	العراق	الكويت	الجزائر	الغرب	اليمن الشمالي	اليمن الجنوبي	إيران	إسرائيل	مجموع اتفاق دول المواجهة العربية (ب)
١٩٧١	٥٠٧	٥٥٢	٣٣٦	١٣٣	٤٧٠	٤٦١	٣٧٤	٦٤٥	٦٢	٥٢	٣٥٤	٢٩٣٥	٤٤٨٦
١٩٧٢	٦١٢	٦٦٨	٤١٨	١٦٦	٥٦٠	٤٥٨	٣٧٩	٢٤٠	٦٤	٤٩	٢٤٢	٣٥٥٤	٥٣٧٨
١٩٧٣	٤٢٧	٥٩٢	٤٢٦	٢٢٨	٦٠٤	٤٨٢	٤١٣	٢٨٤	٧٥	٦٢	٢١٥	٥٢٠٩	٥٩٤٥
١٩٧٤	٩٨٨	٥٥٤	٤٨٦	٢٧٢	٦٦٤	١٠٧٧	٥٨٣	٦٦٨	٩٩	٩٩	٤٤٥	٢٣٨٨	٦٤٠٧
١٩٧٥	١٥٤٤	٥١٥	٤٧٠	٣٥٧	١١٦٠	١٠٥٧٨	٦٧٠	٥٠٠	١٢٧	٥٠	٢٥٢	١٩٥٧	٦٦٦٢
١٩٧٦	١٥٢٧	٩١٩	٤١٠	٤٤٣	١٨٠٧	١٦٣٠	١١٦٤	٧٢٥	١٥٢	٧٨	٢٥٠	٥١١١	٦٦٤٤
١٩٧٧	١٤٧٢	٧٧٥	٤٢٦	٣٧٤	١٤٧٤	١٠٩١	١٢٥٨	٤٤٥	١٧٨	٨٨	٥٧٢	١٨٦١	٦٥٤٣
١٩٧٨	١٦٢٦	٨٠٦	٣١٢٥	٤٥٢٧	١٦٦٠	١٤١٩	١٢٥٨	٨٢٧	٢٠٤	١٣٥	٥٥٤	٤٢١٣	٥٥٨١
١٩٧٩	١٨٥٥	٩٨٤	٢٢٤٥	٧٣٣٠	١٦٦٠	١٤١٩	١٢٥٨	٨٢٧	٢٠٤	١٣٥	٥٥٤	٤٢١٣	٥٥٨١
١٩٨٠	١٦٦٣	٩١٢	٢١٠٩	٦٩٤٠	١٤١٩	١٤١٩	١٢٥٨	٨٢٧	٢٠٤	١٣٥	٥٥٤	٤٢١٣	٥٥٨١
١٩٨١	٢٢٠٣	٩٠٣	٢٢٣٧	٦٥٠٠	١٤١٩	١٤١٩	١٢٥٨	٨٢٧	٢٠٤	١٣٥	٥٥٤	٤٢١٣	٥٥٨١
١٩٨٢	٢٧٧١	٨١٣	٢٢٣٧	٦٥٠٠	١٤١٩	١٤١٩	١٢٥٨	٨٢٧	٢٠٤	١٣٥	٥٥٤	٤٢١٣	٥٥٨١
١٩٨٣	٣٠٥١	٦١٩	٢٦٠٨	٦٦٠٨	١٤١٩	١٤١٩	١٢٥٨	٨٢٧	٢٠٤	١٣٥	٥٥٤	٤٢١٣	٥٥٨١
١٩٨٤	٣٦٦٠	٧٠٧	٢٠٣٣	٦٧٠٨	١٤١٩	١٤١٩	١٢٥٨	٨٢٧	٢٠٤	١٣٥	٥٥٤	٤٢١٣	٥٥٨١

(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والأردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

شكل رقم (١)
الإنفاق العسكري لكل من الدول العربية وإسرائيل
١٩٧١ - ١٩٨٣ بملين الدولارات



(أ) أسعار ١٩٨٢ الثابتة، علماً بأن تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والأردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

٦ - مال الاتفاق العسكري المصري الى التلني خلال الفترة المدروسة وقد قلصت مصر من نفقاتها العسكرية وبشكل كبير بعد توقيعها لمعاهدة كمب ديفيد عام ١٩٧٩ بنسبة ٥٩٪ عما كان عليه انفاقها في الستين السابقتين لتوقيع الاتفاقية. ويصف Cordes-man (1986: 10). قرار السادات بعد توقيع اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥ بتقليص النفقات العسكرية المصرية، انه كان بمثابة قرار من السادات بتجميد التسليح المصري طوعاً ومن جانب واحد

٧ - زادت سوريا انفاقها العسكري بنسبة قليلة توازي نسبة الزيادة في الاتفاق العسكري الاسرائيلي ومع ذلك فقد ظلت سوريا تنفق على جيشها بنسب اقل بكثير (خلال الفترة المدروسة) من الاتفاق العسكري الاسرائيلي (٤٣٪ من متوسط الاتفاق العسكري الاسرائيلي السنوي).

٨ - ظل الاتفاق العسكري الاردني الحقيقي ثابتا كما هو اي انه جاري الزيادة في نسب التضخم فقط خلال نفس الفترة.

٩ - نجحت اسرائيل خلال نفس الفترة وحتى عام ١٩٧٩ من تقليص الفجوة بين الاتفاق العسكري العربي واتفاقها العسكري السنوي وتجاوزت في عام ١٩٧٩ مجموع انفاق دول المواجهة بما فيها مصر. وكان اتفاق اسرائيل في الفترة من ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٤ يمثل سباق تسلح حقيقي من جانبها تجاه اتفاق دول المواجهة العربية، ونجحت اسرائيل عام ١٩٨٣ في تجاوز اتفاق هذه الدول بزيادة حقيقية تصل الى ١٤٪.

١٠ - اثر الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨ على الاتفاق العسكري السوري بزيادة بلغت ١٤٪ ولم يظهر تأثير مباشر للغزو الاسرائيلي في عام ١٩٨٢ على الاتفاق السوري في العام التالي، مما يعني ان سوريا كانت تتوقع حدوث الغزو الاسرائيلي قبل وقوعه، وقد زاد انفاقها الدفاعي لذلك العام (١٩٨٢) بنسبة ٧٪ عن العام السابق تحسبا للغزو.

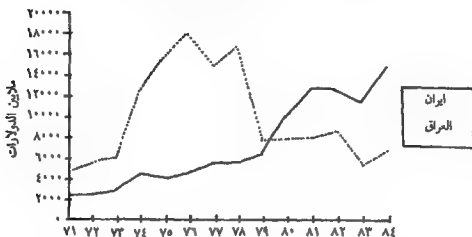
تحليل الاتفاق العسكري لكل من العراق وايران:

١ - زاد الاتفاق العسكري الايراني خلال هذه الفترة محل الدراسة عما كان عليه عام ١٩٧١، بينما زاد الاتفاق العسكري العراقي الحقيقي بأكثر من الضعفين.

٢ - ظل الاتفاق العسكري الايراني يزداد بصورة طفيفة خلال الفترة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٣ وقد زاد الاتفاق بعد عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٩ بنسبة ٢٧٠٪ الا ان هذا الاتفاق قفز بعد الثورة ونشوب الحرب مباشرة بنسبة ١٩٠٪. وكانت حكومة الشاه قد ارتبطت بعقود اتفاقيات شراء اسلحة كثيرة، غير ان حكومة الخميني قامت عام ١٩٧٩ بالغاء بعض هذه الصفقات الكبيرة من الولايات المتحدة. وربما عكست تلك الزيادة العبء الاقتصادي للحرب ولجوء ايران الى شراء اسلحتها وعتاها من مصادر وسيطة زادت في اسعار هذه الاسلحة.

٣ - قلصت حكومة الخميني من ميزانية الدفاع لعام ١٩٨٣ بنسبة ٩٪ عن ما كانت عليه في سنتي الحرب الاولى. وربما كان انسحاب القوات العراقية في نهاية ١٩٨٢ الى الحدود الدولية سببا في ذلك. الا ان قراءة اولية لميزانية الدفاع الايرانية لعامي ١٩٨٤، ١٩٨٥ (من مصادر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن) تشير الى ان ايران قد عادت مرة اخرى الى زيادة انفاقها على التسلح، وحيث ان مصدر المعلومات هنا مختلف وقيم جارية فانه لا يمكن المقارنة بين مستويات الاتفاق لعام ١٩٨٣ والسنتين التاليتين.

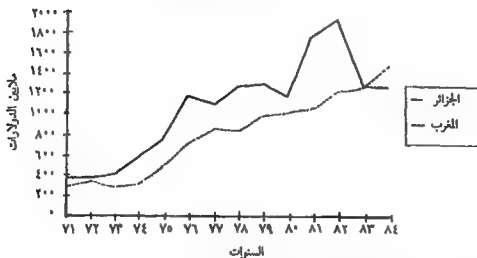
شكل رقم (٢)
الانفاق العسكري لكل من العراق وايران
١٩٧١ - ١٩٨٣ بـملايين الدولارات



(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علماً بأن تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية
(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

شكل رقم (٣)
الانفاق العسكري لكل من المغرب والجزائر
١٩٧١ - ١٩٨٣ بـملايين الدولارات

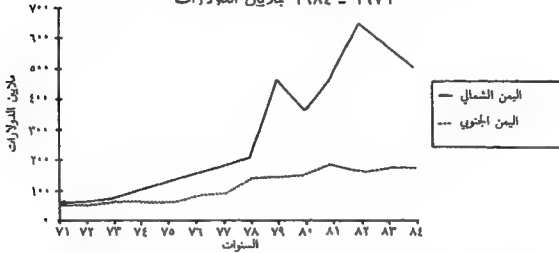


(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علماً بأن تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

شكل رقم (٤)
الانفاق العسكري لكل من اليمن الجنوبي واليمن الشمالي
١٩٧١ - ١٩٨٤ بـملايين الدولارات



(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علماً بأن تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

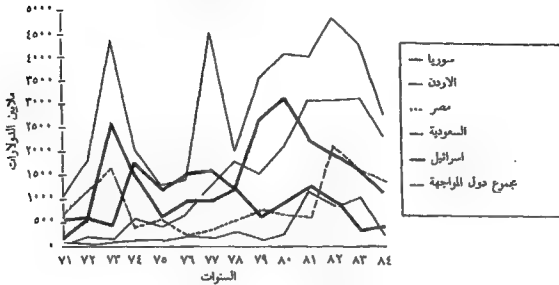
(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والأردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

٤ - كان الانفاق العسكري العراقي في قمته خلال السنوات الخمس من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٨ ويمكن ان يقال ان ظاهرة تضاعف الانفاق العسكري كنتيجة لزيادة العائدات النفطية في عام ١٩٧٤ هي ظاهرة سائدة خلال هذه السنوات في كل الدول العربية المنتجة للنفط مثل الدراسة وهي العراق والمملكة العربية السعودية، وكذلك في ايران والجزائر.

٥ - استطاعت العراق خلال سنين الحرب الثلاث الاولى تحديد انفاقها العسكري بحوالي ثلثي الانفاق العسكري الايراني وربما كانت الاسلحة التي تم الاتفاق عليها في السنوات السابقة قد بدأت في الوصول ومن ثم لم يكن هناك حاجة للتعاقد على اسلحة جديدة. كما ان المساعدات الخليجية العربية للعراق ربما ساعدت في تقليص حجم ميزانية الدفاع العراقي خلال الاعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٤. وتظهر احصائيات الميزان العسكري لمعهد لندن الدولي للدراسات الاستراتيجية الدولية لعام ١٩٨٥ الى ان العراق ضاعف من انفاقه العسكري لعام ١٩٨٤، وكذلك زاد هذا الانفاق بنسبة ٢٥٪ في عام ١٩٨٥.

شكل رقم (٥)
واردات السلاح الى الدول العربية واسرائيل
١٩٧١ - ١٩٨٤ بلايين الدولارات

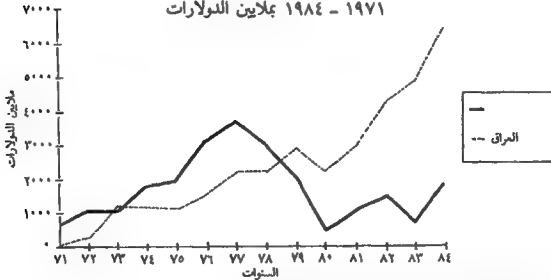


(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والأردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

شكل رقم (٦)
واردات السلام الى الدول العربية واسرائيل
١٩٧١ - ١٩٨٤ بلايين الدولارات



(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والأردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

وفي الغالب فانه ربما كان للتغيرات العسكرية والسياسية المحيطة بالمنطقة والاستجابة الدول الكبرى لبيع الاسلحة للدول العربية اثر كبير في تحديد مستويات الواردات العسكرية، اكثر مما تعكسه الارقام الخاصة بالانفاق العسكري العام، وتظهر هذه الاحصائيات بعض الاتجاهات التالية :

١ - يبدو ان الدول العربية المواجهة لاسرائيل قد استعدت وبشكل جيد لحرب ١٩٧٣ وزادت من حجم وقيمة وارداتها من الاسلحة بنسبة ١٣٠٪ في العامين السابقين للحرب. وكانت سوريا اكثر تأثراً وخسارة للسلاح خلال تلك الحرب ونجحت في تعويض خسائرها بشرائها عام ١٩٧٣ مزيداً من السلاح يفوق ما استوردته في العامين السابقين للحرب بما نسبته ١٥٠٪.

٢ - يبدو ان الدول العربية غير النفعية قد قلصت من وارداتها للسلاح خلال فترة مفاوضات السلام والتي ظهرت فيها مقترحات مؤتمر جنيف اي في الفترة ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٨ ولا نعلم هنا هل كان هذا التقليل في الواردات بقرار من العواصم العربية المعنية أم انه كان مفروضاً عليها لدفعها لمبادرات السلام. اما اسرائيل فانها لم تقلص من وارداتها للأسلحة خلال تلك الفترة وعمدت الى بناء قواتها المسلحة بنفس الوتيرة التي بدأت بها عام ١٩٧٤ او بنسب قريبة منها. اي ان هذه النسب تراوحت بعد الحرب بين ٣٨٠٪ و ١٠٦٪ الا انها سرعان ما قلصت من مشترياتها الخارجية بعد توقيع اتفاقية كمب ديفيد، ولم تزد وارداتها مرة اخرى الا قبيل غزوها للبنان اي في عام ١٩٨١.

٣ - يبدو من الاحصائيات التي بين ايدينا ان هناك دورة للتسليح في اسرائيل تتغير كل ست سنوات، وان هناك دورة للتسليح العسكري في دول المواجهة العربية تتغير كل تسع سنوات. الا ان مثل هذه النتيجة لا يمكن توثيقها بشكل قاطع الا من خلال دراسة عدد كبير من السنوات.

٤ - لم تتأثر دول المواجهة الثانوية موضع الدرس وهي العراق والمملكة العربية السعودية بالتقليل الظاهري في نسب استيراد السلاح لدول المواجهة العربية في فترة مشاريع السلام (١٩٧٤ - ١٩٧٨) وكانت دالة تسليحها تعتمد بشكل مباشر على اسعار النفط و وارداتها المالية.

٥ - يبدو مبدئياً من هذه الدراسة ان جميع بلدان المشرق العربي بما فيها مصر قد تأثرت بالغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، وظهر ذلك في زيادة مشترواتها من الاسلحة والتي وصلت في مصر عام ١٩٨٢ الى ثلاثة اضعاف ما اشترته في العام السابق، ويعد ذلك تغيراً كبيراً في سياسة المشتريات العسكرية المصرية عما كانت عليه في الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٢ .

اتجاهات الانفاق العسكري - نتائج التحليل الاحصائي

يظهر من الجدولين رقم (٣ ، ٤) ان هناك ترابطاً بين الانفاق العسكري في سوريا واسرائيل خلال فترة البحث وان كل تغيير في وحدة واحدة في الانفاق العسكري الاسرائيلي يؤثر ٦٦٪ من التغير في الانفاق العسكري السوري ، وان هذه العلاقة ايجابية بدرجة معنوية تصل الى اربعة بالالف وكذلك نجد ان هناك علاقة ايجابية ضعيفة بين الانفاق العسكري الاردني والانفاق العسكري الاسرائيلي اما بالنسبة لمصر فان الدراسة ترينا ان هناك علاقة سلبية ضعيفة تربط بين الانفاق العسكري المصري خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨٤ . وكذلك نرى ان هناك علاقة ايجابية متوسطة بين مستوى الانفاق العسكري السعودي والانفاق العسكري الاسرائيلي . اما بالنسبة للانفاق العسكري العراقي فاننا لم نجد اي علاقة تذكر بينه وبين الانفاق العسكري الايراني (جدول رقم ٥) . وقد حاول الباحث دراسة محددات الانفاق العسكري الاسرائيلي (جدول رقم ٤) ووجدنا ان هناك علاقة ارتباط قوية بين الانفاق العسكري الاسرائيلي والانفاق العسكري لدول المواجهة العربية ($R^2 = 0.8113$, $F = 6.88$ Signif at 0.009) ومع ان ارتباط انفاق مصر العسكري باسرائيل سلبي الا ان تأثير الانفاق العسكري المصري على الانفاق العسكري الاسرائيلي ايجابي وكبير، كما هو واضح في الجدول المذكور آنفاً، وقد حاولنا دراسة اتجاهات الانفاق العسكري العراقي والانفاق العسكري السوري في الفترة ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٩ (اي قبل قيام الحرب العراقية الايرانية) فلم نجد اي علاقة معنوية تذكر، مما يعني ان التنافس بين حزبي البعث في البلدين لم يكن له تأثير على قيام اي سباق للتسلح بينهما . وقد حاولنا التأكد من النتائج السابقة فطبقتنا النموذج ريتشاردسون والخاص بسباق التسلح والذي سبقتنا مناقشته في صدر البحث، ورأينا ان هذا النموذج ينطبق تماماً على علاقات الانفاق العسكري بين كل من : سوريا - اسرائيل ، الاردن - اسرائيل .

جدول رقم (٣)
علاقة الارتباط والانحدار الخطية بين الاتفاق العسكري
في دول المواجهة العربية والاتفاق العسكري الاسرائيلي (LOG 10)

ملاحظات	B	Significance of F	DF	F	R ²	الدولة
علاقة ضعيفة سلبية وليس ذات معنوية	٠,٤٣٧٦ -	غير معنوية	١٢,١	١,٩٨	٠,١٣٥٩	مصر
علاقة قوية ايجابية ذات درجة معنوية كبيرة	١,٧٣٤٤	ذات معنوية عالية ٠,٠٠٠٤	١٢,١	٢٣,٥٠	٠,٦٦١٩	سوريا
علاقة ايجابية، ضعيفة وغير معنوية	٠,٣١٨٤	غير معنوية	١٢,١	١,٨٧	٠,١٢٨٩	الاردن
علاقة قوية ايجابية ذات درجة معنوية كبيرة	٣,٢٣٦٩	ذات معنوية ٠,٠٠١٤	١٢,١	١٦,٩٩	٠,٥٨٦١	السعودية
علاقة ايجابية ضعيفة جدا بدرجة معنوية متوسطة	٠,٢٠٠٨	ذات معنوية ٠,٠١٣٦	١٢,١	٣,١٠	٠,٢٠٥٥	دول خط المواجهة العربية (عدا السعودية)

جدول رقم (٤)

علاقة ارتباط وانحدار بين الاتفاق الاسرائيلي واتفاق بعض الدول العربية

$$R^2 = 0.8113$$

$$F = 6.88$$

$$\text{مستوى المعنوية } F = 0.009$$

ملاحظات	B
علاقة ايجابية قوية	مصر ٠,٨١٧٦
علاقة ايجابية متوسطة	سوريا ٠,٦٦٢٢
علاقة ايجابية ضعيفة	الاردن ٠,١٤٩٠
لا توجد علاقة	السعودية ٠,٠٣٠٢
علاقة سلبية ضعيفة	العراق - ٠,٣٠٦٢

جدول رقم (٥)

علاقة الارتباط والانحدار في الاتفاق العسكري
للعراق والمملكة العربية السعودية مقابل الاتفاق الايراني (LOG 10)

الدولة	R ²	F	DF	Significance of F	B	ملاحظات
العراق	٠,٠٠١٣	٠,٠٢	١٢,١	غير معنوية	٠,٠٥٠٢٤	لا توجد علاقة
العراق (بعد مرور خمس سنوات)	٠,٨٣٣١	٤٣,٩٣	١٢,١	درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠٦	١,٠٨٧٨	علاقة سلبية قوية ذات درجة معنوية عالية
المملكة العربية السعودية	٠,٧٦٨٧	٣٩,٨٨	١٢,١	درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	١,٤٦٧٠	علاقة ايجابية قوية ذات درجة معنوية عالية

جدول رقم (٦)

علاقة الارتباط والانحدار في الاتفاق العسكري الايراني مقابل الاتفاق العراقي (LOG)

الدولة	R ²	F	DF	Significance of F	B	ملاحظات
العراق	٠,٨٩١٨	٥٧,٧٠	١٢,١	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	- ٠,٣٥٤٤	علاقة قوية سلبية ذات درجة معنوية عالية
العراق بعد مرور سنة واحدة	٠,٩٥٠٣	٥٧,٤٤	١٢,١	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	- ٠,٧١٣٠	علاقة قوية سلبية بعد مرور سنة واحدة ذات درجة معنوية عالية

السعودية - اسرائيل ، الجزائر - المغرب
اسرائيل - دول المواجهة العربية
السعودية - ايران

الا ان الانموذج لم ينطبق على الانفاق العسكري العراقي والانفاق العسكري الايراني، وقد كان معيارنا في قبول نموذج ريتشاردسون من رفضه هو معامل R^2 ومعامل (F Factor) ودرجة المعنوية بالإضافة الى توفر شرط وجود الاشارة السلبية في الحد الثاني من المعادلة في النتائج وانطباقه مع شروط الانموذج الاصلي.

وحيث اننا لم نتمكن من تطبيق كل من علاقات الارتباط المباشر والنموذج ريتشاردسون على الانفاق العسكري العراقي - الايراني فلقد حاولنا تطبيق انموذج ريتشاردسون المعدل، ولم تكن نتيجة تطبيق هذا الانموذج جيدة على اي حال من الحالات الاخرى في هذه الدراسة التي طبقت عليه، وكذلك كان الحال للانفاق العسكري العراقي والايراني مما دعا الباحث الى الاستغناء عن هذا النموذج نهائيا واللجوء الى نموذج ماجيسكي وجونز (Arima Model) والذي سبق مناقشته، فوجدنا ان الانفاق العسكري العراقي وكذلك الانفاق العسكري الايراني لا يعتمدان بالضرورة على بعضهما البعض، وربما عكسا الاحتياجات الدفاعية الاخرى للبلدين كالمطلوبات العسكرية الداخلية (الحرب مع الاكراد مثلا في السنوات السابقة للحرب العراقية الايرانية) او محاولة فرض الهيمنة الايرانية على منطقته الخليج في بداية السبعينات، وبدا انه يمكن من خلال انموذج ماجيسكي وجونز تحديد السنوات المهمة والمؤثرة في الانفاق العسكري النهائي لكل من البلدين كما يلي: ^(١)

العراق : السنة الثانية، السنة الخامسة، السنة الثامنة
ايران : السنة الثانية، السنة الثالثة، السنة الخامسة

كما ان تحديد معاملات ARIMA، (P, d, q)

Where :

P = Order of the auto - regressive function

d = Degree of differencing

q = Moving average

فانه كان مما يلي : العراق (2, 2, 1) ايران (2, 2, 1)
وذلك يعني ان هناك احتمالا اكبر لتغير الوسيط الحسابي للانفاق العسكري العراقي

اكثر من تغير الوسط الحسابي الايراني. الا ان مثل هذه النتيجة لا يمكن البت فيها بصفة قاطعة نظرا لصغر حجم العينة.

وقد درس Majeski & Jones (1981:277) هذه السمة، المتغير الحسابي المتحرك، في الاتفاق العسكري لعدد من الدول (الهند والباكستان، الأرجنتين، وشيلي) ووجدوا ان مثل هذه الظاهرة الاحصائية تعكس وجود صدمات داخلية وصدمات اقتصادية تؤثر على القرار السياسي الخاص بالاتفاق العسكري في هذه البلدان. وفي حقيقة الامر فان الباحثين جونز وماجيسكي قد وجدا تأثيرا للاتفاق العسكري العراقي على الاتفاق العسكري الايراني وليس العكس، ونحن هنا حينما درسنا علاقات الارتباط المتأخرة عن سنة القياس رأينا ان الاتفاق العسكري الايراني يؤثر سلبيا على الاتفاق العراقي، بينما يؤثر العراق ايجابيا، وبعد مرور خمس سنوات على الاتفاق العسكري الايراني، وهو ما يتطابق مع دراسة ماجيسكي وجونز. وقد قام الباحث كذلك بتطبيق النموذج الاول في سياق التسلح على الاتفاق العسكري لكل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وكذلك على سياق التسلح في كل من المغرب والجزائر فوجد ان هناك سياق تسلح حقيقي بين هذين القطرين مما يدل على ان زيادة حجم الاتفاق العسكري للمغرب مثلا يقابلها زيادة في حجم الاتفاق العسكري للجزائر وكذلك بالنسبة لليمن الشمالي واليمن الجنوبي (انظر الجلولين ٧)، (٨).

وخلاصة ما سبق اننا طبقنا النموذجين من النماذج الاربعة الخاصة بسباق التسلح بين الدول العربية واسرائيل ووجدنا علاقات ارتباط قوية بين مستوى الاتفاق العسكري في الدول العربية المواجهة لاسرائيل والاتفاق العسكري في اسرائيل خلال الفترة محل البحث، الا اننا وجدنا مصر تتخل عن الزيادة الكبيرة في اتفاقها العسكري في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٢، وبالتالي لم نلمس اي علاقة ارتباط بين الاتفاق المصري والاتفاق الاسرائيلي. اما بالنسبة لسباق التسلح بين العراق وايران فقد طبقنا اربعة نماذج لسباق التسلح بين البلدين، ولم نجد أي علاقة ارتباط بين الاتفاق العسكري العراقي والاتفاق العسكري الايراني مما يعني ان البلدين لم يكونا في حالة سباق تسلح قبل نشوب الحرب بينهما في سبتمبر من عام ١٩٨٠^٦. وبالتالي فان نشوب الحرب بينهما لم يكن امرا حتميا ناتجا عن سباق تسلح. وهذه النتيجة ليست غريبة لان ريتشاردسون في دراساته لم يستطع ان يبرهن ان كل حالة حرب تحتم وجود سباق تسلح سابق بين الطرفين، بل ان ريتشاردسون درس حالات سباق التسلح في اوروبا بين عامي ١٨٢٠ و ١٩٠٨ ووجد انه في حالات قليلة ستكون الحرب مسبقة بسباق التسلح. ويعزو ريتشاردسون ذلك الى ان حروب القرن الماضي كانت لا تعتمد كثيرا على الانتاج الصناعي الكبير. ومن بين عشر حروب حدثت بين عامي ١٨٥٦، ١٩٤٥ كانت هناك حربان عالميتان فقط، كان سياق التسلح واضحا فيها كظاهرة سابقة لقيام الحرب. وفي رأي ريتشاردسون فان سياق التسلح يقود الى الحرب

مضى ما كان هذا السباق يشكل سباقاً غير مستقر أو متزايداً بصفة متسارعة وبالتالي لا يقود الى حالة من التوازن بين الدولتين المتنافستين (Richardson, 1960 : 23)

الخلاصة

حاولنا في هذا البحث ان ندرس الانفاق العسكري في الدول العربية في فترة مهمة من تاريخها سميت بالحقبة النفطية، وحاولنا كذلك البحث عن وتاثير معينة لذلك الانفاق وكان غرضنا الرئيسي هو استشفاف اشكال وانماط هذا الانفاق وربطه بانماط العلاقات السياسية القائمة بين الدول العربية بشكل امبريقي. ووصلنا في البحث الى ان الدول العربية التي يطبع علاقاتها الثنائية شيء من التوتر تميل الى دفع ثمن هذا التوتر بصرف جزء من مداخيلها المالية السنوية على اوجه الانفاق العسكري، وان هذا الصرف يأخذ في بعض الاحيان اشكالا تراكمية متوازية عبر سنين الدراسة، وسمينا مثل هذا الانفاق المتوازي والمتسارع في بعض الاحيان بسباق التسلح. وكان مثل هذا النمط في الانفاق واضحا وجليا في احصائيات الانفاق العسكري لكل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وكذلك بين المغرب والجزائر، وبين كل من سوريا والكيان الاسرائيلي. كما حاولنا من خلال الدراسة التعرف على انماط الانفاق العسكري لكل من ايران والعراق في السنوات التسع السابقة لقيام الحرب بينهما، ولم نجد اي سباق تسلح مباشر بينهما. كما لم نجد اي صلة قوية مباشرة تمكننا من التنبؤ بحدوث الحرب عن طريق استقراء احصائيات الانفاق العسكري لكلا البلدين واستخدمنا كذلك الاحصائيات البديلة الاخرى والخاصة بواردات السلاح فأخفقتنا في توضيح اي علاقة ارتباط وانحدار عبر سنين الدراسة بين واردات السلاح لكلا الدولتين.

وبينما لم تنجح الاحصائيات الخاصة بالانفاق العسكري في التنبؤ بحدوث الحرب العراقية الايرانية، كانت هذه الاحصائيات قادرة على توقع حدوث حرب ١٩٧٣ بين الدول العربية واسرائيل، عن طريق تطبيق النموذج ويتشارسون على الاحصائيات الخاصة بالانفاق العسكري لدول المواجهة مع الانفاق العسكري الاسرائيلي في السنة السابقة لحدوث الحرب. كما ان مثل هذه الطريقة نجحت ايضا في التنبؤ بحدوث الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨، بينما ساعدت مؤشرات واردات السلاح الاسرائيلي لعام ١٩٨١ المتزايدة في الاشارة الى احتمال غزوها للبنان.

لقد كان امامنا منذ البداية نهجين مختلفين لدراسة سباق التسلح بين الدول العربية، او بين دول المواجهة فيها وبين الكيان الاسرائيلي. وكان اولاهما يعتمد على الانفاق العسكري السنوي والآخر يعتمد على حجم واردات السلاح السنوي للدولتين محل الدرس. وكان بؤنا ايضا الحصول على احصائيات خاصة باتفاقيات الشراء على اساس ان مثل هذه الاتفاقيات ربما كانت مسؤولة عن الارادة السياسية لسباق التسلح. وفي غياب

احصاء كامل عبر الزمن لهذه الاحصائيات، فانا أثرتنا دراسة علاقات الترابط والانحدار للانفاق العسكري ومقارنة نتائجها بنتائج علاقات الترابط والانحدار لواردات السلاح. وقد وصلنا الى نتيجة مفادها ان احصائيات الانفاق العسكري اكثر دقة في رسم علاقات ترابط سباق التسلح. فمن بين احدى عشرة حالة محتملة لسباق التسلح خلال الفترة المدروسة، كانت هناك حالتان فقط يمكن ان تنطبق عليهما احصائيات واردات السلاح (انظر الجداول ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) وكانت هاتان الحالتان خاصتين باليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وكل من مصر واسرائيل وكانت الاخرى سلبية (انظر الجدول رقم ٩، ١٠، ١١) ففي الحالة الاولى اثبتت دراسة احصائيات واردات السلاح ما سبق ان اكدته احصائيات الانفاق العسكري، وفي الحالة الثانية اكدت دراسة الواردات ما سبق ان اشارت اليه نتائج تطبيق النموذج ريتشاردسون من عدم وجود سباق للتسلح بين مصر واسرائيل في الفترة ما بين ١٩٧١ - ١٩٨٤. وفي المقابل فحين اعتمدنا على احصائيات الانفاق العسكري وجدنا هناك ست حالات سباق للتسلح في المنطقة العربية. ويبدو ان مثل هذه النتائج التي تشير الى عدم جدوى استخدام الاحصائيات الخاصة بواردات السلاح في دراسة سباق التسلح بين الدول العربية تركز على مبررات نظرية ايضا، من اهمها ان معظم النماذج النظرية الخاصة بسباق التسلح كانت موضوعة اصلا لدراسة الانفاق العسكري وليس لقياس واردات السلاح. كما ان الفترة الفاصلة بين توقيع اتفاقيات الشراء ووصول مثل هذه الاسلحة تختلف بين الدول البائعة للسلاح، وحيث ان الدول العربية تشتري اسلحة من مصادر مختلفة، فان ذلك يدل على انه لا يمكن المقارنة احصائيا بين انماط ورود مثل هذه الاسلحة الى هذه الدول. على اننا لا يمكن ان نغفل ان واردات السلاح تؤثر بشكل نوعي وليس احصائي في سباق التسلح في المنطقة العربية عن طريق تحديد انواع الاسلحة التي تحتاجها الدول العربية. كما ان سباق التسلح بين الدول العربية نفسها ربما يختلف هيكليا عن سباق التسلح بينها وبين الكيان الاسرائيلي، فرمما كان السباق في الحالة الاولى مؤقتا بينما كان سباق التسلح بين دول المواجهة العربية واسرائيل اكثر ثباتا عبر الزمن. وهذا يعني ان سباق التسلح بين الدول العربية نفسها مؤقتا وذا فترة زمنية محدودة ينتهي بانتهاء مسببات السباق من توتر سياسي وغيره، ونتيجة كهذه لا يمكن القطع بها الا عن طريق دراسات سياسية اخرى تأخذ بطرق تحليل اضافية.

جدول رقم (٧)

علاقة ارتباط خطية بين الانفاق العسكري لكل من المغرب والجزائر (LOG 10)

الدولة	R ²	F	DF	Significance of F	B	ملاحظات
الجزائر	٠,٩٠٤٢	١١٣,٢	١٢, ١	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	٠,٩٦٩٩	علاقة قوية ايجابية ذات درجة معنوية عالية

جدول رقم (٨)

علاقة ارتباط خطية بين الاتفاق العسكري لكل من
اليمن الشمالي واليمن الجنوبي (LOG 10)

الدولة	R ²	F	DF	Significance of F	B	ملاحظات
اليمن الجنوبي	٠,٩١٢٥	١٢٥,٢	١٢,١	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	١,٦٠٣٤	علاقة قوية ايجابية ذات درجة معنوية عالية

جدول رقم (٩)

علاقة الارتباط والانحدار الخطية بين واردات السلاح الى
مصر وواردات السلاح الى اسرائيل (OG 10)

الدولة	R ²	F	DF	Significance of F	B	ملاحظات
مصر	٠,٦٢٨٢	٢٠,٢٧	١٢,١	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠٧	٠,٩١٢٧	علاقة سلبية مباشرة ذات درجة معنوية عالية

جدول رقم (١٠)

علاقة الارتباط الخطية بين واردات السلاح لكل من
اليمن الشمالي واليمن الجنوبي LOG 10

الدولة	R ²	F	DF	Significance of F	B	ملاحظات
اليمن الجنوبي	٠,٧٨٥٨	٣٦,٦٨	١٢,١	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	١,٥٢٢٨	علاقة ايجابية قوية ذات درجة معنوية عالية

جدول رقم (١١)

علاقة ارتباط خطية بين واردات السلاح لكل من المغرب والجزائر (LOG 10)

الدولة	R ²	F	DF	Significance of F	B	ملاحظات
الجزائر	٠,٢٧٧٢	٣,٨٣	١٢,١	غير معنوية	٠,٦٧٢٢	لا توجد علاقة

الهوامش

- ١ - نتفخ تعريفات الاتفاق العسكري لكل من معهد استكهولم لبحاث السلام (SIPRI) وكذلك احصائيات الوكالة الامريكية على اعتبار ان مثل هذا الاتفاق يشتمل على المعدات العسكرية والخدمات والمرتبات والاجور ومستحققات التقاعد وكذلك الاتفاق على المشاريع شبه العسكرية من شرطة وامن غيرها، ويدخل في تعريف الاتفاق العسكري الصرف على المشاريع العمرانية العسكرية.
- ٢ - يجب ان نفرق هنا بين سياق التسليح وبين وجود الحرب بين دولتين فوجود الظاهرة الاولى ليست سببا حتميا في اشغال قتل الحرب، وستناقش الموضوع بشيء من التفصيل حينما نتحدث عن نتائج تطبيق النموذج ريتشاردسون على الاحصائيات الخاصة بالاتفاق العسكري لكل من ايران والعراق.
- ٣ - يجب ان نوضح ان السياسة الدفاعية المصرية كانت تعتمد على منطق الردع في الفترة عمل الدراسة، بينما اعتمدت السياسة الدفاعية السورية على التوازن الاستراتيجي.
- ٤ - لقد قام الباحث بتطبيق طريقة Cross Correlation على Differenced Military Expenditures لكلا البلدين فلم نجد اي علاقة معنوية بينهما.
- ٥ - حاول الباحث إيجاد علاقة ارتباط بين الاتفاق العسكري العراقي لنفس العام وكل من الاتفاق العسكري الايراني والاسرائيلي، ولم يجد هناك علاقة ارتباط وربما كانت هناك علاقة ارتباط للأعوام السابقة الا اننا لم نتمكن من دراستها، ولكننا وجدنا علاقة ارتباط ضعيفة بين الاتفاق العسكري الايراني واتفاق كل من العراق واسرائيل لنفس العام.

المصادر العربية

- خضر، أ. ١٩٨٠ علم الاجتماع العسكري، التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية القاهرة : دار المعارف.
- سامبسون، أ. ١٩٨٦ «عائدات النفط والاتفاق على التسليح في الشرق الاوسط» - البترول والغاز العربي (سبتمبر) : ١١ - ١٤.
- النصراني، ع. ١٩٨٦ «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية الايراني» المستقبل العربي، العدد ٧٩، ٧ : ١٧ - ٤٤.
- ياسين، أ. ١٩٨٦ التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥. القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية.

المصادر الاجنبية

- Andreiski, S.
1968 Military Organization and Society. London: Routledge & Kegan Paul.

- Benoit, E.
1973 *Defense and Economic Growth in Developing Countries*. Lexington, Mass.: Lexington Books.
- Bowerman, B. & O'Connell, R.
1979 *Time Series and Forecasting*. North Scituate, Mass.: Duxbury Press.
- Cordesman, A.
1983 *Jordanian Arms and the Middle East Balance*. Washington, D.C.: The Middle East Institute.
- 1984 *The Gulf and the Search for Strategic Stability*. Boulder: Westview.
- 1986 "The Middle East and the Cost of Politics of Force." *Middle East Journal* 40, 1:5-15.
- Deger, S. & Somnath, S.
1984 "Optimal Control and Differential Game Models of Military Expenditure in Less Developed Countries." *Journal of Economic Dynamics and Control* 7: 153-169.
- Fei, E.
1980 "Understanding Arms Transfers and Military Expenditures." pp. 37-48 in S. Neuman et al. (Eds.), *Arms Transfers in the Modern World*. New York: Praeger.
- Huntingdon, S.
1961 *The Common Defense*. New York: Columbia.
- Kaldor, M.
1978 "The Military in Third World Development." pp. 51-70 in R. Jolly (Ed.), *Disarmament and World Development*. London: Pergamon.
- Koldziej, E.
1982 *Security Policies of Developing Countries*. Lexington, Mass.: Lexington Books.
- Laswell, H.
1962 "The Garrison-State Hypothesis Today." pp. 51-70 in S. Huntington (Ed.), *Changing Patterns of Military Politics*. Glencoe: The Free Press.
- Luckham, R.
1980 "Militarism: Force, Class and International Conflict." pp. 232-256 in M. Kaldor & Eide (Eds.), *The World Military Order*. London: Mac-Millan.
- Magdoff, H.
1978 *Imperialism*. New York: Monthly Review Press.

Majeski, S. & Jones, D.

1981 "Arms Race Modeling." *Journal of Conflict Resolution* 25 (2): 259-288.

Mihalka, M.

1980 "Supplier-Client Patterns in Arms Transfers." pp. 49-76 in S. Neuman et al. (Eds.), *Arms Transfers in the Modern World*. New York: Praeger.

Muttam, J.

1984 *Arms and Insecurity in the Persian Gulf*. New Delhi: Radiant Press.

Ostrom, C.

1978 "A Reactive Linkage Model: US Defence Expenditure Policy Making Process." *APSR* 22: 941-957.

Perlumeter, A.

1977 *The Military and Politics in Modern Times*. New Haven: Yale.

Pierre, A.

1979 "Multilateral Restraints on Arms Transfers." pp. 288-329 in A. Pierre (Ed.), *Arms Transfers and American Foreign Policy*. New York: New York University Press.

Pfaltzgraff, R.

1978 "Resource Constraints and Arms Transfers." in U. Raanan (Ed.), *Arms Transfers to the Third World*. Boulder: Westview.

Richardson, L.

1960 *Arms and Insecurity*. Pittsburg: Boxwood Press.

Russet, B.

1983 "International Interactions and Processes." pp. 541-568 in A. Finifter (Ed.), *Political Science: The State of the Discipline*. Washington D.C.: APSA.

US Arms and Expenditure Control Agency

1983 *World Military Expenditures and Arms Transfers*. Washington, D.C.: USGPO

1985 *World Military Expenditures and Arms Transfers*. Washington, D.C.: USGPO

1987 *World Military Expenditures and Arms Transfers*. Washington, D.C.: USGPO

Wright, Q.

1964 *A Study of War*. Chicago: University of Chicago Press.

العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد: دراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين في المملكة العربية السعودية

ابراهيم محمد العبيدي
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

مقدمة

يعتبر التقاعد واحداً من الاحداث الهامة في مجرى حياة الفرد به تتوقف أو تتغير أنماط حياتية واجتماعية وفكرية ونفسية درج عليها الفرد لعشرات السنين، ولعل فقدان العمل وما يرتبط به من أدوار اجتماعية وما ينطوي عليه من معاني شخصية يولد فراغاً كبيراً في حياة المتقاعد، ويزيد من حدة التأثيرات السلبية للتقاعد ندرة الفرص التي يمكن للمتقاعد أن يوظف بها طاقاته، ويشيع من خلال ما يمارسه من نشاطات الحاجات الأساسية التي كان العمل السابق يوفرها له، من الشعور بالأهمية وما يهيئه من فرص التفاعل مع الآخرين، ومن خلال ما يمنحه من نظام للتعامل مع الوقت.

ويشيع بين الكثير من الناس الاعتقاد بأن التقاعد يؤدي الى تدهور الحالة الصحية، ويعزز هذا الاعتقاد بعض الخبرات الشخصية لحالات التدهور الصحي التي يمر بها بعض المتقاعدين، وإذا ما أثر هذا الموضوع وجدلت من يسرد لك حالات كثيرة لبعض المتقاعدين الذين اصبحوا نهياً للأمراض بمجرد أن تقاعدوا. ولعل من أهم المشكلات المرتبطة بالتقاعد هو الشعور السائد عند بعض المتقاعدين بأن التقاعد هو نهاية المطاف، أو المحطة الأخيرة، مما يجعل الفرد نهياً للوساوس والقلق على صحته، والخوف من الموت، كما أن التقاعد يعني بشكل أو بآخر نهاية أهمية الفرد ودوره في النشاط المجتمعي، كل هذه المظاهر المرتبطة بالتقاعد قد تؤدي الى أن يدخل الفرد في دوامة من المشكلات النفسية والاجتماعية والتي قد تنعكس على حالته الصحية فيبدأ في مواجهة أمراض عضوية لم يكن يشعر بها من قبل.

أهمية الدراسة

يمثل العمل الذي يزاوله الفرد المحور الأساسي لمعظم نشاطاته الاجتماعية، كما يعد العمل أهم قنوات الاتصال بين الفرد ومجتمعه، وقد يؤدي فقدان العمل بالتقاعد إلى العديد من المشكلات والتحديات والتي على الفرد أن يواجهها، وبما أن الأفراد يختلفون في كثير من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية فإن مثل هذا الاختلاف قد يؤدي إلى تباين الآثار التي يتركها التقاعد من فرد إلى آخر.

وتبدو أهمية هذه الدراسة من كون التقاعد ظاهرة حديثة في المجتمع العربي السعودي حيث لم يمحض على نشأته أكثر من ٤٤ عاماً، بالإضافة إلى ما طرأ من تغيرات اجتماعية واقتصادية، أدت فيما أدت إلى تغير كثير من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح لكبار السن الفرص لمواصلة نشاطاتهم حتى العجز التام أو الوفاة، ولم تواكب هذه التغيرات إجراءات مناسبة تتيح لكبار السن عامة والمتقاعدين بشكل خاص الوسائل المختلفة لإشباع الحاجة إلى مزاوله الأنشطة المختلفة، وإشباع حاجاتهم للمشاركة في نشاط المجتمع وفي التفاعل الاجتماعي، الأمر الذي يجعل مرحلة التقاعد مرحلة صعبة لكثير من المتقاعدين.

الاطار النظري

لقد اتخذت معظم الدراسات، التي تناولت موضوع التقاعد وخاصة المشكلات المرتبطة به، من مفهوم المركز الاجتماعي والدور محوراً لهذه القضية سواء أكان التركيز على هذين المفهومين مباشراً أم غير مباشر، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أهميتها في التعرف على وفهم طبيعة أهم المشكلات المرتبطة بالتقاعد، وبما أن الدور هو الجانب الحركي للمركز الاجتماعي لذلك نجد أن مفهوم الدور هو الأكثر تردداً في هذه الدراسات ويمكن أن تقسم الاتجاهات النظرية التي تناولت المشكلات المرتبطة بالتقاعد إلى قسمين :

الأول : الاتجاهات النظرية التي ركزت على مفهوم «التكيف لمرحلة التقاعد» .
الثاني : الاتجاهات النظرية التي ركزت على مفهوم «الضغط الاجتماعي» Social Stress وخاصة تلك التي أولت مفهومي المركز والدور اهتماماً خاصاً .

الاتجاه الأول : يرى بارسونز «أن التقاعد يترك كبير السن في وضع يتصف بأنعدام الوظيفة (Functionless Position) حيث يفصله عن المشاركة في أهم مصالح ونشاطات المجتمع (Parsons, 1949 : 321) . هذا الوضع الذي أشار إليه بارسونز يحتاج من المتقاعد إجراءات نفسية واجتماعية من أجل التكيف لهذا الوضع الجديد، ونجد عدداً من النظريات المهمة بموضوع التقاعد قد أعطت موضوع التكيف لمرحلة التقاعد اهتماماً خاصاً، ومن بين هذه النظريات نظرية النشاط والتي تؤكد على أهمية مواصلة كبار السن في المشاركة في النشاطات الاجتماعية وعلى أهمية إيجاد أدوار بديلة للمتقاعد، كما ترى هذه النظرية أن تكيف المتقاعد لهذه المرحلة يرتبط بقدرة الفرد على تعويض الأدوار التي فقدتها بالتقاعد (Atchley)

(20 - 19 : Hess & Markson, 1980 ; 112 : 1976 ، و تذهب النظرية الاستمرارية الى أبعد من ذلك حيث ترى أن تكيف المتقاعد يعتمد على إيجاد أدوار مشابهة للأدوار التي كان الفرد يزاولها قبل التقاعد (112 : 1976 : Atchley).

الاتجاه الثاني : يرى فريدمان أن النشاط الوظيفي هو المحور الذي تنظم حوله أنماط حياة الفرد ونشاطاته حيث أنه يساعد الفرد على البقاء في جماعة، ويضع القواعد لتنظيم نشاطاته الحياتية ويحدد وضعه في المجتمع كما يحدد أنماط مشاركاته الاجتماعية كما أن العمل يعد مصدراً للخبرات المرضية والفعالة (3 : 1954 : Friedmann & Havighurst وتري جورج أن نظريات الضغط الاجتماعي والبحوث الميدانية في هذا المجال قد ركزت على دراسة الحالات الاجتماعية التي تتصف بمشكلات التوافق Adaptation والتي ينتج عنها نوع من الضغوط الاجتماعية، وتعرف الحالات الاجتماعية الضاغطة بأنها مواقف اجتماعية يواجه فيها الفرد مشكلة من المشكلات ولا تؤدي المواقف الضاغطة بالضرورة الى نتائج سلبية ولكنها قد تؤدي في بعض الحالات الى نتائج سلبية كالمرض والاختلال العقلي الكآبة . ولقد ركزت بعض النظريات المهتمة بالضغط الاجتماعي على ظاهرة تغير وتحول الأدوار وقد تمخض عن هذا الاهتمام ارتباط مباشر بين أدبيات الضغط الاجتماعي ونظريات الدور. (9 : 1980 : George وتضيف وبأن الأحداث الحياتية تختلف في أهميتها وتأثيرها، فالأحداث والحالات التي تتصف بقدر كبير من تعكير الأنماط السلوكية التي درج عليها الفرد هي الأحداث الأكثر ضغطاً على الفرد، كما ترى أن أكثر الاتجاهات النظرية التي حاولت ربط تغير وتحول الأدوار بالضغط الاجتماعي قد ركزت على جانب واحد، وهو الى أي حد يؤدي هذا التحول أو التغير في الأدوار الى تعكير الأنماط السلوكية الراسخة . وتضيف لندا جورج أن نوعية ادراكنا للضغط الاجتماعي ليست عاملاً مهماً في تأثير الأحداث الضاغطة، فالأحداث التي يفترض أن تكون لها نتائج ايجابية أو سارة كالزواج مثلاً، والأحداث التي يكون لها نتائج سلبية أو غير سارة كوفاة أحد الزوجين، كلا الحدثين ينظر اليهما كأحداث ضاغطة، لأنها يعكران أنماطاً من السلوك الراسخة كما يتطلبان تكيفاً شخصياً لها. (9 : 1980 : George). وبما ان التقاعد واحداً من أهم المواقف الاجتماعية وحدث هام في حياة الفرد يعكر معظم الأنماط السلوكية الراسخة، لأن العمل كما أسلفنا هو المحور الذي تنظم حوله معظم نشاطات الفرد، وأن فقدان الأدوار المرتبطة بالهنية يخلق حالة طارئة على الفرد أن يتكيف لها، وسواء نظرنا الى التقاعد على أنه مشكلة اجتماعية تواجه الفرد أو نظرنا اليه على أنه موقف اجتماعي ضاغط فإن النتائج التي قد تتمخض عنه يمكن أن تؤثر على صحة الفرد سلباً أو إيجاباً.

الدراسات السابقة : تختلف نتائج الدراسات التي تناولت تأثير التقاعد على الحالة الصحية للمتقاعد اختلافاً كبيراً، فهناك من الدراسات التي ترى أنه ليس هناك ثمة علاقة بين التقاعد وصحة الفرد، تلك الدراسة التي أجراها (1971 : Streib & Schneider). وتشير

نتائج هذه الدراسة الى أن معظم عينة البحث لم تتأثر صحتهم بالتقاعد سلباً أو إيجاباً، وأن معظم المشكلات الصحية التي يعانيها المتقاعدون ترتبط بكبر السن وليس بالتقاعد، كما دلت المقارنة بين المتقاعدين والعاملين الذين يماثلونهم في العمر أنه ليس هناك فروق ذات دلالة احصائية في الحالة الصحية بين هاتين الفئتين. (Atchley, 1976: 87)

كما تشير دراسة Adams & Lefebvre (1981: 119 - 120) بأنه ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التقاعد والوفاة (Haynes et al, 1978: 277 - 78) وتشير دراسة ان معظم الذين توفوا بعد التعاقد مباشرة كلنوا يعانون من مشاكل صحية قبل التقاعد. ومن جهة اخرى يرى Bradford (1979: 103 - 104) أن الفرد يصبح فريسة للمشكلات الصحية بمجرد أن يترك عمله، يؤكد ذلك كثير من الملاحظات الاكلينيكية. وتشير دراسة Casscells (1980: 1289) et al، لتحديد العلاقة بين التقاعد والوفيات الناجمة عن أمراض القلب، الى أن احتمال الوفاة بأمراض القلب أعلى بين المتقاعدين منه عند من يماثلونهم في العمر من غير المتقاعدين. ومن جهة أخرى فإن الدراسات التي تؤكد على تحسن الصحة بعد التقاعد محدودة جداً ومن ذلك دراسة Strelb & Schneider (1971) حيث وجدوا تحسناً طفيفاً في صحة العمال الحرفيين بعد تقاعدهم، أما الفئات الوظيفية الأخرى فلم تجد هذه الدراسة فروقاً في الحالة الصحية بين المتقاعدين وغير المتقاعدين (Atchley, 1976: 87).

إن تضارب نتائج بعض هذه الدراسات يمكن أن يرد الى عوالم عدة أهمها العوامل المنهجية خاصة ما يتعلق بأداة البحث، فبينما نرى بعض هذه الدراسات قد استخدمت التقرير الذاتي لصحة المبحوث، نرى البعض الآخر قد استخدم التقارير الطبية لتقييم الحالة الصحية قبل وبعد التقاعد، كما يمكن أن يرد هذا التناقض الى المتغيرات الأخرى والتي تلعب دوراً كبيراً في علاقة التقاعد والحالة الصحية، ومن هذه المتغيرات نوع العمل السابق، والرضى عن العمل، والحالة الأسرية للمتقاعد، فنوع العمل يمكن أن يكون مصدراً للمشكلات الصحية، أما بسبب الظروف الطبيعية أو للظروف الاجتماعية والنفسية المحيطة بالعمل، فالتقاعد من مثل هذه الأعمال يمكن أن تؤدي الى خلق ظروف مناسبة لتحسن صحة المتقاعد، وكذلك الحال بالنسبة للأفراد الذين يكرهون أعمالهم والذين يجدون في أعمالهم تحديات لا قبل لهم بها، أما أولئك الذين يجدون في أعمالهم اشباعاً لطموحاتهم ورغباتهم، والذين يشعرون بالرضى عن أعمالهم، فقد يؤدي بهم التقاعد الى الدخول في مشكلات نفسية واجتماعية قد تنعكس على صحتهم، وتلعب النواحي المالية دوراً هاماً في هذا المضمار، فالمتقاعد الذي لديه من الدخل ما يسد حاجاته الأساسية سيكون أسعد حظاً من أولئك الذين لا تكفيهم معاشاتهم خلال هذه المرحلة، مما يجعلهم عرضة للمخاوف ونهباً للأمراض، ويؤكد (Baum & Baum 1980: 137) وأن أكثر المتقاعدين عرضة للتدهور الصحي هم بين من يعانون من القلق على حالتهم المالية، كذلك يكون أثر مرحلة التقاعد أسهل على أولئك الذين يعيشون وسط أسرهم من أولئك الذين لا يجدون من يقف بجانبهم في هذه المرحلة.

مشكلة البحث

بالرغم من أن موضوع التقاعد يشغل حيزاً كبيراً في كتابات المهتمين بعلم الشيخوخة الاجتماعي Social Gerontology وعلم اجتماع الشيخوخة إلا أن الدراسات التي تناولت أثر التقاعد على الحالة الصحية محدودة جداً، ونجد أن البعد الذي يشغل كثيراً من الباحثين هو تأثير التقاعد على المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أن معظم هذه الدراسات قد أجريت في مجتمعات صناعية، ومن استعراضنا لبعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين التقاعد والحالة الصحية نجد أن أكثر هذه الدراسات قد أغفلت عوامل غاية في الأهمية كأسباب الاحالة على التقاعد والتخطيط لمرحلة التقاعد على سبيل المثال، كما نجد التضارب في نتائج بعض هذه الدراسات، كل ذلك يؤكد الحاجة لمثل هذه الدراسة لإلقاء مزيد من الضوء على هذه المشكلة، وتهدف هذه الدراسة بشكل عام الى تقصي الفروق بين المتقاعدين في تقييمهم للحالهم الصحية بعد التقاعد، باختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية.

الاجراءات المنهجية

التعريف الاجرائي لأهم مفاهيم البحث :

المقاعد : يعني المتقاعد - كل من ترك الوظيفة الحكومية ممن تنطبق عليهم شروط التقاعد في نظام التقاعد السعودي المدني والعسكري ومن يتقاضى دخلاً شهرياً كعاش للتقاعد، بغض النظر عن مدة الخدمة أو العمر أو الدافع للتقاعد وبغض النظر عن النشاطات التي يزاولها بعد التقاعد.

التخطيط لمرحلة التقاعد : نعي هنا بالتخطيط لمرحلة التقاعد وجود خطة لما سوف يقوم به الفرد بعد تقاعده بغض النظر عن ماهية هذه الخطة ومدى تطبيقها.

التقييم الذاتي للحالة الصحية : يعني التقييم الذاتي للحالة الصحية - في هذا البحث - تقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد مقارنة بها قبل التقاعد، كما يراها هو ودون استخدام المعايير الاكلينيكية.

أداة البحث : اعتمدت هذه الدراسة على المقابلة الشخصية من خلال استمارة استبيان تحوي مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للمبحوثين، كالوظيفة السابقة، والمستوى التعليمي، وعاش التقاعد، وأسباب الاحالة على التقاعد، والعمر عند التقاعد، كما اشتملت الاستمارة على سؤال لتقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد مقارنة بين حالته الصحية قبل التقاعد وبعد التقاعد وبعد التقاعد مباشرة هل تعتقد أن حالتك الصحية : ١ - ازدادت تحسناً ٢ - لم تتغير ٣ - ازدادت سوءاً. ويجب التنويه هنا الى أن الغرض من هذا السؤال ليس قياس الحالة الصحية بالمعنى

الإكلينيكي وأما التعرف على شعور المبحوث عن حالته الصحية، وتقييمه لها قبل وبعد التقاعد، ومع أن التركيز في هذه الدراسة على تقييم المبحوث لحالته الصحية إلا أن ذلك التقييم قد يعكس الواقع لحالته الصحية بالمعنى العام، كما قد يعكس المخاوف المرضية والأمراض ذات المنشأ النفسي، أما سلبيات هذه الأداة فتتمثل بأنها قد لا تعكس الواقع الصحي للفرد من منظور إكلينيكي بحت، وبما تجدر الإشارة إليه أن التقييم الذاتي للحالة الصحية قد استخدم في العديد من الدراسات كدراسة (Harkins 1978) ودراسة Mossey (1982) Shapiro، وقد تم عرض أداة البحث على مجموعة من المختصين لتحديد صدق أداة البحث وقد جاءت نتائج هذا التحكيم مؤكدة على ملائمة هذه الأداة لقياس متغيرات البحث، كما تم تحديد ثبات الأداة من خلال إعادة تطبيق أستمارة البحث حيث تم اختيار ٣٠ مبحوثاً بطريقة عشوائية وتمت مقابلتهم مرتين ولقد بلغ معامل الثبات للمتغير التابع (التقييم الذاتي للحالة الصحية) بين المقابلة الأولى والمقابلة الثانية ٠,٩٧.

عينة البحث: أجري هذا البحث على عينة عشوائية من المتقاعدين تبلغ ٥٠٠ متقاعداً في الفترة الواقعة بين ٢٥ / ٦ الى ٥ / ٨ / ١٤٠٦ هـ في فروع البنك العربي الوطني (المكلف بصرف معاشات التقاعد) حيث تم اختيار عينة البحث من ثلاث من المدن الكبرى بالمملكة العربية السعودية، وهي مدينة الرياض، وجدة، والدمام، ويمثل المتقاعدون في هذه المدن الثلاث ٣٤,١٢ % من مجموع المتقاعدين في المملكة العربية السعودية. ويبلغ متوسط أعمار المبحوثين ٦٠,٢١ سنة، كما تتراوح أعمارهم بين ٢٠ الى ٩٠ سنة وتبلغ من تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة ١,٦ % ومن تبلغ أعمارهم ٧٠ سنة ١٥ % ويجب التنويه هنا أن المتقاعدين الذين يعيشون في الريف أو المدن الصغيرة لم يمثلوا في هذه الدراسة. ولقد اتبعت الخطوات التالية لاختيار عينة البحث :

أولاً : تم حصر جميع فروع البنك العربي الوطني في المدن الثلاثة والتي بلغت ٢٦ فرعاً وتم اختيار خمسة من هذه الفروع بطريقة عشوائية.

ثانياً : لعدم تمكن الباحث من الحصول على قائمة بأسماء المتقاعدين فقد لجأ الى حصر أعداد المتقاعدين في كل فرع من هذه الفروع لتحديد حجم العينة من كل فرع.

ثالثاً: تم اختيار المبحوثين بطريقة الاختيار المنتظم ليس من قائمة الأسماء وإنما حسب دخولهم للبنك، حيث تم اختيار رقم البداية بطريقة عشوائية، وحيث تم اختيار الداخل رقم ٢٦ ثم ٥٢ ثم ٧٨ وهكذا، لذا فعينة هذه الدراسة عينة عشوائية ذات توزيع احتمالي غير معروف، فالعشوائية هنا تأتي لأنه لم يكن هناك تحيزاً في اختيار مبحوث بعينه أما الاحتمالية فتبقى مجهولة لغياب الاطار العام التي اختيرت منه هذه العينة.

وسيلة المعالجة الاحصائية : استخدمت هذه الدراسة الجداول المزدوجة لايراز توزيع المبحوثين على محوري كل متغير مستقل على حدة والمتغير التابع (التقييم الذاتي للحالة

الصحية) كما استخدم مربع كاي X^2 لاختبار فروض البحث. كما استخدمت لوغاريتم نسبة الاحتمالات Logist لتحديد العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة بعد الأخذ في الاعتبار اثر المتغيرات المستقلة الأخرى.

فروض البحث : يهدف هذا البحث الى تقصي العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد، ومحاوّل هذا البحث بشكل خاص اختبار الفروض التالية :

- ١ - يؤدي اختلاف الوظائف السابقة الى فروق ذات دلالة احصائية بين الباحثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.
- ٢ - يؤدي اختلاف مدة الخدمة الى فروق ذات دلالة احصائية بين الباحثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.
- ٣ - يؤدي اختلاف أسباب الاحالة على التقاعد الى فروق ذات دلالة احصائية بين الباحثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.
- ٤ - يؤدي اختلاف معاش التقاعد الى فروق ذات دلالة احصائية بين الباحثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.
- ٥ - يؤدي التخطيط أو عدم التخطيط لمرحلة التقاعد الى فروق ذات دلالة احصائية بين الباحثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.
- ٦ - يؤدي اختلاف المستوى التعليمي الى فروق ذات دلالة احصائية بين الباحثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.
- ٧ - يؤدي اختلاف العمر عند التقاعد الى فروق ذات دلالة احصائية بين الباحثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.

النتائج

يوضح الجدول رقم (١) اجابة الباحثين عن السؤال مقارنة بحالتك الصحية قبل التقاعد وبعد التقاعد مباشرة هل تعتقد أن حالتك الصحية ١ - ازدادت تحسناً ٢ - لم تتغير ٣ - ازدادت سوءاً. وتدل البيانات الواردة في الجدول على أن ما يزيد على ٦٥ ٪ من الباحثين يرون أنه لم يطرأ تغيير ايجابي أو سلبي على حالتهم الصحية بعد التقاعد ويتساوى تقريباً من يعتقدون أن حالتهم الصحية قد تحسنت ومن يعتقدون أن حالتهم الصحية قد ساءت.

جدول رقم (١)

التقييم الذاتي للحالة الصحية للمبحوث بعد التقاعد

النسبة المئوية	العدد	الحالة الصحية بعد التقاعد
٢٢,٧	١١٢	١ - ازدادت تحسناً
٥٦,٢	٢٧٧	٢ - لم تتغير
٢١,١	١٠٤	٣ - ازدادت سوءاً
١٠٠	٤٩٣	المجموع

وبما يجب التأكيد عليه هنا أن هذا الجدول لا يمكن أن يعيننا على فهم طبيعة العلاقة بين التقاعد والحالة الصحية لغياب المعلومات عن غير المتقاعدين الذين يمثلونهم في العمر، وكما أوضحنا أن هدف هذه الدراسة هو تقصي الفروق بين المتقاعدين في تقييمهم لحالتهم الصحية باختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية واختبار فروض البحث على النحو التالي :

أولاً : الوظيفة السابقة والتقييم الذاتي للحالة الصحية : تعد الوظيفة واحد من أبرز المؤشرات الاجتماعية Social Indicators لقياس الحالة الاجتماعية، فمعرفة الوظيفة نستطيع معرفة الكثير من الخصائص الاجتماعية للفرد، فغالباً ما تعكس الوظيفة جوانب كثيرة من حياة الفرد ومؤهلاته وشخصيته وقدراته، كالنواحي التعليمية والثقافية والمالية والتي تؤثر بدورها في تشكيل النمط الحياتي للفرد Life Style والذي بدوره يؤثر في تفاعل الفرد مع الظواهر الاجتماعية المختلفة، ويؤثر في استجاباته لها، إلى جانب ذلك فإن الخصائص الاجتماعية والمالية والنفسية والطبيعية للوظيفة تحدد مدى ارتباط الفرد بها، وبالتالي مدى فقدانها بالتقاعد.

يوضح الجدول رقم (٢) العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والوظيفة السابقة ومن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن هناك اختلافاً بين المتقاعدين في نسبة من تحسنت صحتهم ونسبة من ساءت صحتهم بعد التقاعد، كما أن هناك تشابهاً بين بعض الفئات الوظيفية نجد ذلك بين المدراء والضباط وبين الموظفين والفنيين، ونجد أن الفرق بين من تحسنت صحتهم بعد التقاعد وبين من ساءت تساوي ٢٠,٥ ٪ بين من كانوا يشغلون وظيفة مدير في صالح من تحسنت صحتهم أما بين الضباط فتصل النسبة إلى ٢٣ ٪ لصالح من تحسنت صحتهم، أما بين الموظفين والفنيين فتبلغ النسبة ١٠,٩ ٪ و ١١,١ ٪ على التوالي في صالح من تحسنت صحتهم، أما بين الجنود والعمال فنجد أن نسبة من

جدول رقم (٢)

العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعد

مربع كاي	المجموع	التقييم الذاتي للحالة الصحية			خصائص المتقاعد
		ساعات	لم تتغير	تحسنت	
*٢٦,٧١	٤٤	١٣,٦	٥٢,٣	٣٤,١	١ - الوظيفة السابقة
	٣٩	١٠,٣	٥٦,٤	٣٣,٣	مدير
	١٣٨	١٨,١	٥٢,٩	٢٩,٠	ضابط
	٢٧	١٨,٥	٥١,٩	٢٩,٦	موظف
	١٤٥	٢٦,٩	٥٣,٨	١٩,٣	فني
	٩٧	٢٣,٧	٦٨,٠	٨,٣	جنلي
					عامل
*٥٧,٤٠	٧١	٢٦,٨	٤٦,٤	٢٦,٨	٢ - مدة الخدمة
	٢٥٠	١٨,٤	٦٢,٠	١٩,٦	> ١٦ سنة
	١٦٤	٢١,٣	٥٢,٧	٢٦,٠	١٦ - ٣٠ سنة
					< ٣٠ سنة
*٤٦,٧٠	٢٦٠	٢٣,٨	٦١,٢	١٥,٠	٣ - أسباب التقاعد
	١٠٨	٢٥,٩	٣٢,٤	٤١,٧	سن التقاعد
	١١٧	١٠,٣	٦٦,٧	٢٣,١	أسباب صحية
					أسباب اجتماعية
*٢٢,٤٦	١٠٣	٣٠,١	٥٨,٢	١١,٧	٤ - معاش التقاعد
	٢٠١	٢٢,٤	٥٧,٧	١٩,٩	> ١٥٠٠ ريال
	٨٧	١٨,٤	٤٨,٣	٣٣,٣	٥٠٠ - ٣٥٠٠
	١٠٠	١٢,٠	٥٨,٠	٣٠,٠	٣٥٠١ - ٥٥٠٠
					< ٥٥٠٠
*١٥,١٠	١٤٠	١٠,٧	٥٨,٦	٣٠,٧	٥ - وجود خطة للتقاعد
	٣٤٧	٢٤,٨	٥٥,٦	١٩,٦	نعم
					لا
*٢٣,٤١	٢٢٤	٢٦,٢	٥٩,٨	١٣,٨	٦ - المستوى التعليمي
	١٧٨	١٨,٥	٥١,١	٣٠,٣	دون الابتدائي
	٧٧	١١,٧	٥٥,٨	٣٢,٥	الابتدائي / المتوسط
					الثانوية أو أعلى
*١٥,١٠	٩٨	١٨,٤	٤٥,٩	٣٥,٧	٧ - العمر عند التقاعد
	٢٦٩	١٩,٣	٥٨,٤	٢٢,٣	> ٤٥ سنة
	١٠٨	٢٥,٩	٦٠,٢	١٣,٩	٤٦ - ٦٠ سنة
					< ٦٠ سنة

* دالاً عند مستوى ٠,٠٥

** غير دال عند مستوى ٠,٠٥

ساعات صحتهم تزيد على من تحسنت بنسبة ٦, ٧, و ٤, ١٥ ٪ على التوالي. وتدل قيمة مربع كاي (٢٦, ٧١) على أن الفروق بين تلك الفئات الوظيفية في التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠, ٠١, °, وهذا يؤيد الفرض الأول.

ثانياً : العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومدة الخدمة : يوضح الجدول (٢) العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد ومدة الخدمة، ومن البيانات الواردة في الجدول نجد أن الفروق صغيرة جداً بين من تقل خدماتهم عن ١٦ سنة ومن تزيد خدماتهم على ٣٠ سنة حيث لا يتجاوز الفرق ٠, ٨, ٠ ٪ بين من يعتقدون بتحسّن صحتهم و ٥, ٥ ٪ بين من يعتقدون بتدهور صحتهم، أما بالنسبة لمن تتراوح خدماتهم بين ١٦ الى ٣٠ سنة فنلاحظ أن معظمهم (٦٢ ٪) يرون بأنه لم يطرأ تغير على صحتهم ويتساوى تقريباً من يعتقدون بأن صحتهم قد تحسنت ومن يعتقدون بأن صحتهم قد ساءت. وتدل قيمة مربع كاي (٧, ٤) أن الفروق بين من تقل خدماتهم عن ١٦ سنة ومن تتراوح خدماتهم بين ١٦ الى ٣٠ سنة ومن تزيد على ٣٠ سنة في تقييمهم لحالتهم الصحية فروق ضئيلة ليس لها دلالة احصائية. وهذه النتيجة لا تعزز الفرضية الثانية للبحث. وقد تعزى هذه النتيجة الى ما يرتبط بمدة الخدمة من سلبيات وإيجابيات، فالخدمة الطويلة من ناحية قد تكون لها آثار إيجابية من خلال ما تمنحه للفرد من فرص للإشباع طموحاته الوظيفية ومن ناحية أخرى قد تعوق الخدمة الطويلة قدرة الفرد على التكيف الجيد لأدوار وأنماط حياتية جديدة مما يجعل الفرد عرضة لسوء التكيف لهذه المرحلة والتي قد تنعكس آثارها على صحتهم. أما الخدمة القصيرة فقد لا تتيح للفرد إشباع طموحاته الوظيفية وقد يؤدي ذلك الى شعور الفرد بفقدان العمل Job Deprivation، ومن جهة أخرى فقد تساعد فترة الخدمة القصيرة على التكيف الجيد لأدوار وأنماط حياتية جديدة.

ثالثاً : العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية واسباب الاحالة على التقاعد : يوضح الجدول رقم (٢) العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية وأسباب الاحالة على التقاعد حيث قسمت أسباب الاحالة على التقاعد الى ثلاث فئات، وهي بلوغ سن التقاعد، وأسباب صحية، وأسباب اجتماعية، وتشمل الأسباب الاجتماعية الرغبة في التفرغ لحاجة الأسرة، ومزاولة العمل الحر، وعدم الرغبة في المهنة السابقة. ومن البيانات الواردة في الجدول نجد أن أكثر الفئات استفادة من التقاعد هم من تقاعدوا لظروف صحية حيث تتجاوز نسبة من يعتقدون أن حالتهم الصحية قد تحسنت ٤١ ٪ وقد يعود ذلك الى الراحة والابتعاد عن مهام العمل، ونجد أن أقل الفئات استفادة هم من تقاعدوا لبلوغ سن التقاعد حيث لا تتجاوز نسبة من تحسنت صحتهم بعد التقاعد ١٥ ٪ وإذا حاولنا أن نرى الفروق بين من تحسنت حالتهم الصحية ومن ساءت بعد التقاعد لكل فئة من هذه الفئات نجد أن الفرق يرتفع بين من تقاعدوا لاسباب صحية حيث يتجاوز الفرق ١٥ ٪ في صالح

من تحسنت صحتهم، يليهم من تقاعدوا لأسباب اجتماعية حيث يتجاوز الفرق بين من تحسنت صحتهم، ومن ساءت صحتهم بعد التقاعد ١٢٪ لصالح من تحسنت حالتهم الصحية بعد التقاعد، أما بين من تقاعدوا بسبب بلوغ سن التقاعد فنجد الفرق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد يتجاوز ٨٪ لصالح من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد. وتدل قيمة مربع كاي (٤٦,٧٠) على أن الفرق بين من تقاعدوا بسبب سن التقاعد ومن تقاعدوا لظروف صحية ومن تقاعدوا لظروف اجتماعية فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ وهذا يعزز الفرضية الثالثة للبحث

رابعاً : العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومعاش التقاعد : للنواحي المادية تأثير مهم على استقرار الفرد النفسي والاجتماعي ولا سيما في مرحلة الشيخوخة، وكذلك فمن خلال الدخل الجيد يستطيع الفرد أن يسد احتياجاته الأساسية من غذاء وملبس وسكن ملائم، بالإضافة الى الخدمات الصحية الجيدة، كل ذلك يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الحالة الصحية للمتقاعد، يبرز الجدول ٢ العلاقة بين تقييم المبحوث لحالته الصحية ومقدار معاش التقاعد، ومن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن نسبة من ساءت صحتهم تزيد على من تحسنت بين المبحوثين الذين تقل معاشات تقاعدهم عن ٣٥٠٠ ريال، بينما تزيد نسبة من تحسنت صحتهم على من ساءت بين من تزيد معاشات تقاعدهم على ٣٥٠٠ ريال، فتجد أن الفرق بين من تحسنت وبين من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد تتجاوز ١٨٪ بين من تقل معاشاتهم عن ١٥٠٠ ريال لصالح من ساءت حالتهم الصحية وتبلغ النسبة ٥,٢ في صالح من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد بين من تتراوح معاشات تقاعدهم بين ١٥٠٠ و ٣٥٠٠ ريالاً، ويبلغ الفرق بين من تحسنت وبين من ساءت حالتهم الصحية ١٤,٩٪ في صالح من تحسنت حالتهم الصحية بين من تتراوح معاشات تقاعدهم بين ٣٥٠١ و ٥٥٠٠ ريالاً، ويبلغ الفرق ١٨٪ بين من تزيد معاشات تقاعدهم عن ٥٥٠٠ ريالاً في صالح من تحسنت صحتهم. وتدل قيمة مربع كاي (٤٦, ٢٢) أن الفرق بين هذه الفئات في تقييمها لحالتها الصحية بعد التقاعد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١، وهذه النتيجة تعزز الفرض الرابع للبحث. وبما تجدر الإشارة اليه أن العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومعاش التقاعد تصبح غير دالة احصائياً إذا أخذنا في الاعتبار أثر المستوى التعليمي كما يبدو ذلك في الجدول / ٣، ولعل ذلك يعود الى قوة العلاقة بين هذين المتغيرين.

العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والتخطيط لمرحلة التقاعد : للتخطيط لمرحلة التقاعد أهمية بالغة في تجنب المتقاعد كثيراً من سلبيات هذه المرحلة، فالتقاعد الذي خطط له المرحلة سيكون بلا شك قد فكر في كثير من إيجابيات وسلبيات هذه المرحلة وسيكون على الأقل قد أعد العدة للتعامل معها، الى جانب ذلك فإن التخطيط لهذه المرحلة يجب

المتقاعد كثيراً من المفاجئات في مرحلة جديدة لم يعيشها من قبل، وتبدو أهمية التخطيط لمرحلة التقاعد من كون التقاعد يأتي في مرحلة يكون الفرد فيها أقل رغبة في المخاطرة وأكثر ميلاً إلى الاستقرار. يوضح الجدول (٢) العلاقة بين تقييم المبحوث لحالته الصحية والتخطيط لمرحلة التقاعد ومن البيانات الواردة في الجدول نجد أن نسبة من تحسنت صحتهم ترتفع بين من كانت لهم خطط لمرحلة التقاعد وتنخفض بين من لم تكن لهم خطط لهذه المرحلة، ونجد الفرق بين من تحسنت صحتهم وبين من ساءت تبلغ ٢٠٪ في صالح من تحسنت صحتهم بين من كانت لهم خطط لمرحلة التقاعد، أما بين من لم تكن لهم خطط لهذه المرحلة فنجد أن الفرق يتجاوز ٥٪ لصالح من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد. وتدل قيمة مربع كاي (١٥, ١) أن الفروق بين من كانت ومن لم تكن لهم خطط لمرحلة التقاعد في تقييمهم لحالتهم الصحية فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١، وتبرز هذه النتيجة الفرض الخامس للبحث.

سادساً : العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والمستوى التعليمي : يلعب المستوى التعليمي دوراً بارزاً في قدرة الفرد على التعامل مع المشكلات الحياتية من خلال ما يزوده به الفرد من معارف تساعده على حل كثير من المشكلات، والتقاعد كحدث طارئ في حياة الفرد يولد مشكلات نفسية واجتماعية يمكن أن تنعكس على صحة الفرد ويلعب التعليم دوره من خلال ما يزوده به الفرد من معارف تساعده على التعامل الفعال مع هذه المشكلات مما يخفف حدتها وبالتالي التخفيف من تأثيرها على الحالة الصحية، بالإضافة إلى ما يرتبط بالتعليم من مستوى اقتصادي واجتماعي. ومن البيانات الواردة في الجدول (٢) نلاحظ أن نسبة من تحسنت صحتهم تزيد، كما تقل نسبة من ساءت صحتهم كلما زاد المستوى التعليمي ونجد الفرق بين من تحسنت وبين من ساءت صحتهم بعد التقاعد يتجاوز ١٢٪ في صالح من ساءت صحتهم بين من لا تتجاوز مؤهلاتهم الدراسية المرحلة الابتدائية ويبلغ الفرق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية ٨, ١١٪ في صالح من تحسنت صحتهم بين من أنهوا المرحلة الابتدائية والمتوسطة أما بين من أنهوا المرحلة الثانوية أو أعلى فنجد أن الفرق بين من تحسنت ومن ساءت صحتهم يبلغ ٨, ٢٠٪ لصالح من تحسنت صحتهم. وتدل قيمة مربع كاي (٤١, ٢٣) على أن الفروق بين هذه الفئات التعليمية في تقييمها لحالتها الصحية بعد التقاعد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١، وتبرز هذه النتيجة الفرضية السادسة.

سابعاً : العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والعمر عند التقاعد : يمكن للعمر عند التقاعد أن يلعب دوراً غير مباشراً سلباً أو إيجاباً في الحالة الصحية للمتقاعد فمن ناحية يمكن أن يؤدي التقاعد في سن متأخر إلى تحسن صحة الفرد لابتعاده عن متاعب العمل واستمتاعه بالراحة ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للمتقاعد، نتيجة الشعور الذي يتأب بعض المتقاعدين بعدم فائدتهم، لانفصالهم عن مجال العمل

والاحتكاك، وكذلك الفراغ الذي يعانيه معظم المتقاعدين، والذي قد يؤدي إلى التفكير في الصحة، مما يجعله نبأاً للمخاوف والوساوس، أما بالنسبة للمتقاعد في سن مبكر فإن الفرصة ما زالت لديه لممارسة أنماط جديدة من النشاطات التي من خلالها يستطيع أن يعرض الأدوار المرتبطة بعمله السابق، ولعل المتقاعد في سن مبكر يكون أكثر قدرة على اكتساب مهارات جديدة، والتكيف لأنماط حياة جديدة من المتقاعد في سن متأخر، ومن البيانات الواردة في الجدول (٢) نلاحظ أن نسبة من تحسنت صحتهم تقل ومن ساءت صحتهم تزيد كلما زاد العمر عند التقاعد، أما بالنسبة للفروق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد لكل فئة عمرية فنجد أن الفرق يتجاوز ١٧٪ لصالح من تحسنت حالتهم الصحية بين من تقاعدوا دون ٤٥ عاماً و ٣٪ لصالح من تحسنت حالتهم الصحية بين من تقاعدوا بين ٤٥ ودون ٦٠ سنة، أما بين من تقاعدوا بعد تجاوزهم ٦٠ عاماً فيبلغ الفرق ١٢٪ لصالح من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد. وتدل قيمة مربع كاي (١٠, ١) أن الفروق بين هذ الفئات العمرية فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، وتؤيد هذه النتيجة الفرض السابع للبحث وبما تجدر الإشارة إليه أن العلاقة بين العمر عند التقاعد والتقييم الذاتي للحالة الصحية تصبح غير دالة إحصائياً إذا اخذنا في الاعتبار أثر المتغيرات الأخرى كما يوضح ذلك جدول (٣).

التحليل المتعدد المتغيرات : في التحليل السابق لتتائج هذه الدراسة كان التركيز منصباً على تحديد العلاقات الأحادية بين المتغير التابع من جهة وكل متغير مستقل على حدة من جهة أخرى من خلال الجداول المزدوجة وكانت نتائج هذا التحليل تؤكد أن العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومتغيرات البحث الأخرى ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، عدا مدة الخدمة، ومن تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض نجد أن العلاقة بين بعض هذه المتغيرات ذات دلالة إحصائية كما هو الحال بين الوظيفة السابقة ومعاش التقاعد ($X^2 = 170, P = 0,001$)، والوظيفة السابقة والحالة التعليمية ($P = 0,001, X^2 = 170$)، والحالة التعليمية ومعاش التقاعد ($P = 0,001, X^2 = 131$)، والمستوى التعليمي والتخطيط لمرحلة التقاعد ($P = 0,001, X^2 = 20$)، ومن أجل تحديد العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع بعد الأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات الأخرى استخدم الباحث لوغاريتم نسبة الاحتمالات (Logist)، حيث ادخلت جميع متغيرات البحث في (Logist Model) كما تبدو نتائج التحليل في الجدول (٣)، ومن البيانات الواردة في الجدول نجد أن العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية من جهة، وأسباب الاحالة على التقاعد والمستوى التعليمي والتخطيط لمرحلة التقاعد والوظيفة السابقة علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، بعد الأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات الأخرى، كما تدل قيمة بيتا b_0 على قوة العلاقة بين كل متغير مستقل على حدة والمتغير التابع بعد الأخذ في اعتبار أثر المتغيرات الأخرى. أما بالنسبة للعلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومعاش

التقاعد، وكذلك العمر عند التقاعد قليست ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٥، وما تجدر الإشارة اليه أن العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومعاش التقاعد تصبح دالة احصائياً عند مستوى ٠,٠٥، عند استبعاد الوظيفة السابقة من نموذج التحليل وقد يرد ذلك الى العلاقة القوية بين الوظيفة السابقة ومعاش التقاعد، وكذلك الحال في العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والعمر عند التقاعد عند استبعاد أسباب الاحالة على التقاعد، أما بالنسبة لمدة الخدمة فلا ترتبط بالتقييم الذاتي للحالة الصحية في جميع النماذج التي تم اختيارها.

جدول رقم (٣)

لوغاريتم نسبة الاحتمالات «Logist»

المتغير المستقل	بيتا «b»	الانحراف المعياري	مربع كاي	مستوى الدلالة
١ - التخطيط لمرحلة التقاعد	٠,٥٧	٠,٢٠٧	٧,٥٥	٠,٠٠٦
٢ - أسباب الاحالة على التقاعد	٠,٥٤	٠,١٨٨	٨,٤٠	٠,٠٠٤
٣ - المستوى التعليمي	٠,٤٤	٠,٢٢	٤,١٥	٠,٠٤
٤ - الوظيفة	٠,٣٠	٠,١٤	٤,٥٣	٠,٠٣
٥ - معاش التقاعد			*١,٧٤	
٦ - العمر عند التقاعد			*٠,٠٠	
٧ - مدة الخدمة			*٠,٠٠	

* قيمة مربع كاي غير دالة احصائياً عند مستوى ٠,٠٥

الخلاصة والمناقشة

حاولت هذه الدراسة تقصي العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد ومجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك اختلافاً بين المتقاعدين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد باختلافهم في بعض الخصائص الاجتماعية والمالية والديموغرافية تشير بيانات هذه الدراسة الى أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة احصائية بين المتقاعدين في تقييمهم الذاتي لحالاتهم الصحية بعد التقاعد باختلاف الوظائف التي كانوا يشغلونها حيث نجد أن أعلى نسبة ممن تحسنت، وأقل نسبة ممن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد بين من كانوا يشغلون وظائف مدير وضابط، كما نجد بين العمال غير المهرة أعلى نسبة ممن ساءت

وأقل نسبة ممن تحسنت حالتهم الصحية بعد التقاعد كما تشير بيانات الدراسة إلى أن الفروق في التقييم الذاتي للحالة الصحية - بين من تقل خدماتهم عن ١٦ سنة ومن تتراوح بين ١٦ سنة و ٣٠ سنة ومن تزيد على ٣٠ سنة - فروق ضئيلة ليس لها دلالة إحصائية.

تشير بيانات الدراسة إلى أهمية أسباب الاحالة على التقاعد في تقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد، حيث نجد أن أعلى نسبة ممن تحسنت وأعلى نسبة ساءت ممن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد بين من تقاعدوا لأسباب صحية وقد يعود ذلك إلى أن بعض من تقاعدوا لأسباب صحية تتحسن حالتهم الصحية نتيجة الراحة والابتعاد عن متاعب العمل، كما أن البعض الآخر قد تزداد حالتهم الصحية تدهوراً أما نتيجة الابتعاد عن مجال العمل وما ينتج عن ذلك من فراغ قد يدفع البعض إلى تركيز اهتمامه وتفكيره على حالته الصحية فتزداد لديهم المخاوف من الموت أو بسبب عامل الزمن واستفحال المرض، ونجد أن أقل نسبة ممن تحسنت صحتهم بعد التقاعد بين من تقاعدوا بسبب بلوغ سن التقاعد وقد يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عامل السن حيث أن سنوات الشيخوخة عادة ما تتميز بحدّة الانحدار نحو التدهور الصحي بين بعض كبار السن وتشير بيانات هذه الدراسة أيضاً إلى أهمية مقدار معاش التقاعد في تقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد حيث نجد أن نسبة ممن تحسنت صحتهم بعد التقاعد تزيد كلما زاد معاش التقاعد كما نجد أن الفروق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد ترتفع بين من تزيد دخولهم عن ٥٥٠٠ ريال في صالح من تحسنت صحتهم، بينما ترتفع الفروق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية في صالح من ساءت حالتهم الصحية بين من تقل معاشات تقاعدهم عن ١٥٠٠ ريال، وبما تجدر الإشارة إليه أن العلاقة بين معاش التقاعد والتقييم الذاتي للحالة الصحية تصبح غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ إذا أخذنا في الاعتبار المستوى التعليمي للمبحوث. وتشير كذلك إلى أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة إحصائية في التقييم الذاتي للحالة الصحية للمبحوثين باختلاف مستوياتهم التعليمية حيث نجد ارتفاع نسبة من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد بين من لم ينهوا المرحلة الابتدائية، وتنخفض هذه النسبة بين من أنهوا المرحلة الثانوية أو أعلى وتشير النتائج إلى أهمية التخطيط لمرحلة التقاعد في تقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد، حيث نجد أن نسبة ممن تحسنت حالتهم الصحية تزيد على من ساءت بين من كانت لهم خطط لمرحلة التقاعد بينما تزيد نسبة من ساءت حالتهم الصحية على من تحسنت بين من لم تكن لهم خطط لمرحلة التقاعد، ويمكن تفسير هذا التباين بين من كانت ومن لم تكن له خطط لمرحلة التقاعد إلى دور المفاجأة والاستعداد فالتقاعد الذي خطط لمرحلة التقاعد سيكون أكثر استعداداً للتعامل مع ما يرتبط بمرحلة التقاعد من سلبيات إلى جانب أنه لن يفاجأ بكثير من مشكلات هذه المرحلة.

لقد سبق وناقشنا بعض الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير أثر التقاعد على الحالة

الصحية فمن المنظور الأول والذي يرى أن تكيف التقاعد يرتبط بقدرته على تعويض الأدوار التي فقدتها بالتقاعد، بينما يرى المنظور الثاني أن التقاعد حدث طارئ يعكر ما درج عليه الفرد من أنماط سلوكية، مما يجعله يواجه ضغوطاً اجتماعية ونفسية قد تؤدي إلى التأثير في حالته الصحية، ومن خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة نجد أن المتقاعدين يختلفون في تقييمهم لحالتهم الصحية باختلاف الوظائف التي كانوا يشغلونها، وباختلاف مستوياتهم التعليمية، وباختلاف معاشات تقاعدهم وأسباب إحالتهم على التقاعد والتخطيط لهذه المرحلة، إن اختلاف هذه الخصائص قد تؤدي إلى اختلاف المتقاعدين في مدى تفهمهم لمرحلة التقاعد وفي قدرتهم على مواجهة المواقف الاجتماعية المضاغة وبالتالي في تقييمهم لحالتهم الصحية بعد التقاعد من كل ما سبق يمكن تحديد العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية للمتقاعد، في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة الميدانية، في النقاط التالية :

(١) أن تقييم المتقاعد لذاته من الناحية الصحية يختلف تبعاً لحالته الاجتماعية والاقتصادية ودوافعه للتقاعد.

(٢) يختلف المتقاعدون في تقييمهم لحالتهم الصحية قبل التقاعد وبعده باختلاف مواقعهم السابقة في قائمة الوظائف والمهن التي كانوا يشغلونها. ويمكن أن تعزى هذه الاختلافات إلى ما يصاحب اختلاف الأعمال والمهن السابقة للمتقاعدين من اختلاف في مستويات التعليم واختلاف في تحديد معاشاتهم عند التقاعد.

نتائج هذه الدراسة توحى بضرورة الاهتمام بتوجيه المتقاعدين على اختلاف فئاتهم، ومساعدتهم في ما يتصل بالتخطيط المسبق والمبكر لمرحلة التقاعد بما يتناسب مع مستوياتهم التعليمية وأوضاعهم الاجتماعية وأماكنياتهم المادية المعاشية وخبراتهم العملية، بما ينتشلهم من وهدة التدهور الصحي والنفسي والعقلي ويجنب المجتمع على الأقل كما لا يستهان به من الفاقد البشري التنموي، وأن لم يحقق عائداً استثمارياً كبيراً ولكنه من غير شك يمثل كسباً لا يجوز التغاضي عنه.

المصادر

Adams, O. & Lefebvre, L.

1981 "Retirement and Mortality." *Aging and Work* 4: 115-120

Atchley, R.C.

1976 *The Sociology of Retirement*. Cambridge, Mass.: Schenkman.

Baum, M. & Baum, R.

1980 *Growing Old*. New Jersey: Prentice-Hall.

- Bradford, L.
1979 "Can You Survive Your Retirement?" *Harvard Business Review* 57 (4): 103-109
- Casscells, W. et. al
1980 "Retirement and Coronary Mortality." *Lancet* 1 (8181): 1288-1289.
- Fienberg, S.
1980 *The Analysis of Cross-Classified Categorical Data*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Friedmann, E. & Havighurst, R.
1954 *The Meaning of Work and Retirement*. Chicago: University of Chicago.
- George, L.
1980 *Role Transitions in Later Life*. Belmont, Calif.: Wadsworth.
- Harkins, E.
1978 "Effects of Empty-Nest Transition on Self-Report of Psychological and Physical Well-Being." *Journal of Marriage and the Family* 40: 459-556.
- Harrell, F.
1980 "The LOGIST Procedure." pp. 269-292 in *SUGI Supplemental Library User's Guide*.
- Haynes, S. et al.
1978 "Survival after Early and Normal Retirement." *Journal of Gerontology* 33: 269-278.
- Hess, B.B. & Markson, E.W.
1980 *Aging and Old Age: An Introduction to Social Gerontology*. New York: MacMillan.
- Mossey, J. & Shapiro, E.
1982 "Self-Rated Health: A Predictor of Mortality among the Elderly." *Journal of Public Health* 72: 800-808.
- Parsons, T.
1949 *Essays in Sociological Theory, Pure and Applied*. Illinois: Glencoe.
- Streib, G.F. & Schneider, C.H.
1971 *Retirement in American Society*. Ithaca, N.Y.: Cornell University.



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

• مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
• تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.

• صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.

• تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
(أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.

(ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.

(ج) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.

• عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب

• يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

• الاشتراك السنوي بالمجلة.

(أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ١٢ د.ك. للمؤسسات.

(ب) الدول العربية: ٧,٥٠٠ د.ك. للافراد ١٢,٠ د.ك. للمؤسسات

(ج) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ١٠ دولاراً للمؤسسات.

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

القرى جامعة الكويت - الشويخ

هاتف:
٤٨١٦٨٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

ص.ب. ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية

أحمد عباس عبدالله
كلية التربية - جامعة الكويت

علي عسكر
كلية التربية الأساسية - الكويت

مقدمة

يشهد مجتمعنا الكويتي شأنه في ذلك شأن المجتمعات الأخرى - تزايداً مضطرباً في عدد وحجم المنظمات Organizations التي توفر الخدمات الضرورية للمواطنين كالعليم، والعلاج الصحي والتعامل الإيجابي مع المشكلات الاجتماعية والنفسية على اختلاف أنواعها. وتعتمد هذه المنظمات في تحقيق أهدافها بصورة رئيسية - على عنصرها البشري المؤهل. ويفترض في هذا العنصر القيام بمسؤولياته بصورة تتسم بالفعالية. ويمكننا القول بأن الالتزام بهذا الافتراض من العاملين في مهن الخدمات الاجتماعية يعتبر الركيزة الأساسية في علاقاتهم المهنية مع المستفيدين من خدماتهم مثل التلميذ في حالة المدرس، والمريض في حالة الممرض، والعميل في حالة الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي.

وعلى الرغم من وجود الرغبة الصادقة من جانب هؤلاء المهنيين ومنظماتهم في تذليل العقبات التي تقف في طريق تقديم الخدمات المطلوبة، إلا أن هناك معوقات في بيئة العمل تحول دون قيامهم بدورهم بصورة كاملة، منها ضغوط العمل Job Stress (موضوع الدراسة الحالية). وهي تشير بصورة عامة إلى المتغيرات التي تحيط بالعاملين والتي تسبب شعوراً بالمضايقة والتوتر، الأمر الذي من شأنه إحداث تأثير سلبي عليهم، وتكمن خطورة استمرار الضغوط في آثارها السلبية التي من أبرزها حالة الاحتراق النفسي Burnout التي تتمثل في حالات التشاؤم، اللامبالاة، قلة الدافعية، فقدان القدرة على الابتكار، والقيام بالواجبات بصورة آلية تقتصر على الاندماج الوجداني الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية في مهنة التدريس بالمعاهد الخاصة، ومهنة التمريض، ومهنة الخدمة الاجتماعية، ومهنة الخدمة النفسية. وضمن هذا الإطار أجريت الدراسة الحالية مع العاملين في المهن المذكورة في دولة الكويت.

هدف الدراسة

استهدفت الدراسة تحديد ومقارنة درجة الضغوط التي يتعرض لها العاملون في كل من مهنة التدريس في المعاهد الخاصة، والتمريض، والخدمة النفسية، والخدمة الاجتماعية في مجال عملهم بمتغيراته المختلفة.

تساؤلات الدراسة : في ضوء هدف الدراسة تبني الباحثان التساؤلات التالية :

- ١ - ما مدى تعرض العاملين - في مهنة التدريس (في المعاهد الخاصة)، والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية للضغوط الناشئة من ظروف العمل؟
- ٢ - هل هناك فروق في درجة الضغوط التي يتعرض لها العاملون في كل من مهنة التدريس، والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية؟
- ٣ - ما مدى درجة الضغوط التي يتعرض لها العاملون في المهن الأربع اذا ما أخذ بالاعتبار المجالات التسعة؟
- ٤ - ما مدى تعرض العاملين في المهن الأربع للضغوط اذا ما أخذ بالاعتبار متغيرات الخبرة المهنية والجنسية والحالة الاجتماعية والجنس لعينة الدراسة؟
- ٥ - ما هي الأعراض الفسيولوجية والنفسية المرتبطة بالضغوط الأكثر تكراراً لدى العاملين في المهن الأربع؟

اهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال لقاء الضوء على مصادر ضغوط العمل، لما لها من تأثير على مستوى أداء العنصر البشري في هذه المهن الحيوية في المجتمع. ومن خلال توجيه انظار اصحاب القرار في هذه المهن للتعامل مع ظاهرة الضغوط (في حال وجودها) وبالتالي التعامل معها لزيادة فعالية الخدمات التي تؤديها هذه المهن

الدراسات السابقة : يعتبر موضوع الضغوط في بيئة العمل من الموضوعات التي بدأت تستقطب اهتمام الكثير من الباحثين في مجال السلوك التنظيمي. وفي الواقع تستخدم عبارة الضغوط للدلالة على حالتين مختلفتين تشير فيهما الاولى الى الظروف البيئية التي تحيط بالفرد في بيئة العمل وتسبب له الضيق والتوتر، وبعبارة اخرى المصادر الخارجية للضغوط. وأما في الحالة الثانية فانها تشير الى ردود الفعل الداخلية التي تحدث بسبب هذه المصادر، والمتمثلة في الشعور غير السار التي تنتاب الفرد (Baron, 1986). وفي حالة تناولنا الضغوط بشكل كلي أو المداخل الجشتالتية فانها تشير الى الموقف الذي تكون المتطلبات الواقعة على الفرد على درجة اكبر من امكانياته الذاتية (Lazarus & Launier, 1978).

وبغض النظر عن قدرة الفرد على مواجهة المواقف المختلفة في بيئة عمله، فان للضغوط اثارها السلبية والتي ينبغي التعامل معها لاحترائها في أضيق نطاق. فالضغوط

والعمل، كما تشير الى ذلك كثير من الكتابات في الموضوع، يسيران جنباً الى جنب وذلك لسبب واضح هو ان العاملين في المهن المختلفة يتعرضون لدرجات مختلفة من الضغوط. فغالباً ما يتعرضون لمواقف او لمسؤوليات تعوق متطلباتها طاقاتهم، أو يقومون بانجازها على حساب مهام أخرى.

وهناك عوامل كثيرة تساهم في حدوث الضغوط على الفرد. ويمكن تصنيف هذه العوامل الى مجموعتين، احدهما تشتمل على متغيرات او عوامل لها علاقة ببيئة العمل، والاخرى ذات علاقة بسمات وخبرات الفرد الذاتية (Baron, 1986: 205) وتحشياً مع الاطار العام للدراسة الحالية فان تركيزنا وجه نحو العوامل الخاصة ببيئة العمل. هذا الاتجاه يبنه عدد كبير من الدراسات، وقد يرجع ذلك لسببين: امكانية تحديد وقياس المتغيرات بشكل نسبي مقارنة بالمتغيرات الذاتية للعاملين، وامكانية تغيير المتغيرات البيئية السلبية اذا ما توفرت الرغبة لدى السلطة التنفيذية Line Authority في تنظيمات العمل.

ويمكن حصر أهم العوامل كالتالي: متطلبات العمل، تعارض الادوار، مدى وضوح الدور، زيادة العبء الوظيفي (زيادة الاثارة)، قلة العبء الوظيفي (قلة الاثارة)، المسؤولية عن الآخرين (كما هو الحال في مهن الخدمات الاجتماعية بصورة خاصة)، غياب الدعم الاجتماعي، عدم المشاركة في قرارات العمل، عدم وضوح عملية التقويم للأداء، وبيئة العمل المادية (الأضواء، التهوية، ودرجة الحرارة. الخ) والتغيرات في جوانب العمل المختلفة.

وكما ذكرنا في المقدمة فان حرصنا على ضرورة التعامل مع ضغوط العمل نابع من محاولة تجنب آثارها السلبية والمتعلقة بصورة رئيسية في ظاهرة الاحتراق النفسي (Baron, 1986: 205; Cherniss, 1983: 22) وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام العديد من الباحثين بسبب آثارها السلبية على انتاجية العاملين في المهن المختلفة، وبصورة خاصة المهن الاجتماعية التي يكون فيها التعامل البشري على درجة عالية مقارنة بالمهن الانتاجية (Truch, 1980: 4).

وبصورة عامة، يشير هذا المفهوم الى التغيرات السلبية في العلاقات والاتجاهات من جانب المهني نحو الآخرين بسبب ما يتعرض له من ضغوط العمل. ويعبارة أكثر تحديداً «الاحتراق النفسي هو الاستنزاف أو الاستنفاد البدني والانفعالي والانجهاي (نسبة الى الاتجاه) (Truch, 1980: 4). ويعتبر فقدان المهني للاهتمام بمن يستفيد من خدماته السلوك السليمي الرئيسي لحالة الاحتراق النفسي وهذه الحالة من شأنها ان تؤدي الى أن يتعامل المدرس او الممرض او الاخصائي النفسي أو الاجتماعي مع عمله بطريقة آلية وبدون اكتراث. وبالإضافة الى ذلك، يتتاب الفرد العامل حالات من التشاؤم، واللامبالاة وقلة الدافعية، ومقاومة التغيير، وفقدان القدرة على الابتكار في العمل، والتغيب غير المبرر،

وغير ذلك من الظواهر السلبية (Cherniss, 1978; Freudenberger, 1974; Truch, 1980: 4) ويمكن ادراك مدى سلبية هذه الظاهرة من خلال استعراضنا للمتغيرات السلبية التي أوضحتها الدراسة في مهنة التمريض على سبيل المثال، حيث تجسدت تلك المتغيرات في : قضاء وقت اقل مع المريض، اختفاء العلاقات الشخصية مع المرضى، عدم المرونة في المعاملة، فقدان الاهتمام، الشك بالقدرات الذاتية بالنسبة للممرض او الممرضة، اعراض مرضية، الغضب السريع، الاكثار من الوسائل الدفاعية في المعاملة مع الآخرين، معاملة المرضى بطريقة غير انسانية، والشعور بالاحباط، والكآبة، والسخرية من المرضى (Hanson, 1983 : 291 - 304).

وقد يكون من المناسب ان نذكر في هذا المجال بان من اكثر العوامل شيوعا في خلق الضغوط، والتي قد تؤدي الى الاحتراق النفسي هي الاحساس بفقدان السيطرة (عدم القدرة على التحكم) في مخرجات الاعمال التي يقوم بها الفرد (Green & Wethered, 1984). الامر الذي قد يؤدي الى ظهور ما يسمى بالعجز المتعلم. بمعنى اخر ان التعرض للمخرجات غير القابلة للسيطرة عليها تولد العجز المتعلم. فالفرد سوف يتعلم بانه ليست هناك علاقة (ارتباط) بين الاعمال والاستجابات او المخرجات. وهذا النوع من التعلم يؤدي الى تعميم الاحساس بانفصال المخرجات عن الاعمال (المدخلات). وهذا النوع من العجز المتعلم يؤدي - حسب النظرية الى عجز Deficit في الدافعية والمجال المعرفي والانفعالي للفرد.

وفيا يرتبط بالرضا الوظيفي للمدرس وجد (99 - 88 : 1975) Lortie ان الرضا الوظيفي للمدرسين يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم الذي يحرزه الطلاب داخل الفصل ومثل هذا النجاح لا يبدو امرا سهلا في مجال التربية الخاصة. وقد وجد (1974) Sarata في دراسة للمتخلفين عقليا أن العامل الرئيسي في عدم الرضا الوظيفي للمدرسين تمثل في نقص او عدم احراز التقدم من قبل هؤلاء المتخلفين عقليا، ومثل هذا الامر قد يعزز الاحساس او الشعور بالعجز المتعلم حيث لا يجد المدرس استجابة مناسبة لما يقوم به، بمعنى اخر يستحوذ على المدرس شعور بعدم القدرة على التحكم في المخرجات التي يسعى الى تحقيقها، وهي تقدم المتخلفين في تحصيلهم الدراسي. ويعزو الباحثان الأسباب وراء ذلك الى غياب بيئة العمل المساندة كزيادة عدد الطلاب في الفصل الواحد وبيئة العمل المادية غير المناسبة، وعدم وجود علاقات العمل الايجابية مع الرؤساء.

ومع أن الباحثين في تناولهم لضغوط العمل ونتيجتها السلبية المتمثلة بشكل رئيسي في الاحتراق النفسي يضعون في الاعتبار جوانب ثلاثة هي الجانب الفردي، والجانب الاجتماعي، والجانب الوظيفي، الا ان الاخير ينظر اليه على انه الجانب الأكثر وزنا في ايجابية او سلبية المهني في عمله، وبالتالي درجة اندماجه فيما يقوم به من عمل. وهذا الامر يعزى بالدرجة الاولى الى أهمية العمل في حياة الفرد في الوقت الحاضر، حيث يكون العمل

مصدرا لتحقيق واشباع مختلف الحاجات البشرية التي تتراوح بين حاجات اساسية لا يستطيع الاستغناء عنها، كالمسكن، والعلاقات الاجتماعية، وحاجات لها دورها في التقدير من الآخرين وتحقيق الذات (عسكر، ١٩٨٣)

ونظرا لأهمية موضوع الضغوط والتأثير السلبي المترتبة عليه فقد حظي باهتمام الكثير من الباحثين للتعرف على مصادرها في تنظيمات العمل المختلفة. ففي مجال التدريس الذي هو أحد المهن التي تناولتها هذه الدراسة أجريت مجموعة دراسات تلخص بعضها كما يلي :

تمثلت الأسباب التي كشفت عنها دراسة ادامسون في المسؤوليات المتزايدة للمعلمين والعبء الوظيفي (Adamson, 1975). أما في دراسة الباحثين Styles & Cavanagh (1977) فقد برزت الأسباب التالية كمصادر لضغوط على المعلمين : التوقعات المهنية والحاجات النفسية، علاقة المعلم بالتلميذ، عمليات التقويم، القيم المتعارضة، القرارات الادارية غير المناسبة. وتوصل Edgerton (1977) الى ان أسباب التوتر لدى المعلم تتمثل في الأدوار المتعددة، النقد، ونوعية الدعم الاجتماعي، وتوقعات المجتمع. وأوضح Lortie (1975) في دراسته الاجتماعية عن مهنة التدريس ان السبب الرئيسي وراء ضغوط المعلم هو العبء الوظيفي الذي بدوره يؤدي الى عدم وجود الوقت الكافي للتركيز على العمل الأساسي له. ويشير McBride (1983) بعد استعراضه للبحوث التي تناولت موضوع الضغوط في مجال التدريس من الثلاثينات وحتى الوقت الحاضر الى ان مصادر الضغوط تعزى الى :

كثرة الأعمال الكتابية، التلاميذ المشاغبين اتجاهاتهم السلبيه نحو المدرسة عامل الوقت، كثافة الفصول، المسؤوليات الاضافية، راتب غير كاف، ظروف العمل السيئة، النقل الى مكان عمل دون اعداد سابق، أولياء الامور، العلاقة المتعارضة مع الموجه، وعدم توفر الأدوات اللازمة للفصل.

وفي الدراسة التي أجريت بين معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت كانت مجالات الدراسة هي : سلوك التلاميذ، علاقة المعلمين بعضهم ببعضهم، علاقة المعلم بالادارة، علاقة المعلم بالموجه الفني، تقدير المهنة، الصراعات الذاتية، والاعراض النفسجسمية. وقد كشفت الدراسة الى عدم تعرض المعلمين بدولة الكويت لضغوط العمل بدرجة عالية، وان أكثر الفئات تعرضا للاحتراق النفسي هم المعلمون الكويتيون خاصة من ذوي سنوات الخبرة ما بين ٥ - ٩ سنوات (عسكر وآخرون، ١٩٨٦).

واذا ما انتقلنا الى مجال التربية الخاصة فقد اجمعت الدراسات على ان أسباب ضغوط العمل تكمن في : العبء الوظيفي، عدم الاحساس بالنجاح من جانب المعلم بسبب التقدم البطيء وغير المحفوظ للطلاب غير العادي (المتخلف عقليا)، حجم الاتصال المباشر

مع الاطفال ذوي المشكلات، طبيعة البرامج التعليمية في هذه المعاهد، المسئولية الملقاة على عاتق المعلم في هذه المعاهد، وعدم وضوح المسئوليات (Deshong, 1981; Weis, 1980). وفيما يتعلق بمهنة التمريض فإن مصادر الضغوط ونتيجتها المتمثلة في الاحتراق النفسي تكاد تتفق بشكل عام مع غالبية الدراسات التي أجريت في المهنة الاجتماعية الأخرى كالتدريس على سبيل المثال، ويتطرق (Lavender 1983) الى اسباب شخصية واسباب خاصة بالعمل. وتركز الاسباب الشخصية بالتوقعات الشخصية العالية والتي تصاحبها الحاجة الى القبول من الآخرين بدرجة عالية. اما بالنسبة للاسباب المتعلقة بالعمل فانها تتجسد في ظروف العمل المادية، الشعور بالعجز، عدم وجود فرص لمراكز قيادية، العمل المتكرر، والعبء الوظيفي. اما (Donavan 1980) فانه يتبنى مدخلا يركز على الحاجات التي تراها الهيئة التمريضية في عملها على اعتبار ان تحقيقها من شأنه ان يقلل من الضغوط ويزيد من فعالية اداء الممرض او الممرضة وقد ابرزت الدراسة أهمية الحاجات التالية : الشعور بالانجاز والاثارة الذهنية او المهام التي تتحدى القدرات الذاتية، وفرص التعلم، وفرص الابتكار والتحديد، وفرص اختيار الساعات المناسبة للعمل، وفرص الترقى، وفرص الوصول لمراكز قيادية. وقد ايدت (Marrina 1984 : 292 - 303) النتائج التي توصل اليها لانديرو، وبالإضافة الى ذلك فان مارينا تشير الى ان طبيعة عمل الممرضة تضعها في مواقف عمل تتسم بالضغوط. وتذكر على سبيل المثال مواجهة الممرض لمواقف الحياة والموت للمرض، التعامل مع الادوات الطبية المختلفة، معرفتها لنتائج فشلها في التعامل مع تلك الأجهزة، وكذلك مشكلات الاتصال مع الرؤساء والمرؤسين المرضى والنتائج المرتبة على الاخطاء الشخصية في العمل. ويتطرق (Marrina 1984) الى العديد من اعراض الضغوط منها على سبيل المثال الشعور بالارهاق والكآبة والتأثر السريع، الغضب، سرعة الاثار وعدم القدرة على التركيز، الدوخان، ضغط الدم العالي، النبض السريع، التشاؤم، فقدان الاهتمام بالناس، الام الظهر، مشكلات الحساسية، والام عضلات الرقبة والكف. وتجدد الإشارة الى ان الاعراض السابق ذكرها هي التي أوردتها الكثير من الباحثين عند تناولهم لظاهرة الاحتراق النفسي الناتجة من ضغوط العمل.

ان استعراضنا للابعاد المختلفة لظاهرة ضغوط العمل من خلال ادبيات الموضوع والدراسات المتعلقة به ابرز لنا جانبين مهمين : اولهما أهمية الموضوع في مجالات العمل المختلفة وخاصة في ضوء الاهتمام المتزايد بالدور الذي يلعبه العنصر البشري في الكفاءة الانتاجية. وثانيهما ان معظم هذه الدراسات اجريت في المجتمعات الغربية لاهتمامها بالبحوث ذات العلاقة بالجوانب الاجتماعية ودور العمل في حياة الفرد.

من هذا المنطلق ونتيجة لتزايد الاهتمام بمدخلات العنصر البشري في مجالات العمل في حياتنا في الوقت الحاضر ولقلة البحوث والدراسات التي تتناول هذا الموضوع في

مجتمعاتنا فقد ارتأى الباحثان ضرورة دراسة ظاهرة ضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية في المجتمع الكويتي. وقد اعتمد الباحثان في صياغة مشكلة البحث وبنود الاستبيان على المجالات التي برزت أهميتها في دراسات سابقة في المجتمعات الغربية والتي تناولت العاملين في المهن التي اختيرت في هذه الدراسة.

طريقه البحث

أداة الدراسة : قام الباحثان بتصميم استبانة في ضوء الهدف من الدراسة مكونة من ثلاثة أجزاء :

- بيانات عامة : مجال العمل والخبرة المهنية والجنسية والحالة الاجتماعية والجنس.
- بنود تمثل المجالات المختلفة للعمل : متطلبات العمل (العبء الوظيفي)، تعارض الأدوار، ومدى وضوح الدور، الروتين الوظيفي، غياب الدعم الاجتماعي، مدى المشاركة في قرارات العمل، بيئة العمل المادية (الضوضاء، الحرارة، النجس) جوانب التقسيم، والعائد الاقتصادي أو المالي للعمل.^(١) وقد خصص لكل مجال ثلاثة بنود أو عبارات بمقياس متدرج سباعي حيث مثل الرقم (١) ادنى درجة والرقم (٧) اعلى درجة فيما يتعلق بشعور المستجيب حول كل عبارة . وعليه فإن الاستجابة التي تزيد عن (٤) اعتبرت عالية في حين اعتبرت الاستجابة التي تقل عن (٤) منخفضة.
- عبارات تتضمن بعض المظاهر الفسيولوجية والنفسية التي يمكن ان تظهر نتيجة ضغوط العمل المختلفة، يجيب عنها المشاركون في الدراسة باختيار احدى الفئات التالية : ابداء، نادرا، احيانا، غالبا، دائما، وهذه العبارات هي : الشعور بالصداع، الشعور بالغضب بسرعة، الشعور بالاكئاب، الشعور بالارهاق، الشعور بالاحباط، الشعور بالتوتر، الشعور بعدم الأمان الوظيفي، الشعور بالألم المعدة، والشعور بالألم الظهر.

صدق الاستبانة : تم الحصول على صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين في كل من كلية التربية بجامعة الكويت وكلية التربية الأساسية - احدى كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - وذلك للوقوف على مدى صلاحية بنود الاستبانة في قياس ما أعدت له . وبالإضافة الى ذلك فقد تم اشراك افراد من مجتمع الدراسة للوقوف على مدى وضوح بنود الاستبانة ومدى ارتباطها بالجوانب المختلفة للعمل . كما أن المجالات التي تضمنتها الاستبانة هي التي سبق تناولها من قبل باحثين في دراسات مشابهة، الأمر الذي يشير الى أهمية هذه المجالات فيما يخص موضوع الدراسة .

ثبات الاستبانة : تم تحديد ثبات بُعدي الاستبانة (بعد مجالات العمل وبعد الأعراض) عن طريق تطبيق الاستبانة على عينة من العاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية (٢٠ فردا غير عينة البحث) وذلك باستخدام اعادة تطبيق الاستبانة بعد مرور حوالي ١٥ يوما من

التطبيق الأول. وقد كان معامل ثبات الاختبار لكل من بعدي الاستبانة باستخدام معادلة بيرسون كما يلي :

١ - مجالات العمل : ٨٦,٠

٢ - الأعراض : ٨٢,٠

عينة الدراسة : شارك في الدراسة ٣٥٣ من العاملين في مهنة التدريس (في المعاهد الخاصة) والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية. وقد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة في مهنة التدريس، في حين تم اختيار العاملين في مهنة التمريض، والخدمة الاجتماعية بالطريقة الطبقية. أما بالنسبة لمهنة الخدمة النفسية فقد تم اختيار معظم أفراد العينة نظرا لانخفاض عددهم النسبي. وبشكل أكثر تحديدا تم اختيار العينة كالتالي :

أ - التدريس : تم اختيار ٧٨ مدرسا ومدرسة في مدارس التربية الخاصة مع مراعاة الجنس والجنسية دون الأخذ بالاعتبار المرحلة الدراسية او طبيعة المادة التي يقومون بتدريسها نظرا لعدم اعتبار ذلك كمعغيرات في الدراسة.

ب - التمريض : تم اختيار ١٦٢ ممرض وممرضة من أربع مستشفيات هي الصباح، وعدان، ومبارك الكبير، والجھراء وهذه المستشفيات تمثل أكبر التجمعات بالنسبة لمهنة التمريض.

ج - الخدمة الاجتماعية : تم اختيار ٧٣ أخصائيا اجتماعيا يمثلون المناطق التعليمية الخمس في دولة الكويت.

د - الخدمة النفسية : تم اختيار ٤٠ من العاملات في الخدمة النفسية ويمثل هذا العدد غالبية العاملين في هذا المجال في دولة الكويت.

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة	التدريس	التمريض	الخدمة الاجتماعية	الخدمة النفسية
العدد	٧٨	١٦٢	٧٣	٤٠
النسبة	١٠٪	٧٪	٩٪	٦٦,٦٪

المعالجة الاحصائية :

- ١ - تم الحصول على المتوسطات والانحرافات لكل عبارة وكل مجال من المجالات التسعة التي شملتها الاستبانة لغرض المقارنة بين المهن في درجة الضغوط بشكل عام وكذلك بالنسبة لكل مجال من المجالات التسعة.
- ٢ - تم استخدام أسلوب تحليل التباين لتحديد الفروق بين المهن والمجالات ومتغير الخبرة واختيار (ت) للمقارنة بين متوسطات المتغيرات الزوجية في المهنة الواحدة.
- ٣ - تحللت الفروق بين المتغيرات المختلفة للدراسة تبعاً للمتوسطات في كل عبارة ومجال، بحيث تشير الدرجة الأعلى الى الدرجة الأكبر من الضغوط في حين تشير الدرجة الأدنى الى الدرجة الأقل من الضغوط، على اعتبار أن بنود الاستبانة صممت لتعبر الدرجة الأعلى هي الدرجة الأعلى للضغوط، وهكذا.
- ٤ - فيما يتعلق بالجزء الخاص بالأعراض النفسية والجسمية فإنه تم الاعتماد على النسبة المثوية للتكرارات للأعراض النفسية والجسمية الواردة في الاستبانة.

حدود الدراسة

- ١ - تم هذا البحث في حدود المجتمع الكويتي، وربما يكون هناك تأثير للظروف البيئية على نتائج الدراسة، ومن ثم فإنه يجب توخي الحذر عند تعميم نتائج هذه الدراسة على بيئات عمل في مجتمعات أخرى بصورة مماثلة.
- ٢ - اقتصرت الدراسة على المهن الاجتماعية الأربع : التدريس بالمعاهد الخاصة، والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية.
- ٣ - اقتصر الباحثان في تناولهما لموضوع الدراسة على الضغوط التي تختبر من قبل هؤلاء المهنيين في مجال عملهم، دون التعرض للأسباب الأخرى فردية كانت او اجتماعية، لافتراض ضمني هو تداخل المؤثرات على الفرد وانعكاس ذلك على استجاباته، وذلك يعني بطبيعة الحال عدم استنفاد الدراسة لكل اسباب الضغوط وعواملها.
- ٤ - حدد الباحثان اطار مشكلة الدراسة في المجالات او مصادر الضغوط التي تضمنتها استبانة الدراسة.

النتائج

في ضوء التساؤلات التي تبنتها الدراسة الحالية، ويعد استخدام المعالجات الاحصائية المناسبة نستعرض فيما يلي نتائج الدراسة، نورها حسب ترتيب تساؤلات الدراسة :

أولاً : مدى تعرض العاملين في مهنة التدريس (في المعاهد الخاصة)، والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية للضغوط الناشئة من ظروف العمل بشكل عام. ويوضح الجدول رقم (٢) المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجة الضغوط لكل مهنة.

جدول رقم (٢)
المتوسطات والانحرافات المعيارية للدرجة الضغوط لكل مهنة

الانحراف المعياري	المتوسط	المهنة
١,٢٤٩	٢,٨٣٨	التدريس
١,٠٦٦	٣,١٧٩	التمريض
,٨٢٩	٢,٤٧٦	الخدمة الاجتماعية
,٧٤٧	٢,٩٧٤	الخدمة النفسية

يتبين من جدول رقم (٢) أن المتوسطات التي تشير الى درجة الضغوط في المهن الأربع لا تعتبر عالية في الاستبانة، بالنظر الى الأسلوب الذي تم فيه تحديد الحدود العليا والدنيا للضغوط عند الإشارة لأداة الاستبانة. كما تشير المتوسطات الى أن مهنة التمريض هي من أكثر المهن تعرضاً للضغوط تليها مهنة الخدمة النفسية ثم التدريس في المعاهد الخاصة وأخيراً الخدمة الاجتماعية.

ثانياً : مدى وجود فروق في درجة الضغوط التي يتعرض لها العاملين في كل من مهنة التمريض والتدريس والخدمة النفسية والخدمة الاجتماعية. ويوضح الجدول رقم (٣) الفروق في درجة الضغوط بين المهن الأربع ودلالاتها الاحصائية.

جدول رقم (٣)
خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الضغوط في المهن الأربع

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المهن (المجموعات)	٢٠,٩٦٥	٣	٦,٩٨٨	٦,٤٨٩	٠٠,٠٥
داخل المهن (المجموعات)	٣٠٦,٩٠٠	٢٨٥	١,٠٧٦		
المجموع الكلي	٣٢٧,٨٦٥	٢٨٨			

* تشير نتائج تحليل التباين الأحادي في الجدول (٣) الى ان الفروق ذات الدلالة الاحصائية تنحصر بين مهنة التمريض، والخدمة الاجتماعية، على الرغم من اختلاف المتوسطات بين المهن الأربع كما هو وارد في الجدول السابق رقم (٢).

ثالثا : مدى تعرض العاملين للضغط اذا ما أخذ بالاعتبار المجالات التسعة (راجع أداة الدراسة). بين الجدول رقم (٤) متوسطات وقيمة ف والدلالة الاحصائية للفروق بين المهن في ضوء المجالات التسعة.

جدول رقم (٤)
خلاصة نتائج تحليل التباين للفروق بين المجالات في المهن الأربع

المهنة المجالات	١ تدريس	٢ تمريض	٣ خدمة اجتماعية	٤ خدمة نفسية	قيمة ف	الفروق بين المهن
١	٢,٥٢١	٢,٧٠٠	٢,٦٤٣	٢,٨٤١	٤٨٢	
٢	٢,١٥٨	٢,١٢٢	١,٧٢٤	١,٩٧٥	٧,١٩٣	التمريض X خدمة اجتماعية
٣	٢,٥٧٤	٢,٦٢١	١,٨١٩	٢,٧٤٧	٥,١٧٣	خدمة اجتماعية X تدريس خدمة اجتماعية X تمريض خدمة اجتماعية X خدمة نفسية
٤	٣,٠٣٠	٣,٥٢٥	٢,٣٣٨	٢,٩٠٦	٩٠,٧٦١	تمريض X خدمة اجتماعية
٥	٢,٩٢٦	٣,٢٠٩	٢,١٦٢	٢,٧٠٠	٦,٣٢٣	تمريض X خدمة اجتماعية
٦	٣,٥٧٧	٣,٩١٣	٢,٧٥٣	٣,٠٨٥	٩,١٣٣	تدريس X خدمة اجتماعية
						تمريض X خدمة اجتماعية
						تمريض X خدمة نفسية
٧	٢,٧٤٧	٣,١٠٨	٢,٥٨٣	٣,٢٣٠	٣,٠٧٠	
٨	٢,٣٤٢	٢,٨٠٥	٢,٤٣٥	٢,٧١٧	٢,٣٧٢	
٩	٣,٧٨٦	٣,٦٣٤	٤,٠٥٠	٤,٠٦٩	٣,٠٦٥	خدمة نفسية X تمريض
المجالات التسعة معاً	٢,٨٣٨	٣,١٧٩	٢,٤٧٦	٢,٩٧٤	٦,٤٨٩	خدمة اجتماعية X تمريض

* دال عند مستوى ٠,٠٥

يستتج من الجدول رقم (٤) بان الفروق ذات الدلالة تظهر بين مهنة التمريض والخدمة الاجتماعية عند الأخذ بالاعتبار استجابات الأفراد للاستبانة بشكل عام، الا انه عند تصنيف الاستبانة للمجالات التسعة فانه قد ظهرت فروق ذات دلالة احصائية بين جميع المهن تقريبا في ستة مجالات وهذه المجالات والفروق بين المهن هي كما يلي : تعارض

الأدوار، مدى وضوح الأدوار، الروتين الوظيفي، غياب الدعم / الترابط الاجتماعي، المشاركة في القرارات، والعائد المالي (المادي).

رابعا : مدى تعرض العاملين في المهن الأربع للضغط اذا ما أخذ بالاعتبار متغيرات الخبرة المهنية والجنسية والحالة الاجتماعية والجنس لعينة الدراسة. ويوضح الجدولان (٦، ٥) الفروق في درجة الضغط في المهن الأربع اذا ما أخذ بالاعتبار متغيرات الخبرة المهنية والجنسية والحالة الاجتماعية والجنس.

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل التباين لدرجة الضغط في المهن الأربع في ضوء الخبرة المهنية

المهنة	المتوسطات (الخبرة المهنية)			قيمة ف	الفروق ذات الدلالة بين المهن
	١ اقل من ٥ سنوات	٢ ٥ سنوات الى ٩ سنوات	٣ ١٠ سنوات فأكثر		
التدريس	٢,٢٩٦	٣,٩٧٢	٢,٧١٧	٤,٣٢٤	* ٣ × ٢
التمريض	٣,٣١٠	٣,٢٠٦	٣,٠٦١	,٥٦٧	
الخدمة الاجتماعية	٢,٦٨٣	٢,٧٠١	٢,٢٥١	٢,٢٦٢	
الخدمة النفسية	٢,٩٤٧	٣,١١٤	٢,٥٧٤	,٤٦١	

* فروق ذات دلالة بين فئة الخبرة المهنية (٢) وفئة الخبرة المهنية (٣).

تشير نتائج التحليل المبين في الجدول السابق الى وجود فروق ذات دلالة احصائية في درجة التعرض للضغط في ضوء سنوات الخبرة في مهنة التدريس فقط، ويحصر هذا الفرق بين الفئة ذات الخبرة الممتدة من ٥ - ٩ سنوات والفئة التي تزيد مدة خبرتها المهنية عن ١٠ سنوات، كما يلاحظ ايضا الارتفاع النسبي في متوسطات الفئة ذوي الخبرة من ٥ - ٩ سنوات في جميع المهن.

يلاحظ من الجدول رقم (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين العاملين في ضوء الجنسية ما عدا في مهنة الخدمة الاجتماعية حيث نجد درجات اعلى من الضغط بين

جدول رقم (٦)
التوسطات والانحرافات المعيارية وقمات لدلالة الفروق في كل مهنة في ضوء
الجنسية والحالة الاجتماعية والجنس

المهنة		التدريس		التعريض		الخدمة الاجتماعية		الخدمة النفسية	
المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت
كويتي	٣,٣٢٢	١,٣٦١	١,٠٨	٤,٠٣٧	١,٠٠٠	٨٢	٢,٩٩٥	٣,٠٠٠	٠,٧٨
غير كويتي	٢,٧٨٣	١,٣٣٦		٣,١٦٢	١,٠٦٦		٢,٠٩١	٢,٠٥٤	
متزوج	٢,٨٤٣	١,٢٥٢	١٤	٣,١٦٩	١,١٤٠	٠٠	٢,٣٧٤	٢,٩٤٤	٣٦٠
غير متزوج	١,٧٥٠	١,٣٨١		١,٦٩	٩٥٠		٢,٧٦٣	٣,٠٤٨	٠,٣٦٠
ذكر	٢,٩٥٣	١,٢٥٢	١,٠٤	٣,٣٤٩	٩٤٤	٨٧	٢,١٥٢	٣,٦٦٦	٠٠٠
أنثى	٢,٥٥٧	١,٢٢٨		٣,١٣٨	١,٠٨٥		٢,٦٢٣	٢,٩٥٤	٩٤

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

الكويتيين مقارنة بغير الكويتيين. ويصدق نفس الأمر في حالة متغير الحالة الاجتماعية ومتغير الجنس، حيث لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية، ما عدا في مجال متغير الجنس في مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث يميل الجنس الأنثى الى تعرض أكثر للضغط. الا ان فئة الذكور يميلون الى ان يكونوا أكثر تعرضاً للضغط مقارنة بالاناث بشكل عام.

خامساً : الأعراض الفسيولوجية والنفسية المرتبطة بالضغط الأكثر تكراراً لدى العاملين في المهن الأربع. في ضوء اجابات المشاركين في الدراسة تم استبعاد الاجابات الواردة ضمن فئات (ابناء، نادرا وأحيانا) كاستجابات ذات دلالة، على الرغم من وقوع غالبية الاستجابات الخاصة بالمتغيرات المذكورة ضمن فئة (أحيانا)، فعلى سبيل المثال ذكر ١٤٥ من العينة (٤٣٪) بانهم يعانون من (الشعور بالصداع) أحيانا، و١٧٠ من العينة (٥٢٪) ذكروا بأنه يتأهبهم الشعور بالإرهاق أحيانا، وبناء عليه فقد قرر الباحثان الاعتماد على الفئتين (غالبا ودائما) من الفئات المطروحة لكل متغير، وضمن هذا الاطار افترض الباحثان ان النسب التي تزيد عن ٢٠٪ تعتبر ذات دلالة فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بالأعراض النفسية والفسيولوجية. وفيما يلي جدول يوضح النسب المأخوذة بالاعتبار بالنسبة لتكرار الأعراض والمهنة الأكثر تمثيلا.

جدول رقم (٧)
عدد ونسب تكرار الاعراض والمهنة الأكثر تمثيلا لها

المتغير	العدد	النسبة المئوية	المهنة الأكثر تمثيلا
الشعور بالارهاق	٧٩	٢٢,٤	التمريض
الشعور بعدم الأمان الوظيفي	٧١	٢٠,٢	التمريض التدريس

يتضح من الجدول السابق بأن المتغيرين (الشعور بالإرهاق والشعور بعدم الأمان الوظيفي) يمكن اعتبارهما ذاتي دلالة بين المتغيرات العشرة (تبعا للمعيار المذكور) وبأن العاملين في مهنة التمريض هم الأكثر تعرضاً لهذين المتغيرين، يشاركهم العاملون في مهنة التدريس في المعاهد الخاصة فيما يتعلق بمتغير عدم الأمان الوظيفي.

المناقشة

استهدفت الدراسة التعرف على مدى الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها العاملون في مهنة التدريس (في المعاهد الخاصة)، والتعرض والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية بدولة الكويت بشكل عام وفي ضوء متغيرات الخبرة المهنية، والجنسية، والجنس، والحالة الاجتماعية. وبالإضافة الى ذلك التعرف على مدى معاناة العاملين في هذه المهنة لبعض الأعراض النفسية والجسمية، والتي ترتبط بالضغوط الناتجة عن ظروف العمل.

وقد اشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود درجة عالية من الضغوط بين العاملين في المهنة الأربع بشكل عام، كما يظهر ذلك من الجدول رقم (٢) والذي يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجة الضغوط لكل مهنة من المهن. ويشير الجدول الى ان العاملين في مهنة التمريض هم الأكثر تعرضاً للضغوط مقارنة بالمهن الثلاث الأخرى (٣، ١٧٩) في حين ان هذا المتوسط لا يعتبر ذا دلالة (او عالياً) اذا اخذنا بالاعتبار البدائل السبعة التي اختار منها المشاركون في الدراسة استجابته، وكذلك بناء على الحدود الدنيا والعليا للضغوط كما حددتها الدراسة. وتعتبر النتيجة المشار إليها غير متوقعة في رأي الباحثين وذلك بناء على الاعتبارين التاليين :

١ - تشير الدراسات والبحوث الى وجود الضغوط في هذه المهنة (راجع جزء الدراسات السابقة) حيث يعتبر العاملون (في هذه المهنة) عرضة للعديد من المؤثرات المرتبطة بطبيعة العمل وظروفه التي قد تؤدي الى خلق الضغوط والمعاناة والتوتر، والتي قد تؤدي في النهاية الى ما يسمى بـ (الاستنزاف او الاحتراق النفسي (Burnout)، ويبدو هذا الامر منطقياً اذا اخذنا بالاعتبار طبيعة هذه الاعمال، والتي تستلزم عطاء ذات طبيعة خاصة للمجالات، (المريض في حالة الممرضة/ الممرض، والحالات النفسية والاجتماعية في حالة الاخصائي النفسي والاختصاصي الاجتماعي، والاطفال المعاقين في حالة المدرس في المعاهد الخاصة)، وفي الكثير من الاحيان يفتقر هذا العطاء الى التعزيز الذي يساعد كثيراً على احتفاظ المهني بدافعية قوية نحو العمل والعطاء، والافتقار الى التعزيز قد يتولد نتيجة عدم احساس المهني بالرضا عن مخرجات أدائه، فقد يتولد شعور لدى العامل في بعض هذه المهن، بأنه غير قادر على التحكم في مخرجات أعماله، اي عدم الحصول على النتائج المتوقعة، ويبدو هذا الامر جلياً بعض الشيء في مهنة التدريس في مدارس التربية الخاصة. احدى الدراسات مثلاً تشير الى ان العامل الاساسي في عدم الرضا الوظيفي لمدرسي الاطفال المتخلفين عقلياً يكمن في نقص او عدم احراز التقدم من قبل هؤلاء المتخلفين عقلياً، ومثل هذا الامر قد يعزز ما يسمى بالشعور بالعجز المتعلم Learned Helplessness، والذي يؤدي بدوره الى نقص الدافعية. ولا تختلف طبيعة مهنة الاختصاصي النفسي، والاختصاصي الاجتماعي كثيراً عن طبيعة مدرس التربية الخاصة،

فطبيعة هذه المهنة تتطلب بشكل عام نوعاً معيناً من العطاء، والذي يكون في العادة مقعياً بجبرعات وجدانية وانفعالية، والذي يسير في العادة في اتجاه واحد، أي من المهني إلى العميل دون أن يكون هناك تعزيز في المقابل، وإن كان هناك تعزيز لدور المهني فإنه في الغالب لا يكون فورياً، الأمر الذي يؤدي إلى فتور في الدافعية، وشعور بعدم الرضا. وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك العديد من العوامل المرتبطة بظروف العمل تؤثر في العادة على العاملين في هذه المهنة وتولد لديهم الشعور بالتوتر والضغط. (راجع جزء الدراسات السابقة).

٢- إن نتائج الدراسة تعتبر غير متوقعة بالنظر إلى آراء واتجاهات العديد من العاملين في هذه المهنة أثناء اللقاءات والحوارات المفتوحة معهم، (التمريض والتدريس) حيث عبرت هذه الآراء عن عدم الرضا الوظيفي نتيجة الشعور بالارهاق، ووجود العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على أدائهم للعمل، كما هو الحال مثلاً عدم الشعور بالأمان الوظيفي. وقد أكد هذا الرأي ما جاء على لسان بعض المسؤولين في وزارة الصحة حول مشاكل مهنة التمريض. فقط أشارت ندوة (حقوق الممرضة بين السلب والإيجاب) إلى عدم وجود الضمان المستقبلي للممرضة، كما أشارت إلى سوء معاملة المراجعين للممرضات، بالإضافة إلى تدني الرواتب، والظروف غير المناسبة التي تعمل في ظلها الممرضة، والتي أدت إلى استقالات كثيرة في هذه المهنة (الوطن، ١٩٨٧).

ومع ذلك فإنه يمكن عزو النتائج غير المتوقعة، والمغايرة للدراسات السابقة بشكل عام إلى بعض الافتراضات التي يمكن من خلالها تفسير نتائج هذه الدراسة، وهذه الافتراضات هي :

١- أن إرسال استبانة الدراسة عن طريق المسؤولين إلى المشاركين في الدراسة يمكن أن يكون ذا تأثير من حيث طبيعة الاستجابة بحيث لم تعبر استجابات المشاركين تعبيراً واقعياً كافياً عن مشاعرهم تجاه العمل واتسمت الاستجابات بشيء من التحفظ من قبل المشاركين نظراً للصيغة (شبه الرسمية) التي اصطبغت لها إجراءات الدراسة. ومن المهم أن نذكر هنا أنه لم يكن هناك بديل لمثل هذا الإجراء لدى الباحثين.

٢- يمكن تفسير النتائج غير المتوقعة بناء على ما يلاحظ عادة إلى الميل إلى اختيار الاستجابات المتوسطة من قبل الأفراد مع وجود إحساس داخلي بعدم صحة الاختيار. ويمكن أن يكون ذلك نوع من (الميكانيزم) الذي يوفر شيئاً من الراحة النفسية لبعض الأفراد الذين يتجنبون الاستجابات المتطرفة. وإذا كان هذا الافتراض صادقاً فإنه يمكن القول بأن نتائج هذه الدراسة انعكاس لهذا الافتراض.

٣- قد تكون النتائج غير المتوقعة طبيعية، وتعكس بصدق وضع العاملين في المهنة الأربع،

بمعنى أن العاملين في هذه المهن لا يتعرضون لضغوط العمل بشكل كبير. صحيح أنهم يبدون عدم الرضا في العديد من المناسبات، إلا أن ذلك قد لا يعني تعرضهم للضغط أو على الأقل لا يعني تعرضهم للضغط بالأسلوب أو الدرجة التي يتعرض لها العاملون في هذه المهن في الدول الغربية، كما يشير العديد من الدراسات. فسياسة العمل وقوانينه تختلف في المجتمعات الغربية عن مثيلاتها في المجتمعات الشرقية والعربية. فهناك متغيرات تلعب دورها في هذه المجتمعات (الغربية) في حين تفتقدها المجتمعات العربية، ومن هذه المتغيرات عدد ساعات العمل، أو بشكل أكثر تحديدا ساعات الانتاج، والمساءلة والضغط في تحمل مسئوليات العمل، فمثل هذه المتغيرات وإن كانت ذات آثار ايجابية في الانتاجية ونوعيتها إلا أنها قد تخلق عيطا يساعد على بروز التوتر والضغط، ما لم تواجه باجراءات تقلل من احتمال ظهور هذه الضغوط. وعدم وجود مثل هذه المتغيرات ضمن محيط العمل في المجتمعات العربية قد يقلل من فرص التعرض للضغط.

٤ - يمكن الافتراض بأن عدم الاحساس بالضغط في هذه الدراسة يرجع الى أن العمل لا يشكل محورا أساسيا في حياة الفرد في مجتمعاتنا بمعنى أن ممارسة المهنة قد لا تلعب الدور الأساسي في تحقيق طموحات الفرد وتأكيد الذات، وقد تعتبر الأنشطة (الجانبية) الأخرى أكثر أهمية في حياة الفرد، الأمر الذي لا يدفع الى الاهتمام الكافي بالمهن، وبالتالي فإنه ليس من دواعي للشكوى أو للاحساس بالضغط في مجال لا يعتبر أساسا ذا أهمية أو حيوية بالنسبة للفرد. وقد نجيز لأنفسنا أن نتطرق قليلا ونذكر بأن الدور الثانوي الذي يلعبه العمل في حياة الفرد في هذه المجتمعات هو أحد العوامل وراء الافتقار الى الابداع والخلق في العمل.

وعلى الرغم من تدني درجة الضغوط بشكل عام - كما أسلفنا - إلا أنه يتبين من الجدول رقم (٢) ان العاملين في مهنة التمريض هم الأكثر تعرضا للضغط، مقارنة بالعاملين في المهن الأخرى، وقد تكون ظروف العمل التي سبقت الإشارة إليها (عدم وجود الأمان الوظيفي . . .) عاملا في مثل هذا الارتفاع النسبي في درجة الضغوط في هذه المهنة بحيث ظهر فرق ذو دلالة احصائية (عند مستوى ٠,٠٥) (جدول رقم ٣) بين المهن في درجة التعرض للضغط، وانحصر هذا الفرق بين مهنة التمريض ومهنة الخدمة الاجتماعية، بمعنى أن العاملين في المهنة الأولى هم الأكثر تعرضا للضغط في حين أن العاملين في المهنة الأخيرة (الخدمة الاجتماعية) يعتبرون الأقل تعرضا للضغط، ويبدو الأمر طبيعيا عند مقارنة ظروف عمل الممرض أو الممرضة بظروف عمل الأخصائي الاجتماعي أو الأخصائية الاجتماعية، فالمسئولية في المهنة الأولى مثلا قد تتعلق بالحياة

والموت في بعض الأحيان، في حين أن القرارات والمسئوليات في مهنة الخدمة الاجتماعية لا تصل الى هذا البعد، بالإضافة الى ظروف العمل الأخرى المحيطة بعمل الممرض او الممرضة.

وعند تحليل نتائج الدراسة فيما يتعلق بالضغط في ضوء المجالات التسعة التي تشكل استبانة الدراسة (راجع أداة الدراسة) فقد ظهرت فروق ذات دلالة بين جميع المهن (عند مستوى ٠,٠٥)، وذلك في ستة مجالات من المجالات التسعة.

وهذا يعني أنه في الوقت الذي لا يظهر هناك اختلاف في درجة التعرض للضغط بشكل عام الا بين مهنة التمريض والخدمة الاجتماعية الا أنه عند مقارنة هذه المهن مع بعضها في درجة التعرض للضغط في ضوء المجالات التسعة فقد برزت فروق ذات دلالة بين جميع المهن في ستة مجالات وهذه المجالات هي :

- ١ - تعارض الأدوار.
- ٢ - مدى وضوح الأدوار.
- ٣ - الروتين الوظيفي
- ٤ - غياب الدعم والترابط الاجتماعي في العمل.
- ٥ - المشاركة في اتخاذ القرارات.
- ٦ - العائد المالي.

ويشير الجدول رقم (٤) الى ان المتوسطات الدالة على الضغط في معظم المجالات الستة تبدو مرتفعة مقارنة بالمجالات الثلاثة الأخرى، ومقارنة بالمتوسطات العامة للضغط لكل مهنة. فمتوسطات المجالات تكاد تصل الى درجة متوسطة من التعرض للضغط. فالافتقار الى المشاركة في اتخاذ القرارات مثلاً حظى بدرجات عالية نسبياً في مهنة التدريس (٣,٥٧) والتمريض (٣,٩١) والخدمة النفسية (٣,٠٨) وان كان متدنياً في مهنة الخدمة الاجتماعية. وكذلك الامر فيما يتعلق بالعائد المالي حيث تشير المتوسطات العالية نسبياً الى نوع من عدم الرضا فيما يتعلق بهذا الجانب الا ان الجدير بالملاحظة، أن المتوسطات وان كانت عالية في جميع المهن الا انها اعلی في مهنتي الخدمة الاجتماعية والخدمة النفسية (٤,٠٦، ٤,٠٥ على التوالي)، حيث أشار التحليل الى وجود فروق ذات دلالة عند مستوى (٠,٠٥) بين مهنة الخدمة النفسية والتمريض في هذا المجال. وقد يرجع الاختلاف في المتوسطات وارتفاعها النسبي بين العاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية والنفسية الى عدم تمتع العاملين في هاتين المهنتين بالعلاوة الفنية او بدل طبيعة العمل الذي يتقاضاه العاملون في مهنة التدريس ومهنة التمريض، على الرغم من ان طبيعة عمل الاخصائي الاجتماعي والنفسية تقتضي التعامل مع الفئات الخاصة في الغالب. الامر الذي يضيف على المهنة طابعاً خاصاً قد يشعر العاملين بها الى استحقاقهم علاوة مالية.

وبالإضافة الى المجالين السابقين فان الفروق بين المهن تظهر أيضاً في المجال المتعلق

بتعارض الأدوار وإن كانت المتوسطات متدنية وينحصر هذا الفرق بين مهنة التمريض والخدمة الاجتماعية (٦٢، ٢ و ٧٢، ١ على التوالي)، ويصدق هذا الأمر على مجالي (الروتين الوظيفي) و(غياب الدعم والترابط الاجتماعي)، حيث نجد أن الفروق ذات الدلالة تنحصر بين مهنة التمريض ومهنة الخدمة الاجتماعية فيما يتعلق بالمجالين السابقين، وهو ما يتفق مع النتائج العامة في درجة التعرض للضغط بين المهنتين المشار إليهما، حيث يزيد متوسط درجة الضغوط في مهنة التمريض عن مهنة الخدمة الاجتماعية. كما أظهر التحليل فروقا ذات دلالة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وكل من مهنة التدريس والتمريض والخدمة النفسية، وذلك في مجال (مدى وضوح الأدوار)، حيث كان متوسط درجة الضغوط في مهنة الخدمة الاجتماعية هو الأقل.

ويمكن القول بشكل عام بأن تأثيرات مجالات معينة (المجالات الستة المذكورة) تبدو أكثر وضوحا في احساس العاملين بالشعور بالضغط في المهن الأربع وهي في نفس الوقت تعتبر أكثر تميزا بين المهن فيما يتعلق بالشعور بالضغط وتستدعي الظاهرة دراسة أعمق في هذه المجالات.

من الأهداف التي سعت إليها الدراسة محاولة التعرف على الفروق في درجة الضغوط التي يمكن أن تظهر في كل مهنة عند الأخذ بالاعتبار الخبرة المهنية والجنس، والجنسية، والحالة الاجتماعية، بمعنى آخر حاولت الدراسة بيان ما إذا كانت الخبرة التي يقضيها الفرد في المهنة، وكذلك جنسيته، ونوع جنسه، وحالته الاجتماعية، يمكن أن تكون ذات تأثير على مدى تعرضه لضغوط العمل في المهن الأربع.

وكما يشير الجدول رقم (٥) بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية فإن الفرق الوحيد بين العاملين ظهر في مهنة التدريس وهو فرق ذو دلالة عند مستوى (٠,٠٥) وقد انحصر هذا الفرق بين فئة ذوي الخبرة الممتدة من ٥ سنوات إلى ٩ سنوات والذين لديهم خبرة تتجاوز العشر سنوات (أي الفئة ٢، و٣)، في حين لم يظهر هناك فرق بين العاملين في المهن الأخرى كنتيجة لمتغير الخبرة المهنية، كما أن نتائج تحليل الاستجابات لم تظهر أية فروق بين العاملين داخل المهن في ضوء متغير الجنسية، والجنس، والحالة الاجتماعية، (انظر الجدول رقم ٦) ويستثنى من ذلك العاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية حيث أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة بين الكويتيين وغير الكويتيين.

وكذلك بين الذكور والإناث في درجة التعرض للضغط في نفس المهنة. قد لا نجانب الصواب إذا حاولنا تفسير الاختلاف في درجة التعرض للضغط بين الكويتيين وغير الكويتيين إلى شعور الكويتي بحقيقته في الحصول على امتيازات أفضل مقارنة بغير

الكويتي. وقد يرجع السبب الى قناعة غير الكويتي بما حصل عليه في حين قد لا تتوفر هذه القناعة لدى الكويتي، ويلاحظ بان العاملين من الكويتيين ذوي متوسطات اعلى في درجة الضغوط مقارنة بغير الكويتيين في جميع المهن وان كانت الفروق غير ذات دلالة احصائية، الامر الذي قد يؤيد التفسير السابق بصورة جزئية، وقد يكون العدد النسبي القليل للكويتيين في بعض المهن (التمريض - التدريس) قد اثر على النتائج ايضا.

أما فيما يتعلق بالتباين في درجة التعرض للضغوط في ضوء الجنس (جدول ٦) فانه يمكن تفسير تعرض الاناث لدرجات اعلى من الضغوط مقارنة بالذكور (في مهنة الخدمة الاجتماعية) كنتيجة طبيعية للالتزامات والمسؤوليات العديدة التي تضطلع بها الانثى بالإضافة الى مسؤوليات العمل. وعلى أية حال فانه من المهم أن نعيد الى الأذهان الى أن الدرجات الدالة على درجات الضغوط هي متوسطات كما ذكرنا سابقا وأما الاختلاف في ضوء المتغيرات فهي اختلافات ضمن نطاق هذه المتوسطات المنخفضة، وبالتالي فانه يجب توخي الحذر من تضمين هذه الاختلافات مؤشرات أكثر مما تحتمل.

كما تشير النتائج الى أن فئة المتزوجين هم الأكثر تعرضا للضغوط مقارنة بغير المتزوجين وخاصة في مهنة التمريض والخدمة الاجتماعية، ويبدو الامر منطقيا اذا حاولنا تفسيره من خلال مسؤوليات الفرد المتزوج ضمن أسرته، اضافة الى مسؤولياته في العمل. الامر الذي قد يؤدي الى شعور بالضغوط أعلى نسبيا.

وعلى افتراض صحة الآراء والتفسيرات السابقة الذكر فانه يجب أن نسارع الى القول لبيان أن طبيعة العينة من حيث عدد الافراد ضمن كل متغير لم تساعد في اجراء المزيد من التحليلات الاحصائية، والتي كان يمكن أن تلقى المزيد من الضوء على الموضوع - فالطريقة المناسبة لبيان أثر المتغيرات (الخبرة المهنية، والجنس، والجنسية، والحالة الاجتماعية) تتمثل في اجراء تحليل التباين المتعدد، لمعرفة درجة تفاعل هذه العوامل مع بعضها، وتأثيرها على المتغيرات التابعة (درجة التعرض للضغوط)، الا ان طبيعة العينة - كما أسلفنا - والمتثلة في قلة عدد الافراد في كل خلية، ممثلة لمتغير معين، فرضت قيودا على اجراء مثل هذه التحليلات الاحصائية، ولم يكن بالإمكان التحكم بالعينة نظرا لطبيعة المهن نفسها، فمهنة الخدمة النفسية، مثلا تضم الكويتيين الاناث بشكل أساسي، بحيث لا نجد في المقابل غير الكويتي أو الجنس الذكر، وتكرر المشكلة في مهنة التمريض حيث نجد الغالبية العظمى من غير الكويتيين ويصلق الامر على مهنة التدريس في المعاهد الخاصة، ولا يختلف الوضع فيما يتعلق بالعاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية.

أما بالنسبة للجزء الثاني من الدراسة فقد كان الهدف منه التعرف على مدى ما يمكن

أن تخلفه ضغوط العمل - في حال وجودها - من أعراض نفسية وفسيولوجية - فالهدف من هذا الجزء إذن كان لتدعيم آثار ضغوط العمل في حال وجودها. الا ان النتائج العامة - كما اشرنا - لم تشر الى وجود مثل هذه الضغوط. ويمكن أن يستتبع ذلك منطقياً عدم وجود أعراض نفسية وجسمية، أو على الأقل قد يكون من الصعب أن نعزو هذه الأعراض - ان وجدت - الى ظروف العمل، وأن كان استبعاد ذلك نهائياً أمر غير منطقي أيضاً. ومع ذلك فإنه قد يكون من المناسب أن نشير الى نتائج هذا الجزء والتي يلخصها الجدول رقم (٧)، حيث تشير النتائج الى ارتفاع النسبة المئوية للتكررات بالنسبة للشعور بالارهاق بين العاملين في مهنة التمريض (٤، ٢٢)، ويصدق هذا الأمر فيما يتعلق بالشعور بعدم الامان الوظيفي لنفس المهنة، وكذلك مهنة التدريس، وتعتبر هذه النتيجة متسقة مع نتائج البحث بشكل عام، حيث اشارت النتائج الى وجود درجة من الضغوط لدى العاملين في مهنة التمريض تزيد عن مثيلاتها في المهن الأخرى وبالتالي فإن معاناة العاملين في مهنة التمريض من الشعور بالارهاق امر تبرره ظروف العمل. وفيما يتعلق بالشعور بعدم الامان الوظيفي المتزايد في مهنة التمريض والتدريس، فإنه يمكن تفسيره في ضوء الجنسية، حيث أن الغالبية العظمى من العاملين في مهنة التمريض ومهنة التدريس في المعاهد الخاصة هم من غير الكويتيين، ومن الطبيعي أن يتتاب هؤلاء شعور بعدم الامان الوظيفي نظراً للقوانين واللوائح التي تنظم العمل بالنسبة لغير الكويتيين.

الخلاصة

في ضوء تناولنا للعلاقة المهنية التي تربط الفرد بتنظيمات العمل من مدخل الضغوط الناتجة في بيئة العمل، تظل النتيجة التي يتفق عليها معظم الباحثين، ألا وهي أهمية توفر البيئة المناسبة للعنصر البشري وهو يقوم بتنفيذ المسؤوليات المناطة به. وضمن هذا الاطار تبرز الضغوط كمعوق لانتاجية، الأمر الذي يتطلب العمل الجاد من تنظيمات العمل من أجل تقليل ذلك الى أدنى درجة ممكنة. وكما ورد في كتابات ودراسات العديد من المهتمين بهذا الموضوع فإن العوامل المساعدة لتحقيق ذلك تنحصر في وضوح الأدوار الوظيفية (متطلبات العمل)، والعبء الوظيفي المناسب، وعدم تعارض الأدوار، ووضوح المسؤوليات، ووجود الدعم الاجتماعي، وبيئة العمل المناسبة من حيث الجوانب المادية، والمشاركة في القرارات، وخاصة في تعاملها مع أفراد على درجة عالية نسبياً من التأهيل العلمي، والعائد المالي الذي يتناسب بشكل كاف مع متطلبات الحياة في الوقت الحاضر.

ان المحاولات ذات المنهجية العلمية التي تهدف الى الوقوف على الجوانب المختلفة في بيئات العمل، ينبغي أن تتصف بالاستمرارية، ويستخير مداخل تتناسب مع الهدف أو

الاهداف المحددة مسبقا للدراسة، وإن تطلب الأمر الاستعانة بأساليب غير اعتيادية يمكن تصنيف بعضها ضمن البحوث الموقفية Action Research التي تركز على التعامل مع مواقف عمل محددة، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها.

إن المدخلات المتمثلة في الوقت والجهد والمال التي تستثمر في الأفراد من قبل المجتمعات لاعدادهم للمسئوليات المختلفة، تبرر تزايد الاهتمام باوضاع المهنيين في بيئات عملهم لضمان الحصول على عائد يتناسب مع المدخلات ويتجسد بشكل ايجابي في الخدمات التي يتلقاها المستفيدون من خدمات المهن التي تعاملنا معها في هذه الدراسة، والتي نعتبرها بداية الجهود مستقبلا لالقاء المزيد من الضوء على العلاقة القائمة بين العاملين وبيئات العمل.

المصادر العربية

- عسكري، ع
١٩٨٣ الدافعية في مجال العمل، الكويت - ذات السلاسل : ٣٧ - ٧٥.
عسكري، ع، جامع، ح، والأنصاري، م.
١٩٨٦ «مدى تعرض معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت لظاهرة الاحتراق النفسي»
المجلة التربوية ١٠ (سبتمبر) : ٩ - ٤٣.
الوطن، جريدة
١٩٨٧ الاثنين ١٨ مايو : ١٩.

المصادر الاجنبية

- Adamson, D.
1975 "Ease the Pain with Praise." instructor 3 (November) : 82-83.
Baron, R.
1986 Behavior in Organizations. (2nd ed.). Boston: Allyn & Bacon.
Chemiss, C.
1978 "Recent Research and Theory on Job Stress and Burnout in Helping Professions." Paper presented at Grand Rapids MI., (May) 5-8..
1983 Staff Burnout: Job Stress in the Human Services. London: Sage Publication.

Deshong, B.

- 1981 The Special Educators: Stress and Survival. Rockville, MD.: Aspen Systems Corporation.

Donovan, L.

- 1980 "What Nurses Want and What They're Getting". RN 43 (July): 22-30.

Edgerton, S.

- 1977 "Teachers in Role Conflict: The Hidden Dilemma." Phi Delta Kappan 2 (October): 120-122.

Freudenberger, H.

- 1974 "Staff Burnout." Journal of Social Issues 50 (September): 159-165.

Green, J. & Wethered, C.

- 1984 "Learned Helplessness: A Piece of the Burnout Puzzle." Exceptional Children 6 (April): 524-530.

Hanson, R.

- 1983 Management Systems for Nursing Service Staffing. Rockville, Maryland: Aspen Publication.

Lavandero, R.

- 1983 "Causes of Burnout." pp 292-297 in R. Hanson (Ed), Management Systems for Nursing Service Staffing. Rockville, Maryland: Aspen Publication.

Lazarus, R. & Launier, R.

- 1978 "Stress-Related Transactions between Person and Environment." pp 72-75 in L. Previn and M. Lewis (Eds), Perspectives in Interactional Psychology. New York: Plenum Press.

Lortie, D.

- 1975 School Teacher: A Sociological Study. Chicago: The University of Chicago Press.

Marrina, A.

- 1984 Guide to Nursing Management (2nd ed.). Toronto : C.V. Mosby.

McBride, G.

- 1983 "Teachers, Stress, and Burnout." pp 222-239 in R. Schmid and L. Nogata (Eds), Contemporary Issues in Special Education. (2nd ed.). New York : McGraw-Hill Co.

Sarata, B.

- 1974 "Employee Satisfaction in Agencies Serving Retarded Persons" American Journal of Mental Deficiency 79: 434-442.

- Seligman, M.
1975 Helplessness. San Francisco: Freedman.
- Styles, K. & Cavanagh, G.
1977 "Stress in Teaching and How to Handle." English Journal 66 (Jan): 76-79.
- Truch, S.
1980 Teacher Burnout. Novate: Academic Press Publications.
- Weiscope, P.
1980 "Burnout among Teachers of Exceptional Children." Exceptional Children 47 (September): 18-23.

عدد خاص
من مجلة العلوم الاجتماعية

صدر عن مجلة العلوم الاجتماعية عدد خاص، ولراغبين يمكنكم الحصول على هذا العدد من وكالة المكتبات في الكويت والدول العربية أو الكتلة إلى المجلة. ولما يلي الموضوعات التي تضمنها العدد:

- | | |
|---|---|
| ■ عبد الحميد نشوان، أحمد عود،
ميجي عطر | ■ أثر التمييز والجنس ومفهوم الذات في ادراك
حوادث النجاح والفشل المدرسي لدى طلبة الصف
الثاني المتوسط |
| ■ محمد صبري، أحمد عود،
خليل الحلي | ■ القبولات البيئية لدى طلبة جامعة الكويت |
| ■ همد وافي عيسى | ■ استراتيجيات فهم التركيب اللغوي عند الاطفال
وعلاقتها بالقدرات العقلية. |
| ■ حسن زبون، عبدالمصطفى حسن | ■ مقاييس فهم معلمي العلوم البيولوجية قبل
الخدمة نحو تدريس التطور المدرسي. |
| ■ سهام أبو عينة | ■ تقييم الحداثة الارشادية لطلبة الكويتيين
في جامعة الكويت. |
| ■ عادل ياسين، عبد الله الشيخ | ■ دراسة في تلويح المعلم. |
| ■ محمد غزواني، تاسم بار | ■ التصميم النظامي للمجموعات التعليمية. |
| ■ شبل بدوان | ■ حول الفلسفة العربية للفيزياء. |

للاستفسار يرجى الاتصال: مجلة العلوم الاجتماعية - ص.ب: ٥٤٨٦

الطبعة الكويت 13055

عمل الأم والسلوك الاجتماعي للأطفال من تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة : دراسة مقارنة

عمود عبد الحليم منسي
كلية التربية - جامعة الاسكندرية

مقدمة

الأطفال هم ثروة الأمم وعدتها للمستقبل ، والعناية بالأطفال ورعايتهم في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية هي غاية كل مجتمع . والطفل منذ لحظة ولادته يتأثر بالجماعة التي يعيش فيها ، فعليه أن يكون علاقات مع أفراد أسرته الصغيرة المكونة غالبا من الأب والأم والأخوة والأخوات . ويتشكل سلوك الطفل الاجتماعي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، ومن خلال التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة . ويلعب الوالدان وبصفة خاصة الأم دورا هاما في اكتساب الطفل ثقافة المجتمع بكل ما فيها من قيم وعادات وتقاليد ومعايير اجتماعية . والأسرة تغرس في الطفل مجموعة من القيم السائدة في المجتمع حتى تعدد للحياة الاجتماعية الناجحة . وفشل الطفل في اكتساب معايير الجماعة وقيمه يعرضه للعقاب الذي يفرضه المجتمع على الخارجين عليه .

السلوك الصحيح هو طريق الحياة الذي يساعد الفرد على أن يكون واقعا ، ويتحدد له ثلاثة معايير هي : (١) زيادة الخبرة الحسية ، (٢) الشعور بالواقعية ، (٣) عدم الشعور بالأنانية . (56 : Cooper & Alderfer). ويتحدد السلوك الاجتماعي للطفل أيضا في ضوء بعض المتغيرات الشخصية التي يتميز بها في النواحي الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية . كما يتكون السلوك الاجتماعي من خلال المجال الذي يعيش فيه الطفل من الناحيتين البيئية والاجتماعية . ويلعب التفاهم بين الأطفال دورا هاما في اكتسابهم الأنماط المرغوبة من السلوك الاجتماعي . التي تساعدهم على التفاعل الاجتماعي الجيد . وفي هذا المجال أثبت كل من Garvey & Hogan, (1973 : 565 - 566) أن التفاهم بين الأطفال يلعب

دوراً رئيسياً في التفاعل الاجتماعي بينهم. كما أن هذا التفاهم يؤثر تأثيراً إيجابياً على سلوكهم الاجتماعي، إضافة إلى أنه يكسبهم القدرة على تنظيم وبناء المواقف الاجتماعية.

وتعد دراسة السلوك الاجتماعي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من أهم موضوعات على النفس الاجتماعي، فهذا النمط من أنماط السلوك يرتبط بحياة الطفل وتنشئته الاجتماعية، ويؤثر في حياته الاجتماعية بعمامة، وفي حياته المدرسية بخاصة. ويعتبر موضوع خروج المرأة السعودية للعمل من الموضوعات الجدلالية التي تتباين الاتجاهات حولها، فما زال المجتمع السعودي مثله كمثل كل المجتمعات العربية يستكمل أسباب الأخذ بالأساليب الحديثة في تنمية المجتمع، والتي تحتاج إلى مشاركة المرأة للرجل في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في إطار الشريعة الإسلامية الغراء. ولعل حداثة خروج المرأة السعودية للعمل، هو الذي يجعل من عمل المرأة قضية ما زالت مطروحة للجدل في المجتمع، فتختلف الآراء حول عمل المرأة السعودية، فنجد من يطالب بعودة المرأة العاملة إلى البيت وممارسة دورها كزوجة وكأم، كما نجد من يرى أن عمل المرأة السعودية يعتبر ضرورة قومية لمتابعة حركة التطور التقني والاجتماعي.

ويرجع تاريخ خروج المرأة السعودية للعمل إلى عام ١٣٨٠ هـ حيث كانت الرئاسة العامة لتعليم البنات قد أنشئت وخصصت لها الموارد المالية الكافية للبدء في افتتاح مدارس البنات. وقد اتخذ المجتمع السعودي من الشريعة الإسلامية دليلاً ومرشداً لكل أموره، لذلك اعتمد المجتمع في اتجاهاته نحو المرأة على القيم والمعايير الاجتماعية المنبثقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة (مركز المعلومات الاحصائي والتوثيق التربوي، ١٤٠٢ هـ). فقد ساوى الاسلام بين الرجل والمرأة من حيث القيم الانسانية المشتركة فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ (الاية رقم ١٦ من سورة النساء). وقد أعطى الاسلام الحق للرجل والمرأة في العمل، فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَمْتُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ، لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ، وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الاية ٣٢ من سورة النساء).

خروج المرأة السعودية إلى العمل ودوافعه: يقتزن خروج المرأة السعودية إلى العمل بإنشاء أول مدرسة للبنات وإنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات بالملكة العربية السعودية، ويمكن تلخيص دوافع المرأة السعودية إلى العمل كما حددتها خفاجي (١٩٨٥: ٩٢) فيما يلي: تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية، شغل أوقات الفراغ، الحصول على مكانة اجتماعية، عدم ضمان ظروف الحياة، والإسهام في تطوير الحياة الاجتماعية.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات النفسية والاجتماعية التي تناولت موضوع المرأة العاملة من زوايا مختلفة، فقد أجريت دراسة عن مشكلات الطفولة الناجمة عن عمل المرأة

(فهمي، ١٩٦٣)، وقارنت دراسة ثانية بين الأمهات العاملات وغير العاملات من حيث بعض جوانب شخصيتهن (قنديل، ١٩٦٤). وتعرضت الدراسة التي قامت بها عبد الفتاح (١٩٦٦) لموضوع دوافع العمل لدى المرأة وعلاقتها الاجتماعية في جماعة العمل، وسماتها من وجهة نظر أبنائها ورؤسائها. وقد أحدث خروج المرأة للعمل تغيراً في أدوارها الاجتماعية من متفرغ كل الوقت لأداء الواجبات المنزلية إلى متفرغ بعض الوقت لها، ومن معول إلى مشارك في الاعالة. ولقد تعارضت نتائج بعض الدراسات السابقة في تحديد تأثير عمل الأم على الأبناء، فقد أكدت بعض الدراسات أن الأم العاملة لديها اتجاهات إيجابية نحو أبنائها ونحو أمومتها. ومن هذه الدراسات دراسة عبد الفتاح (١٩٧٢) و Nye & Hoffman (1963). في حين أثبتت دراسة قنديل (١٩٦٤ : ٢١٥) أن أبناء العاملات أقل توافقاً من أبناء غير العاملات، ولكنها أكدت على وجود تباينات شديدة بين درجات التوافق عند أبناء العاملات، مما يدل على وجود تفاوت كبير في توافق هؤلاء الأبناء. وقد تبنت الباحثة هذه النتيجة بتقسيم أبناء العاملات إلى مجموعات طبقاً لمدة تغيب الأم عن المنزل، فوجدت أن أبناء العاملات الذين لا تغيب عنهم أمهاتهم مدة أكثر من (٥) ساعات يومياً أكثر توافقاً من أبناء غير العاملات، وأن هذا التوافق يقل عند أبناء العاملات اللاتي يتغيبن عن منازلهن مدة تزيد عن (٨) ساعات يومياً، بالمقارنة بأبناء غير العاملات أو أبناء العاملات اللاتي يتغيبن في حدود (٥) ساعات يومياً فقط.

وتباين اتجاهات المرأة نفسها نحو العمل، فبعض النساء يؤيدن عمل المرأة، والبعض الآخر يعارض خروج المرأة للعمل، فقد أكدت إحدى الدراسات على أن خروج المرأة للعمل قلل من وظائفها الأسرية وأثر في واجباتها نحو رعاية أطفالها لوقت طويل من اليوم (عبد الجواد، ١٩٧٤). في حين تناولت دراسة أخرى أثر عمل المرأة على شخصيتها، وأسرمتها، والمجتمع، ومدى انعكاس ذلك على الفتيات المصريات واتجاهاتهن نحو العمل، وقد تبين أن الاتجاهات الإيجابية للفتاة المصرية نحو العمل أقوى من الاتجاهات السلبية لها، وإن المؤيدات لعمل المرأة أكثر من المعارضات له (قنديل وكاظم، ١٩٧٥ : ١٨٩). وتبين بعض الدراسات أن أهم مجالات عمل المرأة المرغوبة تنحصر في التدريس بمدراس البنات والطب والتمريض في القطاعات التي لا يختلط فيها النساء بالرجال (سلطان، ١٩٨٢ : ٢٢٢؛ عبد الباقي ١٩٨٥ : ٢١).

وتتعرض المرأة العاملة لصراع في أدوارها كزوجة، وكأم وعاملة، وتعددت الدراسات التي تقارن صراع الأدوار بين المرأة العاملة وغير العاملة فقد أثبتت إحدى الدراسات أن المرأة العاملة تعاني من صراع الدور في أدائها لدور الزوجة أو لدور الأم (آدم، ١٩٧١ : ١٣٦)، في حين أكدت دراسة أخرى أن المرأة العاملة أكثر تصلباً من المرأة غير العاملة (خضاجي، ١٩٨٥ : ١٤٢)، أي أن المرأة العاملة لا تأخذ الأمور أو المواقف بمرونة بل تكون أكثر تدقيقاً وتصلباً من الزوجة غير العاملة. وهذا قد ينعكس على علاقتها

بأطفالها ويؤثر في سلوكهم الاجتماعي . وبينت بعض الدراسات أن صراع الأدوار عند المرأة العاملة يشتد في المرحلة العمرية من سن (٢٥) سنة الى سن (٣٩) سنة (Nevill, 1977: 169) كما أكدت بعض الدراسات الأخرى أن العاملات صغيرات السن لديهن صراعا للأدوار أكثر من العاملات كبيرات السن (آدم، ١٩٨٠ : ٢٢٨).

وفي حين حاولت بعض الدراسات التعرف على أثر عامل السن في صراع الأدوار حيث تم قياس صراع الأدوار باستخدام مقياس تم اعداده لعدد (٥١٨) امرأة من اللاتي يعملن في مجالات مختلفة ومن اللاتي لا يعملن وقد تبين أن الصراع يشتد في الفئة العمرية التي تمتد من (٢٥) الى (٣٩) سنة حيث تواجه المرأة في هذه المرحلة العمرية مشكلات تربية الصغار، إضافة الى مسؤولياتها الأخرى، كما تبين أن فئات صراع الأدوار التي تتأثر بعامل السن ترتبط بظروف المرأة الأسرية، ويؤثر على علاقتها بالزوج ورعاية الأطفال ويجعلها تشعر بالذنب نتيجة تركها لهم وعروجها للعمل، وهذا بدوره يؤثر على اتجاهها نحو الحاق أطفالها بالمؤسسات التربوية كدور الحضانة ورياض الأطفال، مما قد يكسب الأطفال أنماطا سلوكية اجتماعية مرغوبة (Nevill & Damico, 1977). فالمرأة العاملة تواجه مشكلات أكثر من المرأة غير العاملة، نظرا لشعورها بضيق الوقت المخصص للزوج ولتربية الأولاد، وهذا يؤدي الى صعوبة التوفيق بين العمل والبيت والزوج والأولاد، إلا أن المرأة العاملة هي امرأة متعلمة في غالب الأحوال، وهذا ينعكس انعكاسا إيجابيا على أسلوبها في تربية أبنائها وتعليمهم أساليب السلوك الاجتماعي الجيدة.

مفاهيم أساسية في البحث

المرأة العاملة : يقصد بالمرأة العاملة في البحث الحالي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وتقوم في نفس الوقت بأدوارها الأخرى كزوجة وكأم بالإضافة الى دورها كعامله أو موظفة .

السلوك الاجتماعي : يقصد بالسلوك الاجتماعي، ذلك السلوك الذي يصدر عن الطفل ويتأثر فيه بالآخرين . سواء أكانوا حاضرين أم غائبين، وذلك لأن الآخرين حتى في غيبتهم يشكلون حقائق واقعة في المجال الاجتماعي للطفل (منسي والطواب، بدون تاريخ : ٥) . ويمكن تعريف السلوك الاجتماعي للطفل في هذه الدراسة بأنه كل نشاط يقوم به الطفل، بحيث يكون متصلا بفرد آخر أو أفراد آخرين، ويمكن من خلاله تحديد الطريقة التي يتفاعل بها هذا الطفل مع هؤلاء الأفراد الآخرين .

مشكلة البحث

نظرا لاهتمام البحوث النفسية والتربوية بالسلوك الاجتماعي للأطفال والعوامل التي تؤثر فيه، فإن البحث الحالي يعتبر محاولة لدراسة أثر عمل المرأة على السلوك

الاجتماعي للأبناء في البيئة السعودية، وحيث أن خروج المرأة السعودية للعمل أثار جدلا حول جدوى ذلك وأثره على تربية أبنائها وتنشئتهم الاجتماعية فقد حدد الباحث مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

- ١ - هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين تلاميذ المرحلة الابتدائية (من الجنسين) من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات؟
- ٢ - هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين تلاميذ المرحلة الابتدائية (الذكور) من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات؟
- ٣ - هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين تلميذات المرحلة الابتدائية من بنات العاملات وبنات غير العاملات؟

هدف البحث

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة أهداف البحث على النحو التالي :

- ١ - المقارنة بين التلاميذ (من الجنسين) من أبناء العاملات وغير العاملات في السلوك الاجتماعي.
- ٢ - المقارنة بين التلاميذ (الذكور) من أبناء العاملات وغير العاملات في السلوك الاجتماعي.
- ٣ - المقارنة بين التلميذات من بنات العاملات في السلوك الاجتماعي.

فروض البحث : نظرا لثبتي وجهات النظر في أثر خروج المرأة للعمل على أبنائها، فقد قام الباحث بصياغة فروض البحث بالطريقة الصفية أى عدم وجود فروق بين متوسطي درجات كل مجموعتين من مجموعات البحث في السلوك الاجتماعي، وهذه الفروض هي :

- ١ - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين تلاميذ المرحلة الابتدائية (ذكور واثاث) من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات لصالح أبناء العاملات.
- ٢ - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين تلاميذ المرحلة الابتدائية (الذكور) من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات.
- ٣ - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين تلميذات المرحلة الابتدائية من بنات العاملات وبنات غير العاملات.

حدود البحث :

- ١ - الحدود المكانية : تقتصر هذه الدراسة على تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة فقط.

٢ - الحدود الزمانية : تم تطبيق ادوات البحث في بداية الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ.

خطة البحث :

حيث أن هذه الدراسة هي دراسة مقارنة لأنها تقارن بين مجموعتين من التلاميذ (ذكور وإناث) من أبناء العائلات وغير العائلات في السلوك الاجتماعي فقد اتبع الباحث بعض الاجراءات لتحديد أدوات البحث واختيار عينة التلاميذ يمكن عرضها على النحو التالي :

- أولاً - أدوات البحث : تم جمع بيانات البحث الحالي باستخدام الأدوات التالية :
 - ١ - قائمة السلوك الاجتماعي للأطفال اعداد محمود عبد الحليم منسي وسيد محمود الطواب بعد تقنينها في البيئة السعودية .
 - ٢ - مقياس الوضع الاجتماعي الثقافي في البيئة السعودية اعداد محمود عبد الحليم منسي وليلى أحمد عبد الجواد .
 - ٣ - اختبار رسم الرجل للذكاء اعداد فؤاد أبو حطب وآخرون .

وفيا إلى وصف موجز لكل أداة من أدوات البحث :

١ - قائمة السلوك الاجتماعي للأطفال : أعد هذه القائمة في صورتها الأولية كل من محمود عبد الحليم منسي وسيد محمود الطواب وقنناها على عينة مكونة من (٦٠٠) تلميذ وتلميذة من تلاميذ المرحلة الابتدائية بالأسكندرية وكان معامل ثبات القائمة بطريقة إعادة الاختبار هو ٠,٧١ . كما كانت مؤثرات تمييز مفردات القائمة عالية . إضافة إلى أن معاملات الاتساق الداخلي كانت مرتفعة أيضاً ، وقد تم التأكد من صديق هذه القائمة عن طريق عرضها على (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية من المتخصصين في القياس النفسي وعلم النفس الاجتماعي بكلتي التربية والآداب . وقد أعاد الباحث حساب معامل ثبات القائمة في البيئة السعودية بأن طبقها على (٢٠٠) تلميذ وتلميذة من تلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى بمدرستين أحدهما للبنين والأخرى للبنات ، حيث تم اختيار مدرسة عمرو بن الجموح الابتدائية لتمثل مدارس البنين وقد تم اختيار (١١٠) تلميذاً منها عشوائياً من تلاميذ الصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائي ، كما تم اختيار المدرسة الابتدائية الأولى لتمثل مدارس البنات ، وقد تم اختيار عدد (٩٠) تلميذة منها بطريقة عشوائية من بين تلميذات الصفوف الثلاثة الأولى أيضاً ، وذلك في الفترة من أول صفر إلى منتصف ربيع الأول في العام الجامعي ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ . وقد تم حساب معامل ثبات القائمة بطريقة إعادة الاختبار بفواصل زمنية أسبوعين ، وكان معامل الارتباط بين درجات أفراد عينة التقنين كما تم تقديرها بواسطة معلمهم في المرتين هو ٠,٦٩ ، وهو معامل ارتباط ذو دلالة

احصائية عند مستوى الدلالة ٠.٠١. وهذا يؤكد أن القائمة على درجة مقبولة من الثبات. كما أعاد الباحث حساب معامل صدق عن طريق عرضها على (١٠) أعضاء لهيئة التدريس من المتخصصين في علم النفس التربوي وعلم النفس الاجتماعي والقياس والتقويم النفسي والتربوي بجامعة الملك عبد العزيز والملك سعود وأم القرى والامام محمد بن سعود الإسلامية، وقد طلب من المحكمين فحص كل عبارة للتعرف على مدى إتقانها مع مفهوم السلوك الاجتماعي الذي تم تجديده، ومدى مناسبتها لقياس السلوك الاجتماعي للطفل السعودي، وقد تحقق الباحث من صدق القائمة مرة أخرى حيث عرض مفرداتها على (٢٠) طالبا من طلاب الماجستير في التربية (شعبة علم النفس التربوي) وكانت نسبة إتقانهم على صلاحية مفردات القائمة لقياس جوانب السلوك الاجتماعي كما حددته القائمة تتراوح بين ٨٠٪ و ١٠٠٪. وهذا يؤكد صلاحية القائمة في قياس السلوك الاجتماعي للأطفال السعوديين.

٢- مقياس الوضع الاجتماعي الثقافي في البيئة السعودية : أعد هذا المقياس كل من محمود عبد الحليم منسي ولىلى أحمد عبد الجواد وقد تحققا من صدقه وثباته ووضعوا معايير له تصلح للاستخدام في البيئة السعودية. وقد تم تطبيق هذا المقياس على أولياء أمور الأطفال الذين يمثلون أفراد عينة البحث نظرا لعدم قدرة الأطفال في هذا العمر الصغير على تقديم البيانات التي يتضمنها هذا المقياس وقد قام مدرء المدارس بارسال المقياس لكل ولي أمر لاستكمال البيانات الواردة بها واعادتها للمدرسة مرة أخرى. ويتضمن هذا المقياس مقياسين فرعيين هما : أ- مقياس الوضع الاجتماعي للأسرة. ب- مقياس الوضع الثقافي للأسرة.

وصف المقياس :

(أ) وصف مقياس المستوى الاجتماعي : يقاس المستوى الاجتماعي للأسرة من خلال المؤشرات التالية : وظيفة الوالد والوالدة، وظائف الاخوة والأخوات، مستوى تعليم الوالد والوالدة، مستويات تعليم الاخوة والأخوات، عدد الاخوة والأخوات، الحى السكنى، الحالة السكنية، عدد حجرات المسكن، الأسرة ذات العائل الواحد.

(ب) وصف مقياس المستوى الثقافي : يقاس المستوى الثقافي للأسرة من خلال التعرف على الأبعاد التالية : عدد الصحف والمجلات اليومية التي تشتريها الأسرة، عدد الكتب الثقافية التي توجد بالمنزل، أجهزة الفيديو والأفلام المستخدمة، أجهزة التلفزيون والبرامج المفضلة، عدد السيارات التي تمتلكها الأسرة واستخداماتها، الأشياء الترفيهية بالمنزل واستخداماتها، طرق قضاء وقت الفراغ، وقضاء العطلات خارج المنزل وداخل الوطن وخارجه.

ثبات المقياس : تم حساب معامل ثبات المقياس باستخدام عينات من طلاب المدارس المتوسطة للبنين والبنات بمنطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة بلغت اعدادها (٨٠٠) طالب

وطالبة وقد استخدمت طريقة إعادة الاختبار في حساب معامل ثبات المقياس وذلك بتطبيق المقياس على أفراد عينات التفتين، وبعد فاصل زمني مدته أسبوعين أعيد تطبيق المقياس على نفس الأفراد، وكان معامل الارتباط بين درجات الأفراد في المرتين هو ٠,٨٧، وهذا يبين ان المقياس على درجة عالية من الثبات.

صدق المقياس : تم حساب معامل صدق المقياس عن طريق عرض بنوده على (٢٠) محكما ومحكمة من المتخصصين في علم النفس وعلم الاجتماع السعوديين اضافة الى عرض المقياس على عدد (٣٠) طالبا وطالبة من طلاب الدراسات العليا وقد استبعدت المقررات التي كانت نسبة اتفاق جميع المحكمين عليها أقل من ٨٠٪. هذا وقد استخدمت استمارة الوضع الاجتماعي الاقتصادي التي اعدتها كل من عبد السلام عبد الغفار وابراهيم قشقوش كمحك خارجي، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات افراد عينات التفتين في الاستمارتين فكان معامل الارتباط هو ٠,٧٨، وهو معامل ارتباط دال احصائيا عند مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠١). وبالرغم من ان هناك أوجه نقد كثيرة توجه للاستمارة التي استخدمت كمحك خارجي الا أن مصممي الاستمارة اعتمدوا أساسا على صدق المحكمين كمؤشر للصدق.

٣ - اختبار رسم الرجل : أعد الدكتور / فؤاد أبو حطب وزملاؤه هذا الاختبار في البيئة السعودية، وهذا الاختبار قد تم تقنيته على (٢١٦٧) مفحوص ومفحوصة تتراوح أعمارهم فيما بين ٣ سنوات و ١٥ سنة وهم من تلاميذ رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية . وهذا الاختبار من اختبارات الذكاء غير اللفظية وهو اختبار بسيط في تطبيقه ولا يحتاج الى وقت طويل حيث يستغرق من المفحوص (١٠) دقائق وسهل في تصحيحه وله معايير سعودية.

ثبات الاختبار : كانت معاملات ثبات الاختبار للأطفال في مرحلة المدرسة الابتدائية هي :

أ - معامل ثبات الاختبار للأطفال ذوى العمر (٨) سنوات هو ٠,٦٥ ، ب - معامل ثبات الاختبار للأطفال ذوى العمر (٩) سنوات هو ٠,٧٩ ، ج - معامل ثبات الاختبار للأطفال ذوى العمر (١٠) سنوات هو ٠,٥٣ ، د - معامل ثبات الاختبار للأطفال ذوى العمر (١١) سنة هو ٠,٤٢ .

صدق الاختبار : استخدم مقتو الاختبار طريقتين لحساب صدق الاختبار وهما :

أ - صدق التكوين الفرضي باستخدام محك نماذج العنصر وقد تم حساب النسبة الحرجة للفروق بين متوسطي كل عمرين متتاليين، وكانت النسبة الحرجة في كل حالة دالة احصائيا، ولكن لم تكن كذلك بالنسبة للأطفال مرحلة ما قبل المدرسة فيما بين

أعمار ٣، ٤، ٥ سنوات ولكن توجد فروق جوهرية بين متوسطات هذه الأعمار ومتوسط درجات الأطفال ذوى العمر الزمني ٦ سنوات.

ب - وقد قام مقتنو الاختبار بحساب الصلوق المرتبط بمحك خارجي باستخدام اختبار المصفوفات المتتابعة المقنن على البيئة السعودية أيضاً، وكانت معاملات الارتباط بين درجات اختبار رسم الرجل او درجات اختبار المصفوفات المتتابعة لعينات الأطفال المراهقين دالة عند مستوى ٠,٠٥، واكتفى مقتنو الاختبار بمستويات الدلالة كأساس لقبول هذه المعاملات كمؤشرات لصدق الاختبار (أبو حطب وآخرون، ١٩٧٩).

ثانياً، عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية طبقية منتظمة من أربعة مدارس ابتدائية (مدرستين للبنين ومدرستين للبنات) بالمدينة المنورة وتكونت عينة البحث من (٤٠٠) تلميذ تلميذة من تلاميذ الصف الرابع الابتدائي من أبناء العاملات وغير العاملات، حيث استخرج الباحث أعداد التلاميذ حسب عمل الأم بعد تطبيق استمارة تقدير الوضع الاجتماعي الثقافي في البيئة السعودية، والجدول رقم (١) يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب عمل الأم والجنس والمدرسة. وقد قارن الباحث بين المجموعات التي تمثل عينة البحث في عدد من المتغيرات التي تؤثر في السلوك الاجتماعي للطفل، وقد أكدت بعض الدراسات على أن السلوك الاجتماعي للأطفال يتأثر بالجو الأسري العام، والعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها، كما يتأثر أيضاً بكثير من العوامل، منها شخصية الأم، وشخصية الطفل، وكذلك نموه العقلي والحركي. (Stem, 1977: 120).

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة البحث حسب عمل الأم والجنس والمدرسة

المدرسة	أبناء العاملات (١٩٠)		أبناء غير العاملات (٢١٠)	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أبي نصر الفارابي الابتدائية	٥١	—	٦٢	—
عمر بن الجموح الابتدائية	٤٩	—	٤٧	—
المدرسة الابتدائية الأولى	—	٤٦	—	٤٥
المدرسة الابتدائية العاشرة	—	٤٤	—	٥٦
المجموع	١٠٠	٩٠	١٠٩	١٠١

وفيا إلى مقارنات بين مجموعات البحث في بعض المتغيرات للتعرف على مدى تجانس هذه المجموعات في كل من العمر الزمني والذكاء والمستوى الاجتماعي الثقافي للأسرة حتى يتم التحقق من تجانس مجموعات البحث في هذه المتغيرات :

الفروق بين المجموعات في العمر الزمني : تم حساب متوسط العمر والانحراف المعياري لكل مجموعة من مجموعات البحث (ذكور وإناث من أبناء العاملات ومن أبناء غير العاملات) ثم حسب دلالة الفروق بين هذه المجموعات في العمر الزمني باستخدام اختبار (ت). والجدول رقم (٢) يبين دلالة الفروق بين متوسطات أعمار أفراد العينة في المجموعات المختلفة.

جدول رقم (٢)

المتوسطات - الانحرافات المعيارية لأعمار أفراد عينة البحث من أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين، وقيمة (ت) ومستويات دلالتها الاحصائية

الجنس	أبناء العاملات			أبناء غير العاملات			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
ذكور	١٠,٢	١,٣	١٠٠	١٠,٣	١,٤	١٠٩	٠,٥٢	-
إناث	١٠,١	١,٢	٩٠	١٠,٤	١,٥	١٠١	١,٥١	-
المجموع	١٠,٢	١,٤	١٩٠	١٠,٤	١,٦	٢١٠	١,٣٢	-

يتضح من الجدول رقم (٢) : أنه لا توجد فروق بين أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين في العمر الزمني أى أن مجموعى الذكور والإناث من أبناء العاملات وغير العاملات متجانستان من حيث العمر الزمني.

الفروق بين المجموعات في الذكاء : تم تطبيق اختبار رسم الرجل على أفراد عينة البحث من أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين وتم حساب متوسط الدرجات والانحراف المعياري ودلالة الفروق بين المتوسطات باستخدام اختبار (ت). والجدول رقم (٣) يبين دلالة الفروق بين متوسطات درجات الذكاء لأفراد العينة من أبناء العاملات وغير العاملات (ذكور وإناث).

جدول رقم (٣)

المتوسطات - الانحرافات المعيارية للدرجات الذكاء لدى أفراد عينة البحث من أبناء
العاملات وغير العاملات من الجنسين، وقيم (ت) ومستويات دلالتها الاحصائية

الجنس	أبناء العاملات			أبناء غير العاملات			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
ذكور	٩٩,٧	١٢,٥	١٠٠	١٠٠,١	١٣,٥	١٠٩	٠,٣١	-
إناث	٩٨,٩	١٣,١	٩٠	٩٩,٨	١٣,٢	١٠١	٠,٠٥	-
المجموع	٩٩,٣	١٢,٩	١٩٠	٩٩,٩٥	١٣,١٩٩	٢١٠	٠,٥٠	-

يتضح من الجدول رقم (٣) : أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في الذكاء بين
أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين أى أن مجموعى أبناء العاملات وأبناء غير
العاملات من الجنسين متجانستان من حيث الذكاء.

الفروق بين المجموعات في المستوى الاجتماعي الثقافي :

تم حساب متوسط درجات أفراد عينة البحث (ذكور وإناث) من أبناء العاملات
وغير العاملات في المستوى الاجتماعي الثقافي، كما تم قياسه باستمارة الوضع الاجتماعي
الثقافي في البيئة السعودية. والجدول رقم (٤) يوضح دلالة الفروق في المستوى الاجتماعي
الثقافي بين المجموعات المختلفة.

جدول رقم (٤)

المتوسطات - الانحرافات المعيارية لدرجات المستوى الاجتماعي الثقافي لدى أفراد عينة
البحث من أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين، وقيم (ت) ومستويات دلالتها
الاحصائية

الجنس	أبناء العاملات			أبناء غير العاملات			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
ذكور	٥,٦١٢٨,٧	٥,٦	١٠٠	٤,٤١٢٨,٥	٤,٤	١٠٩	٠,٢١	-
إناث	٤,٩١٢٨,٩	٤,٩	٩٠	٤,٦١٢٨,١	٤,٦	١٠١	١,١٨	-
المجموع	٥,٤١٢٨,٨	٥,٤	١٩٠	٤,٧١٢٨,٣	٤,٧	٢١٠	٠,٩٨	-

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في المستوى الاجتماعي الثقافي لكل من الذكور والإناث من أبناء العاملات وغير العاملات. وهذا يؤكد أن مجموعتي البحث من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات من الجنسين متجانستان من حيث المستوى الاجتماعي الثقافي.

النتائج

قام الباحث بتحليل نتائج البحث احصائياً، حيث تم حساب مجموع درجات أفراد كل مجموعة من مجموعات البحث، ومجموع مربعات هذه الدرجات، والمتوسطات الحسابية للدرجات أفراد كل مجموعة من السلوك الاجتماعي وذلك بفرض استخدام تحليل التباين الثنائي Two Way Analysis of Variance وحساب قيمة (ت) ودلالاتها الاحصائية للفروق بين متوسطي كل مجموعتين.

أولاً - تحليل التباين الثنائي للمجموعات في السلوك الاجتماعي : تم حساب التباين بين المجموعات، تباين الأعمدة وتباين الصفوف وتباين التفاعل وتباين الخطأ باستخدام طريقة تحليل التباين الثنائي والجدول رقم (٥) يوضح نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (٥)

مجموع مربعات درجات السلوك الاجتماعي لعينات البحث، درجات الحرية متوسط مجموع المربعات، وقيم (ف) ومستوى الدلالة الاحصائية لها

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	ف	مستوى الدلالة
عمل الأم	٥١٠٩,٧	١	٥١٠٩,٧	٢٩٣,٥	٠,٠١
الجنس	٥٣٦,٩	١	٥٣٦,٥	٣٠,٨٤	٠,٠١
التفاعل (عمل الأم x الجنس)	٤٣,٨	١	٤٣,٨	٢,٥٢	-
الخطأ	٦٨٩٣,٩	٣٩٦	١٧,٤١	-	-
المجموع	١٢٥٨٤,٣	٣٩٩	-	-	-

يتضح من الجدول رقم (٥) أن هناك تبايناً ذا دلالة احصائية بين أفراد عينة البحث نتيجة عمل الأم، أي أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات من الجنسين، الذين يمثلون أفراد عينة البحث، ويوضح

الجدول رقم (٥) أيضا أن هناك تباينا ذا دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي لأفراد عينة البحث، نتيجة اختلاف الجنس، أى أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين البنين والبنات من افراد عينة البحث، سواء أكانوا من أبناء العاملات أو من أبناء غير العاملات. وأظهرت نتائج تحليل التباين الثنائي أيضا عدم وجود تأثير ذا دلالة احصائية لتفاعل عمل الأم \times الجنس على السلوك الاجتماعي للتلاميذ، أى أنه لا يوجد تأثير مزدوج لتفاعل عمل الأم مع جنس الأبناء على السلوك الاجتماعي لهم.

ثانيا - دلالة الفروق بين المجموعات باستخدام اختبار (ت) : حيث أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين أبناء العاملات وغير العاملات بين الذكور والإناث كما ظهرت من نتائج تحليل التباين الثنائي (جدول رقم ٥) فانه يمكن التعرف على الفروق بين المجموعات لتحديد الصالح من هذه الفروق، وذلك لاختبار فروض البحث على النحو التالي :

المقارنة بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات في السلوك الاجتماعي : قام الباحث بحساب دلالة الفروق بين متوسطات درجات التلاميذ والتلميذات في السلوك الاجتماعي، وذلك بالنسبة لكل من أبناء العاملات وغير العاملات كما هو موضح بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

المتوسطات والانحرافات المعيارية، وقيم (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات درجات السلوك الاجتماعي لأبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين

الجنس	عاملات			غير عاملات			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
ذكور	٥٧,٤	٢,٧	١٠٠	٤٩,٨	٢,٦	١٠٩	٢٠,٥٤	٠,٠١
إناث	٥٩,٣	٣,١	٩٠	٥٢,٦	٢,٩	١٠١	١٥,٢	٠,٠١
المجموع	٥٣,٦	٢,٩	١٩٠	٥١,٢	٢,٨	٢١٠	٨,٢٨	٠,٠١

من الجدول رقم (٦) يتضح ما يلي :

- ١ - توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات الذكور لصالح أبناء العاملات.
- ٢ - توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين بنات العاملات وبنات غير العاملات لصالح بنات العاملات.

٣ - توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات (من الجنسين) لصالح أبناء العاملات.

وهذه النتائج تؤكد رفض فروض البحث للصفرية وتؤكد أن أبناء العاملات أفضل من أبناء غير العاملات في السلوك الاجتماعي. وقد يرجع السبب في ذلك الى أن الأم التي تعمل هي الأم المتعلمة التي تدرك أهمية الحاق أطفالها بدور الحضانة وبرياض الأطفال، وقد يضطرون الى ذلك في خلال فترات العمل، وهذا يؤدي الى اكتساب الأطفال للسلوك الاجتماعي السليم، نتيجة اختلاطه بأقرانه في مرحلة ما قبل المدرسة، ونتيجة لوسائل التربية التي توفرها دور الحضانة ورياض الأطفال.

وقد أكدت الدراسات السابقة على أهمية التحاق الأطفال بالحضانة ورياض الأطفال على السلوك الاجتماعي لهم، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة حنفى (١٩٨٦) التي أظهرت أن الأطفال الذين يلتحقون بالحضانة قبل التحاقهم بالمدرسة يحصلون على درجات في التحصيل الدراسي أفضل من الأطفال الذين لا يلتحقون بالحضانة أو رياض الأطفال قبل دخولهم في المرحلة الابتدائية. كما أظهرت أن السلوك الاجتماعي للأطفال الذين يلتحقون بالحضانة قبل المدرسة يكون أفضل من سلوك التلاميذ الذين لا يلتحقون بالحضانة. هذا بالإضافة الى أن احتكاك المرأة السعودية بزميلاتها في مجال العمل، قد يكسبها خبرات تربوية جيدة، تفيدها في تربية أولادها، ومتابعة نموهم في المجالات الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية.

وعليه فانه يمكن القول أن المردود الايجابي لتعليم المرأة السعودية، واكتسابها للخبرات التربوية يتضح أثره في تربية الأبناء على أسس علمية سليمة، وهذا ما أوضحته نتائج هذا البحث التي أظهرت التحسن في السلوك الاجتماعي للأطفال من أبناء العاملات عن السلوك الاجتماعي للأطفال من أبناء غير العاملات. ويوضح الجدول رقم (٧) دلالة الفروق في السلوك الاجتماعي بين الذكور والاناث من أبناء غير العاملات باستخدام اختبار (ت).

جدول رقم (٧)

المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات درجات السلوك الاجتماعي لأبناء العاملات وأبناء غير العاملات من الجنسين .

البيان	ذكور			اناث			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
أبناء عاملات	٥٧,٤	٢,٧	١٠٠	٥٩,٣	٣,١	٩٠	٦,١٣	٠,٠١
أبناء غير عاملات	٤٩,٨	٢,٦	١٠٩	٥٢,٦	٢,٩	١٠١	٧,٠	٠,٠١
المجموع	٥٣,٦	٢,٩	٢٠٩	٥٥,٩	٣,٠٤	١٩١	٧,٨٣	٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يلي :

- ١ - توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين التلاميذ والتلميذات من أبناء العاملات لصالح التلميذات.
- ٢ - توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين التلاميذ والتلميذات من أبناء غير العاملات لصالح التلميذات.
- ٣ - توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين التلاميذ والتلميذات الذين يمثلون أفراد عينة البحث لصالح التلميذات.

وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا هاما في اكتساب السلوك الاجتماعي للأطفال من الجنسين، ويلعب أفراد الأسرة (والوالدين، والأخوة والأخوات والخططاء) دورا فعالا في تدريب الأطفال علي أنماط السلوك الاجتماعي المرغوبة. وحيث أن البنات يملن الى مجالسة أمهاتهن أكثر مما يفعل الأولاد الذين يميلون الى قضاء أوقات طويلة خارج المنزل للعب مع أقرانهم، فإن فرص استفادة الأولاد في اكتساب أنماط السلوك الاجتماعي المرغوبة من أفراد الأسرة تكون اقل من فرص البنات. وقد يرجع السبب في تميز الاناث عن الذكور في السلوك الاجتماعي الى انه في معظم الحضارات تكون العدوانية والاعتماد على الذات والاستقلالية من خصائص الذكور، في حين أن الحنو والطاعة والمسؤولية الاجتماعية (في الأسرة والجماعة) من خصائص الاناث (مسن، ١٩٨٦ : ١٦٧). ومن ثم فإن السلوك الاجتماعي للاناث يساير الأنماط السلوكية المرغوبة من المجتمع بعامه، ومن الراشدين بخاصة، أكثر من أنماط سلوك الذكور التي تتأثر بميولهم العدوانية في مرحلة الطفولة.

المصادر العربية

- عبد الجواد، أ. ١٩٧٤ «تنشئة الأطفال لدى المرأة العاملة وغير العاملة (دراسة مقارنة)». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية؛ جامعة عين شمس. القاهرة.
- قنديل، ب. ١٩٦٤ «دراسة مقارنة بين أبناء المشتغلات وغير المشتغلات من حيث نواحي شخصيتهم». رسالة دكتوراة غير منشورة؛ كلية التربية. جامعة عين شمس.
- قنديل، ب، كاظم، أ. ١٩٧٥ انحاء الفتاة المتعلمة نحو عمل المرأة. بحث منشور - الكتاب - الجمعية المصرية للدراسات النفسية. القاهرة : ١٤٩ - ١٩١.

- سلطان، ج. ١٩٨٢ «اتجاهات عينة من طالبات جامعة قطر نحو بعض المهن (دراسة استطلاعية)». حوية كلية التربية - جامعة قطر. السنة الأولى (١) : ١٩٧ - ٢٢٧.
- عبد الباقي، ص. ١٩٨٥ التوجيه المستقبلي للمرأة المصرية : الرضا، التوقعات والطموحات. بحث منشور في المؤتمر الأول لعلم النفس. الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة : ٢٢٠ - ٢٣٨.
- فهيمى، ص. ١٩٦٣ «مشكلات الطفولة الناجمة عن عمل المرأة». بحث منشور في مؤتمر شئون المرأة العاملة - الشئون الاجتماعية، القاهرة : ٢٣٥ - ٢٥٦.
- خفاجى، ف. ١٩٨٥ «سمة المرونة - التصلب لدى الزوجات العاملات وغير العاملات وصراع الأدوار». رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التربية - جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- أبو حطب، ف. وآخرون. ١٩٧٩ «تقنين اختبار رسم الرجل على البيئة السعودية» المنطقة الغربية، مكة المكرمة، مركز البحوث التربوية والنفسية - كلية التربية - جامعة أم القرى.
- عبد الفتاح، ك. ١٩٧٢ سيكولوجية المرأة العاملة. القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة.
- آدم، م. ١٩٧١ المرأة بين البيت والعمل. القاهرة : دار المعارف.
-
- ١٩٨٠ «دراسة نفسية اجتماعية لتصوير المرأة العاملة لدورها الاجتماعي في ضوء بعض سمات الشخصية». رسالة دكتوراة غير منشورة - كلية التربية، جامعة عين شمس. القاهرة.
- منسى، م. عبد الجواد، ل. بدون تاريخ تقدير الوضع الاجتماعي الثقافي في البيئة السعودية (تحت الطبع) بمجلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.
- منسى، م. الطواب، س. بدون تاريخ قياس السلوك الاجتماعي للأطفال. (تحت الطبع).
- مركز المعلومات الإحصائي والتوثيق التربوي ١٤٠٢هـ - فصول في تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية. تعليم الفتاة عرض وثائق إحصائية. الرياض.

- مسن، ب، وآخرون.
 ١٩٨٦ أسس سيكولوجية الطفولة والمراهقة. (ترجمة الدكتور أحمد عبد العزيز سلامة)
 الكويت : مكتبة الفلاح.
- مجمود، هـ.
 ١٩٨٥ «أثر الالتحاق بلور الحضانة على التحصيل الدراسي والسلوك الاجتماعي
 لتلاميذ المرحلة الابتدائية» رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التربية - جامعة
 الاسكندرية بإشراف الباحث.

المصادر الاجنبية

- Cooper, C.L. & Alderfer, C.P.
 1978 Advances in Experimental Social Processes. New York: John Wiley.
- Garvey, C. & Hogan, R.
 1973 "Social Speech and Social Interactions: Egocentrism Revisited."
 Child Development 94: 562-568.
- Nevill, D.
 1977 "Sex Roles and Personality Correlates." Human Relations 30 (8):
 751-759.
- Nevill, D. & Damico, S.
 1977 "Developmental Components of Role Conflict in Women." Journal
 of Psychology 95: 165-174.
- Nye, F. & Hoffman, L.
 1963 The Employed Mother in America. Chicago: Rand McNally.
- Stern, D.
 1977 The First Relationship: Infant and Mother. Cambridge, Mass.: Har-
 vard University Press.

المجلة العربية للمعلوم الانسانية

● تلمي وجمعية الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصلية في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● نحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل إلى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارئ.

الاشتراكات

- في الكويت : ٣ دينار للأفراد نصف ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
- في البلاد العربية : ٤ دينار كويتي للأفراد، ١٦ ديناراً للمؤسسات .
- في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

فضيلة : محكمة
تصدر من جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
البريد - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٠٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص.ب. ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي ١٣١٢٥ الكويت

نرفق قيمة الاشتراك مع نسخة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

البيئة الاجتماعية لمدينة عمان

كايد أبو صبحه
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

مقدمة

يهدف هذا البحث الى دراسة البيئة الاجتماعية لمدينة عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية. وتحدد مدينة عمان لأغراض هذا البحث بحدود أمانة العاصمة^(١)، ونعني بالبيئة الاجتماعية دراسة بعض خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وبعض خصائص السكن، وسوف يتم اختيار هذه الخصائص حسب وحدات مساحة صغيرة هي القسائم أو (البلوكات) كما سيتم حساب المتغيرات المتعلقة بهذه الخصائص من بيانات تعداد عام ١٩٧٩. وسوف نحاول هذه الدراسة في سبيل هذا الهدف وصف وتفسير التركيب الداخلي لمدينة عمان، من خلال إبراز التباين والاختلاف بين مناطق وقطاعات المدينة المختلفة حسب الخصائص السكانية وخصائص السكن التي سبق ذكرها، ومن خلال ذلك ستحاول هذه الدراسة وصف البيئة الاجتماعية للمدينة، من حيث تحديد الأنماط المكانية أو الامتداد المكاني لهذه الخصائص، وستجيب الدراسة عن عدد من الأسئلة مثل: هل تنتظم هذه الأنماط حسب أنماط هندسية معينة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فماهي هذه الأنماط؟ هل تكون على شكل حلقي أو دائري أم تكون على شكل قطاعات؟ ثم مقارنة هذه الأنماط مع أنماط أخرى ظهرت في دراسات أجريت على مدن أخرى في بيئات غربية أو غير غربية؟ ومن خلال هذه الأسئلة يمكن التوصل الى كيفية تنظيم التركيب الداخلي لمدينة عمان أو التنظيم الداخلي لبيئتها الاجتماعية، هل هناك مناطق تتميز بمستوى اقتصادي مرتفع وهل هناك مناطق تتميز بمستويات اقتصادية أخرى؟ وكذلك هل هناك مناطق تتباين حسب خصائص السكن، وحسب الخصائص الاجتماعية أو الديموغرافية؟ ماهو النمط الذي تنتظم بموجبه هذه الخصائص، هل هناك مناطق اجتماعية

للقراء، ومناطق أخرى للأغنياء؟ ماهي هذه الأنماط؟ وهل تختلف عن الأنماط الأخرى؟ أم أنها تتفق مع هذه الأنماط؟ وسوف تكون هذه الدراسة محاولة متواضعة قد تساعد في سد الفراغ المتعلق بدراسات البيئة الاجتماعية والتركيب الداخلي للمدن العربية، حيث تساهم في اكمال الصورة المتعلقة بالتركيب الداخلي للمدن بشكل عام. ويمثل هذا النوع من الدراسات الاتجاه الحديث في جغرافية المدن الذي يركز على دراسة التركيب الداخلي للمدن، ودراسة المدينة على أساس انها تكون مساحة as an area، وأنها تكون نظاما في حد ذاتها يتكون هذا النظام من عناصر تمثل المناطق أو الوحدات المساحية المختلفة، حتى أن البعض يعرف جغرافية المدن بأنها تهتم بدراسة المدن كأنظمة ضمن النظام الحضري بشكل عام.

ودراسة التركيب الداخلي للمدن تتم بالدخول الى داخل المدينة، ودراسة استخدامات الأرض فيها والوظائف التي يمارسها السكان، وكيفية انتظام كل من استخدامات الأرض والوظائف، وكذلك دراسة المناطق الاجتماعية داخل المدينة، والامتداد المكاني لهذه المناطق وأشكال الأنماط التي تنتظم بموجبها الوظائف أو استخدامات الأرض والمناطق الاجتماعية التي تشمل خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وخصائص السكن. وقد كان الهدف من دراسات التركيب الداخلي للمدن، بالإضافة الى محاولة وصف وتفسير البيئات الحضرية هو وضع نظرية متكاملة يمكن الاستفادة منها في وصف التركيب الداخلي للمدن وتفسيره في البيئات المختلفة، ولذلك فقد درست المدن الأمريكية بشكل مكثف، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أجريت دراسات كثيرة في المدن الأمريكية ذات الحجم المختلفة من أجل الهدف ذاته، كما أجريت دراسات أخرى في بعض مدن الحضارة الغربية في أوروبا وإستراليا ونيوزيلندة. أما مدن الحضارة غير الغربية فلم تحظ بالاهتمام نفسه الذي حظيت به المدن الغربية، وقد أجريت العديد من الدراسات في بعض المدن الهندية بشكل خاص ومدن أخرى، وسيتم مناقشة هذه الدراسات في مكان لاحق من البحث.

وفيا يتعلق بالأسلوب الاحصائي الذي استخدم في هذه الدراسة، فقد اعتمدت هذه الدراسة شأنها شأن الدراسات الأخرى، الأسلوب الاحصائي المعروف «التحليل العاملي» Factor Analysis، وبخاصة شكل المكونات الرئيسة بعد التدوير Rotated Principal Component Analysis الذي يساعد في الكشف عن العوامل Factors أو الأبعاد التي ينتظم حولها التركيب الداخلي للمدن بشكل عام، والبيئة الاجتماعية بشكل خاص. وقد تساعد هذه الدراسة في الكشف عن التباين في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسكان داخل المدينة، وكذلك عن التباين في خصائص السكن الأمر الذي يقدم الأساس اللازم لفهم المدينة وتركيبها وانتظامها، الذي قد يساعد متخذي القرار والمخططين في التخطيط المستقبلي للمدينة، وبخاصة في عمليات تنظيم استخدامات

الأرض وأنماط المسكن وتوفير الخدمات والمرافق المناسبة لخصائص السكان في المستقبل، الذي تحتاج إليه مدينة عمان، بشكل خاص، بعد أن شهدت نمواً سريعاً لسكانها، وتوسعا عمرانياً في مساحتها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة كونها هدفاً رئيسياً لهجرات الفلسطينيين القسرية بعد نكبة عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧، والهجرات الداخلية من المدن والقرى الأردنية الأخرى، بالإضافة إلى النمو الطبيعي المرتفع للسكان في الأردن بشكل عام، بسبب انخفاض معدلات الوفاة إلى مستويات متدنية نتيجة للتقدم الطبي والعناية الصحية وتحسن مستوى المعيشة للسكان، وبسبب ارتفاع معدلات الخصوبة، حيث تتميز المرأة الأردنية بمستوى مرتفع من الخصوبة، يصنف بأنه من أعلى المستويات. وقد أسهمت العوامل السابقة، وبدون شك، في التأثير، وبشكل كبير على بناء المدينة الاجتماعي، وبخاصة في بيئتها الاجتماعية وانتظامها وتغيرها مع مرور الزمن.

وفيما يتعلق بتنظيم الدراسة، فسيشمل الجزء الثاني منها على منطقة الدراسة ولمحة جغرافية عن المدينة، وسوف يتم التركيز في هذا المجال على نموسكان مدينة عمان وتطور مساحتها وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أي سيتم التركيز على النواحي الجغرافية التي قد تؤثر على بناء المدينة وبيئتها الاجتماعية فقط. كما سيحتوي هذا الجزء أيضاً على الخلفية النظرية، وبشكل خاص مراجعة الدراسات والبحوث التي تناولت التركيب الداخلي أو البنى الاجتماعية للمدن، وتطور هذه الدراسات منذ النظرية الكلاسيكية الأيكولوجية ثم تحليل البيئة الاجتماعية إلى دراسات تحليل البيئة العامل أو الـ Factorial Ecologies. وسيشمل الجزء الثالث من الدراسة المنهجية، وبشكل خاص البيانات المتعلقة بخصائص السكان والمساكن، والمتغيرات التي أمكن حسابها واستخراجها من شريط تعداد عام ١٩٧٩، ثم اختيار منطقة الدراسة، وأسلوب تحليل المركبات الرئيسية بعد التدوير، وهو الأسلوب الاحصائي الذي استخدم في هذا البحث. أما الجزء الرابع، فسيحتوي على نتائج الدراسة، وبخاصة تحليل ومناقشة نتائج التحليل العامل ومستخرجات الحاسب الآلي، وعمل الخرائط اللازمة، ثم شرح وتفسير هذه الخرائط التي قد تساعد في تفسير البيئة الاجتماعية لمدينة عمان بشكل خاص، وفهم التركيب الداخلي لها بشكل عام.

لمحة جغرافية : تقع مدينة عمان فوق مساحة من الأراضي تتفاوت في ارتفاعاتها بين ٧٢٥م إلى ١٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر، وبذلك يكون الفرق بينها ٢٧٥م وتتكون رقعة مساحة المدينة من طبوغرافية فريدة تشمل مناطق سهلية وأراضي منخفضة، شديدة الانحدار، تقطعها العديد من الأودية الفرعية التي تصب في الوادي الرئيسي الذي كان يعرف بسيل عمان^(٣). وبشكل وسط المدينة تجمعاً لهذه الأودية. وقد تأثرت مورفولوجية المدينة، وبشكل خاص نظام السير والعمران، بشكل كبير، بالطبيعة الطبوغرافية لموضع

المدينة، فهناك مساحات واسعة نسبياً تركت دون بناء، وبخاصة تلك المناطق التي تقع على السفوح شديدة الانحدار المطلة على الأودية لصعوبة البناء فيها. كما أقيمت العديد من الأبراج لتسهيل عملية وصول المشاة إلى المناطق المرتفعة، كما انتشرت المحلات التجارية بمحاذاة طرق المواصلات، وبخاصة الطرق الرئيسية التي تنطلق من وسط المدينة باتجاه الأطراف على شكل شعاعي. وعلى الرغم من أن مدينة عمان هي مدينة قديمة، يعتقد أن الإنسان قد استوطنها في العصر الحجري، فقد مر تاريخها الطويل بفترات من النمو والازدهار وأخرى تميز بالتدهور والتراجع، ويعود تاريخ عمان الحديث إلى الربع الأخير من القرن ١٩، حيث استقرت فيها الجالية الشركسية التي كان يبلغ عددها حوالي ١٠٠٠ نسمة فقط. وقبل ذلك لم تكن عمان سوى قرية صغيرة. وقد تأسست فيها أول بلدية عام ١٩٠٩، وأصبحت عاصمة لامارة شرق الأردن عام ١٩٢١، حيث بدأت تستقبل أعداداً من الدول العربية المجاورة، وبخاصة من سوريا وفلسطين، مما أدى إلى توسع مساحة المدينة ونموها من خلال تعدد وظائفها المختلفة من تجارية وإدارية واجتماعية. فبلغت مساحتها عام ١٩٢٥ حوالي ٣ كم^٢. واستمر نمو المدينة وتوسعها، وبخاصة تجاه بعض المناطق من الأحياء القديمة مثل «القلعة واللوييدة والأشرفية والجوفة» (شكل ١) فوصلت مساحتها إلى ٨ كم^٢ وبلغ عدد سكانها حوالي ٣٠ ألفاً عام ١٩٣٦.

وفي عام ١٩٤٨ توسعت حدود المدينة بشكل كبير نسبيا، من أجل استيعاب الأعداد القادمة من فلسطين وبخاصة نتيجة الهجرة القسرية التي تعرض لها الفلسطينيون بعد نكبة عام ١٩٤٨، وانشاء ما يدعى بدولة اسرائيل على اجزاء كبيرة من أرض فلسطين. فتضاعف عدد السكان في المدينة تقريبا كما توسعت مساحتها لتشمل حوالي ٢٠ كم^٢، كما أقيم عدد من المخيمات الخاصة لايواء الأعداد المهاجرة من اللاجئين الفلسطينيين. وأعلنت عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية بصفقتها الشرقية والغربية (ماتبقى من فلسطين بعد نكبة عام ١٩٤٨) وبالتالي فقد شهدت المدينة تطورا وتقدما تطلب المزيد من الأراضي لاستيعاب الوظائف والأنشطة المختلفة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما أدى الى زيادة مساحة المدينة لتصل الى ٨٤ كم^٢ عام ١٩٥٩.

وقبيل حرب حزيران ١٩٦٧، وفي شهر نيسان، بلغ عدد سكان المدينة حوالي ٣٣٥ ألفا، الا انه اضيف اليهم بعد حرب حزيران حوالي ١٥٠ ألف نسمة، جاءوا من الضفة الغربية، نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية، التي أدت الى نكبة ثانية أصابت الفلسطينيين وأجبرتهم على الهجرة والنزوح وكان نصيب مدينة عمان الأكبر في استقبال اعداد كبيرة من المهاجرين الفلسطينيين لأن هؤلاء السكان فضلوا الإقامة عند أقاربهم الذين كانوا يسكنون المخيمات أو في مناطق قريبة لهم. كما اتجه بعض السكان لاقامة مساكن لهم في مناطق غير خاضعة للتنظيم أو في مناطق كانت تملكها الحكومة أو ملكيات خاصة، مما أدى الى وجود ما يسمى بظاهرة السكن العشوائي في مدينة عمان، أي السكن في مناطق غير خاضعة للتخطيط والتنظيم، كما أن المساكن في هذه المناطق تنقصها شروط السلامة ولا تنطبق عليها القوانين والشروط اللازمة لاقامة البناء داخل المدينة.

وكان نتيجة لهذه النكبة، أيضا، أن ثمت المدينة وتوسعت مساحتها، وزاد عدد السكان فيها، مما أدى الى اختلاط استعمالات الأرض والوظائف بعضها ببعض، بحيث جاءت بعض المواقع الصناعية والتجارية ضمن المناطق السكنية سعيا وراء الخدمات المناسبة، وكذلك حتى الوظيفة السكنية، فقد جاءت في مناطق صناعية وتجارية من أجل الحصول على الخدمات المناسبة كما انعدم وجود الوظائف الصناعية في المناطق الحديثة. وقد تميزت المناطق القديمة من المدينة، بشكل خاص، بغياب الوظيفة السكنية المتكاملة التكوين والخدمات^(١) وتم تخصيص المنطقة الوسطى من المدينة للوظيفة التجارية، وتشكل هذه المنطقة وسط المدينة وبخاصة «ساحل فيصل» و«شوارع الملك حسين» والملك طلال والملك عبد الله والأمير محمد. كما وجدت مناطق تجارية فرعية في مناطق بعيدة عن وسط المدينة وعلى امتداد طرقها الاشعاعية التي تنطلق من وسط المدينة مثل جبل عمان والحسين والويلدة (شكل ١).

يتضح مما تقدم أن نمو المدينة وتوسعها قبل عام ١٩٤٨ كان نموا عاديا ومعتدلا ولم

يشهد طفرات وغوا سريعاً، في حين تميز بالسرعة الكبيرة بعد عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ نتيجة للهجرات القسرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في أعقاب النكبتين اللتين حلتا به نتيجة للعدوان الاسرائيلي واحتلال أراضيه. كما تميز نمو سكان مدينة عمان بأنه ربما كان من أسرع معدلات نمو المدن في العالم، فبلغ خلال الفترة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٤ حوالي ١٠٥ سنوياً. ويعود نمو سكان المدينة الى النمو الطبيعي المرتفع الذي يعود الى ارتفاع مستويات الخصوبة وانخفاض مستوى الوفاة بالإضافة الى الهجرات القسرية للشعب الفلسطيني والهجرات الداخلية من المدن والقرى الأردنية الأخرى، حيث هاجرت أعداد ضخمة تجاه مدينة عمان في غياب التخطيط الشامل والتخطيط الاقليمي قبلت مساهمة الهجرة الداخلية حوالي ٢٣٪ من معدل نمو سكان المدينة سنوياً، كما بلغ معدل نمو سكان المدينة خلال الفترة بين تعدادي ١٩٦١ و ١٩٧١ حوالي ٥٢٪ (أبو صبيحة وبرهم، ١٩٨٧: ٢٣-٣٦) واستمر نمو المدينة وتوسعها، حتى وصلت مساحتها عام ١٩٨٦ الى ٨٦ كم^٢.

لقد تأثر العمران وطرق المواصلات - أو التركيب الداخلي للمدينة، وببشيتها الاجتماعية بالظروف السابقة الذكر وبشكل خاص: الظروف الطبوغرافية، والنمو السكاني السريع والتوسع الكبير في مساحة المدينة، الأمر الذي أدى الى دفع المسؤولين لاقامة المخيمات لايواء اللاجئين الفلسطينيين وانتشار بعض مناطق السكن العشوائي في مناطق مختلفة من المدينة، كما أدى ذلك، أيضاً، الى اختلاط الوظائف واستعمالات الأرض، مما أدى الى ارباك الخطط الموضوعة، ويكفي أن نشير هنا، الى أنه في عام ١٩٦٥ كان يتوقع أن يصل عدد سكان المدينة في عام ١٩٩٠ الى نصف مليون نسمة فقط، الا أنه في عام ١٩٧١ قد تجاوز عدد سكان المدينة هذا الرقم. كما تأثر توزيع السكان في المدينة أيضاً بالعوامل السابقة الذكر الى حد كبير، فنجد أن الكثافة قد تميزت بما يلي :

أ - وجود قمة للكثافة السكانية في الأحياء القريبة من مركز المدينة وبخاصة في حي الأشرافية حيث زادت عن ٦٠ نسمة / دونم . كما وجدت قمم أخرى، بشكل خاص، في المناطق القديمة والقرية من مركز المدينة، وكذلك في المنطقتين الشرقية والجنوبية من المدينة، وقد تراوحت الكثافة في هذه المناطق بين ٤٠ - ٥٠ نسمة/دونم.

ب - تميزت المناطق الغربية من المدينة بكثافات سكانية منخفضة، وكذلك المناطق اليعيلية أو الواقعة على أطراف المدينة^(١).

وفيما يتعلق بخصائص السكن فقد تميزت المناطق الغربية من المدينة بجودة البناء وتوافر الخدمات والحدائق والميادين أو المساحات الخالية من البناء والمتروكة كحدائق، في حين تميزت المناطق الشرقية والجنوبية بجودة أقل في البناء، وباختلاط الطابع المعماري واختلاط مادة البناء من الحجر والاسمنت المسلح والطوب الأسمنتي وغيرها. وكذلك فقد

انتشرت بعض مناطق السكن الفقيرة في بعض المناطق الجنوبية من المدينة بالإضافة الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومناطق السكن العشوائي الأخرى التي أقيمت في مناطق محددة، كالمناطق المجاورة لمخيمات اللاجئين أو المناطق شديدة الانحدار وبعض المناطق على أطراف المدينة^(١).

الخلفية النظرية ومراجعة الدراسات السابقة : تعتبر دراسة البيئة الاجتماعية للمدن مظهراً من مظاهر دراسات التركيب الداخلي لها، وقد حظي هذا الاتجاه بالاهتمام والتركيز من خلال جغرافية المدن الحديثة، حيث يتم جغرافيو المدن في الوقت الحاضر بدراسة التركيب الداخلي للمدن، ودراسة بيئاتها الاجتماعية، وكيفية انتظامها من الداخل بعد أن كان الاهتمام أولاً بخصائص الموضع والموقع وآثار خصائصها المختلفة في مورفولوجية المدن وفي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية لها. وقد تمت مراجعة الدراسات والبحوث التي سبقت عام ١٩٦٩، والتي استخدمت التحليل العامل من قبل Abu Murgod (1969)، Murdie (1969) وهناك مراجعة أخرى للدراسات التي أعقبت تلك الفترة وحتى الثمانينات من قبل أبو صبيحة (١٩٨٣). ويمكن استخلاص بعض النتائج العامة التالية من هذه الدراسات :

١- لقد أمكن استخلاص ثلاثة عوامل أو أبعاد تفسر التركيب الداخلي للمدن الأمريكية، تماماً مثل الأبعاد التي توصل إليها شيفكي وبيل وهي : البعد الاقتصادي والاجتماعي، والبعد الأسري، والبعد العرقي، وقد ظهر البعد الاقتصادي الاجتماعي على شكل قطاعي، تنطلق القطاعات من مركز المدينة باتجاه الأطراف، كما ظهر البعد الأسري على شكل نطاقات دائرية، في حين ظهر البعد العرقي على شكل نويات متعددة ومتباعدة داخل المدينة.

٢- أظهرت الدراسات التي أجريت في بعض المدن الأوروبية وبشكل خاص على المدن الاسكندنافية، ثلاثة أبعاد أو عوامل هي : البعد الاقتصادي والاجتماعي، البعد الأسري (التحضر) ثم النمو السكاني والحركة السكانية، وعندما رسمت هذه الأبعاد، ظهر البعد الاقتصادي على شكل قطاعات والبعد الأسري على شكل دائري أو حلقي، ولم يظهر البعد العرقي وذلك لتجانس السكان (Sweetser, 1965) وظهر في مدينة روما أن بعدى الحالة الاجتماعية والموضع الأسري يرتبطان مع بعضهما بدرجة أكبر مما ظهر في المدن الأمريكية، وكان على شكل قطاعي للحالة الاجتماعية وعلى شكل حلقي للموضع الأسري، مع وجود الأسر الفقيرة في أطراف مدينة روما (McElrath, 1976)

٣- كما ظهر غمط مشابه في مدن نيوزيلندة للنمط الذي ظهر في مدن أمريكا الشمالية (Johnston, 1973)

٤ - أما دراسات البيئة الاجتماعية في مدن الحضارة غير الغربية، فقد ظهرت نتائج متباينة ومختلفة، فقد وجدت (Abu Lughod 1969) في دراستها لمدينة القاهرة بأنه لا يمكن فصل المتغيرات المتعلقة بالبعد الاجتماعي عن مرحلة الحياة الأسرية Family Cycle Stage، ووجدت أن بعدي الحالة الاجتماعية والأسرية يتحدان معا ليكونا بعدا واحدا أطلقت عليه غط الحياة.

وأظهرت بعض الدراسات في المدن الهندية ارتباطا بين بعدي الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحالة العرقية، كما ظهر فصل للأسر على شكل غط حلقي أو دائري. كما ظهر وجود للأسر ذات المستوى المرتفع اجتماعيا في مركز المدينة، في حين وجدت الأسر المستوى الاجتماعي الأقل في المناطق الهامشية أو التي تقع على أطراف المدينة، وظهرت مناطق سكن العمال منفصلة عن غيرها (Berry & Kasarda, 1977). وبذلك فإن نتائج دراسات التحليل العاملي للبيئات الحضرية كانت متباينة لأنها تعكس البناء الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدينة الذي يختلف من بيئة حضرية لأخرى، إلا أنه يمكن استخلاص أن البيئات الاجتماعية للمدن تنتظم على شكل أنماط قطاعية أو حلقة بشكل عام، وتختلف هذه الأنماط من بيئة لأخرى لأن المدن هي انعكاس لكيفية تنظيم المجتمع لنفسه، وبالتالي فإن هذه الكيفية هي التي تؤثر على الأنماط المكانية لخصائص السكان والسكن.

منهج الدراسة

يشمل هذا الجزء من الدراسة عرضا للأسباب التي دفعت الباحث لاختيار مدينة عمان لأغراض هذه الدراسة وكذلك المتغيرات التي استخدمت في الدراسة والأسلوب الاحصائي الذي تم بموجبه. ويعود اختيار مدينة عمان لهذه الدراسة للأسباب التالية :

١ - لقد شهدت المدينة تطورا عمرانيا ونمو سريعا في أعداد السكان والمساحة، وبشكل خاص خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد عرضت الأسباب المؤدية الى ذلك في مكان سابق من الدراسة، إلا أن الذي يعنينا هو أن هذا النمو والتوسع الذي شهدته مدينة عمان قد أثر تأثيرا كبيرا على بيئتها الاجتماعية وخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية، وخصائص السكان وكيفية انتظام هذه الخصائص. كما أثر هذا النمو السريع أيضا في إيجاد أنماط متعددة من السكن مثل المخيمات التي أقيمت لايواء اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة عام ١٩٤٨، وكذلك في إيجاد أنماط أخرى للأحياء الفقيرة المنتشرة هنا وهناك، وفي المناطق الشديدة الانحدار أو القرية من مناطق المخيمات، هذه الأنماط التي كانت قد أقيمت لتلبي حاجات المهاجرين أما من الضفة الغربية بعد نكبة عام ١٩٦٧ أو من المدن والقرى في الضفة الشرقية الذين هجروا للمدينة من أجل الحصول على عمل أو للحصول على مستوى من الخدمات أفضل، أو لاية أسباب أخرى (أبو صبحه، وبرهم، ١٩٨٧: ١٥ - ٥٠) وكذلك فإن

التطور الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي الذي شهدته الأردن بشكل عام ومدينة عمان بشكل خاص قد أدى الى تركيز الكثير من الأنشطة المختلفة في المدينة، كما أن الازدهار الاقتصادي أيضا، قد أدى الى وجود أنماط من السكن الذي يتميز بمستويات مرتفعة من حيث نوعية البناء ومادة البناء والمساحات والحدائق المتوفرة، مما أثر بشكل كبير على التركيب الاقتصادي والوظيفي للسكان، وعلى أنماط المساكن داخل المدينة.

٢ - شكل سكان مدينة عمان (أمانة العاصمة) حوالي ٣٠٪ من سكان الأردن بشكل عام (تعداد ١٩٧٩).

٣ - افتقار المدن العربية الى هذا النوع من الدراسات، وبخاصة الدراسات التي تستخدم الأساليب الاحصائية الكمية، فقد أجريت دراسة وحيدة استخدمت هذا الأسلوب في مدينة القاهرة من قبل جانيت أبولغد، لذلك فإن الحاجة تدعو الى اجراء دراسات البيئة الاجتماعية للمدن العربية، من أجل وصف هذه البيئات الحضرية العربية، ومعرفة كيفية انتظامها وربما يساهم ذلك في مساعدة المخططين ومتخذي القرارات في الكشف عن المناطق الفقيرة والمناطق التي تتميز بمستويات مرتفعة، كما أجريت دراستان عن منطقتين في مدينة عمان إلا أن مثل هذه الدراسات لا تقدم صورة كاملة وشاملة عن البيئة الاجتماعية والتركيب الداخلي للمدينة.^(٣)

٤ - قد تساعد هذه الدراسة في سد النقص الحاصل في الدراسات المتعلقة بالتركيب الداخلي في بيئات غير غربية، كما أنها قد تساهم في محاولة اكمال الصورة لوصف التركيب الداخلي للمدن.

وقد اعتمدت الدراسة حدود أمانة العاصمة لعام ١٩٧٩، وكذلك فقد أمكن استخراج البيانات المتعلقة بخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وكذلك خصائص السكن من بيانات تعداد ١٩٧٩، وكانت الوحدات المساحية التي جمعت البيانات بموجبها من القسائم «أو البلوكات»، وكذلك فإن دقة نتائج هذه الدراسة تعتمد على دقة بيانات تعداد ١٩٧٩^(٤). ويعود السبب في اعتماد بيانات تعداد سنة ١٩٧٩ الى أنه التعداد الأخير الذي أجري في الأردن، وكذلك لأنه يمكن من استخراج بيانات كثيرة يمكن معالجتها وحسابها وتحويلها الى نسب مئوية بواسطة الحاسب الآلي، كما أن ذلك يمكن الحصول على بيانات لكل وحدة أو بلوك داخل مدينة عمان، وهذا العدد الكبير من المتغيرات - لا توفره أية دراسة يمكن اعتماد المعايير فيها، وهي تعتمد المسح الشامل للمناطق داخل المدينة جميعها، وهذا لا يتوافر في دراسات العينات. كذلك فإن هذه الدراسة تشكل قاعدة لدراسات البيئة الاجتماعية في مدينة عمان، وكذلك تشكل أساسا يمكن الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية، من أجل إبراز التطور والتغير الذي قد يحصل في

بيئة المدينة خلال الفترات الزمنية القادمة. وقد بلغ مجموع القسائم (البلوكات) التي امكن حساب بيانات لها الف وثلاثمائة واثنين (١٣٠٢).

وتقتضي دراسات التركيب الداخلي للمدن الاعتماد على خرائط تتكون من وحدات مساحية صغيرة، وكانت المشكلة الرئيسية التي اعترضت هذه الدراسة الحصول على خريطة للقسائم داخل المدينة، وتبين أن لدى امانة العاصمة عددا كبيرا من الخرائط على مستوى البلوكات، بحيث وجد لكل حي خريطة منفصلة بمقياس رسم كبير. ونظراً لأن عدد الأحياء يزيد على خمسين ولصعوبة التعامل مع هذا العدد وبهذا الحجم، فقد تم البحث عن خريطة أخرى تتضح عليها القسائم في المدينة بمقياس أصغر، وفعلاً أمكن الحصول على خريطة توضح القسائم والأحياء ثم القطاعات في المدينة بمقياس رسم ١ : ١٠٠٠٠ من دائرة ترقيم المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية. وقد تمت مقارنة أرقام القسائم على الخريطة مع الأرقام التي أمكن استخراج البيانات السكانية والسكن بموجبها بواسطة الحاسب الآلي، فظهر تطابق كبير بين هذه الأرقام، وقد أدخلت في الدراسة القسائم أو البلوكات التي انطبقت أرقامها على الخريطة مع الأرقام التي استخرجت من الحاسب الآلي.

متغيرات الدراسة : لقد تم حساب المتغيرات الواردة في جدول (١) مؤشرات لبعض خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وبعض خصائص السكن^(٨) وقد تم حساب النسب المئوية في كل بلوك من مجموع عدد سكان المدينة، باستثناء عدد قليل من المتغيرات مثل معدل عدد الغرف في السكن، ومعدل الأجرة الشهرية ومعدل عدد المواليد الأحياء. وقد بلغ عدد المتغيرات التي شملتها مصفوفة المعلومات واحدا وخمسين متغيراً، هي مؤشرات لخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية وخصائص السكن، للمناطق التي اعتمدتها الدراسة وبلغ عددها ١٣٠٢ قسمة أو بلوكا، وبذلك فقد تكونت لدينا مصفوفة للمعلومات تكونت من ٥١ × ١٣٠٢ أي ١٣٠٢ صف تمثل عدد المناطق و٥١ عموداً تمثل المتغيرات.

جدول رقم (١)

يبين المتغيرات الداخلة في الدراسة

٢٦ - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٢٩ سنة.	١ - نسبة الشقق من المساكن
٢٧ - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ - ٣٤ سنة.	٢ - نسبة المساكن «البراكيات» ^(٩) Barracks
٢٨ - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ - ٣٩ سنة.	٣ - نسبة المساكن المملوكة.
	٤ - نسبة المساكن المستأجرة.
	٥ - متوسط الأيجار الشهري.
	٦ - متوسط عدد الغرف في البيت.

يتبع

٢٩ - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ - ٤٤ سنة.	٧ - نسبة المساكن المبنية من الحجر بشكل رئيسي.
٣٠ - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ - ٦٤ سنة.	٨ - نسبة المساكن المبنية من الأسمنت المسلح.
٣١ - نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة.	٩ - نسبة المساكن المبنية من الطوب الأسمنتي.
٣٢ - نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة عمان.	١٠ - نسبة المساكن المبنية من الصفيح.
٣٣ - نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة اربد.	١١ - نسبة السكان الذين يستخدمون الكهرباء في الاضاءة.
٣٤ - نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة البلقاء.	١٢ - نسبة السكان الذين يستخدمون الكاز في الاضاءة.
٣٥ - نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة الكرك.	١٣ - نسبة السكان الذين يستخدمون السولار والكاز في التدفئة.
٣٦ - نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة معان.	١٤ - نسبة السكان الذين يستخدمون مصدرا رئيسيا للشرب.
٣٧ - نسبة السكان الأميين.	١٥ - نسبة السكان الذين يستخدمون شبكة المياه الرئيسية للشرب Main Pipe.
٣٨ - نسبة السكان الذين يقرؤون ويكتبون.	١٦ - نسبة السكان الذين يستخدمون الصهاريج في الحصول على مياه الشرب.
٣٩ - نسبة السكان حملة المؤهل الثانوي.	١٧ - نسبة السكان الذين يستخدمون شبكة الصرف الصحي.
٤٠ - نسبة السكان حملة المؤهل الجامعي.	١٨ - نسبة السكان الذين يستخدمون حماما خاصا.
٤١ - نسبة السكان الذين لم يتزوجوا أبدا.	١٩ - نسبة السكان الذين يستخدمون حماما عاما.
٤٢ - معدل عدد المواليد الأحياء.	٢٠ - نسبة الذكور.
٤٣ - نسبة السكان الذين يعملون.	٢١ - نسبة المسيحيين.
٤٤ - نسبة السكان الذين لا يعلمون ولكن يبحثون عن عمل.	٢٢ - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين صفر - ٤ سنوات.
٤٥ - نسبة السكان الذين لهم دخل ثابت.	٢٣ - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ - ٩ سنوات.
٤٦ - نسبة الأمهات ربات الأمر.	٢٤ - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ - ١٤ سنة.
٤٧ - نسبة السكان أصحاب الأعمال (حسب الحالة الوظيفية).	٢٥ - نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ - ٢٤ سنة.
٤٨ - نسبة السكان الذين يعملون لحسابهم الخاص.	
٤٩ - نسبة السكان الموظفين.	
٥٠ - نسبة السكان الذين يعملون لأمرهم.	

الأسلوب الاحصائي : لقد استخدم في هذه الدراسة أسلوب التحليل العاملي، شكل المركبات الرئيسية Principal Component Analysis بعد التدوير Rotated من أجل الحصول على العوامل أو الأبعاد التي تفسر أكبر تباين في مصفوفة المتغيرات، وفيما يلي لمحة موجزة عن التحليل العاملي :

التحليل العاملي : هو أسلوب احصائي يستخدم من أجل دراسة العلاقات المتداخلة بين عدد من المتغيرات، ويستخدم أيضا من أجل اختصار العلاقات المهمة بين هذه المتغيرات على شكل انماط اساسية تسمى عوامل أو ابعاد Factors. وبذلك فإن هذا الأسلوب الاحصائي يهدف الى اختصار عدد المتغيرات الكبير واختصار العلاقات المهمة في عدد محدود من العوامل أو الأبعاد التي تساعد في اكتشاف محتوى المنطقة أو بنائها، وذلك ليبيان مقدار الاختلاف والتباين الملاحظ في الوحدات المساحية، ويستخدم من أجل الوصول الى الأسس التصنيفية العامة بين هذه المتغيرات (Murdie, 1969: 68-74). ويكمن عمله في تلخيص العلاقات المتبادلة بين المتغيرات في عدد محدود من العوامل الأمر الذي يساعد في تكوين مفاهيم معينة وبذلك فإن هذا الأسلوب الاحصائي يتميز بأنه أسلوب علمي (Gorsuch, 1983 : 2-4).

وأصبح التحليل العاملي وسيلة مهمة في الدراسات الجغرافية وبخاصة من أجل اختصار عدد المتغيرات في أنماط أو أبعاد قليلة. وقد شاع استخدام هذا الأسلوب، بشكل خاص، في دراسات المدن وبخاصة دراسات المناطق الاجتماعية أو التركيب الداخلي للمدن بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، وكان الهدف من هذه الدراسات بالإضافة الى وصف التركيب الداخلي للمدن، وإبراز التباين بين المناطق المختلفة داخل المدينة من حيث الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وخصائص السكن، كان الهدف وضع نظرية تفسر التركيب الداخلي للمدن، وقد عرفت هذه الدراسات بدراسات Factorial Ecologies بحيث استخدمت الوحدات المساحية أو المناطق الاحصائية داخل المدينة نقاط مشاهد، وخصائص السكان والمسكن لهذه المناطق، ويشمل التحليل العاملي شكلين يعتبران من أكثر أشكال التحليل استخداما في البحوث الجغرافية وهي :

شكل المكونات الرئيسية Principal Component Analysis «وشكل التحليل العاملي العام» Common Factor Analysis. وأهم ما يميز بين هذين النوعين أو الشكلين من التحليل العاملي هو أن أسلوب المكونات الرئيسية يعتبر نظاما مغلقا بحيث ان العوامل أو الأبعاد تفسر جميع التباين للمتغيرات أي لا يترك مجالا للخطأ، وبذلك تفسر العوامل ١٠٠٪ من التباين، في حين أن شكل التحليل العام لا يفسر مئة بالمئة من التباين، بل يترك نسبة معينة من التباين للخطأ. وهناك عدة أنواع من أساليب التحليل وبخاصة أسلوب المكونات الرئيسية منها : Image, Alpha, RAO ويمكن ان تكون العوامل أو الأبعاد عمودية

أي متعامدة مع بعضها بحيث لا ترتبط مع بعضها، وقد عرف هذا النوع بالمتعامد Varimax أو Orthogonal أو تكون العوامل مائلة بحيث ترتبط مع بعضها بدرجات متفاوتة، وقد عرف هذا النوع بالمائل Oblique، ويمكن تلوير العوامل أو الأبعاد إما بشكل عمودي Varimax Rotated أو شكل مائل Oblique Rotated من أجل المساعدة في الكشف عن تركيزات العوامل، وإلى تبسيط وتسهيل العمليات من أجل تحديد العوامل، وبخاصة ذات الدلالة والتي لا تتغير من تحليل لآخر.

ويعتبر تحليل المركبات الرئيسية الوسيلة الرياضية الأوسع تطبيقاً أو انتشاراً من أجل تحليل مصفوفة المتغيرات إلى مصفوفة العوامل أو المركبات وعادة ماتلور هذه العوامل. ويعتمد هذا الأسلوب في استخراج أكبر قيمة أو مقدار للتباين المفسر بواسطة العوامل، وتكمن الميزة الرئيسية لهذا الأسلوب في أن كل عامل يفسر أقصى نسبة من التباين، بحيث يستخرج العامل الأول أقصى تباين مفسر من المتغيرات، ثم يقدم العامل الثاني الحد الأقصى من التباين المفسر من مصفوفة «البواقي» Residuals بعد إزالة أثر العامل الأول. وتستمر العملية، وبشكل تنازلي حسب قيم التباين المفسر، حتى تقدم العوامل أكبر نسبة من التباين المفسر. وكما أشرنا سابقاً تكون العوامل متعامدة، وأحياناً يؤخذ ذلك على هذا الأسلوب إلا أن تدور العوامل المتعامدة يساعد في التغلب على هذه المشكلة، أي في محاولة الوصول إلى تركيزات للعوامل وتسهيل لعملية استخراج العوامل الأكثر دقة.

وهناك شكل من أشكال تحليل المكونات الرئيسية يسمى بـ «النموذج الكامل» Full، حيث يقدم عدداً من العوامل يساوي عدد المتغيرات الداخلة في الدراسة، إلا أن ذلك الأسلوب أو الشكل غير مستعمل لأن عدداً من العوامل يكون غير ذي أهمية، وبالتالي تسقط العوامل الصغيرة أو غير المهمة^(٨). ومن فوائد استعمال التحليل العاملي : إمكانية اختصار عدد المتغيرات في عدد أقل من العوامل أو الأبعاد من أجل تحليل إحصائي آخر، كما يمكن هذا الأسلوب من اختصار عدد المتغيرات من أجل الوصول إلى عدد من العوامل يمكن استخدامها في بناء نظريات وبحوث أي كأن يكون الهدف من التحليل العاملي هدف استكشافي. ويساعد التحليل العاملي، بالإضافة إلى ماسبق، في التمييز الكيفي أو الكمي للمتغيرات بواسطة العوامل أو الأبعاد (Gorsuch, 1983:4).

العناصر الرئيسية للتحليل العاملي :

١ - يبدأ التحليل بمصفوفة المعلومات (أ) والتي تتكون من (ن×م)، حيث تمثل (ن) المناطق أو الوحدات المساحية وتمثل (م) الخصائص والمزايا للمناطق.

٢ - تحول البيانات الواردة في مصفوفة المعلومات السابقة إلى قيم معيرة Standardized كالحصول على لوغاريتم القيم، وذلك من أجل تحقيق العلاقة الخطية والتوزيع

المعتدل، فتحصل بذلك على مصفوفة (ز) المعبرة أو المقننة. وتكون هذه المصفوفة على شكل الترتيب السابق.

٣ - من المصفوفة السابقة (ز) يمكن الحصول على مصفوفة الارتباط (ر) بين كل زوج من المتغيرات، وترتيب (م×م).

٤ - بواسطة استخدام التحليل العاملي (شكل المكونات الرئيسية) يمكن الحصول على مصفوفة تشبعات العوامل (س) بترتيب (م×س) وذلك من مصفوفة (ر) السابقة الذكر، حيث تمثل (م) عدد المتغيرات (وس) تمثل عدد المركبات أو العوامل. وكل خلية من خلايا هذه المصفوفة هي عبارة عن معامل ارتباط بين المتغير والعامل، وتسمى هذه المعاملات بتشبعات العوامل Factor Loadings، وتتراوح قيم تشبعات العوامل هذه بين (١+ و ١-) تماماً مثل قيم معامل الارتباط. ويسمى مجموع مربعات تشبعات العوامل لكل عامل بالقيم المميزة Eigen Value، وتشير هذه القيم الى نسبة التباين التي يفسرها العامل الواحد من مجموع التباين، أي أن المجموع الراسي لكل عمود في مصفوفة تشبعات العوامل يمثل القيم المميزة، في حين يشكل مجموع مربعات تشبعات العوامل لكل خط أفقي بالمشاركات Communalities، وتشير هذه الى نسبة التباين الذي تفسره العوامل مجتمعة لكل متغير من المتغيرات.

٥ - مصفوفة الدرجات العاملية Factor Score Matrix، ونحصل على هذه المصفوفة بترتيب (ن×س)، حيث تمثل (ن) المناطق أو الوحدات المساحية، وتمثل (س) عدد العوامل أو الأبعاد أو المكونات الرئيسية، وتمثل كل خلية من خلايا هذه المصفوفة ما يعرف بالدرجات العاملية، ويمكن رسم وتوقيع هذه الدرجات على خريطة، لتبين الأنماط المكانية للأبعاد أو العوامل المختلفة.

مناقشة النتائج

لقد أمكن الحصول على مصفوفة تشبعات العوامل Factor Loading Matrix التي تبين ارتباط المتغيرات مع العوامل التي أمكن اشتقاقها، كما أمكن أيضاً الحصول على مصفوفة الدرجات العاملية للمناطق التي اشتملتها الدراسة والتي بلغ عددها (١٣٠٢) قسيمة أو بلوكا، وذلك بتطبيق التحليل العاملي شكل المركبات الرئيسية بعد التدوير Rotated Principal Component Analysis. وكذلك فقد أمكن حساب «القيم المميزة» Eigen Value من مصفوفة الارتباط. وتشير القيمة Eigen Values الى مجموع التباين المفسر بواسطة كل من العوامل المستخلصة.

من أجل تحديد عدد العوامل أو الأبعاد فإنه يمكن اعتماد طريقة كيزر

Kaiser's Criterion (1960) التي تأخذ العوامل ذات القيم المميزة التي تزيد عن (١٠) ، وهذا يعني أن عدد العوامل التي يمكن استنتاجها ستة عشر عاملاً ، وهو عدد كبير نسبياً ، لذلك فقد أمكن اعتماد وتحليل العوامل التي تزيد قيمها المميزة عن (٢٠) من أجل تسهيل عملية رسم خرائط للدرجات العاملية لهذه العوامل لأن عمل ست عشرة خريطة قد يؤدي الى تكرار بعض العوامل ، ويجعل من الصعب تفسير وشرح هذا العدد الكبير من العوامل ، وحتى من الصعب تحديد تسميات لهذا العدد الكبير نسبياً من العوامل ، لذلك فقد أمكن اعتماد ست عوامل فقط ، وهي تلك التي تزيد قيمها المميزة عن اثنين . ويوضح جدول (٢) القيم المميزة ونسبة التباين المفسر الذي يقدمه كل عامل وكذلك النسبة التراكمية للتباين المفسر .

(جدول رقم ٢)

يبين العوامل المستخلصة التي تزيد قيمها المميزة عن ٢ ونسبة التباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر

العامل	القيمة المميزة	نسبة التباين المفسر	نسبة التباين المفسر التراكمية
١	٩٩٤٨٦٧	١٩ر٥	١٩ر٥
٢	٤٨٠٦٨٩	٩ر٤	٢٨ر٩
٣	٢٨٢١٣٠	٥ر٥	٣٤ر٥
٤	٢٦١٢٦١	٥ر١	٣٩ر٦
٥	٢٢١٠٨٩	٤ر٣	٤٣ر٩
٦	٢٠٠٧٥٦	٣ر٩	٤٧ر٩
٧	١٨٣٥٥٨	٣ر٦	٥١ر٥
٨	١٧٨١٥٥	٣ر٥	٥٥ر٠
٩	١٥٠١٣٢	٢ر٩	٥٧ر٩
١٠	١٣٩٢٦٠	٢ر٧	٦٠ر٦
١١	١٢٧٦٥٦	٢ر٥	٦٣ر١
١٢	١١٩٢٩٢	٢ر٣	٦٥ر٥
١٣	١٠٩٦٣٨	٢ر١	٦٧ر٦
١٤	١٠٥٤٨٠	٢ر١	٦٩ر٧
١٥	١٠٤٩٣٤	٢ر١	٧١ر٧
١٦	٠٩٧١٢٦	١ر٩	٧٣ر٦

وقد بلغ مجموع التباين الذي فسره العوامل الستة عشر ٧٣,٦٪، في حين بلغ مجموع التباين الذي فسره العوامل الستة التي تزيد قيمها الميزة عن اثنين حوالي ٤٧,٩٪. وقد أمكن حساب مصفوفة تشبعات العوامل التالية بعد تدوير العوامل الستة التي فسرت ٤٧,٩٪ من التباين في مصفوفة المتغيرات وقد اشتملت المصفوفة على المتغيرات التي تزيد معاملات ارتباطها مع العوامل على ٣٠، حيث أن هذه القيمة تتميز بدلالة احصائية تساوي ٠,٠١ ويظهر جدول (٣) مصفوفة تشبعات العوامل هذه. ومن أجل اظهار الامتداد المكاني للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسكان، ولبعض خصائص المسكن التي اشتملتها الدراسة، فقد تم استخراج مصفوفة الدرجات العاملية Factor Score Matrix للعوامل الستة السابق ذكرها، وقد قسمت الدرجات العاملية الى أربع فئات هي :

من صفر الى +٧٥ من +٧٦ الى أكثر

من صفر الى -٧٥ من -٧٥ الى أقل

ثم رسمت هذه الدرجات العاملية في ست خرائط، ستناقش فيها بعد.

العامل الأول : فسر هذا العامل ١٩,٥٪ من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل تزيد عن ٣٠ لواحد وعشرين متغيراً كان ارتباط عشرة متغيرات موجبا والأحد عشر الأخرى ارتبطت مع العامل ارتباطاً سالباً، وتظهر هذه المتغيرات في جدول (٣)، وكانت أعلى قيمة لتشبعات العوامل تساوي ٨٩، وهي درجة ارتباط متغير نسبة المساكن التي تستخدم التدفئة المركزية مع العامل الأول، تلاها متغيرات : نسبة السكان من حملة الشهادة الجامعية ثم متوسط عدد الغرف في البيت فنسبة المساكن المبنية من الحجر ثم نسبة السكان من حملة المؤهل الثانوي فنسبة السكان العاملين ثم المسيحيين.

جدول رقم (٣)

مصفوفة تشبعات العوامل

المتغيرات	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	للتعارفات
% الثقل من المساكن				٠,٤٧ -	٠,٤٠ -	٠,٦٢	
% المساكن (البراكيت)				٠,٦٨ -		٠,٤٨	
% المساكن المملوكة		٠,٨٠ -				٠,٧٦	
% المساكن الصغيرة		٠,٣١ -				٠,٥١	
متوسط الأعمار الشهري		٠,٥٥ -		٠,٣٧ -		٠,٥٤	
متوسط عدد الغرف في البيت	٠,٨٧					٠,٨٣	
% المساكن المبنية من الحجر	٠,٨٤		٠,٣١			٠,٨٤	

تابع جدول رقم (٣)

٠,٥٢	٠,٣١			٠,٥٥	% السكان اللبنة من الأسمنت
٠,٤٢			٠,٤٠	٠,٣٠	% السكان اللبنة من الطوب الأسمن
٠,٤٢		٠,٦٣			% السكان اللبنة من الصفيح
٠,٦٩		٠,٥٥		٠,٥٩	% السكان التي تستخدم الكهربية
٠,٣٣		٠,٥١			% السكان التي تستخدم الكاز
٠,٨٢				٠,٨٩	% السكان التي تستخدم الطاقة الحرية
٠,٨٥				٠,٢٥	% السكان التي تستخدم الدولار
٠,٦٩		٠,٥٩	٠,٣٦	٠,٢٣	% السكان التي تستخدم مصفوا رئيسيا للشرب
٠,١٨	٠,٦٦				% السكان الذين يستخدمون شبكة المياه للشرب
٠,٦٢		٠,٦٦	٠,٢٨		% السكان الذين يستخدمون المصاريج في الحصول على المياه
٠,٦٣			٠,٧٤		% السكان الذين يستخدمون العمرل الصحي
٠,٦٥			٠,٦٧		% السكان الذين يستخدمون حملا خامسا
٠,٠١	٠,٤٥			٠,٣٤	% الذكور
٠,٤٧			٠,٣١	٠,٦٢	% للسحيون
٠,٥٣			٠,٥١	٠,٤٤	% السكان الذين تتراوح أعمارهم بين صفر - ٤ سنوات
٠,٦٣			٠,٥٤	٠,٢٧	% السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ - ٩ سنوات
٠,٦٧				٠,٢٥	% السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ - ٢٤ سنة
٠,٢٩	٠,٤٢				% السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٢٩ سنة
٠,٢٧	٠,٥٦			٠,٣٠	% السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ - ٣٤ سنة
٠,٤٤				٠,٣٢	% السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ - ٣٩ سنة
٠,٢٠				٠,٤٢	% السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ - ٤٤ سنة
٠,٢٧	٠,٧٠				% السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ - ٦٤ سنة
٠,٥٨			٠,٣٩		% السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة
٠,٢١				٠,٥٥	% السكان الذين كتبت انفسهم السابقة في عمان
٠,٥٤					% السكان الذين كتبت انفسهم السابقة في لريد
٠,٠٧					% السكان الذين كتبت انفسهم السابقة في البلقاء
٠,٠٤					% السكان الذين كتبت انفسهم السابقة في الكرك
٠,٠٥	٠,٣٦				% السكان الذين كتبت انفسهم السابقة في عمان
٠,٢٢	٠,٥٣		٠,٣٢	٠,٥٤	% نسبة الأميين

تابع جدول رقم (٣)

٠,٧٠				٠,٥٦	% السكان الذين يقرؤون ويكتبون
٠,٤٠				٠,٦٨	% السكان حلة المؤهل الثانوي
٠,٦٥				٠,٨٦	% السكان حلة المؤهل الجامعي
٠,٨٠				٠,٦٨	% السكان الذين لم يتزوجوا أبدا
٠,٦١				٠,٥٦ -	% معدل عدد المواليد الأحياء
٠,٤٨				٠,٣٣	% السكان الذين يعملون
٠,٧٩	٠,٤٩	٠,٨١			% السكان غير العاملين والباحثون عن عمل
٠,٣٧			٠,٣٠	٠,٥٣	% السكان الذين لم يدخل تحت
٠,٤٦	٠,٤٤				% الأمهات اللواتي لم يعملن
٠,٤١				٠,٤١ -	% السكان أصحاب الأعمال
٠,٣٠				٠,٦٣	% السكان الذين يعملون لحساب أنفسهم
٠,٤٧	٠,٣٢				% السكان المرتفقين
٠,٢٩		٠,٥٤	٠,٣٦ -	٠,٤٥	% نسبة السكان الذين يعملون لحسابهم الخاص

أما المتغيرات التي ارتبطت ارتباطا سالباً بهذا العامل فكانت على التوالي : نسبة المساكن التي تستخدم الديزل في التدفئة ، نسبة الأميين ، نسبة الذين يقرؤون ويكتبون وعدد المواليد الأحياء ، نسبة المساكن المبنية من الاسمنت ، نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر الى ٤ سنوات وبين ٥ الى ٩ سنوات ثم نسبة الموظفين . لذلك فانه يمكن تسمية هذا العامل بالعامل الاقتصادي والتعليمي وذلك لارتفاع درجات الارتباط بين العامل وبعض الخصائص الاقتصادية فكانت معاملات الارتباط الإيجابية المرتفعة مع بعض المتغيرات التي يمكن اعتبارها مؤشرات اقتصادية مثل : نسبة المساكن المبنية من الحجر ومن الاسمنت ، ثم مع بعض المتغيرات التي تعتبر مؤشرات لمستوى التعليم مثل نسبة حملة المؤهل الجامعي والثانوي ، وهو يشبه الى حد كبير العامل الاقتصادي والاجتماعي الذي ظهر في دراسات كثيرة من حيث المتغيرات المرتبطة فيه .

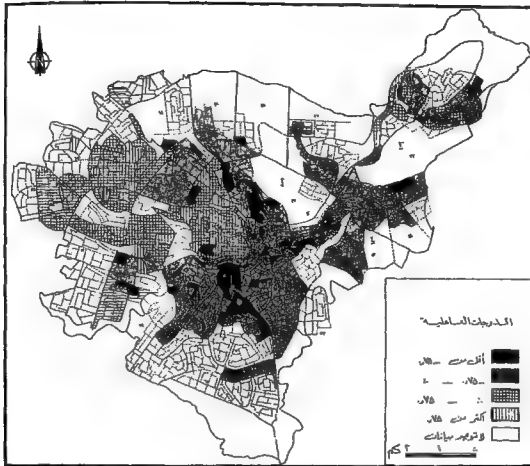
وقد أمكن بناء خريطة للدرجات العملية لهذا العامل (شكل ٢) ويظهر أن المناطق التي تميزت بأعلى الدرجات العملية الموجبة هي مناطق عمان الغربية وبشكل خاص منطقتي العبدلي وزهران ، وتشمل منطقة زهران أحياء جبل عمان وعبدون والرضوان وأم أذينة ، في حين تشمل منطقة العبدلي أحياء جبل اللويده والحسين والشميساني والمدينة الرياضية وحي الضاحية ثم حي قطنة (شكل ١) . ومن المعروف ان هذه المناطق تتميز بارتفاع المستوى الاقتصادي ، كما ان المساكن في هذه المناطق مبنية من الحجر بشكل رئيسي ، وتصنف هذه المناطق في معظمها ، أ ب من حيث تنظيم أمانة العاصمة . الا أن النمط العام السابق الذكر تتخلله بعض المناطق التي أظهرت درجات عملية سالبة ، تمثل

بعض المناطق التي تتميز بمستوى اقتصادي منخفض ، تمثل تخيم الحسين وبعض المناطق من جبل عمان ، ومناطق صغيرة متفرقة في أحياء مدينة عمان الغربية .

أما المناطق التي تميزت بأعلى الدرجات العالمية السالبة فتقع في القطاعين الجنوبي والشمالي من مدينة عمان وبعض المناطق من شرق مدينة عمان . وتشمل هذه أحياء من مناطق رأس العين ويسمان ، وهذه الأحياء من منطقة رأس العين تشمل حي النظيف والزهور وبعض مناطق رأس العين . أما الأحياء التي أظهرت أعلى الدرجات العالمية السالبة من منطقة بسمان (شمال المدينة) فتشمل «جبل الزهراء» حي القصور والمهاشمي وهي مناطق فقيرة (شكل ١) . وكذلك فقد تميزت بعض الأحياء من المنطقة الشرقية بدرجات عالمية سالبة مرتفعة ، وبشكل خاص ، هي العودة والأشرفية من منطقة اليرموك (الخامسة) وبعض الأحياء من المنطقة الرابعة (النصر) مثل ميدان السباق والمنارة ، وهي أيضا من المناطق الفقيرة ، أو ذات المستوى الاقتصادي المنخفض . وقد تميزت المناطق الجنوبية والشرقية والشمالية من المدينة بقيم سالبة من الدرجات العالمية بشكل عام (شكل ٢) ، كما أن النمط العام لهذا العامل قريب من النمط القطاعي الذي ينطلق من وسط المدينة باتجاه الأطراف ويظهر هذا النمط قطاعين رئيسيين : قطاع يتميز بدرجات عالمية موجبة ويشمل المناطق الغربية من المدينة التي تتميز بمستوى اقتصادي مرتفع ، وقطاع آخر يتميز بدرجات عالمية سالبة . ويشمل المناطق الجنوبية والشرقية والشمالية من المدينة التي تتميز بمستويات اقتصادية منخفضة نسبيا . وقد ارتبط هذا العامل ببعض الخصائص التي تشير إلى الحالة الاقتصادية للسكان وإلى بعض خصائص السكن التي تتميز بمستوى يشير إلى مستويات اقتصادية للسكان .

العامل الثاني : فسر هذا العامل ٩٤٪ من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات . وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل ، بلغ أعلاها ٨٠ ر* الذي يمثل ارتباط نسبة المساكن المملوكة مع العامل ، كما ارتبط العامل بدرجات معتدلة نسبيا مع عدد من المتغيرات الأخرى (في حدود الخمسينات) وبشكل خاص مع متوسط الأجر الشهري للمسكن ومع نسبة المساكن التي تستخدم الكهرباء ونسبة السكان الذين يعملون ولهم دخل شهري . ويبدو أن المتغيرات التي ترتبط مع هذا العامل هي متغيرات تشير إلى الحالة الأسرية أو خصائص الأسرة ، من ملكية المسكن ونسبة السكان الذين يعملون ولهم دخل ثابت أو الأسر التي تستخدم الكهرباء ، لذلك يمكن أن يسمى هذا العامل بالحالة الأسرية أو الوضع الأسري و (جدول ٣) .

ومن خلال توقيع الدرجات العالمية على الخريطة ، فقد أمكن الحصول على خريطة توضح الامتداد المكاني لهذا العامل (شكل ٣) ، ويظهر من هذه الخريطة أن أعلى القيم للدرجات العالمية السالبة تميز المناطق التي تقع على أطراف المدينة بشكل عام ، وهي

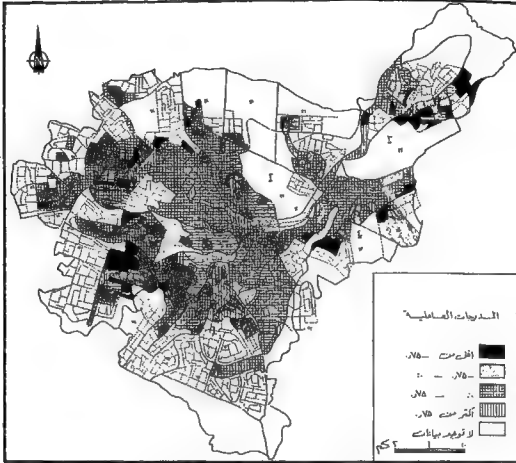


شكل (٢) الدرجات العملية لمد الحالة الاقتصادية والتعليمية

المناطق التي تظهر اللون الأسود وكذلك اللون الذي يليه، ويشمل الأحياء التالية: الجبل الأخضر ونزال وحي جبل التاج والسباق وكذلك بعض الأحياء المحيطة بمنطقة المطار في ماركا، في حين أظهرت المناطق الداخلية من المدينة بشكل عام، الدرجات العملية الموجبة، حيث تتميز المناطق الواقعة على الأطراف بأن معظمها ملك للسكان ومسكن مستقلة، بشكل عام، كما وأن السكان يقومون بأعمال تدبر عليهم دخولاً ثابتة.

العامل الثالث: فسر هذا العامل ٥٥٪ من مجموع التباين في مصفوفة المعلومات ويظهر (جدول ٣) المتغيرات التي ترتبط مع هذا العامل بقيم تزيد على ٠.٣٠، وقد بلغت أعلى قيمة من تشبعات العوامل ٠.٧٦، تمثل الارتباط بين نسبة المساكن التي تحتوي على حمام خاص مع العامل، وكانت العلاقة سالبة، وارتبط العامل إيجابياً مع كل من المتغيرات التالية، حسب حجم معاملات الارتباط: نسبة المساكن التي تستخدم الصرف الصحي، ثم نسبة الشقق، فنسبة المساكن المبنية من حجر والتي تستخدم مصدراً رئيسياً للشرب

بالإضافة الى عدد آخر من المتغيرات. أما المتغيرات التي ارتبطت بعلاقة سالبة مع العامل بالإضافة الى المتغير الذي سبق ذكره، فأهمها نسبة المساكن المبنية من طوب اسمنتي، ثم

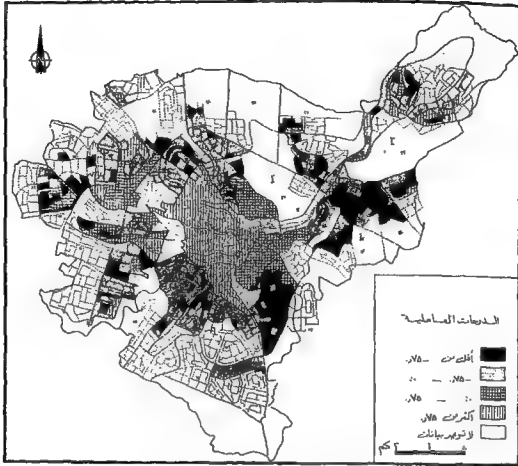


شكل (٣) للدرجات العمالية لبعدها الحالة الاسرية

نسبة المباني التي تستخدم مياه الصهاريج للشرب فنسبة الأميين. ويبدو أن المتغيرات التي ترتبط مع هذا العامل تشير الى المرافق والخدمات التي تتوفر في المساكن بشكل خاص، بالإضافة الى بعض المتغيرات التي ترتبط بمادة بناء المساكن. وقد تشير هذه العوامل الى مستويات الحياة للسكان أو الى توافر الخدمات في هذه المساكن، التي قد تشير الى الحالة الاقتصادية أيضاً، ويمكن تسميته بعامل خصائص السكن. ومن تحليل لخريطة الدرجات العمالية لهذا العامل (شكل ٤) يبدو أن أعلى القيم من الدرجات العمالية تميزت بها، وبشكل رئيسي بعض الأحياء في المنطقة الجنوبية والشرقية، بالإضافة الى عدد آخر من الأحياء في المناطق الأخرى من المدينة وبخاصة تلك الأحياء التي تقع على اطراف المنطقة الغربية والشرقية. أما الأحياء التي تميزت بأعلى الدرجات العمالية السالبة من المنطقة

الجنوبية فهي : «العودة» الذي يمثل أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي أقيمت بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، لاستيعاب الأعداد الوافدة من الفلسطينيين الى مدينة عمان ، وكذلك حي الرميان وأم الحيران وهي مناطق فقيرة والخدمات فيها أقل من المستوى المطلوب ومن غيره في المناطق الأخرى. كما تميزت الأحياء التالية من المنطقة الشرقية بأعلى الدرجات العملية السالبة: ميدان السباق والمنازة وبعض المناطق من جبل التاج، وكذلك أحياء الهاشمي والقصور والنزهة. وبعض المناطق من أحياء الرضوان وعبدون. وتتميز هذه المناطق بأنها الأحدث نسبيا والتي تقع على أطراف المدينة، في حين تميزت المناطق الأقدم والقرية من مركز المدينة بأعلى قيم للدرجات العملية الموجبة، وبشكل خاص في أحياء جبل عمان وجبل الحسين واللوييدة وبعض المناطق من جبل الأشرفية وجبل التاج. وقد أظهر الامتداد المكاني لهذا العامل نمطا قريبا من النمط الحلقي أو الدائري، حيث تميزت المناطق الحديثة والتي تقع على أطراف المدينة بدرجات عملية سالبة، وتميزت المناطق القديمة نسبيا والتي تقع في مناطق أقرب الى مركز المدينة بدرجات عملية موجبة. وبشبه هذا النمط الى حد كبير النمط الذي ظهر للعامل السابق.

العامل الرابع: فسر هذا العامل ١, ٥ / من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، ويظهر (جدول ٣)، ومصفوفة تشبعت العوامل التي ترتبط مع هذا العامل والتي تتميز بدلالة احصائية تساوى ١, ٠، أى التي تزيد معاملات ارتباطها عن ٣٠, ٠، ويبدو من الجدول السابق أن أعلى قيمة لتشبعت العامل بلغت ٦٨, ٠، وتشير الى متغير نسبة المساكن المبنية من (البراكيات). ويبدو من الجدول أيضا أن هذا العامل يرتبط بقيمة عالية مع المتغيرات التالية : نسبة المساكن التي تستخدم مياه الصهاريج في الشرب، ونسبة المساكن المبنية من الصفيح وكذلك نسبة المساكن التي تستخدم المولدات الكهربائية من أجل الاضاءة، ونسبة الأميين. وتشير هذه الخصائص بوضوح الى المناطق الفقيرة، لذلك يمكن أن يسمى هذا العامل بمناطق السكن العشوائي، ويتضح الامتداد المكاني لهذه المناطق من خريطة الدرجات العملية (شكل ٥). وقد ارتبطت هذه المناطق بأعلى الدرجات العملية الموجبة وتقع هذه المناطق في أحياء العودة والرميان وأم الحيران وبعض المناطق من جبل الأشرفية، وكذلك في أحياء ميدان السباق والمنازة وبعض مناطق جبل التاج من منطقة النصر. وتنتشر بعض المناطق الفقيرة في بعض أحياء المناطق الغربية من المدينة، وبشكل خاص تلك المناطق التي تقع على أطراف منطقة زهران، في أحياء الرضوان وعبدون، وبخاصة بعض مناطق السكن العشوائي في حي القيسية ووادي عبدون. أما الأحياء الفقيرة من منطقة العبدلى فتظهر في بعض مناطق جبل الحسين، ومخيم الحسين وبعض مناطق النزهة وحي القصور. وبالنسبة للامتداد المكاني لهذا العامل، فانه من الصعب تحديد نمط معين، لأن مناطق السكن العشوائي تنتشر داخل المدينة وفي مناطق كثيرة، ولكن تتركز بشكل خاص في المنطقة الجنوبية والشرقية من المدينة، وبعض مناطق السكن العشوائي في المناطق

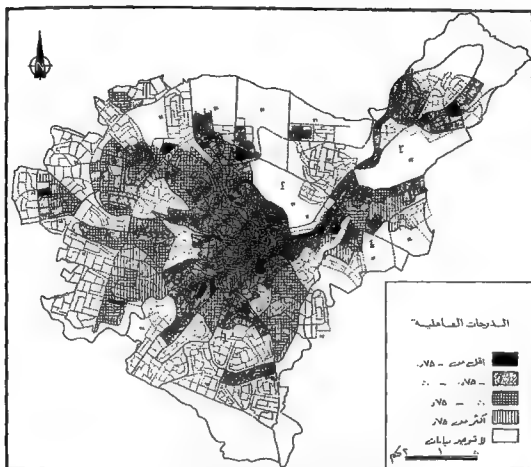


شكل (٤) الدرجات العمالية لعدد مخصص السكن

الأخرى، مثل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والمناطق المجاورة لها أو بعض الأحياء التي أقيمت على المناطق شديدة الانحدار لتستوعب الأعداد المهاجرة أما من فلسطين بعد نكبة عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ أو من المناطق الداخلية من الضفة الشرقية أي المهاجرين هجرة داخلية، وقد عرفت هذه المناطق بمناطق السكن العشوائي في مدينة عمان.

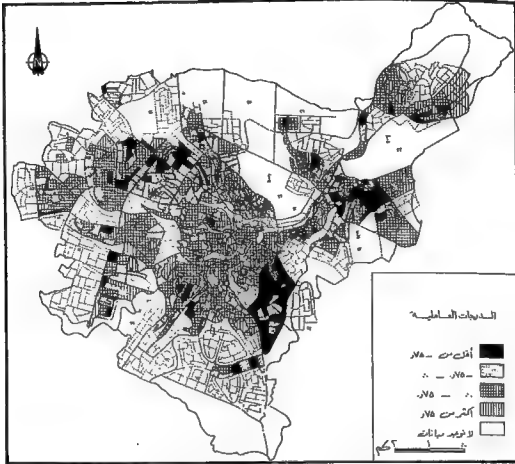
العامل الخامس : فسر هذا العامل ٣,٤٪ من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات. ويبين (جدول ٣) مصفوفة تشبعات العوامل المتغيرات التي ترتبط مع هذا العامل. ويبدو أن أعلى قيم لتشبعات العوامل هي ٨٢,٠، وتشير هذه إلى متغير نسبة السكان العاملين أو الذين يقومون بأعمال منتجة، بالإضافة إلى متغيرات : نسبة العاملين لحسابهم ونسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ - ٤٠ سنة ونسبة السكان الذكور والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٢٩ سنة. ويبدو أن هذا العامل يرتبط مع متغيرات أسرية أو ديموغرافية، فيمكن أن يطلق عليه العامل الديموغرافي. ومن خلال تحليل خريطة

الدرجات العاملة لهذا العامل (شكل ٦) يبدو أن أعلى الدرجات العاملة لسالبة تميزت بها بعض أحياء المنطقتين الجنوبية والشرقية وبشكل خاص أحياء المنطقتين الرابعة (النصر)



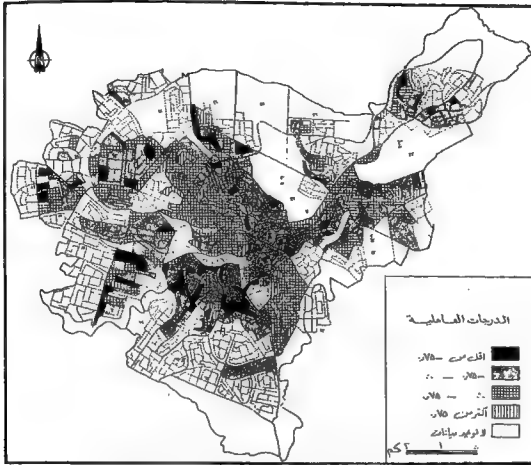
شكل (٥) الدرجات العاملة لعدد السكن العشوائي

والخامسة (اليرموك)، وهي الأحياء التي تميزت بمستوى اقتصادى منخفض كما تميزت بنمط من المساكن يتميز بأنه مبنى من الأسمنت والطوب الأسمنتي بشكل خاص، وتضم هذه بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أو المناطق الفقيرة التي أشير إليها في العامل السابق. وكذلك فقد تميزت مناطق أخرى تقع في الأحياء الغربية والشمالية من المدينة بدرجات عاملية سالبة مرتفعة، كما تميزت مساحات كبيرة من الخريطة وفي مناطق مختلفة من المدينة بدرجات عاملية سالبة معتدلة. وقد تطلعت هذه المناطق بعض الأحياء التي تميزت بدرجات عاملية موجبة. ويشير الامتداد المكاني لهذا العامل الى نمط قريب من النمط الحلقي أو الدائري، ويشير الى العاملين في مجتمع المدينة الذين يتوزعون في مناطقها المختلفة، ويشير أيضا الى المساكن الأسمنتية والمؤجرة، ولعل هذا هو السبب في ابراز بعض أحياء المنطقة الشرقية والجنوبية باللون الأسود الذي يشير الى درجات عاملية سالبة مرتفعة.



شكل (٦) الدرجات الاجتماعية للبلد الديموغرافي

العامل السادس: فسر هذا العامل ٣,٩ / من مجموع تباين في مصفوفة المتغيرات. ويتضح من (جدول ٣) من مصفوفة تشبعات العوامل المتغيرات التي ترتبط بهذا العامل. ويبدو أن عدد المتغيرات التي ترتبط مع هذا العامل بدرجة تزيد على ٠,٣٠ هو ستة فقط، كما أن قيم تشبعات العوامل هي صغيرة نسبياً باستثناء متغير نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ - ٦٠ سنة، الذي يرتبط مع العامل بـ ٠,٧١. ويبدو من الجدول أيضاً أن المتغيرات التي ترتبط مع هذا العامل هي نسبة المساكن المتسجرة ونسبة المساكن التي تستخدم شبكة المياه ثم نسبة السكان الباحثين عن عمل ونسبة الأمهات ربات الأسر، أي اللواتي لا يعملن في وظائف أو مهن. ويتضح أيضاً الارتباط السالب مع نسبة الموظفين، ويبدو أن هذه المتغيرات تشير إلى خصائص أسرية وبشكل خاص اقتصادية واجتماعية. ويظهر (شكل ٧)، خريطة الدرجات الاجتماعية لهذا العامل، وقد تميزت مناطق المدينة الجنوبية بأعلى الدرجات السالبة وبشكل خاص أحياء المنطقتين السادسة والسابعة (رأس



شكل (٧) الدرجات العمالية لمدى خصائص الأسرة الاقتصادية والاجتماعية

العين ويدرس)، وهذه الأحياء هي النظيف والزهور ونزال والأخضر. كما تميزت بعض أحياء المناطق الغربية بالدرجات العمالية السالبة المرتفعة أيضاً، وبشكل خاص الأحياء التي تقع على أطراف هذه المناطق وكذلك فقد تميزت مناطق وسط البلد وبعض أحياء منطقة بسمان مثل جبل التزهة والقصور وخيم الحسين، وبعض مناطق جبل الحسين بدرجات عمالية سالبة، بالإضافة إلى مناطق أخرى من أحياء السباق والعودة وبعض مناطق جبل التاج والأشرفية. أما المناطق التي تميزت بقيم من الدرجات العمالية الموجبة فتنتشر في مناطق مختلفة من المدينة وبشكل خاص في بعض أحياء المناطق الغربية القريبة من وسط المدينة، وبخاصة في جبل عمان والحسين والشميساني وحي المدينة الرياضية، ومن الصعب تحديد شكل النمط للامتداد المكاني لهذا العامل.

الخلاصة

يتضح من خلال العرض السابق، المتعلق بالعوامل أو الأبعاد التي تم استخلاصها ما يلي: أن أهم العوامل في تفسير التركيب الداخلي أو البيئة الاجتماعية للمدينة عمان هو العامل الأول الذي فسر ١٩,٥٪ من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات. وقد ارتبط هذا العامل بعدد من المتغيرات التي يمكن اعتبارها مؤشرات للحالة الاقتصادية للسكان، ويظهر من مصفوفة تشبعات العوامل التي سبق ذكرها أن المتغيرات التي ارتبطت بالعامل الأول قد كونت متصلا Continuum وتراوحت قيم تشبعات العوامل أو معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات والعامل بين + ٨٩,٠ - ٨٤,٠، وتشير المتغيرات ذات الارتباط الموجب بارتفاع الحالة الاقتصادية في حين تشير المتغيرات ذات الارتباط السالب الى انخفاض الحالة الاقتصادية، فقد ارتبط العامل ايجابيا بعدد من المتغيرات مثل: نسبة المساكن التي تستخدم التدفئة المركزية ونسبة المساكن المبنية من الحجر وكذلك حجم المساكن أو معدل عدد الحجرات فيها كما ارتبط العامل ايجابيا بعدد من المتغيرات التي تشير الى ارتفاع المستوى التعليمي (مع حملة المؤهل الجامعي ٨٦,٠٪) في حين كان الارتباط سالبا مع متغيرات مثل: نسبة المساكن التي يستخدم سكانها السولار في التدفئة وكذلك المساكن المبنية من الاسمنت ونسبة السكان الأميين والذين يقرؤون ويكتبون. ويمكن اعتبار هذا العامل مشابها الى حد كبير لبعْد الحالة الاجتماعية والاقتصادية الذي ظهر في دراسات كثيرة وبخاصة دراسات تحليل المنطقة الاجتماعية أو في دراسات تحليل البيئة العامل في مدن الحضارة الغربية وبعض مدن الحضارة غير الغربية. كما أن الامتداد المكاني لهذا العامل كان قريبا جدا من النمط القطاعي. وانخفضت نسبة التباين الذي قدمه العامل الثاني الى ٩,٤٪ من مجموع التباين فقط. كما أن المتغيرات التي ارتبطت مع هذا العامل تشكل متصلا تتراوح مداه بين + ٨٠,٠ الى - ٣٢,٠ وكان الارتباط بين المتغيرات والعامل ايجابيا، باستثناء الارتباط مع متغيرين فقط هما: نسبة المساكن المستأجرة ونسبة الذكور ويبدو أن المتغيرات التي ترتبط بهذا العامل تشير الى حالة الأسرة، وبالتالي يمكن اعتبار هذا العامل مؤشرا للحالة الأسرية.

أما العامل الثالث فقد ارتبط مع عدد من المتغيرات التي ارتبطت مع العامل الأول. وكذلك بنفس الاتجاه أي ان المتغيرات التي ارتبطت ايجابيا مع العامل الأول، ارتبط معظمها مع العامل الثالث ايجابيا، أيضا، وكذلك بالنسبة لعدد من المتغيرات ارتبطت بعلاقة سالبة مع العامل الأول. الا أن حجوم الارتباط بين هذه المتغيرات والعامل كانت أقل من تلك التي ارتبطت مع العامل الأول. وكذلك، فإن المتغيرات التي ارتبطت مع العامل الرابع كونت متصلا، وقعت على طرفه الموجب المتغيرات المتعلقة بنسبة المساكن التي تتميز بطبيعة متدنية، اما تتكون من الصفيح أو (التنك)، والتي تسمى (براكيات)، وكذلك السكان الذين لا تتوافر في مساكنهم خدمة المياه بواسطة الأنابيب، مما يدفعهم الى

الاعتماد على المياه التي تنقلها الصهاريج، وكذلك مع نسبة السكان الذين يعتمدون على الكاز في تدفئة منازلهم. كما ارتبط سلباً مع متغيرات مثل: متوسط الأيجار الشهري، والمساكن التي تستخدم الكهرباء في الإضاءة والتي تستخدم شبكة المياه الرئيسية في الشرب. وقد سمي هذا العامل بالمناطق الفقيرة التي ظهرت على خريطة الدرجات العالمية الخاصة بهذا العامل.

أما بالنسبة للعامل الخامس، فقد ارتبط إيجابياً بعدد من المتغيرات التي تشير إلى بعض الخصائص الأسرية والديموغرافية بشكل خاص، فكان أعلى ارتباط مع السكان العاملين (٨١،٠) ثم مع السكان ذوي الأعمار الشابة أو أرباب الأسر. وبالإضافة إلى بعض الخصائص الأسرية كنسبة الأميين والذين يعملون لحسابهم الخاص. وبالنسبة لخريطة الدرجات العالمية فقد أظهرت نمطاً قريباً من النمط الحلقي، وشابه النمط الذي أظهره العامل الثاني، فقد تميزت المناطق الوسطى من المدينة بدرجات عالية في حين تميزت المناطق البعيدة أو الواقعة على الأطراف بدرجات عالية سلبية.

وقد تميز العامل السادس بارتباطه بعدد قليل من المتغيرات نسبياً. أهمها المتغيرات التي تشير إلى بعض الخصائص الوظيفية أو المهنية كنسبة كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة والباحثين عن العمل والأمهات اللواتي لا يعملن. وإنما تعتبر المهنة الرئيسية لمن ربات بيوت. لذلك فإنه يمكن أن يسمى هذا العامل بالعامل المهني أو الوظيفي.

من ذلك كله يمكن الاستنتاج بأن البيئة الاجتماعية لمدينة عمان يمكن فهمها وتفسيرها من خلال عدد من الأبعاد أو العوامل أهمها الحالة الاقتصادية والأسرية ثم المناطق الفقيرة وكذلك الحالة الوظيفية أو المهنية، بالإضافة إلى العامل الديموغرافي الذي يشير إلى العامل الأسري. ولأن المجتمع في مدينة عمان يتميز بالتجانس العرقي. فقد ظهر العامل الاقتصادي والمهني أو العامل الذي يرتبط بأنماط السكن وأنواعها أو مادة بنائها كعوامل تساعد في تنظيم وبناء التركيب الداخلي والبيئة الاجتماعية لمدينة عمان. ويبدو أن العوامل الست التي تم استخلاصها من الدراسة، قد تساعد في فهم البيئة الاجتماعية لمدينة عمان وكيفية تنظيمها، التي تمثل انعكاساً لكيفية تنظيم المجتمع داخل المدينة لنفسه، وبطبيعة الحال فإن هذا التنظيم يعكس الأنماط المكانية لخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية وخصائص السكن في مدينة عمان، مدينة عربية شرقية تختلف عن المدينة الغربية التي أظهرت دراسات التركيب الداخلي لها، وجود عوامل أخرى مثل العزلة العرقية في المدن الأمريكية، أو العزلة الاقتصادية والاجتماعية في بعض المدن الأخرى.

الهوامش

- ١ - لقد ضمت البلديات المحيطة بمدينة عمان إلى أمانة العاصمة، اعتباراً من ١/١/١٩٨٧، بحيث أصبحت تشكل أمانة عمان الكبرى، والمقصود بأمانة العاصمة هي مدينة عمان بحدود الأمانة إلى ما قبل التاريخ المذكور.

- ٢ - أمانة العاصمة. بلا تاريخ هذه عمان. الدائرة الفنية. عمان.
- ٣ - أمانة العاصمة. ١٩٨٥ عمان، عاصمة الأردن. ط ١.
- أمانة العاصمة. بلا تاريخ هذه عمان. الدائرة الفنية. عمان.
- ٤ - أبو صبيحة، ك. ١٩٨٦ «الأنماط المكانية لتوزيع السكان في مدينة عمان» دراسات (الجامعة الأردنية)، المجلد ١٣، (٣) : ٢٦٧ - ٢٦٨.
- ٥ - أمانة العاصمة. بلا تاريخ هذه عمان. الدائرة الفنية. عمان.
- ٦ - أبو سنينه، ت. ١٩٨٥ التركيب الداخلي للمنطقة الشرقية من مدينة عمان : دراسة في السكان والمساكن، قسم الجغرافيا. الجامعة الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة).
- ابراهيم، ف. ١٩٨٦ التركيب الداخلي للمنطقة الجنوبية من مدينة عمان : دراسة في السكان والمساكن، قسم الجغرافيا. الجامعة الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة).
- ٧ - لقد أمكن حساب المتغيرات المتعلقة بالدراسة بواسطة الحاسب الآلي في دائرة الإحصاءات العامة.
- ٨ - تعتبر المتغيرات التي تم احتسابها مؤشرات لبعض خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية وخصائص المساكن في مدينة عمان، وقد روعي في اختيارها أن تمثل البيئة الاجتماعية الخاصة بمدينة عمان، وليست بالضرورة المتغيرات نفسها التي استخدمت في دراسات المدن الغربية.
- ٩ - ولزيادة المعلومات عن التحليل العاملي، يمكن الرجوع الى كثير من المراجع نذكر منها :
- Rummel R.J, Applied Factor Analysis. Evanston, Illinois : North Western University, 1971
- Nie, No, Hull, Co., Jenkins, J. et al. Statistical Package For Social Sciences (SPSS). 2nd. edition, McGraw Hill : New York, 1975

المصادر العربية

- سلطان، ع. ١٩٦٧ التحليل العاملي الطبعة الأولى القاهرة : دار المعارف.
- صفوح، ف. ١٩٨٠ التحليل العاملي في العلوم السلوكية. القاهرة : دار الفكر العربي.
- أبو صبيحة، ك. ١٩٨٣ وتحليل البيئة العاملي : دراسة للتركيب الداخلي للمدن، دراسات (الجامعة الأردنية)، مجلد ١٠، عدد ١، (حزيران) : ٥٥ - ٨٠.

أبو صبحه، ك. برهم. ن.
١٩٨٧ الهجرة الداخلية في الأردن. عمان : منشورات الجامعة الأردنية.

المصادر الاجنبية

Abu Lughod, J.

1969 "Testing the Theory of Social Area Analysis, The Ecology of Egypt".
American Sociological Review 341 : 198-210.

Berry B. & Kasarda, J.

1977 Contemporary Urban Ecology. New York: Macmillan.

Gorsuch, R.

1983 Factor Analysis (2nd ed.). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Johnston, R.J.

1973 "Social Area Change in Melbourne, 1961-66: A Sample Exploration." Australian Geographical Studies 11 : 79-98.

Kaiser, H.F.

1960 "The Application of Electronic Computers to Factors Analysis." Educational and Psychological Measurement 20 : 141-151.

McElrath, D.

1967 "The Social Areas of Rome". American Sociological Review 27 : 276-91.

Murdie, R.A.

1969 "Factorial Ecology of Metropolitan Toronto 1961. An Essay on the Social Geography of the City." Research Paper No. 116, Chicago University, Geog. Dept.

Sweetser, F.

1965 "Factorial Ecology: Helsinki, 1960." Demography 11 : 372-85.

Taylor, P.J.

1972 Quantitative Methods in Geography. Newcastle, UK: University of Newcastle Press.

القيم الإدارية للعمال الوطنية والعمال الوافدة في المملكة العربية السعودية : دراسة ميدانية مقارنة*

محمد بن ابراهيم أحمد التومري
كلية الإدارة الصناعية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

مقدمة

ان فترة الطفرة الاقتصادية التي مرت بها المملكة العربية السعودية منذ بداية العقد الماضي أدت الى ايجاد أربع خطط خمسية (١٩٧٠ - ١٩٩٠) طموحة، يتوقع أن يكون اجمالي المصروف خلال هذه المدة ٢٠٠٠ بليون ريال سعودي تقريبا. ولقد واكب هذه الاستثمارات الضخمة - التي قامت بها المملكة العربية السعودية بهدف بناء البنية الأساسية ووضع الأسس اللازمة للانطلاق - ندرة الأيدي العاملة السعودية المدربة مما اضطر الحكومة السعودية الى الاعتماد على العمال الوافدة (Kanovsky, 1986; Owen, 1986). وتدل الاحصائيات الرسمية الصادرة من المركز الرئيسي للمعلومات لعام ١٩٨٣^(١) أن الأيدي العاملة الوافدة تفوق مليوني نسمة وتمثل حوالي ٥٦٪ من قوة العمل داخل المملكة العربية السعودية وتنتسب الأيدي العاملة الوافدة على الأقل الى ٤٧ دولة مختلفة الثقافات (Siraj Eldin et al., 1984). وبما أن هذه الأيدي العاملة الوافدة تنتسب الى دول كثيرة مختلفة الثقافات، فيمكننا القول أن لهذه العمال الوافدة قيا ادارية تختلف عن القيم الإدارية للعمال الوطنية. وحتى تتمكن شركات القطاع الخاص من معرفة مدى هذه الاختلافات وكيفية الاستفادة منها في رفع معدلات الإنتاج والمحافظة على مستويات عالية من كفاءة العمل يحتاج المدراء في تلك الشركات الى معرفة مدى اختلاف القيم الادارية بين العمال الوافدة والعمال الوطنية فيما يتعلق بزملاء العمل وفيما يتعلق بالشركات التي يعملون بها. وحينها يحصل هؤلاء المدراء على هذه المعلومات ستكون لديهم قواعد أساسية لتكوين السياسات والاستراتيجيات الملائمة.

* ينوه الباحث بالمساعدة التي قدمتها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لانهاء هذا البحث.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الاجابة عن الأسئلة الآتية :

- ١ - ما مستويات القيم الادارية للعماله الوافده والعماله الوطنيه تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات؟.
- ٢ - ما طبيعة العلاقه بين شعور العماله الوافده وشعور العماله الوطنيه تجاه الشركات وتجاه زملائهم في العمل؟.
- ٣ - هل هناك اختلاف معنوي بين العماله الوافده والعماله الوطنيه بخصوص شعورهم تجاه الشركات وتجاه زملائهم؟.

الأطار النظري : تعرّف القيم على أنها اعتقادات أساسية بحيث أن سلوكاً معيناً يفضل شخصياً أو اجتماعياً على سلوك معاكس، وكذلك يمكن القول أنه أيضاً تفضيل مكانة اجتماعية معينة على مكانة أخرى، وتحتوي هذه القيم على اخلاقيات ومعنويات تكون لدى الشخص آراء وأفكار حول الطيب والسيء وكذلك الجيد والردىء وما هو مرغوب فيه وما ليس مرغوب فيه (Rokeach, 1973: 5). ومن ثم يمكن القول أن تصرفات الأفراد وقراراتهم تتلون بهذه القيم، ويتمثل هذا في نتائج أعمالهم قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. وعليه فإن تفهم ودراسة القيم الادارية للمدراء الشركات يعتبر ذا أهمية عالية لما يترتب على قرارات هؤلاء المدراء من نتائج قد تدفع بشركاتهم قدماً لما تحقّقه من مستويات انتاجية عالية أو تهوى بها الى أدنى المستويات لاختلاف وتعارض القيم أو الأهداف. ان جميع السياسات والأساليب الادارية التي تطبقها الشركات تتأثر بنوعية القيم الادارية التي يمارسها المدراء العاملون في هذه الشركات. وتستند السياسات والأساليب الادارية في نجاحها الى تقارب وتوافق القيم الممارسة مع الأهداف (Al - Twaijri, 1987; Chemington et al., 1979; Myers & Myers, 1974; Graues, 1970; Haire et Hegarty, 1976; Connor & Becker, 1975; al., 1966; Taguiri, 1965; Allport et al, 1951). ولقد أثبت البحث العلمى التجريبي المستعرض في مجال بحوث اختلاف الثقافات مدى تأثير اختلاف القيم الادارية على مادة ونوعية اتخاذ القرارات في مختلف أنواع الشركات من حيث الأهداف والاستراتيجيات الادارية (Guth & Taguiri, 1965; Barrett & Bass, 1976; England, 1978). ولقد أفاد بعض الباحثين أن أغلب الدراسات المستعرضة الخاصة باختلاف الثقافات هي في الحقيقة دراسات مستعرضة مقارنة لبلدان مختلفة حيث تقارن هذه الدراسات بين مدى اختلاف العوامل الاجتماعية الثقافية والعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية وليس فقط العوامل الثقافية (Kelley & Worthley, 1974). ولقد أفاد بعض الكتاب العرب أنه يجب على الباحثين ألا يمنحوا مصداقية عالية لأي تنظير أو علاقات شخصية حول موضوع تشابه القيم بين الدول العربية وذلك لأن كل دولة لديها ظروف تميزها عن غيرها (Ali & Al - Shakhnas, 1985). وهذا يؤدي الى القول بأن المملكة العربية السعودية لديها عوامل ثقافية واسلامية

واجتماعية تميزها عن بقية دول العالم العربي. وتمتاز العمالة السعودية بصفة عامة عن العمالة غير السعودية بالثقة في النفس والقيادية، بينما تمتاز العمالة غير السعودية بالكفاءة وسرعة التأقلم (التويجري وحبيب، ١٩٨٨).

ولقد قام كثير من الباحثين بدراسات الاختلافات الثقافية بين القيم العربية والقيم الغربية في شركات القطاع الخاص حيث أفادت تلك الدراسات بأن الاختلاف الجذري هو في أنماط التأقلم العربي الثقافي الذي يعتمد على الثقافة الاسلامية والعربية (Pezeshkpour, 1978; Wright, 1980; Al - Maney, 1981). ولقد دلت دراسات (Badaway, 1980) و (Anastos et al, 1980) على أن الشركات العاملة في القطاع الخاص في الشرق الأوسط تقوم بنقل القيم والأساليب الادارية الغربية وتطبيقها للبيئة المحلية. وفي إطار هذا العرض المختصر لبعض المفاهيم والنظريات والدراسات في مجال اختلاف الثقافات وأثرها على تكوين القيم يظهر جليا الحاجة الى دراسة ومعرفة مدى اختلاف القيم الادارية بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية في شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وأثر هذا الاختلاف على مستويات الكفاءة الانتاجية وكيفية تطوير الحوافز الانتاجية لتحقيق أعلى المستويات.

أهمية البحث

يقول أحد أعلام الادارة نظريا وعمليا (Drucker, 1986) إن دراسة وتفهم القيم الادارية سوف يكون لها شأن بعيد في التحكم في انتاجية الشركات العاملة في القطاع الخاص. لذا فإذا أخذنا بمضمون هذه العبارة لتضع لنا مدى أهمية تفهم ومعرفة آراء وأفكار الجنسيات المختلفة العاملة في القطاع الخاص ومقارنتها مع العمالة الوطنية. وبما أن هؤلاء العاملين ينتسبون الى بلدان مختلفة فإنه يمكن القول أن كلا منهم قد اكتسب أخلاقيات ومعنويات أثرت على تكوين آرائهم وأفكارهم تبعا للبيئة التي نموا فيها أو تطبعوا بثقافتها. وبينما تكثر الدراسات والبحوث في المكتبة الغربية حول القيم الادارية وأنظمة القيم تندر الدراسات الميدانية الموجهة الى البيئة السعودية حول موضوع القيم الادارية.. وبما أن شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية تضم عددا كبيرا من العاملين الوافدين والوطنيين فإن معرفة القيم الادارية الخاصة هؤلاء الوافدين والوطنيين تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة الى المسؤولين في هذه الشركات حتى يتمكنوا من وضع الخطط المناسبة والمواكبة لتوقعات وتصورات وآراء هذه العمالة.

العينة واجراءات البحث : وفي سبيل تحقيق أهداف هذه الدراسة قرر الباحث التركيز على عدد معين من الصناعات حيث تنتسب العمالة الوافدة الى بعض البلدان الشرقية والغربية واستقر الرأي على أن تكون العينة عشوائية ومن واقع سجلات وزارة التجارة والصناعة وعمل أن تشمل مائتين من العاملين في الصناعات والشركات المختارة للقيام بالبحث.

وهذه العينة العشوائية تمثل المجتمع الصناعي لهذه الشركات العاملة في صناعة البترول ومشتقاته وصناعة الألمنيوم وصناعة البتروكيماويات. وكان قد تم اعداد الاستمارات المحتوية على الأسئلة المناسبة في وقت سابق. وقد تم توزيع مائتين من الاستمارات عن طريق التوزيع المباشر من قبل ادارة الشركات. وكذلك تم الحصول على مائة وستين استبانة مكتملة. واستبعد الباحث استبانتين وذلك لعدم اكتمالها وعدم موافاتها شروط ملء الاستبانات. وبلغت نسبة التجاوب ٨٠٪. وبلغ عدد السعوديين ٨٣ مشاركا بينما بلغ عدد غير السعوديين ٧٥ مشاركا (من الهند والباكستان والفلبين وتايلند وبعض دول أوروبا الغربية). ويتنمى المشاركون في هذه العينة الى عدد من الشركات العاملة في القطاع الخاص في صناعة البترول ومشتقاته وصناعة الألمنيوم وصناعة البتروكيماويات. وقد تم التركيز على هذه الصناعات لأهميتها الصناعية وكذلك لتعاون المسؤولين فيها وتفهمهم لأهمية البحث العلمى.

منهج البحث : اعتمد منهج البحث على مصادر المعلومات الثانوية المنبثقة عن البحث المكتبى والدراسة الميدانية القائمة على توزيع وتجميع الاستبانات الخاصة بالقيم الادارية واستعمال القياسات ذات الاعتمادية والمصدقية العاليتين والمقابلة الشخصية (المقابلة الشخصية كانت فقط في سبيل اعداد الاستبانة).

القياسات : تم قياس القيم الادارية عن طريق استعمال المقياس المطور والخاص بهذه القيم (Azumi, 1978) وكذلك المنقح بعد اضافة أحد البنود وهو الخاص بسياسة التوظيف مدى الحياة (Chang, 1985). ولقد قام هذا الباحث الحالى بترجمة الاستبيان وفقا للطريقة المتبعة الخاصة بالبحوث المستعرضة في مجال اختلاف الثقافات (Brislin, 1970). وقد اشتمل المقياس على مستويات عرف حدها في الأعلى بعبارة «موافق بشدة» وعرف حدها الأدنى بعبارة «غير موافق بشدة» وخصص لكل مستوى معيار عينت مقادير بلغت «سبعة» مقابل الحد الأعلى و«واحد» مقابل الحد الأدنى. وأدلى المشاركون بآرائهم وأفكارهم فيما يتعلق بكل قيمة ادارية مستخدمين هذه المستويات والمعايير. وكذلك تم استخراج معامل الثبات لهذا الاستبيان بعد الترجمة على أساس حساب معامل كرونباك ألفا Cronbach's Alpha وحساب معامل إعادة الاختبار كما يلي :

١- حساب معامل كرونباك ألفا Cronbach's Alpha لقد بلغت درجة الثبات لهذه الاداة في هذا البحث ٩٢٪ حسب طريقة Cronbach's Alpha وذلك عن طريق استعمال الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وعما هو جدير بالذكر أن هذه الاداة قد استخدمت في بحوث كثيرة تراوحت درجة الثبات فيها بين ٨٧٪ و ٩٢٪ (Azumi, 1978; At - Twaijri, 1987).

٢- حساب معامل إعادة الاختبار : لقد أجرى الباحث إعادة الاختبار على مجموعة بلغت

٦٣ طالبا من طلاب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بفواصل زمنية بين الإجراءين مدته ٤٥ يوما. ولقد بلغ معامل الثبات ٨٩٪ وتدل نتائج هذه الحسابات المرتفعة على الاستقرار والثبات والاعتمادية والاتساق الى حد حد كبير.

صدق الأداة: ولقد تأكدنا أيضا من صدق الأداة بعد ترجمتها وفقا للصدق المنطقي والصدق الاحصائي. أما بالنسبة الى الصدق المنطقي فلقد عرضت الأداة على متخصصين لاستطلاع واستقراء وجهة نظرهم بشأن تناسق وتوافق مضمون كل عبارة مع المقياس المقترح. وكان الهدف من التأكد من الصدق المنطقي هو كون الأداة تمثل القيم التي تنوى قياسها وتتطابق عناصرها. ولقد استبعد الباحث بعض العبارات التي أشار إليها المتخصصون بأنها غير مناسبة. أما بالنسبة الى الصدق الاحصائي فلقد تم قياسه عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات في الاختبار (Kerlinger, 1973). ولقد بلغ معامل صدق الاستبيان ٩٤٪. ومن هذا يتضح لنا ارتفاع مستوى معامل صدق الاستبيان نحو القيم الادارية على أساس الصدق الاحصائي. ومن ثم يمكننا الثقة في أداة البحث، فقد تحققنا من صدقها المنطقي وصدقها الاحصائي.

اسلوب تحليل البيانات: حللت البيانات التي حصلنا عليها اعتمادا على أسلوب الوصف الاحصائي باستخدام الجداول التكرارية والنسب المئوية ومعامل ارتباط بيرسون واختبار «ت»، وباستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والدليل لاستخدام الحزم الاحصائية (SAS).

محددات البحث: بما أن الجزء الأكبر من البيانات تم جمعه عن طريق الاستبيانات التي تعبّر أساسا عن القيم الادارية للمشاركة، لذا فإن الاجابات قد تقع على حقيقة الخصائص وقد تجانبها. ورغم احتمال وجود هذا القصور في كثير من الدراسات التي يتم جمع بياناتها عن طريق استخدام وجود هذا القصور في كثير من الدراسات التي يتم جمع بياناتها عن طريق استخدام الاستبيانات الا أن البحوث في المجالات الادارية قد ثبت الى حد كبير أنها تعبّر عن ما يحدث في الواقع العمل (Kerlinger, 1973). أما المحدد الآخر فهو طبيعة مقطع العينة المستعرض Cross Sectional وصغر حجم العينة العشوائية بعد تقسيمها الى سعوديين وغير سعوديين. والمحدد الثالث هو اقتصار هذه الدراسة على شركات عاملة في صناعات مختارة في المملكة العربية السعودية. لذا فإنه يجب أخذ الحيطة والحذر عند محاولة تعميم نتائج هذه الدراسة على كافة العاملين السعوديين وغير السعوديين.

النتائج والمناقشات

يتضح لنا من الجدول رقم (١) أن متوسط أعمار السعوديين يبلغ حوالي ٣٠ عاما بينما يبلغ متوسط أعمار غير السعوديين تقريبا ٤٢ عاما. أما بالنسبة الى المستوى العلمي

فيغلب التعليم الثانوي على الجزء السعودي من العينة بينما يغلب الطابع الجامعي على الجزء غير السعودي من العينة. وكذلك يتضح لنا من الجدول ذاته أن السعوديين لهم مدة خدمة أطول بالنسبة الى غير السعوديين في الشركات التي يعملون بها حالياً.

كان الهدف الأول لهذه الدراسة هو محاولة الاجابة عن السؤال التالي : ما مستويات القيم الادارية للعمالة الوافدة (غير السعوديين) وللعمالة الوطنية (سعوديين) تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات؟ وللإجابة عن هذا السؤال خصصنا احصائياً في الجدول رقم (٢) مستويات شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم في العمل وفي الجدول رقم (٣) مستويات شعورهم تجاه الشركات على التوالي.

جدول رقم (١)

مميزات العينة

غير سعودي	سعودي	المتغيرات
		<u>١ - العمر :</u>
١٠	٣٣	أ - أقل من ٢٥ سنة
٢٠	٣٠	ب - ٢٦ - ٣٤ سنة
٢١	١٥	ج - ٣٥ - ٤٤ سنة
١٧	٥	د - ٤٥ - ٥٤ سنة
٧	-	هـ - أكثر من ٥٥
		<u>٢ - التعليم :</u>
-	٦٣	أ - الشهادة الثانوية (عامة - تجارية - صناعية)
٦٠	٣٠	ب - الشهادة الجامعية (بكالوريوس)
١٥	-	ج - ماجستير
		<u>٣ - الخدمة في الشركة الحالية</u>
٥٢	٤٥	أ - أقل من ٣ سنوات
١٩	٢٠	ب - ٣ - ٥ سنوات
٤	١٨	ج - أكثر من ٥ سنوات

مستريات شعور المواطنين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم في الشركات
جدول رقم (٧)

٢	القيم	الجموعه	غير موافق بشده	%	غير موافق متوسط	%	موافق	%	موافق متوسط	%	موافق بشده
١	ليكون غير السعودي ندلا عليه أن يجد اللغة العربية.	سعوديون غير سعوديون	١٧ ١٤	٢٠ ١٩	١٢ ٢٥	١٤ ٢٥	١٩ ٣٠	٨ ١٣	٢٦ ٩	١٠ ١٧	٤ -
٢	سيكون غير السعودي أكثر فائدة لدى فهمه للثقافة والمخاطرة والتاريخ العربي	سعوديون غير سعوديون	٧ -	٨ -	٨ ١٢	١٥ ١٣	١٨ ١٧	٢٥ ٢٣	١٦ ١١	١٦ ٢٣	٥ ٣
٣	يجب على غير السعودي أن يتكيف مع الطرق المحلية لإدارة الزوادي	سعوديون غير سعوديون	٧ ١٨	٨ ٢٤	٥ ١٢	٦ ١٩	١٠ ١٣	٧ ٢٠	١٧ ٥	٢٣ ٤	٢٠ ٤
٤	سيكون غير السعودي أكثر فائدة إذا كان إيجابيا مع زملائه السعوديين	سعوديون غير سعوديون	٢٥ ١١	٣٠ ١٥	١٩ ١٤	٣٣ ٢٥	١٦ ٣٣	٥ ١٨	٨ ٢	٧ ٢٤	٥ ٤
٥	سيكون السعوديون أكثر فائدة إذا كانوا اجتماعيين مع السعوديين وغير السعوديين	سعوديون غير سعوديون	٦ -	٧ -	٨ -	١١ -	١٩ ١	٢١ ٧	١١ ٣١	١٥ ٢٣	١٠ ٢٥
٦	يجب أن يصل السعوديون بجهد أكبر، باستثمارهم اللغتي الأجنبية في العمل	سعوديون غير سعوديون	٤ ٢	٥ ٣	١١ ٤	٣ ٩	٤ ١٢	٢٣ ٥	١٧ ٢٤	١٧ ٢٤	٢١ ١١

شعور الموظفين نحو زملائهم في العمل : يتضح لنا من النتائج المعروضة في الجدول رقم (٢) أن الأغلبية البسيطة ٥٣٪ (٢٠٪ + ١٤٪ + ١٩٪) من السعوديين والأغلبية العظمى ٧٤٪ (١٩٪ + ٢٥٪ + ٣٠٪) من غير السعوديين الذين اشتركوا في الدراسة الحالية لم توافق على أن فعالية غير السعودي تعتمد على إجادته للغة العربية، أي أن عددا كبيرا من المشاركين في هذه الدراسة لا يوافقون على الرأي القائل أن إجادته للغة العربية سوف تزيد من فعالية الموظف غير السعودي. وقد تنسب هذه النتيجة إلى أن معظم المعاملات الداخلية في الشركات والصناعات التي تشملها الدراسة الحالية تستخدم اللغة الانجليزية كوسيلة اتصال. وبناء على ذلك فإن إجادته للغة العربية ليست مهمة لدرجة كبيرة (عالية) ما دام الموظف يجيد اللغة الانجليزية ويتضح لنا من الجدول ذاته عدم وجود رأي قاطع بين المشتركين في الدراسة فيما يتعلق باعتماد مستوى فعالية غير السعودي على مدى فهمه للثقافة والحضارة والتاريخ العربي فبينما أفاد ٣٦٪ من السعوديين و ٢٩٪ من غير السعوديين بشكل عام لعدم موافقتهم إلى أن غير السعودي سيكون أكثر فعالية بمدى فهمه للثقافة والحضارة والتاريخ العربي فقد أفاد ٣٩٪ من السعوديين و ٤٨٪ من غير السعوديين بموافقتهم. ولقد بلغت نسبة المحايد من السعوديين وغير السعوديين ٢٥٪ و ٢٣٪ على التوالي.

وتدعم هذه النتائج ما جاءت به الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة باختلاف الثقافات (Myers et al, 1974; England, 1978; Kelley & Worthley, 1984) حيث وجد أنه من الأهمية بمكان تفهم حضارة وثقافة البلد التي يعمل بها الأشخاص والشركات (All & Drucker, 1987; Al - Shakhass, 1986; Al - Tawalri, 1987). كذلك هذه النتائج تؤيد أقوال (Drucker, 1986) حول موضوع تفهم القيم الإدارية للبيئة التي تعمل فيها الشركات متعددة الجنسية. غير أنه يجب أن نتذكر أن مدى تفهم الثقافة والحضارة والتاريخ لبلد ما يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا، في حين أن متوسط فترة عقود العمل في المملكة العربية السعودية قد يبلغ عامين.

وقد خالفت أغلبية السعوديين (٦٩٪) أغلبية غير السعوديين (٦٦٪) بالنسبة إلى وجوب تكيف غير السعودي مع الطرق المحلية لإدارة المؤسسات. ومن المحتمل أن يرجع ارتفاع نسبة عدم موافقة غير السعوديين بالنسبة إلى وجوب التكيف مع الطرق المحلية لإدارة المؤسسات إلى شعورهم القوي بعدم الحاجة إلى اللغة العربية. ذلك أن الكثير منهم تعاد للتعامل بالمملكة العربية السعودية لمدة قدرها عام أو عامين وتعتبر هذه مدة قصيرة ووجيزة لا تكفي لحث الوافدين على إجادته اللغة العربية ودراسة التاريخ وتفهم الحضارة والثقافة حيث أنهم سوف يغادرون هذه المملكة أو المنطقة ولن تكون حاجتهم إلى استخدام اللغة العربية والحضارة والثقافة العربية ذات شأن يذكر في أعمالهم ومعاملاتهم اليومية. ومن ثم فالأولى أن يستفيد العامل / الموظف من أنشطة أخرى ربما كان لها ردود مالية سريعة.

وكذلك يتضح لنا من الجدول رقم (٢) أن فعالية غير السعوديين لن تتحسن بسبب حسن المعاشرة مع زملائهم السعوديين. ويشترك الطرفان في تأكيد هذا الرأي بدرجة متساوية تقريباً (٦٩٪، ٦٧٪) وربما يرجع ذلك إلى أن غير السعوديين يركزون على العمل والإنتاجية وإلى أنهم يولون الأنشطة الاجتماعية خارج الدوام مع زملائهم السعوديين أهمية قليلة. ومن المحتمل أيضاً أن يرجع ذلك إلى أن غير السعوديين يمارسون نشاطات خارج الدوام مع أقرانهم من غير السعوديين ويولونها أهمية خاصة. ويتضح أيضاً أن أغلبية المشاركين في الدراسة (٥٠٪ من السعوديين و ٩٠٪ من غير السعوديين) يوافقون على أن فعالية السعوديين سوف تزداد إذا ما شارك الأخيرون في أنشطة اجتماعية مع السعوديين وغير السعوديين. وهنا نلاحظ أولاً اختلاف النسبتين (٥٠٪ من السعوديين، ٩٠٪ من غير السعوديين) وقد يرجع ذلك إلى حداثة الطفرة الاقتصادية واقتنائها بالتحفظ التقليدي للسعوديين فيما يتعلق بالاندماج في أنشطة اجتماعية غير معهودة في المجتمع السعودي. وقد يرجع ارتفاع نسبة غير السعوديين لأسباب متعلقة بالعمل. ومنها مثلاً محاولة اإجادة اللغة العربية وتفهم الحضارة والثقافة ومنها تقوية العلاقات الاجتماعية خارج الدوام وانعكاس (أو احتمال انعكاس) ذلك في مكان العمل في شكل تقارب في الأفكار والآراء ومن ثم الاتجاه الموحد نحو الأهداف والتركيز على العمل والإنتاجية وفعاليتها. ومن البديهي أن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية تؤدي إلى تعلم كل مشارك من الآخر بعض طرق وأساليب التفكير والتطبيق في العمل.

ويرى المشاركون في الدراسة (٥٧٪ من السعوديين و ٧٥٪ من غير السعوديين) أنه يجب على السعوديين أن يبذلوا جهداً أكبر أثناء تأدية واجباتهم وذلك لكون اللغة الانجليزية في اللغة المستعملة داخلياً. وربما دل هذا على حاجة السعوديين إلى دورات تدريبية في طرق وأساليب العمل باللغة الانجليزية ما دامت الأعمال التي يؤدونها تتطلب اإجادة تلك اللغة. ومن المحتمل أن السعوديين يؤدون أعمالهم على الوجه المطلوب ولكن عدم تمكنهم من اللغة الانجليزية يقف في طريق حصولهم على تقديرات ممتازة في أداء أعمالهم. وذلك أن مستويات الأداء تعتمد على حسن الاتصال باللغة الانجليزية وليس هذا متيسراً للسعوديين.

شعور الموظفين تجاه الشركات : لقد فحصنا في الجدول رقم (٣) مستويات شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه الشركات التي يعملون بها. وتشير نتائج البحوث السابقة والمتعلقة بدراسة شعور الموظفين تجاه الشركات التي يعملون لديها إلى أهمية تفهم المشكلات الشخصية للموظف وآثارها على مستوى إنتاجيته ومدى رضاه في محيط العمل (Al - Twaijri, 1987). وقد أكدت نتائج البحث الحالي هذه الأهمية حيث شعرت أغلبية المشاركين في الدراسة من السعوديين (٦٨٪) ونسبة عالية من غير السعوديين (٤٧٪) بوجوب تفهم رؤساء العمل لمشكلات الموظف الشخصية. كما ترى الأغلبية العظمى من المشاركين

(٧٣٪ من السعوديين، ٧٦٪ من غير السعوديين) أنه يتعين على الشركات التي يتمون إليها أن تكون مسئولة عن رفاهية الموظف وسعادته. ومن ثم فإنه يتعين على تلك الشركات أن تأخذ في الاعتبار أهمية دراسة وتفهم المشكلات الشخصية للعاملين بها ومساعدتهم على مواجهة هذه المشكلات حتى يفرغوا لأعمالهم ويوجهوا خالص جهدهم نحو الاحتفاظ بعضوية فعالة في المجتمع.

ومن ناحية أخرى، ربما يرجع هذا الشعور القوي تجاه الشركات إما إلى جهل الموظفين بحقوقهم، وإما إلى عدم وجود قوانين عمل مناسبة خاصة بالرفاهية العمالية، وإما إلى إهمال ملحوظ للأمور العمالية من قبل الشركات، وإما إلى عدم تفهم كامل لطبيعة القوانين العمالية، إن وجدت. وليس كل هذا بغريب في حالات الطفرات الاقتصادية التي كثيرا ما تسبق عمليات التقنين. كما أن عملية التقنين تعتمد في مصادرها على الشريعة الإسلامية والخبرة العملية الناتجة عن ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولم تتبلور ظروف الخبرة العملية بعد بشكل يسمح بسرعة التقنين اللازم. وتتضح قوة (مدى صدق) هذه التكهنات من وجود فارق ملحوظ في نسبة التعبير بين السعوديين (٦٨٪) وغير السعوديين (٤٧٪)، فإن السعوديين يعتبرون أكثر حساسية لهذه الظروف من غيرهم لكونهم أبناء المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٣)

مستويات شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه الشركات

٢	الديم	المجموع	غير مؤلف % بشدة	غير مؤلف % متوسط	غير مؤلف %	عبد %	مؤلف % متوسط	مؤلف % بشدة
١	يجب على الرئيس مساعدة مروضي لي مشكلاتهم الشخصية	سعودي	-	-	٩	٨	٤	٤
		غير سعودي	١٢	٩	١٢	٨	١١	١٣
٢	يجب على الشركة أن تكون مسئولة عن سعادة وزفاهية موظفيها	سعودي	٢	٢	-	-	٨	٦
		غير سعودي	-	-	٥	٤	١٢	١٧
٣	يجب على الشركة للمساعدة في حل مشكلات المجتمع	سعودي	٨	٧	١٦	١٣	٢٠	٢٤
		غير سعودي	٣	٢	٩	٧	٩	٧
٤	يجب على الشركة نقل الموظفين ورغم المخاطر التي يسببها هذا النقل	سعودي	٢٢	١٩	٣١	٢٦	١١	٩
		غير سعودي	١٦	١٢	٢٢	١٦	١٩	١٤
٥	يجب على الشركة أن تأخذ بين الأمان الاتيانية أكثر من السلامة والأمن في العمل	سعودي	٣٩	٣٢	٢٣	١٩	٨	٧
		غير سعودي	٣٥	٢٦	٢٨	٢١	١٥	١٢
٦	تستخدم سياسة التوظيف	سعودي	-	-	١١	٩	٨	٧
		غير سعودي	٩	٧	١٣	١٠	١٢	١٧

يعتبر النقل الوظيفي علاجاً لعدد من المشكلات الوظيفية التي قد تواجهها الشركات من آن لآخر. وقد تظهر هذه المشكلات اما لعدم تواجد (نقص) الكفاءات المناسبة في الأماكن المناسبة في الوقت المناسب، واما لعدم التوافق الاجتماعي أو الإداري بين الموظفين (ظروف تأديبية)، واما لحاجة الإدارة الى مكافأة حسن الأداء مع النقل الى المكانة المناسبة إدارياً أو وظيفياً ويعرف ذلك بالترقية. ومهما كان سبب النقل فقد ينتج عنه اما ارتفاع وطمأنينة وسعادة وظيفية أو اجتماعية للموظف أو مضايقات عكسية بصفة مباشرة أو في وقت لاحق. ولقد استشار الباحث رأى المشتركين في هذه الدراسة في هذا الشأن، فلم توافق الأغلبية (٦٥٪) من السعوديين، ٥٧٪ من غير السعوديين) على حق الشركة في نقل موظفيها اذا ما صاحب ذلك مضايقات. وربما رجح الفارق بين نسبتي الأجابة (٦٥٪) من السعوديين، ٥٧٪ من غير السعوديين) الى ارتباط السعوديين بالبيئة المحلية حيث توجد عائلاتهم وقبائلهم ومصالحهم الخاصة. أما بالنسبة الى العمالة الوافدة فقد تساوى أماكن العمل في الأهمية. وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات المثيلة فيما يتعلق بالانتقال الوظيفي. وإذا أخذنا نتائج هذه الدراسات وفحصناها جملة لاكتشفنا وجود مبادئ عامة (مشتركة) بين الثقافات في مختلف بلدان العالم في هذا المجال (Ali & Al - Shakhass, 1985; At - Twaibri, 1987).

يعتبر الربح مقياساً لنجاح إدارة الشركة في تسيير الأمور بشكل مرضى لكل المعنيين من مساهمين وعاملين وغيرهم. وعادة يستخدّم الربح في الدفع لعوامل الانتاج (رأس المال، العمل، والأرض، والتكنولوجيا) وفي إعادة الاستثمار عن طريق حجز جزء صغير من هذه الأرباح. غير ان الأرباح لن تتحقق اذا لم تعط الإدارة اهتماماً كافياً لعوامل الانتاجية. فانخفاض انتاجية العاملين في الشركة سيؤدى الى تدهور الأمور وتحقيق خسائر فادحة. كما أن الإدارة الناجحة يتحتم عليها الا تهمل سلامة العاملين بها وأمنهم في العمل. فارتفاع نسبة حوادث العمل وعدم استقرار العاملين سيؤدى الى انخفاض الانتاجية وزيادة تكاليف العمل ومن ثم انخفاض الأرباح وربما خسائر فادحة. ومن هنا يمكن القول أن الإدارة الناجحة يجب أن تحتفظ بتوازن كاف بين هدف تحقيق الأرباح عن طريق الاحتفاظ بمعدل انتاجية مرتفع وسلامة وأمن العاملين في العمل.

وفي هذا الشأن لم يوافق المشتركون في هذه الدراسة (٧٠٪) من السعوديين، ٨٣٪ من غير السعوديين) على تفضيل الشركات الانتاجية العاملين على سلامتهم وأمنهم في العمل. وليس من السهل التكهّن بوحدة سبب عدم موافقة المشتركين في الدراسة، وان كان من الواضح أن الأول تعبير عن وجهة نظر العاملين والأخير هو تعبير عن وجهة نظر الإدارة. ولكن يمكن القول أن كلاهما هو تعبير مطلق في غياب العوامل الأخرى.

تستخدم بعض بلدان العالم سياسة التوظيف مدى الحياة، وتعتبر هذه السياسة ناجحة اذا ما هيئت لها البيئة المناسبة. فمن مزاياها أنها تبعث على الاستقرار والطمأنينة في

نفسية العاملين فيها يتعلق بكسب العيش وتكوين الأسرة ورعايتها اجتماعيا واقتصاديا وصحيا. وهذا بدوره يؤدي الى الاخلاص في العمل والولاء للشركة حيث ينتج عنه التفاني في العمل وزيادة الانتاجية ورضا العامل / الموظف عن عمله وما يجلبه له من خير وراحة بال. غير أن هذه السياسة قد تؤدي أيضا الى التواكل وانخفاض الانتاجية اذا لم توجد عوامل الرقابة والتحفيز الملائمة. فقد يتأبط الموظف شعور يفوق حده بالطمأنينة للدرجة تلهيه عن السعي في سبيل تحقيق أهداف الشركة أو المؤسسة التي ينتمي اليها. ويسؤال المشتركين في هذه الدراسة عن رأيهم في وجوب اتباع أصحاب العمل لسياسة التوظيف مدى الحياة، أجابت الأغلبية بالتأكيد (٥٦٪ من السعوديين، ٤٥٪ من غير السعوديين). وربما رجع اختلاف النسبتين الى كون المملكة العربية السعودية دولة اسلامية تطبق مبادئ الشريعة الاسلامية. الأمر الذي ربما استمد منه السعوديون رأيهم وربما شعروا بأنه حق مكتسب، وربما كان صغر الفارق بين النسبتين ناتج عن خلفيات المشتركين في الدراسة من غير السعوديين، حيث جاءوا من بلدان مختلفة من بينها الهند والباكستان وتايلند والفلبين. وفي تلك البلدان لا تعتبر سياسة التوظيف مدى الحياة بأمر غريب. وثمة سبب لعدم موافقة العمالة الوافدة على وجوب اتباع هذه السياسة. وذلك أنهم يشعرون بأن هذا الأمر لا يعينهم كثيرا في المملكة العربية السعودية، فحيثما وجدت سياسة التوظيف مدى الحياة فإن المتفهمين بها هم أبناء الوطن سواء كان ذلك في الشرق أو الغرب.

وبفحص ودراسة اجابات المشتركين فيما يتعلق بالقيم رقم ١، ٢، ٤، ٥، ٦ كما هو ملخص في جدول رقم (٣) يمكن القول بأن هذه الاجابات تتسق مع بعضها البعض. أما الاجابة المتعلقة بدور الشركات في حل مشكلات المجتمع (القيمة الادارية رقم ٣) فإن اختلاف الرأي بين السعوديين وغير السعوديين يمكن اعتباره كافيا عن اختلاف الثقافة التي ينتمي اليها كل من الطرفين. (حيث يرى السعوديون (٤٢٪) وغير السعوديين (٦٤٪) أن على الشركات أن تقوم بدور في حل مشكلات المجتمع). فنظرا لما تقوم به الدولة الاسلامية من رعاية لشئون المجتمع بصفة عامة وحيث أن هذا الدور مستمد من مبادئ الاسلام فإنه من الطبيعي أن تمشي اجابة السعوديين مع فهمهم لدور الدولة في رعاية المواطنين. وقد يرجع الاختلاف أيضا الى طبيعة وتفسير نظرة السعوديين لمشكلات اجتماعية على أنه من مصاعب الحياة التي على الإنسان أن يواجهها بإيمان وعزيمة سيتغلبون عليها، وربما كانت نظرة السعوديين محدودة بعوامل بيئية أخرى. ومن جهة أخرى قد يكون نظرة غير السعوديين مبنية على خلفية ثقافية تجعله يرى مصاعب الحياة الاجتماعية من خلال اطار آخر على أساس المقارنة بين ثقافتين أو أكثر: ثقافته ثقافة البلدان التي زارها أو عاش بها، وهذا أمر لا يتوفر مثله لدى السعودي حيث أنه لم يرحل للعمل في بيئة أخرى وذلك لعدم حاجته الى ذلك.

جدول رقم (٤)

معاملات ارتباط بيرسون لطبيعة العلاقة بين شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات

شعور الموظفين تجاه الشركة		شعور الموظفين تجاه زملائهم
غير سعوديين	سعوديين	
★★ ٢٢	★ ١٦	

 $P^* < .01$
 $P^{**} < .05$

جدول رقم (٥)

الفرق الكلي بين مستويات شعور الموظفين تجاه زملائهم ومستويات الموظفين تجاه الشركة للمجموعة السعودية وغير السعودية

المتغير	المجموعة	عدد الحالات	المعدل	قيمة وت	المستوى المعنوي
١ - شعور الموظفين تجاه زملائهم	سعوديون	٨٣	٤,٤٤٩٣	٢,٥٩	٣,٠٠١
	غير سعوديين	٧٥	٤,٤٩٣١		
٢ - شعور الموظفين تجاه الشركة	سعوديون	٨٣	٤,٦١٦٠	٠,٣٣	٠,٧٣٩
	غير سعوديين	٧٥	٤,٧٥٩٣		

 $P^* < .01$

طبيعة العلاقة بين شعور العمالة الوافدة والعمالة الوطنية تجاه الشركات وتجاه زملائهم في العمل : يحتوى الجدول رقم (٤) على معامل ارتباط بيرسون Pearson Coefficient الذي يعطى صورة عن طبيعة العلاقة بين شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات . ويتضح لنا من هذا الجدول أن هناك علاقة ايجابية معنوية ذات معنى ودلالة احصائية بين شعور السعوديين تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات ($P < .01$) ، وعلاقة ايجابية معنوية ذات معنى ودلالة احصائية بين شعور غير السعوديين تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركة ($P < .05$) . ولكن هناك فرق بين المجموعة السعودية والمجموعة غير السعودية بالنسبة الى شعور المجموعتين تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركة؟ للأجابة عن هذا السؤال ننظر الى جدول رقم (٥) حيث نجد نتائج اختبارات «ت» للمجموعة السعودية وغير السعودية بخصوص شعور المجموعتين تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات وتقرير طبيعة هذه الفروق بين مستويات شعور المجموعتين . وتدل النتائج على أن هناك فروقا معنوية ذات معنى ودلالة احصائية لمستويات شعور الموظفين تجاه زملائهم بين المجموعة السعودية وغير السعودية ($P < .01$) . ويمكن عزو هذه الفروق المعنوية ذات الدلالة الاحصائية بين المجموعتين الى عدة عوامل منها :

- ١ - اختلاف الثقافات الحضارية، فهذا له دور كبير في التأثير على القيم الادارية . وذلك لأن السعوديين وغير السعوديين لديهم طرقهم الخاصة حسب بيئتهم الثقافية لوضع المعايير على مستوى شعورهم تجاه زملائهم في العمل .
- ٢ - اختلاف مستوى المؤهل العلمى ، ويتضح لنا من جدول رقم (١) أن عددا كبيرا من السعوديين يحمل مؤهل الشهادة الثانوية بينما يحمل عدد كبير من غير السعوديين المؤهل الجامعى وهذا الفارق العلمى بطبيعة الحال يخلق صورة معينة حول شعور المجموعتين تجاه زملائهم في العمل . فالتعليم الجامعى يزود الطلاب بمعلومات قيمة وتساعدهم على بناء كفاءات من خلال النشاطات / الأنشطة اللاصفية التى تنمى روح التعاون والإخاء والترابط وتشجع الروح القيادية لديهم .
- ٣ - اختلاف الأعمار، ويتضح من الجدول رقم (١) أن أغلبية السعوديين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٣٤ سنة بينما أغلبية غير السعوديين تزيد أعمارهم على ٣٤ عاما . وهذا الفارق فى العمر له أبعاد كبيرة من حيث طول مدة الخبرة فى العمل وطريقة معاملة الزملاء فى العمل وطريقة التحقق من الكفاءة الإدارية وغير ذلك .

الخلاصة

يتضح لنا من العرض النظرى لهذه الدراسة ومن تحليل نتائج البحث الميدانى المقارن ما يلى :

- ١ - أن المشاركين فى هذه الدراسة من السعوديين وغير السعوديين يعتبرون - بشكل عام - راضون عن شعورهم تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركات .

٢ - أن هناك علاقة ايجابية ذات معنى ودلالة احصائية بين شعور السعوديين تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات وكذلك بين شعور غير السعوديين وتجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات.

٣ - وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين المجموعة السعودية وغير السعودية بالنسبة الى مستويات شعورهم تجاه زملائهم في العمل.

وللاستفادة من هذه النتائج يوصى الباحث أن تقوم الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية بأجراء استفتاء لجميع موظفيها للوقوف على طبيعة ومستويات القيم الادارية التي يمارسها الموظفون لديها. فعندما تلم الشركة بالقيم الادارية التي يمارسها موظفوها سوف يتكون لدى الشركة تصور عام يمكنها من القيام بوضع خطط محكمة بخصوص تشجيع وتحفيز الموظفين على أسس صحيحة وقواعد سليمة.

وعما أن النتائج بينت أن استعمال اللغة العربية ليس السائد لدى هذه الشركات وعما أن لغتنا الأم هي اللغة العربية فيجب على الشركات أن تسعى الى التقليل من استعمال اللغة الانجليزية كلغة رسمية داخلية بين الأقسام وتشجيع استعمال اللغة العربية وذلك عن طريق تزويد الأقسام بالمتطلبات الأساسية لتحقيق هذا الغرض. وكذلك يجب أن تسعى الشركات الى عمل نشاطات / أنشطة جماعية خارج الدوام لجميع الموظفين لتسهيل مهمة التعارف وزيادة مستوى التفاهم والتقارب في التفكير بين الموظفين للإسراع في عملية التأقلم في مناخ العمل.

وربما فعلت الدولة خيرا بدراسة شئون العمال مع لفئة خاصة للأمر المتعلقة بالموضوعات والنتائج التي جاءت بها هذه الدراسة عن طريق دراسة الأوضاع العمالية بقصد زيادة مستوى الرعاية والتوجيه للعمالة الوطنية. وحتى يمكن زيادة مستوى النوعية من العمالة المتاحة، فالخطط الخمسية الحالية تطالب بزيادة وتوفير المهارات المناسبة لتواكب التقدم الاقتصادي للمملكة العربية السعودية واحتياجاتها الاجتماعية في سبيل استقرار وأمن الشعب السعودي والحفاظ على مكانته ودوره القيادي في العالم الإسلامي عامة والخليج والجزيرة العربية خاصة. ولعل من شأن التطور الاقتصادي أن يقل الاعتماد على العمالة الوافدة مع مرور الزمن في مجالات ومهارات معينة، وإن كان من الصعب أن تستقل دولة عن الاخرى بصفة تامة. ولواجهة هذه الظروف قد تحتاج المملكة العربية السعودية الى بعض القوانين التي تنظم تبادل القوى العاملة ورعايتها حتى لا تقع فريسة لتشوهات متصلة بالعمالة الأجنبية هي في غنى عنها.

أما بالنسبة الى الباحثين في هذا المجال فأرى أن تعمل دراسة مشابهة لتأكيد نتائج هذه الدراسة أو ابراز نتائج أخرى. وبما أن هذا الموضوع حيوي وهام أرى كذلك أن تضاف متغيرات أخرى الى الدراسة مثل حجم المنشأة ومدة الخدمة الكاملة والمناسبات.

والولاء للمنظمة والأداء الوظيفي والأسلوب القيادي. وربما احتاج الأمر الى عدة دراسات لتغطية هذه المتغيرات.

النتائج والمناقشات

يتضح لنا من الجدول رقم (١) أن متوسط أعمار السعوديين يبلغ حوالى ٣٠ عاماً بينما يبلغ متوسط أعمار غير السعوديين تقريباً ٤٢ عاماً. أما بالنسبة الى المستوى العلمى فيغلب التعليم الثانوى على الجزء السعودى من العينة بينما يغلب الطابع الجامعى على الجزء غير السعودى من العينة. وكذلك يتضح لنا من الجدول ذاته أن السعوديين لهم مدة خدمة أطول بالنسبة الى غير السعوديين فى الشركات التى يعملون بها حالياً.

كان الهدف الأول لهذه الدراسة هو محاولة الاجابة عن السؤال التالى : ما مستويات القيم الادارية للعماله الوافده (غير السعوديين) وللعماله الوطنيه (سعوديين) تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركات؟ وللإجابة عن هذا السؤال لخصنا احصائياً فى الجدول رقم (٢) مستويات شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم فى العمل وفى الجدول رقم (٣) مستويات شعورهم تجاه الشركات على التوالى.

شعور الموظفين نحو زملائهم فى العمل : يتضح لنا من النتائج المعروضة فى الجدول رقم (٢) أن الأغلبية البسيطة ٥٣٪ (٢٠٪ + ١٤٪ + ١٩٪) من السعوديين والأغلبية العظمى ٧٤٪ (١٩٪ + ٢٥٪ + ٣٠٪) من غير السعوديين الذين اشتركوا فى الدراسة الحالية لم توافق على أن فعالية غير السعودى تعتمد على اجادته للغة العربية، أى أن عدداً كبيراً من المشاركين فى هذه الدراسة لا يوافقون على الرأى القائل أن اجادة اللغة العربية سوف تزيد من فعالية الموظف غير السعودى. وقد تنسب هذه النتيجة الى أن معظم المعاملات الداخلية فى الشركات والصناعات التى تشملها الدراسة الحالية تستخدم اللغة الانجليزية كوسيلة اتصال. وبناء على ذلك فإن اجادة اللغة العربية ليست مهمة لدرجة كبيرة (عالية) ما دام الموظف يجيد اللغة الانجليزية ويتضح لنا من الجدول ذاته عدم وجود رأى قاطع بين المشتركين فى الدراسة فيما يتعلق باعتماد مستوى فعالية غير السعودى على مدى فهمه للثقافة والحضارة والتاريخ العربى فبينما أفاد ٣٦٪ من السعوديين و ٢٩٪ من غير السعوديين بشكل عام لعدم موافقتهم الى أن غير السعودى سيكون أكثر فعالية بمدى فهمه للثقافة والحضارة والتاريخ العربى فقد أفاد ٣٩٪ من السعوديين و ٤٨٪ من غير السعوديين بموافقتهم. ولقد بلغت نسبة المحايدين من السعوديين وغير السعوديين ٢٥٪ و ٢٣٪ على التوالى.

وتدعم هذه النتائج ما جاءت به الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة باختلاف الثقافات (Myers et al, 1974; England, 1978; Kelley & Worthley, 1984) حيث وجد أنه

من الأهمية بمكان تفهم حضارة وثقافة البلد التي يعمل بها الأشخاص والشركات (Ali & Drucker, 1985; At-Twajiri, 1987). كذلك هذه النتائج تؤيد أقوال (1986) حول موضوع تفهم القيم الإدارية للبيئة التي تعمل فيها الشركات متعددة الجنسية. غير أنه يجب أن نتذكر أن مدى تفهم الثقافة والحضارة والتاريخ لبلد ما يتطلب فترة زمنية طويلة نسبياً، في حين أن متوسط فترة عقود العمل في المملكة العربية السعودية قد يبلغ عامين.

المصادر

- Ali, A. & Al-Shakhas, M.
1985 "Managerial Value Systems for Working in Saudi Arabia: An Empirical Investigation". *Group and Organization Studies* 2: 135 - 151.
- Al-Maney, A.J.
1981 "Cultural Traits of the Arabs: Growing Interest for International Management". *Management International Review* 21 (3): 10-18
- Allport, G.W., Vernon, P.E. & Lindzey, G.
1951 *Study of Values*. Boston: Houghton Mifflin Co.
- Anastos, D. Bedos, A. & Seamon, B.
1980 "The Development of Modern Management Practices in Saudi Arabia". *Columbia Journal of World Business* 15(2): 81-92
- At-Twajiri, M.
1987 "A Cross Cultural Comparison of American-Saudi Managerial Attitudes in U.S. - Related Firms in Saudi Arabia: An Empirical Investigation." *Proceedings of the 1987 Annual National Conference on Employees Rights and Responsibilities*, Virginia Beach, Virginia, USA, October 15-17: 259-263.
- Azumi, K.
1978 "Self Versus Collectivity Orientation Among Japanese Employees: An International Comparison". Paper presented at a workshop, Alternatives to the Group Model of Japanese Society, Stanford University.
- Badaway, M.K.
1980 "Styles of Mideastern Managers". *California Management Review* 22 (2): 51-58.

- Barrett, G.V. & Bass, B.M.
1976 "Cross-Cultural Issues in Industrial and Organizational Psychology." pp 1639-1686 in M.D. Dunnetts (Ed.), Handbook of Industrial and Organizational Psychology. Chicago: Rand McNally
- Brislin, R.W.
1970 "Back-Translation for Cross-Cultural Research." Journal of Cross-Cultural Psychology 1: 185-216.
- Chang, S.K.C.
1985 "American and Chinese Managers in U.S. Companies in Taiwan: A Comparison." California Management Review 27(4): 144-156.
- Chemington, D.J., Spencer, J.C. & England, J.L.
1979 "Age and Work Values". Academy of Management Journal 22 (3): 617-623.
- Connor, P.E. & Becker, B.W.
1975 "Values and the Organization: Suggestions for Research". Academy of Management Journal 18 (3): 550-561.
- Drucker, P.F.
1986 "The Changing Multinational". The Wall Street Journal (January 15): 1-2.
- England, G.W.
1978 "Managers and Their Values Systems: A Five Country Comparative Study". The Columbia Journal of World Business 13 (2): 35-44.
- Graues, C.W.
1970 "Levels of Existence: An Open System Theory of Values". Journal of Humanistic Psychology: 131-155.
- Guth, W.D. & Taguiri, R.
1965 "Personal Values and Corporate Strategies". Harvard Business Review 43: 123-124.
- Haire, M., Chiselli, D.E. & Porter, L.W.
1966 Managerial Thinking: An International Study. New York: John Wiley.
- Hegarty, W.R.
1976 "The Relationship Between Values Structure and Willingness to Make Economically Suboptimal Investments." Proceedings of Eastern Academy of Management Meeting, pp:123-127.

- Kanovsky, E.
1986 "Migration from the Poor to the Rich Arab Countries". Middle East Review (Spring): 28-36.
- Kelley, L. & Worthley, R.
1981 "The Role of Culture in Comparative Management: A Cross Cultural Perspective." Academy of Management Journal 24(1): 164-167.
- Kerlinger, F.A.
1973 Foundation of Behavioral Research (2nd ed.). New York: Holt Rinehart and Winston.
- Myers, M.S. & Myers, S.S.
1974 "Toward Understanding the Changing Work Ethics." California Management Review 17(1): 7-19.
- Owan, R.
1986 "Migrant Workers in the Gulf". Middle East Review (Spring): 24-27.
- Pezeshkpur, C.
1978 "Challenges to Management in the Arab World." Business Horizon 21 (4): 47-55.
- Rokeach, M.
1973 The Nature of Human Values. New York: Free Press.
- Siraj Eldin, I.A. , Sherbiny, N.A. & Siraj Eldin, M.I.
1984 "Saudis In Transition: Challenges of Changing Labor Market". World Bank Publication, Oxford University Press.
- Tagulri, R.
1965 "Value Orientation and the Relationships of Managers and Scientists". Administrative Science Quarterly 9: 39-51.
- Wright, F.
1980 "Organizational Behavior in Islamic Firms". Management International Review 21(2): 86-94.



المجلة التربوية

تمتد من العناية التربوية - جاذبات الصفوف
مجلة ليلية ، تخصصية ، مغلقة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

• تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

• تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية
والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

د. ١	و للملاب	د. ٢	للأفراد في الكويت
د. ١,٥	و للملاب	د. ٢,٥	للأفراد في الوطن العربي
	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		للأفراد في الدول الأخرى
	١٢ د. ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً.		للهيئات والمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص. ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي 71953 الكويت.

هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

آفاق استغلال الغاز الطبيعي عالميا

يوسف حسن محمد
قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

مقدمة

يعتبر الغاز الطبيعي من أنظف أصناف الوقود الأحفوري على الإطلاق وأعلاها كفاءة عند الاستخدام. وقد كان المختصون بأمور الطاقة يتوقعون دورا رائدا للغاز الطبيعي في هيكل استهلاك العالم من الطاقة الأولية في ظل الظروف السائدة خلال السبعينات والمتمثلة باستمرار ارتفاع أسعار النفط واشتداد ندرة مصادره بالإضافة الى تنامي القيود على استخدامات مصادر الطاقة الأخرى لأسباب بيئية. ويهدف هذا البحث الى تتبع تطور صناعة استغلال الغاز الطبيعي وأوضاع التجارة فيه ومن ثم الإشارة الى المعوقات الأساسية التي تقف حائلا دون قيام الغاز بالدور المؤمل له. وترتبط هذه المعوقات أساسا بطبيعة صناعة الغاز. هذه المعوقات لها افرازات مختلفة أهمها تباين أنماط التسعير المفضلة من جانب المستهلكين والمنتجين والتي تسهم الى حد كبير في احتواء دور الغاز وتحديده في جوانب ضيقة من استعمالات الطاقة الأولية. نستعرض في الجزء التالي الغاز الطبيعي من حيث طبيعة تواجده واحتياجاته، ثم نتطرق الى تطور استغلال الغاز الطبيعي تاريخيا وطرق الاستفادة منه. بعد ذلك نوضح مراكز الانتاج والاستهلاك وذلك تبعا للمناطق الجغرافية وأهم الدول، ونتبع هذا الجزء بالحديث عن تطورات تجارة الغاز وتكاليف النقل لوسطائها المختلفة بالإضافة الى المعوقات الرئيسية التي تواجهها، وأخيرا أنماط التسعير السائدة فيها، ونختم البحث بالخلاصة والاستنتاجات.

طبيعة تواجد الغاز الطبيعي واحتياجاته

من المعروف أن الغاز الطبيعي مزيج من الهيدروكربونات الشبيهة بالنفط من حيث

الجيولوجية والجغرافية والتركيب الكيماوي. وتشكل غازات الميثان والإيثان والبروبان والبيوتان والبتان أهم مكونات الغاز الطبيعي وجميعها مركبات بارافينية أي على شكل سلاسل مستقيمة. ويعتبر الميثان أبسطها من حيث التركيب الكيماوي. كما أن الغاز يحوي بعض الشوائب الغازية كالغازات الكبريتية والنيتروجينية وثاني أكسيد الكربون.

يتواجد الغاز الطبيعي في الأرض إما مع النفط ويسمى عندئذ غازاً مصاحباً Associated Gas أو بمفرده في مكانين مستقلين ويطلق عليه غير مصاحب Non-Associated Gas. ويصنف الغاز الى صنفين تبعاً لنسب مكوناته. فهناك الغاز الطبيعي الجاف Dry Gas وهو عديم المحتوى من الهيدروكربونات القابلة للتكثيف في ظروف الضغط والحرارة العياريين، في حين يطلق مصطلح غاز رطب Wet Gas على أصناف الغاز التي تحتوى على هيدروكربونات قابلة للتكثيف ويرجع السبب في تسمية هذا الصنف بالغاز الرطب الى تكثف غاز البنتان عند الضغط الجوي مكوناً سائلاً يسمى الغازولين الطبيعي Natural Gasoline.

وفيما يختص بالشوائب الموجودة في الغاز الطبيعي فإنه عادة ما يتم التفريق بين الغازات المختلفة على أساس المحتوى الكبريتي حيث يسمى الغاز الذي يحوي مقداراً صغيراً من الشوائب الكبريتية بحيث لا يحتاج الى تنقيته قبل الاستخدام بالغاز الطبيعي الحلو Sweet Gas. في حين يسمى الغاز الذي يتطلب التنقية لارتفاع نسبة الكبريت فيه بالغاز الطبيعي الحامض Sour Gas. ولمقارنة أصناف الغاز الطبيعي من حيث الخواص التجارية كالمحتوى الحراري والوزن النوعي هناك مقياس رقم واب Wobbe No. وبحسب كالاني (الوحدات القياسية مبنية بين قوسين):

$$\text{رقم واب Wobbe No.} = \frac{\text{المحتوى الحراري}}{\sqrt{\text{الوزن النوعي}}} \quad \left(\frac{\text{ب ت يو}}{\text{قدم مكعب}} \right) \quad \left(\frac{\text{ب ت يو}}{\text{قدم مكعب}} \right) \quad \left(\frac{\text{ب ت يو}}{\text{قدم مكعب}} \right)$$

ويذكر أن الوزن النوعي للغاز الطبيعي يتراوح بين ٠.٥٨ إلى ٠.٧٩ تبعاً لمحتواه من الغازات المختلفة مقارنة مع الوزن النوعي للماء الذي يعادل واحداً صحيحاً. من الواضح أن رقم واب يتناسب طردياً مع المحتوى الحراري وعكسياً مع الوزن النوعي. ويعتبر الغاز الطبيعي عموماً أكثر جودة كلما ارتفع رقم واب المتعلق به. ويوضح جدول (١) المحتوى الحراري لمكونات الغاز الطبيعي ونسبة كل مركب في الحجم الكلي وذلك للغاز الجاف والرطب. ومن الملاحظ أن غاز الميثان هو المركب الأساسي من حيث نسبته في الحجم مع تميزه بانخفاض محتواه الحراري مقارنة مع المكونات الأخرى. والجدير بالذكر أنه بالإضافة الى تواجد الغاز الطبيعي في المناطق الرسوبية المميزة الا أنه يتواجد أيضاً في مناطق من العالم ذات صفات جيولوجية مختلفة تماماً. فعلى سبيل المثال يتواجد الغاز الطبيعي في حقول الفحم وفي بعض التكوينات الصخرية الضيقة وكذلك في المناطق المتجمدة وقيعان المحيطات.

جلول رقم (١)
مكونات الغاز الطبيعي

المركب	المحتوى الحراري (ب ت يو / قدم مكعب)	النسبة في الحجم (%)	
		الغاز الجاف	الغاز الرطب
الغاز الطبيعي التجاري	١٠٢٠ - ١٠٥٠	-	-
الميثان (Methane)	١٠١٢	٩٦,٠٠	٨٤,٦٠٠
الإيثان (Ethane)	١٨٠٠	٢,٠٠	٦,٤٠
البروبان (Propane)	٢٥٢٠	٠,٦٠	٥,٣٠
البيوتان (Butane)	٣١٠٦	٠,٣٠	٢,٦٠
البتان (Pentane)	٣٣١٧	٠,٢٠	٠,٦

المصدر : 1/5 : Table Tiratsoo, 1979

ملاحظة : عادة ما يستخدم مقدار السوائل المستخلصة من الغاز الطبيعي في ظروف الضغط والحرارة العياريين لتصنيفه الى رطب أو جاف . فالغاز الذي يحوي أكثر من ليتر واحد من المكثفات لكل ٧٥ مترا مكعبا من الغاز يعتبر رطبا بينما يعتبر جافا اذا كانت كمية المكثفات أقل من ذلك .

ولدراسة تطور الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الجغرافية المختلفة للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ نستعرض جدول (٢) . يلاحظ ان ارقام الاحتياطي لافرق بين احتياطيات الغاز المصاحب وغير المصاحب ، الا أنه بشكل عام يمكن القول بين احتياطيات الغاز المصاحب تشكل مانسته ٢٨٪ من اجمالي الاحتياطيات وتتركز بشكل أساسي في الدول خوات الاحتياطي النفطي الضخم كالمملكة العربية السعودية والكويت والعراق وبعض الدول الأخرى .

يتضح من الجدول أن التوزيع الجغرافي لاحتياطيات الغاز يتسم باتساعه ونموه المضطرد خلال الفترة المذكورة . فقد ارتفع احتياطي العالم من الغاز الطبيعي ليصل الى ١٠٧٥٦١ بليون متر مكعب (حوالي ٧٠٠ بليون برميل مكافئ نفط) سنة ١٩٨٦ . ويلاحظ من الجدول عدم تجانس نمو الاحتياطي في المناطق المختلفة ، حيث ارتفعت حصة دول الشرق الأوسط ودول التخطيط المركزي لتصل ٢٨١٪ و ٣٩٦٪ بالترتيب ، في حين انخفضت نسبة أمريكا الشمالية لتصل ٧٤٪ سنة ١٩٨٦ . ويعزى الانخفاض في حصة أمريكا الشمالية في مجمل الاحتياطي العالمي الى عدم حدوث أية إضافات مهمة لتعويض

الاستهلاك المستمر، كما أن أمريكا الشمالية كانت قد تعرضت لمقدار كبير من البحث والتنقيب في الفترة السابقة لسنة ١٩٦٥. وفي المقابل شهدت دول العالم الأخرى نموا كبيرا في جهود الاستكشاف مما أدى الى اكتشاف مقادير مهمة من الغاز الطبيعي وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأفريقية.

جدول رقم (٢)

تطور الاحتياطيات والانتاج المستغل من الغاز الطبيعي وفق المناطق الجغرافية، ١٩٦٥ - ١٩٨٦^(١)
(بليون متر مكعب)

المنطقة	الاحتياطيات				الانتاج المستغل			
	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٦
أمريكا الشمالية	٩٢٥٥	٨٠٧٥	٨١٠٠	٧٩٧٠	٤٦٨,٩	٦١٦,٥	٥٤٩,٧	٥٣١,٠
	(٣٦,٦)	(١٢,٦)	(٨,١)	(٧,٤)	(١٨,٦)	(١٩,٥)	(٣١,١)	(٢٩,٤)
أمريكا اللاتينية	١٧٧٠	١٣٦٦	٥٥٢٩	٦٥٨١	٢٢,٨	٣٧,١	٧٦,٤	٧٧,٦
	(٧,٠)	(٣,٩)	(٥,٦)	(٦,١)	(٣,٠)	(٤,٢)	(٤,٢)	(٤,٢)
أوروبا الغربية	١٨٢٤	١٣٤١	٥٥٢٣	٥٥٨٩	١٩,٧	١٦١,٥	١٩٤,٣	١٩٠,٥
	(٧,١)	(٧,٦)	(٥,٦)	(٥,٦)	(٢,٩)	(١٢,٠)	(١٦,٠)	(١٠,٥)
الشرق الأوسط	٦١٧٠	١٥٣٧٧	١٧٤١٥	٣٠٢٣٤	٤,٨	٢٤,٢	٦٧,٥	٧٥,٢
	(٢٤,٤)	(٢٥,٤)	(٢٧,٥)	(٢٨,١)	(٠,٧)	(٢,٧)	(٣,٨)	(٤,٧)
أفريقيا	٢١٦٤	٥٨١١	٥٨٤٠	٧٠٢٩	٢,٠	١٢,٣	٥٢,٩	٥٢,٢
	(٨,٦)	(٩,٦)	(٥,٩)	(٦,٥)	(٠,٢)	(١,١)	(٣,٠)	(٣,١)
آسيا والشرق الأقصى	٨٠١	٢١٨٧	٥٨٥٤	٥٨٥٤	٧,٦	٢١,٤	٨٣,٩	٨٩,٢
	(٣,٦)	(٣,٦)	(٥,٦)	(٥,٤)	(١,١)	(١,٧)	(٤,٨)	(٤,٩)
أوقيانوسيا	١٣٧	١٠٣٦	١٦٧٨	١٦٧٥	٥٠	٥,٥	١٥,٩	١٧,٧
	(٠,٥)	(١,٧)	(١,٧)	(١,٦)	--	(٠,٤)	(٠,٩)	(١,٠)
دول التخطيط المركزي	٣١٩٥	٢١٢٤٦	٣٩٨٧٦	٤٢٦١٨	١٦١,٧	٣٢٦,٣	٧٢٦,٠	٧٣٠,٠
	(١٢,٦)	(٣٥,٢)	(٤٠,١)	(٣٩,٦)	(١٢,٥)	(٢٨,٦)	(٤١,١)	(٤٢,٦)
العالم	٢٥٣١٥	٦٠٥٠٨	٩٥٤٤٦	١٠٧٥٦١	٨٨٧,٣	١٢٤٥,٨	١٧٦٦,٧	١٨٠٠,٤
معدل النمو (٪)	(-)	(٨,٧)	(٥,٠)	(٥,٧)	(-)	(٦,٠)	(٣,٥)	(٣,٦)
الأمريك	٩١١٢	٢٢٥٢٧	٣٥١٨٤	٤٠١٣٣	١٦,٨	٥٦,٢	١١٠,١	١٧٢,٤
النسبة الى العالم	(٣٦,٦)	(٣٦,٥)	(٣٥,٨)	(٣٧,٨)	(٢,٤)	(٤,٥)	(٩,١)	(٩,٥)

المصدر : OPEC, 1985 : Tables 12 & 16.

OPEC, 1986 : Tables 12 & 16.

- ملاحظة : (١) الأرقام بين قوسين تعني النسبة الى مجموع العالم (٪).
(٢) الأرقام تشير الى الاحتياطيات في نهاية سنة ١٩٨٦.
(٣) تشير معدلات النمو الى المتوسط السنوي خلال فترة عشر سنوات.
(٤) يشير هذا الرقم الى معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥.
(٥) الإشارة (-) تعني رقماً أصغر من ٠,٥ بليون متر مكعب.

وبالنسبة لتوزيع الاحتياطي وفق أهم الدول سنة ١٩٨٦ نستعرض جدول (٣) حيث نلاحظ أن الاتحاد السوفيتي وإيران تموزان على ما يقارب من ٣٨٪ و ١٣٪ من مجمل الاحتياطي العالمي. أما الدول الأخرى التي تمتلك كميات لا بأس بها فهي الولايات

جدول رقم (٣)

احتياطيات وإنتاج الغاز الطبيعي وفق أهم الدول، ١٩٨٦.^(١)

الدولة ^(٢)	الاحتياطي (بليون متر مكعب)	الإنتاج (بليون متر مكعب)	عمر الاحتياطي (سنوات)
الاتحاد السوفيتي	٤١٠٠٠	٦٨٥,٨	٥٩,٨
إيران	١٢٨٦٠	٢٢,٠	٤٢٠,٠
الولايات المتحدة	٥٢٢٠	٤٥٢,٣	١١,٥
قطر	٤٤٤٠	٦,٢	٧١٦,١
الجزائر	٣٠٠٢	٩٧,٤	٣٠,٨
السعودية	٣٩٥١	٤٠,٥	٩٧,٦
الإمارات	٥٤١٤	٧٣,٥	٢٣٠,٤
كندا	٢٧٥٠	٧٨,٧	٢٤,٩
النرويج	٢٢٩٦	٢٧,٣	٨٤,١
المكسيك	٢١٤٦	٢٦,١	٨٢,٢
فرنسا	١٨١٥	٧٤,١	٢٤,٥
لبنان	٢٦٥٠	٣٦,٣	٧٣,٠
أستراليا	١٥٣٠	١٣,٧	١١١,٧
ماليزيا	١٥٠١	١٥,٠	١٠٠,٠
نيجيريا	٢٤٠٠	١٨,٧	١٢٨,٣
إندونيسيا	٢٠٧٠	٤٦,٣	٤٤,٧
الكويت	١١٦٧	٦,٧	١٧٤,٢
العراق	٨٧٠	٢٠,٦	٤٢,٢
العراق	٨٢١	٨,٣	٩٨,٩
بريطانيا	٢٣٤	٤٥,٣	١٤,٠
الأرجنتين	٦٦٩	١٥,٥	٤٣,٢
إيبيا	٨٢٧	١٢,٩	٦٤,١
العالم	١٠٧٥٦١	١٩٦٧,٥	٥٤,٧
الأوبك	٤٠١٣٣	٢٣٢,٥	١٢٢,٢
النسبة للعالم (%)	(٣٧,٨)	(١٦,٩)	

المصدر : OPEC, 1986 : Tables 34, 40 & 41.

ملاحظات :

- (١) تشير أرقام الاحتياطي والإنتاج للوضع حسب نهاية سنة ١٩٨٦.
- (٢) بالنسبة للدول خارج الأوبك فإن أرقام الإنتاج تمثل الإنتاج المستغل وليس الكلي لكون الحقن والحرق يمثلان نسبة ضئيلة من الإنتاج الإجمالي. أما بالنسبة للدول الأوبك فإن أرقام الإنتاج تمثل مجمل الإنتاج وذلك لصغر الكمية المستغلة. لذلك فإن إنتاج العالم = الإنتاج المستغل خارج الأوبك + إجمالي إنتاج الأوبك.

المتحدة ٤,٩٪ وقطر ٤,١٪ والسعودية ٣,٧٪ والجزائر ٢,٨٪. ونشير أخيراً إلى أن أهم ثلاث عشرة دولة هي : الاتحاد السوفيتي وإيران وقطر وفنزويلا والسعودية والامارات والجزائر والنرويج والمكسيك والولايات المتحدة وكندا ونيجيريا واندونيسيا تحوز فيها بينها على ٨٥٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد في العالم. ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن أرقام الاحتياطي ليست بالدقة التي تمكنتنا من الاعتماد عليها وذلك لعدة أسباب هي : عدم اتفاق الدول على تعريف الاحتياطي المذكور، لذلك فإن أرقام الاحتياطي لا تعني الشيء نفسه في الدول المختلفة. كذلك من المعروف ان الاحتياطيات المعروفة غير متوافرة بنفس الدرجة حيث أن بعضها متواجد في مناطق قريبة وأخرى في مناطق نائية. . وهناك أيضا احتياطيات مرتبطة بالنفط الخام حيث أن انتاجها يعتمد على معدلات انتاج النفط مما يمنع انتاج الغاز بصفة مستقلة. كما أن هناك اختلافات كبيرة بين الاحتياطيات المختلفة من حيث المحتوى الحراري بسبب اختلاط الغاز مع مركبات أخرى. أخيراً يشكل الفاقد من الانتاج نسبة كبيرة من الانتاج الاجمالي مقارنة مع المصادر الأخرى الا أنه بشكل عام تنخفض نسبة الفاقد بشكل كبير في حالة احتياطيات الغاز غير المصاحب حيث تصل نسبة الانتاج الى ٩٠٪ من اجمالي الكميات نظراً لقدرة الغاز الفائقة على التحرك خلال المسامات الصخرية. أما في حالة الغاز المصاحب فإن نسبة الانتاج تكون منخفضة حيث تصل في بعض الأحيان الى أقل من ٥٠٪. هذا مع العلم أن النفوط المختلفة تختلف في حيث نسبة الغاز الى النفط حيث تصل هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية حوالي ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ قدم مكعب لكل برميل في حين تنخفض هذه النسبة في آبار الشرق الأوسط لتصل حوالي ٢٠٠ - ٧٠٠ قدم مكعب للبرميل. وتعني هذه الأرقام على سبيل المثال أنه في حالة كون النسبة ١٠٠٠ قدم مكعب للبرميل فإن انتاج بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يتطلب انتاج مليون برميل نفط.

استغلال الغاز الطبيعي تاريخياً

بدأ استغلال الغاز الطبيعي في الانارة والتدفئة في إيطاليا ابان القرن السابع عشر، ولكن لم تأخذ هذه الصناعة أهميتها التجارية في العالم الا منذ فترة قصيرة. فقد بدأ استخدام الغاز في الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٢١ وذلك بعد اكتشاف كميات منه في ولاية نيويورك. كان الغاز حيثئذ ينقل بواسطة الأنابيب المصنوعة من الأشجار المجوفة الى المناطق المجاورة لاستخدامه في الانارة. ولم تتسع استخدامات الغاز بسبب عدم كفاءة خطوط الأنابيب المستخدمة لارتفاع نسبة هروب الغاز منها مما كان يجد من جدوى نقل الغاز للمناطق البعيدة. ولكن تطوير الأنابيب الحديدية سنة ١٨٧٢ ونجاحها في التخلص من مشاكل هروب الغاز كان حجر الأساس في توسع تجارة الغاز وزيادة الاعتماد عليه كمصدر للوقود. ولقد شهدت بداية القرن العشرين دخول الأدوات المنزلية كالطباخات والمدافئ الغازية مما شجع الطلب على الغاز وبالتالي توسعت عمليات التنقيب عنه في معظم

أنحاء الولايات المتحدة. ونظرا للاستقرار السياسي الذي تتمتع به الولايات المتحدة فقد توسعت شبكات الأنابيب لتغطي معظم البلاد في غضون فترة قصيرة. وهناك في الوقت الحالي ما يقارب من ربع مليون ميل من أنابيب الغاز وحوالي مائة شركة أنابيب نقل الغاز في الولايات المتحدة.

وفي الأجزاء الأخرى من العالم لم يكن استغلال الغاز قد انتشر حتى منتصف الخمسينات، فقد بلغت حصة الولايات المتحدة في الانتاج المستغل من الغاز حوالي ٨٨٪ سنة ١٩٥٥. ولكن شهدت تلك الفترة توسع استخدامات الغاز في أوروبا للاستفادة من الاحتياطيات الهائلة التي اكتشفت في هولندا. ولقرب المناطق الصناعية الأوروبية من مناطق انتاج الغاز وتوافر الاستقرار السياسي بعد الحرب العالمية الثانية بالإضافة الى النمو الكبير في الطلب على الطاقة فقد شهدت أوروبا الغربية توسعا كبيرا في شبكات أنابيب نقل الغاز. وشهدت فترة الخمسينات أيضا اكتشاف الغاز بكميات ضخمة في مناطق أخرى من العالم أهمها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط. لذلك بدأت دول أوروبا الشرقية بربط مناطق انتاج الغاز بالمناطق الصناعية للاستفادة من الغاز كوقود. أما منطقة الشرق الأوسط فقد شهدت نمو صناعة انتاج الغاز الطبيعي المسال للاستفادة من الكميات الهائلة من الغاز التي كانت تحرق هناك لعدم توافر فرص الاستفادة منها.

وفي الوقت الحالي يشكل الغاز الطبيعي أحد أهم مصادر الطاقة التجارية حيث بلغت الكمية المستغلة منه ما يعادل ١١,٨ بليون برميل نפט سنة ١٩٨٦ في حين بلغت نسبة صادرات الغاز الى مجمل الانتاج حوالي ١٢,٥٪ في تلك السنة. وتنقل الصادرات اما بواسطة الأنابيب أو الناقلات المصممة خصيصا لنقل الغاز المسال. وتشكل تجارة الغاز بواسطة الأنابيب الحصة الكبرى من مجمل تجارة الغاز الطبيعي، فقد ازدادت تجارة الغاز خلال الأنابيب من ٩٠,٦ مليون متر مكعب يوميا سنة ١٩٦٩ الى ١٦٩ بليون متر مكعب يوميا سنة ١٩٨٦. وفي المقابل بلغت كمية تجارة الغاز المسال حوالي ٥٢ بليون متر مكعب يوميا سنة ١٩٨٦، مقارنة مع ٥,٧ مليون متر مكعب يوميا خلال سنة ١٩٦٩. هذا وتشكل واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال حوالي ٧٥٪ من اجمالي تجارة الغاز المسال وثاني هذه الكميات بشكل رئيسي من أبو ظبي والأسكا وبيرو واندونيسيا وماليزيا. ولا شك في أن تجمّع الغاز بصفات طبيعية وكيمياوية فريدة تجعله من أقل مصادر الطاقة تلوثا للبيئة. وسوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى توسيع استخداماته المستقبلية خصوصا في ظل أوضاع سعرية ملائمة.

طرق استغلال الغاز الطبيعي : يعتمد استغلال الغاز الطبيعي على الظروف المحيطة بالانتاج وعلى طبيعة الاحتياطي. ففي حالة الغاز غير المصاحب فان الآبار الحاسوبية للغاز تستغل فقط عند وجود أسواق تضمن الاستغلال الاقتصادي لها. وفي حالة عدم وجود

فرص الاستفادة فأنها تغلق بانتظار الظروف الملائمة . أما الغاز المصاحب للنفط فإنه لا مجال للسيطرة على الكميات المنتجة منه لارتباط ذلك بمقدار النفط المنتج . لذلك فإن الغاز المنتج في هذه الحالة يستغل عند توافر امكانات استغلاله اقتصاديا والا فإنه يحرق لمنع تسربه الى الغلاف الجوي لمخاطورته . ويستغل جزء من الغاز في توفير احتياجات الطاقة وبعض عمليات الحقن للمحافظة على الضغط المكمني . وهناك عدة طرق لاستغلال الغاز الطبيعي المنتج سواء كان مصاحباً او غير مصاحب وهي :

أولاً : اسالة البروبان والبيوتان بعد فصلها من الغاز الطبيعي من خلال تعريض هذين الغازين لضغط مرتفع ، ويسمى السائل الناتج غاز البترول المسال Liquefied Petroleum Gas . أما استخدامات غاز البترول المسال فهي منزلية كوقود للطبخ والتدفئة أو في الصناعة كالأفران .

ثانياً : اسالة الميثان والايثان عن طريق التبريد الشديد والضغط المرتفع لانتاج الغاز الطبيعي المسال Liquefied Natural Gas ومن ثم تصديره للمخارج حيث يستخدم في المصافي كوقود او كلقيم في الصناعات البتروكيمياوية بعد تحويله الى غاز . ويمكن استخدام هذا السائل في وسائل المواصلات المعدة خصيصاً لاستخدام هذا الوقود .

ثالثاً : في حالة وجود أسواق قريبة فإن من الممكن شحن الغاز الطبيعي الجاف مباشرة إلى المستهلكين عن طريق الأنابيب لاستخدامه مصدراً للطاقة في تدفئة المنازل أو كوقود في محطات انتاج الكهرباء أو لقيماً في الصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية .

رابعاً : استخدام الغازولين الطبيعي الناتج من اسالة غاز البنتان في عمليات المعالجة في المصافي لتحسين جودة النفط الخام ومتجاته المختلفة .

خامساً : استخدام الغاز الطبيعي في حقول النفط كمصدر للطاقة لانتاج الكهرباء ولعمليات الحقن للمحافظة على الضغط المكمني .

سادساً : انتاج الكبريت من الغازات الكبريتية بعد فصلها من الغاز الطبيعي ، حيث يستخدم الكبريت في مختلف الصناعات الكيماوية كالأسمدة والأحماض والبتروكيمياويات .

سابعاً : لما كان الغاز الطبيعي يحوي في بعض الأحيان كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون أو الهليوم ، فإنه نظراً للأهمية التجارية لهذه الغازات فهي عادة ماتستخلص منه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الكمية المنتجة من الغاز الطبيعي في العالم تستغل في الأغراض المختلفة ولا تشكل عمليات الحقن والحرق سوى نسبة ضئيلة من الكمية الإجمالية. فقد بلغت كمية الغاز المستخدمة في الحقن والمحرق في العالم حوالي ١١٥٧ بليون متر مكعب (٧٥٥ مليون برميل مكافئ نפט) و١٦٩٣ بليون متر مكعب (١١٠٤ مليون برميل مكافئ نפט) بالترتيب في سنة ١٩٨٠. تمثل هذه الكميات مانسته ٦٥٪ حقن و٩٥٪ حرق من الانتاج العالمي الذي بلغ ١٧٨٨ بليون متر مكعب سنة ١٩٨٠. أما الدول التي تمارس معظم الحرق والحقن فهي الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، فقد بلغت الكمية المحروقة من الغاز الطبيعي سنة ١٩٨٠ حوالي ١١٦٤ بليون متر مكعب (٧٥٩ مليون برميل مكافئ نפט) من مجمل انتاج الأوبك من الغاز الطبيعي الذي بلغ ٢٧٠٧ بليون متر مكعب (أي بنسبة ٤٣٪). أما الكمية المستخدمة في حقن الآبار فقد بلغت ٤٩٢ بليون متر مكعب وذلك بنسبة ١٨٪ من اجمالي الانتاج. يتضح من الإحصائيات المذكورة والمبينة في جدول (٤) أن الدول الأعضاء في الأوبك أسهمت بنسبة ٦٩٪ من مجمل الحرق في العالم وبنسبة ٤٣٪ من عمليات الحقن. أما الكميات المستغلة فانها لا تمثل سوى ٣٩٪ من مجمل انتاج الأوبك و٧٪ من اجمالي انتاج العالم.

أما استخدامات الغاز الطبيعي سنة ١٩٨٦ فهي موضحة أيضا في جدول (٤)، يتبين من الجدول أن دول الأوبك قد استطاعت أن ترفع من نسبة استغلالها للغاز المنتج (٥١٫٨٪ مقارنة مع ٣٩٪ في سنة ١٩٨٠). كذلك أصبحت الأوبك تحرق مقادير أقل من السابق مع العلم أن الانتاج الكلي قد ازداد ليصل الى ٣٣٢٥ بليون متر مكعب. فقد تقلصت الكمية المحروقة الى النصف لتشكل مانسته ١٥١٪ سنة ١٩٨٦ بالمقارنة مع ٤٣٠٪ سنة ١٩٨٠. وتجدر الإشارة هنا الى أن الدول الخليجية الأعضاء في الأوبك تمارس مقدارا أكبر من الحرق مقارنة مع الدول الأخرى الأعضاء وأن معظم الانخفاض في كمية الغاز المحروقة في هذه الدول ناتج من انخفاض انتاج الغاز بسبب كونه مصاحبا للنفت وليس بسبب زيادة كفاءة الاستخدام. ونشير أخيرا الى أن عمليات الحرق والحقن في العالم خارج الأوبك تمثل مقدارا ضئيلا من اجمالي انتاج الغاز، حيث بلغت نسبة الحرق ٣٫٥٪ في حين بلغت نسبة الحقن حوالي ٤٫٤٪ وذلك سنة ١٩٨٠.

وتتركز حاليا معظم مصانع استغلال الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وكندا. فقد بلغت حصة هاتين الدولتين سنة ١٩٨٦ حوالي ٦٦٪ من اجمالي الطاقة التحويلية Processing Plants للعالم، حيث تجوز الولايات المتحدة على ٥١٪ وكندا على ١٥٪. يوضح جدول (٥) الطاقة التحويلية في كل من الولايات المتحدة وكندا والعالم خارج المنظومة الاشتراكية. من الملاحظ أن الكميات المنتجة من سواقل الغاز الطبيعي (الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال والغازولين الطبيعي) المنتجة في العالم خارج الدول

جدول رقم (٤)

انتاج واستخدامات الغاز الطبيعي في دول الأوك والعالم، ١٩٨٠ و ١٩٨٦^(١)
(بليون متر مكعب)

الدولة	١٩٨٠				١٩٨٦			
	الانتاج	الحرق	المخزن	الاجمالي ^(٢)	الانتاج	الحرق	المخزن	الاجمالي ^(٢)
أيرلندا	٨,٣	٢,٣	-	٢٠,١	١٢,٣	٥,٠	-	٣٣,٠
ألمانيا	١,٨	-	-	١١,٤	-	٦,٦	-	٨,٣
الكويت	٦,٩	١,٥	-	٨,٨	٤,٩	٠,٧	-	٦,٧
قطر	٥,٢	-	-	٦,٤	-	-	-	٦,٢
السعودية	١٤,٦	١,٣	-	٥٣,٣	١,٩	٢,٨	-	٤٠,٥
الإمارات	٧,٣	-	-	١٤,٩	١٥,٢	١,٦	-	٢٣,٥
مجموع دول الخليج الأعضاء في الأوك	٤٤,١	٣,١	-	١١٤,٩	٦٧,٣	٢٠,١	-	١١٨,٢
الجزائر	١٩,٣	١٤,٤	-	٤٣,٤	٤٤,٥	٧,٨	-	٩٧,٤
الكويت	٠	-	-	٠,٤	-	٠,٦	-	٠,٧
البحرين	٠,٢	-	-	١,٩	٠,٦	١,٤	-	٢,٠
لبنان	١٨,٥	٤,٤	-	٦٩,٦	٦,٤	٣,١	-	٤٦,٣
ليبيا	٥,٢	١٠,٧	-	٢٠,٤	٥,٤	٠,٧	-	١٢,٩
نيجيريا	١,١	-	-	٢٤,٦	١,٥	١٣,٩	-	١٨,٧
قطر	١٦,٧	١٦,٦	-	٣٥,٥	١٩,٦	٢,٨	-	٣٦,٣
مجموع الأعضاء الآخرين في الأوك	٦١,٠	٤٦,١	-	١٥٥,٨	٦٩,٨	٣٠,٣	-	٢١٤,٣
مجموع الأوك النسبة (٢)	٣٩,٢	٢٩,٦	-	٣١,٤	٣٢,٦	١٤,١	-	١١٠
مجموع الأوك النسبة (٢)	١٠٥,١	٤٩,٢	-	١١٦,٤	٨٦,٢	٥٠,٣	-	٢٣٢,٥
الاجمالي العالم النسبة (٢)	١٥٠٣,٠	١١٥,٧	-	١٧٨٨,٠	١٨٠٧,٤	١١٤,٠	-	١٩١٧,٠
نسبة الأوك الى العالم	١٨,١	٦,٥	-	٦,٥	٨,٨	٥,٧	-	١٥,٨

المصدر : Fesharaki & Isaak, 1983 : 220 ; OPEC, 1986 : Tables 40 & 41.

ملاحظة :

- (١) الأرقام بين قوسين تعني نسبة مئوية.
- (٢) بسبب عدم أخذ الانكماش في الاعتبار فإن اجمالي الانتاج لا يساوى مجموع الاستخدامات المختلفة.
- (٣) العلامة (-) تعني مقدار يقل عن ٠,٥ بليون متر مكعب.
- (٤) تعني كميات تقديرية محسوبة على أساس نسبة الحقن والحرق للعالم ما عدا دول الأوك سنة ١٩٨٠ والتي كانت تعادل ٤,٤٪ و ٣,٥٪ بالترتيب.

الاشتراكية بلغت حوالي ١٢٦ مليون جالون يوميا شكلت حصة الولايات المتحدة وكندا معظمها (حوالي ٤٧٪/ ١٥٪ بالترتيب) وذلك لسنة ١٩٨٦. أما الدول الأخرى التي تمتلك طاقات تحويلية مهمة فهي إيطاليا (٧١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا) والمكسيك والسعودية وفنزويلا (حوالي ٤٣٠٠ مليون قدم مكعب يوميا لكل منها) وبريطانيا (٢٠٠٠ مليون قدم مكعب يوميا) وأخيرا الكويت وليبيا (حوالي ١٦٠٠ مليون قدم مكعب يوميا لكل منها). هذا مع العلم أن استغلال الطاقة الانتاجية يعتمد على حجم الغاز المنتج والمتوافر. فالدول الخليجية بشكل عام تنخفض فيها نسب التشغيل بسبب تراجع تنويات إنتاج الغاز لارتباط ذلك بانتاج النفط الذي يتم تحديده تبعا لاتفاقيات دول الأوبك الهادفة للسيطرة على أسعار النفط. أما في مجال استخلاص الكبريت فان كندا تأتي في رتبة دول العالم بطاقة انتاجية تبلغ ٢٨٤ ألف طن متري/ اليوم في حين تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بحوالي ٢٦ ألف طن متري/ اليوم. هذا ويبلغ اجمالي الطاقات الانتاجية خارج هاتين الدولتين في مجموعها حوالي ٣٤ ألف طن متري يوميا.

جدول رقم (٥)

الطاقة التحويلية لاستغلال الغاز الطبيعي ، ١٩٨٦.

المنطقة/ الدولة	عدد المصانع	كميات الغاز المصنعة (بليون قدم ^٣ يوميا)	الانتاج من سواحل الغاز (مليون جالون يوميا)	الطاقة القائمة (بليون قدم ^٣ يوميا)
الولايات المتحدة	٨٦٢	٣٨٨ (٤٧١)	٥٦٤ (٤٤٨)	٧٦٧ (٥١٣)
كندا	٤٠٣	١٢٤ (١٥١)	١٧٤ (١٣٨)	٢٢٨ (١٥٣)
العالم خارج الدول الاشتراكية	١٧٤	٣١١ (٣٧٨)	٥٢٢ (٤١٤)	٤٩٩ (٣٣٤)
المجموع	١٤٣٩	٨٢٣	١٢٦٠	١٤٩٤

المصدر : 48. Aalund, 1986.

ملاحظة : تمثل هذه البيانات الوضع حسب ١/١/١٩٨٦.

الانتاج والاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي

إن النمو المستمر في الطلب على الطاقة بشكل عام وعلى الوقود الأحفوري بشكل خاص خلال العشرين سنة الماضية أدى الى نمو انتاج الغاز الطبيعي بمعدلات مرتفعة لاشباع الطلب عليه. فقد بلغت الكمية المستغلة من اجمالي انتاج الغاز الطبيعي حوالى ١٨٠٧,٤ بليون متر مكعب أى ٣٢,٣ مليون برميل مكافئ نغظ يوميا سنة ١٩٨٦ بالمقارنة مع ٦٨٧,٣ بليون متر مكعب أو ١٠,٩ مليون برميل مكافئ نغظ يوميا سنة ١٩٦٥. أى أن الكمية تضاعفت مرتين خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٦ كما هو واضح من جدول (٢)، علما بأن نسبة النمو تفاوتت بين فترة وأخرى. وفيما يتعلق بتوزيع الانتاج المستغل من الغاز حسب المناطق الجغرافية، نلاحظ من الجدول (٢) السابق أن حصة أمريكا الشمالية في الانتاج العالمي المستغل قد انخفضت بحدة خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٦ من ٦٨,٢٪ الى ٢٩,٤٪. وفي المقابل ازدادت حصة دول التخطيط المركزى لتصل الى ٤٢,٦٪ سنة ١٩٨٦. كذلك الحال بالنسبة للمناطق الأخرى حيث ارتفعت حصصها في اجمالي الانتاج المستغل.

وللتعرف على توزيع الانتاج من الغاز حسب الدول سنة ١٩٨٦، نستعرض جدول (٣) السابق. يتضح من الجدول أن انتاج الاتحاد السوفيتى كان ٣٥٪ من الانتاج العالمي في حين احتلت الولايات المتحدة المركز الثانى بحصة تعادل ٢٣٪. نستنتج أيضا من الجدول أن إنتاج الغاز الطبيعي منتشر بشكل كبير في العالم نظرا لمساهمة معظم الدول المالكة للاحتياطيات بالانتاج. ولكن نلاحظ أنه عند مقارنة عمر الاحتياطى على أساس معدل الانتاج سنة ١٩٨٦ في جدول (٣) أن الدول الصناعية تستنزف احتياطياتها بشكل سريع جدا بالمقارنة مع الدول النامية. نلاحظ في المقابل أن الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك تتمتع بطول عمر احتياطياتها الذى يتعدى مائة سنة في معظم الأحيان مما يعكس ضخامة الكميات المتوافرة لديها وصغر حجم الانتاج الحالى. هذا ويتوقع انخفاض عمر الاحتياطى في الدول النامية مستقبلا بسبب زيادة الانتاج لاشباع النمو المستمر في الطلب. ويعنى ذلك تحولا تدريجيا في مناطق الانتاج نحو الدول النامية التى تمتلك احتياطيات هامة غير مستغلة.

ولتبع التطور في الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي نستعرض جدول (٦) الذى يبين مقدار الاستهلاك حسب المناطق للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦. ليس هناك شك في أن الاستهلاك العالمي قد ازداد بحدة خلال الفترة المذكورة ليصل الى ١٦٩٣,٣ بليون متر مكعب سنة ١٩٨٦ (٣٠,٠ مليون برميل نغظ يوميا). وقد جاءت الزيادة في الاستهلاك في معظمها من المناطق خارج أمريكا الشمالية وخصوصا الدول الاشتراكية التى ارتفعت حصتها لتبلغ ٤١٪ من اجمالي استهلاك العالم. كذلك الحال بالنسبة لدول أوروبا الغربية التى بلغ استهلاكها حوالى ١٣٪ من مجمل استهلاك العالم.

وعند مقارنة أرقام الاحتياطي للمجموعات الجغرافية في جدول (٢) مع الاستهلاك في جدول (٦) نستنتج أن أمريكا الشمالية تستهلك حوالي ٥, ٣٠٪ من إجمالي إنتاج العالم مع العلم بأنها تمتلك ما يعادل ٤, ٧٪ من إجمالي الاحتياطيات. ولاشك أن هذا يدل على كثافة الانتاج في تلك الدولة وامكانية حدوث انخفاض حاد في كميات الغاز المتوافرة في

جدول (٦)

الاستهلاك العالمي والصادرات من الغاز الطبيعي
حسب المناطق الجغرافية، ١٩٦٥ - ١٩٨٦.
(بليون متر مكعب)^(١)

المنطقة	الاستهلاك العالمي				الصادرات			
	١٩٦٥ (ب)	١٩٧٥ (ب)	١٩٨٥ (ب)	١٩٨٦ (ب)	١٩٦٥ (ب)	١٩٧٥ (ب)	١٩٨٥ (ب)	١٩٨٦ (ب)
أمريكا الشمالية	٥٢٩,٩ (٨٩,٦)	٦٥٤,٣ (٦٨,٦)	٥٤٩,٨ (٦٣,٦)	٥١٦,٣ (٣٠,٥)	١٢,٢ (٨٠,٦)	٢٨,٩ (٢٤,٠)	٢٧,٦ (١١,٩)	٢٢,٧ (٩,٩)
أمريكا اللاتينية	٢٨,٧ (٤,٨)	٥٥,٦ (٥,٨)	٧٧,٧ (٤,٧)	٨٠,٠ (٤,٧)	١,٥ (٩,٨)	١,٤ (١,٦)	٢,٢ (٠,٩)	٢,٢ (٠,٠)
أوروبا الغربية	٢٣,١ (٣,٩)	١٧٩,٩ (١٨,٧)	٢١٢,٩ (١٢,٩)	٢١٧,١ (١٢,٨)	-	٤٩,٠ (٤٠,٦)	٧٠,٩ (٣٠,٤)	٦٢,٠ (٣٧,٦)
الشرق الأوسط	٤,٩ (٠,٨)	٢٥,٠ (٢,٧)	٤٤,٧ (٢,٧)	٥٣,٦ (٢,٦)	-	٩,١ (٧,٩)	٢,٠ (١,٢)	٣,٧ (١,٦)
أفريقيا	١,٣ (٠,٦)	٦,٨ (٠,٧)	٢٨,٨ (١,٧)	٣١,٨ (١,٩)	١,٩ (٥,٨)	٦,٧ (٥,٦)	٢٢,٨ (٩,٨)	٢٢,٤ (٩,٨)
آسيا والشرق الأقصى	٥,٩ (١,٠)	١٣,٦ (١,٤)	٣٩,٠ (٢,٤)	٧٢,٠ (٤,٣)	٠,١ (٠,٤)	٧,٦ (٦,٣)	٣٥,٥ (١٥,٠)	٣٦,٦ (١٦,٠)
أوقيانوسيا	-	٥,٧ (٠,٦)	١٧,٤ (١,١)	٢٠,١ (١,٦)	-	-	-	-
دول الخطوط	١٦٠,٩ (٢٧,١)	٣٢٤,٨ (٣٤,٩)	٦٤١,١٦ (٤١,٠)	٦٩٣,٦ (٤١,٠)	٠,٥ (٣,٦)	١٧,٣ (١٤,٣)	٧٠,٨ (٣٠,٤)	٧٨,٧ (٣٤,٥)
مجموع العالم	٥٩٣,٩ (٠)	٩٥٨,٦ (٤,٨)	١٦٥٧,٤ (٥,٥)	١٦٩٣,٣ (٥,٥)	١٥,٢ (٠)	١٢٠,٤ (٢٠,٧)	٢٢٢,٩ (٦,٦)	٢٢٨,٣ (٢٢,٠)

المصدر : BP,1975 : 22; BP,1988: 23 ; OPEC,1985 : Table 32; OPEC, 1986 : Table 32.

ملاحظة :

- (١) تم تحويل الكميات من مليون طن مكافئ نפט الى بليون متر مكعب باستخدام معامل التحويل ١,١٧ بليون متر مكعب يساوي مليون طن مكافئ نפט.
- (٢) (-) تعني مقداراً أصغر من ٥, ٠ بليون متر مكعب.
- (٣) تشير معدلات النمو الى المتوسط السنوي خلال فترة عشر سنوات.
- (٤) هذا الرقم يشير الى معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥.

جدول (٧)

نسبة الواردات الى الاستهلاك الكلى من الغاز الطبيعى حسب أهم الدول، ١٩٨٦.
(بليون متر مكعب)

الدولة	الانتاج المستغل	الصادرات	الواردات	الاستهلاك	الواردات الى الاستهلاك (%)	الصادرات الى الانتاج (%)
أمريكا الشمالية	٦٠٨,٥	٢٤,٩	٢٢,٦	٦٠٧,٢	٣,٩	٤,١
والجنوبية						
كندا	٧٨,٧	٣٢١,٢	-	٥٧,٤	-	٢٧,١
الولايات المتحدة	٤٥٢,٣	١,٤	٢١,٤	٤٧٢,٢	٤,٥	٠,٣
المكسيك	٢١,١	-	٠,١	٢١,٢	٠,٤	-
نزويلا	١٩,١	-	-	١٩,١	-	-
أوروبا الغربية	١٩٠,٥	٦٢,٠	١٢٤,١	٢٥٢,٦	٤٩,١	٣٢,٥
للأفريقيا الغربية	١٥,٥	١,٠	٤١,٨	٥٦,٣	٧٤,٢	٦,٥
هولندا	٧٤,١	٢٤,٦	١,٧	٤١,٢	٤,١	٤١,٧
النرويج	٢٧,٣	٢٦,٠	-	١,٣	-	٩٥,٢
بريطانيا	٤٥,٣	-	١٢,٧	٥٨,٠	٢١,٩	-
الاتحاد السوفيتى	٧٤٩,٤	٧٨,٧	٤٠,٨	٧١١,٥	٥,٧	١٠,٥
وأوروبا الشرقية						
للأفريقيا الشرقية	١١,٧	-	٧,٢	١٨,٩	٣٨,١	-
رومانيا	٣٨,٠	-	٢,٠	٤٠,٠	٥,٠	-
الاتحاد السوفيتى	١٨٥,٨	٧٨,٧	٢,٤	٦٠٩,٥	٠,٤	١١,٥
الشرق الأوسط وأفريقيا	١٣١,٥	٢١,١	١,٤	١٠٦,٨	١,٣	١٩,٨
الجزائر	٤٠,٠	٢١,٤	-	١٨,٦	-	٥٢,٥
إيران	١٥,٢	-	-	١٥,٢	-	-
السعودية	٢٥,٢	-	-	٢٥,٢	-	-
الإمارات	١٥,٢	٢,٠	-	١٢,٢	-	١٩,٧
الشرق الأقصى	٨٩,٢	٣٦,٦	٣٨,٥	٩١,١	٤٢,٣	٤١,٠
آسيا						
أستراليا	١٢,٧	-	-	١٢,٧	-	-
الصين	٢٠,٦	-	-	٢٠,٦	-	-
تايوان	٣٦,٢	٢٠,٣	-	١٦,٠	-	٥٥,٩
اليابان	٢,١	-	٣٨,٣	٤٠,٤	٩٤,٨	-
العالم	١٨٠٧,٤	٢٢٨,٣	٢٢٨,٣	١٦٩٣,٣	١٣,٥	١٢,٦

المصدر : OPEC, 1986 : Tables 41, 55 & 58; BP, 1987 : 16

ملاحظة : (١) الاستهلاك محسوب على أساس مجموع الانتاج المستغل زائد الواردات ناقص الصادرات.

(٢) الإشارة (-) تعنى رقم أصغر من ٠,٠٥ بليون متر مكعب أو صفر.

المستقبل خصوصاً إذا لم تكتشف احتياطيات جديدة. أما الدول المخططة مركزياً فإن استهلاكها أكثر تناسباً مع احتياطياتها حيث تستهلك ٤١٪ من إجمالي العالم في حين تمتلك ٣٩,٦٪ من احتياطيات العالم. أما الدول الأوروبية الغربية فإنها تشابه مع أمريكا الشمالية من حيث ارتفاع حصتها في الاستهلاك بالمقارنة مع حصتها في الاحتياطيات. وتشكل دول الشرق الأوسط حالة مختلفة تماماً عن تلك المذكورة حيث تمتلك حوالي ٢٨,١٪ من الاحتياطي العالمي في حين يشكل استهلاكها ٣,٢٪ من الاستهلاك العالمي.

يوضح جدول (٧) الإنتاج المستغل والصادرات والواردات والاستهلاك حسب أهم الدول وذلك لسنة ١٩٨٦. ونستدل من الاحصائية المبينة أن الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية وهولندا واليابان ورومانيا تعتبر من أكبر الدول المستهلكة للغاز في العالم. حيث بلغت حصة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حوالي ٣٦٪ لكل منها في حين بلغت حصة كندا وألمانيا الغربية واليابان حوالي ٣,٤٪ و ٣,٣٪ و ٢,٤٪ بالترتيب. وتحوز هذه الدول الخمس على ما نسبته ٨١,١٪ من مجموع استهلاك العالم من الغاز الطبيعي.

تجارة الغاز الطبيعي

نستعرض في هذا الجزء تطور تجارة الغاز الطبيعي للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ وأهم الدول المصدرة، نتقل بعد ذلك إلى الحديث عن معوقات نمو تجارة الغاز على الرغم من توافر الظروف الملائمة بسبب التطورات السعريّة في السوق النفطية التي شكلت حافزاً قوياً لنمو الطلب على الغاز. نتحدث أخيراً عن أنماط تسعير الغاز وطبيعة العقود المستخدمة في اتفاقيات تجارة الغاز.

تطور تجارة الغاز الطبيعي: سبق أن ذكرنا أن تجارة الغاز الطبيعي تتم إما عن طريق الأنابيب حيث ينقل الغاز عبر المناطق إلى أماكن استهلاكه أو بواسطة الناقلات المصممة خصيصاً لنقل الغاز المسال. وقبل أن نتطرق إلى أهمية كل من هاتين الطريقتين في تجارة الغاز، نستعرض تطور صادرات الغاز خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ حسب المناطق الجغرافية المختلفة كما هو موضح في جدول (٦). يتبين من الجدول المذكور أن صادرات الغاز قد توسعت بمقدار كبير لتصل إلى ٢٢٨,٣ بليون متر مكعب سنة ١٩٨٦. أي أن معدل النمو بلغ ما يقارب ١٣٪ سنوياً خلال الفترة المذكورة. ولكن من حيث الكمية المطلقة فإن هذه الصادرات تعادل ١,٤ مليون برميل مكافئ نفط يومياً، ويعتبر هذا الرقم صغيراً جداً بالمقارنة مع الصادرات النفطية. وقد جاءت الإضافات للصادرات من معظم المناطق ولكن بنسب مختلفة حيث توسعت صادرات دول التخطيط المركزي بمقدار هائل في حين كانت الزيادة في صادرات أفريقيا وآسيا والشرق الأقصى مهمة. وفي المقابل انخفضت صادرات كل من أمريكا الشمالية والشرق الأوسط بعد سنة ١٩٧٥ بسبب انخفاض

الانتاج في هاتين المنطقتين ولأسباب مختلفة. حيث يعود السبب في انخفاض الانتاج في الشرق الأوسط الى تراجع انتاج النفط تحت نظام تحديد حصص الانتاج داخل منظمة الأوبك. أما الانخفاض في إنتاج الغاز داخل الولايات المتحدة فقد كان بسبب القيود السعرية على الغاز الناتجة عن تطبيق قوانين تنظيم الصناعة مما قلل من ربحية الاستثمار في انتاج الغاز وبالتالي تراجع جهود التطوير والمحافظة على مستويات الانتاج. وفيما يتعلق بأهمية صادرات كل منطقة الى المجموع، فانه من الواضح أن دول التخطيط المركزي وأوروبا الغربية جاءت في المقدمة بنسبة ٣٤,٥٪ و ٢٧,٢٪ في حين احتلت منطقة آسيا والشرق الأقصى المرتبة الثالثة بنسبة ١٦,٠٪ وذلك سنة ١٩٨٦. أما أمريكا الشمالية فان دورها في الصادرات قد انخفض على مدى الفترة المذكورة من ٨٠,٢٪ الى ٩,٩٪ فقط. وبالنسبة لدول الأوبك فانها تسهم بحوالي ٢٠,٣٪ من اجمالي صادرات العالم من الغاز الطبيعي. فقد جاءت الجزائر في مقدمة دول الأوبك المصدرة للغاز كما هو واضح من جدول (٧) في حين احتلت أندونيسيا المركز الثاني ودولة الإمارات المركز الثالث. ويذكر أن صادرات الأوبك من الغاز الطبيعي قد ازدادت بمقدار كبير خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ لتصل الى ٤٦,٤ بليون متر مكعب مقارنة مع ٩,٠ بليون متر مكعب سنة ١٩٦٥.

ولمقارنة الدول على أساس قدرتها التصديرية ومدى اعتمادها على الاستيراد نستعرض جدول (٧). في هذا الجدول تستخدم نسبة الواردات الى الاستهلاك مؤشراً على مدى اعتماد الدولة أو المنطقة على التجارة الدولية للمحصول على حاجتها من الغاز الطبيعي في حين تستخدم نسبة الصادرات الى الانتاج للتعرف على أهمية تلك الدول في عرض الغاز الطبيعي.

من الواضح أن أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والشرق الأقصى تعتمدان بشكل رئيسي على تجارة الغاز حيث تبلغ حصة الواردات في الاستهلاك في هاتين المنطقتين حوالي ٤٩,١٪ و ٤٢,٣٪ بالترتيب. وتأتي ألمانيا الغربية وبريطانيا في مقدمة دول أوروبا الغربية في الاعتماد على تجارة الغاز في حين تعتبر اليابان أكثر الدول اعتماداً على الواردات في منطقة آسيا. وبالنسبة للمناطق الأخرى فانها تتمتع بنوع من الاكتفاء الذاتي حيث تشكل وارداتها نسبة ضئيلة من اجمالي استهلاكها ولكن ذلك لا يعني عدم وجود مقدار مهم من التجارة البينية داخل هذه المناطق. فعلى سبيل المثال تعتمد ألمانيا الشرقية على الواردات لتغطية ٣٨,١٪ من استهلاكها ولكنها تستوفي معظم هذه الكمية من الدول الاشتراكية المجاورة.

في جانب العرض نستدل من مؤشر نسبة الصادرات في الانتاج المستغل أن كندا وهولندا والنرويج والاتحاد السوفيتي والجزائر وأندونيسيا تعتبر من أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعي. ولاشك أن هناك تركيزاً كبيراً في عرض الغاز الطبيعي الداخل في التجارة الدولية، حيث أن صادرات الدول المذكورة أعلاه وعددها ست فقط تبلغ حوالي ٨٨,٦٪ من اجمالي صادرات العالم. وتشير هنا الى أنه على المستوى العالمي نلاحظ أن تجارة الغاز

الطبيعي تشكل ١٢,٦٪ فقط من الاستهلاك العالمي (أو الانتاج المستغل)، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة اذا ما قورنت مع حجم التجارة في النفط الخام الى اجمالي الاستهلاك العالمي الذي بلغ حوال ٤٣,٦٪ في تلك السنة. هذا بالإضافة الى اختلاف غط التجارة حيث تتميز تجارة الغاز بتركزها في عدد كبير من الدول الصناعية وعدد محدود من الدول النامية في حين تتركز تجارة النفط الخام بشكل عام في الدول النامية كنقاط تصدير والدول الصناعية كأهم مراكز الاستهلاك.

تكاليف النقل بالأنابيب والناقلات : إن اختيار وسيلة نقل الغاز الطبيعي في التجارة تعتبر عاملا مهما في تقرير القدرة التنافسية للغاز بالمقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى. وعموما، تتفاوت الآراء في مدى أفضلية الأنابيب بالمقارنة مع الناقلات ولكن بشكل عام يرى المحللون أن نقل الغاز بواسطة الأنابيب أكثر جاذبية للمسافات التي تقل عن ٦٥٠٠ كيلو متر في حين تصبح الناقلات ذات جدوى للمسافات الأطول من ذلك، مع العلم أنه يفترض توفر الظروف السياسية الملائمة لخيار الأنابيب. ولإعطاء فكرة عن مكونات التكاليف في كلتا الحالتين نستعرض جدول (٨) الذي يوضح ذلك في حالة فرنسا. إن مجمل التكاليف في حالة الأنابيب للمسافات القصيرة (أقل من ٢٠٠٠ كيلو متر) تبلغ ٢,٦٦ - ٤,٧ دولار لكل مليون وحدة ب ت يوفي حين تبلغ التكلفة في حالة المسافات الطويلة (أطول من ١٠ آلاف كيلو متر) حوالي ٦,٠١ - ٦,٨٢ دولار لكل مليون ب ت يو وذلك للمستهلك المحلي. أما نقل الغاز بواسطة الناقلات المخصصة لهذا الغرض فإن تكاليف الاجمالية للمسافات القصيرة هي ٣,٩٥ - ٤,٧٦ دولار لكل مليون ب ت يو و ٤,٨٣ - ٥,٦٤ دولار لكل مليون ب ت يو للمسافات الطويلة (أطول من ١٣ ألف كم) وذلك للمستهلكين المحليين. وتنخفض هذه التكاليف في حالة المستهلكين في القطاع الصناعي.

وبالنسبة لأهمية كل من الناقلات والأنابيب في تجارة الغاز الطبيعي فإنه يمكن القول بأن ارتفاع التكاليف المرافقه لبناء الناقلات المخصصة لنقل الغاز الطبيعي المسال أو غاز البترول المسال. وما تتطلبه هذه السوائل من تخفيض في درجات حرارتها التي تصل الى ١٦١ درجة مئوية تحت الصفر ولإبقاء الغاز عند حجمه المضغوط الذي يصل الى ٠,٠١٦ من حجمه الأصلي (أو الى ٦٢٥) كل ذلك بشكل عائقا كبيرا أمام توسع التجارة بواسطة الناقلات. ففي حين بلغت الصادرات من الغاز الطبيعي سنة ١٩٨٦ حوالي ٢٢٨,٣ بليون متر مكعب فإن الكمية المنقولة بواسطة الناقلات بلغت ٥١,٦ بليون متر مكعب (نسبة ٢٢,٦٪) وذلك على شكل غاز طبيعي مسال. وجاءت اندونيسيا في مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال وذلك بكمية تعادل ٢٠,٥ بليون متر مكعب في حين جاءت الجزائر في المرتبة الثانية بمقدار ١٢,٠ بليون متر مكعب. أما بروني وماليزيا فقد كانتا في المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب وكميات ٧,٠ و ٦,٨ بليون متر مكعب. أما الدول

جدول رقم (٨)

مكونات تكاليف نقل الغاز بواسطة الأنابيب والناقلات : حالة فرنسا.

الناقلات البرية	دولار / مليون ب ت يو	الأنابيب	دولار / مليون ب ت يو
تكلفة الإنتاج	١,٠٥ - ٠,٢٤	تكلفة الإنتاج	١,٠٥ - ٠,٢٤
تكلفة النقل إلى ميناء التصدير	٠,٣٥	تكلفة النقل إلى ميناء التصدير	٠,٣٥
تكلفة التسييل (حدود الدولة المصدرة)	١,٠٥	تكلفة التسييل (حدود الدولة المصدرة)	١,٠٥
تكلفة النقل : (أ) المسافة ٢٠٠٠ كم وأقل	٠,٥٢	تكلفة النقل : (أ) المسافة ٢٠٠٠ كم وأقل	٠,٥٢
(ب) للمسافة ١٣ ألف كم فأكثر	١,٤٠	(ب) للمسافة ١٣ ألف كم فأكثر	١,٤٠
تكلفة التخزين (حدود الدولة المستوردة)	٠,٣٥	تكلفة التخزين (حدود الدولة المستوردة)	٠,٣٥
تكلفة التخزين (داخل الدولة للمستوردة)	٠,٢١	تكلفة التخزين (داخل الدولة للمستوردة)	٠,٢١
تكلفة التوزيع : (أ) مستهلك صناعي	٠,١٨	تكلفة التوزيع : (أ) مستهلك صناعي	٠,١٨
(ب) مستهلك عملي	١,٢٣	(ب) مستهلك عملي	١,٢٣

المصدر : Percebois, 1986 : 334

المصدرة للغاز بواسطة الأنابيب فهي الاتحاد السوفيتي وهولندا والنرويج وكندا وأخيرا الجزائر.

معوقات نمو تجارة الغاز الطبيعي : إن التطورات السعرية في السوق النفطية ابتداء من سنة ١٩٧٣، بالإضافة إلى الصفات المميزة لغاز الطبيعي جعلت المهتمين بأمور الطاقة يتوقعون دورا رائدا للغاز الطبيعي في المستقبل. ولكن هذه التوقعات لم تتحقق ولم تزد أهمية الغاز الطبيعي في الاستهلاك العالمي من الطاقة إلا بمقدار ضئيل كما هو واضح من جدول (٩). فقد ارتفعت نسبة الغاز في الاستهلاك العالمي من الطاقة من ١٨٪ سنة ١٩٧٠ إلى ١٩,٩٪ سنة ١٩٨٧. وتتفاوت حصة الغاز في إجمالي استهلاك الطاقة من منطقة إلى أخرى، حيث بلغت ٢٢,٧٪ في أمريكا الشمالية و ٢٣٪ في الدول الاشتراكية في حين شكلت ٩,٦٪ فقط في اليابان وذلك لسنة ١٩٨٧. والملاحظ أيضا أن حصة الغاز انخفضت في الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة إلا أنها ارتفعت بشدة في اليابان والدول الاشتراكية.

أما الأسباب التي تعوق تحسن حصة الغاز وأخذ الدور الرائد الذي يتناسب مع حجم احتياجاته فأنها تنبع من المعوقات التي تواجهها صناعة استغلال الغاز الطبيعي والتي تلخص في الآتي :

جداول رقم (٩)

نسبة استهلاك الغاز الطبيعي الى مجموع استهلاك الطاقة في العالم حسب المناطق،

١٩٨٧ - ١٩٧٠

(نسب مئوية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	المنطقة
٢٢,٧	٢٢,٦	٢٤,٤	٢٦,٢	٢٨,٨	٣٢,٠	أمريكا الشمالية
١٥,٩	١٥,٢	١٥,٦	١٤,٤	١٣,٠	٦,٠	أوروبا الغربية
٩,٦	٩,٨	٩,٩	٦,١	٢,٣	١,٠	اليابان
٢٣,١	٢٣,١	٢٢,٤	١٩,٠	١٥,٨	١٤,٠	الدول الاشتراكية
١٥,٦	١٦,٠	١٥,٦	١٢,٢	١١,٥	١٢,٠	الدول النامية
١٩,٩	١٩,٩	٢٠,١	١٨,٦	١٧,٣	١٨,٠	مجموع العالم

المصدر : ١٦ : BP, 1977 ; 16 : BP, 1981 ; 31 : BP, 1986 ; 34 : BP, 1988

Griffin & Steele, 1980 : 8.

أولا : مشكلة الحجم : تمتاز صناعة الغاز الطبيعي بكثافة رأسمالية عالية جدا بسبب الحاجة الى استثمارات ضخمة في شبكات الأنابيب في مرحلتى التجميع والتوزيع وذلك للتأكد من توافر الكميات اللازمة من الغاز لاستيفاء الطلب والاستفادة من اقتصاديات الحجم التى تتميز بها الأنابيب. نذكر على سبيل المثال أن التكلفة المقدرة لمشروع الغاز السعودى المسمى نظام الغاز الرئيسى هى ١٥ بليون دولار فى حين بلغت كلفة مشروع أنابيب الغاز بين الاسكا والجزء الشمالى الغربى من الولايات المتحدة حوالى ٤٠ بليون دولار.

ثانيا : مشكلة النقل : إن تكاليف نقل الغاز أعلى بكثير من تكاليف نقل النفط. فقد تم تقدير تكاليف نقل الغاز على أساس المحتوى الحرارى بما يساوى ضعف تكاليف نقل النفط فى حالة الأنابيب. أما بواسطة الناقلات المخصصة لنقل الغاز الطبيعى المسال فإن تكاليف النقل تقدر بحوالى أربعة أضعاف تكاليف نقل النفط. لذا يمكن القول أن مفتاح الاستخدام التجارى للغاز الطبيعى يكمن فى اقتصاديات النقل.

ثالثا : الحاجة الى منشآت متخصصة : نظرا لأهمية مقادير الغاز الطبيعى المسال فى الصادرات فإن هناك حاجة لاقامة منشآت متخصصة لاسالة الغاز فى بلد التصدير وأخرى لتغويزه فى بلد الاستيراد. لذلك فإن التسويق غير مرن بسبب ما تتطلبه عملية الاستثمار فى هذه المنشآت من عقود طويلة الأمد لتحقيق الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من المشاريع.

رابعا : عدم توافر الاحتياطات بسهولة : إن معظم احتياطات الغاز الطبيعي موجودة في مناطق بعيدة ووعرة أوفى الدول النامية التي تفتقد المشاريع التحتية الضرورية في حين يتركز الطلب على الغاز في الدول الصناعية . ويؤدى هذا التفاوت إلى رفع تكاليف استغلال الغاز مما يحد من الجدوى الاقتصادية .

خامسا : عدم توافر الاستقرار : بسبب التقلبات الحادة في أسعار مصادر الطاقة وخصوصا النفط وكذلك وجود خلافات سياسية فإن احتمال الوصول الى عقود طويلة الأجل يبدو بعيدا . حيث أن الأسعار المستقبلية لمصادر الطاقة ومخاطر توقف عمليات الشحن في المستقبل بسبب الخلافات يجعل من المحتمل حدوث خسائر باهظة . وبالنسبة لتجارة الغاز عبر الأنابيب فانها تتطلب توافر الاستقرار السياسى في الدول التي تمر فيها خطوط الأنابيب كشرط أساسى لتوافر الجدوى الاقتصادية . ونظرا لأن ٨٠٪ من تجارة الغاز تمت عبر الأنابيب سنة ١٩٨٣ فان احتمالات زيادة استخدام الأنابيب غير واردة الا في حالات قليلة جدا . لذلك فان الزيادات المتوقعة يجب أن تعتمد على الناقلات وهذا يجعل امكانات النمو في تجارة الغاز متحفظة لما تواجهه هذه الصناعة من معوقات عديدة سبق ذكرها .

سادسا : حساسية السوق محليا وعالميا : إن حساسية سوق الغاز نابعة من وجود عدد كبير من البدائل في استخداماته وضيق السوق مما يحد من احتمالات قيام وغو الصناعة . فتركز استخدامات الغاز الطبيعي في الصناعة والقطاع المنزلى كوقود يجعله عرضة للمنافسة الشديدة من الفحم وزيت الوقود وزيت الغاز والكهرباء مما يحتم تسعيره بصورة تنافسية ، لكى يستطيع منافسة هذه البدائل . ولكن تسعير الغاز الطبيعي بهذه الصورة يقلل من فرص غو هذه الصناعة لعدم وجود حافز اقتصادى كاف للقيام بالاستثمارات الضرورية ، خصوصا وأتينا سبق أن أشرنا الى أن الاستثمارات الضرورية للاستفادة من احتياطات الغاز كبيرة جدا مما يتطلب عائدا مجزيا لتبريرها .

وفيا يتعلق بضيق السوق فان ذلك نتيجة مباشرة لخواص هذه الصناعة والتي أهمها ضرورة توافر المنشآت المتخصصة وتوافر التقنية اللازمة في البلد المستورد للغاز بالإضافة الى وجود عدد كاف من المستهلكين الراغبين في استخدام الغاز . ولاشك أن الدول الصناعية هى الوحيدة التى تمتلك الموارد الضرورية لانشاء هذه المنشآت بالإضافة الى اتساع أسواقها مما يساعد في وجود أعداد كبيرة من المستهلكين . لذا فان احتمالات غو صناعة الغاز تتركز في هذه الدول في المستقبل القريب . ويشكل العائق الوحيد أمام توسع صناعة الغاز في الدول الغربية الصناعية خلال السنوات القادمة احتمالات تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى في هذه الدول كما هو متوقع من جانب سكرتارية منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وللتغلب على هذه المعوقات هناك اتجاه جديد يعطى بعض الأمل في اتساع نطاق

تجارة الغاز مستقبلاً ويعتمد هذا الاتجاه على تحويل الغاز الطبيعي إلى ميثانول أو ما يسمى بالكحول المثلج. حيث تمتاز هذه الطريقة بكونها عديمة المخاطر ولا تتطلب تكاليف رأسمالية عالية ولو أنها تؤدي إلى فقدان حوالي ٤٠٪ من المحتوى الحرارى للغاز مقارنة مع ٢٥٪ في حالة التسييل والتحويل إلى غاز. يستخدم الميثانول عموماً بسهولة كوقود للسيارات (بعد إجراء تعديلات على الآلات) أو لإنتاج الكهرباء أو كلقم في الصناعات البتروكيماوية المختلفة. ويحتمل أن يلعب الميثانول دوراً مهماً في المستقبل مع تقدم طرق تصنيعه وانخفاض تكاليف إنتاجه، خاصة وأن هذه الطريقة تتيح استغلال الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي المتوافرة في العالم وبالذات الاحتياطيات المركزة في الدول النامية أو تلك الموجودة في المناطق النائية.

أنماط تسعير الغاز الطبيعي: إن محدودية عدد المشاركين في تجارة الغاز وضالة الكميات المصدرية مقارنة مع الكميات المنتجة بالإضافة إلى عدم وجود أسواق تتحدد فيها أسعار الغاز كل ذلك يجعل من الصعب تسعير الغاز. لذلك فإنه عادة ما تتم عملية التسعير من خلال اتفاقيات ثنائية بين البائع والمشتري مع الأخذ بالاعتبار الظروف السائدة في أسواق الطاقة، حيث أن الطلب على الغاز الطبيعي خاصة للاستخدامات الصناعية يمتاز بمرونته السعرية المرتفعة مقارنة مع تلك للنفط الخام بسبب عدم حيازته لاستخدامات محددة كما هي الحال بالنسبة للنفط. فالغاز يتنافس مباشرة مع زيت الغاز والفحم وزيت الوقود والكهرباء كمصدر للوقود وبالتالي يتعرض للمنافسة الشديدة من هذه البدائل مما يحتم تسعيره بالشكل المناسب لضمان محافظته على حصته في السوق. وعموماً، تشمل العقود الثنائية المتعلقة بتجارة الغاز الطبيعي عدة بنود أساسية أهمها:

أولاً: مدة العقد وهي تتفاوت من عقد إلى آخر ولكنها تصل إلى ٢٠ أو ٢٥ سنة. ثانياً: الكمية المتعاقدة عليها وتشمل فقرة (خذ أو ادفع)، وهي تمثل نوعاً من التأمين للبائع لضمان الحصول على مقدار معين من الإيرادات من خلال فرض حد أدنى للكميات التي يجب شراؤها. لاشك أن الكمية الاجبارية المتفق عليها تحدد مدى مرونة العقد من وجهة نظر المشتري. ويمكن القول بأن العقود الأوروبية تمتاز عن غيرها بمرونتها الكبيرة في حين تكون عقود الجزائر مع الدول الأوروبية أكثر تشدداً. ثالثاً: يحدد السعر الأساسي على شكل وحدة نقدية لكل مليون ب ت يو، وعادة ما يتطلب تحديد السعر الأساسي محادثات مطولة. رابعاً: يتم تحديد نوع النقد المستخدم في عمليات الدفع وعادة ما يكون بالدولار. وبدأت حديثاً بعض الدول الأوروبية تفرض شروط القبول باستخدام نقدها الخاص كما هي الحال مع فرنسا وألمانيا الغربية في اتفاقياتها مع الاتحاد السوفيتي. خامساً: يتضمن العقد شروط إعادة التفاوض وتكون على أساس فترة سنتين إلى ثلاث سنوات وتهدف إلى إعطاء جانبي العقد فرصة تعديل بعض المواد تبعاً للظروف المستجدة في أسواق الطاقة. سادساً: رقم

قياسي للأسعار يعتمد على البدائل المتوافرة للغاز أو على أساس النفط الخام. هذا ويستخدم الرقم القياسي في تعديل سعر البيع من فترة إلى أخرى (ربع أو نصف سنة)، وقد يحتوى الرقم القياسي على متغيرات أخرى كالتضخم. ومنذ سنة ١٩٨١ أصبح الرقم القياسي يعتمد على سلة من النفوط وقد كان ذلك بمثابة نجاح كبير للدول المصدرة للغاز في سعيها للتوفيق بين سعر النفط الخام والغاز الطبيعي على أساس المحتوى الحرارى لكل منها.

وحتى نتعرف على كيفية تحديد سعر الأساس في العقد، نشير إلى أن المحادثات التي تتناول هذا الموضوع تتركز أساسا على وجهتي نظر مختلفتين. فالدول المستوردة عادة ما تطالب بضرورة تسعير الغاز الطبيعي بشكل تنافسي مع بدائله وهي في الوقت الحاضر زيت الغاز وزيت الوقود والفحم بشكل أساسي. ولما كانت هذه البدائل منخفضة الأثمان فإن هذه الدول تطالب بتحديد سعر منخفض للغاز لكي يتمكن من اختراق أسواق هذه البدائل. وفي المقابل تشير الدول المصدرة إلى أن الغاز الطبيعي يعتبر من أنظف أصناف الوقود وأكثرها مرونة في الاستخدام مما يتطلب تسعيرها على أساس المحتوى الحرارى مقارنة مع النفط الخام مع اضافة مكافأة تعكس نظافة الوقود.

يتضح من الحديث السابق أن هناك غمطين لتسعير الغاز الطبيعي في السوق والفرق بينهما ناتج عن كيفية توزيع الربح الاقتصادي بين طرفي العقد. ونستعرض فيما يلي هذين النمطين باختصار.

النمط الأول : التسعير على أساس التكافؤ مع النفط Parity With Oil فضل المنتجون هذه الطريقة، وهي تعتمد على تسعير الغاز الطبيعي على أساس المحتوى الحرارى مقارنة مع أسعار فوب للنفط الخام. ويرى المنتجون أن هذا النمط التسعيري يعوضهم عن تكاليف الإنتاج والتجميع بالإضافة إلى تكلفة الفرصة المصاحبة لإنتاج الغاز الطبيعي الذي يعتبر موردا ناضبا. إضافة إلى ذلك فإن هذا النظام التسعيري يفترض أنه ليس من واجب المصدرين تحمل جزء من تكاليف المراحل اللاحقة من تجارة الغاز لكونها تقع ضمن مسؤوليات المستوردين والمستهلكين.

النمط الثانى : التسعير الأرجامى Net Back Pricing يفضل مستوردو الغاز هذا النمط التسعيري لاهتمامهم بالتكلفة النهائية للغاز مقارنة مع أصناف الوقود الأخرى المتوافرة، لذا فإنهم يمارضون النمط التسعيري المقترح من جانب المنتجين على أساس أن الغاز الطبيعي ليس بديلا للنفط الخام بل للمنتجات النفطية الرديئة نسبيا (زيت الوقود وزيت الغاز) بالإضافة إلى الفحم والكهرباء. وبما أن هذه البدائل متوافرة وتتميز بانخفاض أثمانها فإن من الضروري تسعير الغاز بشكل تنافسي مع هذه المصادر. ويجادل المستوردون بأن فرض أسعار مرتفعة للغاز الطبيعي يجد من إمكانية دخوله للأسواق وخصوصا للحلول

على زيت الوقود الذى يمتاز بانخفاض ثمنه مقارنة مع النفط الخام . ونظرا لوجود طلب مرن على الغاز فان ارتفاع اسعاره يمنع بالضرورة التوسع المستقبلى فى استخداماته .

وينص هذا النمط التسعيرى على تحديد سعر الغاز الذى يحصل عليه المصدرون من خلال تبني سعر نهائى للغاز اعتمادا على البدائل المتوافرة له ومن ثم الرجوع الى الخلف عبر سلسلة تجارة الغاز وطرح تكاليف التوزيع والتخزين والتغويز والنقل (مواءم بالأنابيب أو الناقلات) للوصول الى سعر الغاز عند ميناء التصدير (سعر فوب للغاز) . ويمثل هذا السعر أقصى ما يمكن دفعه للمصدرين نظير الحصول على الغاز الطبيعى منهم . واعتمادا على هذا النمط التسعيرى طرحت منظمة الطاقة الدولية المنيثة من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية سنة ١٩٨١ سعرا يعادل ٢, ٦٢ - ٣, ٠٥ دولار لكل مليون وحدة ب ت يو كسعر مثالى للغاز الجبائرى المنقول عبر الأنابيب و ٣, ٢٠ - ٣, ٦٣ دولار لكل مليون ب ت يو للغاز المنقول بواسطة الناقلات . وفى ذلك الحين كانت الجبائز تباع الغاز على أساس سعر يعادل ٤, ٣٥ - ٥, ٢٨ دولار لكل مليون ب ت يو مع إصرارها على أن السعر الأمثل هو ٦, ٠٧ دولار لكل مليون ب ت يو بما يضع الغاز على قدم المساواة مع النفط الخام الذى كان سعره آنذاك ٣٤ دولارا للبرميل . ولا شك أن الفرق بين هذين النطيين من التسعير يعكس مدى الأهمية المعطاة لجانبى الصناعة . فالنمط الأول يركز على المرحلة العليا فى حين يفضل النمط الثانى المرحلة اللاحقة . وعموماً تكون الأسعار المتفق عليها فى عقود تجارة الغاز ما بين هذين السعريين مع اقتراب السعر من الحد الأعلى فى حالات الشح فى امدادات الطاقة وهيمنة البائعين فى حين ينخفض السعر للحد الأدنى فى حالات ضعف الطلب على الطاقة وتوافر الإمدادات .

الخلاصة

لا شك أن التفاؤل بتوسع استغلال الغاز الطبيعى عالميا خلال الثمانينات وما بعدها كان مستمدا من تجربة السبعينات . فالنمو المضطرد لاستخدامات الغاز الطبيعى فى تلك الفترة ومنافسته للنفط والفحم كان سببا فى توقع استمرارية هذا الاتجاه . الا أنه مع توسع المشاريع الهادفة لاستغلال الغاز ظهرت العديد من المشكلات والمعوقات التى شكلت حاجزا أمام إمكانات التوسع المستقبلية وجعلت العديد من المختصين بأمور الطاقة يراجعون حساباتهم وخصوصا فيما يتعلق بالدور الذى يمكن أن يلعبه الغاز مستقبلا فى استهلاك العالم من الطاقة الأولية . فمن المتوقع أن يكون معدل نمو استخدامات الغاز وخصوصا الجزء الداخلى فى التجارة العالمية صغيرا خلال السنوات القادمة . هذا ومن المتظر أن يكون لانخفاض أسعار النفط حديثا واستقرارها عند مستوى ١٨ دولارا للبرميل أثر مضاعفا على الآفاق المستقبلية لهذه الصناعة . ففى حين يتوقع استمرار تجارة الغاز

الطبيعي المتقول بواسطة الأنابيب خصوصا بين المناطق القريبة من أماكن تركز احتياطياتها فإن تجارة الغاز الطبيعي المسال سوف تواجه أوضاعا صعبة. ولا بد للصعوبات هذه أن تنعكس على أنماط تسعير الغاز من خلال تقوية الوضع التفاوضي للمستهلكين على حساب المنتجين. ولما كان نمط التسعير الإرجاعي هو المفضل من جانب المستهلكين فينتظر أن تزداد الضغوط على المنتجين لتبني هذا النمط. وهنا تكمن الخطورة حيث أن التسعير الإرجاعي يفضل المرحلة اللاحقة من الصناعة على حساب المرحلة العليا مما يسهم في تخفيض العائد من الاستثمارات في مرحلة الإنتاج. كما أن هذا النمط التسعيري يسمح للدول المستهلكة في تضخيم التكاليف للمراحل اللاحقة المختلفة حيث أنها تعود على شكل دخول الى مواطنيها وبالتالي تستطيع تقليل العائد للدول المصدرة بشكل أكبر. أضف الى ذلك أن التسعير الإرجاعي لا يأخذ في الاعتبار كون الغاز وقودا نظيفاً مما يبخس من قيمته الحقيقية.

في ظل هذه الاعتبارات نرى أنه من الضروري أن تقوم الدول المنتجة والمستهلكة بالتعاون فيما بينها للوصول الى صيغة تسعيرية تضمن عائداً مناسباً للجانبين، وتسهم في خلق الظروف الملائمة لضمان التوسع في استغلال الغاز الطبيعي مستقبلاً. ويتسنى من خلال ذلك الوصول الى وضع توازن أفضل من حيث تناسب الاستهلاك مع الاحتياطيات لمصادر الطاقة المختلفة.

المصادر

Aalund, L.

1986 "Annual Gas Processing Report." Oil and Gas Journal (July 14): 47-57.

British Petroleum

1987 Review of World Gas (September).

British Petroleum

1975 Statistical Review of World Energy.

1977 Statistical Review of World Energy.

1981 Statistical Review of World Energy.

1986 Statistical Review of World Energy.

1988 Statistical Review of World Energy.

Fesharaki, F. & Isaak, D.

1983 OPEC, the Gulf, and the World Petroleum Market. Colorado: West-view Press.

Griffin, M. & Steele, H.

1980 Energy Economics and Policy. New York: Academic Press.

OPEC

1985 Annual Statistical Bulletin. Vienna: Organization of Petroleum Exporting Countries.

1986 Annual Statistical Bulletin. Vienna: Organization of Petroleum Exporting Countries.

Percebois, J.

1986 "Gas Market Prospects and Relationship with Oil Prices." *Energy Policy* (August): 329 - 346.

Tiratsoo, E.

1979 *Natural Gas* (3rd ed.). Beaconsfield, U.K.: Scientific Press Ltd.

The Arab Journal of the Social Sciences

An academic biannual
publishing research papers
in various fields of
the social sciences

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal has book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:

The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University
P.O. Box 5486 Safat, Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London

Issue No. 6 Will be published Oct. 1988

Issue No. 5 was published April 1988

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تهتم بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير: الدكتور أحمد حسن فرحات

تشمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:

للأفراد ٣ سنوات داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للؤسسات والشركات ١٣ ديناراً داخل الكويت
٤٥ دولاراً أمريكية خارج الكويت

جميع المراسلات توجه به باسم رئيس التحرير

صواب: ١٧٤٣٣ الخالدية

الكويت - هاتف: ٤٨٤٧٢٦٩

نحو توافق أفضل بين خصائص الفرد وبيئتي العمل والتنظيم

حسين محمد علوي

كلية الدراسات العليا - جامعة الملك سعود

مقدمة

في عام ١٩٥٦م صدر كتاب Whyte (1956) الشهير «رجل المنظمة» أوضح فيه كيف أن للتنظيم سموا على الانسان ليس لحظاً في التنظيم بل لرغبة الانسان في الالتحاق به والولاء له، ذلك لأن القيم الاجتماعية والاعتقادات السائدة في المجتمع تفرض خضوع الفرد للمنظمة لحاجة الفرد الى الانتماء والتبعية ولأن المجموعة هي مصدر الابداع والابتكار. أحدثت آراء هويات هذه العديد من ردود الفعل لدى علماء الادارة وعلماء النفس الاداري وخاصة من الباحثين في مجال السلك التنظيمي والذين ينحصر دفاعهم في مجال «إيجابية» السلوك الانساني. فكما للتنظيم قوة وهيمنة في تطويع الانسان وتشكيل سلوكه فان للانسان تأثير مباشر في تغير معطيات التنظيم لما يحمله من معلومات وخبرات وتوقعات وخلفية بيئية تساعده على التكيف مع متطلبات العمل. ولقد ذهب البعض منهم الى التأكيد بأنه كما للتنظيم شخصية تحددها خصائص معينة تمثل مصدر تميزه وقوته فان للانسان شخصية مماثلة أيضاً، وعليه فان نجاح أو عدم نجاح عملية التكيف هذه تعتمد في المقام الأول على مدى التوافق بين شخصية الفرد وشخصية التنظيم (Robbins, 1983: 295; Muchinsky, 1983: 450). لذا فليس من الغريب ان يجذب الأفراد للأفراد للعمل في المنظمات التي تتلائم مع شخصياتهم.

ونظراً لتعقد عملية التوافق كمسكلة سلوكية وتشعب أبعادها فانها لم تحظ نسبياً باهتمام الباحثين بالدراسة والتحليل الا في العقدين الاخيرين، وبمعالجات جزئية مستقلة بين فريقين علماء الادارة وعلماء النفس الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص منذ نهاية

الستينات. فقد ركز أعضاء الفريق الأول على تحليل التوافق بين التنظيم وعناصر البيئة الخارجية على افتراض أن الأول يمثل نظاماً حيوياً مفتوحاً، لا بد له من التلاحم مع بيئة يؤثر فيها ويستجيب لمؤثراتها بالتغيير والتطوير في أهدافه وسياساته وخطته وهيكله وسلوكه، وهكذا تمت ولادة ما يعرف اليوم «بنظرية الإدارة الموقفية»، والتي جاءت لتؤكد بأنه لا يوجد أسلوب واحد هو «الأفضل» في إدارة المنظمات، بل إن سلوك التنظيم وفعاليته، وكذلك سلوك العاملين فيه يعتمد على خصائص بيئته ومتطلباتها (Lawrence & Lorsch, 1969; Lorsch & Morse, 1974).

أما الفريق الآخر فقد انصب معظم اهتمامه على دراسة علاقة الفرد بالعمل والتنظيم، وكيفية تحويل المنظمات وأسلوب إدارتها من مؤسسات بيروقراطية إلى نظم حيوية مفتوحة، تأخذ في الاعتبار خصائص الفرد وأهدافه وتوقعاته بشكل لا يضمن رضاها وولاءاً أفضل من جانب الفرد فحسب، بل وإنتاجية وفعالية أعلى للتنظيم. وكانت محصلة هذه الجهود أن هاجرت العديد من المفاهيم والأساليب السلوكية لتجد مقرها التطبيقي في حقل الإدارة مثل، الإدارة بالأهداف، الشبكة الإدارية، نظرية العوامل الثنائية، الآثار الوظيفي، وحديثاً ومع بداية الثمانينات ظهر أسلوب «حلقات النوعية» Quality Circles التي ترجع جذوره تاريخياً إلى الإدارة اليابانية كمنهج للتقريب بين الإدارة الأمريكية واليابانية (Daft & Steers, 1986: 174).

ويعتبر (Argyris 1964) من أوائل من تصدى بشكل محدد لعملية عدم التوافق بين خصائص النمو النفسي للفرد وخصائص التنظيم البيروقراطي المعيقة لهذا النمو، واقترحه لمفهوم «النموذج المختلط» Mixed Model لتحقيق التوافق. أما (Likert 1967) فقد اشتهر بعرضه لأسلوب «التنظيم المتداخل» Linking Pin المعتمد على المنهج الجماعي في اتخاذ القرارات، وتعدد العضوية، وتعدد اتجاه الاتصال التنظيمي كوسيلة للتغلب على شعور الفرد بفقدان الذات، والانزالية، وضعف الولاء، والالتزام التنظيمي. أما ميدانياً فقد كشف (Peters & Waterman 1982) في دراسة حديثة لها لـ ٤٣ شركة من كبريات الشركات الأمريكية بأن من أهم خصائص نجاح هذه المؤسسات هو التحرر من القيود والأسلوب الاتوكراتي في الإدارة لتنمية روح الابتكار والتجديد بين العاملين والإنتاجية من خلال الفرد واحترامه لا كمنفذ بل كمفكر ومشارك في صنع القرار، وتعزيز قيم العلاقات الإنسانية، وتذويب الفوارق بين رجال الإدارة والعاملين، وتحقيق مزيج متوازن من المركزية واللامركزية. ومن أهم ما يلاحظ على هذه النماذج هو عدم عنايتها بالفروق الفردية كمغير أساسي وفق ماتقضي به نظرية الإدارة الموقفية الحديثة.

وفي اعتقاد الباحث فإن مشكلة التوافق لم تعد ظاهرة سلوكية يمكن دراستها بشكل جزئي كما هو الحال لدى أصحاب النظرية الموقفية (البيئة الخارجية والتنظيم)، أو علماء

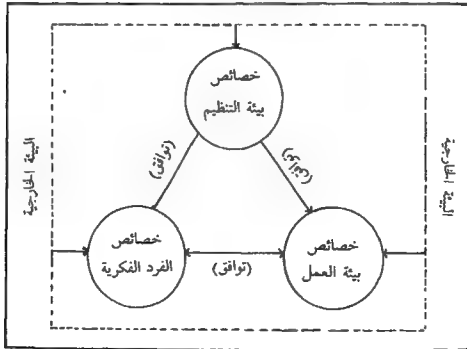
النفس الصناعي (الفرد والعمل)، أولدى علماء النفس الاجتماعي (الفرد والتنظيم)، بل انها مشكلة بالغة التعقيد تستدعي دراسة جميع أبعادها في آن واحد. وبالرغم من مخاطر التعميم ومزالق الاستنتاج لنهج كهذا، الا أنه أكثر غنى بالمفاهيم السلوكية وأكثر تحديدا لعلاقات التجانس. فالفرد وان كان أكثر التصاقا واهتماما ببيئة العمل المباشرة إلا أن هذه البيئة ليست أكثر من نظام فرعي لبيئة التنظيم وغني عن التأكيد بأن التنظيم ليس أكثر من نظام فرعي للبيئة الخارجية.

هدف البحث

الهدف الرئيس لهذا البحث هو تحليل عملية التوافق وأسباب عدم التوافق من منظور كل جزئي في آن واحد وكذلك تقديم عدد من التوصيات لما يجب على الفرد والتنظيم اخذه في الاعتبار لتحقيق توافق أفضل. وللوصول الى ذلك فقد تم استخدام مدخل الأنماط الفكرية كمتغير سلوكي يربط بين أسلوب الفروق الفردية Differentialism النفسي وممنح الادارة الموقفية. ويوضح الشكل رقم (١) الاطار النظري العام للدراسة وطريقة التحليل اذ يتضمن هذا الاطار ستة أنواع من علاقات التوافق هي:

- ١ - الفرد والعمل . ٢ - الفرد والتنظيم
- ٣ - الفرد والبيئة الخارجية . ٤ - البيئة الخارجية والتنظيم
- ٥ - البيئة الخارجية والعمل . ٦ - العمل والتنظيم

شكل رقم (١)
الاطار النظري العام للدراسة



وعليه سوف ينصب اهتمام هذه الدراسة على الانواع الثلاثة من هذه العلاقات (١، ٢، ٣) أما الانواع الثلاثة الأخرى (٤، ٥، ٦) فقد عالجها بحثا علماء الادارة الموقفة، وبالتالي فهي تخرج عن دائرة هذا البحث، وان كان سوف يتطرق عرضا للعلاقة بين البيئة الخارجية والتنظيم عند تحليل عملية التوافق بين الفرد والبيئة الخارجية. وهكذا فان وحدة التحليل هو الفرد، وعلى وجه التحديد نمطه الفكري، أو مستوى تعقده الادراكي، وسوف نسأل: أى نمط فكري للفرد يتلاءم بشكل افضل مع خصائص أى نوع من بيئة العمل والتنظيم والبيئة الخارجية؟

مفهوم التوافق: يعنى التوافق Congruence من منظور هذه الدراسة التجانس بين خصائص الفرد الفكرية أو مستوى تعقده الادراكي وخصائص بيئة العمل الذي يزاوله، اشراقيا كان أو تنفيذيا، وخصائص التنظيم الذي ينتمي اليه وبيئته الخارجية. أما محور التوافق فيحتوي أبعاد مختلفة لكل من زوايا المثلث في الشكل رقم (١)، وهو ما سوف يناقش تفصيلا فيما بعد، وتكفي الإشارة هنا الى ان من أهم أبعاد التوافق هو نظام القيم والأهداف والهيكلة التنظيمي، ومستوى التعقد التقني المستخدم والضغط النفسي والبيئي الناتج من أداء العمل، ومستوى عدم التأكد الصادر من البيئة الخارجية للتنظيم. فالتوافق على هذا النحو أشبه بدائرتين تحيط بهما البيئة الخارجية، وتمثل أحدهما الفرد، والأخرى العمل والتنظيم، فكلما كبر حجم ملتقى الدائرتين زاد حجم التوافق والعكس صحيح. ويندر أن يتم تطابق كامل بين الدائرتين لما يخضع له كل من عناصر المعادلة من تغير، ولظهور اهتمامات أخرى للفرد خارج العمل عبر مراحل حياته الأسرية. أما عدم التقاء الدائرتين فيعنى عدم الارتباط نفسيا بالعمل وفقد الرغبة في الانتهاء الى التنظيم.

والتوافق وفقا لهذا التعريف ليس مفهوما نظريا فحسب بل يمكن قياسه وتحديد بطرق مباشرة وغير مباشرة، ولعل من أهم مؤشرات التوافق (أو عدم التوافق) شيوعا هو مستوى الرضا عن العمل، ومستوى الاداء، والضغط النفسي الناتج من بيئة العمل والتنظيم. فكلما ارتفع مستوى الرضا والاداء وانخفض مستوى الضغط النفسي كلما زاد احتمال التوافق. ويضيف Muchinsky (1983: 307) شروطا أخرى مثل مستوى قبول الفرد لأهداف وقيم التنظيم، ومستوى الجهد والتفاني المبذولين في العمل، ومستوى المحافظة على البقاء في عضوية التنظيم. وعندما تأخذ هذه المؤشرات اتجاهها معاكسا فان ذلك يمثل اندازا لظهور انخفاض أو عدم التوافق، والذي لا يقتصر أثره على الانسحاب النفسي أو ترك العمل والتنظيم بل يتجاوزها الى معاناة الفرد للعديد من أمراض الصحة العقلية (Furnham & Schaeffer, 1984).

ويظهر ضعف أو عدم التوافق في الحالات العادية نتيجة صراع نفسي بين مايتوقعه ويحتاجه الفرد ومايحتاجه ويتوقعه التنظيم، يقوده الى الانسحاب (دوران عالي في العمل،

غياب، تأخر، عدم اكتراث) أو استخدام ميكنزومات دفاعية Defense Mechanism لتبرير ادراكه للواقع البيئي. فالفرد يحتاج الى واجبات عمل ذات معنى، المرونة والاستقلال، الفرص لتنمية المهارات، العدالة في تطبيق نظام الحوافز والمعاملة الانسانية، في حين أن التنظيم يطلب من الفرد اتباع الأوامر والأنظمة والاجراءات، الاعتماد على التنظيم في العوائد، وفوق كل ذلك أداء أعمال بسيطة روتينية. ولزيادة فرص التوافق (خفض فرص عدم التوافق) أكد Lawler (1983) ضرورة التخفيف من المنهج النمطي في التعامل واستخدام مدخل الفروق الفردية في اعادة تصميم الاعمال، نظم الأجور والعوائد الأخرى، اختيار الموظفين، القيادة الادارية، وجدولة ساعات العمل. فليس جميع الأفراد يفضلون مثلاً أن تثرى أعمالهم بالرغم من الايجابيات العديدة لأسلوب «الاثراء الوظيفي» Job Enrichment فالبعض منهم يفضل أداء الأعمال الروتينية المتكررة ولا يرغب في الحياذ عنها، في حين يحفز البعض الآخر في أداء الأعمال ذات الواجبات المتغيرة والمتطلبة لقدرات ابداعية ومبادرات شخصية. دلت لولر على نجاح مبدأ الفردية Individualization في تحسين فعالية العديد من المؤسسات الصناعية في الولايات المتحدة.

ويرى Schein (1978: 81-123) أن عملية التوافق تبدأ قبل التحاق الفرد بالتنظيم وتظل تلازمه عبر مراحل حياته المهنية والأسرية، وعادة مايبداً التلاحم بينها بابرار عقد نفسي Psychological Contract غير مكتوب يحدد فيه كل منها ماذا سوف يقدم للآخر، ويمر اعداد هذا العقد بثلاث مراحل رئيسية:

١ - مرحلة الدخول للتنظيم Entry وهي مرحلة تأهيل وتدريب من جانب الفرد قبل قبوله للعمل ومزاويلته لواجباته، أى التحديد الذاتي للقدرات والطموحات التي تسبق اختيار المهنة.

٢ - مرحلة التطبيع الاجتماعي Socialization وهي مرحلة تعلم الفرد كيف يتشرب حضارة وسلوكيات التنظيم ليصبح عضواً فعالاً فيه، أى تعلم المسموحات والممنوعات، واستيعاب نظام القيم والمبادئ وقواعد السلوك والعادات التي يفرد بها التنظيم عن غيره واللازمة لأداء دوره فيه. وهي مرحلة اختيار وتجربة للفرد والتنظيم. فالفرد يكون صورة واضحة عن عمله ومستقبله المهني، كما ان التنظيم يحدد من خلالها المستقبل المهني للموظف الجديد.

٣ - مرحلة القبول المتبادل Mutual Acceptance وهذه تحتوى على عدة فعاليات رسمية وغير رسمية لمنح الموظف الجديد عضويته الكاملة في التنظيم، وهي لاتعني بالضرورة عضوية دائمة، اذ يظل كل منها خاصة في السنوات الأولى يفحص

ويجرب الآخر، للتأكد من أن توقعات كل منهما سوف تتحقق. في نهاية هذه المرحلة تحدد البنود ويوقع «العقد النفسي» بين الطرفين ولكن بدون خبر أو ورق.

وهكذا فان عملية التوافق هي في جوهرها عملية تجانس وتطابق بين خصائص الفرد وخصائص كل من بيئة العمل والتنظيم. ويقوم التنظيم بدور الوسيط في نقل مؤثرات البيئة الخارجية عبر مستوياته الى مستوى الأعمال التنفيذية ومنها الى الأفراد، لذا فان ملامح التوافق تتجه نحو العمومية كلما انتقلنا من مستوى الفرد والعمل الى مستوى الفرد والتنظيم، ثم مستوى الفرد والبيئة الخارجية. وقبل مناقشة مضمون التوافق عند كل مستوى من هذه المستويات، يجدر بنا تحديد المقصود بالأنماط الفكرية، باعتبارها متغيرا سلوكيا محوريا لعملية التوافق سبق للباحث أن فنده في دراسة أخرى في طريقها الى النشر.

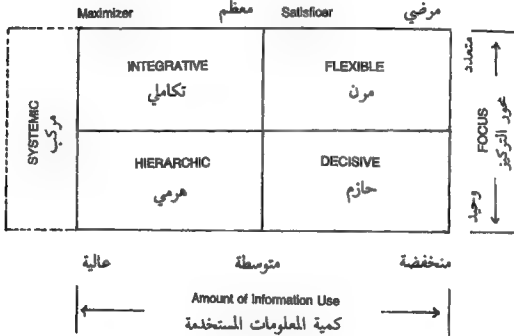
الأنماط الفكرية : يقصد «بالنمط» Style الأسلوب الفكري الذي اعتاد الفرد على استخدامه في ادراكه واستجابته لمتطلبات البيئة في مواقف اتخاذ القرارات ومعالجة المعلومات ليس فقط في مجال عمله بل وفي جوانب حياته الأخرى، وهو كذلك يمثل عادة فكرية مكتسبة تنمو بالتعلم والممارسة، فكما يتعلم الفرد نمطاً لأسلوب كتابته يتعلم أيضاً كيف يفكر وكيف يتخذ قراراته بطريقة فريدة تميزه عن الآخرين. وتلعب المعلومات من حيث الكم والنوع وطريقة الاستخدام دوراً أساسياً في التمييز بين الأنماط الفكرية. فمن الأفراد من لا يستخدم الا القدر اليسير من المعلومات ليصل الى قرار، ومنهم من يبذل وقتاً طويلاً وجهداً مضنياً في جمع أكبر قدر من المعلومات يعكف على تنقيتها وتحليلها لاستخراج أكبر عدد ممكن من البدائل لمعالجة مشكلة معينة قبل أن يضع يده على أنسب الحلول. وبين كلا النوعين يتفاوت الأفراد من حيث القدرة في التفاضل والتكامل الفكري أو ما اصطلح على تسميته بمستوى «التعقد التكاملي» Integrative Complexity فمثلا المدير ذو التعقد الفكري المنخفض لا يرى الا جانباً أو جوانب محدودة للمشكلة الادارية التي تواجهه، اما المدير ذو المستوى المرتفع في التعقد التكاملي فإمكانه رؤية وتحليل الجوانب والزوايا الخفية للمشكلة، ويحاول ربط كل جانب منها بأبعاد وعلاقات أو مشاكل أخرى في البيئة بما يقوده الى الخروج بقرار فيه الكثير من الابداع والابتكار (Lorsch & Morse, 1974: 48-50).

وجدير بالتنويه هنا الى أن كلمة «تعقد» في هذا السياق لا علاقة لها بالته بفهموم التعقد النفسي أو مستوى الذكاء الشائعين لدى العامة. بل ان التعقد هنا يعنى قدرة الفرد في التمييز والتصنيف والتحليل (التفاضل) لعناصر المعلومات أو المثيرات القادمة من البيئة، وكذلك قدرته على التركيب والتوحيد والربط (التكامل) بين هذه العناصر وفقاً لمعايير وقواعد ربط تختلف عدداً ونوعاً، ومدى التغير من مشكلة الى أخرى حسب قدرة الفرد التفاضلية والتكاملية.

ولما كان مستوى التعقد الفكري على هذا النحو يمثل مقياس يتدرج من البساطة

المطلقة الى التحدد المطلق يصعب بواسطته التمييز بشكل قاطع بين الفئات من الأفراد الذين تقع قدراتهم الفكرية بين قطبي المقياس، فقد طور (1983a) Driver مؤخرًا هذه النظرية بتبسيطها وإخراجها من دائرة البحث النفسي الى مجال التطبيق الإداري وذلك بالتمييز بين أربعة أنماط فكرية Cognitive Styles أساسية هي النمط الحازم، والمرن، والهرمي، والتكاملي وكما يتضح من الشكل رقم (٢) فإن أساس التمييز بين هذه الأنماط بعدين رئيسيين هما (١) كمية المعلومات المستخدمة في موقف اتخاذ القرار، (٢) عدد الأهداف أو محاور التركيز لذات الموقف.

شكل رقم (٢)
الأنماط الفكرية في اتخاذ القرارات



Source: Driver, 1983a : 169 - 182

فالنمط الحازم Decisive يتميز بخصائص عامة منها الميل الشديد نحو الاستقرار والثبات، ويتمين الكفاية، والانجاز، واحترام الوقت، وسرعة التصرف للحصول على النتائج، والرغبة الملحة في التأكد، والضمان في كافة نواحي التعامل. أما فيما يتعلق بمعالجة المعلومات واتخاذ القرارات فيتميز هذا النمط بوجودانية محور التركيز أو الهدف، وقلة الجهد المبذول في البحث عن المعلومات أو الحصول عليها وبالتالي انخفاض كمية المعلومات المستخدمة في موقف اتخاذ القرار.

ففي المجال الإداري نجد المدير الحازم يستخدم الحد الأدنى من المعلومات للوصول إلى رأى قاطع وبسرعة، نظرا لاهتمامه الشديد بعناصر الكفاية والفعالية وعدم التردد، كما أن التخطيط لديه عبارة عن خطط قصيرة المدى، مجدولة بقيود رقابية محكمة، والأهداف والمعايير محورية التركيز، تأخذ جانب التنظيم في المقام الأول لصعوبة التعامل مع العلاقات الإنسانية. ويفضل النمط الحازم العمل في التنظيم البيروقراطي التقليدي التميز بوضوح السلطة والمسئولية وقواعد وأنظمة العمل. وعند الاتصال منه أو إليه يفضل الاختصار الشديد المؤدي إلى الهدف أو النقطة المراد إبرازها، فالتقارير يجب أن تكون مختصرة ومركزة تقود إلى نتائج محددة وواضحة وألا يكون مصيرها الإهمال. أما شكل القرار فعادة مايكون هو البديل الأوحده والأفضل في ظل الوقت والمعلومات المتاحة.

أما المرن Flexible فيتميز بالميل الشديد نحو تعدد الأهداف ومحاور التركيز، كما أنه مفرغ بالتغير لغرض التغير، سريع التكيف ويعتمد على البدهة Intuition ولهذا الخصائص يميل المرن إلى سرعة الانتقال من هدف لآخر ومن نقطة لأخرى، دون عمق أو تحليل، وهو بذلك لايميل إلى البحث عن كمية كبيرة من المعلومات أو استخدامها كما أن اندماجه في نشاطات ذهنية معقدة كالتحليل الدقيق للمعلومات أو تنقيحها أو تقييمها عند اتخاذ قرار معين عادة ماتكون محدودة فالمعلومات لها مدلولات ومعاني تختلف من وقت لآخر، كما أن التخطيط لدى المرن نشاط غير مفضل ويعتبر من وجهة نظره «مضيعة للوقت» (كل شيء حسب الظروف). وأهداف التنظيم تعطي درجة متدنية من الاهتمام لكونها مقيدة ومحل محلها الأهداف الذاتية لتأمين المرونة في التحرك. وعلى غرار النمط الحازم يفضل المرن وسائل الاتصال المختصرة والهادفة، ولكن على خلاف منه يهوى التنوع في نشاطاته، وتنتهي قراراته عادة بحلول قصيرة متعددة. وكما يختلف المرن عن النمط الحازم في عدد الأهداف ومحاور التركيز لنزعة الأول الدائمة إلى التغير والتنوع فهما يتفقان في كمية المعلومات المستخدمة. فكلهما لا يستخدم إلا مستوى «مرضيا» من المعلومات وبالتالي يصلان عادة إلى قرارات مرضية Satisficing أيضا.

أما النمط الهرمي Hierarchic فيختلف عن كل من الحازم والمرن في نزعة القوة نحو التفكير والاستغراق فيه، والحب الشديد للمعلومات والبحث عنها باختلاف أنواعها ومصادرها، والميل الشديد نحو الاتقان ومحاولة الوصول إلى الكمال، والمثالية في انجاز الأعمال من خلال اختيار «أفضل» الحلول وأمثلها، والرغبة في التنبؤ والتخطيط للمستقبل وفقا لاستراتيجيات محسوبة بعناية. ولخفض مستوى عدم التأكد البيئي يصمم الهرمي خططا بديلة للتعامل مع المفاجآت غير المحسوبة. وهذا النوع من الأفراد عادة مايفضل العمل في المنظمات البيروقراطية التقليدية ذات الأحجام الكبيرة والإجراءات المقتنة. كما يعتمد أسلوبه في الاتصال على التقارير الرسمية المطولة المنتهية بنتائج محددة. وهكذا فالهرمي يتساوى مع الحازم في وحدانية الهدف وتركز التفكير ولكنه يختلف عنه وكذلك عن

المرن في استخدام أكبر قدر ممكن من المعلومات وفي قضاء وقت أطول وجهد أكبر في التحليل والتنقيح والتقييم، لذا فهو يميل الى «تعظيم» Maximizes الاستفادة من المعلومات التي يبذل جهودا مفضية في الحصول عليها للوصول الى قرار أمثل .

وأما النمط التكاملي Integrative فهو يتميز كالمهرمى بالتفكير، وبنزعة قوية نحو الحصول على أكبر حجم من المعلومات وتحليلها وتقييمها ومعالجتها «لتعظيم» استخدامها، ولكنه يختلف عنه في رغبته في الابتكار والأبداع والتجريب لوسائل حديثة غير مألوفة، كما يتصف أيضا «بالنسبية» في كافة أوجه التعامل . وتما كما الحال لدى المرن فالتكامل يتميز بتعدد الأهداف ونقاط التركيز والقدرة الفائقة على التكيف والتعامل مع الظروف الطارئة، ولكن لا بد أن نلاحظ هنا أن تعدد الأهداف لا يرقم على سطحية أو ضحالة في التفكير بل تأخذ الأهداف وكذلك الحلول التي يستنتجها شكلا معقدا يمتاز بالعمق والدقة والابتكار . فالتكامل عادة ماتكون شخصيته خلاقا مبدعة تميل الى التخطيط القابل للتعديل وفق متغيرات البيئة، كما أن الأهداف ومعايير التقييم وقواعد الربط بتعددتها وتنوعها تميل الى أن تكون مزيجا متزنا بين الذاتية والتنظيمية . ويميل هذا النوع من الأفراد الى العمل في المنظمات غير التقليدية كالمنظمات المصفوفة Matrix أو المؤسسات البحثية والاستشارية التي تعتمد في نشاطها على نظام الفرق المؤقتة، كما أن أسلوبه المفضل في الاتصال هو غزارة المعلومات وتحمل المناقشات العميقة المركزة في أكثر من موضوع للخروج بحلول مبتكرة .

أما النمط المركب Systemic فهو في حقيقته لا يمثل نمطا فريدا بل مزيجاً من خصائص الهرمى والتكامل، وفي رأى (1983a: 178) Driver فان هذا النمط عادة ما يكون تكامليا ولكنه يمنح الى الهرمية عند ارتفاع مستوى الضغط البيئي في ظروف العمل . وهذا ما حدى به الى التمييز بين النمط الأساسي أو الغالب Dominant والنمط المساند Back-up للشخصية . أى أن الانسان عادة ما يتصف بنمط فكري رئيسي عندما يكون مستوى الضغط البيئي مستقرا ومعتدلا، أما عندما يرتفع أو ينخفض مستوى العبء البيئي بشكل غير عادى يظهر النمط المساند . وفيما يتبع من تحليل سوف تبرز خصائص أخرى بشكل تفصيلي لكل نمط من الأنماط الرئيسية ولكن تجلدر الإشارة الى ملاحظتين هامتين :

أولاهما : أن نظرية الأنماط الفكرية على نحو ماسبق تمثل مرحلة متقدمة من التحديث والتطوير لنظرية التعقد الفكري Cognitive Complexity على مدى العشرين عاما الماضية ثبت خلالها صدق وثبات طرق قياس خصائصها وفرضياتها السلوكية التي تركز عليها العديد من الدراسات النظرية والتجريبية والميدانية الحديثة (Lorsch & Morse, 1974: 48-50; Daft & Steers, 1986: 40-41).

ثانيتهما : أن النمط الفكري للفرد لا يمثل جزئية معينة من السلوك بل مؤشرا عاما «لنظام» الشخصية محتويا للعديد من أبعاد نظمها الفرعية الرئيسية كالادراك والتعلم والدوافع . ولعل هذا ما يبرر استخدام النمط الفكري كأداة لتحليل عملية التوافق عند

مستوى العمل والتنظيم والبيئة الخارجية، وإن كان ذلك لا يعني مطلقاً استقلالية خصائص التوافق (عدم التوافق) عند أى مستوى عن المستوى الآخر.

خصائص بيئة العمل : تعتبر دراسات (Holland (1973 من أبرز المساهمات في مجال العلاقة بين خصائص الفرد ونوع المهنة التي يختارها وذلك بتحديد سلة أنماط للاختيار المهني، هي الواقعي، والباحث، والفنان، والاجتماعي، والمقدام، والتقليدي، ولكل من هذه الأنماط توجه مميز لنوع معين من المهن. وبالرغم من قوة نظرية هولاند وسلامة فرضياتها إلا أنه يؤخذ عليها اهتمامها بجانب المحتويات Contents في العمل وإغفالها لخصائص البيئة التي يوجد فيها. لاشك أن لمحتويات العمل وواجباته والمهارات والقدرات المطلوبة لأدائها أهمية بالغة في تحديد درجة التوافق، إلا أن للبيئة وعلى وجه الخصوص البيئة الإدارية بالنسبة للأعمال الإشرافية والقيادية أهمية أبلى في مدى التوافق، فواجبات المهنة أياً كان نوعها لا تؤدي في فراغ بل تتم في بيئة إدارية واجتماعية ضمن نسق اجتماعي أكبر هو «التنظيم» لذا فإن بحثنا عن التوافق بين العمل والفرد يتم من خلال خصائص البيئة الإدارية وأساليب التعامل وليس من خلال الواجبات، وإن كنا لانفصل دور الواجبات أو الوصف الوظيفي لها كما يتضح من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
الانماط الفكرية وخصائص بيئة العمل

النسب التوافق الخصائص	الانماط	الزمن	المزج	التكامل
مستوى التوافقية	عالم، حاجته لثبات عدد	عالمية، يفضل التفرغ لواجبات	متشقق، متوسط لاسياغ ميكانيكية متشقق، لا يفضل الاعمال الروتينية	
الضغط الزمني	عالم	متوسط	متشقق	متشقق
مجه للمعلومات	متشقق، مرغبي	متشقق، مرغبي	عالم، مدغم	عالم، مدغم
الفرص الوظيفية	دقيق، متشقق، لا يتفرغ به حرقاً	يدون	يفضل ولكن لا يلتزم به تفضل امره كليا لما يتلقاها	يفضل كليا ويتفرغ له قوة المعلومات والتفكير الكثيرة لتتبع مع اهداف التنظيم
مستوى الاستقلالية	متشقق، يفضل الاعمال عمل السلطة والاعتماد	عالم، يكره الاعتماد بالفرامد والاعتماد	متوسط، الاعتماد على الفرامد والاعتماد	عالم، ممارسة طاقاته إبداعية
تتبع الاداء واقعية المرتبة	رسمي، متشقق (زينا يوربا) يفتقر على النتائج النتائج القوية	لا يفضل القيم المتكررة، الادارة بالاعتماد عليها عمل معلومات محددة	رسمي، متشقق لفرات متشعبة أسيا، بالاعتماد على تطوير تصاميم	غير رسمي، لفرات متشعبة مدير مدونة، يفضل الاعمال لتصميم عظم للسليل
أسلوب حل النزاع	استخدام القوة، السلطة الفرامد والاعتماد، يفرش	يتشقق للفرق لصيقة الصداقة وتوظيف العلاقات احاطة للفرق الى الفرع لمناجاة	كل الى الحل الوسط يفتح طرق النزاع يفتح حل إقتراد يتشقق للمناجاة	يستخدم اللينة للفرقة على لينة المعلومات الفرش الى حل إقتراد الفرش الى حل إقتراد
مستوى المهارة	متشقق	متشقق	عالم	عالم

ويعتبر (Schein (1978: 124-172 بدراسته «الطولية» Longitudinal من أوائل الباحثين للدوافع الاختيار المهني والتي استمرت على مدى اثني عشر عاماً حدد من خلالها أبعاد التوافق بين الفرد والمهنة المختارة لأربعة وأربعين مديراً من خريجي كلية Sloan للإدارة بمعهد ماسشوسيتس للتكنولوجيا (MIT). وبالرغم من صغر العينة إلا أنه تمكن من استنتاج خمسة دوافع رئيسية لاختيار المهنة أطلق عليها اسم «المراسي المهنية» Career Anchors وهي الكفاءة الفنية، والكفاءة الإدارية، والاستقرار الوظيفي، والاستقلالية، والابداع والابتكار. وإن وجد تداخل بين هذه الدوافع إلا أن أحدها يعتبر عاملاً أساسياً في اختيار الفرد لعمل ما دون سواه حتى ولو أدى ذلك إلى ترك العمل إلى مهنة أخرى. فالفرد يبحث عن العمل الذي يوافق قدراته ومواهبه Talents وحاجاته Needs وقيم Values وهذه الثلاثية في مجموعها تشكل الدافع الرئيسي أو العامل الحاكم لعملية الاختيار.

وبالإضافة إلى دراسات هولاند وشاين يحتوي الأدب المنشور على عدد من النماذج الهادفة إلى تحديد أبعاد التوافق بين الفرد والعمل. يرى (Schermmerhorn et al. (1985: 46-47 أن المدخل الأساسي للتوافق هو المساهمة والخلاف. فالفرد يساهم بجهده ووقته وولائه مقابل الأجر والضمان والثناء من جانب التنظيم. وكلما ارتفعت قيم الخوافز من وجهة نظر الفرد مقارنة بمساهماته كلما زاد احتمال رضاه الفرد عن عمله وانعكس ذلك على أدائه. أما (Furnham & Schaeffer (1984 فقد عالجا موضوع التوافق من زاوية أثر وعدم التوافق على الصحة العقلية للفرد ومستوى رضاه عن العمل، وأوضحا أن أعراض الأمراض النفسية والعقلية ترتبط طردياً مع مستوى عدم التوافق، وعكسياً مع مستوى الرضا عن العمل. أما (Abdel - Halim (1983 فقد درس أثر ثلاثة أبعاد للعمل على مستوى الرضا والأداء، هي مدى إدراك المدير لحاجته للمشاركة في اتخاذ القرارات، والحاجة إلى الحرية أو الاستقلال في الأداء، ودرجة روتينية العمل. وفي تحليله لعملية التوافق حدد (Robbins (1983: 404-407 خمسة أبعاد لبيئة العمل:

- أ - تنوع المهارة Skill Variety أي مدى ما يتطلبه العمل من مهارات متباينة مقابل مهارة واحدة.
- ب - ذاتية الواجبات Task Identity أي مدى ما يتطلبه العمل من انهاء عمل متكامل محدد أو جزءاً منه.
- ج - أهمية الواجبات Task Significance، أي مدى تأثير العمل في الأعمال الأخرى داخل التنظيم أو خارجه.
- د - درجة الحرية Autonomy أي مدى الاستقلالية التي يمنحها العمل للعامل في اختيار سبل الأداء وجدولة الواجبات.
- هـ - التغذية المرتدة Feedback أي مدى معرفة العامل بكل وضوح نتائج أعماله وفعالية أدائه.

لم تحاول أي من هذه النماذج ربط خصائص بيئة العمل بالفروق الفردية بل يشير معظمها الى أن خاصة ما أو مجموعة من الخصائص تمثل صفات محبذة تقود الى الرضا أو الى أداء أفضل على افتراض أن جميع العاملين يستجيبون لخاصة ما بطريقة إيجابية أو سلبية. وتتساءل هنا عن صحة هذا الافتراض: هل جميع العاملين يستجيبون بذات الدرجة لمستوى كل خاصة؟ فمثلا هل جميع العاملين يفضلون اثناء أعمالهم (رفع ذاتية الواجبات)؟ وهل جميعهم يفضلون العمل في بيئة تتسم بدرجة عالية من الحرية والاستقلال في أداء الواجبات؟ أليس من الطبيعي أن تختلف استجابة كل منهم وبالتالي درجة توافقه (أو عدم توافقه) عند مستوى كل خاصة تبعا للأنماط الفكرية لكل منهم؟ ففي الجدول رقم (١) تم تحديد ثمان خصائص لبيئة العمل يرى الباحث أنها تمثل القاسم المشترك لما ورد في العديد من الدراسات ويقابل كل خاصة منها مستوى الاستجابة أو التفضيل كما يراها كل نمط من الأنماط الفكرية، كما تم تصنيف هذه الخصائص الى جوانب ضغط نابعة من بيئة العمل وجوانب تعامل. وفيما يلي عرض موجز لكل منها أخذا في الاعتبار الخصائص العامة السابق تحديدها لكل نمط.

جوانب الضغط البيئي: كأحد الجوانب الهامة لبيئة العمل، استرعى مستوى الروتينية Routineness اهتمام الباحثين بالدراسة والتحليل أكثر من أى جانب آخر، وهو كمغفّر عام يمثل مستوى «التقنية» المستخدم في تصميم الأعمال ويتفاوت من البساطة المتناهية Simple الى التعقد المتطرف Complex. فقد وجد Hage & Aiken (1969) أنه كلما ارتفع مستوى روتينية الأعمال في تنظيم ما كلما أصبح التنظيم أكثر آلية Mechanistic ورسمية ومركزية.

ويعرف مستوى الروتينية إجرائيا بأنه مدى اتسام واجبات العمل بالتكرار Repetitiveness وعدم التغير والتنوع. فالأعمال التي تؤدي على وتيرة واحدة وبدون تنوع في الواجبات أو المهارات تتصف بدرجة عالية من الروتينية، أما تلك التي تحتوي على نشاطات متباينة وتستدعي المبادرة والابداع والاستقلالية وتتطلب مهارات مختلفة تكون ذات مستوى منخفض من الروتينية. لذا فإن العاملين (عامل، موظف أو مدير) من ذوي النمط الحازم لا يمانعون في أداء الأعمال ذات الروتينية العالية ان لم يكن يفضلونها وذلك لحاجة هذا النمط الى الهيكلية Structure والثبات والاستقرار والتأكد التام. وعلى مستوى أقل من الحازم نجد النمط الهرمي ولكنه يختلف عنه في قدرته على اصباغ روتينية ذاتيه لعمله حاجته الى هيكلية مستقلة. أما المرن فلا يفضل أداء الأعمال الروتينية المقيدة لرغبته القوية في التغير وتعدد محاور التركيز فهو يفضل الأعمال ذات الواجبات المتنوعة لاشباع هذه الرغبة ويتساوى نسبيا معه في هذه الخاصة النمط التكاملي، اذ يفضل الأخير الأعمال التي تتيح له توظيف طاقاته الاستقلالية والابداعية ضمن معطيات التنظيم.

وبالإضافة الى مستوى الروتينية يوجد مستوى الضغط الزمني Time Pressure

كأحد متغيرات العمل البيئية الهامة والمؤثرة في مستوى التعقد الفكري وعلى وجه الخصوص لدى فئة المديرين . ويقصد بالضغط الزمني كمية الوقت المتاحة لانجاز العمل أو جزءه منه أو اتخاذ قرار نحو موقف معين . فالهرمي والتكاملي لايفضلان العمل في بيئة تتسم بمستوى عال من الضغط الزمني إذ أن ذلك لايمكن أي منهما من اشباع نهمه من المعلومات وعمق التحليل والدقة والابداع ، وعلى النقيض منها نجد الحازم لأن هيكله الفكري وتوجهه الزمني القائم على السرعة والانجاز ينسجمان مع مستوى عال من الضغط الزمني، أما المرن فيقع بين الاتجاهين وإن كان عموماً يفضل مستويات متفاوتة من الضغط تتأرجح بين الانخفاض والارتفاع لتلائم مع خاصية التغير التي تميز اتجاهه الفكري والسلوكي .

أما عبء المعلومات Information Load كعنصر ضغط يبثي فيستجيب له الأفراد بطرق مختلفة تبعاً للنمط الفكري لكل منهم . فكما يتضح من الشكل رقم (٢) فإن الحازم والمرن لا يستخدمان إلا كمية محدودة من المعلومات للوصول الى قرارات «مرضية» وما بالتالي لايفضلات العمل في بيئة تتدفق فيها المعلومات بغزارة إذ سوف يكون مألها الأهمال والتجاهل . أما الهرمي والتكاملي فكلاهما، كما سبق أن أشير، يميلان إلى جمع وتحليل وتقييم واستخدام أكبر قدر ممكن من المعلومات لمعالجة المشاكل التي تواجهها في بيئة العمل بطريقة «مثالية» فكلاهما ينجح إلى «تعظيم» استخدامه للمعلومات . ويمكن القول تجاوزاً بأن هذين النمطين من «مدمي» المعلومات . لذا فإن غطيها الفكري ينسجم تماماً مع بيئة العمل التي تشيع عندهما هذا النهم الدائم في البحث والجمع والاستخدام لأكبر حجم من المعلومات . وواقع الأمر أن العلاقة بين حجم المعلومات المستخدم (بفتح الدال) ومستوى التعقد الفكري للمستخدم (بكسر الدال) تأخذ شكلاً جرسياً وليست خطية . أي أن لكل غط من الأنماط منحني جرسياً يبدأ بمستوى منخفض من المعلومات ثم يرتفع تدريجياً حتى ذروة المنحني (عندما يصبح معدل التغير صفراً) وهو المستوى الأمثل للاشباع ، ثم يأخذ في الانحدار تدريجياً عند تجاوز حجم المعلومات مستوى الذروة أو مرحلة ما بعد مستوى الاشباع Overload . وهذا يعني بالتبعية أن مستوى الذروة لدى الهرمي والتكاملي أعلى بكثير مما هو لدى الحازم أو المرن (Driver, 1983b: 393) .

وبالرغم من الإيجابيات النظرية لأعداد الأوصاف الوظيفية Job Descriptions للأعمال إلا أن نجاحها يعتمد عملياً على متغيرين أحدهما مدى الزام الإدارة للفرد بضرورة اتباع عناصر الوصف في أداء الواجبات . وثانيهما مدى تقبل الفرد لهذا الالتزام . فالنمط الحازم هو أكثر الأنماط التزاماً بما تحدده الإدارة ، إذ يفضل الوصف التفصيلي الدقيق ليعين حدود مسؤوليته ، ويليهِ في ذلك الهرمي وإن كانت أهمية الوصف الوظيفي بالنسب له تتضاءل كلما صعد مستوى السلم التنظيمي ، ثم التكاملي الذي يميل عادة إلى كتابة وصف وظيفته بنفسه ويتطور مفهومه لهذا الوصف في ضوء ما يكتسبه من خبرة ومعلومات جديدة وبشكل يتلاءم مع أهداف التنظيم .

وغنى عن التأكيد بأن عناصر الضغط الناجمة مع بيئة العمل لا ينفرد احدها في التأثير على سلوكيات الفرد في ظل غياب العوامل الأخرى، بل عادة ما تتفاعل مؤثرات الضغط في تشكيل مستوى التعقد الفكري بما يقود إما الى التوافق أو عدم التوافق. ولقد انخفضت ظاهرة ضغط العمل Job Stress مؤخرًا للعديد من الدراسات نظرا لتأثيرها الفسيولوجي والنفسى ليس فقط على مستوى الأداء والرضا عن العمل بل وعلى حياة الأسرة والمجتمع (Durbin, 1984: 90-120) ويمكن القول اجمالاً بأنه كلما انخفضت الآثار التراكمية والتفاعلية لعوامل الضغط في بيئة العمل كلما ساعد ذلك على ارتفاع مستوى التعقد الفكرى للفرد.

جوانب التعامل : كما تحتوي بيئة العمل على عوامل ضاغطة تحتوى أيضا على جوانب محفزة تعمل على تخفيض أثر جوانب الضغط ، يأتي في مقدمتها مستوى الاستقلالية Autonomy في الأداء وهو يعني مستوى الحرية الممنوحة للفرد في القيام بواجبات العمل أو اتخاذ القرارات المتعلقة بها بدون مراجعة مراكز السلطة (الرئيس)، وهو بذلك شكل من أشكال اللامركزية على المستوى التنفيذي لأداء الواجبات وعنصر من عناصر خفض Relaxing التوتر والقلق النفسى في بيئة العمل. لذا، وعلى عكس الحال لدى مستوى الروتينية والضغط الزمنى، فليس من الغريب أن تتوقع وجود علاقة طردية بين مستوى الاستقلالية ومستوى التعقد الفكري. فالحازم لا يتناسب نمطه للعمل في بيئته تتصف بمستوى عال من الاستقلالية لتفضيله الاعتماد على السلطة والخضوع لها واستقبال الأوامر منها، وعلى درجة أقل يأتي الهرمي لاعتماده على الأنظمة والقواعد في ادارة شؤون عمله، أما المرن فيحتاج الى مستوى عال من الاستقلالية لاشباع هواياته في التحرك الدائم والتحرر من قيود الأنظمة والقواعد، ويشارك التكاملي المرن في هذه الخاصة ولكن لأغراض مختلفة منها أن الاستقلالية ترتبط بمستوى منخفض من الروتينية والضغط الزمنى بشكل يتيح للتكامل استخدام أكبر قدر ممكن من المعلومات، استشارة الآخرين؛ وأخذ زمام المبادرة والابتكار في تصريف كثير من الأمور. وهكذا نجد أن الافراد يختلفون في استجاباتهم لمستويات مختلفة من الاستقلالية في بيئة العمل وفقا لأغماطهم الفكرية.

كما يختلفون أيضا في ادراكهم لأسلوب تقييم الأداء والتغذية المرتدة Feedback عن فعالية أدائهم. فالحازم عندما يكون مرؤوسا يفضل معرفة نتائج أعماله بشكل متكرر وفي حالة كونه رئيسا يفضل أيضا معرفة النتائج ولويوميا ويميل الى استخدام الوسائل الرسمية في التقييم ويعتمد على أساليب الاتصال والتنظيم الموجزة. أما المرن فلا يفضل التقييم المتكرر وقد يعتمد على الادارة بالاستثناء في ضوء معلومات محدودة. أما الهرمي فهو كالحازم يفضل استخدام الوسائل الرسمية للتقييم، ولكن لفترات متباعدة نسبيا ويعتمد على التقارير التقييمية المستفيضة. ويختلف التكاملي عن باقي الأغماط في هذه الناحية باعتباره على الوسائل غير الرسمية (الذاتية) في التقييم لفترات متباعدة مستخدما في ذلك معايير

رسمية وغير رسمية، وفي حالة كونه رئيسا يتقبل أخطاء مرؤوسيه لتصحيح خطط المستقبل.

أما عن أسلوب حل النزاع أو الصراع Conflict فقد حدد Lawrence & Lorsch (1968) في دراستها التقليدية لعدد من المنظمات وتبعهما في ذلك Lorsch & Morse (1974) في دراسة أحدث لمنظمات أخرى أربعة أساليب لحل النزاع أو الصراع في مجال بيئة العمل هي استخدام القوة Forcing، والتلطيف Smoothing والحل الوسط Compromise والمجابهة Confrontation فالحازم يميل عادة الى استخدام القوة والسلطة والعودة الى قواعد وأنظمة التأديب والعقاب لحل النزاع كما يميل عادة الى فرض رأيه على الآخرين. أما المرن فيحاول تجنب مواقف الصراع خاصة في مجال العلاقات الانسانية لصيانة الصداقة وعادة مايسعى الى احوالة الموقف الى شخص آخر لمعالجته. أما الهرمي فيميل الى سياسة الحل الوسط وينصح طرفي الصراع بالحل المناسب على انفراد ولا يتردد في استخدام الاجراءات النظامية اذا لزم الأمر. أما التكاملي فسياسته المفضلة لحل النزاع هي «المجابهة» القائمة على الانفتاح والمصارحة وتبادل المعلومات ومشاركة طرفي النزاع في الوصول الى حل مقنع. ويلاحظ ان كل أسلوب من هذه الأساليب يتناسب تماما مع الخصائص الفكرية لكل نمط، وكلما كانت بيئة العمل تسهل مهمة الفرد في استخدام منهجه المفضل كلما زاد ذلك من احتمال التوافق.

وعلى مستوى التعامل في بيئة العمل، يمثل التجانس أو على الأقل التقارب في مهارة العاملين ومستوى التدريب لكل منهم جانبا أساسيا في عملية التوافق، وهو ما أسماه Daft (1986) & Steers بمستوى المهنة Professionalism. كما وجد Mottaz (1986) في دراسة موسعة له أن التجانس في مستوى التعليم من أهم العوامل المؤثرة في درجة الولاء التنظيمي خاصة عند تثبيت عامل العوائد. ففي ضوء ماتقدم من خصائص، عادة مايكون الحازم والمرن من ذوي المهارات المنخفضة أو التأهيل المتوسط، أما الهرمي والتكاملي فعادة مايكونان من ذوي المهارات العالية كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات. ولتنظيم احتمالات التوافق في بيئة العمل ينبغي معرفة أنماط العاملين ووضع النمط المتجانس أو التقارب في خصائصه مع الأنماط الأخرى. فالهرمي مثلا يميل الى التعايش والتوافق مع الحازم أو مجموعة من نفس النمط ولكنه لا يطبق أو يحتمل التعامل المستمر مع المرن أو مع مجموعة عمل من ذوي الأنماط المرن، كما أن التكامل قد يتقبل العمل مع المرن لفترة ولكنه يجد صعوبة بالغة في التعامل مع الحازم أو مع مجموعة من ذات النمط. وهكذا فالتجانس النمطي يعكس تجانسا فكريا وبالتالي يقود الى التوافق والعكس أيضا صحيح.

خصائص بيئة التنظيم : يمكن تعريف التنظيم بأنه حصيلة تفاعل ثلاثة نظم فرعية رئيسية هي الأهداف والهيكل والقيم. فالأهداف ترسم رسالة النظام الأم وتحدد مساره، ويمثل

الميكمل بنظاميه الاجتماعي والتقني الوسيلة التي تحقق بها الرسالة، أما القيم فهي تسرى في البنين كسريان الدم في جسم الإنسان، تسعى على تماسك اجزائه وأطرافه لتحدد كيانه المميز أثناء سيرته في تحقيق رسالته. وما يهم من منظور التوافق هو كيف يدرك الفرد داخل البناء التنظيمي خصائص كل من النظم الفرعية من زاوية مدى تقارب أو تباعد خصائص هذه النظم من نظام شخصيته. ففي الجدول رقم (٢) تم تحديد أحد عشر جانباً يأتي في مقدمتها الأهداف والقيم وما بقي منها فيرتبط بالميكمل. وفي اعتقاد الباحث فإن هذه الأبعاد تمثل أهم الجوانب المميزة لأي كيان تنظيمي بالرغم من عدم شموليتها لجوانب أخرى أكثر تفصيلاً، وهي في مجموعها غائلة إلى حد كبير ما يسميه بعض الباحثين «بالمناخ التنظيمي» كما هو الحال لدى ملتون ومكنسكي، فالأول يعرفه بأنه البيئة الداخلية للتنظيم تتصف بالثبات ويلاحظها أعضاء التنظيم ويتأثر سلوكهم بها ولها صفات وخصائص معينة تميز التنظيم عن باقي المنظمات (Milton, 1981: 458). وأما الآخر فيعرفه بأنه مجموعة من الصفات أو الخصائص المميزة للتنظيم ككل أو لأحد أجزائه والتي من خلالها يمكن إدراك الأسلوب الذي يتعامل به التنظيم مع البيئة والعاملين فيه (Muchinsky, 1983: 293) وفيما يلي تحليلاً موجزاً لكل من هذه الخصائص:

الأهداف والقيم : تتسم أهداف التنظيم عادة بالتعدد والتناقض والطبقية ويطلب أعضاء التنظيم بضرورة تكيف أهدافهم مع أهداف التنظيم. وتظهر مشكلة عدم التوافق هنا من أن أهداف الفرد تتسم أيضاً بذات الصفات بالإضافة إلى صفات أخرى كالتغير ومستوى العمق والتعدد. ولرفع احتمال التوافق في مجال الأهداف تأتي عملية التطبيع Socialization السابق الإشارة إليها في المقام الأول، ويضيف إلى ذلك Paolillo et al (1986) عملية الاستيعاب Accommodation من جانب التنظيم، أي محاولة الإدارة إجراء بعض التعديلات في نظم العمل والتنظيم لتناسب مع الأهداف الشخصية للفرد. وتؤثر في عملية التكامل هذه عوامل مختلفة منها الدوافع الذاتية للفرد ونظام قيمه وسنه ومستوى تعلمه وجنسه وحالته الاجتماعية ومرحلة حياة أسرته بالإضافة إلى نمطه الفكري والذي يعتبر من أهم محددات التوافق.

ويعتبر أسلوب الإدارة بالأهداف MBO من أبرز الأساليب الإدارية وأكثرها شيوعاً واستخداماً في هذا المجال. ولكن يظل الاستفسار الذي سبق طرحه قائماً. هل يستجيب جميع الأفراد إيجابياً لأسلوب الإدارة بالأهداف؟ هل تتسجم الفرضيات السلوكية التي يركز عليها هذا الأسلوب مع الأنماط الفكرية المتبينة للعاملين؟ فالتنمط الحازم كما يتضح من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢)، من أكثر الأنماط تقبلاً لأهداف التنظيم نظراً لأن أهدافه ومحاور تركيزه عادة ما تكون محدودة وخارجية أي تحددها البيئة أو مراكز السلطة فيها. أما المرن فأهدافه ذاتية وسطحية ومتعددة وقابلة للتغير في أي وقت، في حين أن أهداف التنظيم تتسم بالاستقرار النسبي على المدى الطويل وهذا ما يفسر علم انسجام هذا

جملول رقم (٢)
الأنماط الفكرية وخصائص بيئة التنظيم

التكامل	الهرمي	المرن	الحائز	النمط الملائم	الخصائص
عديدة، ذاتية ولكنها منسجمة مع أهداف التنظيم	محدودة للغاية، ذاتية مع محاولة التأثير في أهداف التنظيم	ذاتية، سطحية، متعددة	خارجية، محدودة، تنظيمية	الأهداف	
متعدد، صديق، قابل للتغير	وحداني التوجه، ثابت ولكنه صديق ومعتد	متعدد، سطحي، قابل للتغير	وحداني التوجه، ثابت	نظام القيم	
معتد، طوي	معتد، آلي	بسيط، عضوي	بسيط، آلي	مستوى تقدم الهيكل	
التنظيم المصفوف، الفرق المؤقتة	هرمي، رأسي، طويل	المجدولة المرة	هرمي، أفقي، عرضي	شكل الهيكل	
واسع، كتصادم للمعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات	متوسط لتسهيل الرقابة وكفاءة المعلومات	غير واضح ومحدد، يفضل العمل الفردي	ضيق لضمان سرعة وسالية الأداء	نطاق التمكن	
إدارة حيا	إدارة وسطى أو عليها	تنظيمي	محدد وصارم وعقابي	المستوى الإداري	
يتجسد ذاتيا، يرفض الرقابة السلطوية	كثيرة	مواثي، يرفض الرقابة السلطوية	الأمن الوظيفي، الاحترام	نظام الحوافز	
الإبداع والابتكار، متاحة العلاقات الشخصية، تدريب الآخرين	الانجاز، السلطة، الكفاءة، الاحترام والاعتبار	عوائد سريعة، حرية عالية، يكره الالتزام بمواعيد ثابتة، البحث عن الذات	رسمي، كتابي مختصر، هيكل	ملقى رسمية الهيكل ونظام الاتصال	
غير رسمي، كتابي وشفهي، متنوع مع معارف متعددة	رسمي، كتابي أو شفهي، هيكل	غير رسمي، شفهي، متنوع، بدون عائق	مركزي، فردي، متسلط	نمط القيادة واسلوب اتخاذ القرارات	
لا مركزي، مشارك حقيقي، يسعى دائما للوصول الى اجاع	يتميل الى اللامركزية لجمع أكبر قدر من المعلومات (شبه ديمقراطي)	شبه لا مركزي بدون مشاركة	تتمية الكلام، الجدارة وصيانة المهارات الحالية	نوع التدريب	
أبداعي (ديمقراطي)	تتمية المهارات الإدارية تمهيدا للصعود الى اصل	تتمية المهارة في مجالات عمل مختلفة لتسهيل التحرك المهني			

النمط مع معطيات المنظمات البيروقراطية المقيدة. أما النمط الهرمي وإن كانت أهدافه ومحاور تركيزه محدودة إلا أنها ذاتية ومحاول الهرمي جادا التأثير في أهداف التنظيم لجعلها أكثر انسجاما مع أهدافه خاصة عند شغله لأحد مراكز القيادة في الإدارة العليا بشكل يجعل من الصعوبة بمكان التمييز بين أهدافه وأهداف التنظيم. كما أن أهداف التكامل تتميز بتعددتها وذاتيتها ولكن هذه الذاتية تختلف عنده منها لدى الهرمي، فالتكامل لقدرته الفائقة في التكيف يستطيع التعايش مع أهداف التنظيم ويعمل على تطويع وتشكيل أهدافه لتكون أكثر تلائما مع أهداف التنظيم. وعمليا فإن برنامج «التطبيع الاجتماعي» لو نظر إليه من زاوية التكلفة والعائد فلا بد وأن يوجه وبشكل مكثف نحو العاملين أو المتوقع دخولهم في خدمة التنظيم لنوى النمط المرن، فالهرمي، فالتكامل، فأصحاب النمط الحازم.

وبالإضافة إلى الأهداف، يعتبر نظام القيم Value System حجر الأساس لعملية التوافق. فكلما التقى نظام القيم لدى الفرد بما يقابله لدى التنظيم كلما كان ذلك مدعاة للتوافق والعكس صحيح، كما أن مستوى التوافق (عدم التوافق) في القيم قابل للقياس بالطرق الإحصائية والنفسية كما أشار إلى ذلك Nadler & Tushman, (1984) في نموذجها الوصفي. ويساوي Kilmann et al., (1986) بين نظام القيم والحضارة التنظيمية ويعرفان الأخيرة بأنها مجموعة من الفلسفات، والمعتقدات، والافتراضات، والمبادئ، والتوقعات، والاتجاهات وقواعد السلوك التي تربط أي مجتمع في شكل وحدة متماسكة. وتسم الحضارة التنظيمية بالاتجاه والشمولية والقوة عند تأثيرها في سلوك الأفراد. ويختلف في ذلك Schmidt & Posner (1982) حيث يرون أن الأداء والاتجاهات ليست قبياً ولكنها جزء من نظامها وذلك نظرا لخصوصيتها في حين أن القيم معتقدات تنصف بالشمولية تفرضها حضارة المجتمع على الفرد وتحدد وسلوكه وأفضاليته وأعماله.

ومن وجهة نظر التنظيم ومدى اذعان الفرد لنظام القيم به ميز Schein (1984) بين ثلاثة أنواع من القيم: قيم «أساسية» Pivotal لا بد للفرد من تبنيها إن رغب أن يبقى في التنظيم كضرورة إنجاز العمل في وقت محدد، وتحقيق أرباح معقولة في منظمات الأعمال، والعمل من خلال طبقية السلطة. وقيم «مناسية» أي أن اتباعها مفضل وعدم اتباعها لا يبعد الفرد عن التنظيم كاصبرار شركة IBM بأن على جميع العاملين بها ارتداء القميص الأبيض أثناء العمل، وقيم شكلية أو هامشية Peripheral تربط بسلوكيات الفرد خارج العمل كتفضيل الفرد لاستهلاك منتج الشركة التي يعمل بها بدلا من المنتجات المنافسة. وهكذا فإن مدى تقبل الفرد لقيم التنظيم تعتمد على مرونته وعمق معتقداته ومدى تعقد نظام قيمه وهي خصائص في مجملها إدراكية وفكرية.

فالخازم يتميز بنظام قيمه بالثبات والجمود ووحدانية التوجه ويمائله في ذلك الهرمي مع الاختلاف في درجة العمق ومستوى التعقد الناتج من حجم المعلومات والخبرة المكتسبة.

أما نظام القيم لدى المرن فهو بسيط ، رخو، متعدد الاتجاهات ، وقابل للتغير لغياب قاعدة ثابتة يركز عليها ويمثله في ذلك التكامل مع الاختلاف في درجة العمق والتعقد كما هو الحال لدى الهرمي . لذا فمن الطبيعي وجود تجانس أكبر بين نظامي القيم لكل من الحازم والهرمي من جهة المرن والتكامل من جهة أخرى، وتبعاً لذلك ينسجم نظام قيم كل منهم مع نظم القيم السائدة لمنظمات مختلفة وإن اختلفت خصائص كل منهم على حده . ف نظاما القيم لدى الحازم والهرمي ، مع الاختلاف في الدرجة ، يتلائمان مع نظام القيم في المؤسسات البيروقراطية التقليدية المعقدة ، في حين أن نظام القيم لدى المرن والتكامل ، ينسجم مع نظام القيم في المنظمات الحيوية (العضوية) المفتوحة كما سنرى فيما بعد .

مستوى التعقد وشكل الهيكل : تتفق معظم نظريات التنظيم الحديثة : (Driver, 1983a) (180) في تصنيف أنواع المنظمات وفقاً لبعدين أساسيين :

- ١ - مستوى التعقد Complexity حيث تتفاوت المنظمات على هذا البعد من مستوى البساطة أو التعقد المنخفض الى مستوى التعقد المرتفع . ويعكس مستوى التعقد حجم الهيكل التنظيمي من حيث عدد أجزائه ووحداته بأبعادها المكانية والجغرافية وعدد مستوياته الإدارية وعدد العاملين فيه ومستوى مهاراتهم ومستوى التقنية المستخدمة . فكلما ارتفع عدد النظم الفرعية للتنظيم وتعددت مستوياتها وانتشر نشاطها جغرافياً وارتفع مستوى التقنية والمهارات المطلوبة لاستخدامها كلما ارتفع مستوى تعقد الهيكل والعكس صحيح .
- ٢ - مستوى التغير Changeability ويعكس هذا البعد مستوى حيوية النظام من حيث انفتاحه ومرونته في استجابته لتغيرات البيئة الخارجية وتغلب الجوانب الانسانية في تصميم وإدارة هيكله . ويميز هنا عادة بين النظام الآلي Mechanistic القائم على المركزية المطلقة ، ورسمية العلاقات ورسمية التنسيق والاعتماد على الأنظمة والقواعد وتعدد طبقات التنظيم . وبين النظام العضوي Organic المتسم بلا مركزية السلطة وذاتية العلاقات والرقابة وغياب الطبقة التنظيمية (Pierce et al., 1979) .

ولغرض التحليل فقد تم تحديد هذين البعدين في الشكل رقم (٣) والذي تتضح فيه أربعة أنواع من البيئة التنظيمية يلائم كل منها نمطا من الأنماط الفكرية الأربعة . فالنمط الحازم يلائم العمل في بيئة تنظيمية بسيطة منخفضة التعقد بطيئة التغير ذلك لكونه يجب الأوامر وسرعة الانجاز ويكره القواعد والاجراءات المطولة وكما سبق أن أوضحنا فهو يفضل الأعمال الروتينية ذات المسؤولية الواضحة والمحددة والمتصفة بالتأكد التام ذا فان أنسب انواع التنظيم له هو التنظيم «الآلي أو الهرمي البسيط» Simple-Mechanistic ، كالأعمال التنفيذية في المؤسسات البيروقراطية التي تتضالع فيها فرص النمو الى أعلى أو التحرك الجانبي ونظام الحوافز

يركز على الاستقرار الوظيفي والموائد المرتبطة به (معاش التقاعد) كما أن المرتب يتنازلي مع طول الخدمة.

أما الهرمي فيتناسب مع خصائصه التنظيم الآلي المعقد Complex - Mechanistic كالتنظيمات البيروقراطية الكبيرة ذات الهيكل الرأسى الطويل والذي يركز نظام الحوافز فيه على الترقية الرأسية لزيادة الاعتبار والسلطة وقوة التأثير. كما أن نظام الترقية ليس أوتوماتيكيا بل يعتمد على المنافسة الشديدة والذي يعني بدوره ارتفاع عدد ضحايا هذا النظام ممن لا يجدون مفرا من مغادرة التنظيم عند وصولهم ذروة نموهم الوظيفي Plateau. وهكذا فالشكل الانسب هنا هو التنظيم البيروقراطي القبري Weber «الأمثل» القائم على مركزية وهيكلية السلطة والتخصص الدقيق والإدارة بالقواعد والاجراءات كما هو الحال في الأجهزة الحكومية وبعض مؤسسات القطاع الخاص.

ويتناسب مع المرن التنظيم العضوى البسيط Simple-Organic المتسم بالمرونة الفائقة والتغير الدائم والاعتماد على العلاقات والاتصالات الشخصية كما هو الحال في المنظمات قصيرة الحياة أو المؤسسات التي تسمح بأعلى قدر من الحرية في العمل وعدم وجود نظام للتحكم المركزي فيها، فالأسماء ومسميات الوظائف والمكاتب تأتي وتذهب بسرعة حسب تغير محور التركيز للتنظيم. نظام العمل يعتمد على نظام الفرق الصغيرة Task Force المؤقتة ولغرض محدد وسرعان ما ينفك رباطها والعلاقات بين أفرادها لتشكّل من جديد لغرض جديد، ونظام الحوافز عادة ما يتقبل الغياب والتأخر عن العمل مع المرونة الفائقة في جدولة الأداء وكذلك الاجازات. ومثل هذا النوع من التنظيم عادة ما يوجد في الحقول الإبداعية كالفنون والمطاعم والأنشطة الخيرية والتطوعية.

أما التنظيم الانسب للنمط التكاملي فهو النظام العضوى المعقد Complex-Organic الذي يقترب في خصائصه من «النموذج المختلط» Argyris وكذلك «التنظيم المتداخل» ليكرت والسابق الإشارة إليها في مقدمة هذا البحث، وعلى وجه الخصوص التنظيم المتداخل المرتكز على الأسلوب الجماعي في اتخاذ القرارات، تعدد العضوية، وتعدد اتجاه الاتصالات. لذا فالتنظيم الأنسب للتكامل هي مؤسسات الأبحاث أو المؤسسات المعتمدة في أدائها على مستوى عال من التقنية. High Tech والمهارة الفنية كالتنظيمات المصفوفة Matrix Org. التي تضم خليطا من المهنيين والاختصاصيين يعملون في مشاريع مختلفة. فالتحرك المهني لهؤلاء عادة ما يكون جانبيا كلما تغيرت المشاريع. والحوافز تعتمد على منح العاملين اجازات مؤقتة للاتحاق ببرنامج تعليمي أو تدريبي متخصص حسب رغبة الشخص كما أن تقييم الأداء يركز بشكل رئيسي على تنمية المهارة في أكثر من حقل للمساعدة في التحرك الجانبي. فالتنظيم هنا لا توجد به مستويات هرمية ثابتة، فالجميع يشارك في اتخاذ القرارات، وتخصص الواجبات للخبراء والموظفين

Rotation يتيم عن طريق الطواف الوظيفي والحوافز تركز على مدى سعة المهارة والكفاءة وتعددتها وليس على كمية الانتاج.

شکل رقم (۳)

التعقد التنظيمي والأنماط الفكرية الملائمة

نظام فرق مؤقتة تقنية ومهارة عالية أعمال متغيرة (تكاملي)	نظام فرق مؤقتة تقنية ومهارة منخفضة أعمال متغيرة (مرن)	عضوي (Organic) عالي مستوى التفويض
التنظيم بيروقراطي معقد تقنية ومهارة متوسطة أعمال شبه متكررة (هرمي)	التنظيم بيروقراطي بسيط تقنية ومهارة منخفضة أعمال متكررة (الحازم)	
معقد (Complex)	بسيط (Simple)	

مستوى تعقد الهيكل

نطاق التمكن والمستوى الإداري: يتضح مما سبق أن الحازم والمرن يفضلات القيام بالأعمال التنفيذية وإن كان الحازم أقوى نزعة سلطوية للقيام بالأعمال الإشرافية والقيادية، أما الهرمي والتكاملي فعادة ما يوجدان على مستوى الإدارة الوسطى والعليا حيث إن طبيعة الأعمال عند هذين المستويين تتطلب العديد من القدرات التكاملية والتعدد الفكري. فالمشاكل الإدارية هنا لاتعالج من منظور واحد وبصفة روتينية بل تتطلب النظرة الشمولية من زوايا مختلفة وباستخدام معايير متباينة ومعلومات كبيرة من مصادر متعددة للوصول إلى حلول عقلانية. وهكذا فالعلاقة طردية بين مستوى التعدد الفكري والمستوى الإداري كما وجد في العديد من الدراسات الميدانية والتجريبية (Driver, 1983a: 181).

وعند وجودهم في مراكز اشرافية نجد الحازم يميل الى تكوين نطاق يمكنه من Control ضيق لاحكام رقابته على عدد محدود من الرؤوسين ولضمان سرعة وفعالية الأداء. أما المرن فيصعب تصوره في عمل قيادي نظرا لرغبته في أداء الأعمال الفردية ولكون العمل الاشرافي يتطلب التقيد بجدول زمنية محددة تتناقض مع صفة «عدم الالتزام» لديه والرغبة الدائمة في المرونة والتغير. أما الهرمي فهو يقرب من الحازم من هذه الزاوية لاحكام الرقابة على رؤوسيه ولكنه يفضل عددا معقولا (متوسطا) من الرؤوسين

بحقق له احكام الرقابة والتنسيق من جهة، ولاستخدامه في ذات الوقت كقاعدة للمعلومات في معالجة المشاكل الادارية التي يواجهها من جهة أخرى. أما التكامل فمن الطبيعي أن يسعى الى تكوين نطاق تمكن واسع كمصدر للمعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات.

نظم الرقابة والخوافز والتدريب : نظرا ليل النمط الحازم الى العمل في بيئة محددة وواضحة فانه يفضل التعامل مع نظام رقابي محدد وواضح المعايير، وعندما يوضع الحازم في موقع اشرافي يصمم نظاما رقابيا من ذات النوع وعادة مايرتكز هذا النظام على أساليب الثواب والعقاب التنظيمية الصادرة من السلطة. ويتساوى في هذه الخاصة النمط الهرمي مع الحازم إلا أن الهرمي يفضل استخدام نظام رقابي تفصيلي مرتكز على مصادر معلومات مختلفة. أما المرن «فمزاجي» يرفض الرقابة والتحكم في أى شكل وان أجبر على الخضوع لهما مؤقتا، لكونه يكره أن يقيم أداؤه أو يحدد سلوكه. أما التكامل فهو يكره الرقابة الخارجية الصارمة، ولا يمانع في أن يقيم أداؤه لرغبته في معرفة النتائج وتصحيح الانحرافات وعادة مايميل الى انشاء نظام رقابي ذاتي ينسجم في أهدافه ومعايير مع أهداف ومعايير التنظيم بشكل يصعب الفصل بينهما.

وينسجم نظام الخوافز المناسب لكل نمط في خصائصه مع باقى خصائص البيئة التنظيمية. فالحازم يمكن تحفيزه باشباع رغبته في الأمن والاستقرار الوظيفي والعوائد المادية والمعنوية المترتبة على ذلك كالا احترام والاعتبار وتطوير المهارة. أما المرن ففي بحثه الدائب عن الذات يفضل أن تكون له حرية عالية في أداء عمله، ومناخ اجتماعي ايجابي، وتنوع في الواجبات، وعدم الالتزام بمواعيد ثابتة، وفوق كل ذلك عوائد سريعة. أما الهرمي فيحفز بدرجة كبيرة بمنحه الفرصة في الانجاز، صعوده الى مراكز سلطة اكبر، وتحقيق رغبته في المكانة الوظيفية والاحترام والاعتبار. أما التكامل فيحفز بتأمين المناخ الاداري الذي يقود الى الابداع والابتكار وأخذ زمام المبادرة وتوطيد العلاقات الشخصية من خلال النشاطات الجماعية ونظام الفرق. كما يتميز التكامل عن باقى الأنماط في هذا المجال برغبته الصادقة في تدريب وتطوير مؤسسيه أو العاملين معه وشعر برضاء ذاتي من فعل ذلك. وتجدر الإشارة الى أن التوافق بين حاجات الفرد وفقا لمنطه الفكري ومايقدمه التنظيم من خلال نظام الخوافز يقترب كثيرا من دوافع الاختيار المهني لدى Schein والتي سبق أن أشير إليها في الجزء السابق من هذه الدراسة.

ويرتبط نوع التدريب الذي يسعى الفرد للحصول عليه بنظام الخوافز، بل هو جزء اساسي منه. فالرضا عن العمل وارتفاع مستوى الأداء من خلال التوافق لا بد من استكمالها باشباع حاجة الفرد الى «النمو المهني والنفسي». فالحازم يميل الى التدريب المتخصص في مجال المهنة وذلك لصيانة وتعميق مهاراته الحالية ليكون أكثر جدارة وحذاقة في ممارسة واجبات عمله، أما المرن فلرغبته في التحرك المهني الجانبي يميل الى تنمية مهاراته

في مجالات عمل مختلفة داخل المهنة أو خارجها لاشباع ميله نحو التغير والتنوع . وجدير بالملاحظة هنا أن رغبة المرء في تنوع مهاراته تنسجم مع أسلوب التوسع الأفقي في واجبات العمل Job Enlargement بدلا من أسلوب التوسع الرأسي والاثراء الوظيفي Job Enrichment الذي قد تفضله أنماط فكرية أخرى ذات مستوى اعلى في التعقد كالمهري والتكاملي (McCormick & Ilgen, 1985: 375) فالهري يفضل برامج التدريب التي تنمي مهاراته الادارية والقيادية تمهيدا للصعود الى أعلى السلم التنظيمي اذ يتلائم ذلك مع أسلوبه في التحرك المهني، أما التكاملي فتستهويه برامج التدريب المعززة لرغبته في اكتساب مهارات عميقة متعددة وفي حقول مهنية مختلفة.

رسمية الهيكل ونمط القيادة : يقصد بمستوى الرسمية مدى اعتماد التنظيم أو النظم الفرعية فيه على الاتصال الكتابي والوثائق الرسمية والقواعد والأنظمة والاجراءات والأوصاف الوظيفية . وهكذا فإن مستوى الرسمية ذو بعدين رئيسيين يمثل أحدهما خصائص نظام الاتصال القائم في التنظيم ويمثل الآخر مدى الزام التنظيم لأعضائه بضرورة التقيد بالأنظمة والقواعد . فالحازم ينزع الى الرسمية ويتقيد بأمرائها، ويعتمد بشكل مكثف على الاتصال الكتابي المختصر المفيد . كما يفضل أن تأتي الأوامر أو التعليمات في شكل واضح ومحدد فهو لا يتحمل علم الوضوح، ويتساوى معه في هذه الخاصة النمط الهري مع الفارق في نوع وحجم المعلومات . فالهري وإن كان يميل بدرجة أكبر الى الاتصال المدون إلا أنه لا يستغني عن الاتصال الشفهي كمصدر آخر لا كبر قدر من المعلومات . فهو لا يستقبل الأوامر والتعليمات المكتوبة بارتياح بل دائما مانجده يطلب المزيد من التفسير والتحديد والايضاح في شكل تقارير تفصيلية أو دراسات متعمقة . أما المرء فيفضل الاتصال غير الرسمي ، الشفهي ، المتنوع ، والموجز في حالة ما يكون مستقبلا للمعلومات ، وكذلك عندما يكون مصدر للاتصال يلاحظ انتقاله من موضوع لآخر ومن نقطة لأخرى دون اعطاء أية نقطة حقها من العمق والتحليل وماذلك إلا انمكاسا واقعا لأسلوبه (نمطه) في التفكير . أما التكاملي فيمثل أعلى مستويات التعقد في الاتصال مع انخفاض مستوى الرسمية لديه ويتساوى مع المرء مع فارق العمق السحيق في حجم ونوع المعلومات سواء كان مبادرا في الاتصال أو مستقبلا .

ويرتبط النمط الفكري للفرد بنمطه القيادي في الاشراف والادارة وعلى وجه الخصوص في مدى اشراكه للآخرين أو انفراده في اتخاذ القرارات . فالحازم ينزع الى المركزية والتسلط والانفراد في الرأي وتصريف الأمور، ويقرب منه في ذلك الهري وإن كان الأخير ينجح الى اللامركزية لتحقيق هدفين ، للتخفيف من حدة الضغط البيئي وتحقيق أعلى درجة من التركيز وللأخذ بمبدأ المشاركة وتأمين الحصول على أعلى قدر من المعلومات لمعالجة مشاكل العمل . أما المرء فكما سبق التوضيح لا يميل الى ممارسة الأعمال القيادية وهو

ان اضطر الى ذلك يستخدم متيج الديمقراطية المطلقة (المتسبية) والتي لاتقوم على مشاركة حقيقية بالإضافة الى غياب معايير الرقابة والتنسيق. أما التكاملية فعادة مايكون ديمقراطيا حقا يسعى جاهدا الى اشراك العاملين معه في الوصول الى اجماع أو في الخروج بقرار ابداعي يساهم في صنعه جميع العاملين.

خصائص البيئة الخارجية: حظيت العلاقة بين التنظيم وبيئته الخارجية بالعديد من الدراسات الميدانية من فوات المداخل المختلفة وعلى وجه الخصوص من قبل الرواد الاوائل لمدرسة «الادارة الموقفية» من امثال Lawrence & Lorsch و Lorsch & Morse وغيرهم لمهدف تحديد اثر خصائص البيئة الخارجية على خصائص التنظيم وفعاليتها في استجابته لمتغيرات البيئة. وعلى خلاف من الدراسات البيئية التقليدية التي عالجت البيئة كمجموعة من القطاعات المتداخلة التأثير (اقتصادية، سياسية، حضارية، تقنية، تشريعية... الخ) كان ولازال محور التحليل الموقفى يعتمد على متغير بيئى أساسى وهو مستوى عدم التأكد Uncertainty وباستخدام التنظيم كوحدة للتحليل. ويعرف مستوى عدم التأكد بجهل متخذ القرار (التنظيم) أو عدم توافر المعلومات لديه عن سلوك عناصر البيئة الخارجية ونشاطاتها وكيفية تأثيرها بشكل يصعب معه حساب التكلفة والعائد لبدائل القرار كما هو الحال في ظل التأكد التام. أي أن متخذ القرار لا يستطيع تحديد درجة الاحتمال أو الفشل، وهي خاصة بيئية تؤثر في سلوك التنظيم إما تأثير.

ولما كان التنظيم هو وحدة التحليل لمعظم الدراسات الموقفية فانه قلما نجد محاولة للربط بين خصائص الأفراد العاملين في التنظيم مع خاصية عدم التأكد البيئى وذلك على افتراض أن التنظيم هو الحلقة الأولى المباشرة في استقبال اثر البيئة الخارجية، اذ يقوم التنظيم بدوره في ترجمة هذا الأثر - في حالة تقريره الاستجابة لمتغيرات البيئة - الى قرارات تفصيلية مؤثرة في البيئة الداخلية ومنها الى الاعمال ثم الافراد. وفي هذا التسلسل من مراحل التأثير وظهور العوامل الوسيطة تفقد قوة التأثير البيئى معظم طاقاتها عند اجتيازها الأغلفة البيئية الداخلية المتعددة.

ويعتقد الباحث أنه بالرغم من قوة هذه الحجة وبالرغم من الارتباط الأكبر للفرد ببيئتي العمل والتنظيم وبعده النسبي عن مؤثرات البيئة الخارجية للتنظيم الا أنه ومن منظور التوافق من المجدى نظريا وعمليا تحليل أبعاد التوافق بين خصائص الفرد وخصائص البيئة الخارجية لعدة أسباب.. أولا: أن كلا من من بيئتي العمل والتنظيم يمثلان نظامين فرعيين لنظام البيئة الخارجية كما سبق أن أشير، ثانيا: أن الفرد وأن كان عضوا في التنظيم فهو أيضا عضو في البيئة الخارجية المحيطة يتأثر بها وتتقل مؤثراتها الى التنظيم من خلال خلفياته ورغباته وتوقعاته، وثالثا: هناك العديد من الأعمال التابعة للتنظيم والواقعة على حدود التلاحم بين التنظيم والبيئة الخارجية مثل المشتريات، والمبيعات، والعلاقات العامة، والشئون القانونية، وغيرها في منظمات الأعمال.

ولعل من أبرز الأبحاث وأندرها في هذا المجال دراسة لورش ومورس السابق الإشارة إليها حيث أكدوا على أهمية أخذ الخصائص النفسية للعاملين في الاعتبار، عند تحليل العلاقة بين التنظيم والبيئة الخارجية على النحو التالي:

«وفي تطويره للدراسة شارك لورش، جون مورس الاعتقاد أن منظور التوافق في مجال التنظيم يجب أن يتعامل مع الخصائص النفسية للأفراد، تماما كما يتعامل مع خصائص التنظيمات والبيئة التي تحيط بها، إذا ما أراد الألام بالتعقيدات الحقيقية للتنظيم والإدارة» (Lorsch & Morse, 1975: IX)

ففي دراستها لأربع منظمات صناعية وستة معامل أبحاث استخدمتا متغير «الشعور بالجدارة» أو الكفاءة Sense of Competence لدى المديرين، وهو شعور تراكمي بالثقة والنجاح في التعامل والسيطرة على البيئة في كافة أوجه حياة الفرد، ويحتوي على أربعة أبعاد نفسية:

١ - الهيكل الألامى (الفكري) للفرد ويمثل مستوى التعقد التكاملى Integrative Complexity .

٢ - القدرة على تحمل عدم الوضوح Tolerance of Ambiguity .

٣ - الأسلوب المفضل للتعامل مع السلطة .

٤ - اتجاه الفرد نحو الذاتية أو الفردية Individualism أى مدى تفضيله للعمل الفردي أو الجماعي .

ففي منظمات الأبحاث العاملة في بيئة تتصف بدرجة عالية من عدم التأكد وجد لورش ومورس المديرين من ذوي التعقد التكاملى العالى، والقدرة الفائقة على تحمل عدم الوضوح، والنزعة المرتفعة نحو الاستقلالية والفردية. ويعنى آخر تميز هؤلاء المديرين بشعور عال من الجدارة والكفاءة ساهم بشكل مباشر في رفع فعالية هذه المنظمات. وقد أخذت هذه المتغيرات اتجاهها معاكسا في المنظمات الصناعية العاملة في محيط بيئى يتصف بمستوى منخفض من عدم التأكد.

وبالرغم من عدم استخدامها للأأنماط الفكرية إلا أن دراسة لورش ومورس تؤكد صحة التوقع بوجود علاقة طردية بين مستوى التعقد الفكري ومستوى عدم التأكد البيئى . ففي الشكل رقم (٤) أمكن تحديد بعدين رئيسيين لعدم التأكد البيئى هما: (١) مستوى التعقد، و (٢) مستوى التغير، وبالتالي أمكن التمييز بين أربعة مستويات لعدم التأكد: منخفض، ومتوسط منخفض، ومتوسط عال وعال، يتلائم مع كل منها نمط فكري معين. وحيث أن هذا التوافق المتوقع لاتدعمه حاليا بيانات ميدانية كما هو الحال في دراسة لورش ومورس إلا أنه يمثل اطارا نظريا مقبولا في أمس الحاجة الى دراسات متعمقة في المستقبل.

شكل رقم (٤)
مستويات التعقد في البيئة الخارجية للتنظيم
والأنماط الفكرية الملائمة

مستوى عال من عدم التأكد: عناصر رئيسية عديدة ومختلفة تتغير بسرعة ويصعب التنبؤ بها (التكاملي)	مستوى متوسط عال من عدم التأكد: عناصر بيئية محدودة ومختلفة تتغير بسرعة ويصعب التنبؤ بها (المرن)
مستوى متوسط منخفض من عدم التأكد: عناصر بيئية متعددة ولكنها تتغير بطيء (المهرم)	مستوى منخفض من عدم التأكد: عناصر بيئية محدودة ومتجانسة وتتغير بطيء (الحازم)
معقد	متوسط
(التعقد البيئي)	
بسيط	

ففي الشكل رقم (٤) يعني مستوى التعقد عدد عناصر البيئة الخارجية المؤثرة في التنظيم ومدى التجانس أو التشابه بين هذه العناصر، والتي كلما تجانست كلما سهل على التنظيم التعامل معها، وانخفض مستوى عدم التأكد، والعكس صحيح. فبيئة التنظيم التي يتم التعامل فيها مع نوع معين من الموردين، وتبايع الخدمات الى نوع معين أيضا من المشترين، تعتبر بيئة بسيطة مقارنة ببيئة تنظيم آخر يتعامل مع فئات مختلفة من الموردين والمشتريين، ولديه خطوط انتاج متعددة ذات مستوى عال من التقنية. أما مستوى التغير فيعنى حجم وسرعة التقلب في عناصر البيئة ومدى السهولة أو الصعوبة التي يواجهها التنظيم في قدرته على التنبؤ لتخطيط استجابة له بشكل فعال. فبعض البيئات التنظيمية تتصف بالاستقرار النسبي كما هو الحال في الشركات العاملة في صناعة الحلوى أو المياه الغازية حيث يأتي التغير بسيطا وبشكل غير مفاجيء على عكس ما هو الحال للشركات العاملة في صناعة السيارات أو الالكترونيات أو النقل الجوي أو السفن الفضائية. كما أن التغير قد يصيب بعض عناصر البيئة التنظيمية دون العناصر الأخرى، فكلما زاد عدد العناصر البيئية المتغيرة كلما ارتفع مستوى عدم التأكد.

وعزى البعض من الباحثين بين نوعين من الاغلفة البيئية للتنظيم (Daft & Steers, 1986: 286-292) أحدهما ذو خصوصية وتأثير مباشر في التنظيم كالمنافسين، والمستهلكين، والموردين، والمساهمين، والعاملين وغيرهم. ففي مجال الأعمال، فإن التغير في أحد هذه

العناصر قد يؤثر في تنظيم ما دون آخر، وعدد من المنظمات دون أخرى. أما الآخر فذو طبيعة عامة يمثل التغير في أحد أو بعض القطاعات البيئية كالقطاع الحكومي، والاقتصادي. والحضاري، والتقني، والمالي، أو قطاع الموارد. فالتغير البطيء أو المفاجيء في أحد هذه القطاعات ذو تأثير عام على كافة المنظمات، أما بالنسبة لتنظيم ما فتأثيره غير مباشر حسب طبيعة نشاط هذا التنظيم.

في ضوء ما تقدم يتضح من الشكل رقم (٤) أن النمط الحازم تتفق خصائصه مع العمل في تنظيم تتصف بيئته الخارجية بمستوى منخفض من عدم التأكد، أي تحتوي على عناصر بيئية محدودة ومتجانسة وتغير ببطء. فهذه الخصائص تتسجم مع خصائص التنظيم الآلي - البسيط المعتمد على درجة عالية من المركزية والرقمية والتسك بالقواعد والأنظمة وتأمين الاستقرار الوظيفي للعاملين، كما أن الأعمال فيه تتسم بدرجة عالية من الروتينية والضغط البيئي والتقييم المتكرر للأداء والالتزام بحرفية الأوصاف الوظيفية بالإضافة إلى الخصائص التفصيلية الأخرى السابق تحليلها. أما الهرمي فتتسجم قدراته وميوله الفكرية للعمل في تنظيم تتصف بيئته الخارجية بمستوى متوسط - منخفض من عدم التأكد، أي تحتوي على عناصر بيئية عديدة متجانسة ولكنها تتغير ببطء. فالتنظيم الأنسب هنا هو التنظيم الآلي - المعقد والمتصف بالهرمية الرأسية والرقمية والنظامية وتفويض السلطة وتأمين المكانة وتميز الانجاز. وفي هذا النوع من التنظيم تتسم بيئة العمل بغزارة المعلومات وانخفاض الروتينية ومستوى الضغط البيئي وتقييم الأداء غير المتكرر. ومن أقرب التنظيمات الملائمة لهذا النمط المؤسسات البيروقراطية الضخمة التي يشغل مراكز القيادة فيها على مستوى الإدارتين الوسطى والعليا مجموعة من «الهرمين» في حين يشغل وظائف الإدارة التنفيذية موظفون من ذوى النمط «الحازم».

أما المرن فلنزعته القوية نحو التغير والتنوع فيتوافق نمطه الفكري مع بيئة تنظيم محدودة العناصر، ولكنها متباينة الأبعاد، تتغير بسرعة، ويصعب التنبؤ بها. وليكون التنظيم فعالاً في بيئة كهذه فلا بد وأن يكون من النوع العضوي - البسيط القائم على نظام الفرق الصغيرة المؤقتة، والعلاقات الشخصية، وعدم الرسمية، واللامركزية، والمرونة في جدولة الواجبات، والتحرر من قيود الأنظمة والقواعد. أما الأعمال في مثل هذا النوع من التنظيمات فتتسم بغياب الأوصاف الوظيفية، تنوع الواجبات، وانخفاض مستوى الروتينية وعيب المعلومات والضغط البيئي وتباعد فترات تقييم الأداء أو المراجعة. ولعل من أقرب الأعمال مناسبة لهذا النمط صناعة الملابس النسائية، نشاطات الفنون والأبداء، مندوبي المشتريات، ورجال البيع والعلاقات العامة في المؤسسات البيروقراطية.

وتتجانس الخصائص الفكرية للنمط التكاملي - باعتباره يمثل أعلى مستوى في التعقد - مع أعلى مستوى من مستويات عدم التأكد البيئي. فبيئة التنظيم هنا تتميز بتعدد

عناصرها وتباينها وسرعة تغيرها وصعوبة التنبؤ بها بشكل يجعل التنظيم دائم الحركة والديناميكية في المتابعة ورسم الاستراتيجيات للاستجابة لتغيرات البيئة المرصودة. ولنجاح التوافق بين هذا النوع من البيئة وبين الفرد وبيئة العمل فلا بد وأن يكون التنظيم من النوع العضوي المعتمد على نظام الفرق الكبيرة ذات المهارة والتقنية العالية، وعدم الرسمية، واللامركزية، وذاتية نظم الاتصال والخوافز والمتابعة، والمرونة في استخدام القواعد والأنظمة، والإنجاز القائم على الإبداع والابتكار، والقيادة المشاركة. أما بيئة العمل المناسبة فلا بد وأن تتميز بمستوى منخفض من البيروقراطية والضغط البيئي، وتدققا كبيرا للمعلومات، واستقلالية أكبر في الأداء، وذاتية في التقييم والتصحيح. ويقترب هذا النوع من التنظيم وبيئة العمل من التنظيمات المصفوفة Matrix المعتمدة على نظام الفرق المهنية وإدارة المشاريع (Project Mgt. (Kingdon, 1973)، أو التنظيم المتداخل لدى (Likert (1967) والمتميز بتعدد العضوية وتعدد اتجاهات الاتصال والأسلوب الجماعي في اتخاذ القرارات. ولعل أنسب مكان للتكاملي هو مؤسسات الاستشارة ومراكز البحث العلمي والتقني وإن كان ذلك لا يفي بوجوده - كما هو الحال لدى الهرمي - في مراكز القيادة على مستوى الإدارة الوسطى والعليا في كثير من المؤسسات البيروقراطية.

يتضح من كل ما سبق مدى شمولية مفهوم النمط الفكري كمغير سلوكي لنظام الشخصية وقدرته على تحليل التوافق على مستوى الفرد والعمل والتنظيم والبيئة الخارجية. ولعل ذلك ما يؤكد تداخل مؤثرات التوافق بين هذه المستويات مجتمعة وتعدد الترابط فيما بينها. فبمجرد الانتقال من مستوى إلى آخر يتضاعف عدد المتغيرات السلوكية ويزداد منهج التحليل تعقيدا ولكن في نفس الوقت يقترب التنظير من الواقع، والتوقع من الممارسة والتطبيق. ولعل هذا ما يبرر تركيز غالبية الباحثين في دراستهم للتوافق على مستوى واحد (الفرد والعمل، أو الفرد والتنظيم)، أو مستويين ولكن بدرجة أقل (الفرد والعمل والتنظيم) كما هو الحال لدى (Pierce et al. (1979 أو على المستويات الثلاثة ولكن بدرجة نادرة (الفرد والعمل والتنظيم والبيئة الخارجية) كما هو الحال لدى (Lorsch & Morse (1974) وقد سبق أن أشير إلى دراستها. وغنى عن التأكيد مرة أخرى بأنه ليم توافق أفضل بين الفرد والعمل فلا بد من تحقيق التجانس عند المستويات الثلاثة. أما ظهور التوافق عند مستوى واحد دون المستويات الأخرى فهو توافق ناقص ونادر خاصة لدى رجال الإدارة الوسطى والعليا جدير بالإدارة أن تتعامل معه وتسعى جادة في علاجه.

اقتراحات للتعامل مع عدم التوافق : يكون التوافق في وضعه «المثل» عندما تتطابق خصائص الفرد الفكرية مع خصائص العمل، وخصائص التنظيم، وخصائص البيئة الخارجية. أي عندما يوضع التكامل في بيئة عمل «تكاملية» وتنظيم عضوي مفتوح وبيئة خارجية تتصف بمستوى عال من عدم التأكد، أو عندما يجد الهرمي نفسه في بيئة عمل

«هرمية» وتنظيم آلي معقد وبيئة خارجية ذات مستوى متوسط منخفض من عدم التأكد، وكذا الأمر بالنسبة لباقي الأنماط على النحو التالي:

النمط الفكري	بيئة العمل	بيئة التنظيم	البيئة الخارجية
التكاملي	تكاملية	معقد / عضوي	مستوى عال من عدم التأكد
المرمي	هرمية	معقد / آلي	مستوى متوسط منخفض من عدم التأكد
المرن	مرنة	بسيط / عضوي	مستوى متوسط عال من عدم التأكد
الحازم	حازمة	بسيط / آلي	مستوى منخفض من عدم التأكد

لاشك ان التطابق التام يقود في العادة الى رضا أعلى عن العمل وأداء أفضل وراحة نفسية تنعكس أثارها ليس فقط على المحيط الاجتماعي داخل بيئة العمل بل وعلى الحياة الأسرية والمجتمعية بوجه عام، كما تنعكس أثاره إيجابيا على فعالية التنظيم. الا أن هذه الصورة المثل من حالات التطابق قد لا تتحقق عمليا لعدة اسباب منها ارتفاع عدد المؤثرات المتداخلة خاصة عند التحرك من مستوى العمل الى مستوى التنظيم ثم مستوى البيئة الخارجية. كما أن سياسات الاختيار والنقل والترقية وحضارة التنظيم ككل قد لاندعو الى توشي الموضوعية واستخدام الأساليب العلمية في جذب وتوظيف العاملين من ذوى الأنماط الفكرية المرغوبة ووضعها في الأعمال المناسبة. وقد تلعب الادارة العليا ومراكز القيادة بها دورا مؤثرا في ازعاج علاقات التوافق بين الفرد والتنظيم، وان تم تطابق كامل بين الفرد وخصائص العمل، كما قد ينشأ تجانس جزئي بين الفرد وبعض خصائص العمل أو بعض خصائص التنظيم مقترنا بتنافر تام مع الخصائص الأخرى، وقد يكون الفرد هو المسئول الأول عن سوء اختياره لخط مهني لا ينسجم مع قدراته واستعداداته ولايكشف التباعد بينهما الا في مراحل متأخرة من حياته المهنية.

لبعض هذه الأسباب أو جميعها يرتفع احتمال ضعف أو عدم التوافق. فقد يطلب من فرد ذو نمط تكاملي الأداء في بيئة عمل هي أنسب ما تكون للنمط الحازم، أو بوضع «هرمي» في بيئة عمل مرنة، وهكذا بالنسبة لخصائص التنظيم والبيئة الخارجية. وتنعكس آثار عدم التوافق على الفرد في عدة صور من الانسحاب النفسي منها انخفاض درجة الرضا عن العمل (عدم الرضا) أو انخفاض في الانتاجية أو شعور بالقلق والتوتر، أو عدم الولاء والالتزام التنظيمي، أو التأخر، أو الغياب، وربما ترك التنظيم نهائيا. ويتربط على ذلك عادة نتائج غير محمودة لكل من الفرد والتنظيم والمجتمع فنيا عدا حالة نجاح الفرد في الحصول على عمل جديد يتجانس مع خصائصه الفكرية ويستطيع من خلاله تحقيق ذاته. فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم التعامل مع عدم التوافق؟ ولما كان التوافق عملية سلوكية وتنظيمية متعددة الجوانب فان خفض احتمالات عدم التوافق لا بد وأن يطرق من مداخل

مختلفة وليس من منظور واحد، كما أن مسئولية تحقيق التوافق أو الدنوم من الوضع الامثل فيه يتقاسمها كل من الفرد والتنظيم. وبهذا الصدد يمكن اقتراح التوصيات التالية :

١ - من وجهة نظر الفرد :

- ١ - ضرورة القيام بعملية تقييم ذاتي في مرحلة مبكرة من حياته لقدراته، وامتداداته، ومواهبه، وحاجاته وأهدافه وقيمه، على أن تكون عملية التقييم هذه واقعية ومستمرة بعيدة عن الخيال وأحلام اليقظة، وقد تبدأ من مرحلة الدراسة الثانوية وتستمر الى الجامعة، وربما الى مرحلة الدراسات العليا. وبامكان الفرد كشف قدراته واتجاهاته المهنية من خلال العمل الصيفي، أو العمل الجزئي، أو المشاركة في الأنشطة اللامنهجية والاعمال الخيرية وغيرها.
- ٢ - ونظرا لما يحتاجه الفرد من توجيه وإرشاد في مرحلة حياته المبكرة فلا بد من الاستعانة بمراكز التوجيه والإرشاد المهني المتخصصة - ان وجدت - في مؤسسات التعليم، أو المنظمات، أو المجتمع. ولا بد من الابتعاد في هذه المرحلة عن مصادر الإرشاد المعتمدة على العاطفة أو النزعات الشخصية، سواء في اختيار التخصص التعليمي أو المهني فيها بعد. ولا بد أن تتضافر في هذا المضمار جهود الأسرة والمدرسة والمجتمع في تحقيق عقلانية الاختيار.
- ٣ - تنمية القدرة على التشخيص الدقيق لخصائص العمل وخصائص التنظيم سواء عند اختيار عمل ما لأول مرة أو عند الانتقال من عمل الى آخر. وتعتمد نوعية التشخيص هنا على نوعية المعلومات المعتمد عليها، والتي لا بد أن يكون مصدرها في هذه الحالة التنظيم وليس الأفراد. وبناء على تجربة الباحث في اجراء المقابلات الشخصية لغرض التعيين أو الترقية في الوظائف الحكومية لسنوات طويلة اتضح عدم اهتمام المتقدمين بهذا الجانب، حتى أن البعض منهم لا يكثرث بقراءة الوصف الوظيفي للعمل أو الالمام بنشاط التنظيم بل يعتمد على ما ينقله له الأصدقاء والمعارف من ملاحظات. وعلى كل فلا بد وأن ينصب الاهتمام هنا على تحديد مدى تقارب أو تباعد خصائص كل من العمل والتنظيم من قدرات الفرد واحتياجاته وأهدافه وقيمه.
- ٤ - تنمية القدرة على الاتصال الفعال، فادراك الفرد لأهدافه وقيمه واتجاهاته المهنية وطموحاته لذاته لا يكفي بل لا بد وأن تكون لديه القدرة على ايصال هذه المعلومات الى المسؤولين في التنظيم أو من ينوب عنهم أثناء المقابلة الشخصية مثلا. فالشخص الخجول قد لا ينجح في عمل يتطلب مهارة غير عادية في الاتصال الشفهي أو مقابلة فئات متباينة من الناس على نحو متكرر.
- ٥ - تنمية القدرة على الاحتمال والتكيف. فليس كل ما يطلبه الفرد يجب أن يتحقق في وقت قصير، وهذه حقيقة يصطدم بها عادة حديثو الالتحاق بالأعمال. فلا بد من

مرور فترة كافية يستطيع خلالها الفرد تشرب حضارة التنظيم بكافة خصائصها وأبعادها، بمسوحاتها ومحظوراتها، ولا يكفي هنا مجرد الاطلاع أو المعرفة بل لا بد من الاقتناع بهذه الحضارة، كما أن كسب ثقة التنظيم والحصول على حق العضوية الدائمة فيه لا تأتي بين يوم وليلة. فعل الفرد هنا أن يتعلم كيف يكون اعتماديا ومستقلا في آن واحد، يستجيب لطلبات الآخرين ويأخذ زمام المبادرة في كثير من الأمور. فتحقيق التوازن بين هذين المطلبين عنصرا جوهريا لعملية التكيف.

ب - من وجهة نظر التنظيم :

١ - وعلى نحو مايقوم به الفرد، فعل التنظيم أيضا اجراء تقييم ذاتي بصفة دورية لحظته للمقوى العاملة، وذلك بتحديد الوظائف الواجب شغلها وأوصافها وخصائصها على المدى القصير والبعيد. كيف ستتغير أوصاف هذه الأعمال على المدى الطويل؟ ماهي امكانيات التحرك من عمل لآخر؟ ماهي فرص النمو داخل الخطوط المهنية؟ ماهي المهارات المطلوبة لمن سيشغلون هذه الأعمال؟ كيف يمكن تطويرها لتناسب مع معدلات النمو داخل كل خط مهني؟ ماهي معدلات طلب التقاعد، الترقية، النقل، دوران العمل؟ في أي من المهن أو أقسام التنظيم ترتفع هذه المعدلات، ولماذا؟ أي أن على التنظيم اجراء مسح شامل لخصائص احتياجاته من القوى العاملة مع التركيز على ديناميكية هذه الاحتياجات. كما يجب نقل هذه المعلومات بكل صدق وأمانة الى المتقدمين لشغل الوظائف الجديدة أو الترقية، لا أن يفرض الطريق بالورود وليكتشف الموظف فيما بعد عدم قدرة التنظيم على الوفاء بوعوده.

٢ - ولتحديد الخط المهني الملائم لخصائص الفرد الفكرية لا بد للتنظيم من بناء قاعدة معلومات سلوكية عن جميع العاملين به. ومن المؤسف حقا أن لا يحتوي ملف الموظف في العديد من المؤسسات البيروقراطية على أكثر من قرارات التعيين والنقل ومنح الاجازات. أما قاعدة المعلومات المقترح تكوينها فقد تتطلب استخدام الحاسب الآلي لرصد مستوى المعرفة والمهارة والنمط الفكري لكل موظف بالإضافة الى استعداداته، ومطبه العاطفي، قيمه ووفائه وأهدافه وتوجهه المهني، ومطبه القيادي، ومهاراته الانسانية. مثل هذه البيانات ليست أساسية لعملية الاختيار فحسب بل وجوهية لقرارات التحرك المهني كالتنقل أو الترقية وتحديد الاحتياجات التدريبية.

٣ - ضرورة تطوير أساليب الاختيار أو الترقية أو النقل وذلك باخراجها من الاطار التقليدي القائم على معياري المؤهل وسنوات الخدمة. فتحديد الأنماط الفكرية للعاملين وعلى وجه الخصوص للأعمال القيادية والإشرافية يعتبر نشاطا أساسيا لعملية التطوير. يوجد حاليا عدد من طرق القياس لتحديد الأنماط الفكرية تم التيقن من سلامة ثباتها وصدقها في دراسات ميدانية وتجريبية (Driver & Rowe)

(159: 1979). وبالإضافة إلى تحديد الأنماط الفكرية يرى أحد الباحثين في هذا المجال أن تحتوي عملية الاختيار على مايلي (Schein, 1978: 107):

أ - استخدام بعض المقاييس للمساعدة في كشف استعدادات النمو لدى الموظف على المدى الطويل فضلا عن مستوى أدائه في المدى القصير.
ب - مشاركة رجال الإدارة أو المشرفين الذين سوف يعمل معهم الموظف في عملية المقابلة والاختيار وكذلك تدريب المشرفين على كيفية التعامل مع الموظف الجديد.
ج - إعطاء الموظف الجديد وإجبات عمل فيها الكثير من التحدي لقدراته في وقت مبكر ليتمكن التنظيم من كشف طاقات الموظف في مرحلة مبكرة من حياته المهنية فذلك أفضل للفرد والتنظيم.

د - إمداد الموظف بمعلومات تقييمية Feedback عن مستوى أدائه بصفة دورية.
٤ - العناية بالتدريب المتخصص في مجال الوظيفة المراد شغلها أو الترقية إليها. وبالرغم من تعدد بدائل التدريب الإداري إلا أن ماهم في هذا المجال هو التدريب على الحساسية السلوكية واتخاذ القرارات. فقد ثبت علميا أن التدريب عامل مساعد في تغير النمط الفكري للفرد (Driver & Rowe, 1979: 161) فبالإمكان تطوير مهارات الفرد الفكرية من النمط الحازم مثلا إلى الهرمي أو التكاملي في حالة تهيئته للتحرك إلى وظيفة تتطلب مستوى عاليا من التعقد التكاملي كما هو الحال في وظائف الإدارة الوسطى والعليا. ويتحكم في نجاح التغير ثلاثة عوامل رئيسية، النمط المساند، والسن، ومستوى الضغط البيئي النابع من بيئة العمل. فكلما اقترب النمط المساند من النمط الأصلي كلما سهلت مهمة التغير كما هو الحال من الحازم إلى الهرمي أو من المرن إلى التكاملي. كما أنه كلما تقدم سن الموظف كلما صعبت عملية تغير نمطه من خلال التدريب. أما مستوى الضغط كعامل بيئي تلقائي في العمل فهو ذو علاقة عكسية مع مستوى التعقد الفكري كما سبق أن أشر.

٥ - العناية بالتطوير التنظيمي: فبدلا من حصر مهمة التغير في الفرد يكون محور الاهتمام تكيف خصائص بيئي العمل والتنظيم من خلال التغير المخطط للعلاقات الإنسانية كما هو الحال عند تدريب فئة من المشرفين على القيادة المشاركة وتفويض السلطة أو أسلوب الجماعة في اتخاذ القرارات أو مهارات الاتصال الفعال. ومع تعدد المداخل وطرق التطوير تجدر الإشارة إلى طرق الإدارة بالأهداف، والائراء الوظيفي، والشبكة الإدارية، وحلقات الجودة باعتبارها من أكثر أساليب التطوير فعالية وشيوعا لتحقيق قدر أكبر من التوافق. فعلى الإدارة اختيار الأنسب أخذًا في الاعتبار احتياجات الفرد والعمل والتنظيم في آن واحد. وتحليل الأنماط الفكرية تمثل نقطة البدء لتحديد الأنسب. وإن اختلفت طرق التطوير التنظيمي فمؤداها خفض معدل دوران العمل (كمؤشر لعدم التوافق)، وزيادة درجة الرضا والولاء التنظيمي (التوافق) وتحسين معدلات الانتاج.

المصادر

- Abdel-Halim, A.
 1983 "Effects on Task and Personality Characteristics on Subordinate Responses to Participative Decision-Making." *Academy of Management Journal* 26: 477-484.
- Argyris, C.
 1964 *Integrating the Individual and the Organization*. New York: John Wiley.
- Daft, R. & Steers, R.
 1986 *Organizations: A Micro/Macro Approach*. Glenview, Illinois: Scott Foresman.
- Driver, M. & Rowe, A.
 1979 "Decision Making Styles: A New Approach to Management Decision Making." pp. 141-181 in C.L. Cooper (Ed.), *Behavioral Problems in Organizations*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
- Driver, M.
 1983a "A Human Resource Data-Based Approach to Organization Design." *Human Resource Planning* 6: 169-182.
 1983b "Decision Style and Organizational Behavior: Implications for Academia." *Review of Higher Education* 6 (Summer) : 387-406.
- Durbin, A.
 1984 *Human Relations: A Job Oriented Approach*. Reston, Virginia: Reston Publishing Co.
- Furnham, A. & Schaeffer, R.
 1984 "Person-Environment Fit, Job Satisfaction and Mental Health." *Journal of Occupational Psychology* 57 (Dec.): 295-307.
- Hage, J. & Aiken, M.
 1969 "Routine Technology, Social Structure and Organization Goals." *Administrative Science Quarterly* (Sept.): 366-376.
- Holland, J.
 1973 *Making Vocational Choices: A Theory of Careers*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
- Kilmann, R., Saxton, M. & Serpa, R.
 1986 "Issues in Understanding and Changing Culture." *California Management Review* 28 (Winter): 87-94.

Kingdon, D.

1973 *Matrix Organization: Managing Information Technologies*. London: Tavistock Publications.

Lawler, E.

1983 "For a More Effective Organization: Match the Job to the Man." pp. 227-237 in D.W. Organ (Ed.), *The Applied Psychology of Work Behavior*. Plano, Texas: Business Publication.

Lawrence, P. & Lorsch, J.

1969 *Organization and Environment: Managing Differentiation and Integration*. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin.

Likert, R.

1967 *The Human Organization*. New York: McGraw-Hill.

Lorsch, J. & Morse, J.

1974 *Organization and Their Members: A Contingency Approach*. New York: Harper & Row.

McCormick, E. & Ilgen, D.

1985 *Industrial & Organizational Psychology*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Milton, C.

1981 *Human Behavior in Organization: Three Levels of Behavior*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Mottaz, C.

1986 "An Analysis of the Relationship Between Education and Organizational Commitment in a Variety of Occupational Groups." *Journal of Vocational Behavior* 28 (June): 214-228

Muchinsky, P.

1983 *Psychology Applied to Work*. Homewood, Illinois: Dorsey Press.

Nadler, D. & Tushman, M.

1984 "A Congruence Model for Diagnosing Organizational Behavior." pp. 587-603 in D.A. Kolb, I.M. Rubin & J.M. McIntyre (Eds.), *Organizational Psychology*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Paolillo, J., Jackson, J. & Lorenzi, P.

1986 "Fusing Goal Integration." *Human Relations* 39 (May): 385-398.

Peters, T. & Waterman, R.

1982 *In Search of Excellence: Lessons from America's Best Run Companies*. New York: Warner Books.

- Pierce, J., Dunham, R. & Blackburn, R.
1979 "Social Systems Structure, Job Design and Growth and Need Strength: A Test to a Contingency Model." Academy of Management Journal 22: 223-240.
- Robbins, S.
1983 Organizational Behavior: Concepts, Controversies and Application. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
- Schein, E.
1978 Career Dynamics: Matching Individual and Organizational Needs. Reading, Mass.: Addison Wesley.
- 1984 "Organizational Socialization and the Profession of Management." pp. 7-21 in D.A. Kolb, I.M. Rubin & J.M. McIntyre (Eds.), Organizational Psychology. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
- Schermerhorn, J., Hunt, J. & Osborn, R.
1985 Managing Organizational Behavior. New York: John Wiley.
- Schmidt, W. & Posner, B.
1982 Managerial Values and Expectations. New York: AMACOM, American Management Assoc.
- Whyte, W.
1956 The Organization Man. New York: Simon & Schuster.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- ١- فلسطين
- ٢- القرن المجري الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
- ٥- يابجيه

سعر المند دينار كويتي واحد

حَوَالِيَاتُ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ

تَصْدُرُ عَنْ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ - جَامِعَةِ الْكُوَيْتِ

رَئِيسُ هَيْئَةِ التَّحْرِيرِ

د. عَبْدِ الْحَسَنِ مَدْعَجُ الْمُدْعَجِ

دَوْرِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ عَمُكَمَةُ تَنْصُرُ تَجَمُّعَاتِ مِنَ الرِّسَالَاتِ وَتُعْفَى بِشَرِ
التَّوَضُّعَاتِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي بَحَاثَاتِ هَيْئَتِهَا الْأَقْسَامِ الْعِلْمِيَّةِ
لِكَلِيَّةِ الْأَدَابِ

- تُقْبَلُ الْأَعْيَانُ بِاللُّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ شَرْطُ أَنْ لَا يَبْتَلِ عَنْهُمْ
الْبَحْثُ عَنْ (٤٠) سَمْعَةً مُطْبُوعَةً مِنْ ثَلَاثِ سَخِ .
- لَا يَنْصُرُ الْمَشْرُقِي الْحَوَالِيَاتِ عَلَى أَعْيَانِ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ كَيْفَ الْأَدَانِ
فَقَطْ بَلْ لِمَعْرِفِهِمْ مِنَ الْمَعَاهِدِ وَالْجَامِعَاتِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ .
- يَرْفُقُ بِكُلِّ بَحْثٍ مَدْخُولٍ سَالِفَةُ الْعَرَبِيَّةِ وَتَعْرِيفُ الْإِعْجَابِيَّةِ
لَا يَتَصَاوَرُ ٩٠٠ كَمْعَةً .
- يَمْنَحُ الْمُؤَلَّفُ (٣٠) نَحْوَ عَجَانَا .

الِإِشْتِرَاكَاتُ :

وَأَخْلُ الْكُوَيْتِ

حَنَاجُ الْكُوَيْتِ

لِلْأَفْرَادِ : ٤ د.ك. - لِلْأَسَاتِذَةِ وَالطُّلَّابِ : ٢ د.ك. ٣٣ دُولَارًا أَمْرِيكِيًّا - ١٦ دُولَارًا أَمْرِيكِيًّا
لِلْمُؤَسَّسَاتِ : ١١ د.ك. ١١ دُولَارًا أَمْرِيكِيًّا .

شَعْنُ الرِّسَالَةِ : لِلْأَفْرَادِ : ٥٠٠ فِلَسُ لِلْأَسَاتِذَةِ وَالطُّلَّابِ : ٢٥٠ فِلَسُ
شَعْنُ الْمَجْلَدِ السَّنَوِيِّ : لِلْأَفْرَادِ : ٦ د.ك. لِلْأَسَاتِذَةِ وَالطُّلَّابِ : ٣ د.ك.

تَسُجِّدُ الْمُرَاتَلَاتِ إِلَى : رَئِيسِ هَيْئَةِ تَحْرِيرِ حَوَالِيَاتِ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ

ص.ب. ١٧٣٧٠ - الْحَالِدِيَّةُ

الْكُوَيْتِ - 72454

التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية : حالة المغرب

فيس مرزوق الوريثي
كلية الآداب والعلوم الانسانية - فاس

مقدمة

موضوع العلاقة بين البادية والمدينة يصدم الباحث منذ الوهلة الأولى بعتامة عميقة لا يمكن تحويلها إلى شفافية قابلة للتحليل ومساعدة عليه إلا عبر التسليم بضرورة وإمكانية قراءة متعددة خاضعة لتعدد التضمينات الاجتماعية - التاريخية والمعاني الدلالية التي تحملها هذه العلاقة وطرفاها : المدينة والبادية . والعتامة هذه تتحول تدريجيا إلى شفافية دالة كلما تبنت الموضوع، أي العلاقة بين البادية والمدينة، منطقة خاصة من مناطق علوم الانسان والمجتمع، وواجهته بعُدّها وأسلحتها النظرية والمنهجية . هذه المناطق الخاصة التي تقارب موضوعها كل على طريقته، لا يمكن أن تقاربه، من وجهة نظر التماسك العلمي أو الايديولوجي إلا من خلال استراتيجية بحث محددة . من هنا فحتى إن حددنا مسبقا مقاربتنا في إطار المنطقة السوسولوجية، فإن المقاربة ستختلف باختلاف استراتيجية البحث المرسومة، وبالتالي ستصبح القراءة المتعددة ليس مجرد انطباع أولي، بل كضرورة منهجية خاضعة لمقدمات نظرية، أو على الأقل، لاسقاطات إيديولوجية . من جملة هذه المقدمات يمكن أن نسوق على سبيل المثال المقاربة البنيوية - الوظيفية المتمثلة في النظرية التجزئية (أو الانقسامية كما يسميها البعض) ^(١) La Théorie Segmentariste أو المقاربة الاميريكية التي تتناول موضوع البادية والمدينة من وجهة نظر وصفية أو وظيفية، فتتخذ كموضوع لها الهجرة القروية والاندماج والانحراف والباثولوجيا الاجتماعية . . . الخ .

وبالنسبة لنا فإن الثنائية بادية / مدينة إذا ما تناولناها كحقل للدراسة في حد ذاتها، لا نستطيع أن نقدم لنا إطارا نظريا متماسكا في اتجاه استراتيجية بحث تهدف إلى معرفة

ميكانيزمات التحول الاجتماعي، لذلك، فبدلاً من الثنائية بادية / مدينة، نقترح الحديث عن مركز / محيط كشكل جديد لامتلاك المجال وكشكل جديد لتحديد العلاقة بين مختلف المجالات الاجتماعية.

من الثنائية بادية / مدينة إلى الثنائية مركز / محيط

المجال ينتج، يستهلك ويتحول. وهذه العمليات الثلاثة تتم من خلال تدخل الإنسان والمجتمع وبالتالي تخضع لنفس الرهانات السياسية والاجتماعية التي تخضع لها مناطق أخرى من النشاط البشري. هذه الرهانات تدفع البشر، انطلاقاً من مواقعهم الاجتماعية، إلى امتلاك المجال وتمثله حسب تراتبات ذات علاقة وطيدة بالتراتبات الاجتماعية السائدة.

وعندما نعوض الثنائية بادية / مدينة بالثنائية مركز / محيط تكون استراتيجيتنا المنهجية الأساسية هي دراسة امتلاك المجال ضمن سيروية تحوله وعملية انتاجه / استهلاكه من جهة، وضمن الرهانات الاجتماعية - السياسية المرتبطة به من جهة أخرى. هذه الاستراتيجية يدعمها من جهة أخرى كونه التبادلات الاجتماعية الرئيسية (تبادل الخيرات المادية والخدمات، تبادل النساء، التبادلات اللسانية) تتموضع بالضرورة في إطار زمان ومكان اجتماعيين محددين، وبالتالي فإن شكل وطبيعة هذه التبادلات يطبع بالضرورة انتاج المجال واستهلاكه وتحوله، ويعني آخر فإن العلاقة بين مجالات معطاة تخضع لنفس العلاقة التي تسود بين الأفراد والجماعات أثناء ممارستهم للتبادلات الثلاثة، أي تخضع لعلاقات سوق محددة. وإذا كانت السوق، في إطار نسق رأسمالي، لا تسمح بالتبادلات فقط، بل تكون أيضاً كشرط يسمح بإنتاج فائض القيمة، فإن امتلاك فائض القيمة هذا هو الذي يستتج عنه تراتبات اجتماعية (أي تمايزات طبقية)، ولكنه سيتحول أيضاً، بفعل ضرورة التمرکز والاحتكار التي تلتصق بالنسق الرأسمالي، إلى فائض قيمة للسلطان^(١) أي احتكار السلطان الاجتماعي والسياسي من طرف طبقة أو تحالف طبقي سائدين وتمرّكه على مستوى مجالي محدد.

وبصدد العلاقة بين البادية والمدينة، كشكلين محددين لتقطيع المجال، تحدثنا الأدبيات الماركسية عن طبيعة معينة لهذه العلاقة : علاقة استغلال المدينة للبادية عبر تراكم الرأسمال المادي والبشري والرمزي في المدينة واستيلاء هذه الأخيرة على فائض القيمة على حساب البادية (Marx & Engels, 1962). كما تشير هذه الأدبيات إلى المحرك الاجتماعي لهذا التمايز الاجتماعي - المجالي : تطور التقسيم الاجتماعي للعمل (تطور النشاط الصناعي في المدينة والنشاط الزراعي في البادية) (Engels, 1970 : 26). لكن بالرغم من أهمية هذا التمييز ومحاولة فهم دوافعه من طرف الماركسية الكلاسيكية، فإن على السوسيولوجيا أن تتجاوزته إلى نطاق أوسع وأقدر على التفسير. ويمكن اعتبار مساهمة (Lefebvre (1972 : 9 في

انتاج هذه التبعة وهيمنة المركز على المحيط، بل هي أيضا ذلك «الصنف من المدن التي تعتبر، في المرحلة الحالية من الرأسمالية في أزمتها وتناقضاتها الاقتصادية والسياسية، موضوع ممارسات سلطان الدولة المركزية التي تهدف إلى تنقيط تناقضاتها، أو بالأحرى حلها» (Ascher, 1977 : 89). إن الثنائية بادية / مدينة أذن لا يمكن أن تفسر لنا طبيعة العلاقة التي تتضمنها إلا إذا تعمقنا في قراءة حقل الدلالة أو شبكة المعاني التي يحملها التناقض بين أطراف هذه العلاقة، هذا الحقل الدلالي الذي «يكشف عن لعبة وظائف المدينة التي تخفي مفعولات السلطان التي توجد وراء هذه الوظائف» (Collectif, 1973 : 53) لكن هذا الحقل الدلالي أيضا هو الذي بإمكانه أن يكشف عن طبيعة توزيع الخيرات، المادية والرمزية، بين مختلف الأفراد والجماعات تبعا لطبيعة التراتبات بين مختلف المستويات المجالية السالفة الذكر. وهكذا فالمدن، بغض النظر عن المواقع التي تحتلها في هذه التراتبية، وبغض النظر عن تناقضاتها الداخلية، لن تكون فقط ذلك الحيز المحظوظ المفتوح أمام تراكم الرأسمال وتحقيق الأرباح وتمركز النشاط الصناعي والخدمات، بل ستحول أيضا إلى مدينة - استعارة نقرأ من خلالها السلطان الاجتماعي للمؤسسات (مدارس، مستشفيات، دور ثقافة، إدارات عمومية...) وعنف أجهزة الكراه (كوميساريات، محاكم، سجون، إصلاحات، ملاجئ المجانين والمشردين واليتامى...) كما نقرأ من خلالها صراع المصالح والأيديولوجيا (فن، أدب، شعر، مسرح، سينما، صحافة، نشر، موسيقى، إلخ) ورغبات الناس في العثور على الذات (رياضة، ألعاب، طقوس الحياة اليومية في الشارع والمقهى والحمام...) وتتحول المدينة، نتيجة اجتماع هذه التكاملات والتناقضات، من شكل مميز لامتلاك المجال : المجال الحضري، إلى شكل مميز لامتلاك الإنسان : الانخضاع.

الدعامة الاقتصادية والسياسية لسيرورة التحضر وامتلاك المجال

١ - الميتروبول الوطني : قبل التساؤل عن السيرورة التاريخية للتحضر التي افترت ظاهرة الماكروسيغالية الحضرية (Macrocephalie Urbaine)^(١) من جهة، وظاهرة المدن الاقليمية أو المتوسطة من جهة أخرى، يجدر بنا تحديد المجال الحضري السائد في المغرب، حتى نطلق عليه مفهوم الميتروبول الوطني : طبعاً هنا ستكون مدينة الدار البيضاء هي المجال السائد بدون منازع، وبالتالي يمكن اعتبارها في هذا الميتروبول الوطني بالضبط، لكن امتداد مجال الدار البيضاء لا يرتبط فقط بحدود حضرية إدارية محضة، بل إنه يستوعب شعاعات أكثر اتساعاً تضم إلى هذه المدينة مجالات أخرى تسيطر عليها بصفة مباشرة، سواء أكانت مجالات مبنية أو غير مبنية، وحتى إذا كانت الدار البيضاء الكبرى تستحوذ على ١٦٦٥ كلم^٢ حسب التقسيمات الإدارية الأخيرة (١٩٨١) (مديرية الإحصاء، ١٩٨٤) فإن هذه المنطقة تمتد في العمق إلى أكثر من ذلك لتشمل كل الشريط الساحلي الممتد من أقصى الحدود الجنوبية للدار البيضاء إلى أقصى الحدود الشمالية لسلالة، مروراً بالمحمدية والصخيرات

وقارة والرباط، نحن اذن امام ظاهرة مجالية يمكن تناولها من زاويتين: اما من زاوية سبغالية حضرية مزدوجة Biciphalie Urbaine (البیضاء - الرباط)، واما انطلاقا من وحدة مجالية يمكن أن نطلق عليها الاصطلاح الذي يقترحه Hauser (1965: 10-22) وهو «الدائرة الاحصائية الميتروبوليتانية المعيارية». وكيفما كان الحال فالميتروبول الوطني الذي نتحدث عنه هنا هو هذا المجال الذي يشمل، اداريا، ولايتي الدار البيضاء الكبرى والرباط وسلا حسب التقسيمات الادارية الأخيرة، أي منطقة تشمل حوالي ٢٨٦٠ كيلومترا مربعا يقطنها ٣,٤٥٦,٦٦٥ نسمة، منهم ١٥٤,٣٠٠ كسكان قرويين، أي ٨,٦٨٪ فقط من مجموع سكان هذه الدائرة الميتروبوليتانية (وذلك حسب الاحصاء العام لسنة ١٩٨٢). وهذا يعني، بلغة الأرقام النسبية، أن ٤,٠٪ من المجال الوطني يتوزع عليه حوالي ١٧٪ من مجموع السكان، وبالتالي فإن هذا المجال يمثل الحيز الوطني الأول الذي يتركز فيه أكبر عدد من الأفراد في الكيلومتر المربع الواحد (١٢٠٩، مقابل ٢٩ بالنسبة للمعدل الوطني)، الشيء الذي يترجم مدى تراكم الرأس المال البشري في هذه الدائرة الميتروبوليتانية.

إن شروط تشكيل الدائرة الميتروبوليتانية الرباط - البيضاء لا يمكن ان تفسر الا من خلال ظاهرة التحضر التابع التي لحقت هذا المجال منذ بداية انخراطه في النسق الاستعماري والنسق الرأسمالي أولا، ثم في النسق الامبريالي ثانيا. وإذا كانت الخطاطة او الترسمة Schéma التي يصوغها مانويل كاستيلس لتفسير التحضر التابع مطابقة لمجتمعات امريكا اللاتينية، فلأنها يمكن أن تنطبق ايضا، والى حد بعيد، على واقع التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية. ويمكن تلخيص السمات الرئيسية للتحضر التابع، كما يحددها كاستيلس، في النقاط التالية:

- التطور السريع للتحضر في اتجاه تضخم القطاع الثالث وتجميد أو ضعف القطاع الثاني.

- تكوين تركز سكاني دون أن يقابله تطور في القدرة الشرائية.

- الاتجاه نحو تركز السكان في الأقطاب الاقتصادية وبالتالي ظهور ظاهرة الماكروسيغالية الحضرية.

- تطور التفرقة المكانية والتباين الاجتماعي واتساع الهوة الاجتماعية والثقافية بين المدن والأرياف والتفرقة الايكولوجية داخل المجالات الحضرية وظهور التهميش (Castells, 1971: 7-11).

وهكذا نجد أن التحولات المكانية مرتبطة اشد الارتباط، في الدول التابعة، بمختلف أوضاع التبعية الاستعمارية أي السيطرة الاستعمارية بشكلها القديم، والامبريالية، أي السيطرة الاقتصادية - السياسية بشكلها الجديد.

وبالنسبة للنموذج الذي يمتنا، فإن بروز الدار البيضاء كميتروبول وكمجال سائد في إطار التبعية الاستعمارية^(١) فرض نفسه انطلاقاً من عامل رئيسي محدد وهو الميناء، هذا الميناء الذي يعتبر أضخم ميناء مغربي، بالإضافة إلى جعل الدار البيضاء الحلقة الرئيسية في شبكة السكك الحديدية التي ينتمى إليها الادارة الاستعمارية منذ ١٩١٢، استطاع ان يستقطب المجال حوله ليتجه ويحول في اتجاه التحضر التابع (Noir, 1971: 10).

إن قراءة شكلية لمنحنى التطور الديموغرافي للدار البيضاء الكبرى ستمكنا من ملاحظة سرعة وتيرة التطور المطلق لعدد السكان بحيث ان الزيادة التي حققها هذا المجال الحضري خلال ٢٢ سنة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٢ سيكون بمثابة ظهور ٢٢ مدينة جديدة في حجم الناطور او سطات حاليا. من هنا تبدو استمرارية الدار البيضاء الكبرى في استقطاب الرأسمال البشري من مختلف المجالات الوطنية وبالمخصوص من المناطق الريفية المجاورة لها جنوبا (السهول الساحلية الاطلسية) ومن جنوب غرب الأطلس الكبير والأطلس الصغير (33 - 31: Noir, 1971).

لكن بالرغم من الأهمية القصوى لهذه الزيادة الديموغرافية وتفوقها بصفة مطلقة على كل الزيادات المسجلة في أماكن أخرى من التراب الوطني، فان الطرف الثاني في السيفالية الحضرية المزدوجة التي تحدثنا عنها آنفا «الرباط - سلا - تمارة» يسجل وتيرة نسبية تفوق وتيرة تطور الدار البيضاء الكبرى، اذ اننا نجد مؤشر تطور السكان في سلا - الرباط - تمارة بلغ ٣، ١٧٤ سنة ١٩٧١ و ٣، ٢٨٢ سنة ١٩٨٢ في الوقت الذي تسجل فيه الدار البيضاء مؤشرا قيمته ٣، ١٥٦ و ٤، ٢٢١ بالتوالي (أساس ١٠٠ عن سنة ١٩٦٠)، الشيء الذي يترجم الاتجاه نحو ادماج العاصمة السياسية في منطقة ميتروبوليتانية متكاملة تنتهي فيها مستقبلا ازدواجية السيفالية الحضرية لصالح الماكرو سيفالية المنسجمة. (مديرية الاحصاء : ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٢)^(٢)

هذا التمرکز البشري يقابله تمركز على جميع المستويات، تمركز الصناعة التحويلية، تمركز الرساميل، تمركز الخدمات، الخ. فاذا اخذنا على سبيل المثال النتائج التي توصل اليها Béguin (1971: 149)، نجد الدار البيضاء وحدها تجمع ٥٥٪ من المؤسسات الصناعية بالمغرب وتوزع ٦٢٪ من الأجور الصناعية. واذا اخذناها مع مدينة المحمدية التي تبعد عنها ب ٢٨ كلم، نجدها تنتج ٦٨٪ من القيمة الزائدة الصناعية الوطنية. وفي البحث الذي نشره Noir (1968: 62) نجد مدينة الدار البيضاء وحدها (الدار البيضاء كما كانت متحد إداريا آنذاك) تضم ١، ٥٤٪ من اليد العاملة الصناعية، اما باقي المدن فتقسم الباقي أي، ٩، ٤٥٪. واذا تناولنا أحدث الاحصائيات المتوفرة (وهي الاحصائيات التي تتضمنها النشرة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٨٤ عن سنة ١٩٨٣) فإن هذه الحقائق الاحصائية تبقى ثابتة، بل وأكثر من ذلك تتجه نحو المزيد من التمرکز، ففي هذه السنة نجد توزيع المؤسسات الصناعية وعدد المستخدمين الصناعيين الدائمين كما يلي:

توزيع المؤسسات الصناعية والمستخدمين الصناعيين الدائمين

المنطقة	عدد المؤسسات	%	عدد المستخدمين	%
الدار البيضاء الكبرى	١٧٢١	٥٥,٨	١١٤٢٧٥	٥٩,٠
المدن الصناعية السبع الموالية (طنجة، فاس الرباط - سلا، اسفي، مكناس، القنيطرة)	٨٤٧	٢٧,٤	٥٦٩٦٧	٢٩,٤
باقي المدن المغربية	٥١٩	١٦,٨	٢٢٥٨٥	١١,٦
المجموع الوطني	٣٠٨٧	١٠٠,٠	١٩٣٨٢٧	١٠٠,٠

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، ١٩٨٤، الرباط: مديرية الإحصاء.

وإذا أخذنا توزيع المبيعات والاستثمارات في القطاع الصناعي فإن الحقائق الإحصائية ستؤكد مرة أخرى ظاهرة التركز الصناعي. وبالرغم من كون هذه الإحصائيات تعطي على مستوى المناطق الاقتصادية^(١) بحيث أن حقائق إقليم معين غالبا ما تدوب في حقائق المنطقة ككل، فإن وجود الدار البيضاء الكبرى في منطقة الوسط وقوع الرباط وسلا في منطقة الشمال الغربي، هما اللذان يفسران تضخم النسبة المثوية لهذه المبيعات والاستثمارات، وذلك ما سنبينه في الجلول التالي (عن سنة ١٩٨١، بالآلاف الدراهم):

توزيع قيمة المبيعات والاستثمارات الصناعية حسب المناطق الاقتصادية

المنطقة الاقتصادية	قيمة المبيعات	%	قيمة الاستثمارات	%
الوسط	٢١٧٢٧٣٠٥	٦٥,٠	٩٣٤٨١٧	٥٩,٦
الشمال الغربي	٤٤٢١٤٥٨	١٣,٢	٢٤٧٩٧٣	١٥,٨
تانسيفت	٣٦٥٤٩٧٨	١١,٠	١٥٥٣٥٢	٩,٩
الوسط الشمالي	١٣٤٤٢٣٧	٤,٠	١٢٣٧٨٦	٧,٩
الجنوب	٨١٦٥٧٨	٢,٥	١٩٣١٩	١,٢
الوسط الجنوبي	٧٧٣٦٥٣	٢,٣	٤٧١٧٢	٣,٠
الشرق	٦٥٣٧٨٩	٢,٠	٤٠٨١٤	٢,٦
المجموع الوطني	٣٣٣٩١٩٩٨	١٠٠,٠	١٥٦٩٢٣٣	١٠٠,٠

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، ١٩٨٤، الرباط: مديرية الإحصاء.

وكمثال آخر على التمركز، نسوق تمركز الرأسمال المالي. ففي شهر يوليو من سنة ١٩٧٦، سجلت مختلف وكالات بنك المغرب في عملياتها المتعلقة بالإيداع والسحب (بالنسب المئوية) الأرقام التالية (Mas, 1978: 317):

توزيع قيم الإيداع والسحب في المركز والمحيط

المنطقة	الإيداع	السحب
الدار البيضاء - الرباط	٥٩,٧	٧١
باقي مناطق المغرب	٤٠,٣	٢٩

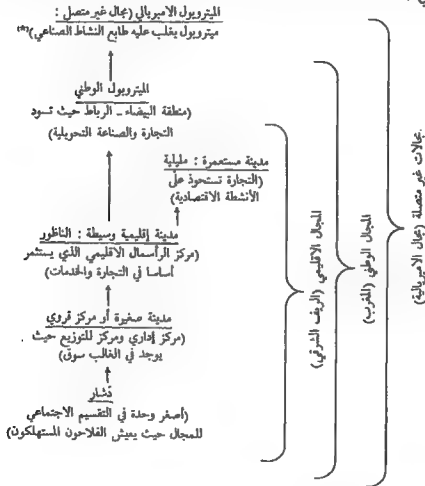
المصدر: Mas, 1978: 317

من خلال هذه الأرقام التي نسوقها كامثلة فقط - اذ العمل الاحصائي في هذا الميدان ينبغي ان يدعم بتحليل دقيق وشامل حول مختلف القطاعات الانتاجية - نستطيع ان نتبين مدى استحواذ المنطقة الميتروبوليتانية البيضاء - الرباط على جل المرافق الانتاجية والرساميل البشرية والمالية، وتبقى، بالرغم من كل محاولات اللامركزية، والتشجيعات القانونية المتعلقة بالاستثمارات خارجها، القطب الاساسي لكل أنواع التمرکزات.

٢ - المحيط: حالة الريف الشرقي: نختار في دراستنا للعلاقة بين المركز والمحيط، بالمنظور الذي حددناه سابقا، حالة الريف الشرقي، وذلك ليس كنموذج Modèle - إذ هناك مناطق ربما تستجيب لشروط بناء نموذج معين - ولكن كحالة لها خصوصية تبعية مزدوجة: ارتباطها في نفس الوقت بمجال استعماري مباشر (مليلية) وبالمناطق الميتروبوليتانية الوطنية (البيضاء - الرباط)، بالإضافة إلى الخصوصية التاريخية لهذه المنطقة حيث نجد أن تدخل الدول منذ رحيل الاستعمار المباشر ركز بصفة رئيسية على تدعيم البنية الادارية المحلية وتهجير اليد العاملة إلى أوروبا كحل مؤقت للمنطقة اجتماعيا وسياسيا.

إن وجود مليلية كجيب استعماري، وهجرة اليد العاملة إلى أوروبا (حوالي ٦٠,٠٠٠ مهاجر، أي ١٠٪ من مجموع السكان و ٥٠٪ من السكان النشيطين) بالإضافة إلى ضالة القطاعات المنتجة بالمنطقة، سيساعد على ظهور أنشطة اقتصادية ذات طبيعة تبعية بالأساس، الشيء الذي سيحدث تغييرات ملموسة على امتلاك المجال وظهور مدينة الناظور كقطب إقليمي بالرغم من صغر حجمها الديموغرافيا (٦٢,٠٠٠ نسمة حسب إحصاء ١٩٨٢).

إن المنطقة التي نتحدث عنها (الريف الشرقي) هي بالضبط المجال الذي يمثلته إداريا إقليم الناظور، والذي تبلغ مساحته ١٣٠, ٦ كلم^٢ ويقطنه ٢٥٥, ٥٩٣ نسمة حسب آخر إحصاء ١٩٨٢ (مديرية الإحصاء، ١٩٨٢). هذا المجال الإقليمي الذي يعتبر إحدى الهوامش الرئيسية للنسق المجالي المغربي لا يمكن فهمه إلا في إطار تمفصل ذي بعد مزدوج : مركز / محيط، مدينة / بادية، إذ على المستوى الثاني فقط (مدينة / بادية) يمكن فهم التمفصل مركز / محيط باعتبار أن المدينة الإقليمية تلعب بالأساس دور المجال الوسيط بين المنطقة الهامشية أو المحيطة، والمنطقة الميتروبوليتانية. ويمكن تلخيص هذا التمفصل على الشكل التالي :



رسم يمثل تمفصل المجالات في المغرب على مستوى مركز / محيط وبادية / مدينة .

★ المقصود هنا بالميتروبول الامبريالي كمجال غير متصل مجموع الدول (غير المتصلة مجاليا) التي تمارس هيمنتها الاقتصادية على دول العالم الثالث (كفرنسا والولايات المتحدة واليابان مثلا).

أ - تم فصل العلاقة «مركز / محيط» (المدينة كحقله وسيطة) : على مساحة ١١ كيلومتر مربع التي تمثل المجال الحضري لمدينة الناظور يعيش ٦٢,٠٠٠ نسمة من السكان، أي تقريبا بمعدل ٥٦٣٦ نسمة في الكلم ٢ الواحد (مديرية الاحصاء، ١٩٨٢). هذا المجال الوسيط يلعب - في إطار علاقة التبعية المجالية التي كانت من وراء التحضر التابع على مستوى الاقليم - وظيفتين أساسيتين : وظيفة التوزيع ووظيفة التحويل.

في إطار وظيفة التوزيع، تعتبر مدينة الناظور مجرد وسيط فرعي في عملية توزيع المتوجات الرأسمالية العالمية ومجرد وسيط في توزيع المتوجات الوطنية. من هنا فمدينة الناظور هي بمثابة سوق رئيسية لمنطقة تضم حوالي ٦٠٠,٠٠٠ فرد. ففي سنة ١٩٧١، حيث لم تكن المدينة قد تجاوزت بعد ٣٥,٠٠٠ نسمة (مديرية الاحصاء، ١٩٧١ ب)، كان النشاط التجاري يمثل، إذا ما اعتبرنا المنشآت المختصة في هذا النشاط، ٧١,٧٪ من مجموع المنشآت الاقتصادية (منشأة تجارية واحدة لكل ٣٥ فردا من سكان المدينة)، والتي كانت تتوزع كما يلي :

توزيع المنشآت في الناظور وعدد المستخدمين فيها

نوع التجارة	عدد المنشآت	%	عدد المستخدمين	%
التغذية	٤٤١	٤٧	٧٠٩	٤٧
التجهيزات المختلفة	٢٩٦	٣٢	٤٩٤	٣٤
الملابس	١٩٣	٢١	٢٩٠	١٩
المجموع	٩٣٠	١٠٠	١٤٩٣	١٠٠

مديرية الاحصاء، ١٩٨٢.

هذه المنشآت، في إطار وظيفة التوزيع، كانت تختص في توزيع أنواع عديدة من المتوجات الوافدة من المنطقة الميتروبوليتانية الوطنية والميتروبول الامبريالي، في الوقت الذي نجد فيه عددا من المشاريع المحلية عرقلتها سياسة الليبرالية المتوحشة التي مورست بالخصوص خلال فترة الستينات، ومن بين هذه المشاريع : مجمع الحديد والصلب، مشروع SINADOR للخيوط والقطن، ومشروع CIMAC لصناعة عجين الورق (Ouariachi, 1981 : 224).

وفي إطار وظيفة التحويل فإن مدينة الناظور تقوم أساسا بدور ضمان تحويل خيرات المنطقة إلى الميتروبولين الوطني والامبريالي، وهذه الخيرات المحولة محدودة جدا وتتلخص في تصدير معدني الحديد والصلصال. لكن أهم «معدن» تنتجها المنطقة ويتم تحويله إلى المركز (الميتروبول الوطني) هو «العملة الصعبة» التي يبعث بها الـ ٦٠,٠٠٠ مهاجر في الخارج (حسب آخر التقديرات).

عملية تصدير معدن الحديد عرفت في السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا ووصلت إلى حد التوقيف نظرا لأزمة التسويق وفوضى في التسيير الإداري لشركة مناجم الريف. غير أن تحويل العملة الصعبة يبقى الحركة الأساسية التي تربط الاقليم بالمنطقة الميثروبوليتانية. فالإقليم يستقبل سنويا حوالي ٤٠٠ مليون درهم (228 - 225 : Ouariachi, 1981)^(١) الشيء الذي جعل من الناظور مقرا لشبكة بنكية مهمة بالعلاقة مع حجمها وعدد سكانها، بحيث نجدها سنة ١٩٧٩ تضم ١٢ وكالة بنكية (١٤ سنة ١٩٨٢) مع ١٣ شباكا في المدينة و ٦ شبايك في مراكز حضرية صغيرة (مديرية الاحياء، ١٩٨٢ ب). هذه الشبكة البنكية التي استطاعت أن تجمع خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على سبيل المثال مبالغ هامة من الأيداعات : وهي بالتوالي ٤٦٧ و ٤٩٨ مليون درهم، لم توزع في شكل قروض في نفس السنتين سوى ٤٩ و ٦٩ مليونا بالتوالي. وإذا قارنا بلغة الأرقام النسبية مبالغ الأيداع والقرض بالنسبة لكل من الناظور والدار البيضاء، ستجلى لنا بوضوح نسبة تحويل الرساميل المالية من الناظور واستفادة الدار البيضاء منها بالأساس (الأرقام تعبر عن النسبة المثوية بالمقارنة مع المجموع الوطني) :

توزيع قيم الأيداع والقرض
في الدار البيضاء والناظور

التاريخ		الدار البيضاء (تنظيم ما قبل ١٩٨١)		الناظور	
		الايداع	القرض	الايداع	القرض
ديسمبر ٧٥		٥٣,٥٤	٦٥,٠٥	٤,٥١	٠,٧٥
يوليو ٧٦		٤٥,٠٧	٦٢,٤	٥,١	٠,٧

المصدر: التقارير الشهرية للايداع والقرض للبنوك العاملة بالمغرب حسب الاقليم، ١٩٧٦/١٩٧٥، بنك المغرب. الرباط.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا تراكم الرساميل المالي لمصلحة الدار البيضاء بنسبة إيجابية، بينما يستنزف هذا الرساميل لغير مصلحة الناظور :

هذه الاحصائيات التي يعطيها بنك المغرب، وإن كانت ناطقة في حد ذاتها، فإنها لا تترجم كل الواقع، فهناك عملية جد نشيطة يصعب ضبطها إحصائيا في تحويل الرساميل المالي (العملة الصعبة) إلى مليلية عن طريق التهريب، تحويل يكون إما لغرض الأيداع في البنوك الأسبانية، وإما لغرض اقتناء مختلف السلع المهربة. إن دور مليلية هنا كمجال

الجدول التالي مستنتج من التقارير الشهرية للايداع
والقرض للبنوك العاملة بالمغرب حسب الاقاليم ١٩٧٦/١٩٧٥

التاريخ	الدار البيضاء القرض - الايداع	الناظور القرض - الايداع
ديسمبر ٧٥	+ ١١٥١	- ٣٧٦
يوليو ٧٦	+ ١٦٧	- ٤٤

تمتلك من طرف قوة استثمارية، بقدر ما يقوم بوظيفة تمرير شتى أنواع البضائع الرأسمالية العالمية، وبالأخص الأدوات والتجهيزات المنزلية والكهربائية والالكترونية، ويقوم أيضا بامتصاص الكتلة المالية التي يتوفر عليها الاقليم. ونظرا لصعوبة حساب عملية الامتصاص هذه فإن أهمية القطاع التجاري في مليلية ومبلغ المداخليل الذي تحققه بلدية مليلية كافين لاعطاء صورة معينة على أهمية هذه العملية^(١) :

التوزيع الزمني لمداخليل بلدية مليلية

السنة	مبلغ الضرائب البلدية (بالبسيطة)	المبلغ لكل ساكن
١٩٦٥	١٠٦٢٠٠٠٠٠	١٤٦٧٥
١٩٦٦	١١٣٩٠٠٠٠٠	١٦٠٥٠
١٩٦٧	١٤١٠٠٠٠٠٠	١٩٩٨٠
١٩٦٨	١٤٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٨٣٠

توزيع المنشآت التجارية بمليلية

السنة	عدد السكان	عدد المحلات التجارية	عدد السكان لكل محل تجاري
١٩٦٥	٧٢٣٦٠	٢١٣٦	٣٣٩
١٩٦٦	٧٠٩٥١	٢٣٨٤	٢٩٨
١٩٦٧	٧٠٥٦٩	٤٦٨	٢٨٦
١٩٦٨	٦٨٢١٥	٢٤٥٥	٢٧٨

ب- تفصل مدينة / بادية : إن تحديد العلاقة بين المدينة والبادية يعبر هنا عن علاقة جديدة في إطار مستويات التراتب المجالي، فالبادية في الريف الشرقي ليست هي السهول الأطلسية الغنية، إنها بالعكس من ذلك منطقة فقيرة على حافة الاندثار بالخطر كما يؤكد على ذلك Mas (1978) إنها لا تنتج، بصفة مباشرة، فائضا للانتاج يمكن تسويقه إلى المدينة ليكون موضوع حديث عن استغلال المدينة للبادية، فالأرقام المتعلقة بهذا الموضوع لا تسمح بالحديث عن ذلك إلا في إطار محدود جدا : نسبة ضييلة من الأراضي الصالحة للزراعة (٢٣,٢٪)، نسبة ضعيفة من الأراضي المسقية (١٧,٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة)، مردودية ضعيفة أيضا (٨ إلى ١٢ قنطارا من القمح في الهكتار الواحد)، انخفاض ملموس في قيمة العمل الزراعي ورفض فلاح الأرض رغم البطالة (في إحصاء ١٩٧١، نجد فقط ٣,٨٪ من السكان النشيطين يشتغلون في الزراعة بالرغم من أن سكان البادية كانوا يمثلون ٩,١٪ من مجموع السكان). وأخيرا هناك عدد قليل من رؤوس الماشية (معدل رأس واحد من الماشية لكل فرد بالتقريب). من هنا فالخيرات التي يمكن أن توفرها البادية للمدينة نادرة جدا ولا يمكن أن تكون موضوع استغلال نسقي بالرغم من ذلك فالمدينة تمارس على مجالها الريفي المباشر سيطرة تكاد تكون تامة وبالتالي تدخل البادية في علاقة تبعية ليس فقط مع المدينة، ولكن أيضا هي والمدينة مع المركز الميثروبوليتاني. إن علاقة البادية بالمدينة في الريف الشرقي هي أساسا علاقة خضوع : خضوع تفرضه الزبونية الاقتصادية كنتيجة للتناقض بين وجود قوة شرائية (استهلاك) وتغييب قوة إنتاجية (العمال المهاجرون) من جهة، وفرضه الزبونية السياسية التي هي نتيجة رغبة في الحفاظ على مكتسب حياتي (القوة الشرائية) دون أن يعقب ذلك تحول على مستوى البنيات الانتاجية التي يعتبر تطورها بمثابة دعامة مادية لكل تحول سياسي. إن الهجرة والتهريب كعاملين ساهما بقسط كبير في حل بعض مظاهر أزمة التشغيل بالنسبة للفلاحين الذين يشكلون معظم سكان الريف الشرقي، لا يمكن لها أن ينتجا إلا بنية مفككة وهشة على المستوى الاقتصادي، وبالتالي لا يمكن أن ينتجا إلا بنية هشة على المستوى السياسي، بمعنى أن الخضوع للمركز لا يمكن أن يتم عن طريق المشروعية الديمقراطية، وإنما عن طريق الضغط والاكراه، الشيء الذي يضيف هوة أخرى بين المركز والمحيط بجانب الهوة الاقتصادية : هوة سياسية واجتماعية تزيد في تعميق الصراع بين المحيط والمركز.

إن التوزيع اللامتكافئ للفرض على المستوى المجالي تتضرر منه المناطق بنسب متفاوتة، لكنه يبدو ان هناك مناطق ليست بالفقيرة ولا هي بغير نافعة الى درجة اهمالها، فتمسامان مثلا، في أقصى الشمال الشرقي للبلاد، تعتبر منطقة هامة على الصعيد البشري وما تقدمه من امكانيات زراعية وبحرية، وبالرغم من ذلك، فهي لا تتصل بالعاصمة الاقليمية (الناظور) الا بطريق رديء شديد اثناء الاستعمار الاسباني للمنطقة، وما يزال على حاله، الى درجة ان المسافة التي تربط بين مركز تمسامان (سوق الخميس، وهو أكبر اسواق

منطقة «الريف» (اطلاقاً) ومدينة الناظور - وإن كانت هي نفس المسافة الرابطة بين الرباط والدار البيضاء، أي حوالي ٩٠ كلم - يمكن ضربها في أربعة، ذلك لأن المسافر المتوجه من الرباط إلى الدار البيضاء على متن القطار يستغرق سفره ٥٤ دقيقة، بينما المسافر الذي يستقل الحافلة من الناظور إلى سوق خميس تمسامان والعكس، فإن سفره يستغرق أحياناً أربع ساعات. إن هذه الحالة الأخيرة، من وجهة نظر سيكولوجية العلاقة مع المجال، توحي لنا بأن المسافة الفيزيائية (٩٠ كيلومتراً) قد تحولت إلى مسافة فينومينولوجية يمكن تقديرها بـ ٣٦٠ كلم، ناهيك عن المضار الاقتصادية لهذا العطب الملحوظ على مستوى التوفيق بين الزمان والمكان.

التجهيزات الجماعية كمحلال للتمييز الاجتماعي - المجالي: مستوى المنطقة ومستوى الحي.

تعتبر الأبحاث التي أجراها Béguin (1974) حول تنظيم المجال في المغرب إحدى المساهمات الأساسية في تحديد بنية العلاقات المجالية وتراتبها وتمفصلها وبالتالي فإن التصنيفات التي صاغها يمكن الاعتماد عليها كمطلق في التحليل مع تحييل (أو تحيين) معطياتها، إلا أن التحليل السوسولوجي ينبغي أن يتجاوز هذه التصنيفات المورفولوجية والوظيفية ليتناول تمفصل المجال في إطار تمفصل السلطان. من هنا فإن التجهيزات الجماعية لا تعبر فقط عن استجابة لحاجة المستعملين لها والتي تفرضها المفعولات النافعة للجمع، كما أن البحث عن أصلها وتطورها لا ينبغي أن يتم فقط داخل تناقضات التراكم الرأسمالي (Guillaume, 1977: 303) بل ينبغي النظر إليها على أساس رهان اجتماعي مرتبط بتوزيع السلطان أيضاً على الصعيدين الوطني والمحلي، فكم من تجهيزات جماعية وفرتها الدولة في هذه المنطقة أو تلك وفي هذه المدينة أو تلك، لمجرد انتفاء وزير قوي لهذه المنطقة أو تلك المدينة غير أن التجهيزات الجماعية ينبغي قراءتها في اتجاه رغبة مزدوجة: رغبة الرأسمال في تقويض البنيات التقليدية وخلق بنايات جديدة تتطابق ونزعتة الهيمنية، ورغبة السلطان السياسي في فرض تواجد المادي والرمزي معاً على مستوى كل جزء من المجال، أي على مستوى «المحلي» إنها الواجهة الرئيسية للسلطان «التي تساهم في خلق العلاقات الاجتماعية عن طريق إنتاج جزء من القانون الاجتماعي» (Guillaume, 1977: 305)، وإذا كانت التجهيزات الجماعية ضرورة تفرضها كما أسلفنا حاجيات المستعملين والمفعولات النافعة للجمع، فهي تعتبر أيضاً كمحلال Analyseur (أي كأداة نستطيع بواسطتها القيام بتحليل معمق ومضبوط) للتمييز الاجتماعي - المجالي على مستوى المنطقة والحي معاً (الحي كمجال ممتلك طبقياً)، وهو ما سنحاول تبينه من خلال الأمثلة التي سنسوقها في قطاعي التعليم والصحة، معتمدين في ذلك على آخر الإحصائيات المتوفرة لدينا وتتعلق بسنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣ (عن النشرة الإحصائية السنوية للمغرب لستى ١٩٨٣، ١٩٨٤). (مديرية الإحصاء، ١٩٨٣/١٩٨٤).

١ - قطاع التعليم : نظرا لما لنسق التعليم من أهمية في إعادة انتاج القوى المنتجة وعلاقات القوى داخل المجتمع، فإن كل نسق اجتماعي متطور يحاول باستمرار امتلاك هذا القطاع. وللتجهيزات الاجتماعية التربوية وظيفة «حقن الدولة والتربية على جميع المستويات بمعنى أرغام الافراد على تبين الدولة والتربية واستدخالها» (Collectif, 1973: 168) ووظيفة لإنتاج الخضوع وقبول الأمر الواقع. وإذا ما اعتبرنا هذه الوظيفة صحيحة، فلماذا نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة المتعلقة بالأمية والتميز على مستوى ولوج المدرسة؟ إن رغبة سلطان الدولة من طبيعة الحال هو تعميم التعليم قصد إعادة انتاج علاقات القوى السائدة، لكن التناقضات التي لم تحسم بعد، سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى المؤسسة المدرسية ذاتها، هي التي توجد، في رأينا، من وراء التميز المجالي والطبقي في التعامل مع مستعملي المدرسة وزيائنها، فولوج المدرسة هنا مرتبط بالثقل (أي بعلاقات القوة) الذي تملكه هذه الجماعة أو هذه الطبقة، أو يملكه هذا الاقليم أو ذلك. إن التمرکز على مستوى القرى المنتجة والخيرات المادية والرمزية لا يمكن أن ينتج إلا تمرکزاً على مستوى التجهيزات الجماعية والتجهيزات التربوية كجزء منها. وذلك ما يمكن أن نلاحظه من خلال الجدول التالي.

إن الجدول السابق - الذي يمثل أرقاما تقديرية صيغت انطلاقا من معطيات إحصائية ١٩٧١ - ١٩٨٢ والنشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٣ - يبين لنا بوضوح الفوارق الهامة بين إمكانيات التمدرس المتوفرة في القروبول (المركز) والامكانيات المتوفرة في المحيط، فعلى مستوى مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي هناك في الدار البيضاء الكبرى مؤسسة واحدة كل ١٤٤٢ فردا تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٩ سنة، بينما في إقليم الناظور هناك مؤسسة واحدة لكل ٢٣٠٥ نسمة هم في نفس السن، والفوارق تعيد تقريبا نفسها سواء أتناولنا عدد الأقسام أو عدد أعضاء هيئة التدريس. لكن أهم الأرقام التي تبين لنا بوضوح التفرقة المجالية في ميدان التجهيزات التربوية هي نسبة التمدرس، فالأرقام الأولى في الجدول تبين الفوارق بين المركز والمحيط (٦٧٪ هي نسبة التمدرس في الدار البيضاء الكبرى و ٤٠٪ في الريف الشرقي، أي بفارق ٢٧٪). هذا وإذا كانت نسبة التمدرس في الريف الشرقي قرية جدا من المعدل الوطني الذي تعطيه النشرة الاحصائية السنوية (٤٢٪) فإن الدار البيضاء الكبرى كما نرى تسجل معامل تشتت قيمته ٢٥,٣، وهي قيمة ذات دلالة بالنسبة للموضوع الذي يشغلنا : موضوع التمرکز والسيادة.

ما لاحظناه بالنسبة للتوزيع الجهوي لمؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي ونسب التمدرس في هذا المستوى من التعليم يمكن أن ينطبق إلى حد بعيد على التوزيع الجهوي للطلبة الجامعيين (أي الطلبة الذين يحضرون إجازة التعليم العالي لمدة أربع سنوات) حسب أصلهم الجغرافي، ومن خلال الجدول التالي نستنتج أن شباب المركز هم حظوظ

كبيرة في ولوج الجامعة (إذ نجد أن ٩, ٢٪ و ٨٪ على التوالي من الشباب البالغ ما بين ١٩ و ٢٤ سنة في كل من الرباط - سلا والدار البيضاء الكبرى يوجدون حالياً في الجامعة)، بينما تقل كثيراً هذه الحظوظ في المحيط (٢, ٥٪ من هؤلاء الشباب فقط يوجدون في الجامعة بالنسبة لمنطقة الريف الشرقي). وإذا ما حاولنا التعمق في تشريح الوضعية داخل نفس المنطقة، سنجد الفرق هائلاً بين الأحياء الراقية والأحياء الهامشية الفقيرة، إذ تنتقل نسبة التمدن الجامعي من ١, ١٥٪ في الدار البيضاء - أنفا إلى ٩, ٠٪ في أحياء عمالة بن مسيك - سيدي عثمان، والجدول التالي يبين ذلك :

توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي
والثانوي العمومي ونسب التمدن في المركز والمحيط

المنطقة أو العمالة	عدد السكان (تق.) الأسفل ١٩-٥ سنة (أ)	عدد مؤسسات الابتدائي والثانوي (ب)	عدد الأقسام في الابتدائي والثانوي (ج)	إ — ع	إ — ع	إ — ع	عدد تلاميذ الابتدائي والثانوي (د)	نسبة التمدرس
الدار البيضاء الكبرى	٩٠٨,٨٧٥	١٣٠	١٤٤٣	١٤٥٩٣	٦٦	١٧٣٤٩	٥٢	١٠٩٩٠٠
الريف الشرقي	٢٢١,٢٨١	٩٦	٢٣٠٥	٢٥٧١	٨٦	٢٨٣١	٧٨	٨٧٨٩٢
البيضاء - قلعة *	٣٤٤,٥١٤	٢٤٩	٩٨٧	١٣٢٩	٥٤	٢٢٨٤	٤٧	٢١٥٧٨٢
عين الصبح - الحلي الحسني	١٥٧,١٢٤	٩٢	١٧٠٨	٢٤٨٦	١٣	٣٠٢٢	٥٢	١٠٦١٨٣
الحسنية - زقاق عين النور	٥٧,٣٧٨	٣٩	١٤٧١	٩٥٧	٦٠	١١٤٥	٥٠	٣٧٥١٥
الحلي الحسني عين مسيك - سيدي عثمان	١١١,٢٩٤	٦٥	١٧١٢	١١٢٢	٦٧	٢٠٨٠	٥٣	٦٥٤٢٩
	٢٣٨,٥٥٥	٨٥	٢٨٠٦	٣١٤٩	٧٦	٣٧٠٨	٦٤	١٣٤٩٩١

المصدر: مديرية الإحصاء، ١٩٨٣.

ملحوظة:

* الأرقام التي يتضمنها الجدول تتعلق بالسنة الدراسية ١٩٨٢-١٩٨٣، وتشير إلى التعليمين العمومي والخاص (الحس) باستثناء العمود (د) حيث يتعلق الأمر بالتعليم العمومي المزدوج فقط. كما ننبه بأنه لم يتمكن من حساب التمدن على مستوى التعليمين الابتدائي والثانوي معزولين (كل على حدة) نظراً لصعوبة تقدير عدد السكان القابلين للتمدرس على مستوى كل فئة عمر ٥-١٢ سنة و ١٣-١٩ سنة، بينما تتوفر لدينا إمكانية تقدير السكان الذين هم في فئة السن ١٩-٥ سنة.

** تمثل هذه العمالات الخمس العمالات المكونة للدار البيضاء الكبرى.

توزيع الطلبة الجامعيين (السلكين الأول والثاني)
حسب أصولهم الجغرافية (السنة الجامعية ١٩٨٥ - ١٩٨٦)

الاقليم أو العمالة	عدد السكان (فئة الأعمار من ١٩ إلى ٢٤ سنة)	عدد الطلبة الجامعيين	نسبة التمدرس
الرباط - سلا	١٣٦ ٠٠٠	١٢ ٥٤٤	٩,٢
الدار البيضاء الكبرى	٣٢٥ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٧	٨,٠
الريف الشرقي	٨٠ ٠٠٠	٢ ٠٣٥	٢,٥
التوزيع حسب عمالات الدار البيضاء الكبرى :			
الدار البيضاء - أنفا	١٢٢ ٠٠٠	١٨ ٤٥٩	١٥,١
عين الشق / الحى الحسنى	٤٠ ٠٠٠	٣ ١٢٨	٧,٨
عين السبع / الحى المحمدي	٥٦ ٠٠٠	٣ ٢٣٠	٥,٨
المحمدية - زناته	٢٠ ٠٠٠	٣٩٥	٢,٠
بن مسيك / سيدي عثمان	٨٦ ٠٠٠	٧٩٥	٠,٩
المجموع الوطني	٢٧٤٩ ٠٠٠	١٣٧ ٧٦٨	٥,١

المصدر : المغرب الجامعي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، نشرة وزارة التربية الوطنية ، المغرب .

٢ - قطاع الصحة : من وجهة النظر التي تهمننا ، لن نتعرض لقطاع الصحة في تضميناته الاجتماعية المختلفة كدوره في إعادة إنتاج القوى المنتجة مثلا ، فقط يهمننا كواجهة للدولة تضمن من خلاله ، أي من خلال مؤسسة المستشفى وسلطان الأطباء والمرضيين المتدينين لتصرف سلطان الدولة وسلطانهم المهني معا ، وجودها الدائم على مستوى «المحلي» ، لكن الدولة ليست مضطرة إلى أن تتواجد في كل مكان بنفس الثقل ، فهذا الوجود مكلف ، وهي تختار التواجد الأكثر مردودية رمزية بأقل تكلفة مادية . والتميز الذي يمكن أن نلاحظه على مستوى التجهيزات الصحية ، العمومية منها بالخصوص ، بقدر ما هو مرتبط بجبلدية العلاقة «مركز / محيط» و «بادية / مدينة» ، بقدر ما هو مرتبط أيضا بجبلدية المردودية الرمزية بأقل تكلفة ممكنة .

انطلاقا من جبلدية «المركز / المحيط» ، نجد المنطقة الميتروبوليتانية تحتكر سنة ١٩٨٣ حوالي ٤٨٪ من أطباء القطاع العمومي (٧٢٩ طبيبا من ضمن ١ ٥١٧ طبيبا في كل التراب الوطني) و (٤٦,٥٪ من أطباء القطاع الخاص ٦٠٨ من ضمن ١ ٣٠٨ طبيبا في جميع

مناطق المغرب) و٦٦,٦٪ من صيدلة القطاع العام، و٤٨,٣٪ من الصيدلة في القطاع الخاص، و٦٤,٢٪ من أطباء الأسنان في القطاع الخاص، إلخ. وإذا أخذنا كمثال العلاقة بين المركز والمحيط على مستوى كل التجهيزات الصحية، سنرى بوضوح كيف تتحدد علاقة اللامساواة بينها، وهو ما يمكن أن نستنتج من الجدول التالي :

توزيع الخدمات الصحية بناء على معطيات النشرة الإحصائية السنوية للمغرب
لسنة ١٩٨٤

المنطقة التجهيزات الصحية	الدار البيضاء - الرباط	الريف الشرقي	المجموع الوطني
عدد السكان (تقديرات ١٩٨٣)	٣ ٥١٧ ٠٠٠	٦ ٠٩ ٠٠٠	٢ ٠ ٩٢٧ ٠٠٠
عدد الأطباء في القطاع العمومي	٧٢٩	١٦	١ ٥١٧
عدد المواطنين للطبيب الواحد	٤ ٨٢٤	٣٨ ٠٦٢	١٣ ٧٩٤
عدد المرضى والمختصين التقنيين	٤ ٥٥٥	٣٥٧	١٩ ٠٣٩
عدد المواطنين للممرض الواحد	٧٧٢	١٧٠٦	١ ٠٩٩
عدد الأسرة	٦ ٩٠٨	٤١٧	٢٥ ٧٩٣
عدد المواطنين للسرير الواحد	٥٠٩	١ ٤٦٠	٨١١

المصدر : مديرية الإحصاء، ١٩٨٤.

إن هذا الجدول لا يعطينا كل التفاصيل المتعلقة بلاكافز الأقاليم والمناطق من حيث الاستفادة بالتجهيزات الصحية العمومية، فمحور الدار البيضاء - الرباط هو المنطقة الوحيدة في المغرب التي توجد فيها مراكز صحية جامعية (مركز واحد في الرباط وآخر في الدار البيضاء)، وبالتالي فإن هذه المراكز، نظرا لامكانياتها التقنية المتطورة، ونظرا لتأطيرها الطبي المتطور أيضا (بحيث نجد جل الأطباء العاملين فيها من الأساتذة الجامعيين) فإنها تقدم خدمات صحية وطبية متميزة نوعيا لا يمكن أن تقدمها أصلا مستشفيات المناطق

المحيطية، هذا ناهيك عن كون التأطير الطبي في المركز (محور الدار البيضاء - الرباط) يتمتع بنسبة هامة من الأطباء المتخصصين، بينما تقل هذه النسبة في مناطق المحيط. والجدول التالي يوضح التوزيع الجهوي للامتكافء للأطباء المتخصصين وغير المتخصصين :

توزيع الأطباء حسب المناطق الاقتصادية

النسبة المئوية للمتخصصين	المتخصصون	الطب العام	المجموع	المنطقة
٧٦,٥	٤٤١	١٣٥	٥٧٦	الشمال الغربي
٦٨,٥	٢٨٥	١٣١	٤١٦	الوسط
٤٨,٤	٦٠	٦٤	١٢٤	تانسيفت
٤١,٧	٢٨	٣٩	٦٧	الشرق
٣٩,٥	٣٦	٥٥	٩١	الوسط الجنوبي
٣٢,٧	٣٦	٧٤	١١٠	الوسط الشمالي
٣٠,٠	٤٠	٩٣	١٣٣	الجنوب
٦١,٠	٩٢٦	٥٩١	١٥١٧	المجموع الوطني

المصدر : مديرية الاحصاء، ١٩٨٤.

إن تقديرا استقرائيا بناء على قراءة هذا الجدول يبين أن المنطقتين الاقتصاديتين : الشمال الغربي والوسط (حيث تعتبر الرباط والدار البيضاء عاصمتهما بالتتابع) تحتكران أزيد من ٧٨٪ من مجموع الأطباء المختصين العاملين في القطاع العمومي (٧٢٦ طبيبا مختصا في هاتين المنطقتين من ضمن ٩٢٦ طبيب مختص عامل على الصعيد الوطني). وإذا اخذنا بعين الاعتبار نسبة المختصين على مجموع الأطباء مختصين وغير مختصين فإن هذه النسبة تكون في مصلحة محور الدار البيضاء - الرباط (ضمن منطقتي الوسط والشمال الغربي في الجدول) وعلى حساب المحيط (باقي المناطق، ومنها منطقة الشرق التي يعتبر

الريف الشرقي جزءا منها). إضافة إلى هذا اللاتكافؤ على مستوى نسبة المختصين من أطباء القطاع العمومي، هناك غياب الكثير من التخصصات الطبية في المحيط، ففي الريف الشرقي مثلا ينعلم أصلا الأطباء المختصون في أمراض الأذن والأنف والحنجرة وأمراض الأطفال وأمراض العيون والأمراض الجلدية وأمراض القلب والأمراض العقلية ومن نتائج انعدام التكافؤ هذا اضطراب المواطنين إلى طلب خدمات الأطباء في المركز سواء في القطاع العام أو الخاص.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة المقارنة التي قمنا بها يبدو جليا أن امتلاك المجال وتنظيمه يخضع بالأساس لبروز مجال سائد اقتصاديا وسياسيا. فطبيعة الرأسمال تفضل التمرکز، والتمرکز يخلق بالضرورة هوامش تمثل بالنسبة له مصدر ضخ وسريان في آن. وإذا ما سمحنا لأنفسنا باستعارة مثال من الفيسيولوجيا، يمكن تشبيه المركز بالقلب الذي يتجمع فيه الدم والذي يمثل المحرك الأساسي للجسم (أليست منطقة الدار البيضاء - الرباط القلب النابض للمغرب؟)، بينما المحيط (أو الهوامش) يمكن اعتباره بمثابة عضلات تختلف أهميتها من منطقة إلى أخرى وترتبطها بالمركز شرايين وأوردة تكون وظيفتها هي ضخ الدم وسريانه في الجسم حسب حاجيات معينة.

ويمكن القول أن من أخطار التمرکز في بلد لا يخضع لتخطيط علمي براغماتي هو ظهور السيفالية الحضرية - التي تحدثنا عنها في هذا البحث - في غياب انسجام في الشبكات الحضرية وتوزيع متكافئ للفرص (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية) بين مختلف أجزاء المجال الوطني. وكتيجة لهذا التناقض يرتفع الضغط في المركز إلى حدود الانفجار (كمثال على ذلك الأحداث العنيفة في مارس ١٩٦٥ ويونيو ١٩٨١ بالدار البيضاء)، وتتصلب الشرايين التي من المفروض أن تغذي الهوامش إلى درجة أن بعض المناطق يمكن اعتبارها في حالة قصوى من العجز الهيكلي (وأحسن مثال على ذلك تحول مدينة العرائش في شمال البلاد من مدينة هامة اقتصاديا وصناعيا إلى مدينة يحيم عليها الجمود الاقتصادي والتقهقر الحضري).

إن غياب تخطيط علمي براغماتي من جهة، ووجود نقيضه المتمثل في الأخذ بالطريق الليبرالي من جهة أخرى، يمكن اعتبارهما أصل هذا التناقض الصارخ بين المركز (كمجال سائد) وبين المحيط (كمجالات مسودة)، وضمن المجالات المسودة توجد تقريبا كل البوادي المغربية، إن البوادي تجرد تدريجيا من كل شيء : من رأسمالها، من مثقفها، من يدها العاملة، إلخ فالهجرة في اتجاه واحد (بادية - مدينة) تكاد تمثل الدعم البشري لظاهرة التمرکز الحضري. طبعا لا يستطيع الملاحظ الجيد أن ينكر بعض مجهودات أصحاب القرار للحد من تضخم المركز وهجر البوادي، وأيضا مجهوداتهم في محاولة إيجاد تناغم بين مختلف المجالات الوطنية كوضع قيود للاستثمارات في المركز وتشجيعها في المحيط، لكن يبدو أن هذه النيات موجهة أساسا لتحويل التناقض من المركز إلى المحيط تجنباً لارتفاع الضغط في المركز وتفادي أي انفجار، أكثر ما تتوخى التناغم على مستوى تنظيم المجال الوطني. إن ما يقوم به أصحاب القرار في نهاية المطاف يهدف إلى الحفاظ على سلامة القلب - المركز، أكثر مما يهدف إلى سلامة الجسم - المجتمع ككل، متناسين بذلك أن سلامة القلب (المركز) تكمن، ضمن ما تكمن فيه، في سلامة باقي الأعضاء (المحيط أو الهوامش).

من جهتنا نعتقد أن تقريب الهوية، تدريجياً، بين المركز والمحيط، يمر أولاً عبر استغلال خطط لكل الثروات الوطنية الممكنة وفي إطار توافقي مع تدعيم شبكة التجهيزات الأساسية للمناطق التي تفتقر إليها، وثانياً، عبر إعادة الاعتبار للعنصر البشري إنسانياً وثقافياً واجتماعياً. ويحق في الأخير أن نتساءل : كيف يمكن لأصحاب القرار في المركز أن يساهموا في تدفق الدم إلى المحيط، وكيف يمكن لأصحاب القرار في المدينة أن ينفذوا البادية من خطر الأنيمية؟.

الهوامش

- ١ - بصدد النظرية التجزئية نحيل القاريء بصفة خاصة إلى الأعمال التالية :
- جون واتربوري John Waterbury (ترجمة ماجد نعمة وعبد عطية) : الملكية والنخبة السياسية في المغرب، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٢.
- بول باسكون Paul Pascon (ترجمة ياسين طعمة) : «التجزؤ والتراتب في المجتمع القروي المغربي»، الفكر العربي، عدد ٣٧ - ٣٨، يناير - مايو ١٩٨٥.

Harth, M.D.

1965 "Clan Lignage et Communauté Locale dans une Tribu Rifaine." Revue de Géographie du Maroc 8.

Gellner, E.

1969 *Society of the Atlas*. London: Wadsworth & Nicolson.

Jamous, R.

1981 *Honneur et Baraka*. Paris: La Maison des Sciences de l'Homme.

- ٢ - نفصل استعمال لفظة سلطان للإشارة إلى قدرة الأفراد والجماعات على التحكم في الرأي العام وتوجيه الأحداث والسلوكات، وذلك تمييزاً عن لفظة السلطة التي تعني الأشخاص أو الهيئات الرسمية التي تسهر على تدبير شؤون الحياة العامة، وتقابل بهذا المعنى السلطان العبارة الفرنسية Pouvoir والانجليزية Power، بينما تقابل السلطة عبارة Authority و Autorité وقد استعمل ابن خلدون لفظة السلطان بالمعنى الذي نرتبته هنا.
- ٣ - انظر بالخصوص الفصل السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر من «مقدمة ابن خلدون».
- ٤ - الماكروسيغالية الحضرية مفهوم يستعمله الجغرافيون وعلما الاجتماع الحضريون وعلى رأسهم الباحث الأسباني مانويل كاستيلس. ويشير المفهوم إلى الظاهرة التي تسود الكثير من دول العالم الثالث بالخصوص حيث نجد مدينة واحدة تستقطب الحصة الكبرى من السكان الحضريين في البلاد (مثلاً، تمثل كل من مدن الدار البيضاء والجزائر العاصمة وتونس العاصمة بالتوالي ٢٤,٦٪، ٢٢,٢٪، ٣٢,٥٪ بالنسبة لمجموع السكان الحضريين في البلد المعني).
- والمماكروسيغالية كلمة مزدوجة مركبة من Macro وتعني الكبير، Céphale وتعني الرأس، بحيث أن الماكروسيغالية تعني ظاهرة كبر الرأس أو ضخامته.
- ٥ - يعرف فيليب هاوزر في كتابه *Manuel de la Recherche Sociale dans les Zones Urbaines* الدائرة الاحصائية الميتروبوليتانية المعيارية *Zone Statistique Metropolitaine Standard* بكونها «تشمل مدينة

مركزية وجميع الأراضي المجاورة، الحضرية منها والريفية، والتي تعتبر حسب بعض المقاييس الخاصة مندمجة اقتصاديا واجتماعيا في المدينة المركزية. ويضيف بأن هذا المفهوم «تطور من خلال الاعتراف بأن الحدود السياسية - التعسفية نسبيا - للتجمعات الحضرية، لا تتماثل مع الكيان الاقتصادي الاجتماعي الذي تمثله المدينة المركزية والمدن - التوايح والضاحية والمنطقة الريفية المجاورة، ومن خلال وعينا بضرورة الحصول على تشكيل إحصائي لهذا الكيان الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي».

- ٦ - تقصد هنا بالتبعية الاستعمارية تبعية المغرب كبلد مستعمر (يفتح الميم) لفرنسا كبلد مستعمر (يكسر الميم) أثناء فرض الحماية ما بين ١٩١٢ - ١٩٥٦.
- ٧ - ان مؤشرات تطور السكان المشار إليها هنا هي من حسابنا الخاص التي توصلنا إليها اعتماداً على إحصائيات نتائج الإحصاء العام السنوات ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٢. (دليل السكان القانونيين بالمغرب، مديريه الإحصاء، الرباط).
- ٨ - بتاريخ ١٩٧٤ أحدث المسؤولون عن التخطيط في المغرب تقسيمات إدارية جديدة تعتمد على مفهوم الجهة الاقتصادية، بحيث قسم التراب الوطني إلى سبعة مناطق اقتصادية هي :

المنطقة	عاصمتها الإدارية
الوسط	الدار البيضاء
الشمال الغربي	الرباط
الوسط الشمالي	فاس
الشرق	وجدة
تانسيفت	مراكش
الجنوب	أكادير
الوسط الجنوبي	مكناس

- ٩ - إن الأرقام المشار إليها هنا، نظرا لتقدمها، لا يمكن أن تعطينا إلا فكرة تقريبية، إذ أن الحقيقة بعيدة جدا عن هذه الأرقام فيما يتعلق بالوضع الراهن، وبالمخصوص بعد ارتفاع سعر المارك الألماني والفلورين الهولندي حيث أن أغلبية المهاجرين من هذه المنطقة توجد في ألمانيا وهولندا.
- ١٠ - نظرا لكون مدينة مليلية لا تخضع للإدارة المغربية، ونظرا لكونها واقعة تحت نظام عسكري كقاعدة استعمارية، يصعب علينا الحصول على معطيات حديثة.

المصادر العربية

مديرية الإحصاء

١٩٦٠ السكان القانونيون بالمغرب حسب الإحصاء العام للسكان لسنة ١٩٦٠، وزارة التخطيط، الرباط.

١٩٧١ السكان القانونيون بالمغرب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٧١، وزارة التخطيط، الرباط.

١٩٧١ ب السكان النشيطون حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٧١ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

١٩٨٢ أ السكان القانونيون بالمغرب حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

١٩٨٢ ب النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

١٩٨٣ النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٣ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

١٩٨٤ النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٤ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

المصادر الاجنبية

Ascher, F.

1977 "Objets Locaux et Processus d'Urbanisation Capitaliste." pp. 88-109 in L'Objet Local (Colloque de Paris-Dauphine). Paris: UGE.

Béguin, H.

1971 "La Ville et l'Industrie au Maroc." Tiers-Monde 45 (Janviers-Mars): 145-166.

1974 L'Organisation de l'Espace au Maroc. Bruxelles: Académie Royale des Sciences d'Outre-Mer.

Castells, M.

1971 "L'Urbanisation Dépendante en Amérique Latine." Espaces et Sociétés 3: 5-23.

1972 La Question Urbaine. Paris: Maspéro.

Collectif

1973 "L'Équipement du Pouvoir". Recherches 13: 35-59

Engels, F.

1970 L'Idéologie Allemande. Paris: Editions Sociales.

Guillaume, M.

1977 Les Équipements Collectifs, Source et Mise en Scène du Pouvoir." pp. 297-321 in L'Objet Local. Paris: UGE

Hauser, M.

1965 Manuel de la Recherche Sociale dans les Zones Urbaines. Paris: UNESCO

Instituto Nacional de Estadística

1972 Reseña Estadística de Ceuta y Melilla. Madrid.

Lefebvre, H.

1972 "Les Institutions de la Société Post-Technologique." Espaces et Sociétés 5: 3-20.

Marx, K. & Engels, F.

1962 Manifeste Communiste. Paris: Editions Sociales.

Mas, P. de

1978 Marges Marocaines. La Haye: Editions NUFFIC.

Noin, D.

1968 "Eléments pour une Étude Géographique de l'Industrie Marocaine." Revue de Géographie du Maroc 13: 55-71.

1971 Casablanca - Notes et Études Documentaires. Paris: Editions de la Documentation Française.

Ouariachi, K.M.

1981 Le Rif Oriental: Transformations Sociales et Réalités Urbaines (Thèse de doctorat de troisième cycle). Paris : EHESS: 213-366.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- ١- فلسطين
- ٢- القرن المغربي الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- الوضع الحالي عند الناشئة والكويت
- ٥- يابج

سمر العبد ديتار كويتي واحد

الثقافة الاعلامية العربية : مشاكل ومقترحات

عصام سليمان موسى
دائرة الصحافة والاعلام - جامعة اليرموك

مقدمة

يقوم الاتصال الجماهيري ووسائله بدور أساسي في الحفاظ على ثقافة الشعوب، ونشرها بين أفراد المجتمع، وإيصالها من جيل إلى جيل. وتعمل الثقافة على إغناء الكفاءات الروحية والعقلية للإنسان. بالمقابل، يحذر الباحثون والمفكرون من خطر سقوط الثقافة وتدني مستواها، لأن ذلك يقود لانحيار الأمة واضمحلالها. وفي الوطن العربي، تقدم وسائل الاعلام العربية صنوفاً من الثقافة الاعلامية Mass Culture عبر قنواتها المختلفة : الاذاعة والتلفاز والصحافة والسينما. وتتناول هذه الثقافة المقدمة اهتمام المفكرين والدارسين العرب، فيبدون قلقهم إزاء مستواها ونوعها، وما يمكن أن تتركه من آثار نفسية واجتماعية متباينة على المتلقين العرب، خاصة في النواحي المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية والغزو الثقافي والاستلاب الفكري وغرس قيم جديدة لا تمت للواقع المعاش بصلة.

وتعمل الدراسة الحالية على تحديد الفروق بين أنواع الثقافة التي يبدعها الفكر الانساني، ومن بينها الثقافة الاعلامية التي تقدمها وسائل الاعلام. ثم يتعرض البحث لآثار هذه الثقافة على المتلقين لها، وموقف النقاد من هذه الآثار على الساحتين الغربية والعربية. ونخلص في النهاية من تحديد حجم المشكلة على الساحة العربية إلى اقتراح بعض الحلول الكفيلة بمواجهة آثارها السلبية. وستقدم المقترحات على صورة نموذج نظري يعالج وضع الثقافة الاعلامية العربية في المرحلة الراهنة.

الاتصال والثقافة

حدد الباحث الأمريكي، هارولد لاسول، منذ الأربعينات من هذا القرن،

الوظائف التي يحققها الاتصال بثلاث وظائف أساسية، هي (Lasswell, 1977 : 84) :

أولاً - مسح البيئة : أي جمع ونشر المعلومات عما يقع في البيئة من أحداث على المستويين الداخلي والخارجي . وتعد هذه الوظيفة إعلامية تتولى فيها وسائل الاعلام تزويد الجماهير بالمعلومات عن الأحداث التي تقع في المحيط الانساني .

ثانياً : ربط أجزاء المجتمع من أجل إحداث تجاوب موحد ازاء الأحداث التي تقع في البيئة الاجتماعية : أي تفسير المعلومات وتحليلها، وتبيان الموقف الذي يجب أن يتخذ استجابة لها . وتعد هذه الوظيفة دعائية تتولى فيها وسائل الاعلام الإيحاء للجماهير المتلقية بالأفكار والمواقف التي يجب أن تتبناها .

ثالثاً : نقل التراث الاجتماعي ونشره : أي ما تقوم به وسائل الاعلام من نقل المعارف والقيم والمعايير والتقاليد الاجتماعية، من جيل الى آخر، والتعريف بها . وتعد هذه الوظيفة تعليمية تعنى بتأهيل الفرد وتنشئة نشأة اجتماعية متسقة مع أهداف المجتمع وقيمه ومثله .

ومن خلال الوظيفة الثالثة، على وجه الخصوص، تتضح العلاقة التي تربط بين الاتصال وبين الثقافة، باعتبار أن الثقافة موروث اجتماعي ينتقل من جيل الى جيل ويعمل على اغناء الكفاءات الروحية والعقلية عند الأفراد . لأجل هذا، يلعب الاعلام دورا مهما في عملية التنشئة الاجتماعية . وتعرف التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يتعلم الأفراد بموجبها الالتزام بطرائق الجماعة وعاداتها، مما يمكنهم من العيش بوصفهم أفراداً في جماعة (عاقل، ١٩٧١ : ٩٧)، وهذا يعني أن التنشئة الاجتماعية عملية تعلم مستمر طيلة الحياة، يكتسب المرء خلالها المعايير والقيم والأفكار والتقاليد، التي يتمثلها في سلوكه الاجتماعي، وتساعد بالتالي في أن يصبح عضوا فاعلا في المجتمع ومشاركا في نشاطاته المختلفة، ضمن الأطر الاجتماعية المتعارف عليها والمعمول بها . وفي المجتمع الحديث تقوم وسائل الاعلام بدور فاعل في عملية التنشئة الاجتماعية بصورة موازية ومكملة لما تقوم به المؤسسات الاجتماعية الأخرى، باعتبار أن الأفراد يتعرضون الى هذه الوسائل، ويتأثرون بمضامينها، وبالأفكار التي تطرحها . ويزيد في خطورة هذا الدور، الوقت الذي يكرسه الأفراد للاعلام في المجتمعات الحديثة، ومنها المجتمع العربي . ونجى أهمية وسائل الاعلام في هذا كله، من أن التعرض لها يظل مستمرا، في الأغلب طيلة الحياة منذ الطفولة وحتى نهاية العمر . أما بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، كالمدرسة مثلا، فإن الالتحاق بها يتوقف بعد فترة من الزمن . وهنا لا يسعنا إلا أن نعترف بخطورة وسائل الاعلام، وبخطورة الآثار النفسية والاجتماعية التي تترتب على التعرض لها . بل ان دور وسائل الاتصال في التنشئة الاجتماعية، يلقي على الاتصال الجماهيري ووسائله مسؤولية ضخمة وخطيرة في آن واحد باعتبار أن الاعلام هو الآخر مؤسسة اجتماعية، مثل المؤسسات الأخرى، الأسرية والتربوية والدينية والثقافية، التي لها دور في غرس القيم

الاجتماعية وصقل الشخصية. من هنا كانت ضرورة الاهتمام بمضامين الثقافة الاعلامية التي تقدمها وسائل الاعلام، ومن هنا كان الاهتمام الذي يوليه الباحثون العرب لها.

الثقافة وأنواعها

تعرف الثقافة Culture بأنها «المخزون الجماعي للمعرفة والخبرة والمعنى والمعتقدات والقيم والمواقف والأديان ومفاهيم الزمان والمسافة (المكان) التي نكتسبها مجموعات كبيرة من الأفراد وتتوارثها عن الأجيال المتعاقبة» (Porter, 1972: 3). وفي اللغة العربية، فإن كلمة الثقافة تعني «الحلق والدراية والتهذيب»، فالعرب يقول: «ثقف الرمح سواه، والولد علمه وهذبه، والثقيف من الرجال الشديد الحنق» (جاء، ١٩٨٧: ٤١؛ الحكيم، ١٩٨٢: ١٠٧). وتشير هذه المعاني التي تحملها كلمة الثقافة الى جوهر المدلولات العديدة التي تحفل بها تعاريفها المتعددة، والتي تعني في النهاية اكتساب المرء وتمثله أفكارا وقيما تسهم في تكوين شخصيته الكلية. لذا يمكن القول أن الثقافة هي النتاج الفكري الذي يؤدي بعد التأثير به الى احداث تبدلات نفسية واجتماعية في المتلقين له. وتعد وسائل الاتصال من القنوات المهمة التي تقدم مضامين ثقافية الى جمهور المتلقين. لذلك، تصبح هذه القنوات وسائل رئيسية تتوسل بها الثقافة الى الاستمرار والانتقال خاصة بسبب ما تغطي به هذه الوسائل من انتشار واسع في عصرنا الحالي المعروف باسم عصر الاتصال. ومن هذه المنطلقات، يميز الباحثون الآن بين أربعة مستويات (أو أنواع) للثقافة. ويتم هذا التمييز من خلال علاقة كل واحدة بالفنان المنتج والناقد والجمهور المتلقي. وهذه المستويات هي (Dodson, 1978: 51-56؛ رشتي، ١٩٧٥: ٣٨٠-٤٠٨):

اولا - الثقافة الرفيعة Elite Culture: وهي ثقافة الصفوة التي تبذلها الموهبة الخلاقة لرواد الفكر والأدب والفنون. وتتميز هذه الثقافة ببجديتها وأصالتها ومراعاتها للتقاليد الجمالية وخضوعها لقواعد النقد وأصوله. وفنان الثقافة الرفيعة مفكر طليعي يرسى الأسس والنظريات، ورائده في هذا كله الحقيقة والكشف عنها. وهو زاهد لا ينحني أمام المؤثرات وضغط الجماهير، يحافظ على استقلالية فكره، ويكون حريصا في ذات الوقت على عدم الاختلال بقواعد الابداع التي يتمسك بها النقاد. لأجل هذا، تزدهر، في الثقافة الرفيعة، أفكار مثل الفن للفن، وبرج الفنان العاجي، هذه الأفكار التي تعكس استقلالية الفنان وأصالته وزهده. من هنا، فإن علاقة الفنان بالناقد تكون علاقة وثيقة، يحرص الجانبان على مراعاة أصولها الفنية واحترامها. أما بالنسبة الى الجمهور المتلقي، فرغم أهميته بالنسبة الى الثقافة الرفيعة، فإنه لا يلعب دورا يذكر في نتاج الفنان الاصيل، ولا يؤثر على ذلك النتاج. ومثل ذلك دور المنتج الفني، الذي لا يستطيع أن يملئ موقفه على الفنان الاصيل ولا يستطيع أن يؤثر على أفكاره أو إنتاجه.

ثانيا - ثقافة الماثورات والفنون الشعبية Folk Culture وهي ثقافة الموهبة الطبيعية للفنان

الذي ينتمي الى الفئات الشعبية، وينتق عنها، ويعبر عن أحاسيسها بالغناء والرقص والرسوم الشعبية. وحتى قيام الثورة الصناعية كانت هذه الثقافة تمثل ما ابدعته الجماهير من فنون عبرت عن مشاعرها وأحاسيسها. فنان المأثورات الشعبية هو اذن من الشعب، ولهذا لا يوجد دور للنقاد أو المنتج الفني في ابداعه، لأن علاقة الفنان بجمهوره هي الأصل. وهذه علاقة متينة ومباشرة ونابعة من الضمير الاجتماعي.

ثالثا - الثقافة الشعبية Popular Culture : وهي الثقافة المستمدة أصلا من ثقافة المأثورات والفنون الشعبية، والتي تأثرت نتيجة استعمال التكنولوجيا وادخالها عليها. في هذه الثقافة يلعب المنتج الفني دورا مهما في العمل الفني مؤديا ذلك الى تقديم نتائج متأثر بذوق المنتج وتفكيره. المنتج الفني اذن في الثقافة الشعبية، يقف حدا فاصلا بين الفنان وجمهوره، ورغم هذا، يتميز فنان الثقافة الشعبية باستقلالية نسبية وتكريس وقته لعمله، ساعيا بكل طاقته لإرضاء جمهوره وإمتاعه.

رابعا - الثقافة الاعلامية Mass Culture وهي الثقافة التي تقدمها وسائل الاعلام (الصحف والمجلات والكتب الشعبية Paperbacks والاذاعة والتلفاز والسينما) الى جمهوره المتلقين. الثقافة الاعلامية هي البرامج الاذاعية والتلفازية والسينمائية، والموضوعات الصحفية والمواد الخفيفة، التي تنتج بهدف تسويقها على الجماهير الغفيرة، فهي سلع مصنعة تسعى قدر الامكان الى ارضاء الجمهور المتلقي لوسائل الاعلام ووسائله. ويسمى هذا الجمهور بسبب ضخامته، جمهور الاعلام Mass Audience، ويتميز بأنه يشمل الناس من مختلف فئات المجتمع وقطاعاته على تباين مستوياتهم الثقافية والاقتصادية؛ لهذا يعتبر أفرادهم، الذين يتلقون الرسائل الاعلامية، غير معروفين للمرسل الاعلامي، وغير مترابطين لا يتصلون أو يتواصلون الا قليلا، وغير منظمين اجتماعيا لا تنتظمهم التقاليد التي ضعف سلطانها ولا تشدهم قدسية السلطة اليها، رغم التأكيد الكبير على حقوق الأفراد وكرامتهم. وبسبب التقدم الصناعي الذي شهدته المجتمعات الحديثة، وخاصة الغربية منها، ولازدياد الرخاء وأوقات الفراغ، فان اقبال أفراد هذا الجمهور على وسائل الاعلام، ونتائجها من الثقافة الاعلامية، كبير جدا.

ويوجه النقاد والمفكرون والباحثون النقد، الشديد أحيانا، الى الثقافة الاعلامية خاصة في الدول الغربية. ويوجه النقد الى هذه الثقافة لبساطة موضوعاتها التي تطرحها، وتشابه مضامينها ما بين قصة وأخرى، وغلبة طابع المبالغة عليها (فهيها البطل الذي ينتصر رغم كل الصعاب، والحبيب الذي يموت من أجل حبه). ولا غرابة في ذلك، اذ أن هذه الثقافة تعمل على ارضاء قطاع عريض من الجمهور المتلقي واجتذابها لها بأي صورة، فيغلب عليها التسطيح، وعلى فقراتها التكرار والتطويل بدون داع أو مبرر. ولأن هذه الثقافة أصبحت صناعة، فان القائمين عليها قلة من المنتجين المحترفين المختصين بالشباب

حاجات الجماهير العريضة الى مواضيع مبسطة ومسطحة تريحها من عناء يوم حافل، تملأ أوقات فراغها، وتعود بالتالي على المتجدين بالريح والفوف واليسير. في هذه الثقافة يتحكم المنتج عمليا بالتنتاج الفني، ويصبح الفنان رهينة بيد المنتج يحركه كيفما شاء.

وينظر الباحثون للثقافة الاعلامية على أنها ذات مضمون هابط المستوى، لا تدفع الى التفكير، بل تقدم إجابات جاهزة وسهلة وصورا غمطية. وهي لذلك لا تنمي الادراك، بل على العكس من ذلك، تخلق وعيا مشوها ومبسطا غير كامل، واطمئنانا مزيفا، لان الجمهور يستجيب لها بشكل غير نقدي. لقد خلطت الثقافة الاعلامية بين مستويات الثقافة جميعها، وقدمت ثقافة هابطة المستوى، وسطا أودون الوسط، بهدف ارضاء قاعدة كبيرة من الجماهير، ولم تكتف هذه الثقافة بما حققته من تحطيم لحواجز الطبقة والتقاليد، بل أخذت تؤثر أيضا على الأذواق والقيم، تفعل فعلها فيها بسبب تعرض الجماهير المستمر والمتزايد لها، وتأثيرها بها، بصورة أو بأخرى.

ويتواجد هذا التنتاج ويكثر في الدول الغربية، وخاصة أمريكا، الدولة التي تتنافس فيها وسائل الاعلام على اجتذاب أكبر عدد من المتلقين، وبالدات في مجالي التلفزة والسينما. بل ان هذا التنتاج يصنع في مراكز مشهورة ومعروفة مثل هوليوود، حيث يتزاحم المنتجون والاستوديوهات على تقديم البرامج والمسلسلات المثيرة، التي لا يقتصر توزيعها على تلك الدولة فحسب، بل تستورده دول كثيرة من بينها الدول العربية. كذلك تستورد بعض الدول العربية من الكتلة الشرقية، كالاتحاد السوفياتي والمانيا الشرقية. غير أن التنتاج الاعلامي والتلفزيوني في هذه الدول لا يعتمد الاثارة أسلوباً له، بقدر ما يعتمد على التعليم والأدب وحشد الطاقات وتعبئتها بهدف «رفع درجة اعلام السكان» في مختلف المسائل والقضايا، المحلية والدولية (كاشليف، ١٩٨٤ : ١٦). فالاعلام الاشتراكي هو في النهاية سلاح يستخدم لحماية مكتسبات الطبقة الكادحة (من عمال وفلاحين) ضد كل من يمس الثورة الاشتراكية وانجازاتها. لذا، فان برامجه تعمل على تثقيف الجماهير واعادة تعليمهم لمبادئ الفلسفة الاشتراكية، وشرح المشاكل التي تواجه عملية التنمية، بعيدا عن أساليب الاثارة، مما يؤدي الى تحقيق أهداف الطبقة العاملة، وتطوير الوعي الاشتراكي، والرأي العام الاشتراكي، في كافة مظاهر الحياة ومرافقها (Sarkar, 1976 : 39-40).

الجدل في الغرب حول مضامين الثقافة الاعلامية

بسبب الاقبال المتزايد على الثقافة الاعلامية التي تقدمها وسائل الاعلام، يدور جدل في الغرب، يحتدم أحيانا، بين فريقين، حول أثر هذه الثقافة على الجماهير التي تتعرض لها وتتلقاها عبر وسائل الاعلام (Fiedler, 1978 : 142-144). الفريق الأول، يرى أن الثقافة الاعلامية، التي تقدمها وسائل الاعلام، هي من صنع تجار يهدفون بالدرجة الأولى الى ملء جيوبهم وتحقيق مكاسب وفيرة، دون مراعاة للمستوى الفني والفكري،

ودون أدنى اعتبار لما قد يخلفه ذلك من آثار سلبية على الجمهور المتلقي . ويقول أصحاب هذا الرأي أن المستويات الفنية للثقافة الاعلامية تبلغ أحيانا حد الاسفاف في تدني نتاجها، هذا النتاج الذي يفرق كل فئات المجتمع، بما في ذلك الصفوة المثقفة، مؤديا الى افساد أذواق الجميع . وهم يخصصون بالتحديد بعض برامج التلفزيون، من مسلسلات اجتماعية وكوميديية وبرامج المسابقات والقصص البوليسية والأفلام، التي يعتبرونها سطحية ومملة ومكررة، لاتخدم غير غرض واحد، هو التشجيع على الهروب من الواقع . من هذا المنطلق، يرى الباحثون أن وسائل الاعلام تهدد استقلالية الانسان (DeFleur & Rokeach, 1975 : 162 - 181; Wright, 1975 : 11 - 23) . فهذا النتاج، الذي يفرق المتلقي، يعمل على هدر وقته وإضاعته في غير ما ينفع أو يفيد، خاصة لتزايد الوقت الذي يكرسه المرء أثناء حياته لمثل هذا النتاج، ويقدر معدل الزمن الذي يصرفه المشاهد الأمريكي أمام التلفزيون بحوالي تسع سنوات، اذا ما عاش حتى الخامسة والتسين من عمره . هذا الوقت الذي ضاع هدرًا على الثقافة الاعلامية كان من الممكن أن يصرف على تنمية العقل والقدرات والمواهب أو القيام بالأعمال المثمرة . صحيح أن وسائل الاعلام تقدم أحيانا نتاجا رفيع المستوى، لكن بعد أن يدخل عليه المنتجون التغيرات المختلفة، فيختلط الجيد بالردىء، وتختلط الرؤية عند المتلقي، فلا يستطيع التمييز بينها . ويختتم أصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم بالقول أن الثقافة الاعلامية، علاوة على أنها تهبط بأذواق الناس وتفسدها، فانها تحمل أخطارا أخرى، كعميق سلبية الانسان والنأي به عن المشاركة المثمرة في النشاطات الاجتماعية، مما يؤدي الى ايجاد جمهور سهل القيادة . إن وجود مثل هذا الجمهور السلبي يكون عاملا في تعزيز سلطوية الأنظمة السياسية، التي قد تستغل هذا الوضع لتقوية مركزها . أخيرا، يرى هذا الفريق أن الاعلام، وخاصة التلفزيون، قادر على أن يحد بل أن يثّر، وأن يقتل الحواس ويخنق الابداع، ويضعف ملكة النقد والتحليل، لاعتماد جمهوره للمتلقي على البرامج المصنعة التي تقدم الأجوبة جاهزة، وتقدم الترفيه بصنوفه كافة بقوالب تصعب مقاومتها .

بالمقابل، فان الفريق الآخر يرفض القبول بما ينادي به الفريق الأول من مضار للثقافة الاعلامية . ويرى هذا الفريق أن الاعلام يلعب دورا محدودا في تقرير المعايير الثقافية والقيم الاجتماعية، لأن المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية . كالأسرة والمدرسة والمجتمع والدولة، هي التي تقرر تلك المعايير والقيم بالدرجة الأولى . لهذا، فان دور وسائل الاعلام في عملية التنشئة غير ذي بال، لأن نقاد الثقافة الاعلامية قد بالغوا في التأكيد على قوتها وأثرها على الجمهور المتلقي . غير أن أصحاب هذا الرأي يقرون بأن نتاج وسائل الاعلام متوسط المستوى في الأغلب، لكنهم يضيفون بأن تقديم نتاج جيد المستوى، بين حين وآخر، يميل بالكفة، ويحسن من الصورة القاتمة التي يرسمها أصحاب الرأي الأول، باعتبار ان مفعول مثل هذا النتاج الجيد سيزرّك

أثره الطيب ولا ريب على جمهور المتلقين. من هنا، فإن هذا الفريق لا يقر بأن وسائل الإعلام تسهم في ایجاد جمهور سليمي. ويسوغون موقفهم هذا بالسؤال التالي: كيف يمكن تفسير ازدياد أعداد المكتبات العامة والمسارح والفرق المسرحية ودور الأوبرا والمتاحف، وزيداد اقبال الجماهير عليها، والتهافت على شراء الكتب الشعبية؟ ويختتم هؤلاء وجهة نظرهم بالقول أن الثقافة الاعلامية هي نعمة للناس يمكن الاستفادة منها على نطاق واسع، بعكس ما حدث في الأزمنة الغابرة قبل اختراع وسائل الاعلام، حين كانت الجماهير مسحوقة غارقة في دياجير الفقر والجهل والامية، وحين كانت الثقافة والمعرفة حكرا على فئة صغيرة العدد كثيرة الامتيازات.

نخلص من طروحات هذا الجدل الى تقرير بعض الحقائق: أن وسائل الاعلام، منذ اختراع المطبعة في القرن الخامس عشر (هذا الاختراع الذي آذن بقوم عصر الاتصال الجماهيري)، قد لعبت دورا مهما في تفجير المعرفة وتنقيف الشعوب. ولقد أسهمت ثورة المعرفة اسهاما جذريا في تنمية الانسان وقدراته، وحقت له مكاسب اجتماعية وسياسية واقتصادية متعددة. لكن، ومن ناحية أخرى، فإن وسائل الاعلام الحديثة بما بلغته من تقنية عالية، وانتشار واسع، صارت تستغل حاجة الانسان الماسة لها، وتقدم النافع المفيد جنباً الى جنب ما يهدر وقته ويبعد به عن المشاركة الايجابية في الشؤون الخاصة والعامة. وما يزيد المشكلة تعقيدا، ظهور فئة من المنتجين التجار الذين يعملون على تصنيع الثقافة الاعلامية بمواصفات لا تعتمد على المقاييس الفنية والجمالية بقدر ما تعتمد على الجذب والاثارة، وتؤدي في النهاية الى اضاءة الوقت وهدره، وافساد الذوق. وهنا تبرز النتيجة الأهم، وهي أن وسائل الاعلام، بقدر ما هي نعمة، فهي تفرز آثارا سلبية اذا ما أسيء استغلالها. ولا شك بأن النقد الموجه الى التلفزيون، من بين كافة وسائل الاعلام الأخرى، يأخذ بعدا قيميا كبيرا، حين ندرك دوره المؤثر - كوسيلة تقدم الثقافة الاعلامية باسهاب، تعشقها الجماهير وتتوجه اليها، خاصة في العالم الثالث حيث ترتفع نسبة الامية - باعتباره وسيلة شعبية من وسائل الاعلام. وتزداد المسألة خطورة، لدى ادراكنا أيضا، أن وسائل الاعلام العربية، وخاصة التلفزة والسينما، تبث نسبة عالية من التناج المستورد من المصادر الأجنبية. ومن الواضح أن هذا التناج يتضمن قيا غريبة على المجتمع العربي، يحمل تقديمها في طياته مخاطر جمّة، خاصة على الناشئة الصغار، الذين لم يتعمق وعيهم القومي بعد. ويسبب هذا يدق المثقفون والباحثون العرب ناقوس الخطر من جراء هذا الهجوم الذي يتهدد جوانب كثيرة من قيمنا.

الجدل على الساحة العربية

يأخذ الجدل الدائر على الساحة العربية حول الثقافة الاعلامية بعدا أكثر جدية وخطورة من ذلك الذي يجري على الساحة الغربية. ومرد ذلك قلق الدارسين والمفكرين

العرب وتحولهم من الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على تلقي الشعب العربي، في مختلف أقطاره، لنتاج الثقافة الاعلامية التي تصدر عن وسائل الاعلام العربية. فالمجتمع العربي ما زال يعيش مرحلة انتقالية تشهد تحركه باتجاه بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية والصناعية على أسس حديثة. وتبعاً لذلك، فإن وسائل الاعلام نفسها ما تزال هي الأخرى في طور التكوين، لتركيزها على ارساء البنية التكنولوجية الأساسية، دون الالتفات بصورة كافية الى البنية الفنية العلوية، التي يمكن أن تنتج برامج الثقافة الاعلامية ذات المستوى والمضمون الجيدين. ويسبب هذا، فإن وسائل الاعلام العربية تعتمد كثيراً على الصناعات الثقافية المستوردة. ويصل حجم البرامج المستوردة في التلفزيونات العربية، مثلاً، الى نسبة تقرب من (٤٠ - ٦٠ ٪)، من مجموع النتاج الذي يقدم عليها (المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٣٩). أما النسبة المتبقية، فتصنع محلياً، ويغلب عليها تلني المستوى أو طغيان الطابع التجاري. ويلقى هذا النتاج على المتلقين العرب دون إدراك لآثاره المختلفة بصورة كافية. اضافة الى ذلك فإن المفكرين والباحثين العرب يبدون قلقهم ازاء غياب السياسات الاعلامية الواضحة في مجال الاعلام والثقافة الاعلامية، هذه السياسات التي يجب أن تحدد بوضوح التوجهات التي يجب أن تركز وسائل الاتصال الجماهيري عليها، والأهداف التي يجب أن تخدمها وتبرزها. ولتحديد هذه الأهداف بصورة واضحة، فإن النقاش الذي سيتبع، سيركز أولاً على تبيان أكثر أنواع المضامين انتشاراً في وسائل الاعلام العربية، وخاصة التلفاز، باعتباره الوسيلة الشعبية الأولى في حجم التعرض لها، ثم يتبع ذلك تحديد موقف النقاد والباحثين العرب من مشكلة الثقافة الاعلامية العربية بهدف تسليط الضوء عليها وإبرازها.

حجم التعرض لوسائل الاعلام العربية : وحتى يتم تحديد حجم المشكلة بدقة أكبر، فلا بد من الالتفات الى الجانب الذي يعالج حجم التعرض الى وسائل الاعلام العربية ان الأرقام المتوفرة تبين أن الشعب العربي يتعرض الى وسائل الاعلام المختلفة على نطاق متوسط، يفوق في بعض جوانبه دول العالم النامي، لكنه أقل من حجم التعرض في دول العالم الصناعي. وفي هذا المجال تبين احصائيات اليونسكو لعام ١٩٨٢، ان مجموع أجهزة الاستقبال الاداعي (الراديو)، المستعملة في جميع اقطار الوطن العربي قد بلغت (٢١) مليون جهاز، اي بمعدل (١٤٤) لكل الف مواطن. وهذه النسبة أعلى من مثيلاتها في دول العالم الثالث الأخرى. وبالنسبة الى أجهزة التلفزيون، فقد بلغ مجموعها (٨،٣) مليون جهاز، أي بمعدل (٤٢) جهاز لكل الف مواطن. وبالنسبة للصحافة، فإن نسبة توزيع الصحف في الوطن العربي قد بلغت (٣٣) نسخة لكل الف مواطن، وهذا أقل من المتوسط حتى بالنسبة الى البلاد النامية التي يصل فيها المعدل الى (٣٥) صحيفة لكل الف مواطن (بينما في اوروبا يصل المعدل الى ٣٢٤ نسخة لكل الف مواطن). ومن ناحية أخرى، فإن حجم التعرض الى الوسائل الاعلامية يتفاوت من قطر عربي الى آخر : فهو أعلى في الدول

التي تتمتع بمستوى اقتصادي جيد منه في الدول الفقيرة. وأخيرا، فإن انخفاض قراءة الصحافة مرتبط بارتفاع نسبة الأمية التي تزيد في بعض الأقطار العربية عن (٨٠٪) (المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٣٥ - ٢٣٩). وإذا كان الاقبال على الاعلام الإلكتروني (الإذاعة والتلفزة) بين أفراد الشعب العربي، يفوق الاقبال على الاعلام المطبوع (الصحف والمجلات والكتب) بسبب ارتفاع نسبة الأمية عموما، فإن المضامين التي تقدمها التلفزة العربية تستدعي التوقف أمامها، باعتبار التلفزيون وسيلة شعبية تتعرض لها الأسرة كلها. وفي هذا المجال يلاحظ طغيان الجانب الترفيهي - كما يتضح من الجدول رقم (١) - على بقية المضامين (المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٣٨ - ٢٣٩).

المضامين التي تقدمها التلفزيونات العربية بالساعات سنويا
جدول رقم (١)

المضمون	مجموع ساعات البث سنويا
البرامج الترفيهية	١٦,٣٩٥
البرامج الاخبارية	٥,٠٧٨
البرامج التربوية	٣,٤٩٩
البرامج الدينية	٢,١٣٦

المصدر : المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٣٨ - ٢٤٠.

إن طغيان الجانب الترفيهي يحمل معه اشكالات متعلقة. فهو أولا يمثل توزيعا غير متكافئ بالنسبة الى الوظائف التي يحققها الاعلام عامة، باعتبار أن وظائف التلفزيون الأساسية هي :

التثقيف والاعلام. والتلفزيون، ثانيا، الوسيلة الاعلامية الأكثر تأثرا بعوامل ضغط الوقت، ذلك أنه ملزم على البث منذ لحظة الافتتاح حتى الاغلاق، مما يتركه في مأزق الاعتماد على ملء أوقات البث بالبرامج، بغض النظر عن مستواها ومصدرها. وثالثا، فإن برامج التلفزيون مكلفة، ويستغرق اعدادها وقتا وجهدا جماعيا، ومستوى فنيا متقدما، لا يتوفر لدى معظم مؤسسات الانتاج العربية. لهذه الأسباب المختلفة وبسبب الاقبال المتزايد عليه وعلى الفيديو، فإن التلفزيون ويراجه يستأثر باهتمام الباحثين العرب أكثر من بقية الوسائل الأخرى.

وبالنسبة الى الاخبار العالمية فإن إحدى الدراسات بينت أن ٤٦,٧ ٪ من الأنباء الدولية المستخدمة في صحف تسعة بلاد عربية مستمدة من أربع وكالات أنباء غربية

دولية. وهذه الوكالات هي اليونيتديرس، والاسوشيتدبرس، ووكالة الصحافة الفرنسية، ورويتر. كما تبين هذه الدراسة أن وكالات الأنباء الغربية كانت مصدرا لما نسبته ٤٣,٧ ٪ من الأنباء حول البلاد العربية، بينما كانت الوكالات العربية مصدرا لـ ٤٢ ٪ من الأنباء عن البلاد العربية فقط (رشتي، ١٩٨٢ : ١٩٠ - ١٩١).

لاغرو، بعد هذا، أن تحتل مشكلات الثقافة الاعلامية الصدارة في تفكير الباحثين العرب. بل ان بعضهم ينه الى أن «واقع الثقافة في مجتمعنا العربي يمكن تلخيصه بأنه الواقع المتأثر بالاستعمار الثقافي»، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الوعي بأهمية وسائل الاعلام لما لها من آثار قوية في توعية المتلقين، خاصة في القطاعات التي نالت قسطا محدودا من التعليم، كالنساء والعمال والفلاحين، والتي تركز جزءا من وقتها اليومي للتعرض الى تلك الوسائل (عبد الغفور، ١٩٨٠ : ٢١ - ٣٢). ومن هنا تبدو العلاقة وطيدة بين وسائل الاعلام وبين الثقافة، فيدعو باحثون آخرون الى ضرورة وجود تكامل بين أجهزة الثقافة وأجهزة الاعلام، ويرون ضرورة أن يكون هذا التكامل موزونا «يستغل وسائل الاعلام كافة، لتقديم ثقافة أصيلة متطورة، تهم الناس جميعا وتحاطبهم على شتى درجات مستوياتهم الفكرية» (الصبان، ١٩٨٤ : ٧).

النقد الموجه الى وسائل الاعلام العربية ومضامين الثقافة الاعلامية

تغلب على النقد الموجه الى وسائل الاعلام العربية، وما تقدمه من مضامين الثقافة الاعلامية، صفة المرارة. وهذا النقد يتناول كافة الجوانب التي المحنا اليها سابقا. فترى عبد الرحمن (١٩٨٤ : ١٢٩ - ١٣٨) أن مظاهر التبعية الاعلامية في العالم العربي تأخذ بعددين : الأول، محلي، ويتضمن تبعية وسائل الاعلام للحكومات التي تنظم عملها، وتخضعها للقوانين وتشرف على ادارتها، وتسيطر على مضامينها وتحدد لها سياساتها. والثاني، دولي، يتعلق بالتبعية «التكنولوجية للدول الغربية»، اضافة للتبعية «السوسيوثقافية» للشركات متعددة الجنسيات. وتحقق هذه التبعية من خلال الاعلانات ووكالات الأنباء الغربية، ثم هنالك التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الاعلام الغربية، وهي ترى أن محصلة هذه التبعية، في الوطن العربي، مثله مثل العالم الثالث، تؤدي الى تسويق سلع جماهيرية مستوردة على وجه الخصوص من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة - الدول التي مارست الاستعمار علينا. وتعمل هذه السلع المستوردة على أن ترسخ «صور الحياة الاستهلاكية» وتعرض «مقومات الشخصية العربية والثقافية والقومية للتشويه والمسخ والاختراب الحاد»، بما تروج له تلك الصناعات من قيم اجتماعية وثقافية. ويرى عبد الدايم (١٩٨٥ : ٢٠) ان الثقافة الاعلامية المستوردة من الغرب لا تمثل نتاجا حياديا «لأنها عملة أيديولوجية معينة لارتباطها بجملة النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي

بنتجها». فالثقافة الاعلامية الغربية تهدف الى «إعادة توليد النمط الثقافي... للبلدان التي انتجتها» أو «الى توليده من جديد في البلدان الأخرى» التي تصدر اليها.

أبريل (١٩٨٥ : ٢٢) يرى ان الاعلام العربي «أصبح أداة دعابة لنموذج معيشي معين، وعامل تشجيع لمسلكية وقيم محدودة، هي نتاج حضارة وتجربة الغرب الرأسمالية». لهذا، أصبح التلفزيون العربي «وسيلة لرفع مستوى التوقعات الشعبية لدى الجماهير العربية وتوجهها وجهة استهلاكية لا انتاجية»، الامر الذي أدى الى «تكريس احساس العربي بالنقص تجاه الأجنبي، وبالإحباط أمام المحاولات الفاشلة لاشباع التوقعات المتزايدة». أما بشأن التنشئة القومية والاجتماعية، فيشير الباحث الى أن أجيالنا تربت على التعلق بشخصيات عربية تاريخية، كشخصية خالد بن الوليد، أما الجيل الحالي، فينشأ اليوم متعلقاً بشخصية سوبرمان وطرزان ومايكل جاكسون. ويختم حديثه بالقول : «ويبسبب الاعلام الخاطئ ونتيجة لممارسته، أصبح الانسان العربي غريباً في وطنه يميل الى الانزغال عن مجتمعه». ثم ينتقد الاعلام العربي باعتباره أصبح «أداة من أدوات طمس القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحتاج الى إبراز، وإبراز التطلعات والمسلكت التي تحتاج الى طمس، ووسيلة الهاء الجماهير عن التفكير في قضاياها المصيرية واشغالها بالتفكير في الحصول على مظاهر حياة الغرب وسلعه الاستهلاكية».

ويحذر الباحثون العرب من أخطار الغزو الثقافي الاعلامي «متعدد الجهات» الذي تتعرض له الثقافة العربية، والذي من شأنه دفع المتلقين العرب الى «الافراق في قيم اجتماعية وثقافية غير ملائمة»، كما يؤدي، بوعي أو غير وعي، «الى الاحساس بالاعتراب والسلبية والهروب من التصدي لواقع الحياة» (تقرير اللجنة العربية، ١٩٨٧ : ٧٩). وفي هذا المجال، يبين الدكتور صالح ابو اصبح أن الغزو الثقافي العربي، عبر وسائل الاعلام، قد أدى الى مجموعة من النتائج من أبرزها : «التأثير على الثقافة التقليدية» وانحدار مستوياتها خاصة في مجال الأغاني والموسيقى الشعبية، وتشجيع «الروح الاستهلاكية على حساب الانتاجية»، وتشكيل القيم العربية والتأثير عليها وتغييرها من خلال البرامج الغربية، الأمر الذي يخلق عند المتلقين وعياً مصطنعاً يقود الى الانسلاخ وإيجاد «صورة مشوهة عن العالم الخارجي بما يخدم الغرب»، والتأثير «على الروح المعنوية على مستوى جماعي وفردى» (ابو اصبح، ١٩٨٢ : ١٨٢). وأخيراً، يشير بوكراخ (١٩٨٢ : ٢٣٠) الى خصائص الثقافة الاعلامية التي تقدمها التلفزة العربية بقوله انها «ثقافة تحاول تقليد ما انتشر في المجتمعات الصناعية من أفلام غرامية مبتذلة ومسلسلات بسيطة مخدرة بعيدة كل البعد عن مشاغل المجتمع العربي الحقيقية». ويضيف أن «الصبغة التجارية قد طغت على التلفزة والسينما» فأصبح الانتاج الثقافي بضاعة تباع وتشترى تخضع الى قاعدة العرض والطلب والى قانون تراكم رأس المال».

نخلص من كل ذلك، الى أن الباحثين والمفكرين العرب يتفقون على أن هنالك

مشكلة خطيرة يواجهها المواطن العربي، تتمثل في طغيان ثقافة اعلامية هابطة المستوى، ومفرغة من المضمون، محلية المنشأ أو مستوردة، تقدم قيا اجتماعية وفكرية بعيدة عن مشاغل وطموحات المجتمع العربي. كما أن بعضها يمثل طروحات الايدولوجيات الغربية. ويخلص الباحثون العرب الى ان هذه الثقافة تؤثر سلبا في مجملها على المواطن العربي، في انتمائه وانتاجيته وقيمه وتراثه وذوقه. بل ان اجماع النقاد العرب على خطورة المشكلة على هذه الصورة، انما يمثل قلق الصفوة المثقفة، التي تقوم بدورها الطليعي والرائد في خدمة أمتها.

ان هذه الاستنتاجات تعكس خشية الباحثين من تدني مستوى مضامين الثقافة الاعلامية العربية المعاصرة، والآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على التعرض لها في عملية التنشئة الاجتماعية. وهنا لا بد من الإشارة الى أن انحدار مستوى الثقافة الاعلامية المعاصرة لا يس بقليل أو كثير الدور الذي قامت به وسائل الاعلام العربية، وخاصة الصحافة، منذ ادخالها في مطلع القرن الماضي، في مجالات توعية الرأي العام، والتصدي للاستعمار ومواجهته، وتطوير اللغة الاعلامية البسيطة، وأخيرا، تعريف العرب بتراثهم، وقضاياهم المختلفة، مؤدية بذلك الى مزيد من التقارب والالتحام.

نموذج مقترح لتطوير الثقافة الاعلامية العربية

وللمخرج من مأزق الثقافة الاعلامية المعاصرة، يقترح بعض الباحثين العرب ضرورة «تعريب» الصناعات الثقافية، وانشاء صناعات اعلامية متطورة تأخذ في الحسبان مواطن الضعف التي تزخر بها الثقافة الاعلامية العربية في وضعها الراهن (عبد الدايم، ١٩٨٥ : ٢٠). وبالتأكيد، فإن هذا مطلب مشروع وعادل وضروري وملزم، ولكنه يبقى مطلبا عاما لا يخرج عن نطاق العموميات، أو معالجة الجزئيات، مثله مثل الدعوات الكثيرة التي يطلقها الدارسون حول ضرورة اعطاء مزيد من الحرية الى الاعلام، وتغيير قوانين المطبوعات، ووضع السياسات الاعلامية، هذه المطالب التي تزخر بها الدراسات المختلفة، بدون تقديم الحلول الشافية.

ان أية دعوة لتطوير الثقافة الاعلامية لن تؤدي ثمارها المرجوة ما لم ينظر للمشكلة من زاوية رحة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المرحلة الانتقالية التي نجتازها بما تفرضه من تحديات عديدة نواجهها، ومسؤولية المؤسسات الاعلامية ازاء ذلك، وأخيرا، دور الجهات المختلفة التي تشترك في صنع الثقافة الاعلامية. لقد شخص المفكرون والباحثون العرب مشكلة الثقافة الاعلامية التي يتعرض لها الشعب العربي عبر وسائل الاعلام تشخيصا وافيا. بل ان خشيتهم من آثارها النفسية والاجتماعية قد دفعت بعضهم للمبالغة في آثارها، ربما بقصد لفت أنظار أولي الأمر الى أهمية المشكلة وخطورها. ورغم أن معظم النتائج التي توصل اليها هؤلاء الباحثون قد اعتمدت أساسا على الملاحظة، وقلة منها على

الدراسات العلمية، فإن هذا لا يقلل بحال من أهمية ما أوردوه، لكن، ومن ناحية ثانية، فإن تشخيص المشكلة وحله لا يكفي، إذ من الضروري البحث عن نموذج متكامل يبين عناصر عملية صنع الثقافة الاعلامية، وارتباط هذه العناصر بعضها ببعض وتداخلها، وتكاملها، لمعالجتها بمنظور شامل. ان النموذج المقترح يشكل مدخلا أوليا للتصدي هذه المشكلة الخطيرة، التي لا يمكن الالام بجوانبها المتشعبة في ورقة واحدة، والتي تحتاج الى تضافر الجهود لمواجهةها، باعتبارها مشكلة حياتية تعالج مصدرا مهما من مصادر المعرفة، مصدرا يلعب دورا أساسيا في تكوين رؤيتنا للعالم والآخرين والأحداث التي تقع.

ان النموذج المقترح ينظر للثقافة الاعلامية كعملية Process مترابطة تتألف من العناصر التالية: الثقافة والتراث، الكاتب والناقد، الفنان المنتج، وسائل الاعلام (العربية)، مضمون الثقافة الاعلامية، وأخيرا الجمهور العربي، وستتم مناقشة كل عنصر من هذه العناصر، وعلاقته بالعناصر الأخرى، في ضوء الأفكار المطروحة على الساحة العربية، خاصة من زاوية علاقتها بالثقافة الاعلامية.

الثقافة والتراث: يعتبر التراث جزءا من تيار الثقافة العام. والتراث العربي ثري وغني. وفي المجال الذي نعرض له، سنتناول أهمية استخدام التراث في الثقافة الاعلامية، كما سنحدد أي نوع من التراث يجب أن يستخدم. ان تمثل التراث واستخدامه استخداما صحيحا يحقق أربعة وظائف رئيسية، حلدها الدكتور فهمي جدعان على النحو التالي: نفسية قومية، وجمالية، وعملية، وإبداعية. فالوظيفة النفسية والقومية للتراث تشكل سندا معنويا «لارادة مهزومة مغلوبة»، تعمل على تحجيم «عقدة النقص التي خلفها في النفوس فعل التعاطم الأوروبي الحديث». أما الوظيفة الجمالية التي يحققها التراث، خاصة في جوانب الأدب والفن والموسيقى والأثرية، ففضلا عما تنطوي عليه من عنصرى الفائدة والامتناع فإنها «تساعد على تشكيل تمانس ذهني وروحي انساني يمد جلوره في الحساسية الجمالية نفسها» لتعكس الجانب الخالد من التراث. والوظيفة الثالثة هي وظيفة عملية تعالج جدوى التراث. فالاطلاع على التراث أمر مفيد في إغناء المصادر التي نواجه بها قضايانا ومشاكلنا الحديثة. وفي هذا المجال يجب أن يستخدم التراث لا ان يستلهم فقط. الوظيفة الأخيرة تتعلق بإبداع التراث وإحيائه، وأخذ النافع المفيد منه، ليدمج في الجديد الذي يتم انجازه، فيضاف الى القديم وينصهر فيه، ذلك لأن صنع التراث أمر لا يتوقف. اننا على الدوام «نصنع عناصر تراثية جديدة ونورثها لمن يأتي بعدنا» ولن يتحقق هذا ما لم نعمل على احياء التراث ونقله لمرحلة «الثقف» العام، وادماجه في منظومة الحاضر وعيشه على نحو غير قسري. وهذا أمر ممكن التحقيق باستعمال وسائل الاتصال الجماهيرية، التي تستطيع توصيل محتوى التراث «الى دوائر أوسع بكثير من دوائر الأكاديميين وتلاميذهم التي تكاد تكون مغلقة» (جدعان، ١٩٨٥: ٢٤ - ٢٨). التراث اذن هو المعين الذي يجب أن يستخدم كقاعدة عريضة تغذي الثقافة الاعلامية العربية.

ويشير مفهوم التراث العربي، الى نوعين من المعرفة - أو الثقافة - هما، أولا : المعرفة الصفوية، المتمثلة في «شئى دروب المعرفة من آداب وعلوم وفنون»، التي أبدعها شعراء وأطباء وفلاسفة وعلماء معلومين من العرب أو المستعربين، وثانيا : المعرفة الشعبية التي ارتبطت «بالعامية» وتمثلت في «فنونها وآدابها ومعتقداتها...» والتي غالبا ما تصلنا في شكل شفهي سواء أخضع للكتابة، أو لم يكتب قط (حريز، ١٩٨٦ : ٢٨). وواضح أن هذين النوعين من المعرفة قريبان من الثقافة الرفيعة وثقافة الماثورات والفنون الشعبية، التي أشرنا إليها لدى الحديث عن أنواع الثقافة.

لكن أي تراث يجب أن يستخدم؟ ان احتدام المعركة بين الأصالة والمعاصرة قد آن لها أن تنتهي باعتماد قوانين براجماتية عملية تؤكد على ضرورة أخذ الصالح المفيد والمناسب والخالد ونبد غير المفيد (الرميحي، ١٩٨٥ : ٩). ويتم ذلك بتحكيم النقد الموضوعي. وفي هذا المجال، يجب أن تعطى الأولوية لذلك التراث الذي يخدم حاجات المرحلة الحالية الانتقالية، بما تمثله من تحديات تواجه قيمنا ووجودنا، وتوظيفه في ذلك الاتجاه، عبر وسائل الاعلام. وهنا لا بد من الاعتراف بأن لكل مجموعة عربية، في قطرها أو أقليمها أو قريتها، فنونا شعبية تراثية، تختلف، قليلا أو كثيرا، عن تراث وفنون المجموعات العربية الأخرى. ان الخصائص التي تميز فنا شعبيا في بلد عربي عن بلد آخر، يجب النظر إليها بمثابة فروق فردية مميزة تمثل جوانب الثقافة العربية العامة، الثرية، المتعددة الوجوه والألوان. ولا يمثل التراث العربي المعين الوحيد الذي يجب أن يستخدم في رفد الثقافة الاعلامية العربية فقط، فهناك الثقافة الرفيعة التي جادت بها قريحة كبار المبدعين العالمين. وهذه الثقافة تجاوزت حدود الزمان والمكان، فهي دوما تستثير كبرياء الانسان وعواطفه أينما كان. ان استشارة التراث العربي واستخدامه بمفرده قد تبدو دعوة مغلفة ضيقة للوهلة الأولى، لكن إدماجها في منظومة الفكر الانساني العريق والأصيل ستبعد عنها تلك التهمة، خاصة وانها ستبين تكامل التراث العربي مع الانساني وتوافقه معه.

الكاتب والناقد : تعاني الثقافة الاعلامية من نقص حاد في كتاب النصوص والبرامج الاذاعية والتلفازية بأنواعها المختلفة. ان دور كاتب النص يبدأ حيث ينتهي دور الباحث المنقب في التراث، فيستفيد من المادة المحصنة في اعداد نصوصه. الثقافة الاعلامية تعتمد على هذا الكاتب الفنان الذي عليه أن يعيد ابداع المادة وتقديمها بقلب خلاق، يحافظ فيه على روح التراث، وينفث فيه نفحات العصر، ويلبي في الوقت نفسه حاجات الجمهور للاستمتاع والتثقف. وان اكتشاف مثل هؤلاء الكتاب مسألة تقع على عاتق وسائل الاعلام العربية أو المؤسسات المنتجة للأعمال الفنية. فهؤلاء الكتاب موجودون، وهم في الأغلب في حاجة لمن يأخذ بيدهم ويشجعهم على الظهور والاستمرار. كما أن توافر النقد على انتاجهم سيتيح الفرصة للتمييز بين الكاتب الناجح، والكاتب غير الناجح.

ولهذا، فإن وسائل الاعلام ملزمة باحتضان النقاد المتفرغين وغير المتفرغين، ومطالبهم بإبداء الرأي في نتائج الثقافة الاعلامية، قبل الاعداد والانتاج وبعده. ان وجود النقاد وتوافرهم هو الضمانة الوحيدة لاختضاع الثقافة الاعلامية المنتجة لقواعد ومعايير صحفية، ووطنية، وتعليمية توجيهية، تبعد بها عن الاسفاف وترقى بها الى مستوى لائق يؤدي في النهاية للنهوض بالذوق العام. ان النقاد العرب أنفسهم يتحسسون خطورة المشكلة التي تواجه صناعة الثقافة الشعبية والاعلامية العربية. وهذا ما يقوله أحدهم عن الطبيعة الخطابية التي تميز عمل المسرح العربي في الوقت الحالي : «ولأن تراثنا صوتي، وخطابي بمعنى أوسع، حين يتوجه الى الناس مباشرة، ولأن الكلمة جزء من المسرح، فإن هذا التراث الكبير العميق قد أثر على مسرحنا العربي، للدرجة أننا صرنا نعتبر الكلمة هي الأساس، وصار النقد يتوجه إليها، الى ما تقول، وكيف نقال، وصار هم الكلمة في كثير من أعمالنا المسرحية أن نخطب، وأن نغطي بالتصفيق، وأن تنسى بالتالي أنها يفترض أن تطوع لتقديم من خلال فن مختلف، هو فن المسرح، لتكون أداة توصيل فيه، بلغته الخاصة، لا بلغة الأداء الخطابي أو الشعر المنثري» (ابو بكر، ١٩٨٥ : ١٢).

ان هذا القول لجدير أن يتمتع به كل من عمل في صنع الثقافة الشعبية أو الاعلامية المسرحية والاذاعية والتلفازية والسينمائية، لان السمة التي تسم غالبية النتاج الحالي في مجال النطق والتعبير لا تخرج عن الاطار الذي حدده هذا الناقد. وإن توافر الكاتب والناقد حري بأن يدفع عملية صنع الثقافة الاعلامية خطوة كبيرة الى الامام، اذا ما اقترن ذلك بارتقاء المضامين التي تقدمها هذه الثقافة.

وسائل الاعلام العربية : ان عصرنا الحالي هو عصر الاتصال Age of Communication وذلك بما أتاحه أولاً من تقدم في مجال تكنولوجيا الاتصال Communication Technology وبما أتاحه ثانياً من شيوخ للمعرفة وانتشارها على نطاق واسع بفضل وسائل الاتصال الجماهيري Mass Media. بل ان المجتمعات المتقدمة في مجال صناعة الاتصال وعلومها صارت تعرف باسم مجتمعات المعلومات Information Societies تتميز لما هنا غيرها، على أساس أن تكنولوجيا الاتصال هي سمة العصر الحالي ومظهر من مظاهر تقدمه.

تحقق وسائل الاتصال الجماهيري خمسة وظائف رئيسية، أشرنا الى ثلاثة منها في مطلع هذه الدراسة. وهذه الوظائف هي : مسح البيئة للحصول على المعلومات اللازمة، وربط المجتمع لتوحيد استجابته من خلال التحليلات والتعليقات، ونشر التراث الاجتماعي ونقله من جيل الى آخر. اضافة الى ذلك، فإن وسائل الاعلام تقدم الترفيه، وتعمل على تنشيط الاقتصاد من خلال الاعلان. وتبين فعالية هذه الوظائف التي تحققها وسائل الاعلام من نظام سياسي الى آخر. ففي الدول النامية مثلاً، يسعى الاتصال الجماهيري لتوعية الشعب وثقافته بما يتفق وأغراض السياسة التي تقرها الدولة. وهذا

يقود الى ان يطغى مريان المعلومات باتجاه واحد : من المؤسسة الاعلامية (السلطة) الى الجمهور المتلقي . ويرجع ذلك الى أن حكومات الدول النامية تضع وسائل الاعلام بتصرفها وتحت اشرافها المباشر لايمانها بأهمية الاعلام في توجيه الرأي العام والمساعدة في عملية التنمية . وبالمقابل ، فان الاعلام في الدول الرأسمالية يميل الى التركيز على الأثارة والترفيه بقصد اجتذاب الاعلان ، لتأمين الربح الكافي ، على أساس أن الاعلام في هذه الأنظمة مؤسسة مستقلة اقتصاديا ، تعمل في سوق حرة ومتنافسة دون الاعتماد على الدعم من الحكومة . ويسعى هذا الاعلام الى تحقيق الوظائف المختلفة تحت مظلة من الحرية (المقيدة في بعض المجالات) بهدف إبراز الحقيقة ، ومراقبة الحكومة والمسؤولين فيها ، باعتباره سلطة رابعة رقية على بقية السلطات : القضائية والتنفيذية والتشريعية . غير أن سعيه لتحقيق الربح يولد ضغوطات مختلفة تنعكس في النهاية على اتجاهه نحو الأثارة لجذب الجماهير بأي ثمن . أما في الدول الاشتراكية ، فيطغى على الاعلام أسلوب الجديدة ، لمحاولته الدائبة تعبئة الجماهير وحشدها وراء قيادتها وأحزابها . الاعلام الاشتراكي ذراع للدولة وامتداد لها ، ووسيلتها لتعليم الجماهير وتنقيفها بمبادئ الحزب الاشتراكي وحشدها وراء القيادة .

وبالنسبة الى الاعلام العربي ، فان المرء لن يجد كبير عناء في اكتشاف أن هذا الاعلام يقع ضمن دائرة النوع الأول من الاعلام الذي يسود في الدول النامية . ان نظرة سريعة الى تاريخ الاعلام العربي تظهر أن ممارساته لم تتغير كثيرا بين الماضي والحاضر . فلقد تأخر دخول الصحافة الى الوطن العربي حتى مطلع القرن التاسع عشر ، حين كانت الأقطار العربية تخضع في معظمها للنفوذ العثماني أو النفوذ الاستعماري الأوروبي . ولقد استغلت هذه القوى الأجنبية الصحافة ، وخاصة الرسمية ، التي عملت هي نفسها على ادخالها الى تلك الأقطار ، لتحقيق مآربها في زيادة السيطرة على مقدرات الأمة العربية . وفي سبيل ذلك ، اعتمدت تلك القوى على سياسة إعلامية عمودية تحصنت وراء قوانين النشر التي وضعتها أيضا لإحكام سيطرتها على الصحافة ، الرسمية والخاصة . لكن ، على الرغم من شدة قبضة تلك القوى ، فقد قامت الصحافة العربية في القرن التاسع عشر بدور هام في ايقاظ الرأي العام العربي وتنويره ودفعه نحو الاستقلال والتحرر (مررة ، ١٩٦١ : ١٤٣) . وبعد انحسار الهيمنة الاستعمارية ، نجد أن الأنظمة العربية المستقلة حديثا قد ورثت النظام الاعلامي الذي كان سائدا قبل الاستقلال ، وأبقت عليه دون تغيير يذكر (يوكرع ، ١٩٨٢ : ٢٢٨ - ٢٢٩) ودون اي اعتبار لمبدأ المشاركة أو الاهتمام بوجهة نظر الجمهور المتلقي وحاجاته .

ان عدم اعتماد مبدأ المشاركة يؤدي الى تقليص الدور الذي يستطيع ان يقوم به الاتصال الجماهيري في مجالات الوظائف المختلفة التي يمكن أن يحققها . بل ان اعتماد تسمية (الاعلام) السائدة في الوطن العربي - بدل الاتصال الجماهيري - انما هي في ذاتها

تعميق لدور التقليص هذا وتكريس له. فالاعلام، كما أشرنا منذ قليل، هو وظيفة واحدة من الوظائف الخمس الرئيسية التي يتوجب على الاتصال الجماهيري القيام بها. لأجل هذا، فإن اقتراح أي نظام جديد للاتصال الجماهيري في الوطن العربي لا يمكن أن يقوم إلا على مبدأ حرية التعبير والنشر والتدفق الواسع المتوازن الأنباء والمعلومات بمختلف الأصناف» (المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٢٩).

إن المطالبة بحرية الحركة للاعلام العربي تعني العمل على تعميق مبدأ المشاركة بين وسائل الاعلام وأفرادها الشعب المتلقين لتتاجها، بما يكفل قيام الاعلام العربي بوظائفه الأساسية على أكمل وجه. وتتحقق المشاركة - بموجب النظرية الاعلامية الحديثة - من خلال التعرف على احتياجات الجمهور الرئيسية لأنواع الاتصال، والاهتمام بدراسة آرائه ومواقفه من المادة التي تقدم له لتلبية هذه الاحتياجات عند التخطيط للبرامج الاعلامية. ومن هنا تبرز أهمية الاتفاق على سياسات موحدة تأخذ بعين الاعتبار تكامل أقطار الوطن العربي، لتبادل نتاج الثقافة الاعلامية فيما بينها دون حرج، مما يمهد الطريق أمام الاستغناء عن كل ما هو مستورد في هذا المجال.

إن وضع هذه السياسات، وتحديد الواجبات، أمور ضرورية لازمة، ليس باعتبارها واجباً قومياً فحسب، بل ولأنها أيضاً تتعلق بمسألة التراث والثقافة العربية المشتركة والنشئة الاجتماعية الوطنية. فرغم الكثير الذي قيل في الاعلام العربي وسليباته وهبوط مستوى ثقافته الاعلامية، فإن الاعلام العربي يظل النافذة الوحيدة المفتوحة التي يتنسم منها الانسان العربي رياح القومية والوحدة والأخوة والمصير المشترك. فمن خلال واقع هذا النظام الرأسي (العمودي) للاعلام الذي يسم اعلام كل دولة عربية، تظهر المحصلة النهائية للاعلام العربي بأكمله نظاماً أفقياً، يستطيع الفرد من خلاله التعرف على وجهات النظر المختلفة، ومقارنتها، وتكوين موقف منها. وهذا ما يفعله المواطن العربي كل يوم، حين يحرك مؤشر أذاعته متنقلاً بين المحطات المختلفة محاولاً اكتشاف الحقيقة. لأجل هذا، فإن وضع السياسات، وتحديد الواجبات، يصبح في النهاية ترجمة واقعية لحقيقة يعيشها الانسان العربي باستمرار.

إن القضية الأولى والأساسية بالنسبة الى الاعلام العربي هي تنظيم العلاقة بين الحكومات العربية وبين وسائل الاعلام المرتبطة بها. وتنظيم هذه العلاقة يعني مساعدة وسائل الاعلام على اتخاذ مواقف مستقلة تنبع من تلبية احتياجات المواطنين الى الاتصال، وتكون في ذات الوقت ملتزمة بشؤون الوطن والمجتمع. وفي هذا المجال، يمكن الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى، التي تقيم هيئة وطنية - عازلة - بين السلطة وبين الاعلام، كما في هيئة الاذاعة البريطانية مثلاً. فالدولة تعترف باستقلالية هذه الوسيلة ضمن إطار من المسؤوليات والالتزامات. وتعمل الهيئة على تحقيق تلك الاستقلالية، وتأمين موارد دخل

حيادية، تحول دون ارتهان الاعلام للدولة، أو للإعلان، أو للمجماعات الضاغطة. كذلك تعمل الهيئة على أن ينفذ الاعلام مسؤولياته وواجباته المحددة، دون زيادة أو نقصان.

والقضية الثانية التي يجب أن تعالجها السياسات الاعلامية قضية مسؤوليات الاعلام. ان اعطاء مزيد من الحرية للاعلام العربي، لا يعني أن يتحول الاعلام الى موقع هجومي يمارس فيه النقد المشروع وغير المشروع. فالتقيد يجب أن يرتبط بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية، على اعتبار أن الكثيرين يخلطون بين حرية التعبير والنقد وبين القدح والذم. ان النقد المسؤول يعني تحريك الاعلام العربي باتجاه الموضوعية، ضمن اطار من المسؤولية الاجتماعية. وهذا سيؤدي بالاعلام العربي لأن يسلط الضوء على مسيرتنا ويبين سلبياتها وإيجابياتها بموضوعية أكبر.

القضية الثالثة التي يجب أن تعالجها السياسات الاعلامية هي مسؤولية الاعلام ازاء التنشئة الاجتماعية والقيم والوطنية، وإزاء الذوق العام ورفعته. إن تكريس الشعب العربي، في مختلف أقطاره، لأوقات متزايدة لوسائل الاعلام، يحتم على تلك الوسائل أن تعمل على تقديم مضامين هادفة ومفيدة ومدروسة وذات مستوى جيد. وهنا نبدو للعيان ضرورة الاعتناء بأكاديميات الاعلام العربية، وضرورة اختيار كوادر مدربة للعمل في وسائل الاعلام تنصف بالابداع والالتناء والقدرة على التجديد. واخيرا لا بد من تقنين ما يتم استيراده من الصناعات الثقافية واخضاعها لمواصفات معينة، تتفق أولا مع القيم العربية، وثانيا مع الأهداف التي يرجى أن يحققها الاعلام. وستتناول هذه النقطة بمزيد من التفصيل فيما يتلو من عرض لجوانب النموذج المقترح.

المنتج والفنان : ان فنان الثقافة الاعلامية رهينة بيد المنتج يحركه كيفما شاء. واحيانا يكون الفنان نفسه هو المنتج، مما يحرمه من بعض القيود التي يفرضها المنتج عليه. وفي الوطن العربي يكون المنتج واحدا من اثنين : وسائل الاعلام نفسها، او المؤسسات المرتبطة بها، بما في ذلك المؤسسات الخاصة. وعلى كتف المنتج تقع مسؤولية تقديم الصناعات الثقافية. وهذا دور أساسي سواء من زاوية اختيار المناسب الصالح من الموضوعات المرتبطة بالتراث، أو تحديد مضامينها وأفكارها، أو تطويرها بصورة مناسبة. وفي هذا كله يراعى جانب الاضافة التراثية، على اعتبار أن التراث عملية متجددة الصنع تضيف فيها الأجيال الجديدة شيئا الى انجازات الأجيال السابقة. وفي هذا المجال، يبرز دور الناقد، على وجه الخصوص، في تحديد الاتجاهات التي تسلكها أعمال الثقافة الاعلامية.

ان التقاء الفنان بالمنتج على الساحة العربية، قد أدى الى تقديم صناعات ثقافية متميزة وخالدة - كما في الأخوين رحباني وفيروز، في مجال الغناء والموسيقى والاذاعة والتلفزيون والسينما. هؤلاء قدموا نتاجا مبدعا، انطلق في أساسه من استخدام التراث العربي الغني العريق، ومزجه بروح الحاضر، فجاءت محصلة النتاج ابداعا فنيا، ومثالا حيا

للمصناعات الثقافية التي تستهوي الجماهير العربية. ان مثل هذا النتاج قد يخلد أيضاً، لانه يمثل اضافة حقيقية لتيار الثقافة العامة. ومن ناحية أخرى، فان مجلة «العربي» الكويتية مثل آخر على الصناعات الثقافية الاعلامية التي تمحظى بقبول وانتشار واسعين. فهي مثل على النتاج الذي يصدر عن المؤسسات الاعلامية الرسمية، ويتصف بوضوح الرؤية، وتحديد الأهداف الواضحة، وتلبية الاحتياجات الجماهيرية، من زاوية ليست فوقية أو مادية، بل من زاوية تراعي المصلحة العامة والقومية في آن واحد.

مضمون الثقافة الاعلامية : يشمل مضمون الثقافة الاعلامية الجوانب التالية : التحديات القومية والاجتماعية، وبرامج التنمية المختلفة، والصناعات الثقافية المتسورة ولأننا نعيش مرحلة انتقالية، فاننا بحاجة للالتفات الى البنية الثقافية العلوية، وارساء قواعدها على أسس متينة محددة الأهداف والمضامين. ان مضامين هذه الثقافة يجب أن تكون في اطار التحديات التي تواجه مجتمعتنا وأمتنا : تحدي الاستقلال في مواجهة التبعية، وتحدي إعلاء القيم في مواجهة القيم التجارية، وتحدي الوحدة في مواجهة التجزئة، وتحدي التنمية في مواجهة التخلف، وتحدي إحقاق العدل الاجتماعي في مواجهة الاستغلال والفساد، وتحدي احترام الفردية والاستقلالية في مواجهة طمس الفردية والانقيادية، وتحدي الحرية في مواجهة الاستبداد، وتحدي احترام الكلمة في مواجهة الاجترار الفكري وقتل الكلمة وتأجيرها^(١).

ان قسماً كبيراً من هذه التحديات يمكن مواجهته باستغلال التراث الثقافي الأدبي والتاريخي العربي. ففي المجال التاريخي، يمكن الاستفادة من الروايات التاريخية التي تستمد مادتها من التاريخ العربي وأحداثه لصنع مسلسلات للتلفزيون والسينما، تشد الصغير والكبير لها على حد سواء، وقد ثبت نجاح بعض هذه التجارب. اضافة الى ذلك، فان في كل قطر رموز تاريخية، كافحت من أجل الحرية والاستقلال، تكفي لصنع برامج عديدة، تسهم في تثقيف المواطن العربي وتنمية اعترازه القومي. وهناك ايضا الثورات العربية ضد الاستعمار والتخلف. ولارتباط مضامين هذه الموضوعات الوثائق الصلة بالثقافة والتراث، فانه يمكن التركيز من خلالها على نشر القيم الوطنية والأخلاقية الهادفة.

وفي المجال الفني والأدبي، فان قصص الف ليلة وليلة، وحكايات كليله ودمته، تشكل أرضية خصبة يمكن الاستفادة منها لصنع برامج للأطفال والكبار على حد سواء. ويمكن أن تحمل هذه البرامج بسهولة محل أفلام الكرتون المستوردة التي تتحدث عن مغامرات (سوبرمان) أو (الرجل العنكبوت)، المفرغة من المضمون. هنالك أيضاً حكايات التراث الشعبي التي توجد في كل قطر عربي، والتي يمكن أن تطور وتستغل بنفس الطريقة.

وفي مجال توعية الجمهور وتثقيفه، لا بد من العمل على تقديم المعارف الضرورية التي تمس جوانب الحياة الحديثة، وهذا سيساعد الجمهور المتلقي على اكتساب القيم

الحديثة، كما يساعده في التسلح بصنوف المعرفة الضرورية لمواجهة مشكلات الحياة الحديثة. وفي هذا المضمار، يستحسن أن تولي وسائل الاعلام العربية المضامين المتعلقة بتنمية الفرد وقدراته وثقافته اهتماما كافيا، وتقديمها بقوالب جذابة، تخرج بها عن الأسلوب الانشائي أو التقريري الذي تقدم به في أغلب الاحوال. ومن أبرز المضامين التي تستدعي التركيز والتطوير: الثقافة الصحية، والثقافة التربوية، والثقافة الزراعية، والثقافة الصناعية، والثقافة المنزلية، والثقافة المروية، والثقافة السكانية، وثقافة الأطفال، وثقافة السلوك^(٣).

أما فيما يتعلق بالصناعات الثقافية المستوردة من الخارج، فنحن أمام خيارين: الأول، فرض العزل الثقافي، كما فعلت بعض الدول - مثل الصين - التي تمخّدت استيراد الصناعات الثقافية من الخارج. والثاني، فرض الانتقائية، وهو أقرب الى الممكن في وضعنا الحالي. فمن المعروف، أن وسائل الاعلام العربية تستعمل أربعة مصادر أجنبية رئيسية للحصول على الصناعات الثقافية. وهذه المصادر هي روسيا وفرنسا وانجلترا وأمريكا. لقد شاهد الشعب العربي، في مختلف أقطاره، المسلسل التلفزيوني «دالاس» بعد أن اشترت كل دولة عربية هذا البرنامج بصورة منفردة. ان السؤال الذي يبدو ملحا هنا، هو: لماذا لا توجد مؤسسة عربية واحدة تتولى الاتصال بالمصادر الأجنبية المختلفة لاختيار المناسب من انتاجها، وابتاعه بصورة موحدة، ليقدّم لاحقا عبر شاشات التلفزيونات العربية كلها؟ ان القيام بمثل هذه الخطوة لن يمس باستقلالية القرار الاعلامي على اعتبار أن معظم وسائل الاعلام العربية - ان لم يكن كلها - تشتري من المصادر نفسها. علاوة على ذلك، فان القيام بهذه الخطوة سيحقق عددا من المكاسب القومية والمادية المشتركة. من ذلك، أن هذا العمل سيؤدي الى توفير الجهد في مجال الترجمة أولا، لأن العمل سيقدم مرة واحدة بدلا من عشرين مرة. ان الوفرة في هذا المجال سيؤدي ربما الى تنمية صناعة الترجمة ذاتها، فليجأ الى تسجيل الصوت Dubbing والدبلجة بدل الاكتفاء بالترجمة المطبوعة. وهذا سيساعد في تنمية صناعة التمثيل نفسها. ومن ناحية ثانية، فانه يمكن تحقيق مكاسب قومية من خلال التفاوض مع الشركات المنتجة، كأن يرفض شراء برامجها اذا ما تعرضت بسوء الى الشخصية العربية. فمن المعروف، أن الصناعات الغربية، وخاصة الأميركية، لا تتورع عن تشويه الشخصية العربية في مجالات الصحافة والسينما والتلفزيون، وتقديمها في صورة نمطية Stereotype مشوهة بعيدة عن الواقع، وتسيء للعرب في كل مكان يقدم فيه هذا النتاج^(٤). ان مؤسسة قومية، تساوم باسم العرب جميعا، تستطيع الحد من هذا الهجوم الذي تتعرض له الشخصية العربية في كل وقت، حين تلجأ الى تطبيق أساليب المقاطعة العربية ازاء الشركات المنتجة. علاوة على هذا، فان مثل هذه المؤسسة قادرة على التحكم بنوعية المادة المسموح بتقديمها. وسيؤدي هذا الى تجاوز تقديم البرامج الهابطة المستوى،

واستبدالها ببرامج ذات مستوى جيد، مما سيؤدي في النهاية الى التقليل من الآثار السلبية التي نه إلى أخطارها الباحثون العرب.

الجمهور : لقد عززت النظرية الاعلامية الحديثة من مكانة الجمهور في عملية الاتصال الجماهيري، بل ان الباحث (بور) أطلق عليه لقب «الجمهور العنيد» بسبب الخيارات التي يملكها (364 - 326 : Bauer, 1977). ويؤكد منظور الاستعمالات وتلبية الحاجات Uses and Gratifications Approach الحديث ما ذهب اليه (بور)، على أساس أن المتلقي يقوم باستمرار باختيار ما يرغب التعرض اليه من رسائل اعلامية. وفي هذا يبدو واضحاً أن الجمهور يقرر ما يأخذ من مضامين اعلامية، بل أن يسمح للاعلام بتوجيهه الوجهة التي يشاء. من هنا، يهتم هذا المنظور بدراسة الاحتياجات النفسية والاجتماعية عند الجمهور، وما تولده عنده من توقعات مختلفة. تعمل وسائل الاعلام على تلبية (Littlejohn, 1978: 35). هذا الموقف من الجمهور مغاير تماماً للموقف الذي ساد في الثلاثينات والأربعينات وحتى منتصف الخمسينات. في تلك الحقبة من تاريخ النظرية الاعلامية، تم اسقاط الجمهور من الحسابات، باعتباره جمهوراً سلبياً لا حول له ولا قوة، لا يملك الا أن يتأثر برسائل الاعلام. وكل هذا من منطلق أن المرسل الاعلامي هو الأقوى، ويستطيع بالتالي أن يؤثر من خلال رسائله، في الجمهور المتلقي، وتوجيهه الوجهة التي يشاء.

ومن الواضح أن وسائل الاعلام العربية لا تزال تعمل ضمن المنظور الاعلامي القديم، ذلك المنظور الذي يرى الجمهور خاملاً، لا دور له في عملية الاتصال الجماهيري. من هنا جاء عدم اكرات وسائل الاعلام العربية بدراسة الجمهور لمعرفة مواقفه من القضايا المختلفة، ومنها وسائل الاعلام. هذا الاهمال للجمهور يلقي بمسؤولية التخطيط البرامي على نفر من المسؤولين ينطلقون في وضع خططهم من اعتقادهم بأن الجمهور يقبل ما يقدم اليه بدون مناقشة.

ان نظرة سريعة على الصحف اليومية الأردنية - مثلها ربما مثل بقية الصحف العربية - تبين، من خلال ما تنشر من رسائل للقراء تلمر هؤلاء في الأغلب من البرامج التي تعرض عليهم على شاشات التلفزيون، إما لتدني مستواها، أو لتكرار مضامينها، أو لخلوها من المضامين الهادفة^(١). ورغم أن هذا الموقف لا يجوز اعتباره موقفاً علمياً بل رأياً فردياً يمثل وجهة نظر أصحابه فحسب، فإنه لا يجوز اهماله، خاصة وأنه يتكرر باستمرار. إن مثل هذا الموقف لن يتضح تماماً، ما لم تعتمد وسائل الاعلام العربية الى رصد مواقف الجمهور من مضامينها رسداً علمياً. ومثل هذا الرصد سيوفر القاعدة الصلبة التي بموجبها سيتم تخطيط النتاج الثقافي الذي يصدر عن وسائل الاعلام العربية.

ان التعرف الى مواقف الجمهور واحتياجاته، من خلال الاستبيانات التي توجه الى عينة ممثلة، لا يعني قطعياً الرضوخ لرغبات الجمهور، بقدر ما يعني التعرف الى الدور الذي

يقوم به الاعلام في حياة هؤلاء. ان القيام بهذه الاستقصاءات، بصورة منتظمة وعلمية، ودورية، سيؤدي في النهاية الى تزويد وسائل الاعلام برصيد ضخم من المعلومات عن جماهيرها، وبالتالي تزويد القائمين على عملية الاتصال الجماهيري بمعلومات وافية عن القطاعات التي يناطون بها، مما سيؤدي في النهاية الى ان تصبح عملية الاتصال الجماهيري دائرية ومنضبطة بصورة أكبر، بحيث تزداد فائدتها لازدياد فاعليتها. انه لمن المؤسف حقا أن نرى وسائل الاعلام الأجنبية الناطقة باللغة العربية أو الموجهة الى الشعب العربي، تهتم برصد مواقف الجماهير العربية، من خلال دراسات تقوم بها بعض المؤسسات العربية لها، بين الحين والآخر. يهدف التعرف الى اتجاهات ومواقف الشعب العربي، لتحسين أداء تلك الوسائل الغربية. هذا في الوقت الذي تغفل فيه وسائل الاعلام العربية عن القيام بهذا العمل.

ان توفر المعلومات النفسية والاجتماعية عن الجمهور المتلقي، ومواقفه من القضايا المختلفة، سيغني عملية الرجوع Feedback، هذه العملية الأساسية في زيادة ضبط عملية الاتصال الجماهيري وزيادة فاعليتها. من ناحية أخرى، فان توفر المعلومات المناسبة عن الجمهور، وعن عاداته الاتصالية، وموقفه من وسائل الاعلام، سينقل الاعلام العربي من مرحلة التخطيط الفوقي، الى مرحلة التخطيط الواقعي، ووضع وسائل الاتصال الجماهيري في خدمة الجمهور واحتياجاته كما أنه سيعزز من استقلالية وسائل الاعلام التي اشرنا اليها سابقا.

الخلاصة

ان النموذج المقترح يظهر بصورة قاطعة تكامل العناصر المختلطة التي ناقشنا هذا النموذج، وتداخلها بعضها ببعض. إن إحياء التراث المناسب ونشره يستدعي ضرورة توفر كاتب النص المبدع الذي يحتاج الى وسائل الاعلام ومؤسساته لتأخذ بيده وتبني عمله، وفي نفس الوقت تقدم له النقد والنصح، فيجاء عمله اضافة حقيقية تلحق القبول والاستحسان، لتمتعه بمستوى جيد، يؤدي الى تثقيف الأفراد، ورفع ذوقهم، وغرس القيم الواجب غرسها في نفوسهم ضمن شروط المرحلة الحالية للمجتمع العربي. وإن العمل لصنع ثقافة إعلامية عربية مسألة في غاية الأهمية، على المستويات الاجتماعية والوطنية والقومية، ويحتم هذه الضرورة ازدياد تعرض أفراد الشعب العربي، في مختلف أقطارهم، الى وسائل الاعلام الحديثة. اضافة الى ذلك، فان وسائل الاعلام العربية، بسبب تيسر التعرض لها، سواء عن طريق الأجهزة القوية المستعملة في الارسل، أو من خلال تبادل الصناعات الثقافية، تمثل النافذة المفتوحة التي يرى العرب أنفسهم من خلالها، ويتعرفون الى بعضهم، فتزيد من تجانسهم وتقاربهم.

الهوامش

- ١ - اشار الى عدد من هذه التحليلات : هلال، ع* ١٩٨٥ والتراث بين الأصالة والمعاصرة، مجلة الدوحة، العدد ١١٣ : ٢٠ - ٢٤.
- ٢ - ناقش بعض هذه المضامين بشيء من التفصيل : الحكيم، خ. ١٩٨٥ والثقافة العلمية الجماهيرية، مجلة الاعلام العربي، تونس - العدد الثاني : ١٠٧ - ١١٧.
- ٣ - من اهم المؤلفات التي عاجلت بشيء من التفصيل موضوع الصورة العربية في الاعلام الغربي : وزارة الاعلام والثقافة. ١٩٧٩ الاعلام العربي والغرب : ابحاث ومناقشات ندوة الصحافة الدولية - لندن دولة الامارات العربية المتحدة.

Mousa, I.

1984 The Arab Image in the U.S. Press. New York: Peter Lang.

Nasser, S.

1979 The Arabs and the English. London: Longman.

Shaheen, J.

1984 The T.V. Arab. Ohio: Popular Press.

- ٤ - جريدة «صوت الشعب» ، عمان ، الأردن ، ١٤ / ٦ / ١٩٨٦ : ١٣ . يقول القاري، محمد عارف الزيت في رسالته المرسلة الى «الباب المفتوح» في جريدة «صوت الشعب» الأردنية ، وذلك في معرض انتقاده للبرامج التي يقدمها التلفزيون الأردني : «ان الكثير من المسلسلات والتمثيليات والأفلام والمسرحيات التي عرضت كانت خالية من المضمون الجيد الهادف وبعيدة عن الواقع ولا تحمل أي ميزة سوى أنها تحمل بعض الاسماء اللامعة فقط». ويشير الى طغيان المادة المستوردة على المحلية بقوله ان «المسلسلات المحلية مفقودة، وإذا عثرنا عليها نجد أن موعدها بها غير مناسب». ويضيف ان التلفزيون الأردني يعاني من نقص في المسلسلات التاريخية والبرامج العلمية والثقافية.

المصادر العربية

- ابو اصبع، ص. ١٩٨٢ «وسائل الاعلام الغربية والانسلاخ الثقافي». مجلة شؤون عربية، تونس - العدد ١٧ : ١٧٣ - ١٨٥.
- ابو بكر، و. ١٩٨٥ «شيء ما»، الرأي، عمان (٢٣ يوليو) : ١٢.

الرميحي، م. ١٩٨٥ «الموروثات الشعبية : كم فيها من ثابت وكم فيها من متغير» مجلة العربي، الكويت - العدد ٣١٨ : ٨ - ١٥.

الصبان، ر. ١٩٨٤ «استهلاك»، ٧ - ١٥، في : التكامل بين أجهزة الاعلام وأجهزة الثقافة. اعداد : توفيق فياض، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المصمودي، م. ١٩٨٥ النظام الاعلامي الجديد. الكويت : سلسلة عالم المعرفة.

بوكراع، ر. ١٩٨٢ «نظرية الاتصال والمجتمع العربي» مجلة شؤون عربية، تونس - العدد ١٧ : ٢٢١ - ٢٣١.

تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي. ١٩٨٧ الاعلام العربي حاضرا ومستقبلا. تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

جاءد، س. ١٩٨٧ البرامج التلفزيونية والاعلام الثقافي. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جدعان، ف. ١٩٨٥ «التراث بين الاحياء والاستلهام» مجلة العربي، الكويت - العدد ٣١٨ : ٢٤ - ٢٨.

حريز، ح. ١٩٨٦ «تحديد مفهوم الأدب الشعبي العربي» مجلة المأثورات الشعبية، الدوحة - العدد الثالث : ٢٦ - ٣٦.

ربيع، ع. ١٩٨٥ «الاعلام العربي والغزو الثقافي» الرأي، عمان (٢٢ يونيو) : ٢٢.

رشقي، ج. ١٩٧٥ الأسس العلمية لنظريات الاعلام. القاهرة : دار الفكر العربي.

١٩٨٢ «تدفق الأنباء الأجنبية في الاعلام العربي» مجلة شؤون عربية، تونس - العدد ١٧ : ١٨٥ - ١٩٧.

- عاقل، ف.
١٩٧١ معجم علم النفس، بيروت، دار العلم للملايين.
- عبد الدايم، ع.
١٩٨٥ «الصناعات الثقافية بين سلطاننا عليها وسلطانها علينا» مجلة العربي، الكويت
العدد، ٣١٨ : ١٦ - ٢٢.
- عبد الرحمن، ع.
١٩٨٤ قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث. الكويت : سلسلة عالم
المعرفة.
- عبد الغفور، ع.
١٩٨٠ الاعلام والثقافة والتنمية القومية. بغداد .
- كاشليف، ي.
١٩٨٤ الامبريالية الاعلامية. موسكو : دار الجمهورية للطباعة والنشر.
- مروة، أ.
١٩٦١ الصحافة العربية : نشأتها وتطورها. بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة.
- المصادر الاجنبية

Bauer, R.A.

- 1977 "The Obstinate Audience: The Influence Process from the Point of View of Social Communication." pp. 326-334 in W. Schramm & D. Roberts (Eds.), The Process and Effects of Mass Communication. Urbana: University of Illinois.

DeFleur, M. & Rokeach, S.B.

- 1975 Theories of Mass Communication. New York: David McKay.

Dodson, D.

- 1978 "Differentiating Popular Culture and Mass Culture." pp. 51-61 in E. Dennis, A. Ismach & D. Gillmor . (Eds.), Enduring Issues in Mass Communication. New York: West Publishing.

Fedler, E.

- 1978 An Introduction to Mass Media. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Lasswell, H.

- 1977 "The Structure and Function of Communication." pp. 84-99 in W.

Schramm & D. Roberts (Eds.), *The Process and Effects of Mass Communication*. Urbana: University of Illinois.

Littlejohn, S.

1978 *Theories of Human Communication*. Columbus: Bell and Howell.

Porter, R.

1972 "An Overview of Intercultural Communication." pp. 3-18 in L. Samovar & R. Porter, *Intercultural Communication: A Reader*. Belmont: Wadsworth.

Sarkar, G.

1976 "Journalists' Organizations in Socialist Society." pp. 37-51 in H. Fischer & J. Merrill (Eds.), *Intercultural Communication*. New York: Hastings House.

Wright, C.R.

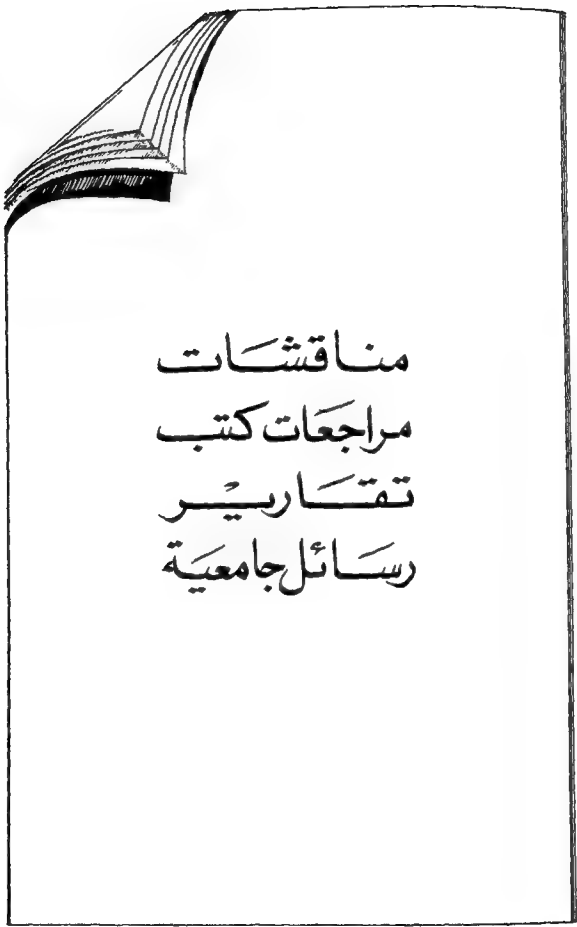
1975 *Mass Communication: A Sociological Perspective*. New York: Random House.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- ١- فلسطين
- ٢- القرن المغربي الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- النضج الحضري عند الناشئة بالكويت
- ٥- يابجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد



مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

القيم والقيم المضادة بين التنمية بغير الطريق الرأسمالي والانفتاح الاقتصادي

علي فهمي

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناينة - القاهرة

التعرض لموضوع القيم كارتياح عين حمة^(١). بيد أن بلوغ المراد يقتضي أن تكون كل خطوة بقدر وكل جرعة بمقدار. فالموضوع مُغر على نحو جارف، ومُعقد على نحو مضيق، حتى لنحسبه صعيداً زلقاً. وإذا كان مثل هذا التعرض، في إطار مجتمع قديم مستمر منفتح على العالم المحيط كالمجتمع المصري، كانت المزالق أكثر خطورة والتحوط ألزم وجوباً، فكثيراً ما يبدو السطح الاجتماعي المصري راكداً لدرجة تخدع الباحث الناقل والدارس غير التبحر، بينما تضطرب الأعماق بالحرارة والحرارة لا يدركها سوى المفكر الموهوب والباحث المبديع. ومن هنا يكون وارداً التعرض لمدى ثبات أو تغير القيم وسرعة ودرجة التغير واتجاهه والعوامل المساعدة لثل هذا التغير، ومن هنا يرد - أيضاً - التعرض لمدى عمومية القيم أو نسيبتها ومدى انتشارها جغرافياً وطبقياً، كما يكون وارداً - كذلك - التعرض لمدى إمكان رصد القيم ودراستها والمنهج والأدوات الملائمة لذلك ومدى النجاح المتوقع، كما يكون من الملائم التعرض لمدى الافادة في تفسير النظام القيمي في ضوء معطيات التاريخ الاجتماعي أو - بالعكس - في ضوء أدبيات غربية عن المجتمع المعني.

حول القيم: القيمة - في الأصل اللغوي - من قَوِّمَ (السلعة تقويماً، وأهل مكة يستعملون استقام (السلعة) في نفس المعنى^(٢)). وقد تكون القيمة مادية أو اقتصادية أو جمالية أو أخلاقية أو قانونية أو سياسية أو ثقافية أو تاريخية، والقيم كظاهرة للوعي الاجتماعي والأفكار، يعبر بها الناس عن مصالحهم على نحو أيديولوجي. وتوجيه وتنظيم سلوك الأفراد، فإن المجتمع يخلق نظاماً من المفاهيم الأخلاقية والمبادئ المعيارية، وعلى هذا، ففي مجتمع طبقي، فإن هذا النظام يأخذ طابعا طبقياً صريحاً^(٣). ويهتم أحد فروع الفلسفة «Axiology» بموضوع القيم، وتتعارض النظرية الماركسية مع تلك البورجوازية فيما يتعلق بالقيم، إذ ينكر المنحى الماركسي أي طبيعة للقيم خارج نطاق التاريخ، ويؤسسها على الظروف التاريخية والعلاقات الطبقية، كما يعترف هذا المنحى بالعلاقات الجبلية بين النسبي والمطلق في تطور القيم^(٤).

وقد نقتع - كتعريف إجرائي في هذا المجال - بأن (القيمة هي حكم عقلي و/أو انفعالي على أشياء مادية أو معنوية يوجه اختيارنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة. . . وتنظم القيم مع بعضها في نظام قيمى بحيث تمثل كل قيمة في هذا النظام عنصرا من عناصره، وعلى قدر ما يوجد من تعدد في مجالات الحياة والسلوك يوجد تعدد في نظم القيم الموجهة لسلوك الفرد^(١).

وبالطبع تلعب التنشئة الاجتماعية للفرد دورا هاما في اكتسابه القيم، بالإضافة الى ظروف احتكاكه وتفاعله مع الأفراد والجماعات فضلا عن انتباهاته الأساسية التي تعمق أو تضعف من هذه القيمة أو تلك. ولا مشاحة في أنه لا يمكن تناول القيم كمقولة عامة مطلقة بنض النظر عن ظروف وشكل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في فترة زمنية محددة، إذ القيم - في المحصلة النهائية - تركيب فوقي تتأثر بظروف ومواضعات العلاقات الانتاجية في المجتمع المعنى، بيد أن الأنظمة القيمية السائدة والمستقرة - بالمقابل - لها تأثيرها في تشكيل بعض ملامح العملية الانتاجية ذاتها.

كما يجدر عند تناول موضوع القيم في المجتمع المصري بالدراسة ألا نفعل الدور الهام للدين - أو بمعنى أدق للفهم السائد للدين - في ميدان تشكيل القيم، بل لا يمكن إغفال الرواسب المتبقية من الأديان القديمة التي تنابت على المجتمع المصري وأثرت في ثقافته وبالتالي في القيم. فعل حد قول «نيوبري» (مصر وثيقة من جلد الرق، الانجيل مكتوب فيها فوق «هيرودوت» وفوق ذلك القرآن، وتحت الجميع لاتزال الكتابة القديمة مقروءة جلية)^(٢). ولعل الدراسات الامبريقية أن تؤيد هذا النظر، من أن بعض الممارسات ذات الملمح الديني في مصر (إسلامية وقبطية) لها جذورها التاريخية في أديان مصرية قديمة^(٣).

ويتجل هذا التأثير في ميدان ممارسة الطقوس الديني بخاصة، إذ بينما تحافظ الكنيسة القبطية على الأصالة المسيحية (الأرثوذكسية) فإن المسحة المصرية تكاد أن تتخلل معظم الطقوس، وحتى في الطقوس الاسلامي بمصر (نجد للشعائر طعمها ومذاقها الخاص. . فالطقس بقدر ما هو ديني هو فني، أو بقدر ما هو فني هو ديني، ولعلنا أن نشير - هنا - الى العلاقة التاريخية بين الانشاد الديني والغناء المصري حاليا)^(٤).

ولعل من مقصده بالدين - هنا - ليس الدين الرسمي بالطبع، بل الدين الشعبي أو التصور الشعبي للدين أو مايسميه البعض «بديانات العامة» التي ورثت الكثير من أديانها ومعتقداتها القديمة (وهذا تكون شعوب الأقطار المفتوحة قد أفلحت في خداع الفاتحين، وتطويع مجاهدهم من دين. أرادهم أولئك على دفع الجزية أن هم اختاروا البقاء على معتقداتهم القديمة، وأوصدت في وجوههم أبواب عدد من المناصب الهامة في الدولة. فكان سبيل العامة الى تجنب الجزية، والوصول الى المناصب، مع احتفاظهم بعقائدهم، احتضان الدين الجديد واتحاق هذه العقائد فيه. وكان أن قنع الحكام هذه التوليفة، وأذعن الفقهاء، ورضيت الرعية، ونالت العامة - وأظنت أنها نالت - نعيم الدنيا وأجر الآخرة)^(٥).

كما يمكننا الزعم - في شيء من المجازفة - أنه بجانب بعض القيم التي لها صفة العمومية من حيث الانتشار الجغرافي بالمجتمع المصري، قسمة قيم ذات طابع إقليمي، ولا شك في أن هذا

الوضع علامة بما يسمى بالثقافة العامة والثقافات الفرعية مع الأخذ في الاعتبار تأثير ظروف وأوضاع البنية المادية ونظام العلاقات الانتاجية التي قد تسم إقليبا بعينه. بيد أن هذا المحدد في الأنظمة القيمية لربما اخترقته وأضعفته ثورة الاتصالات والاعلام، فضلا عن قوة المركزية في النموذج المصري.

وكثيرة هي «المأثورات» التي قيلت وترددت عن ملامح عامة لما يمكن أن يسمى «بالشخصية المصرية»، يحدثنها «المقريزي» في تاريخه الشهير (المواعظ والأعتبار في ذكر الخطط والآثار - القاهرة، الجزء الأول، ص ٧٩، ص ٨٠) عما كان يتداوله العرب في ذلك: (قال العقل أنا لا حق بالشام فقلت الفتنة وأنا معك، وقال الشقاء أنا لا حق بالبادية وقالت الصحة، وأنا معك وقال الخصب أنا لا حق بمصر فقال الذل وأنا معك) ويجري بيت شعر لشاعر عظيم هو «المتني»، يجري المثل السائر:

نامت نواطير مصر عن شماليها ومابشمن وما تفنى العناقيد
فيرد عليه شاعر عظيم بعد أكثر من ألف سنة، وهو نجيب سرور:
النواطير بمصر لم تنم يا أبا الطيب عن مكر الثعالب
فالعناقيد تنامت بالقسم إن في مصر النواطير الثعالب
وكما يذكر «المقريزي» أيضا أن من بين الصفات التي تغلب على أخلاق المصريين (الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعي الى السلطان. . . ولهم خبرة بالكيد والمكر وفيهم بالفتنة قوة عليه وتلطف فيه) (الخطط، الجزء الأول، ص ٧١، ص ٧٨).

بيد أنه من الضروري التنبيه إلى حدود، ونسبية التعميمات التي ترد في هذا السياق، ذلك أن هذه التعميمات كانت - في الأغلب - نتيجة ملاحظات عجل، فضلا عن تأثرها - بالضرورة - بالتحيزات الشخصية، مما يجعل الدراسة الميدانية العلمية حول موضوع «الطابع القومي للشخصية المصرية» أمرا واردا بالحاح^(١).

وإذا كان لا مناص من الاستفادة من مصادر التاريخ الاجتماعي المصري - مع كل ما يرد عليها من تحفظات - فإن سؤالا بالغ الأهمية يجب طرحه، وهو مدى الاستمرارية في نطاق السمات العامة والأنظمة القيمية ومدى الثبات أو التغير الذي لحق ويلحق بهذا كله، وعلى الأخص في ضوء التحولات الاجتماعية الاقتصادية الكبرى والرئيسة التي شهدتها المجتمع المصري في فترات كثيرة من تاريخه.

كما تجدر الإشارة - هنا - الى ما قد تكون لعبته الهجرة الداخلية المكثفة من الريف إلى المراكز الحضرية في تبادل التأثير والتأثر على الأنظمة القيمية، بالإضافة الى ما شهدته القندان الأخيرة بخاصة من هجرة واسعة (دائمة ومؤقتة) الى دول المهجر وإلى الأقطار النفطية العربية، فضلا عن زيادة الاتصالات (من وإلى) بين مصر والخارج، على اختلاف الصور وعلى كافة الأصعدة. وهذه الأمور كلها لها - بالتأكيد - انعكاساتها على الثبات النسبي للقيم.

وقد تطرح هذه الصورة - مع عموميتها وما قد يرد عليها من تحفظات - مسألة بالغة الأهمية تتعلق بمدى إمكانية القياس العلمي للقيم والأدوات الملائمة للدراسة العلمية في هذا المجال.

ولعل هذا الموضوع أن يكون جزءاً من قضية منهجية مثارة حول مدى ملائمة الأدوات الشائعة - حالياً - في البحث العلمي الاجتماعي بمصر. فلعلنا نبهنا إلى (ضرورة الالتفات إلى والتفرع على دراسة النتائج التي انتهت إليها البحوث الميدانية باستخدام أدوات بحثية مختلفة، وذلك في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي الثقافي الخاص، لتقدير جدية وجدوى وملاءمة كل من هذه الأدوات في جمع بيانات يوقف بها حول الظاهرة محل الدراسة)^(١). ففي تقديرنا، أن اللجوء إلى الأدوات ذات الطابع التكميلي (وبالأخص صحائف الاستبيان) في مجال الدراسة العلمية لأمر بالغ الأهمية والتعقيد والتشابك مثل موضوع «القيم»، إن مثل هذا الهذر عبث لا طائل منه، وهروب من اللجوء إلى أدوات أكثر ملاءمة (رغم أنها أكثر كلفة) مثل الملاحظة بالمعايشة، وستار يخفي وراءه العاجزون من الباحثين عجزهم وعمقهم ومحدوديتهم.

احتراز حول حدود الفترات المدروسة: لعل من الملائم قبل التعرض لدراسة القيم التي تسود المجتمع المصري آنياً وفي فترة سابقة حديثة، أن ننبه إلى أنه ليس ثمة خطوط فاصلة ودقيقة، وأن ما يعرض من خطوط إنما هو من قبيل الاجتهادات الفردية المجازفة ويفرض التبسيط المدرسي. فعل الرغم من أن كلا من الفترتين الرئيسيتين محل الدراسة لها عدد من الملامح المتميزة على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية (إن تجاوزنا عن السياسات الخارجية)، فليس من شك في أن بعض التداخل قد حدث هنا وهناك، وأن ثمة إطاراً مشتركاً (مع الاعتراف بالفوارق) يجمع بين الفترتين، لعل ملاحظه أن ترجيحاً إلى سيادة الحكم الفردي والاعتماد المطلق على شخصية سلطات وصلاحيات رئيس الدولة وانحسار المد الديمقراطي وتنامي ظاهرة البيروقراطية، وهي أمور كان لها - بالضرورة - ظلالها وانعكاساتها في تكريس السلبية واللامبالاة، ناهيك عن الانتهازية والمق والنفاق والامعية، والاهتمام بالشللية على حساب الحرية والانتباه الوطني والقومي.

ومع ذلك - وفي ظل الاحتراز السابق - تبقى محاولة التقسيم الزمني مطروحة وصحيحة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعضاً من القيم المضادة التي سادت على سطح المجتمع المصري في ظل اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي، كان لها جذورها في الفترة التي تسبقها وهي مانسبها بفترة «التنمية بغير الطريق الرأسمالي» بيد أنها كانت جذوراً كاملة وباهتة في آن واحد. بل إننا نذهب - إلى أبعد من ذلك - بأن الكثير من القيم السالبة (المضادة) السائدة حالياً، يمتد جذورها إلى آحاد بعيدة في التاريخ الاجتماعي المصري، غاية ما في الأمر، فإن هذه القيم المضادة تكون في حالة «كمون»، عندما تكون الظروف المجتمعية وبالأخص ظروف علاقات الإنتاج في مصلحة الأغلبية المنتجة، وتكون في حالة «نشاط» عندما تكون هذه الظروف في مصلحة طبقة مستغلة (يكسر الغبن)، وضد مصالح الطبقات المنتجة. وقد يكون اللجوء لبعض الأمثلة من بين دفني التارخات عن الواقع الاجتماعي المصري، مما يفيد في توضيح هذه القضية.

من التاريخ الاجتماعي المصري: نظرة استرجاعية لقضية القيم: على الرغم من كل ما قد يرد من تحفظات، تبقى التارخات المعتمدة مصدراً لاغنى عنه للتعرف على ملامح التاريخ الاجتماعي المصري في فترات سابقة، كما تلعب الوثائق الرسمية المتاحة دوراً هاماً في ذلك، بالإضافة إلى كتب الرحالة وتقارير الموظفين. بل يمكن - في ظل دراسات دقيقة ومتكاملة - الاعتماد على التارخات الشعبية، كأحد مصادر التاريخ الاجتماعي المصري بطريق مأكس، إذ نحن نميل إلى ترجيح

فكرة أن هذه السير والتأريخات الشعبية، أبدعها الوجدان الشعبي في خط مواز ومعاكس للواقع التاريخي، تعبيرا منه عن الظلموحات أكثر منه عن هذا الواقع، وتسجيلا لعالم الحلم الشعبي الحلو بالتقابل مع عالم الشهادة المر^(١).

فلعل القارئ المتبصر في المصادر الرئيسة للتاريخ الاجتماعي المصري، ألا يغفل - على طول الخط وباطلاق - عن واقع الحكم المركزي الفردي المتجبر، والواقع الاجتماعي الاقتصادي للسرف في التمايز الطبقي، والانسحابية المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحاكم، بما يفرزه هذا من قيم السلبية والتواكل والخنوع والاستخذاء والتفاق. ولم يفت هذا كله على جميع من تصدوا لكتابة التأريخات المصرية في العصر الوسيط حتى مشارف العصر الحديث، من «المصري» الأندلسي في «نفع الطيب»، إلى «ابن إياس» وهو من المماليك غير العسكريين الذين كان يطلق عليهم «أولاد الناس» في «بدائع الزهور» في وقائع الدهور» إلى «دي شابرول» أحد علماء الحملة الفرنسية في «دراسة في عادات وتقاليده سكان مصر المحدثين» (المجلد الأول من الترجمة الكاملة: وصف مصر - ترجمة زهير الشايب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بمصر، القاهرة، ١٩٧٩)، إلى الانجليزي «ادوارد ولیم لين» في كتابه الشهير «المصريون المحدثون» - شملتهم وعاداتهم في القرن التاسع عشر» (ترجمة عدلى طاهر نور مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٠). فجاءت الصورة ساخرة مريرة، لا تغفل عنها مرارة وسخرية انطباعات الشعراء، من «المتنبي»: (فكم ذا بمصر من المضحكات)، إلى «حافظ إبراهيم» (فيامصر ما أنت دار الأديب.. ولا أنت بالبلد الطيب). بيد أن هذه السمات التي سجلها المؤرخون، كانت تظهر بقوة - عندما تشتد موجات القهر السياسي والظلم الاجتماعي الاقتصادي، وتغث وتضعف - دون أن تتلاشى بالطبع - في بعض الفترات القصيرة التي شهدت مصر فيها نوعا من الانفراج في بعدي الحرية السياسية والعدل الاجتماعي الاقتصادي (في حدود المصطلح الحديث).

ولعل من الملامح البارزة طوال التاريخ الاجتماعي المصري الوسيط وحتى مشارف القرن التاسع عشر مما أورده المؤرخون، الكوارث الناجمة إما عن شحة فيضان النيل أو زيادته على نحو كاسح، وما يترتب على الحالة الأولى من مجاعات مهلكة وما ينجم عن الحالة الثانية من طواعين وأوبئة مبيدة. وهي أمور كان يترتب عليها وموازيها معها إغراق في القهر للمحكومين وتكريس لظلم واقع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، مع ما لهذا كله من انعكاساته - بالسالب - على ملامح نظام القيم وأطر السلوكيات. فينقل لنا «جمال حمدان» أنه قد سُجِّل من المجاعات والأوبئة في مصر خلال الفترة من القرن الرابع عشر حتى الثامن عشر نحو الخمسين (وباء ومجاعة) أي بمعدل مرة كل ١١ سنة^(٢). كما ينقل لنا (حمدان) أيضا عن المؤرخ «عبد اللطيف البغدادي» تفاصيل مذهلة ومؤسفة عن بعض هذه المجاعات والأوبئة، مما كان يؤدي إلى هجرة مصرية مكثفة إلى الشام ویرقة بل وإلى المغرب والحجاز واليمن، ويؤكد هذه الظاهرة الرحالة «دولني» بعد «البغدادي» بقرن، عقب قحط وباء ١٧٨٣، عندما يتحدث عن الفلاح المصري: (رأيت أغرق سوريا، ففي يناير ١٧٨٥ كانت شوارع صيدا وعكا وفلسطين تعج بالمصريين... وربما توغلو حتى حلب وديار بكر)^(٣).

وهذا الذي نذهب إليه بين وضوح أو خفوت بعض السمات والقيم لدى المصريين، تبعاً

للمظروف السياسية والاقتصادية، تؤيده بعض الدراسات الحديثة عن الملامح الرئيسية للبيروقراطية المصرية وسلوكيات الموظف المصري وبعض ملامح الفساد الإداري مثل الرشوة والمحسوبية والتراخي تجاه الراجبات الوظيفية والتعالي على جمهور متلقى الخدمة الوظيفية^(١١). وفي ضوء كل الذي أورده، يكون تناولنا لموضوع القيم، خلال فترة التنمية بغير الطريق الرأسمالي وفترة تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي.

ثورة يوليو (رحلة التنمية بغير الطريقة الرأسمالي) ومحاولة إعادة صياغة القيم من المنطقي أن تختلف الآراء وأن تتباين التقديرات تجاه المنعطفات الهامة في تاريخ أي مجتمع. ولعل من الخطأ السخيف الزعم بانتهاج الموضوعية في مثل هذه الأمور، ذلك أن المنعطفات الهامة ومن بينها الثورات تهدف إلى إعادة صياغة التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فهي تعيد ترتيب مصالح أطراف المعادلة الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فهي تعيد ترتيب مصالح أطراف المعادلة الاجتماعية، مما يجعل لها - بالضرورة - أشياعا ومخاصمين، فضلا عن جماهير الهامشين المحايدين بسبب قلة المصالح المكتسبة أو المضارة أو بسبب عوامل تغيب الوعي. وليست ثورة يوليو ١٩٥٢ باستثناء من هذه القاعدة التي أوردها، بل هي طرح مؤكد لها، ومن هذا المنطلق فنحن - بحكم الانتهاء الطبقي والوعي الاجتماعي والمصالح - من أبناء ثورة يوليو الأكثر حماساً والأعمق انتهاء، وفي ضوء هذا يكون الرأي وتكون الرؤية بدون تحذلق وراء موضوعية مزعومة وبدون تحفّظ وراء حياد زائف.

بيد أنه لتمام صدق الصورة، فإن رؤانا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كانت وما تزال تقع على أقصى يسار ثورة يوليو، حتى إبان مداهما التقدمي والقومي في الستينات. ومن هنا فنحن نرى «ثورة يوليو» تجسيدا لحالة «المائين» (طموحات الشعب الثورية من جهة والامكانات التنظيمية الفاعلة لتحقيق مثل هذه الطموحات من جهة أخرى)، ولعل حالة «المائين» هذه أن تكون وراء عدم استقرار ردود أفعال المؤيدين للثورة (حتى على المستوى الانفعالي) تجاه إنجازات الثورة ومبادئها، بل قد نذهب إلى أبعد من هذا، إذ نزع من حالة «المائين» لعبت دورا هاما في إحداث المد والجزر في أفعال الثورة ذاتها وعلى الأخص في مرحلتها الأولى قبل قوانين يوليو (الاشتراكية) وصدور الميثاق.

وبما لاشك فيه، ان «ثورة يوليو» أحدثت تغييرات جذرية في هياكل العملية الانتاجية وهياكل البنية الاقتصادية في مصر، على نحو يسمح بافتراض انعكاسات هذا وتأثيره على النظام القيمي السائد. فالاصلاح الزراعي - كواحد من إنجازات ثورة يوليو المبكرة - استهدف ضرب الأساس الاقتصادي للسلطة السياسية لكبار الملاك الزراعيين والتحرير الاجتماعي لقطاعات واسعة من الفلاحين. وعلى حد قول «سيد مرعي» رأس القائمين على تطبيق الاصلاح الزراعي (فان الهدف الأساسي منه «أي من الاصلاح الزراعي»، القضاء على الملكيات الكبيرة، وخلق طبقة عريضة من صغار الملاك)^(١٢).

ولعل القدر المتيقن - في هذا السياق - هو أن قوانين الاصلاح الزراعي، قد أدخلت عدة تغييرات أساسية على هياكل العلاقات الاقتصادية بالريف المصري، فلا شك في أن تحديد حد

أنقى للملكية الزراعية واصلاح العلاقات الاجتماعية، وتأسيس جهاز إداري وفني يشرف على هذا كله، وخلق بعض الأشكال التعاونية في الزراعة، لاشك في أن هذا كله قد أحدث أثره على بناء وطبيعة العلاقات الاجتماعية في الريف المصري، إذ أثر - بالضرورة - على بناء القوة على صعيد المجتمع المصري - ككل - كما أثر على بعض الرؤى الفردية والمجتمعية والمستقبلية لصغار الفلاحين وقُتل من اتجاهاتهم السلبية، بيد أن هذه الآثار كلها، كانت محصلة لعوامل أخرى - بالإضافة إلى قوانين الاصلاح الزراعي - لعل من بينها مناخ المذاهب الليبرالية تجاه الزعامة السياسية الجديدة، ودور المواصلات والاتصال والاعلام، والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، كما لعبت المجانية الكاملة للتعليم - على مستوياته المختلفة - دورا بالغا في إقبال مئات الألوف من أبناء الفلاحين الفقراء على التعليم بكل مايجدته هذا من حراك مهني واجتماعي^(١٧).

كما لعبت قوانين يوليو ١٩٦٢ (المسماة بالقوانين الاشتراكية)، والتي سبقتها مجموعة متتابعة من التشريعات والاجراءات، مثل تخصيص الكثير من المؤسسات الاقتصادية الهامة كالبنوك والشركات بل وتأميم عدد منها (وصولاً إلى نوع من التوجيه الاقتصادي يسمح بتخطيط مركزي)، لعب هذا كله دوراً بالغ الأهمية على صعيد الخريطة الاجتماعية الاقتصادية، وأعاد صياغة الكثير من الملامح الطبقية، وصعد إلى القمة : البورجوازية المتوسطة، واستثار طموحات البورجوازية الصغيرة أو - بالأقل - قطاعات منها، للوصول إلى القمة.

فاذا أضفنا إلى ذلك، تلك المجموعات المتتابعة من التشريعات الاجتماعية الهامة في ميادين التعليم (المجانية الكاملة) والتأمينات الاجتماعية وتشريعات العمل والسكان، فضلاً عن التوسع غير المسبوق في نشر الخدمات التعليمية والصحية بخاصة في جميع أنحاء مصر وبالأخص في الريف الذي طالما عانى من حرمان طويل في هذه المجالات، بالإضافة إلى إسهام الدولة - على نحو مكثف - في تنفيذ خطط طموحة للسكان الشعبي والمتوسط، وأيضاً إجماع ملايين فرص العمل أمام القوى العاملة في مشروعات التصنيع الطموحة، وفي القطاع العام والحكومي، لعل هذا كله، أن يغير الصورة المجتمعية في مصر تغييراً حقيقياً أو كاد.

وعلى الرغم من قلة أو ندرة الدراسات الميدانية في موضوع «القيم الاجتماعية» في مصر خلال هذه الحقبة فيضمي وإردا - مع ذلك ويحق - أن الكثير من قيم مجتمع ما قبل ثورة يوليو قد تغيرت - بشكل أساسي - سواء في المراكز الحضرية، التي تقوضت فيها سلطة الارستقراطية والبورجوازية الكبيرة (إذا جاز استعارة هذه المصطلحات - من الأدبيات الغربية - بالقياس مع الفارق)، وأمسكت عناصر البورجوازية المتوسطة - تحديداً - بزمام السلطة والمبادرة، ونفذت فيها - بالأخص - مشروعات التصنيع الطموحة واجتلبت ملايين المهاجرين من الريف؛ أو في الريف المصري الذي تغيرت فيه أبنية القوة ومعظم هيكل العلاقات الاقتصادية، وكان مسرحاً واسعاً لخدمات تعليمية وطبية واجتماعية وزراعية بشكل مكثف. وبيقين، فإن هذا كله يسمح بافتراض تغيرات كبيرة وأساسية في الهياكل القيمية السائدة، ويزوغ هياكل جديدة ذات معايير ومضامين مختلفة تأثراً بالواقع الجديد. ويلاحظ أن ماسقناه - آنفاً - على جانب من التبسيط والتعميم، ذلك أن المرحلة الناصرية لا ينبغي لها أن توضع في سلة واحدة، إذ من الضروري التمييز - بالأقل - بين مرحلتين : أولاهما : مرحلة النمو الرأسمالي، وثانيهما : مرحلة التنمية بغير الطريق الرأسمالي.

ثورة يوليو - في بداياتها - لم تكن تملك أيديولوجية محددة: (لم يكن هناك برنامج محدد ولامطالب واضحة ولاحركة منظمة قادرة على التعبير عن الارادة الحقيقية للجماهير الشعبية، وبالتالي فلقد اضطرت قيادة الثورة أن تطرح شعارا عاما - بدون أي مضمون اجتماعي - يكون مقبولا من جميع القوى والتيارات، مثل (الاتحاد - النظام - العمل)^(١٧). بل حتى في مرحلة تبلور نوع من الأيديولوجية (بصودور الميثاق الوطني)، فيمكن من (متابعة تدخل السلطة في اختيار أعضاء المؤتمر، أن الاتجاه نحو (الاشتراكية)، كان اختيارا سياسيا وأيديولوجيا للزعيم جمال عبد الناصر) شخصيا^(١٨).

ومن عجب فإن هذا الاختيار الأيديولوجي، الذي يمثل منعطفا هاما في تاريخ ثورة يوليو قد تم، وقوى اليسار الوطني في غياهب المعتقلات، وأن الذين تصدوا لقيادة التطبيق في المرحلة الجديدة هم نفس كوادرو وقيادات المرحلة السابقة عليها، بدون قناعات بالتأكيد. ولعل هذا التناقض الرئيسي ومناخ الحكم الفردي وانعدام الضمانات الدستورية والقانونية (وعدم احترامها إن كان ثمة)، لعل هذا كله أن يكون مسؤولا - بدون اغفال للعوامل الخارجية - عن إجهاض التجربة الوليدة، وبالتالي عدم ترسخ بعض القيم الإيجابية البازغة، بل وسهولة الانقلاب على هذه وتلك، عشية غياب القيادة الفردية عن المسرح.

بل إننا قد نتوقف - قليلا - أمام مستوى غريب من التناقض (من خلال التجربة الناصرية، وهو أن الملامح القهرية للحكم والاستهانة بالضمانات الدستورية والقانونية لضرب خصوم الثورة الحقيقيين أو المتزعمين، وإن أفادت - إلى حد كبير - في التقليل من الكثير من مظاهر الفساد الإداري (الظاهرة)، مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، وذلك على المستويات الأدنى من هرم السلطة دون قممها، ذلك أن المستويات الأدنى كانت في موقع أقرب إلى أن تنال يد الردع، إلا أن مناخ الحكم الفردي القهري هذا، قد عظم من السلبيات التاريخية المعروفة، كالنفاق والفهلوة والوصولية والخنوع والصلبية، لتكون أقرب الوسائل التي استخدمت في ضرب ومحاولات ضرب التجربة الناصرية وإنجازاتها، ولتكون أنجع الوسائل - فيما بعد - لارساء دعائم الفترة اللاحقة. ومن هنا، تكون ذروة الدراما في ظل الحكم الفردي، حتى في حالة النقاء والجديّة والتوجهات التقدمية والوطنية والقومية، ومن هنا ينبغي أن نعي دروس التاريخ، ومن هنا فأننا نعتبر الديمقراطية الحقيقية والضمانات الدستورية والقانونية الجادة، مطلباً ملحا وهاما وضروريا لانجاح ولاستمرار أية تجربة ثورية.

مرحلة الانفتاح الاقتصادي - التقيض وتنشيط القيم المضادة

من المؤكد - وفقا للدراسات والبيانات المتاحة والتي تساندها وتدعمها كافة الملاحظات المتبصرة والمعاشات اليومية - أن مرحلة الانفتاح الاقتصادي، تعد التقيض للمرحلة الناصرية (التنمية بغير الطريق الرأسمالي)، على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولعل هذا التناقض الرئيسي أن يثير - بادية ذي بدء - تساؤلا هاما حول ما نجم عن هذا التناقض بين مرحلتين زمنيتين متلاحقتين من مناخ نفسي يمكن أن نطلق عليه مناخ «البلبلة»، بين جماهير المصريين وبالأخص الشباب. «فالاشتراكية» التي كانت وراء الانجازات الاقتصادية

والاجتماعية الهامة أصبحت سبب هزيمة يونيو ١٩٦٧ (وذلك كما يردد - تقريبا - الكتاب والمفكرون والاعلاميون أنفسهم)، و تيار القومية العربية الذي كان مسئولاً عن أجماع الأمة - أضحى مسئولاً عن المعاناة اليومية لجماهير الشعب المصري، والسد العالي، الحرم الرابع في صرح تاريخ مصر أسمى مسئولاً عن تدهور خصوبة الأرض الزراعية وحتى الزلازل في منطقة أسوان، والمجانية الشاملة في التعليم التي مكنت الملايين من أبناء المعلمين بالمدن وبالريف من نيل فرص المعرفة والتقدم والخبرة العلمية والتكنولوجية، باتت هذه المجانية مسئولة عن تدهور التعليم وسوقته، والدول الاشتراكية الصديقة بالأمس صارت معادية اليوم، والولايات المتحدة الأمريكية رأس الامبريالية العالمية والعدو الأول لحرية وتقديم الشعوب صارت الصديق الكبير والمعين الوحيد، حتى اسرائيل العدو للدود بالأمس صارت الجار الودود. أليس هذا مدعاة للبلبل في جانب الثنائية (غير الواغية) ومدعاة للسلبية ولعدم الثقة في جانب الأقلية (الواغية)؟ ولقد أسهم في تعظيم حجم البلبل والتشكيك، الحملات الاعلامية (التي قادها عدد كبير من إعلامى الفترة السابقة)، وكذلك عدد من الكتب والأفلام السينمائية، التي شوهت الفترة الناصرية، مما نجم عن ذلك - بالضرورة - أن فقدت قطاعات كبيرة من الشعب المصري الثقة في كافة ما قدمه من تفسيحات في سبيل قضايا الانتاج والقضايا القومية جميعا، بل يمكن القول أن الجماهير تشككت حتى في سلامة عقولها^(١٤). بل لقد أحس بالشك - أيضا - مفكر كبير وكاتب له وزنه ومكانته^(١٥).

فاذا انتقلنا إلى تلمس عدد من البيانات الموضوعية ذات العلاقة بسياسية الانفتاح الاقتصادي (والتي أعلن عنها لأول مرة في ورقة أكتوبر الشهيرة في ابريل/نيسان ١٩٧٤)، فإننا لانفرق في التفاصيل الاقتصادية الفنية، إلا في حدود رسم الملامح العامة والسمات المميزة لفترة الانفتاح الاقتصادي، وذلك بدون اغفال لدور التمهيدات الاعلامية ذات الطابع المجعومي الديماجوجي على كل إنجازات المرحلة السابقة والتشكيك فيها - كما قدمنا -، وبالربط بين الانفتاح - كسياسية اقتصادية - من جهة، وبين ملامح السياسة الخارجية الجديدة ذات الطابع التابع للولايات المتحدة الأمريكية والتي توجت باتفاقيات كامب ديفيد (بما فيها خطابات التمهيدات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والأمريكية) وذلك من جهة أخرى.

صدر القانون رقم ٤٣ في يونيو/حزيران ١٩٧٤ مدشنا سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولم ينقض عام ١٩٧٤ إلا وكانت ترسانة القوانين الانفتاحية (والتي بلغت ١٢٤ قانونا)، قد غطت مجمل الحياة والأوضاع الاقتصادية في مصر، وفرضت - بالضرورة - واقعا اجتماعيا جديدا يطفو بافرازاته فوق السطح رويدا رويدا ليحفر معه وقائع الثبات النسبي في أنساق القيم ومعايير الأخلاق لأعوام الستينات الخوالي. في البداية لم يتنبه للمضمون الحقيقي والاتجاه الرئيسي للسياسة الاقتصادية الجديدة التي عبر عنها السيل الجارف من القوانين سوى نفر قليل من المثقفين ذوي الميول اليسارية، ولكن لم تكن تمضي شهور عام ١٩٧٤ وتبدأ نباشير العام الجديد، حتى أحس الجميع بدوامه ارتفاع الأسعار، واستشعرت الطبقات الشعبية الفقيرة مذاق الموت غرقا في محيط الجوع والحربان^(١٦).

وهذه الصورة التي نقلناها - آنفا - ليست من قبيل الصور البلاغية، إذ يؤكدنا تقرير «صندوق النقد الدولي» عن حالة الاقتصاد المصري عام ١٩٧٤: (لقد زاد عجز ميزان الحساب

التجاري زيادة كبيرة في عام ١٩٧٤، وتم تمويل هذا العجز عن طريق تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل وتدهور الموقف تدهورا كبيرا ابتداء من سبتمبر/أيلول ١٩٧٤. وبدأت تظهر زيادات حادة في التأخير في دفع الديون الخارجية^(٣).

وتشير الكثير من الدراسات الاقتصادية إلى تدني نصيب عنصر العمل والأجور والمرتبات من الدخل القومي لصالح نصيب عنصر الملكية (في صورة أرباح وفوائد)، وإلى التناقضات الحادة في توزيع الدخل (٣١٪ من مجمل السكان يستحوذون على ربع الدخل القومي)، وإلى ارتفاع نسبة التضخم (الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار) إلى ما بين ٢٥٪، ٤٠٪ سنويا، وأن إعادة توزيع الدخل (في عهد الانفتاح الاقتصادي) قد تم - أساسا - لصالح طبقات جديدة غير منتجة وهي الرأسمالية الطفيلية التي تعتمد على الكسب السريع من المضاربة والمسمرة واستغلال النفوذ وتميل إلى انحياز الاستهلاك الترفي^(٤).

ولعل مما ينمي الميل إلى زيادة الطموح الاستهلاكي، اغراق السوق بالسلع الكمالية والترفيه (عن طريق الاستيراد بدون تحويل عملة مع أثر ذلك على انخفاض قيمة العملة المصرية تجاه العملات الصعبة وبالأخص الدولار الأمريكي)، وكثافة الاعلان عن تلك السلع بكافة وسائل الاعلام الرسمية (واسعة الانتشار كالتليفزيون)، مما يعطي وزنا من الثقة في السلع المعلن عنها (رغم فساد بعضها أحيانا)، بل كثيرا ما يعلن في الصحف الحكومية عن مشروعات احتيالية وهمية (في مجال الاعلان عن عمالة بالأقطار العربية أو الاسكان بالتملك بخاصة)، ثم لا يلبث المتعاملون أن يكشفوا أنهم ضحايا جرائم نصب واحتيال تقع تحت طائلة القانون.

وفي تقديرنا أن الفجوة الواسعة (والتي تزداد اتساعا)، بين الامكانيات المادية ودخول الأفراد من جهة وبين مستويات الطموح الاستهلاكي العالية (والتي تزداد ارتفاعا) من جهة أخرى، تؤدي إلى واحد من الأعراض المرضية المجتمعية أو الفردية على نحو لا فكاك منه. فقد يكون الطريق هو الانحراف المباشر أو غير المباشر (بصوره العديدة المختلفة) في سبيل الحصول على ثراء سريع بأي وسيلة، سواء كان هذا الانحراف واقعا في دائرة التجريم القانوني أو في دائرة الاستهجان الأخلاقي أو في دائرة المعصية الدينية أو فيها جميعا. كما قد تكون مواجهة الفجوة بين الامكانيات والطموح، في تعدد الأعمال التي يقوم بها على مستوى أداء العمل. وقد تكون المواجهة - على مستوى الحلول الفردية - في الحصول على عمل يقطر عربي نفطي أو آخر، على حساب رعايته لأسرته التي يتركها بمصر على الأغلب وعلى حسب نقص القوى العاملة بداخل مصر (مما رفع أجور الحرفيين والمهنيين بالتالي). وقد تكون المواجهة سلبية، باللجوء إلى الهوس الديني والندروشة الدينية أو بالانزواء في إطار حالة دينية (جماعات التكفير والهجرة مثلا)، أو باللجوء إلى الخمر أو العقاقير المخدرة، وأخيرا بأن تضعف المقاومة النفسية والعقلية للفرد، فينتهي به الأمر إلى المرض النفسي أو العقلي (الصريح أو المستتر). بل قد نذهب إلى أبعد من ذلك، فحتى مع تحجيم الطموح الاستهلاكي - على المستوى الفردي، ومع زيادة موجات التضخم وارتفاع الأسعار على نحو غير مسبوق، فلا يمكن - في حدود الطاقات العادية للأفراد - الاعتصام من الوقوع في واحدة أو أكثر من دوائر التوقعات السلوكية.

وقد نشير - مجرد إشارات سريعة - إلى تفاقم أزمات المواصلات (انخفاض عدد وحدات

المواصلات العامة والزيادة المرتفعة في سيارات الركوب الخاصة والميل الى اقتناء السيارات الفاخرة، والاتجاه الى تصنيع وتجميع سيارات الركوب محليا بشكل يفوق الاهتمام بتجميع سيارات النقل العام^(٣٧). وقد تعكس هذه المقارنة بين التنامي المطرد في عدد السيارات الخاصة والنقص المطرد في وسائل النقل العامة، تكريس القيم الفردية مع اهدار لبعض الموارد الاقتصادية التي توظف لخدمة هذه الأعداد المتزايدة من السيارات الخاصة (مثل الجسور العلوية بما في ذلك من مواد انشائها)، والتي كان يمكن أن توظف في سبيل انشاء مساكن ملائمة لمواجهة الطلب المتزايد عليها^(٣٨).

أما مشكلة الاسكان وتفاقمها، فهي أوضح من أن تتناول في تفصيلاتها فالاستثمارات المخصصة لهذا القطاع الهام تسير في خط يباني هابط (٢٨٪ في عقد الخمسينات الى ١٢٪ في عقد الستينات حتى تصل الى ٦٪ عام ١٩٧٤)^(٣٩)، بالإضافة الى ملاحظ من تنامي ظاهرة الاتجاه الى اقامة الاسكان الفاخر على حساب الاسكان الشعبي والمتوسط، وارتفاع قيمة الايجارات (مع تقدم باهظ وخلو في أكثر الاحيان) وغلبة العروض المتعلقة بالتمليك على تلك المتعلقة بالايجارات، فضلا عن ازدياد حالات النصب والاحتيال والافلاس بالتدليس (من جانب الملاك افرادا وهيئات).

وبما لاشك فيه ، أن هذه المشكلة المتفاقمة، لها انعكاساتها الاجتماعية الخطيرة سواء على مستوى تصعيد سعر الطموح لها وراء المعروض من الاسكان الفاخر (بأي وسيلة : العمل في الخارج ، الانحراف، الفساد). أو على مستوى إعاقه حقيقية أمام راغبي الزواج من النوعين، مما انعكس على ارتفاع متوسط أعمار راغبي الزواج مما يجعلنا أمام ظاهرة بالغة الخطورة والتعقيد، تتعلق بانحرافات مستمرة من جهة أو كبت مضمّن من جهة أخرى.

كما أننا أمام تنامي ظاهرة تقديم الخدمات الخاصة ذات النفقات الباهظة في ميادين بالغة الحيوية، مثل التعليم، فالمدارس الخاصة (بمستويات التعليم المرتفع أو المنخفض) هي طوق النجاة وغاية المراد أمام أولياء الأمور الراغبين عن المدارس الحكومية (المكتظة بالتلاميذ والفقيرة التأثيث)، والذين يلهثون وراء قيم المباهة بتعليم أولادهم في مدارس خاصة بها بعض عناصر أجنبية (اختيرت كيفما اتفق) في التعليم أو في الإدارة، والمصرفات تزيد عاما بعد عام فضلا عن التبرعات (الاجبارية) والهدايا (في الأعياد والاكراميات، بل أثار (المقاولون) ومن لفت لفتهم موضوع إحداث جامعة خاصة بمصرفات باهظة لتقبل أبناء طبقة الافتتاح ومن لفتهم الجامعات الرسمية لضعف مستواهم التحصيلي. وهكذا يتحول التعليم الى سلعة باهظة الثمن، وهكذا تتحول المدارس ودور العلم إلى «بوتيكات»، مع مافي ذلك من تكريس للفردية، وتعظيم للطموح المادي وغرس قيم التعالي والمباهة في الناشئة، مع مافي ذلك من إخلال واضح لمبدأ تكافؤ الفرص الذي نصت عليه الدساتير المصرية المتعاقبة.

وليس موضوع الخدمات الصحية ذات النفقات الباهظة، بأقل وضوحا أو خطورة من موضوع التعليم الخاص، إذ تطلعتنا الاعلانات وتعاوننا الملاحظات، بزيادة حجم العيادات الخاصة والمستشفيات الخاصة (على مستوى رفيع أو عادي)، واستخدام أسماء الأطباء ذوي شهرة

في ذلك، وترتفع يوميا قوائم أتعاب الفحص والعلاج والاقامة بهذه المستشفيات (البوتيكات الطبية).

وإذا كانت ظاهرة تنامي التعليم الخاص والعلاج الخاص، قد تعكس خللا في بعض جوانب تقديم الخدمة المجانية في هذين الميدانين، فليست هذه كل الحقيقة، ذلك ان الحل يمكن ان يعالج في اطار خطة قومية. كما أن هذه الظاهرة تعكس - وهذا هو الأهم - تنامي القيم الفردية من جانب مقدمي الخدمة ومتلقيها على السواء، وجانب الأثنية والانتهازية من جانب مقدمي الخدمة.

أما عن هبوط القيم الثقافية والجمالية، أو مايعبر عنه أحيانا بظاهرة «الانحطاط الثقافي» فلا تحتاج لرصدها إلى غير الملاحظة العابرة، كتحويل معظم محال بيع الزهور ودور بيع الكتب (في منطقة وسط القاهرة بخاصة) إلى محال لبيع الأحذية تحديدًا. كما تشير - مجرد إشارة - إلى المقارنة بين كم وكيف المنتج الثقافي في الستينات عنه في السبعينات، على مستوى المسرح والكتاب والسلاسل الثقافية المنشورة والمواد التلفزيونية المعروضة، وهذا في مجموعه يشير إلى سيادة القيم الهابطة في هذه المجالات الهامة التي تسهم في خلق وتشكيل عقل الأمة ووجدانها.

وقد يكون من الضروري الإشارة إلى مايكشف عنه - من أن آخر - من انحرافات مالية تبلغ حد الجنائيات، ارتكبها نفر غير قليل من نجوم عصر الانفتاح، ونجح بعضهم في الأفلات بما اكتسبه من «مال» بطرق الاحتيال والنصب والفساد الإداري - إلى الخارج. ولاشك في أن ذلك يعكس مناخا من الاستهانة بالقوانين وعدم الدقة في إنفاذها والتحايل عليها، كما يعكس مُناخاً من الفساد الإداري في الوقت ذاته، مما يشجع جوا عاما من التسبب واللامبالاة والاحباط، على حد عبارة لمحكمة القيم في حكم لها في إحدى قضايا الانحراف الشهيرة عام ١٩٨٣ بقولها: (ان اليأس كاد ان يفتك بقلب الأمة).

ولعل الأخطر من هذا كله، أن تصيب القيم الانفتاحية السالبة، المراكز العصبية العليا لعقل ولابداعات الأمة، ونعني بذلك الجامعات، اذ لا يمكن ان تمر قيم عصر الانفتاح التي تركز في أعمال نشيط لقانون: (أكبر ربح ممكن بأقل جهد ممكن)، وتطبيق متعدد الأساليب غير المشروعة للقاعدة القانونية الشهيرة: (الأثراء بلاسبب)، لا يمكن ان يمر هذا كله دون مساس بالمراكز القيادية في تفريخ عقل ووجدان الأمة. (لقد أصبح الانفتاحيون نموذجا لامعا ومبهرا على سطح الحياة الاجتماعية يعلن على الملأ أن الانحراف ومعاداة القانون والأخلاق الاجتماعية هو الطريق الأمثل والاقصر للنجاح. وقد انعكست هذه القيمة على العاملين في القطاع المنتج بالمجتمع وعملت تدريجيا ومازالت تعمل على تدمير قيم الاخلاص في العمل والوفاء له وخدمة الجماهير واحترامها اكتفاء بالأجر الشهري الذي يقره القانون. ومن ناحية أخرى فاننا نزعج أن هناك مناخا عاما يجثم على كل وحدات الانتاج في مصر، مضمونه إصرار كثير من فئات محدودي الدخل العاملين بالقطاع المنتج على إعادة توزيع الدخل القومي باقتطاع ما استلبه الانفتاحيون من نصيبهم في العائد الاجتماعي. وإذا كان الانفتاحيون قد سلبوا نصيب المنتجين متبعين أساليب غير مشروعة، فلاضربان يلجأ المنتجون إلى بعض تلك الأساليب غير المشروعة لاسترداد ماسلب

منهم - أو بالأقل - ما يقدرون على استرداده . أي أننا أصبحنا أمام عملية مستمرة من النهب والدفع المضاد رغم أنف أو من وراء ظهر أو بموافقة القوانين النافذة^(٣١) . ومن هنا بدأت تزوي قيم الابداع الفكري والانتاج العلمي الأصيل وتربية الأجيال ، داخل الجامعات المصرية ، وبدأ الحل الفردي المتمثل في الاعارات إلى جامعات الأقطار النفطية هو المنفذ أمام أعضاء هيئة التدريس ، وإلا - وموازيا معه أحيانا الاثرءاء من الكتب الجامعية التي هبطت مستواها بعماءة ، وأيضا الدروس الخصوصية^(٣٢) .

أما على صعيد الريف المصري ، فإن الملاحظات تشير الى حدوث تغيرات رئيسة في القيم المتعلقة بالعمل والانتاج وبالإستهلاك ، مما يجعل اجراء بحوث ميدانية ضخمة أمرا ملحا . فلعل الهجرة الداخلية من الريف الى المدن على نطاق واسع ومكثف ومنذ بدايات ثورة يوليو ، بالإضافة الى الاتجاه المتزايد نحو التعليم بعد مجانيته والتوسع في الخدمات التعليمية إبان الفترة الناصرية ، لعل هذا أن يكون قد أثر على حجم العمالة الزراعية بالسالب في حدود درجات مقبولة وقد تكون مفيدة . بيد أن الصورة قد تغيرت تماما في عصر الانفتاح ، حيث بلغت الهجرة من الريف الى الأقطار العربية النفطية - بخاصة - حدا كبيرا يكاد أن يندثر بمخاطر جمءة ، ويكاد أن يذكرنا بموجات الماربين من الفلاحين المصريين الى الشام وبرقة عندما كانت تدهمهم الأوبئة وتجتاحهم المجاعات في العصور الوسطى (على نحو ما يذكر «المقريزي» وغيره من المؤرخين) .

فالأرض الزراعية تهجرها أعداد متنامية من الفلاحين ، للعمل في مجالات مختلفة بالأقطار العربية ، وعلى الأخص بالعراق ، وقد تكون الزراعة - كمهنه - هي في ذيل قائمة الأعمال التي يقومون بها في أقطار المهجر؛ وحيث الدخل النقدي أوفر والمذخرات متاحة والإنماجات الاستهلاكية مجسدة على نحو أو آخر ، فإن الفلاح العائد لن يكون فلاحا بقدر مايكون من صغار المدخريين ذوي الميول الاستهلاكية العالية . وإذا كان العمل في غير الزراعة ببعض الأقطار العربية يأتي ببعض السلع الترفية (البراقة) وبعض العادات الاستهلاكية (الحادعة) والتي تتناغم مع قيم عصر الانفتاح ، فلا بأس من أن يتابع الفلاح الباقي في قريته البرامج التلفزيونية حتى ساعات الصباح الأولى ، ولا بأس من أن يباشر أمور زراعته قبيل الظهر ، وتحتفي أو تكاد الصورة التاريخية التقليدية للزراعة المصرية . بل ، إن الملاحظات توقفنا على ظواهر بالغة الخطورة من بينها تجريف الأرض الزراعية وتقسيم بعض الأراضي الزراعية لأقامة المباني عليها ، مما يدر على الفلاح مردودات نقدية مرتفعة ، تمكن له من الانضمام الى هاجرى الأرض والزراعة .

ولعل ما ذكرناه ، عن هجرة الأيدي العاملة الزراعية الى الأقطار العربية النفطية ، أن ينطبق على الهجرة بين القطاعات الأخرى كالحرفيين والمهنيين ، حيث قد ساهم هذا في تكريس وترسيخ قيم الاستهلاك المفرط ، وتشير بعض الدراسات الحديثة ، الى أن المدرس المعار الى أحد الدول النفطية ينفق أكثر من ٦٠٪ من دخله على السلع والمواد الاستهلاكية كذلك الأمر حتى بالنسبة لاساتذة الجامعات المعارين الى هذه الأقطار^(٣٣) .

المناء المريض : وعلى الرغم من قتامة الصورة - مع عموميتها ، فإنها لا تمثل الذروة المساوية بقدر ما يمثلها المناخ المريض الناجم عنها . وقد نلجأ - هنا - إلى تعميمات ، تتعلق بالمناء المشجع على

الانحراف كأقصر الطرق للثراء السريع ومن ثم لاشباع متطلبات الطموح الاستهلاكي المتنامية، وبخاصة في ظل الاحساس بضعف إنفاذ القانون أو التراخي في ذلك، وفي ظل نجاح الكثيرين من رموز العملية الانفتاحية في إثراء فاحش سريع عن طريق المخالفات القانونية والجريمة، وبمكّن البعض منهم من التخلي فترات سمحت بآراء متزايد، وسمحت أحياناً بالهروب من البلاد، فعلى الرغم من شدة قبضة السلطات المختصة في مجال جرائم أمن الدولة (السياسي)، فإن هذه القبضة ليست بنفس القوة والحزم - في أحيان كثيرة - في مجال مكافحة الجريمة الاقتصادية بعامه. كما أننا نميل إلى الربط بين مثل هذا المناخ، والاتجاه المتزايد نحو اللجوء إلى العنف على المستوى الفردي، بل وقد يكون واحداً من الأسباب وراء العنف الذي مارسه بعض الجماعات الدينية المتطرفة، وأياً كان الأمر، فتبدو الحاجة ملحة لاجراء بحوث جادة حول هذا الموضوع.

صراع القيم وحالة المآلئين : في مجتمع متجذر كالمجتمع المصري، تكون القيم البازغة - مهما بدت قوية وواسعة الانتشار - طارئة لم يمكن لها في أعماق المجتمع، وقد يدعو هذا إلى الإشارة - من جديد - إلى الأطروحة التي أوردناها في صدر هذه المناقشة عن مرحلتين «الكمون» و«النشأة» في القيم الاجتماعية، بحسب ظروف بعدي الحرية السياسية والعدل في ميدان العلاقات الاجتماعية الاقتصادية. ومن ثم، فأننا نفترض أن مجتمعنا يمر - آنياً - في فترة صراع بين القيم والقيم المضادة، إذ أن قدرات الأفراد ومقاومتهم وتمكن القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية الانجابية فيهم، هي أمور بالغة الاختلاف، قوة وضعفاً واتساقاً وعدم اتساق، بحسب ظروف كثيرة معقدة. ومن جانبنا، فأننا نتوقع عدولاً عن أو بالأقل تغييرات رئيسية في (سياسات الانفتاح الاقتصادي)، في اتجاه نوع من التوجيه الاقتصادي لصالح الفئات المنتجة، بما سيكون له أثره على إعادة القيم المضادة النشطة حالياً إلى دائرة الكمون. ولعل هذا التوقع ليس من قبيل الأمان، بقدر اعتقادنا أنه السبيل الأوحى أمام الحكومة المصرية لتفادي أمور بالغة الخطورة في حالة استمرار هذه الأوضاع. أمور تهون بجانبها - انتفاضات يناير ١٩٧٧ وأحداث خريف ١٩٨١.

الهوامش

- (١) العين الحمة : هي العين الحارة يستشفى بها الأعمى والمرضى، وفي الحديث الشريف (العالم كالحة) - يراجع : مختار الصحاح : للشیخ الإمام محمد ابن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٧٤.
- (٢) مختار الصحاح : المرجع السابق، ص ٥٨٣.
- 3 - (M. Rosenthal, P. Yudin; A Dictionary of Philosophy, Moscow, 1967, P. 471.
- 4 - Ibid., PP. 39,40.
- (٥) سمير نعيم أحمد : أنساق القيم الاجتماعية : ملاحظاتها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة العاشرة العدد الثاني، حزيران/يونيو ١٩٨٢، ص ١٢٢، ص ١٢٣.
- (٦) نقلاً عن : جمال حمدان : شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان، كتاب الهلال، القاهرة، يوليو/تموز ١٩٦٧، ص ٢٢٠.

- (٦) علي سبيل المثال: دراسات سيد عويس وعلى الأخص؛ ظاهرة إرسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعي، دار مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٦٥. وأيضا، الخلود في لآثار الثقافي المصري، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٦.
- (٧) علي فهمي؛ رؤية جديدة في فهم الواقع الاجتماعي الثقافي المصري، من: علي فهمي وصفتى فوج؛ حوار بين منبهجين، مكتبة مبدولي، القاهرة ١٩٨١، ص ٨.
- (٨) حسين أحمد أمين؛ دليل المسلم الحزين الى مقتضى السلوك في القرن العشرين، دار الشروق، بيروت والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص ٩٨.
- (٩) نشر الى البحث الميداني الهام حول هذا الموضوع، والذي يجره المركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة منذ عام ١٩٨٠ ويشارك فيه الباحث صاحب هذه الدراسة.
- (١٠) تراجع في التفاصيل: علي فهمي؛ البحث في المنهج - نحو علوم اجتماعية قومية، دراسة مقدمة في: المؤتمر الدولي السادس للاحصاء والحسابات العلمية والبيانات الاجتماعية والسكانية - القاهرة (٢٩ مارس/ آذار - ٢ أبريل/ نيسان ١٩٨١).
- (١١) تراجع في التفاصيل: علي فهمي، ملاحظات حول التاريخ الاجتماعي المصري - محاولة في إعادة التركيب (مشروع بحثي)، نص محاضرة عامة (غير منشور) ألقيت بالجمعية المصرية للدراسات النفسية وفي حلقة بحثية بقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة، في غضون شهر مارس/ آذار ١٩٨٣.
- (١٢) جمال حمدان، شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان، مرجع سابق الاشارة اليه، ص ١٦١.
- (١٣) نقلا عن جمال حمدان؛ المرجع السابق مباشرة، ص ١٦١، ص ١٦٢.
- (١٤) انظر في التفاصيل: محمد نور فرحات؛ الأصول التاريخية للبيروقراطية المصرية، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٣.
- (١٥) نقلا عن: محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (٥٢ - ١٩٧٠) دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٦.
- (١٦) تراجع في التفاصيل الكثيرة: تقرير بحث والاصلاح الزراعي في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥٦٣/٥٦٥.
- (١٧) خالد محي الدين، ثورة يوليو، اتجاهات تطورها وآفاقها، نقلا عن: جمال مجدي حسين؛ البناء الطبقي في مصر (٥٢ - ١٩٧٠)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٠٠.
- (١٨) جمال مجدي حسين؛ المرجع السابق مباشرة، ص ١١٣.
- (١٩) سمير نعيم أحمد، أثر التغيرات البنيائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم ومستقبل التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة الحادية عشرة العدد الأول، آذار/مارس ١٩٨٣، ص ١١٤، ص ١١٥.
- (٢٠) هو الأستاذ «توفيق الحكيم» في كتاب: «عودة الوعي».
- (٢١) عبد الحائق فاروق حسن؛ الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي (دراسة في نسق القيم والمفاهيم)، مجلة شئون عربية، تونس، العدد التاسع، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، ص ١٠٤.
- (٢٢) نقلا عن: عادل حسين؛ الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤ - ١٩٧٩)، دار المستقبل العربي - القاهرة، المجلد الثاني، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ١٢٩.
- (٢٣) عبد الحائق فاروق حسن؛ مرجع سابق الاشارة اليه، ص ١٠٦.

- (٢٤) عبد الحائق فاروق حسن؛ المرجع السابق مباشرة، ص ١٠٨. وبين من الاحصائيات الواردة في متن المرجع ازدياد نسبة السيارات الخاصة بنحو ٢٣٪ وانخفاض نسبة السيارات العامة بنحو ١٣٪ ما بين ديسمبر ١٩٧٥ وديسمبر ١٩٧٧.
- (٢٥) عبد الحائق فاروق حسن؛ الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي، سابق الإشارة اليه، ص ١١٠.
- (٢٦) المرجع السابق مباشرة؛ ص ١١٢.
- (٢٧) محمد نور فرحات؛ جامعات مصر وقم الانفتاح الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي، ١٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٣، ص ٢٢.
- (٢٨) المرجع السابق مباشرة؛ ص ٢٢، ص ٢٣.
- (٢٩) محمد السيد سليم؛ أنماط ظاهرة العمالة الى البلاد النفطية العربية، من : مشروع بحث وأثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية - المفاهيم الأساسية ومناهج البحث، من منشورات المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية. القاهرة، بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة - طوكيو، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧٣.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن توفر الاصدارات الخاصة التالية :

- ١- فلسطين
- ٢- القرن المجري الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- النفط الخلي عند الناشئة بالكويت
٥- يابجه

سمر الملحد ديتار كويتي واحد

المقومات العلمية والعملية للبحث السيكولوجي بالمغرب*

أحرشوا الغالي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - فاس

مقدمة

لا جدال في أن التقدم العلمي الذي يعرفه البحث السيكولوجي بمفهومه الغربي، هو نتيجة حتمية لازدهار شروط انتاجه وهذه واقعة يمكن تلمسها بوضوح تام في الأطر المرجعية المؤسسة لهذا البحث، وفي مقدمتها الاختيارات الثقافية الملزمة والأنظمة التربوية المناسبة والمناهج التعليمية الواعدة بالخلق والابتكار. فمنذ أن ظهر هذا البحث بمظهر الفرع العلمي المستقل في نهاية القرن الماضي وهو يسمى إلى تحقيق أهداف علمية وعملية قوامها خدمة الإنسان والمجتمع على حد سواء، رغم بعض المضايقات التي واكبتها استفسارات معرفية حول المصادقية العلمية لهذا المولد الجديد. وتناديا للذكر بمجمل الاطروحات المعروفة في هذا المجال، أرى ضرورة الإشارة في مقدمة هذا العرض إلى فكرة اعتبرها أساسية، أنها فكرة الخصوصية المحلية، بكل ما تنطوي عليه من مميزات اقتصادية واجتماعية وثقافية ومعرفية، التي أصبحت بعض المجتمعات المتقدمة تتخذها بمثابة الاطار الصحيح لبناء بحث سيكولوجي تتماشى أهدافه وأبعاده والخصوصيات النموية لهذه المجتمعات وفي اطار الخصوصية المحلية هاته، تدرج فكرة المحاولة الراحنة عن «المقومات العلمية والعملية للبحث السيكولوجي في المغرب». وهي مساهمة من الداخل تهدف من ورائها إلى مقارنة جملة من القضايا الجوهرية القائمة أساساً على تبيان طريقة التعامل مع هذا الفرع العلمي على المستوى المحلي، والتي يمكن انجازها في الاسئلة المحورية التالية: هل أن النمط الثقافي السائد عندنا يسمح بقيام المعرفة السيكولوجية المطابقة والمنهجيات القادرة على انتاجها؟ بمعنى إلى أي حد يسعف هذا الاطار في تثبيت ركائز منطقية صلبة لتأسيس بحث سيكولوجي عملي مبتغاه الرئيسي مساعدة الإنسان على تحقيق توازنه داخل المجتمع؟ وأكثر من ذلك هل تتوفر حالياً على شروط مجتمعية مواتية لبناء بحث سيكولوجي يجمعه علاقة عضوية بالخصوصيات الحضارية والاجتماعية والثقافية للإنسان المغربي؟ والواقع أن الاجابة على هذه الاسئلة الشائكة، لا يمكن لحالها أن يستقيم

* مداخلة شارك بها الباحث في الندوة التي نظمتها شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس بكلية الآداب بفاس بتاريخ: ٨ - ٩ أبريل ١٩٨٨ حول موضوع «علم النفس والمجتمع».

بدون ان يتوفر السائل على بعض المعطيات والمعلومات الخاصة بالمسار التاريخي والتوجه العلمي للبحث السيكلولوجي في المغرب؟ وما دام أن شيئا من هذا القليل لم ينجز بعد، حيث أن الأصول التاريخية والروافد النظرية والأساليب المنهجية والابعاد التطبيقية لهذا البحث ما تزال كلها في طي الكتمان، فإن صعوبة الاجابة على الاسئلة السابقة تزداد حدة وارتفاعا. وما على السائل الا أن يعيد طرح السؤال : ماذا يمكن قوله عن المقومات العلمية والعملية لهذا البحث في غياب أبسط المعلومات عن تراكمت انتاجه وخصوصيات توجهاته وميزاته ابداعاته، كل ما يجوز القيام به هنا هو المجازفة لبعض الأطروحات التي لا يسمح الاطار المحدد لهذه المساهمة بتبنيها بشكل نهائي، وافضل تقديمها على شكل ملاحظات تمهيدية أرجو ان تجد لدى المهتم ما يبررها كفرضيات اولية لفتح نقاش علمي حول القضية المطروحة.

الملاحظة الاولى : قد لا يختلف حول واقعة غياب الرصد التاريخي للمراحل التطورية التي عرفها البحث السيكلولوجي بالمغرب. وهذه واقعة لا يمكن تجاوزها او تجاهلها كيفما كانت طبيعة المبررات والقرائن التي عادة ما نوظفها في تفسير اسباب هذا الغياب. فاذا كنا نعلم ان اصابة اي مشروع علمي تكمن اساسا في تأكيد اصوله التاريخية واسسه النظرية وابعاده التطبيقية، فإن البحث السيكلولوجي الحقيقي هو الذي يكتب تاريخه لا الذي يمارس هكذا في عزلة تامة عن تاريخه. وما اظن ان المهتمين بالبحث السيكلولوجي بالمغرب راضون على الوضعية الحالية لهذا الميدان الذي ما يزال ينتظر دوره للدخول الى سجل تاريخ العلوم ببلادنا. فهم غير راضين لانه رغم المجهودات المبذولة في مجال التعريف بمحاولاته والاستفادة من نتائجه، فهم لم يفلحوا لحد الان في اثبات اهميته العلمية والعملية حتى يقتنع به عامة الناس. وهذا أمر طبيعي لانه على الرغم من أن أوائل السبعينات من هذا القرن، تشكل الانطلاقة الفعلية لهذا البحث في المغرب، الا انه ليس هناك من حاول التأريخ لمحاولاته بدعوى حداثة عهده احيانا وندره المصادر والوثائق الضرورية احيانا اخرى.

وعلى هذا الاساس، فنحن لم نتساءل بعد عن التراكم الكمي والمعرفي الذي حققه البحث السيكلولوجي بالمغرب، بمعنى ما هي مظاهر الكمية وخصائصه الكيفية؟ ما هي مقوماته العلمية والعملية؟ ما هي مرتكزاته النظرية واساليبه المنهجية وابعاده التطبيقية؟ واكثر من ذلك فنحن لم نتساءل بعد عن المصاديق المعرفية والخصوصية الابداعية لهذا البحث. وفي اعتقادي ان سبب غياب مثل هذه التساؤلات من كتاباتنا السيكلوجية، يرجع فيما يرجع الى ظاهرة التأمل الاستمولوجي المغيبة عندنا. فنحن لم نتفطن لحد الان الى ان انتاجنا السيكلولوجي، ومهما كانت ضخامة تراكمه وصلابة نتائجه لا يمكنه ان يتطور الا اذا تم ربطه بوعي ابستمولوجي يتجلى هدفه الرئيسي في المسئلة المستمرة للتوجهات العلمية والعملية لابعاده البحثية بهدف ابراز مواطن قوتها وضعفها. ويعني هذا ان الاستمرار في تجاهل اهمية التقييم الاستمولوجي لنتائج ابحاثنا السيكلوجية، هو في الوقت نفسه استمرار في توسيع مدار العقم والضيايق الذي تتخبط فيه الهوية المعرفية لهذه الابحاث. اقول هذا للتأكيد فقط على انه من خلال اهتمامي بهذا الموضوع، لاحظت ان التقييم الاستمولوجي لمكونات ومضامين ابحاثنا السيكلوجية، ما يزال يدخل في احدى لوائح سجل المفقودات.

الملاحظة الثانية : اشترت في بداية للملاحظة السابقة الى غياب الرصد التاريخي للمراحل التطورية التي عرفها البحث السيكلوجي بالمغرب. ولتوضيح جانب من هذه المسألة ارى ضرورة اطلاق المهتم على جعل الملاحظات التي توصلت الى تسجيلها على المنحى العلمي والعمل للنتاج السيكلوجي بالمغرب. الا انه افضل الاشارة قبل ذلك الى ان المراجع التي استطعت الحصول عليها، والوارد ذكرها في نهاية هذا العرض، لا تشمل في اعتقادي جميع ما اعد من اعمال سيكلوجية في المغرب، وبطبيعة الحال، فان هذا القصور الخارج عن ارادتنا يرجع الى عوامل عدة نجمها في تلك الصعوبة المعروفة والمتعلقة باستحالة الحصول على كل هذه الأعمال، خاصة وان جزءا كبيرا منها لم ينشر بعد. وهذه واحدة من المشكلات التي لم تعمل مؤسساتنا الجامعية على تجاوزها، اذ انه ليس هناك لحد الان برنامج واضح للتعاون العلمي بين هذه المؤسسات وخاصة على مستوى تبادل ما تم انتاجه من ابحاث ودراسات سيكلوجية سيجد فيها المهتم المادة الخام اللازمة لاية قراءة متأنية، مهما الاساسي هو تبيان مدى تساوق مقومات هذه الابحاث مع الروح العلمية والعملية للبحث السيكلوجي النموذجي.

اذن حتى لا يظهر بمظهر سلمي ننظر اليوم الذي سيتحقق فيه ذلك التعاون المنشود، ارتأنا ان نقدم للمهتم بعض الخلاصات الاولى التي انتهينا اليها من خلال قراءتنا لما توفر لدينا من مراجع عن الانتاج السيكلوجي بالمغرب. وهي خلاصات لا تعتبرها نهائية بل نريدها كاطار عام لمشروع اوسع ننوي انتاجه مستقبلا عن وضعية البحث السيكلوجي بالمغرب. وفي انتظار ذلك يمكن القول بان انتاجنا السيكلوجي يتجلى موقتا في عدة مستويات تندرج من الكتب القائمة الذات، وهي قليلة، الى الاطروحات الجامعية التي لم ينشر منها سوى الجزء الضئيل، الى المقالات، الى اعمال بعض الندوات. لتوضيح هذه المسألة نتقدم فيما يلي بتصنيف اولي لمعظم الببليوغرافيات الخاصة بالبحث السيكلوجي ببلادنا وفق المحاور التالية :

١ - على مستوى الكتب : لقد بلغ عددها الى ٢٠ كتابا، منها ما كتب باللغة الفرنسية ومنها ما كتب باللغة العربية. ففيها يخصص الاولى فان مجموعها يتمثل في ١٠ كتب، نشر اولها سنة ١٩٣٤، حيث ان ستة منها ذهبت الى معالجة موضوع الطفل المغربي اما من منظور سيكلوجي او تربوي او حتى اجتماعي، وان اثنين منها تمحورا حول ظاهرة الشباب المغربي، وان الكتاتين الاخيرين ركزا على الوضع الشخصي والعائلي والوجداني. اما فيما يرجع الى الثانية فان مجموعها قد وصل الى ١٠ مؤلفات، نشر اولها عام ١٩٦٨، تمحورت ثلاثة منها على موضوع سيكلوجية الطفل، وستة منها على موضوع سيكلوجية المراهقة والشباب، والكتاب الاخير تم تخصيصه لبحث موضوع «من الكائن الى الشخص» الا ان ما يجب التنبيه اليه هو ان ١٣ من هذه الكتب، هي في الاصل اطروحات جامعية تقدم بها اصحابها لنيل الشهادة الجامعية.

٢ - على مستوى الاطروحات الجامعية : لقد بلغ عددها الى (٦٣) اطروحة جامعية، منها ما اعد باللغة الفرنسية ومنها ما انجز باللغة العربية. ففيها يتعلق بالصف الاول فهو يضم ٤٦ اطروحة : ٤١ منها اعد لنيل دبلوم الدراسات العليا وخمسة منها لنيل الدكتوراه. وقد تمحورت هذه الاطروحات حول مواضيع سيكلوجية مختلفة وفي مقدمتها سيكلوجية التعلم والتحصيل

الدراسي وسيكولوجية الطفولة والشباب وسيكولوجية المشكلات الاجتماعية وسيكولوجية الاضطرابات العقلية.

اما فيما يخص الصف الثاني، فهويتضمن ١٧ اطروحة : ١٥ منها أعدت لنيل دبلوم الدراسات العليا واثنتان لنيل الدكتوراه. وتتوزع مواضيع هذه الأطروحات بين سيكولوجية الطفل، وسيكولوجية المشكلات الاجتماعية وسيكولوجية المراهقة وسيكولوجية التربية وسيكولوجية الشخصية والذكاء.

٣ - على مستوى المقالات : لقد احصينا ١١٦ مقالة : ٥٧ منها كتبت باللغة الفرنسية و ٥٩ باللغة العربية. وتتوزع مقالات المجموعة الاولى على النحو الآتي : ٢٧ في مجلة لاماليف و ٨ في مجلة الصحة المغربية، وثلاث في مجلة التدريس، واثنتان في مجلة «ب. أ. ب. م» واثنتان في مجلة «شيم»، واثنتان في حويلات معهد الدراسات الشرقية، وواحدة في مجلة المعهد الصحي، وواحدة في حويلات الصحة الجراحية لمستشفى ابن سينا، وواحدة في مجلة السيكلوجية الفرنسية، وواحدة في دفاتر افريقيا واسيا، وواحدة في مجلة الطب العصبي للطفولة، وواحدة في مجلة علم النفس، وواحدة في الحويلات المغربية لعلوم الاجتماع، وواحدة في مجلة العمل الانساني، وواحدة في مجلة الاساس، واثنتان في مجلة «ب. أ. س. م» وواحدة في المجلة الدولية للأمن، وواحدة في بطاقة الطفولة، وواحدة في مجلة التنسيق ومقالة اخيرة في المجلة المغربية لتصنيف الأمراض.

والحقيقة ان المواضيع التي حظيت باهتمام اصحاب هذه المقالات تدخل في حقول سيكولوجية متنوعة تتراوح بين سيكولوجية الطفولة والمراهقة والشباب، كما نجد عند داود زكية في مقالتيها عن : «الشباب، ناقوس الخطر» و«اطفال الامس، شباب اليوم»، ومنير سميرة في مقالتيها عن «نحو نظرية عامة عن الشباب المغربي»، وطاهري عبد الرحيم في مقالته عن «لعبة الحب والعاطفة عند المراهق»، وعبدالواحد الراضي في مقالتيه عن «الشباب في المغرب» و«التنشئة الاجتماعية للطفل المغربي»، وسيكولوجية الانحراف، كما نجد عند الباشا عبداللطيف في مقالته عن «بعض المظاهر المميزة للانحراف في بعض مدن المملكة المغربية» ودريوش احمد في مقالته عن «مختلف انواع المخدرات»، هذا بالإضافة الى ان قسما من هذه المقالات يبحث في مواضيع شتى مثل مقالة بنشقرون فؤاد عن «العلاج النفسي والثقافة المغربية» ومقالة بنادي حسن عن «الازمة السيكلوجية» ومقالة منير سميرة عن «تمثل المكان عند المغربي غير المعلم».

اما بالنسبة لمقالات المجموعة الثانية، فهي تتوزع على النحو التالي : ٢٤ في مجلة الدراسات النفسية والتربوية، وخمسة في مجلة دراسات عربية، وثلاثة في مجلة الوحدة، واثنتان في مجلة التدريس، واثنتان في مجلة كلية الاداب بالرباط، واثنتان في نشرة اللجنة الوطنية المغربية لليونسكو، وواحدة في مجلة الثقافة الجديدة، وواحدة في مجلة الفكر العربي، ومقالة اخيرة في مجلة اقلام المغربية. ومن خلال تصفحنا الاولى لمضامين هذه المقالات خلصنا الى تصنيفها تبعا للمحاور الآتية : فهناك اولا المقالات التي ذهب اصحابها الى التعريف ببعض القضايا السيكلوجية العمة كما نجد عند محمد الدريج في مقالته عن «التعريف بعلم النفس الصناعي» و«اطلالة على علم النفس التجريبي» وعنيمي الحاج في مقالته عن «صرخة ميلاد علم النفس» والمصطفى حدية في مقالته عن «مفهوم اللاشعور بين بياجي وفرويد» وعبدالسلام مزيان في مقالته عن «بداية

الدراسات النفسية في العالم العربي» والغالي في مقالاته حول «وضعية الخطاب السيكلوجي داخل النسق العلمي»، ووضعية سيكلوجية اللغة داخل الحقل السيكلوجي العام، والخصائص الاستمولوجية للتجربة السيكلوجية في الوطن العربي» والمضامين السيكلوجية لنظريات التواصل اللغوي».

وهناك ثانياً المقالات التي ركز فيها أصحابها على دراسة شخصية الطفل بكل مضامينها وإبعادها كما نجد عند أحمد بنعمو في مقالة عن «اللعب وأثره في نشأة الاطفال» وأحرشوا الغالي في مقالة عن «الفهم السيكلوجي لتكون الدلالة اللغوية عند الطفل»، وأوزي أحمد في مقالة عن «الحماية المفرطة للطفل وأثرها على تكوين شخصيته».

وهناك ثالثاً المقالات التي تحورت حول موضوع سيكلوجية المراهقة والشباب كما نجد ذلك واضحاً في مقالة ربيع مبارك عن «دور اللغة العربية في تكوين شخصية المراهق» ومقالة محمد سعيد الشركي عن «الشباب والجماعات»، ومقالة أحمد أوزي عن «المراهق وشخصيته» و«صورة الأب لدى المراهق المغربي».

وهناك أخيراً المقالات التي انصب اهتمام أصحابها على سيكلوجية الذكاء وسبل قياسه، كما نجد عند علال زينون في مقالة عن «نمو الذكاء والموظائف العقلية من منظور التفاعل الثقافي»، وعبد الحق عامر في مقالة عن «كيف ينمو الذكاء؟ مبادئ أساسية حول الذكاء عند بياجيه»، وأحرشوا الغالي في مقالاته حول «وضعية مفهوم الذكاء في المنظومة الاختبارية» و«منظور بياجيه لدور اللغة في النمو المعرفي» و«مظاهر العلاقة بين النمو المعرفي والاكساب اللغوي».

٤ - على مستوى الترجمة : لم نعث سوى على أربع محاولات تتعلق بترجمة بعض المقالات. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى المقالة التي ترجمها كل من الشامي موسى ومحمد الدريج عن «التعلم المبكر للقراءة بلغتين»، والمقالة التي ترجمها أحمد أوزي عن «مجاوبة بين بياجيه وتشومسكي» ثم المقالة التي ترجمها أحمد بنعمو عن موضوع «هل أنت متوازن» وأخيراً المقالة التي قام عبدالحق عامر بترجمتها حول موضوع «النمو العقلي والمدرسي لاختوة تربوا في بيئات مختلفة».

٥ - على مستوى الندوات : إن أول نشاط علمي تم تخصيصه لمعالجة بعض القضايا السيكلوجية والتربوية يرجع تاريخه إلى الأيام : من ٢٨ مايو إلى ٢ يونيو من سنة ١٩٧٩، وهي الأيام التي خصصتها المدرسة العليا للإساتنة بالرباط لندوة «الطفل والتربية والتغير الاجتماعي». وقد أعقبت هذا النشاط نشاطات علمية أخرى تمثلت من جهة أولى في الحلقات الدراسية التي عقدتها مديرية تكوين الأطر أيام ١٣، ١٤، ١٥، مايو من سنة ١٩٨٢ لمناقشة موضوع «وضعية تدريس التربية وعلم النفس بالمراكز الجهوية». ومن جهة ثانية في الندوة التي نظمتها جمعية الشعلة والثقافة يومي: ١٥، ١٦ ديسمبر من سنة ١٩٨٤ حول موضوع «الطفل المغربي في الدراسات السيكلوجية الحديثة». ومن جهة ثالثة في اليوم الدراسي الذي خصصته الجمعية المغربية لعلم النفس يوم: ١١ مايو من سنة ١٩٨٥ لمناقشة موضوع «وضعية علم النفس بالمغرب». ومن جهة أخيرة في الندوة العلمية التي نظمتها أسرة تحرير مجلة الدراسات النفسية والتربوية أيام: ٣، ٤، ٥، أبريل من سنة ١٩٨٦ حول موضوع «ثقافة الطفل في المغرب» وإيضاً في الجلسة العلمية التي

اقامت نفس المجلة لمناقشة محورين اثنين : اولها في موضوع «واقع علم النفس في المغرب» وثانيها في موضوع : «الطفل المغربي والدراسات النفسية الحديثة».

قد يبدو من هذا التصنيف ان انتاجنا العلمي في مجال البحث السيكولوجي وان كان ينطوي على درجة من التراكم الكمي، وخاصة فيما يتعلق بمقاربة جملة من القضايا السيكولوجية الكبرى من قبيل : الطفولة المراهقة والشباب والانحراف والتوافق والشذوذ، فهو ما يزال يتحرك في اكثر من اتجاه ويظهر باكثر من مظهر، وهذا ما يبيح مجرد تراكم كمي لا يرقى الى مستوى التراكم المعرفي الذي يستلزم، وكما نعلم عدة شروط موضوعية اهمها البناء والتأسيس عوض الاستهلاك والمحاكاة لما هو متداول في المنظومات السيكولوجية الغربية. وهي منظومات لا تعرف اي شيء عن الطفل المغربي والشخصية المغربية والثقافة المغربية وغيرها من المظاهر التي تعبر عن الخصوصية المحلية للانسان المغربي والمجتمع المغربي. بالفعل نقول هذا لاننا نعرف جيدا بان الشروط المغربية للانتاج في نطاق هذا الفرع العلمي ما تزال مغنية عندنا نتيجة افتقارنا الى مشروع مستقبلي في هذا المجال. فالبحث السيكولوجي كما يمارس عندنا، اي في كلياتنا ومؤسساتنا وأبحاثنا الجامعية لا يتجاوز حدود الممارسة على المستوى النظري والبعيدة كل البعد عن أي تطبيق مباشر على واقعنا المحلي، لأن ذلك لو تحقق سيمس ظواهرنا النفسية التي يستحسن تقديسها والابقاء عليها كما هي، وكأنها ظواهر مستعصية عن المعرفة السيكولوجية، أولان الباحث الاجنبي لم يعطها بعد بالمعناية الكافية.

الواقع ان هذا الاسلوب في التعامل مع ظواهرنا السيكولوجية، الذي يتخذ احيانا طابع الخضوع للأمر الواقع وإحيانا أخرى طابع التواكالية والافتداء بالآخر، هو الذي ادى بالباحث السيكولوجي في المغرب الى ان يظهر بمظهر المنصر غير الفعال. فهو لم يفهم لحد الان ان الممارسة الفعلية للبحث السيكولوجي هي رهينة بالدخول في حوار حقيقي مع واقعه المحلي بهدف استنطاق مضامينه الحضارية والاجتماعية والثقافية، عوض التهافت المستمر وراء النماذج السيكولوجية الغربية، اذن فبدون ادراكنا للعلاقة التي تجمع بين هذين المستويين : الثقافي والعلمي، ما اظن انه بإمكاننا ان نتحدث عن بحث سيكولوجي مغربي او بالآخرى عن تأسيس بحث سيكولوجي تجمعها علاقة عضوية بالواقع المغربي الحقيقي.

الملاحظة الثالثة : هناك عوامل موضوعية ومعرفية يمكن الاستناد اليها لمعرفة الى اي حد هناك ممارسة حقيقية للبحث السيكولوجي بالمغرب، وهي عوامل تتمثل من جهة في عدد المعاهد العلمية والمؤسسات التطبيقية، ومن جهة أخرى في عدد المساهمات الابداعية والدراسات الميدانية المنشئة بالابتكار والعطاء العلميين. ولو حاولنا في ظل هذه العوامل القيام باستنطاق اولي للمضامين النظرية والمرتكزات المنهجية والابعاد التطبيقية للبحث السيكولوجي في المغرب فخرجنا بالخلاصة التالية : ان الوضعية الراهنة لهذا البحث ما تزال تفتقر الى اهم الشروط العلمية والعملية اللازمة لتأسيس البحث السيكولوجي المأمول على المستوى المحلي. فالمختبرات السيكولوجية لا وجود لها عندنا، والبحوث الميدانية ذات الارتباط العضوي بالواقع الفعلي للانسان المغربي ما تزال في بدايتها الاولى للمعتمة بمظاهر التذليد والتعثر. والانتاج في المجال السيكولوجي ما يزال يشكو عندنا من عقم واضح، حيث لم يتجاوز بعد حدود بعض المحاولات التعريفية بالسيكولوجيا الغربية وبعض الابحاث الجامعية التي لم ينشر منها الا اجزاء القليل. وكما ان المؤسسات

الاجتماعية والمراكز الادارية لا تستفيد من خدمات ما يسمى عندنا بالبحث السيكولوجي . واكثر من ذلك فهي لا تشجع الباحثين على انجاز دراسات سيكولوجية هدفها الرئيسي المشاركة في الدفع بعجلة التنمية نحو النمو والتطور. اذكر هذا فقط للتنبيه الى انه لا ينكر احد ان البحث السيكولوجي بالمغرب غني ببعض المبادرات الفردية للمبرة على وعي بعض الباحثين بضرورة العمل على تنمية الانسان المغربي وعلى دفع عجلة التنمية في عدة قطاعات اجتماعية وتربوية واقتصادية، ولا ينكر احد اندفاع هؤلاء الباحثين الى انجاز ابحاث ودراسات لها اهميتها، لو تم استغلال نتائجها، في فهم الانسان، وتوجيهه داخل المجتمع.

لكن السؤال المطروح، هو لماذا بعد ربع قرن كمل من العمل السيكولوجي ما يزال البحث السيكولوجي عندنا يمارس بمعزل عن المحيط الطبيعي للانسان المغربي؟ لماذا بعد مضي هذه الفترة، لم نتوقف بعد في تأسيس تقاليد علمية وعملية لبحث سيكولوجي تربطه علاقة عضوية بالخصائص الحضارية والثقافية للانسان المغربي؟ او اذا اردنا التفتيق لماذا لم يحل البحث السيكولوجي مكانته المفروضة في مضمار دراسة الخصائص السلوكية للانسان المغربي؟

والواقع ان الاجابة على هذه الاسئلة تستلزم استحضار نوعين من الاسباب : اولها معرفي وثانيها مجتمعي . وبما ان الملاحظة الاخيرة في هذا العرض سنخصصها لاسباب هذا النوع الاخير، فسنكتفي في هذا الاطار بالتركيز على الاسباب الخاصة بالنوع الاول. في الحقيقة ان العجز الذي تعرفه ابحاثنا السيكولوجية في نطاق تناول الانسان المغربي بتشعبات ظواهره السلوكية، وتعددات مشاكله الاجتماعية وخصوصيات ميولاته واستعداداته هو عجز يتحمل جانباً منه كل الممارسين لهذه الابحاث. فهم لم ينجحوا لحد الان في وضع تصور تقريبي لبحث سيكولوجي هادف على المستوى المحلي . وبالتالي فهم لم يدركوا بعد واقع تأخره، حيث اقتصروا على ترديد اهم مفاهيمه ونظرياته ومناهجه على المستوى النظري دون ان يوظفوه في مجال التطبيق المباشر على واقعنا المحلي وعلى ظواهرنا السلوكية التي ما تزال نعتبرها كظواهر مقدسة لها قوانينها العليا التي تسيروها وتوجهها من حيث لا ندري .

اذن ليس من باب المبالغة في شيء اذا قلنا بان الازمة التي يعيشها البحث السيكولوجي عندنا هي ازمة انطلاق وليست ازمة نمو او ما شابه ذلك، فهي ازمة الافتقار الى تصور علمي واضح تجمعهم علاقة وثيقة بالواقع الفعلي للانسان المغربي . انها ازمة الابتعاد عن الواقع المحلي والتعلق بالمنظومات السيكولوجية الغربية التي لا تعرف ادنى شيء عن الخصوصيات الفعلية لهذا الواقع . او بعبارة اوضح ، انها الازمة الناتجة عن الانفصام التام بين ما يوجه تفكيرنا السيكولوجي من ضوابط نظرية غريبة المنشأ، وما نسعى الى فهمه من ظواهر نفسية لها خصائصها المحلية .

الملاحظة الرابعة : ما تزال نواجه عقبا واضحا في مجال البحث والانتاج السيكولوجيين، نظرا لان البنات التحتية والشروط الضرورية لذلك ما تزال مغيبة عندنا . ولهذا فان محدودية البحث السيكولوجي عندنا، تشكل نتيجة طبيعية لما تتخبط فيه مؤسساتنا التربوية ومراكز بحوثنا من مشاكل عدم الاستقلال الذاتي، وضعف في التجهيزات اللازمة لممارسة البحث السيكولوجي، ونقص في التشجيع المادي، وغياب الاعتراف بالدور الذي يمكن لنتائج هذا البحث ان تلعبه في

شتى القطاعات التنموية. وفي ظل هذه الأوضاع ماذا يمكن للباحث السيكولوجي ان يقدمه للانسان المغربي؟ ما هو سبيله الى تجاوز هذه الوضعية غير الصحية، خاصة وان نتائج نتائج الميدان الذي يعمل في نطاقه أصبحت تحظى بمكانة متميزة ضمن البرامج والمخططات التي توظفها بعض المجتمعات بهدف خدمة الانسان وتحقيق توازنه. في اعتقادي ان مشكلا من هذا القبيل لا يمكنه ان يعرف حله المناسب، الا في اطار إيجاد حل شمولي للمشكل العام الذي يتخبط فيه المشروع العلمي بالمغرب. وما أقصد اليه هو ان حل هذا المشكل لا يكمن في فتح الباب على مصراعيه لتشجيع بعض المبادرات الفردية، وهو الامر الذي أصبح يعرف نسبة من الرواج في بعض مؤسساتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهي المبادرات التي، وباعتراف كل الذين سبقونا في هذا المجال، غالبا ما ينتابها الانطفاء والانكماش رغم بعض نتائجها المحدودة. اقول هذا لأن الاستمرار في تشجيع مثل هذه المبادرات، لن يعمل الا على تعطيل مسيرة البحث السيكولوجي المأمول على المستوى المحلي. وهي المسيرة التي لا يمكنها ان تنطلق الا اذا استكملت الشروط الضرورية لانطلاقها. فبدون نهجنا لسياسة ثقافية مضبوطة تضع في مقدمة اهدافها تشجيع البحث السيكولوجي وخدمته لبلوغ التصور المحلي المرتقب، وبدون توفيرنا لمحيط اجتماعي يساعد على انتشار العمل السيكولوجي الجماعي، عوض العمل السيكولوجي الفردي، وبدون توسيعنا للمخططات التنموية من الميادين الفلاحية والصناعية الى الميادين الثقافية والعلمية، وبدون تخصيص جزء من ميزانياتنا المالية لتمويل البحث السيكولوجي الجماعي، فبدون كل هذا ما اطرن ان ما يسمى بالبحث السيكولوجي في المغرب سيعرف تطورا او بالاحرى انطلاقة فعلية وخاصة على مستوى المشاركة في كل خطة تنموية هادفة الى خدمة الانسان والمجتمع على حد سواء.

اذن حتى لا يعيش مجتمعنا المغربي على غياب تام لبحث سيكولوجي فعلي، فمن المفروض إعادة النظر في طريقة التعامل معه، اذ لا يكفي ان ندرسه في معاهدنا وكراساتنا النظرية ونقول باننا بلغنا مستوى الانتاج فيه بل لا بد من تجديد هيكلته اذا اريد لتناجحه ان تسخر لخدمة الواقع المغربي، هذا الواقع الذي طالما رفعنا شعارات فهمه ونحن نجعل ابسط مقوماته وخصائصه.

المراجع*

الكتب المؤلفة باللغة العربية

- الحبابي محمد عزيز : من الكائن الى الشخص، مكتبة دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨.
الحبابي محمد : شيبتي في افق الثمانينات - دار النشر المغربية ١٩٧١.
رشدي فكار : الشباب وحرية الاختيار، دار المعارف للطباعة والنشر، الرباط، ١٩٧٥.
الكتاني ادريس : ظاهرة انحراف الاحداث : دراسة اجتماعية للطفولة المنحرفة في المغرب، مطبعة التومي، الرباط، ١٩٧٦.
صلاح مرحاب : فرج عبدالقادر طه : الصورة المغربية لمقياس وكسلر - بلفيو لدكاه الراشدين والمراهقين، مطبعة كوثر، الرباط ١٩٧٧.

* لقد نضلتا ترتيب هذه المراجع تبعا لتاريخ نشرها.

- احرشاوا الغالي : ميخائيل اسعد : مغربة رائز وكسلر للذكاء الراشدين وتعبيره على طلبه الثانوي بفاس، مطبعة محمد الخامس، فاس ١٩٧٨ .
- اوزي أحمد : سيكولوجية المراهقة، منشورات مجلة الدراسات النفسية والتربوية، الرباط ، ١٩٨٦ .
- مجاهد الشهابي الكتاني : شخصية الجانح، مطبعة الامنية، الرباط ، ١٩٨٦ .
- مبارك ربيع : عواطف الطفل، دار النشر العربية للكتاب بتونس، ١٩٨٧ .
- احمد اوزي : الطفل والمجتمع، مطبعة النجاشي الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٨ .

المقالات المؤلفة باللغة الفرنسية

- Hardy (G) : L'enfant Marocain, Paris, Larose, 1934.
- Lahbabi (M.A.) : De l'être à la personne, P.U.F., Paris, 1954.
- Bourgeois (P) : L'Univers de l'écuyer marocain, Faculté des lettres, 5 Fasciculés, Rabat, 1959 - 1960.
- Adam (A) : Une enquête auprès de la jeunesse musulmane du Maroc, Aix-en-Provence, 1963.
- Pascon (P), Bentahar (M) : Ce qui disent 296 jeunes ruraux, Etudes Sociologiques sur le Maroc, BES, 1971.
- Radi (A) : Processus de la socialisation de l'enfant, Que sais-je? P.U.F., 1973.
- Cherkaoui (M) : Les paradoxes de la réussite scolaire, P.U.F., Paris, 1979.
- Sigelmassi (M) : Enfants du Maghreb entre hier et aujourd'hui, Soden, 1984.
- Akesbi (M.A) : Servage et interdependance, Ed. Maghrebines, 1985.
- Boomans (M) : Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, Mouton, Paris.

الاطروحات الجامعية التي أعدت بالعربية^(٣)

- ادريس الكتاني : ظاهرة انحراف الاحداث : دراسة اجتماعية للطفولة المنحرفة، كلية الاداب - الرباط ، ١٩٧٤ .
- ربيع مبارك : اثر الاسرة والمدرسة والمجتمع في عواطف الاطفال الذكور، كلية الاداب، الرباط، ١٩٧٥ .

(٣) نشير الى أن هذه الأطروحات لا تعبر عن العدد الاجمالي للرسائل التي أعدت إما داخل الجامعة المغربية أو خارجها .

- خديجة المسدالي : ظاهرة البغاء بالمغرب في الوقت الحاضر، كلية الاداب - الرباط، ١٩٧٦.
- صلاح مرحاب : مغربة مقياس وكسلر بلفيو للذكاء واستخدامه في دراسة العلاقة بين غياب العمال والذكاء، كلية الاداب، الرباط، ١٩٧٧.
- اوزي احمد : سيكولوجية المراهقة، كية الاداب، الرباط، ١٩٧٩.
- عيني الحاج : الذكاء والانتباه الاجتماعي، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٠.
- الشهابي مجاهدة : السمات الشخصية للجائحين في المجتمع المغربي، كلية الاداب، فاس، ١٩٨١.
- أحرشوا الغالي : تصميم اختبار مغربي لقياس ذكاء الاعمار (١٥ - ٢٥) سنة، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٢.
- افرفار علي : بناء اختبار لقياس ذكاء الاطفال في المغرب، كلية الاداب فاس، ١٩٨٢.
- صلاح مرحاب : التوافق النفسي وعلاقته بمستوى الطموح : دراسة مقارنة بين الجنسين في مرحلة المراهقة بالمغرب (رسالة دكتوراه) جامعة عين شمس، ١٩٨٤.
- اوزي احمد : المضمون النفسي والاجتماعي لصورة الطفل في الادب القصصي المغربي (رسالة دكتوراه) جامعة عين شمس القاهرة، ١٩٨٥.
- ميتسم مفتاح : الاختيار في الزواج وعلاقته بالاستجابة العصبية لدى المرأة - كلية الاداب، فاس، ١٩٨٦.
- عبد المجيد شرف : القيم الاسروية والاتجاهات الوالدية نحو الطفل المغربي، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٦.
- رياض محمد : الهجرة الى المدن واثرها في شخصية ابناء المهاجرين وفي تحصيلهم الدراسي، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٦.
- الداشمي محمد : الاتجاهات الوالدية في تنشئة الطفل المغربي في الحضر، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٧.

الأطروحات الجامعية التي أعدت بالفرنسية

- Bourgeois (P) : L'Univers de l'écolier marocain, (thèse de doctorat), Faculté des lettres, Rabat, 1959-1960.
- Radi (A) : Naissance et évolution des mouvements de jeunesse et des organisations d'éducation populaire au Maroc, Faculté des lettres, Paris, 1964.
- Zniber (F) : Les relations mère-enfant dans le milieu traditionnel Marocain, Paris V, 1976.
- El Farouki (M) : Les deperditions scolaires au Maroc, Ecole statistique, Rabat, 1978.

- Meki (T) : Contribution à l'étude de l'abus de drogues parmi les jeunes de Casablanca (thèse d'état), Maroc, 1979.
- Kabbaj (M) : Contribution à l'étude de la pensée formelle de l'adolescent scolarisé marocain, Univ. libre de Bruxelles, 1979.
- Assia Akasbi (M) : Servage et interdependance, Univ. de Paris VII, 1979.
- El Amrani (K) : L'image du corps chez la femme, Paris, 1979.
- Ez-Zahir (A) : Le rôle de la valorisation de la langue française dans l'apprentissage du français chez l'enfant, Toulouse, 1980.
- Benomar (B) : Analyse du comportement verbo-Cognitif dans les classes de philosophes de Rabat-Sale', Univ. libre de Bruxelles, 1980.
- Eddarij (M) : L'arriération scolaire, Univ. libre de Bruxelles, 1980.
- Kaled (A) : Ecole et delinquance Jevnile au Maroc, Univ. de Bordeaux II 1981.
- Chikhi (L) : Contribution à l'étude de l'image mentale chez l'adulte, Nice, 1981
- Hadia (M) : Problème de communication chez les émigrés, Nice, 1982.
- Abdelhay (I.A) : L'angoisse dans le rêve-éveillé-dirigé, Univ. de Lille, 1982.
- Janine seux : L'image de l'enfant et de la Société à travers les manuels scolaires au Maroc, Paris, 1983.
- Emran (A) : Effects psycho-chimiques et emprises psycho-Sociales dans la consomation envirante (le kif au Maroc), Paris VII, 1983.
- Afilal (R) : L'Etudiante marocaine à Rabat : "Tradition et modernité," Univ. de Nice, 1983.
- Esbaï (A) : Style cognitif et accès à la pensée formelle, Univ. de Nancy II, 1983.
- Chazouan (M) : Contribution à l'étude de la thérapie traditionnelle (Doct. d'état), Toulouse, 1986.
- Hadia (M) : L'identification chez l'enfant rural (Doct. d'état), Nice, 1987.
- Daoudi (R) : La littérature enfantine au Maroc, Faculté des lettres, Rabat.

التصووص الترجمة

عبدالحق عامر : النمو العقلي والمدرسي لاختوة تربوا في بيئات مختلفة، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الأول، يناير ١٩٨٢، ص ص : ١٦٢ - ١٧٠.

- اوزي احمد : مجابهة بين يياجي وتشومسكي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد ٣، ديسمبر ١٩٨٣ ص ص : ٦٩ - ٧٤ .
- احمد بنعمو : هل انت متوازن، مجلة الدراسات النفسية والتربوية العدد : ٣، ديسمبر ١٩٨٣، ص ص : ١٤٥ - ١٦٠ .
- الشامي موسى، الدريج محمد : التعلم المبكر للقراءة بلغتين، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٦، يونيو ١٩٨٦، ص ص : ٢٥ - ٤٠ .

المقالات المؤلفة باللغة العربية

- أثر السينما على الاطفال والمراهقين، اللجنة الوطنية المغربية لليونسكو، رقم : ٣١، الرباط، ١٩٦١ .
- أثر التلفزيون على الاطفال والمراهقين، اللجنة الوطنية المغربية لليونسكو، رقم : ٤٣، الرباط، ١٩٦٥ .
- ربيع مبارك : دور اللغة العربية في تكوين شخصية المراهق، مجلة كلية الاداب بالرباط، العدد الاول، يناير ١٩٧٧، ص ص : ١٦٥ - ١٧٥ .
- خديجة المسدالي : مظاهر البغاء بالمغرب في الوقت الحاضر، مجلة كلية الاداب بالرباط، العدد الاول، يناير ١٩٧٧، ص ص : ٢٨٥ - ٢٨٧ .
- عبدالواحد الراضي : عملية التنشئة الاجتماعية للطفل المغربي، الثقافة الجديدة، العدد : ١٨، ١٩٧٧، ص ٧٣ .
- عمران عبدالرحيم، التيجيري محمد : مفهوم الصحة والمرض بين تمثيلات الثقافة المغربية ومنظور مستشفيات الامراض العقلية بالمغرب، مجلة اقلام المغربية، العددان : ٥ - ٦، ديسمبر ١٩٨٠ .
- اوزي احمد : المراهق وشخصيته، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الاول، يناير ١٩٨٢، ص ص : ٦٦ - ٧٩ .
- اوزي أحمد : صورة الاب لدى المراهق المغربي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢، ديسمبر ١٩٨٢، ص ص : ٣١ - ٤٦ .
- المصطفى حديد : حول التنشئة الاجتماعية للطفل القروي بالمغرب، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢ - ديسمبر ١٩٨٢، ص ص : ٤٧ - ٥٨ .
- الدريج محمد : اطلالة على ميلاد علم النفس التجريبي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الاول، يناير ١٩٨٢، ص ص : ٣٨ - ٥١ .
- الدريج محمد : التعريف بعلم النفس الصناعي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية العدد : ٢، ديسمبر ١٩٨٢، ص ص : ١١١ - ١٢٦ .
- عبدالحق عامر : كيف ينمو الذكاء : مبادئ اساسية حول الذكاء عند يياجي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢، ديسمبر ١٩٨٢، ص ص : ٦٩ - ٧٨ .
- عبد السلام مزيان : بداية الدراسات النفسية في العالم العربي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الاول، يناير ١٩٨٢، ص ص : ٢٦ - ٣٧ .

- علال زينون : نمو الذكاء والوظائف العقلية من منظور التفاعل الثقافي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢ يونيو ١٩٨٢، ص ص ٥٩ - ٦٨.
- محمد السعيد الشركي : الشباب والجماعات، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢، ديسمبر ١٩٨٢، ص ص : ١٠٣ - ١١٠.
- محمد جسوس : التطورات العائلية والتنشئة الاجتماعية للطفل المغربي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الأول، يناير ١٩٨٢، ص ص : ٥٢ - ٦٥.
- الشهب محمد : تصور القرويين لمكانة المدرسة في المجتمع المغربي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٣، ديسمبر ١٩٨٣، ص ص : ٢٢ - ٣٢.
- عنيبي الحاج : صرخة ميلاد علم النفس، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٣ ديسمبر ١٩٨٣، ص ص : ٤١ - ٥٢.
- ربيع مبارك : الكتابة للأطفال في علاقتها بالتنمية، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٣ ديسمبر ١٩٨٣، ص ص ١٥ - ٢١.
- اوزي احمد : كتاب اللغة والفكر لنوام تشومسكي، التدريس، العدد : ٧، ١٩٨٤ ص ص : ٦٦ - ٦٧.
- الشهب محمد : الوضعية المركزية للمدرس والعلاقة مدرس متعلم : بعض النتائج التربوية، التدريس، العدد : ٧، ١٩٨٤، ص ص ١٤ - ٢٢.
- اوزي احمد : التحليل النفسي والادب القصصي، الدراسات النفسية والتربوية العدد : ٥، ديسمبر ١٩٨٥، ص ص : ١٧ - ٢٦.
- احرشاو الغالي : الفهم السيكلوجي لتكون الدلالة اللغوية عند الطفل، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٥، ديسمبر ١٩٨٥، ص ص : ٢٧ - ٣٨.
- احرشاو الغالي : البعد الاستعمولي لمشروع بياجي، دراسات عربية، العدد : ٦ ابريل ١٩٨٥، ص ص : ٨٧ - ٩٦.
- احرشاو الغالي : دور الاساليب القياسية في بناء البحث السيكلوجي وهيكلته، دراسات عربية، العدد : ١٢، أكتوبر ١٩٨٥، ص ص : ١٢٣ - ١٣٠.
- احرشاو الغالي : وضعية معامل الذكاء في المنظومة الاختيارية، دراسات عربية يناير ١٩٨٥.
- احرشاو الغالي : منظور بياجي لدور اللغة في النمو المعرفي، دراسات عربية العدد : ٨، يونيو ١٩٨٥.
- احمد بنعمو : اللعب واثره في تنشئة الاطفال، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٥، ديسمبر ١٩٨٥، ص ص : ٣٩ - ٤٤.
- المصطفى حدية : مفهوم اللاشعور بين بياجي وفرويد، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٥، ديسمبر ١٩٨٥، ص ص : ٧ - ١٥.
- احرشاو الغالي : وضعية الخطاب السيكلوجي داخل النسق العلمي، دراسات عربية، العدد : ٤ : فبراير ١٩٨٦، ص ص ٧٣ - ٧٨.
- احرشاو الغالي : الخصائص الاستعمولية للتجربة السيكلوجية في الوطن العربي مجلة الوحدة، العدد : ٢٦/٢٧، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٦، ص ص : ١٨٥ - ١٩٠.

- احرشاؤ الغالي : مظاهر العلاقة بين الاكتساب اللغوي والنمو المعرفي، الفكر العربي، العدد : ٤٤، السنة السابعة، كانون الأول، ١٩٨٦ ص ص : ٢٢٠ - ٢٣٣ .
- عمود بنعبود، محمد ربي : اكتساب اللغة، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٦ يونيو ١٩٨٦، ص ص : ٤١ - ٥٣ .
- موسى الشامي : التداخلات اللغوية وأثرها في تعليم اللغات الحية، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٦ يونيو ١٩٨٦، ص ص : ٦٢ - ٦٧ .
- احرشاؤ الغالي : وضعية سيكولوجية اللغة داخل الحقل السيكولوجي العام، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٧، فبراير ١٩٨٧ ص ص : ٧٥ - ٨٢ .
- احرشاؤ الغالي : موقع الاستمولوجيا التكوينية داخل النزعات السيكولوجية، دراسات عربية، العدد : ٣، يناير ١٩٨٧ .
- احرشاؤ الغالي : المضامين السيكولوجية لنظريات التواصل اللغوي، مجلة الوحدة، العدد : ٣٤/٣٣، يونيو - يوليو ١٩٨٧، ص ص : ٤٨ - ٥٥ .
- احرشاؤ الغالي : المنظور السيكولوجي لأزمة الشباب العربي، مجلة الوحدة العدد : ٣٩، ديسمبر ١٩٨٧، ص ص : ٤٧ - ٥٥ .
- ابراهيم ازروال : علم النفس العمل .. لماذا؟ الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٧، فبراير ١٩٨٧، ص ص : ٨٣ - ٩٧ .
- المصطفى حدية : مفهوم اللاشعور بين بياجي وفرويد (تتمة)، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٧، فبراير ١٩٨٧، ص ص : ٦٦ - ٧٤ .
- سعيد بحير : الارشاد السيكولوجي، الدراسات النفسية والتربية، العدد : ٧ فبراير ١٩٨٧، ص ص : ٥٧ - ٦٥ .

المقالات المؤلفة باللغة الفرنسية

- Lapin et Bargach (A): L'enfance au Maroc, Maroc-Médical 33:288-327, 1924.
- Hardy (C), Brunot (L): L'enfant Marocain, Essai d'éthnographie scolaire BEPM, 63, Janvier 1925;
- Brunot (L): Comment pensent nos élèves Marocain, BEPM, 116, Novembre-December, 1931, 465-471.
- Bon Jean (M): L'œuvre de la France dans la protection de l'enfance au Maroc, Bulletin d'hygiène du Maroc 5:5, 1945.
- Bourgeois (P): Représentation du monde chez l'écolier marocain, Doc. Cheam n° 1090, 1949 : 123.
- Lalu (P): Le nourisson et sa mère au tafilalt, Maroc-Médical, 273: 96 - 100, 1948.

- Etienne (J): Une famille marocaine, l'évaluation sociale du Maroc ; cahiers de l'afrrique et de l'asie, I, Paris, S. d. 1950 :6-51.
- Bercher (L): Le marocain devant l'enfant, Doc., cheam n° 1688, vol. 64. 1950 : 13.
- Depuis (M): Essai sur la psychologie des jeunes au Maroc, coordination, Rabat, n° 3, 3° Trim 1955 : 33-34.
- Igerig (Dr): Milieu culturel marocain et nevrose, Maroc-Médical, casa, Mai 1955 : 648.
- Igerig (Dr): Introduction à la psychologie marocaine, Maroc-Médical 365, Octobre 1955, Nosologie marocaine 1.
- Oucetta (O): Essai sur la psychologie du malade marocain, Maroc-Médical 365, 1333-1338, 1955.
- Selosse (J): L'examen psychologique des mineurs delinquents au Maroc, Bulletin de psychologie, X, 12, 1957 : 94-96.
- Selosse (J): Introduction à l'étude de la délinquance Jevvenile au Maroc, BESM XXI n° 75, 3° Trim. 1957 : 305-318.
- Achour (M): Les jeux de l'enfant marocain, Maroc-Médical, 368-480. 1956.
- Mas (Marie): La petite enfance à Fes et à Rabat, Etude de Sociologie citadine, Annales de l'institut d'études orientales, Faculté des lettres et des Sciences humaines d'Alger, T, XVII, 1959 : 1-144.
- ElBacha (A): Quelques Aspects particuliers de la délinquance Jevvenile. Dans certaines villes du royaume du Maroc, Revue international de police criminelle n° 20, Paris, 1960 : 11-12.
- Pirot (H): Problème de psychologie appliquée au Maroc, Collection du travail humain, Paris, 1960, : 53-66.
- Selosse (J): Contribution à l'étude des attitudes d'une population Citadine marocaine musulmane, Etude des effets de la sociolisation et de l'urbanisation, psychologie française, Paris, n° VI, Juillet 1961 : 216.
- Odoril: Le père, la mère, l'enfant, leur sens psychologie, reflexions sur des testes pour définir, dans un environnement Marocain, le sens psychologie de quelques termes: le père, la mère, l'angoisse de l'enfance, Maroc-Médical, 480: 355, 1965.
- Rolland (J.C.): Developement de la personnalité et incidences de l'environnement au Maroc, Maroc-Médical 479: 269, 1965.
- Daoudcz (Z): Des garçons et des filles, Lamailf, n° 5, Juillet-Aout 1966 : 7-11.

- Jenaistar (A): Qu'est ce qui fait le plus peur au enfants, Lamalif, 16 Novembre, 1967 : 21.
- Radi (A): Les jeunes au Maroc, Les carnets de l'enfance, n°7, Janvier 1968.
- Radi (A): La sociolisation de l'enfant marocain, Annales de Sociologie du Maroc-Rabat, 1969.
- Bon Michel: Jeunesse marghrebine et developpement, Lamalif, n° 29, Avril 1969 : 12.
- Daoud (Z): Enfants d'hier, Adultes d'aujourd'hui, Lamalif, 40, Juin-Juillet, 1970 : 44.
- Mountasser: Orientation scolaire ou élimination, Lamalif, 12, Mai 1970 : 7-8.
- Pascon (P): Les enfants du haouz, Lamalif, 1948, 1971 : 32-34.
- Benad (H): La crise psychologique, Lamalif, n° 53, Mars-Avril 1972, : 18.
- Mounir (S): Esquisse d'une théorie générale de la jeunesse marocaine, Lamalif, 54, Aout 1972 : 16-23.
- Chkili (J) et El Khamli (A) : Les psychoses puerperales en milieu marocain, Apropos, de 100 observations, Annales Médico-chirurgicales d'avicennes, 4(4-5): 167-188, 1973.
- Mounir (S): La représentation de l'espace chez le Marocain illitré, Lamalif, 40, Juin-Juillet, 1973 : 24.
- Lahjomni (A): Langue et société dans le maroc Contemporain, Lamalif, Pro-culture, n° 3-4, 1974.
- Maghnia (M): L'ère des majadibs dans l'école et la rue, psychologie de la marginalité de la jeunesse, Lamalif, 76, Nov-Dec., 1975 : 28-30
- Daoud (Z): Les fous d'hier et Ceux d'aujourd'hui, Lamalif, 81, Juin-Juillet, 1976 : 20.
- Souag (M) : Les cultures des enfants, Lamalif, 89, Juin-Juillet, 1977 : 37.
- Tahiri (A): Le jeu de l'amour et de l'affectivité chez l'adolescent, Lamalif, 89, Juillet, 1977 : 28.
- Radi (A): Adaptation de la famille au changement social dans le maroc urbain, BESM, n° 135, 1977.
- El Amrani (K): Relation mère-enfant, Attadris, Mai-Juin 1977 : 117-144.
- Daoud (Z): Jeunesse, cri d'alarme, Lamalif, 93, Decembre 1977 : 3.
- Daoud (Z): Les enfants qui disparaissent, Lamalif, 85, Janvier, 1977, : 5.
- Briouch (M): Des differents types de drogue, Lamalif, 93, Decembre 1977 : 5.

- Daoud (Z): La rentrée scolaire, une chaise et un peu d'espace, Lamalif, 100, Sept. - Oct. 1978 : 4-5.
- Daoud (Z): Enseignement primaire: inégalité et deperditions, Lamalif, 95, Mars 1978 : 28-31.
- Ibaaquil (L) Quelques Aspects de la socialisation scolaire au Maroc, Attadris n° 4-5, Juillet-Decembere 1978 : 7-19.
- Benjilali (L) ; El Gharbaoui (D) : L'enfant, l'éducation et le changement social, Attadris, n° 6 Mai-Juin, 1979 : 79-80.
- Bruno (E) : Quelques reflexions sur l'enfant marocain entre la tradition et le modérnité, Attadris, Mai-Juin 1979 : 50-56.
- Chaoui (M) : Les enseignants, Lamalif, 98, Juin 1979.
- Daoud (Z) : Nos enfants à refaire, Lamalif, 105, Mars-Avril, 1979.
- Salmi (J) : Et si on parlait des enfants, Lamalif, 109, Oct. 1979 : 47-48.
- Benhamed (C) : La mixité à l'école et ailleurs, Lamalif, 118, Aout-Septembre 1980 : 34.
- Jenaistar (A) :Ecole, famille et société au Maroc, Lamalif, 116, Mai 1980 : 49.
- Benchekroun (M.F) : Psychothérapie et culture Marocaine, Lamalif, n° 124, Avril 1981 : 46.
- Daoud (Z) : Les enfants de Fès, Lamalif, 123, Fevrier-Mars, 1981 : 60.
- Ziou Ziou (A) : Reflexions sur la thérapie traditionnelle, Lamalif, n° 143, Fevrier-Mars 1983.
- Ziou Ziou (A) : Psychiatrie moderne, psychiatrie traditionnelle, Lamalif, 161, Decembre 1984.
- Larheribi (A) : Maladie mentale et acculturation, Al Asas, 62, Septembre 1984.
- Benghazi (A) : Les fous ces mal aimés, Le message, 30, 1984.

ابن سينا . ابو علي الحسين بن عبد الله
 ميمون . ميمون بن عبد الله . ميمون الطبرقي ١٢

ابن قسبة . يحيى بن عبد الله . قسبة
 قسبة . قسبة بن عبد الله . قسبة

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

الفهرس

ابن طفيل . ابو بكر محمد بن عبد الملك
 ابن طفيل . ابن طفيل . ابن طفيل
 ابن طفيل . ابن طفيل . ابن طفيل

ابن طفيل . ابن طفيل . ابن طفيل
 ابن طفيل . ابن طفيل . ابن طفيل
 ابن طفيل . ابن طفيل . ابن طفيل

ابن طولون . ابن طولون . ابن طولون
 ابن طولون . ابن طولون . ابن طولون

ابن طولون . ابن طولون . ابن طولون
 ابن طولون . ابن طولون . ابن طولون

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا
 ابن سينا . ابن سينا . ابن سينا

صدر العددان التاسع عشر والعشرون

الاشتراك السنوي: ٢٠٠ دولار أميركي

العنوان:

Abu Hishmah Bldg. Farabi Street
 Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968
 Beirut — Lebanon — Tel: 370071 • ٢٧٠٠٧١ هاتف

بناية أبو حشمة — منطقة الطريف
 حي الوتوات — شارع الفارابي
 ص ب: ١٤/٥٩٦٨ بيروت — لبنان

Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics

**الاسلام الراديكالي: تعاليم العصور
الوسطى والسياسة الحديثة**

Emmanuel Sivan امانويل سيفان

جامعة نيوهيفن، ١٩٨٥

مراجعة : أحمد ظاهر

دائرة العلوم الانسانية والاجتماعية - جامعة اليرموك

يبحث هذا الكتاب في الحركات الإسلامية الراديكالية التي انبثقت عن حركة الإخوان المسلمين في النصف الثاني من القرن العشرين في كل من مصر وسوريا ولبنان. ويعيد الكتاب النظريات الحديثة للحركات الإسلامية الراديكالية السنية الى مؤلفات ابن تيمية في القرن الرابع عشر الميلادي. ويقول الكاتب في الصفحات الأولى من الكتاب إنه مهتم بالاسلام في القرون الوسطى، وقد سبق أن نشر كتابا قبل أربعة عشر عاما في ذلك، ولكنه عاد سنة ١٩٨٥ مهتما بالاسلام ونظرياته في القرن العشرين. ويلاحظ مؤلف الكتاب أن العالم الاسلامي في القرن العشرين يبذل اهتماما واسعا بالاسلام الذي ساد فترة القرون الوسطى المسيحية، وعلى وجه التحديد، في الفترة التي عاش فيها ابن تيمية. وعلى الرغم من استمرار الخطوط النظرية العريضة الإسلامية التي سادت آنذاك حتى القرن العشرين، إلا أن المؤلف يلقى الضوء على النظرية الإسلامية وما ينبثق عنها في القرن العشرين، علما بأن ماهو موجود في العالم الاسلامي الآن معظمه مستورد من الخارج. فقد شد انتباه المؤلف كثرة الكتب التي تطيح وتباع في عواصم العالم العربي الإسلامية كالقاهرة ودمشق وبيروت وغيرها من مؤلفات ابن تيمية وغيره من الاسلاميين الذين كتبوا مؤلفاتهم خلال القرنين الثالث والرابع عشر الميلاديين. وبعد أن ناقش المؤلف وتفحص الوضع تبين له أن المفكرين المسلمين في القرن العشرين يهجون نهج ابن تيمية في القرون الوسطى في حل مشاكلهم. بعبارة أخرى فهم (أي مفكري المسلمين) يحاولون حل مشاكلهم في القرن العشرين بالنهج الذي حاول به ابن تيمية قبل ستة قرون.

ويبحث الفصل الأول في المحيط العام والأرضية التي وقفت عليها الحركات الإسلامية الراديكالية في القرن العشرين. وينظر الى الأفكار الإسلامية التي سادت في القرون الوسطى

وامتدت حتى الوقت الراهن وما أصابها من تحولات أو تغيرات في مجرى التطور التاريخي. ويركز الفصل على جانب أساسي يتعلق بما يسمى «الصحوة الإسلامية Islamic Revival»^(٣). وللصحوة الإسلامية من وجهة نظر الكاتب، عدة وجوه: فهي تنظر إلى إعادة التراث القديم وبنائه، وإعادة الشعور الديني والاعتزاز به، والتأكيد على استغلال الدول الإسلامية لأوضاعها السياسية من أجل تأكيد شرعية حكمها وتقوية نفوذها وسيطرتها على النطاق المحلي، وكذلك استعمال الدين كوسيلة من وسائل المعارضة السياسية التي لم يترك لها أي مجال آخر للتعبير عن رأيها سوى الدين. والأهم من هذا فقد نقلت «الصحوة الدينية الإسلامية» الأوضاع الدينية المحافظة جدا إلى الراديكالية المطلقة.

يركز الكتاب على أولئك الراديكاليون من أهل السنة الذين أحدثوا ومازالوا يحدثون، تغيرات هامة في المجال التراثي كما يشاهد المؤلف ذلك من خلال تجواله في العواصم العربية في السنوات العشرين الماضية. أما على الصعيد السياسي، فيرى المؤلف أن أحداث حماة، ومقتل الرئيس السادات واقتحام الحرم المكي، آثار نتجت عن الجماعات الإسلامية الراديكالية والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار. وعلى ذلك يمكن النظر إلى هذا الكتاب على أنه تعبير عن تفسير الأفكار الإسلامية بمنظور اجتماعي، بعيدا عن الأوضاع النفسية لهذه الحركات.

تنبع الراديكالية الإسلامية كما ظهرت على أيدي الحركات الدينية الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين من الأوضاع الإسلامية العامة في مختلف مناطق العالم الإسلامي. ففي كتابه مستقبل الإسلام والقرن الخامس عشر الهجري يتحدث محمد الباهي عن التحديات التي تواجه الإسلام. ويذكر قارئه بأن الخلافة الإسلامية قد ألغيت في تركيا سنة ١٩٢٤، وتحولت كل من اليابان وبنجلادش وزنجبار وأفغانستان واليمن الجنوبي والصومال إلى اليسار وفلسفتها الماركسية بدلا من الدين الإسلامي. وأخذت الأقليات الإسلامية تعاني من التفرقة العنصرية في كل من قبرص والفلبين ويورما والصين وأثيوبيا وتنزانيا. ويضيف الباهي إلى أن هذه القضايا قد أثرت على المثقفين الذين تقبلوا الأمر الواقع وأذعنوا له وأخذت الآراء الخارجية المستوردة تؤثر في حياتهم حتى أخذت القومية تغزو عقولهم، الأمر الذي قلل من شعورهم الديني، وحتى إن المصدر المالي الديني الوحيد «الوقف» أصبح خاضعا للسلطة الحاكمة، الأمر الذي أضعف المسلمين. ويكرر فتحي يكن في كتابه ماذا يعني انتمائي للإسلام، (بيروت، ١٩٧٧) والمسألة اللبنانية والإسلام (بيروت، ١٩٧٧)، أن الإسلام يشاهد أكبر محنة خلال وجوده. ويؤكد محمد مهدي شمس الدين في كتابه بين الجاهلية والإسلام، (١٩٧٥)، والعلمانية، (١٩٨٠)، أن الخطر الأعظم الذي يدهم الإسلام اليوم إنما هو العلمانية وشروعها التي غزت العالم الإسلامي خاصة منذ ١٩٦٧. ويرى المؤلف أن هناك آراء مشابهة وضعت من قبل أبو الأعلى المودودي في كتابه الإسلام والمدينة الحديثة (١٩٧٨) والخميني في كتابه الحكومة الإسلامية (١٩٧٩)، هذا بالإضافة إلى المجلات الدينية التي ظهرت في نهاية القرن الرابع عشر الهجري كال دعوة والاعتصام في مصر والتنوير في سوريا والتي جميعا تحمل مقالات تتحدث عن خطر الشيوعية، وضرورة إحلال القانون الديني (الشرعية) مكان القوانين المدنية، والهجوم على العلمانية وشروعها، ومايمت إلى ذلك من قضايا.

يشير المؤلف إلى أن دعوة الجماعات الإسلامية الراديكالية تتركز حول قضية «غياب الإسلام

عن الحياة العملية»، وتتجلى القضية أكثر ما تتجلى في وسائل الإعلام الحديثة كالراديو والتلفاز. وقد نشرت مجلة الدعوة المصرية مقالاً في أحد أعدادها ملاحظة أن ٦٠٪ من مشاهدي برامج التلفاز يجيئون لمشاهدة البرامج الغربية مقابل ٥٤٪ من الذين يجيئون لمشاهدة البرامج الدينية. وترى هذه الجماعات أن المشاهد التلفازية المستوردة لا «تتحدى بالآداب العامة» حتى أن أغاني أم كلثوم وعبد الوهاب، وعبد الحليم ينظر إليها على أنها ضد الأخلاق العربية الإسلامية. ويرى الراديكاليون أن وسائل الإعلام العربي قد ساهمت في تحويل الناس عن معتقداتهم الدينية بفضل أغاني الحب والولع والتأوه. وتؤكد هذه الجماعات أيضاً أنه بينما لا يتذكر الناس أولئك الذين قتلوا في سيناء أو الجولان، يصعقون ويفقد كثيرون عقولهم عند موت أحد المطربين أو المطربات العرب.

أما في المجال التعليمي فالأمر، أدهى وأمر. إذ يرى الراديكاليون أن الثقافة الدينية في المدارس والمعاهد والجامعات قد أخذت تقل كماً وزمناً ليحل مكانها علوم جديدة ومعظمها مناقض للحياة الدينية. فعلى الصعيد الجامعي يدرس الطلبة الفكر الغربي أكثر بكثير مما يدرسون الفكر الإسلامي، وحتى هنا فإن ما يدرسه الطلبة إنما هو عبارة عن أفكار أولئك الذين انتحروا عن الخط الديني السلفي وامتزجت فلسفتهم بالفلسفة اليونانية الأرسطية كابن سينا وابن رشد وغيرهم، وقبلها يلاحظ التركيز على فلسفة أبي حامد الغزالي مثلاً. وأما على الصعيد اللغوي فالموقف حالك وداكن: فالتركيز على اللهجة العامية بدلاً من استعمال اللغة الفصحى عند مناقشة رسائل الماجستير أو الدكتوراة. ويرى الراديكاليون أن اللغة العربية المصبغة بالدين الإسلامي تفقد تلك الصبغة بحجة تدريس ما يسمى «باللغة العربية» والحال في قراءة الأدب العربي لا تشر الراديكاليون وذلك لأن ما يقرر على الطلبة منها لا يمت إلى الحياة الدينية بصلة ولكن هذه القراءات الأدبية متفاعة للتعبير عن حب الحياة والاشادة بالجسد وقوته والاستغراق في ملذات الحياة الدنيا على حساب الحياة الآخرة. وحتى أن بعض البلاد العربية قد ألغت تدريس الدين من مناهجها الجامعية. ويرى الراديكاليون أن اختط الأمور التعليمية نابعة من تدريس التاريخ وخاصة تاريخ الخلفاء الراشدين ومحاولة تشويه تلك الحقبة الزمنية من تاريخ الإسلام من أجل رفع شأن القومية العربية. فبعد الحديث عن مؤسس الدولة الأموية مثلاً، معاوية ابن أبي سفيان، تؤكد الكتب التاريخية التي تدرس في العالم العربي، أنه كان أول خليفة وحد العرب تحت قيادته الأمر الذي لا يترك مجالاً للمسلمين الآخرين من بلاد فارس أو غيرها. ويعارض الراديكاليون المسلمون أيضاً تلك النظرة الجديدة ذات التركيز على الدولة الاقليمية الواحدة كتلك التي ظهرت في مصر في أعقاب حرب ١٩٧٣ وتأكيدها على أن مصر بلد فرعونى، ولذلك تكون مصر قد تحولت من كونها إسلامية إلى كونها عربية إلى كونها فرعونية. والواقع فإن النظرة السياسية العامة في العالم العربي تضيق أيضاً كما تتمثل في ظهور الأسرية. ويتحدث رئيس كل نظام سياسي عن أسرته المحددة وهو بمثابة رب الأسرة كما جاء الأمر على لسان الرئيس السادات وغيره.

ويرى الراديكاليون أن الاقتصاد القومي في حالة يرثى لها. فهم (أي الراديكاليون المسلمون) لا يكتفون للاشتراكية البعثية أو الناصرية، ويجيئون الماركسية وسياسة الباب المفتوح ضرورياً كبيرة. فهم من مشجعي الملكية الخاصة مع عدم ربط النظام الاقتصادي الإسلامي مع

النظام الاقتصادي العالمي . ويؤكدون على أن السياسات الاقتصادية في العالم العربي اليوم لاتشجع على الإنتاج ولكنها تشجع على الاستهلاك البحت الذي ينشط على حساب تدهور القيم الدينية .

أما عن تخطي هذه العقبات في المجتمعات العربية فلا وسيلة ، يراها الراديكاليون المسلمون ، الا من خلال ايجاد المجتمع الاسلامي ، ولايستطيع الاسلام تجاوز الأوضاع الحالية الا من خلال اعادة بناء المجتمع الاسلامي . فالمجتمعات الحالية لم تنب من الاسلام شيء سوى قشوره . فالوقف ، المصدر المالي للدولة المسلمة ، أصبح مؤسسة حكومية تدار من قبل وزارة الاوقاف في كل دولة من الدول العربية . والأزهر ، المدرسة الدينية عبر العصور في القاهرة ، تحول الى جامعة تحت سيطرة الدولة وأصبح بالتالي ، علماء الأزهر ، موظفين تابعين للدولة . اضف الى ذلك أن علماء المسلمين ، نتيجة لمثل هذا الوضع ، تكاسلوا عن القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم كما يلاحظ من عدم اكترائهم للأمور التي تخططها الدولة وتقوم بها غاضين الطرف عن ذلك ، وكان الأمر لايعنيهم خوفاً من عقاب الدولة لهم . فهم (أي العلماء) لانياقشون الدولة في أمور تنظيم النسل أو لتحديد ، أو مايسمى بتنظيم الأسرة ، أو استبدال المؤسسات الشرعية بمؤسسات مدنية ، أو اإباحة الربا في المصارف والبنوك ، وباختصار التدهور العام في القيم الاجتماعية والاقتصادية والدينية . وعلى ذلك يرى الراديكاليون المسلمون أن الاسلام في محنة وفتنة (Ordel and Discord) .

ويتحدث الفصل الثاني عن البربرية والقومية . ويبدأ المؤلف باقتطاف أقوال بعض رجالات الاخوان المسلمين الذين كانوا في سجن «أبو زعبل» في مصر ١٩٦٧ وردود الفعل لديهم بالنسبة لحرب الأيام الستة . فيينا أيد بعضهم القتال ضد اسرائيل رفض آخرون بحجة أنه لا يوجد هناك خلاف بين النظام المصري والنظام الاسرائيلي من حيث أن كليهما كافر . وكان على رأس هذه الجماعة الشيخ علي عبد الله اسماعيل الذي ظل متحفظاً هو وجماعته على هذا الرأي والذي كان سبب انفصاله عن جماعة الاخوان المسلمين مشكلاً جماعة عرفت باسم وجماعة التكفير والمجردة . وتضيف هذه الجماعة أن النظام المصري لايقف الى جانب الله ولكنه ضده : فقد حارب الاخوان المسلمون الى جانب مصر ١٩٤٨ . وقد زج النظام الناصري بهم في السجون سنة ١٩٥٥ قبل العدوان الثلاثي بعام واحد ، وزج بهم نفس النظام في سجنونه سنة ١٩٦٦ واعدم قاداتهم قبل حرب الأيام الستة بعام واحد . وتتساءل هذه الحركة على ألسنة قوادها : ألا يوجد هناك علاقة بين هذه الأحداث ؟ .

ان الهزيمة المصرية على يد اسرائيل سنة ١٩٦٧ لم تباهت الجماعات الاسلامية وذلك لان الرجال التي تقاتل من أجل الشعارات ومن أجل الزعيم لاتنتصر ، ولكن الرجال التي تقاتل من أجل إقامة دولة اسلامية هي التي ستنتصر . حتى أن الراديكاليين من جماعة التكفير والهجرة يذهبون الى مدى أبعد من هذا بقليل : فتحرير سيناء لايعتبر جهادا لأن هدفه ليس إقامة الدولة الاسلامية . ويرى شكري مصطفى ، خليفة على عبد الله اسماعيل أنه اذا اعتدت اسرائيل على مصر فان حركته سوف لاتأخذ أي جانب في الحرب أو تشارك في صفوف الجيش المصري لأن مثل هذه الحرب ليست حرب جهاد اسلامي . وينظر الاخوان المسلمون والحركات الدينية الراديكالية في سوريا نظرة مشابهة للحركات المصرية . ويجمع زعماء الاخوان المسلمون والراديكاليون بدءاً من سيد قطب وصالح سرية وشكري مصطفى وعبد العزيز البكري وعبد السلام فرج على ذلك .

يقول الكاتب ان سيد قطب، مدرس الادب الذي قضى عامين في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٨ - ١٩٥٠، عاد ينتظم الى جماعة الاخوان المسلمين حتى اعلم من قبل النظام المصري سنة ١٩٦٥. وقد كتب قطب عدة كتابات يلاحظ فيها تأثره بأبي الأعلى المودودي الذي طور فكرة الجاهلية الحديثة سنة ١٩٣٩ والتي بموجبها يرى ضرورة الوقوف امام تيارات التحديث التي تغمر العالم الاسلامي ونجر له الولايات. وكانت أعمال المودودي كالجهد في الاسلام والجاهلية وقواعد الحكومة الاسلامية قد ترجمت من الأردية والانجليزية الى اللغة العربية في الخمسينات. وقد شرح أبو الحسن الندوي (من الباكستان) نظرية الجاهلية للمودودي في كتاب له كتب باللغة العربية بعنوان «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين»؟ والذي نشر سنة ١٩٥٠. وقد استحسن الكتاب من عدة أطراف في العالم العربي، وقد قابل الندوي سيد قطب ووجد الاثنان أن آرائهما تكاد تكون متطابقة. ففي خلال القرن، تعرض سيد قطب بشرح نظرية الجاهلية ومؤداها أن الجاهلية لا تقتصر على العصر الزمني الذي سبق ظهور الاسلام وإنما تعني الجاهلية حكم الانسان للانسان وطاعة الانسان للإنسان بدلاً من طاعة الانسان لله... وعليه فإن هذه الحالة لم توجد في العصر الذي هو معروف بعصر الجاهلية ولكن هذه الحالة موجودة الآن وستوجد في المستقبل على غرار ماكان قبل ظهور الاسلام. ويزيد سيد قطب على ذلك عند حديثه عن المجتمعات الصناعية الغربية معتمداً على نقد توينبي واثينجلر وغيرهم، ويرى قطب أن نقل صورة المجتمعات الغربية للعالم الاسلامي هو نقل لصورة الجاهلية. ويضيف قطب أنه للتخلص من هذه الحالة فلا بد من تغيير كلي وشامل داخل المجتمعات الاسلامية، وتوجيه العبادة لله وحده وليس للانسان. وعلى ذلك، يرى قطب، أنه لا بد من الثورة ضد التحديث والمدينة الحديثة المستوردة من الغرب داخل المجتمعات الاسلامية. ولا بد، بناء على ذلك من أن يكون الحكم في يد الشريعة الاسلامية وليس في يد اشخاص، وهو وان وقف ضد التحديث، الا أنه ليس ضد التكنولوجيا ولكنه يرى ضرورة تطويرها بحيث لا تؤثر على الشخصية الدينية الاسلامية أو الشريعة.

منذ تأسيسها سنة ١٩٢٨ فإن حركة الاخوان المسلمين كانت على علاقة جيدة مع الحركات القومية العربية وذلك اعتقاداً منها ان الوحدة العربية قد تكون أساساً للوحدة الاسلامية. ولكن النصف الثاني من القرن العشرين شاهد الطلاق الواضح بين ما هو اسلامي وما هو قومي. ففي سنة ١٩٥٣ مثلاً كتب سيد قطب يقول «انه لا مانع من التجمع حول القومية العربية طالما أننا ننقل بأن القومية هي إحدى المدخلات الى الوحدة الاسلامية» ولكن الامر تحول وتغير فقد كتب في كتابه معالم في الطريق الذي نشر سنة ١٩٦٣ يقول: «لقد كان باستطاعة محمد أن يقوم بثورة وحدوية عربية لتطهير بلاد العرب من البيزنطيين في الشمال والفرس في الجنوب، ولكن تعليمات الله له لم تكن كذلك بل كانت تنحصر في أن لا اله الا الله، وذلك لأن الله يعلم أن تحرير هذه الأراضي من يد طاغ بيزنطي أو فارسي ليضعها في يد طاغ عربي لا يجدي نفعاً، (فالطاغية واحد بغض النظر عن شكله ولونه) وارض الله لا تحرر الا من أجل خلعته الله فقط». وعلى ذلك يرى سيد قطب أن القومية ضد الدين ولا يكون الوطن الا لله وحده وليس لغيره، ولا يعنى الوطن هنا عملية الارتباط بالأرض بل عملية الارتباط بالشريع. والقومية العربية لا تزيد عن كونها فكرة مستهلكة تاريخياً، وما الوحدة الذي تشدد سوى وحدة الأمة الاسلامية.

ان الطلاق بين القومية العربية أو الدين الاسلامي أوجد نوعا جديدا من الفئات التي أطلق عليها محمد الغزالي (أحد اعضاء الاخوان المسلمون الذي انفصل عنهم سنة ١٩٥٣) اسم: القوميون العلمانيون والذين هم، على حد قوله: «ليسوا عربا وليسوا غير ذلك، وليسوا أمريكيين كما أنهم ليسوا روسا، وهم أردأ الأنواع التي تعيش بين ظهرانيها. يتكلمون لغتنا... ويتفقون كالضفادع بأصوات عالية... ولا بد من تمزيق أقمعه وجوهمهم... فهم يناصرون القومية ويفقون ضد الاسلام الذي هو رسالة العرب الحقيقية». (محمد الغزالي، مع الله (القاهرة: ١٩٥٩)، ص ٢٥٤). والواقع فان الغزالي يسلك المسلك الذي وقفه الاخوان المسلمون قبل الطلاق الذي حصل بينهم وبين القومية. وكتابات الغزالي في أواخر الخمسينات التي تقف مع العروبة مرة ومع الاسلام مرة أخرى لا تختلف عن كتابات علي الحزبلي واحمد بهاء الدين وأنيس منصور ومحمد مندور وكامل الملاح في الستينات والتي مالت كتاباتهم الى استحسان النظام السياسي القائم في مصر آنذاك وان كانوا قد تحدثوا قليلا عن الاسلام، ولكن النظرة السائدة هي نظرة مدرسة ساطع الحصري القومية. وعند قيام الوحدة المصرية السورية أصبح الاسلام خاضعا للقومية. ويلاحظ قارئ كتاب الغزالي حقيقة القومية العربية الذي نشر في القاهرة سنة ١٩٦١ وكأنه يرفع من شأن العروبة على حساب الاسلام. فهو يرى ان الاسلام ليس رسالة خارجة عن نطاق الكون ولكنه رسالة أرضية مسخرة للقومية العربية. وقد وقف ضد حزب البعث وحاربه في السنوات التي تلت الانفصال حتى انه اضاف عبارة «وأسطورة البعث» الى كتابه حقيقة القومية العربية عند ظهور الطبعة الثانية منه سنة ١٩٦٩.

ويتفق الشيخ يكن (تلميذ المودودي من لبنان) مع سيد قطب في نظره للقومية العربية. ففي كتابه رسالة القومية العربية (١٩٥٨) أشار الى المخاوف المترتبة على القومية العربية ودعائها. ويرى يكن أن العوده الى مفهوم اسلامي للقومية العربية مازال ممكنا. أما محمد محمود الصوان (من العراق) فهو يعتقد أن مفاهيم القومية أشبه بمفاهيم النازية ويرى أن الدين الاسلامي هو الذي يشكل العمود الفقري للقومية. وهو ضد القومية ليس لأنها في حد ذاتها قومية ولكنه ضد القومية القائمة على الميلاد أو العرق أو الأصل أو المكان.

يتابع المؤلف حديثه عن العلاقة بين دعاة الاسلام ودعاة القومية في الستينات والسبعينات والثمانينات من هذا القرن في الدول التي تناهوا الكتاب ويؤكد أن المعاملة القاسية التي صادفها الاخوان المسلمون من جراء الناصرية والبعثية نتيجة لنظرة الاخوان للحكام في هذه الدول ووصفهم بالكفرة والملحدين، هل التي زادت الموقف سوء بين الطرفين. وحيث أن القوة السياسية والعسكرية في أيدي دعاة القومية، فقد لاقى دعاة الدين معاناة كثيرة. فبعد أن يحصي المؤلف استجابات عدد كبير منهم من الذين عاثوا من سجون القوميين، يورد قول يكن من كتابه مشكلات الدعوة والداعية (١٩٦٧) حيث يقول: ان المسلمين في العالم العربي يعاملون معاملة قاسية للغاية. فبعد أن أصبحت القيادة السياسية في العالم العربي في أيدي الدكتاتوريين أخذوا يعاملون رجال الدين معاملة قاسية جدا من قتل وذبح وتعذيب ومصادرة أملاك... (ص ٤٨ - ص ٥١).

ولكن يكن الذي شكك في القومية العربية سنة ١٩٥٨ عاد واتبع خط سيد قطب في

السبعينات. ففي كتابه حركات ومذاهب في ميزان الاسلام (١٩٧٠) ذهب يكن الى مذهب اليه سيد قطب من أن القومية العربية لا تحوى فكرا أو فلسفة، وإذا كانت العروبة عبارة عن جسم روحه الاسلام فقد أصبحت القومية بلا روح عندما انفصلت عن الاسلام وأصبحت خاوية بلا شخصية (ص ١٠٤). وعلى الرغم من أملة في عودة العروبة الى الاسلام الا انه متيقن من أن الحرب بين العروبة والاسلام مستطول. وإذا كان يكن قد أسس الجماعة الاسلامية سنة ١٩٦٤، فان جماعة التوحيد الاسلامي في لبنان قد أخذت جانباً متطرفاً في السبعينات أكثر من الجماعة الاسلامية، فقد جاء على لسان زعيم حركة التوحيد الاسلامي، سعيد شعبان (١٩٨٣) ولقد جربنا القومية ولم نفلح في شيء، بل على العكس من ذلك فقد أسفر الأمر على تحطيم لبنان، لذا فنحن ننادي بأعلى صوتنا للجميع: عودوا الى عبادة الله.»

يتعرض المؤلف في الفصل الثالث الى اللقاء الضوء على مايسميه «طلب الثقة» للرايكيالين المسلمين. ويرى المؤلف من استقراؤه لتاريخ الاخوان المسلمون أن الرايكيالين من المسلمين السنة يمثلون الوجه الجديد الذي انبثق عن حركة الاخوان المسلمين وماجرى لهم في الخمسينات والستينات من هذا القرن. ويعبر يكن عن ذلك في كتابه مشكلات الدعوة والداعية بقوله: ان الأوضاع الدكتاتورية الجديدة وظهور العلمانية حتم على الحركة الاسلامية ان تتخذ استراتيجيات جديدة لمواجهة التحديات (ص ٢٤٨). ففي سوريا ومصر تغيرت المناهج التعليمية وأخذت تركز على القومية والحزب الحاكم والاشتراكية بدلا من الدين، وتغيرت القوانين الشرعية التي حل مكانها قوانين تشريعية في المؤسسات والبنوك والتجارة وغير ذلك. وإذا كان المصريون يأخذون موافقة الملك قبل مغادرتهم لأداء فريضة الحج قبل الثورة المصرية سنة ١٩٥٢، أصبحت وزارة الاوقاف المصرية تقوم بهذا العمل بعد الثورة. والعلماء من رجال الدين ليسوا بأفضل حال اذ تراجعت مواقفهم وتخلخلت صفوفهم وأصبحوا منافقين ومذبذبين. فأحمد حسن الزيات مثلا الذي وصف الملك فاروق بأنه حامي العروبة والاسلام قبل الثورة المصرية نعتة بأرذل الصفات بعد الثورة.

والتحديث وما نتج عنه في الستينات هو التحدى الأكبر للإسلام من وجهة نظر الرايكيالين. فوسائل الاعلام الحديثة كالراديو والتلفاز وغيرها تعتبر من الوسائل التي حطمت القيم الأخلاقية في المجتمعات الاسلامية وهي في الواقع، (يرى الرايكياليون)، المسؤولة عن الهزيمة العربية سنة ١٩٦٧، ولذا فقد عمد الرايكياليون الى التهديد بقتل عدد من المطربين والمطربات كأهم كلثوم وعبدالحليم حافظ وشادية ونجاة الصغيرة وهددوا بوضع المتضرجات في دور السينما والملاهي، وذلك من أجل التخلص من «الانحطاط» في المجتمعات العربية الاسلامية على حد قولهم.

الشعور بالانحطاط في المجتمعات الاسلامية العربية قضية حساسة جدا. وللقضاء على هذا الشعور فهم في شوق دائم للعودة الى الحياة الاسلامية في عصرها الذهبي. عصر الخلفاء الراشدين وهم يعتقدون أن الانحطاط في العالم الاسلامي بدأ بظهور معاوية والدولة الأموية سنة ٦٦١م. وقد عظم هذا الشعور بسقوط الامبراطورية وسقوط الخلافة العباسية سنة ١٢٥٨م،

وبقي هذا الشعور ملازماً للمسلمين حتى الوقت الحاضر. فقد كتب عبد القادر عودة (أحد رجالات الإخوان المسلمين) سنة ١٩٥١ يقول: ان للمسلمين في كل مكان يجهلون الاسلام، وقد شتوا عن طريقه حتى انه لا يوجد مكان يدين بتعاليم الاسلام كما اراد الله سواء كان ذلك في السياسة أم الاقتصاد أو الحياة الاجتماعية ونتيجة ذلك كان الانحطاط التام (عودة، الاسلام والسياسة (١٩٥١)، ص ٦٥)).

هذه النظرة التشخيصية لانحطاط المجتمعات الاسلامية يجمع عليها أصحاب الحركات الاسلامية جميعا سواء ماكان منهم متطرفا أو غير ذلك ويظل السؤال: هل هناك أمل في العلاج؟. يلاحظ قارىء (مستقبل هذا الدين) لسيد قطب ان سيد قطب يرسم صورة مثالية من واقع مرارة الانحطاط. فالاسلام على حد قول قطب، سيتنصر لذاته. وحيث أن التحديث لا يفتنى عن الحياة الروحية للانسان، فإن الانسان ذاته سيكتشف السر، ولكن اكتشاف السر لا يأتي بعفوية أو بطريق الصدفة، بل بالعمل والنشاط. ويرى آخرون أن الله يحفظ دينه بنقض النظر عن الاحباطات الكثيرة التي يصادفها دعاة الدين. بينما يؤكد طرف ثالث، كالشيخ مكن مثلاً، بأن التنشئة والتعليم قواعد أساسية لاكتشاف السر. ولكن سيد قطب يؤكد أن القضية لا تحتاج الى قواعد أو قوانين «فالمجاهلة الجديدة ستقع ثقلاً نفسياً هائلاً على الانسان بحيث يرفضها في نهاية المطاف. وعليه فلا داع لوضع قواعد وقوانين، (قطب، معالم في الطريق ص ٣٣).

وهكذا يرى دعاة الاسلام طريقهم في الخروج من مأزق الاحباطات واتخاذ هذه المبادئ لاعادة الثقة. وعليه فلا بد من الوقوف أمام النظريات الداعية الى التوفيق بين الاسلام والتحديث على غرار ما فعل الكواكبي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. فالاستراتيجية الجديدة لدعاة الاسلام انما هي التي تتمحور حول السياسة وضرورة تغييرها عن طريق العودة الى الأصول وذلك يعني الاعتماد على القيم الاسلامية الخالدة. فالمجاهد مثلاً، كاحدى القيم، وكما عبر عنه المودودي في مقالة له بعنوان «الجهاد» (١٩٣٠) هو عبارة عن دفاع وهجوم في نفس الوقت وذلك من أجل تغيير حكم الأفراد ليحل محله حكم الله في جميع أرجاء الأرض.

ويتعرض المؤلف لموقف الراديكاليين المسلمين من الديمقراطية والاشتراكية والاقليات. أما بالنسبة للديموقراطية فقد ذهب الراديكاليون الى أنه لا يوجد مقارنة بين النظام الديموقراطي الغربي ونظام الشورى الاسلامي. فالمسلمون لا يمكنون أنفسهم بأنفسهم عن طريق قوانين موضوعة كما هو الحال في الغرب ولكنهم يحكمون عن طريق حكم الشريعة الاسلامية التي وضعت من قبل الله، وحيث أن المجالس الشعبية والانتخابات النيابية لا معنى لها في العالم العربي فإن الانتخابات التي يبدى الناس فيها بأصواتهم تكون نتائجها معروفة مسبقاً، وحيث أن الارهاب عنوان الانتخابات في العالم العربي فإن مجالس الأمة لا تقوى على مناقشة قوانين الدولة الموضوعة. ويؤكد عثمان في كتابه حزب الله في مواجهة حزب الشيطان والفاروقي في كتابه اسطورة الديمقراطية على ان الرجل الحر انما هو الرجل الذي لا يطيع الا قوانين الله. ويرى الشعراوي أن ديموقراطية الاسلام لا تعني حكم الأغلبية بأي حال من الأحوال.

ويرفض الراديكاليون الاشتراكية سواء وصفت بأنها اشتراكية عربية أم غير ذلك على الرغم

من أن هناك نقاطا تلتقي بها الاشتراكية مع التعاليم الدينية. فزعيم الاخوان المسلمين في سوريا، مصطفى السباعي، يقول في كتابه اشتراكية الاسلام (١٩٥٨) بأن حق الانسان في الملكية ليس مقدسا كما أنه ليس مطلقا. أما سيد قطب فلا يؤيد مفاهيم كاشتراكية الاسلام أو التاميم على الرغم من اعجابه بأن بعض الأمور يجب أن تخضع ملكيتها للدولة كبعض الصناعات والخدمات ولكنه يرفض مقارنة المفاهيم الغربية بالمفاهيم الاسلامية. أما بالنسبة للأقليات فقد حث الاسلام على التسامح مع أهل الذمة واحترام حقوقهم في الملكية والحياة في مقابل دفعهم للجزية واعفائهم من الخدمة العسكرية ومن تسلم وظائف في الدولة. ويرى الراديكاليون ضرورة الابقاء على هذه الأوضاع كما هي. ومن الملاحظ أن الأقليات غير المسلمة من المسيحيين وقد يكون للأمر علاقة بالنظرة الاسلامية لأهل الذمة، قد أظهرت وعيا، أثناء وجود الاستعمار وبعده، قدموا أيديولوجيات مختلفة داخل العالم العربي كالقومية العربية عند بطرس البستاني ونجيب عزوري، واشتراكية سلامة موسى، والتأكيد على الاقليمية السورية عند انطون سعادة، وفرنونية لويس عوض وعلمانية ميشيل عفلق وماركسية جورج حبش.

ويناقش الفصل الرابع موضوع الثورة والتغير عند أهل السنة. ويؤكد المؤلف على أن أهل السنة والجماعة ينكرون الثورة والخروج على الحاكم كقاعدة عامة. ولكن الراديكاليين من أهل السنة في القرن العشرين عادوا لفكر ابن تيمية (من القرن الرابع عشر الميلادي) والذي، يرى المؤلف أن له تأثيرا قويا على الحركات الاسلامية الجديدة المتطرفة. ويرى ابن تيمية أن الأمة الاسلامية لا تحتاج الى زعيم واحد فقط (إمام) بل عدد منهم. ولكن هذه النظرة أدت الى ايجاد عدد كبير من الجماعات الاسلامية والتي قد تتصارع مع بعضها البعض مستقبلا أو قد تطرف بعضها أكثر من غيرها كما هو الحال مع جماعة التكفير والهجرة. ولكن ويغض النظر عن التطرف أو عدمه أو عن الكثرة أو القلة فإن استراتيجية هذه الجماعات في تحقيق أهدافها ينبع من أن المجتمعات الاسلامية، ممثلة بهذه الجماعات في حالة حرب مع أهل الكفر، والتي على «الطليعة» كما يسميهم سيد قطب البقاء داخل المجتمعات التي يعيشون بها، مكونين مجتمعات مغلقة. ومن طبيعة هذه المجتمعات المغلقة أن تكون متكاملة ولا يسمح للغرباء بالدخول بها، وتحاول المجتمعات المغلقة التأثير بالمجتمعات الكبيرة وتحولها لصالحها من أجل تغير المجتمعات ككل والتي ستصبح مجتمعات اسلامية صرفة. وعليه يمكن تفسير وجود جماعات الاخوان المسلمين، التكفير والهجرة، التحرير الاسلامي، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مصر، وكتائب محمد والجاهلدين في سوريا، والتوحيد الاسلامي وجمند الله في لبنان استراتيجية في تحقيق أهداف «الطلائع». وقد يكون ما قاله سيد قطب أثناء حاكمته تعبيرا عن فلسفة هذه الجماعات «نحن أمة الايمان نعيش في مجتمع جاهلي. نحن لا نرتبط بالدولة أو بالمجتمع ولا ننتمي لأي منهم. وكجماعة مؤمنة نجد أنفسنا في حالة حرب مع المجتمع. وأما المكان الذي نعيش فيه فهو دار الحرب».

السياسات المتبعة في العالم العربي باتجاه الراديكاليين المسلمين هي : اقتناع رجال الدين الموالين للحكم القائم بشرح ابن تيمية من جديد وإثبات انه قد شرح وفهم بطريق خاطيء كما فهمه الراديكاليين، واعتبار الراديكاليين خوارج لا بد من محاربتهم لأنهم ينادون بضرورة الخروج على الحاكم ويكفرون الحاكم المسلمين. وبالفعل فقد بدأت آراء الراديكاليين، نتيجة للسياسات

المتبعة، في التحول الى عدم إطلاق الأحكام في السبعينات والثمانينات. وبعد مقتل الرئيس السادات بدأت دار الانصار وهي الدار المصرية المختصة بنشر الاسلاميات، تنشر كتباً ومقالات تحت على عدم اتباع طرق الخوارج واعتبارهم أعداء للإسلام. وقد صدر أول كتاب عن هذه الدار بعنوان: الخوارج، الأصول التاريخية لقضية تكفير المسلمين، بحث فيها الكتاب على عدم اتباع هذه الطرق.

ويتحدث الفصل الخامس عن المحيط العام الذي تعمل فيه الجماعات الراديكالية الاسلامية، والمحيط الاجتماعي والسياسي مهم جدا لهذه الحركات تماماً كما هو مهم لأي حزب سياسي، أو تجمع عمالي. فمن المحيط تستمد هذه الحركات كوادرها وتغذي المحيط الاجتماعي أفكارها وتساهم في خلق المجتمع الجديد. ويرى المؤلف أن فشل الايديولوجيات الأخرى في المجتمعات العربية هي التي ساهمت في رفع شعار «الرجوع الى الأصول الدينية» والواقع أن فشل محاولات الوحدة العربية وفشل شعارات القومية العربية والهزائم العربية سنة ١٩٤٨، وسنة ١٩٦٧ أدت الى اتجاه عامة الناس الى الدين كملجأ لسد الفراغ الذي يعاني منه العربي المسلم في مجتمعاته، والدليل على ذلك زيادة نشر الكتب الدينية. فكتاب مصطفى محمود، (رحلتي من الشك الى الايمان)، كان أكثر الكتب مبيعا في أسواق العالم العربي في السبعينات وكتاب خالد محمد خالد، الدولة في الاسلام (١٩٨١)، من أكثر الكتب مبيعا في الثمانينات، علما بأن صاحب الكتاب الأول كان شيوعيا، ونادى صاحب الكتاب الثاني بفصل الدين عن الدولة في كتابه (من هنا نبدأ) الذي نشر سنة ١٩٥١.

ولكن المراجع يعتقد أن مشكلة العالم العربي هي هويته. فالعالم العربي في القرن العشرين فاقد لهويته، وما المحاولات القومية أو الدينية الا محاولات لإشباع الفراغ الذي يعاني منه الساسة والسياسيون والوطن والمواطنون. ان قضية اكتشاف الهوية في هذه المجتمعات لا تأتي الا عن طريق فهم جديد للتراث الاجمالي الحضاري الذي ما زال غامضا. وسوف تختفي شدة النزعة الدينية، التي ساهم نجاح الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩ في إشعالها وبعد التأكد من أن الانتصار الديني لم يف بالغرض المطلوب تماما كما أن النزعات القومية والليبرالية وغيرها لم تؤد الى تحقيق الأهداف وأهمها اكتشاف هوية الفرد العربي والمجتمع العربي والدولة العربية. (المزيد من التفاصيل راجع كتابنا التشقة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي (١٩٨٥)).

ويبحث الفصل السادس في تقييم اليساريين العرب للحركات الراديكالية الاسلامية. ويقرر المؤلف أن أهمية اليساريين في أنهم جعلونا نفهم تاريخ الشرق العربي وحنة المسلمين والعرب والقومية العربية من خلال تحليلاتهم للمواقف التاريخية الاسلامية العربية. فصادق جلال العظيم وأدونيس وزكي نجيب محمود أكدوا أن العودة الى العهود القديمة بعقلية حديثة شيء يكاد يكون من قبل المستحيلات. وأخيرا الأخير (محمود) أن فترة ما بين الحربين كانت فترة تأمل للفكر العربي نتج عنه أعمال خلاقة أما اليوم فإن المرء لا يساوي شيئا البتة. ففي تلك الفترة استطاع طه حسين أن يشكك في التاريخ العربي واستطاع على عبد الرزاق المظالبة بفصل الدين عن الدولة.

والواقع أن الامور أخذت طابعا مغايرا منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وحتى بعض

اليساريين يعتقدون أنه إذا أراد اليسار أن يعيش فعلية التصالح مع الدين، ويطلب زكي نجيب محمود في كتابه نحو مجتمع جديد بضرورة «نبش» التراث وأخذ ما هو صالح منه، ويرى (منح الصلح) أن حركة التحرر العربية لا مكان لها إلا من خلال الإسلام. وعلى ذلك يمكن ملاحظة تراجع اليسار العربي من القومية إلى الإسلام حتى أن بعضهم (غالي شكري مثلاً) يرى أن القومية لا تزيد عن كونها العوية استعمارية على الرغم من اقتناع اليسار أن لتطبيق الإسلام كما تراه الجماعات الراديكالية أخطار منها : تقسيم البلاد إلى مسلم وغير مسلم ووقوف السلطة الإسلامية أمام التحديث وغياب الحرية والديموقراطية. وعلى ذلك فقد فشل اليساريون في وضع فلسفة وقواعد لمجتمع جديد. أما الراديكاليون المسلمون، كما يرى المؤلف في خاتمة كتابه، فهم الذين طوروا فلسفة قائمة على ثلاثية الجاهلية مقابل التحديث والتمرد على الصعيدين الداخلي والخارجي و«الطلعية» مقابل المجتمع المضاد. ويرى المؤلف أن نجاح الراديكاليين لا يتوقف على فلسفتهم وفعلهم فقد بل يتوقف على ماذا يمكن أن يفعله معارضوهم. ويؤكد المؤلف أن تغيير الأوضاع الاقتصادية سوف يقلل من أخطار الراديكاليين خاصة في مصر وسوريا.

وفي الختام فقد كتب الكتاب بلغة سهلة ومعمته، واعتمد المؤلف على المصادر الأولية باللغة العربية والانجليزية مع تحليل كان بالإمكان أن يكون أعمق من ذلك خاصة عند مناقشته لمستقبل الحركات الراديكالية واستمرار وجودها أو عدمه. وكقارئ تمنيت لو ناقش الكتاب حركات أهل السنة في بلاد عربية أخرى إلى جانب الدول التي اهتم بها إلى جانب الحركات الشيعية أيضاً ولكن للمؤلف عذره في ذلك.

المواش

١ - لا يتفق المراجع مع المؤلف في تسمية الصحوة الإسلامية. فالصحوة تفيد معنى الانقطاع لفترة من الفترات للرجوع إلى ما كان عليه الحال قبل النوم (الانقطاع)، الأمر الذي لم يحدث مع الفكر الإسلامي نفسه، ولكن الفكر الإسلامي الذي يسمى «بالصحوة» إنما هو ناتج عن رد فعل جديد لم يسبق للمنطقة أن شاهدته وهو التحديث الغرب والتنمية الغربية الذي نتج بعد ما يسمى «الاستقلال السياسي» في الأقطار العربية. ويرى المراجع تسمية الأمر بالمخرج الديني الإسلامي بدلاً من الصحوة الدينية.

مشكلات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي

ابراهيم بلران

عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ٢٦٩ ص.

مراجعة : أسامة أمين الخولي

معهد الكويت للأبحاث العلمية - الكويت

يوحي عنوان الكتاب بأنه يتصدى لمجمل مشكلات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي، ولكن المؤلف يبادر في المقدمة ببيان أن «الدراسة تتناول مشكلات الكوادر العلمية والتكنولوجية بشكل خاص ضمن إطار اجتماعي سياسي واقتصادي للوطن العربي بالدرجة الأولى وللدول المتخلفة عموماً، وأنها تركز «بالدرجة الأولى على الكوادر العلمية والتكنولوجية العالية أي خريجي الجامعات، ليس لأن الأهمية المطلقة هي في جانب هذه الكوادر ولكن بسبب الضخمة الاعلامية والكتابية المحيطة بها، وبسبب حجوم الاستثمارات الضخمة التي توظف من أجل اعداد هذه الكوادر بسبب استمرار الاستعانة بالكوادر الأجنبية المناظرة». ولكن النظرة الشمولية التي يعالج بها الكتاب أمر الكوادر العلمية والتكنولوجية قد فرضت عليه أن يتطرق الى مسائل جوهرية في صميم الممارسات العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي، والتي تنعكس بحدة على أوضاع هذه الكوادر ومهامها، بل أن الأمر اقتضى التطرق الى منظومة القيم الاجتماعية والنظام التربوي بأسره.

وفي الفصل الأول المعنون «مدخل الى المشكلة» استعراض للملامح ازدهار الحقبة النفطية في العقد الماضي وانتشار النزعات الاستهلاكية دون توسع في الانتاج الصناعي بشكل عام، وتنفيذ مشاريع تنموه طموحة تحتاج الى أعداد كبيرة من الكوادر المتخصصة كان لا بد وأن تأتي من الخارج، وتحذير من أن الأزمة تزداد حدتها بعد تسليم المشاريع للعناصر الوطنية. وفي خصوصيات الوطن العربي اشارات الى عدم انتظام التوزيع السكاني، وإلى وجود صحاري شاسعة تعوق الاتصال، وسيادة جرحار، جاف أورطب، يؤثر على انتاجية الفرد، وانتشار الأمية، واتساع الهوة بين المدينة والقرية. ومن المستحيل - مع حاجة الوطن العربي لمئات الآلاف من الكوادر العلمية والتكنولوجية - أن تحمل مشكلتها في إطار قطري ورثة الوطن العربي من سعي الاستعمار للتفتيت، وعجز المجتمعات المستقبلية للكوادر الوافدة، وهي كوادر ذات دور حضاري أو سياسي، عن استيعابها كما حدث في الدول الصناعية، وتأكيد «مؤقتة» وجودها من خلال تطبيق قوانين الأجانب على العرب (تأشيرات الدخول والخروج، ونظام الكفالة، والقيود على الملكية).

وعند مقارنة الاحتياجات القائمة بالكوادر الموجودة يشير الكتاب الى أننا نحتاج - إذا ما قورنا بإسرائيل - الى ستة أضعاف عدد الكوادر المتاحة حالياً، وإلى نصف قرن من معدلات النمو الحالية

لادراك مستوى الدول المتقدمة كما هو اليوم. ولكن المؤلف يبادر بطرح تحفظاته على الاستنتاجات القائمة على المعايير الكمية مشيراً الى اعتبارات ثلاثة هي: تحديد مفهوم التصنيع ومستواه واتجاهه، والفرص التي تتيحها الثورة التكنولوجية لتخفيض أعداد العمالة اللازمة للإنتاج، وضرورة تغير التركيبة الاجتماعية تغييراً جذرياً لا يمكن أن يتحقق بسرعة، أو دون وعي سياسي واجتماعي لدى القيادات بأبعاد التغير ومعانيه. ومن هذا المنطلق فإنه يرفض الموقف «التكنولوجي» (Technologicist) الذي يرى الخلاص في فيض من المعدات والكوادر، ويعتبره موقفاً سطحياً يتجاهل مسائل حاسمة في عملية التغير. ويبادر المؤلف ليؤكد أن هذا لا يشكل دعوة لبطء معدلات التنمية، ليتقل إلى مناقشة اختارين رئيسيين يواجهان الوطن العربي، هما ضمان حد أدنى من الحاجات الأساسية، أو الالتزام بالامكانات المتاحة، مادياً وبشرياً. وهو يشير إلى أن الخيار الأخير يعني تجميد التنمية، بينما الأول أكثر اغراءً أو تحويلاً مع الطموحات عندما تتوفر الموارد المالية. ولكن التخطيط داخل أي من هذين الخيارين يرتبط أيضاً بالفلسفة الاجتماعية - السياسية للنظام الحاكم، وللخبراء والكوادر التي تحدد سلم الأولويات. ويخلص المؤلف من هذا التحليل إلى ازدياد أهمية دور الكوادر العلمية والتكنولوجية ليعرض في الفصول التالية بعض الملامح الرئيسية لمطلقات يراها عملية وواقعية لمواجهة الحاجة إلى زيادة هذه الكوادر في اطار وطن عربي واحد، به وحدات تتبادل الاستثمارات المالية والبشرية.

وينتقل المؤلف في الفصل الثاني لمناقشة المفاهيم الأساسية للعلم والتكنولوجيا، بدءاً بتعريف الكوادر العلمية والتكنولوجية ليتقل إلى تأكيد مايسميه «مجتمعية» التكنولوجيا، وأهمية فهم طبيعة «آلة الانتاجية للمجتمع»، ودور القيم والسلوكيات والالتزام الاجتماعي - السياسي والوحي الاقتصادي. ولما كانت التكنولوجيا في هذا الطرح، وعلى عكس العلم، ظاهرة جماعية ذات علاقة جدلية مع البنية الاجتماعية والاقتصادية، فإن الدعوات «التكنولوجية» تصبح عقيمة وعاجزة عن احداث التطوير الصناعي بمجرد جلب تكنولوجيا «متقدمة» لأن التكنولوجيا، تاريخياً، نتاج للمجتمع، والتكنولوجيا المنقولة لا تستمر ولا تنمو الا اذا تم استيعابها في مجتمعها الجديد، والتفاعل معها في آلة الانتاج. ويبرز المؤلف هنا حالتين متميزتين لتغل التكنولوجيا في القرن العشرين، أولاهما تهجير الكوادر العلمية والتكنولوجية في أعقاب الحرب العالمية الثانية واستقرارها في مجتمعاتها الجديدة، وعلى عكس الأوضاع في الوطن العربي، وثانيها هجرة الكوادر اليهودية إلى فلسطين. ويقارن بين هذا وبين حالات النقل في العالم الثالث في ظل الاستعمار لوحدات تكنولوجية منزلة ومنكفئة على الذات، لاثريتها بالمجتمع علاقات اجتماعية ولا تشاركه في أنماط الحياة والقيم ولا تنقل اليه ممارساتها المتطورة. أما بعد الاستقلال السياسي، فقد كان النمط السائد للاستعمار الجديد هو تصدير الآلات بدلاً من السلع لأرضاء التطلعات الوطنية للاستقلال الاقتصادي واستغلال الثروات الطبيعية للاسراع في عمليات التحديث وما أدى إليه من تراكم أرصدة نمت معها بروجوزاية عملية صغيرة تهتم بالتصنيع الاستهلاكي، وليس ببناء هيكل اقتصادي راسخ.

ويناقش هذا الفصل مصطلح «التكنولوجية» بشيء من التفصيل مشيراً إلى أمثلة صارخة لامتلاك أدوات الحضارة دون قيم للمجتمع الصناعي، وإلى أن وجود وحدات تكنولوجية

مترافقة، وليست أجزاء من منظومة، يبقى طابع الاغتراب على نحو ما كان عليه في السابق ويؤدي الى الفشل في تطوير المستوى الحضاري. ففي غياب الوعي السياسي الاجتماعي تصبح اتاحة المعدات المتطورة عبقة في تواتر الحركة الداخلية للمجتمع وتطوير التكنولوجيا المحلية. ويخلص المؤلف الى أن «التكنولوجية» دعوة برجوازية - ليبرالية لتكنوقراطيين غير ملتزمين اجتماعيا جاءت من أفكار وقيم المجتمعات التي درسوا فيها أو التي نقلوا عنها، ومن الانبهار بانجازات هذه المجتمعات التي درسوا فيها أو التي نقلوا عنها، ومن الانبهار بانجازات هذه المجتمعات تحت تأثير زخم اعلامي جارف والانخراط في تخصصات هي استمرار حضاري للمجتمع المتقدم، يتوأك مع جهل الجماهير البسيطة وعفويتها وتطلعاتها التي يجعلها بدورها منبهة بالتكنولوجية. ويبنه الكتاب الى أن فكرة اختزال الزمن التي تنطلق منها هذه الدعوة تنسى أن الذي يُختزل هو العمليات نفسها، لا زمن تحولات الانسان ومجتمعه، والذي يجب أن يرتبط بمفاهيم اجتماعية متقدمة تُشعر الزمن في حد ذاته.

ويختتم هذا الفصل بنظرة في الأبعاد الاجتماعية للتطور التكنولوجي تشير الى أن الصفات الدينية والتاريخية والاجتماعية للتكنولوجيا تنسحب أيضا على الكوادر التكنولوجية وعلى العلوم والمعارف الانسانية. فالاهمية النسبية للعلوم تتغير من زمان الى زمان، مشيرا الى تراجع علوم الزراعة مع ظهور الصناعة، واختفاء قيم المجتمع الزراعي لتحل محلها قيم وثقافات المجتمع الصناعي، بل وتحول الزراعة نفسها الى صناعة، وانتقال الانسان ومن حماية نفسه من تعسف الطبيعة الى تطوعها لخدمته، منها الى أن البلدان المتخلفة متخلفة في كل شيء، حتى في العلوم الانسانية، وأنها لاتملك سلم أولويات عقلاني للعلوم والمعارف، ومن ثم، في شأن الكوادر أيضا. ويختتم هذا الفصل بالنتيجة الى أن نظم التربية والتعليم لم تتغير عما شكلتها عليه المصالح الاستعمارية وأنها تحاكي نظم الدول الصناعية المتقدمة، دون مراعاة الاحتياجات المحلية والمرحلة الحضارية التي أدرتها المجتمع. وهكذا نشاهد الموقف المتناقض الذي يتواجد فيه النقص والفائض في الكوادر العلمية والتكنولوجية، جنباً الى جنب.

والفصل الثالث (الكوادر) هو جوهر موضوع الكتاب وأطول فصوله، إذ أنه يناقش حشداً من القضايا المشابهة. وهو يبدأ بتصنيف الكوادر الى ابتدائية، ومتوسطة، وخريجيين، وعالية، وممتازة. ومع تسليمه بالكيان الهرمي لهذه الأصناف، إلا أنه يؤكد وجود تنوعات كمية طبقاً لنوع الصناعة والتكنولوجيا المستخدمة. وهو يشير الى ظاهرة بطلان الكوادر بعد المتوسطة في الوطن العربي مع ان عددها قليل بالنسبة لعدد السكان والموارد الطبيعية ومستوى المعيشة والطموحات. ويحزو - على نحو ما هو مألوف الآن - التهاوت على التعليم الجامعي الى التطلعات الاجتماعية التي لاتأخذ في الاعتبار الحاجة الى تخصص ما أو لياقة الطالب له. وكانت النتيجة هي تراكم أعداد اضافية لأداء نفس العمل ووجود كوادر تعمل في غير تخصصها أو في أعمال المستوى الأدنى في التصنيف. وينعكس هذا على انخفاض «الكفاءة» أو «الكفاية» الانتاجية الناتج عن عدم هضم الأفراد للمفاهيم العلمية - التكنولوجية، ومن ثم، انخفاض كفاءة كل من النظام والفرد، بل ومجموعة الأنظمة في الكيان الاقتصادي. وهو يشير هنا - دون مبرر واضح - الى انخفاض معدلات النشر العلمي للأقطار العربية مقارنة بإسرائيل. وهنا يقترح المؤلف أربعة معايير نوعية يناقشها

تفصيلاً، هي: برامج التعليم والاعداد الفني، والخبرة العملية، والقدرة على الخلق والابتكار، وأخيراً الاحاطة بفلسفة التغيير الاجتماعي والاتناء السياسي. وفي شأن المعيار الأول يرى أن هناك طلاباً يفوق عددهم القدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية، ومناهج طويلة، كثيرة المواد دون مرور، وحواجز لغوية، ونادرة في المراجع تنحو بالطالب الى الاعتماد على الكتاب المقرر، ومدرسون لا يمارسون المهنة، يعلمون طلبة يقبلون على الكليات العلمية دون أن يكونوا صالحين للدراسات العلمية والتكنولوجية. كل هذا يؤدي الى تغريب العلم والتكنولوجيا عن الذهن والخيال. أما في شأن الخبرة العملية، فإن مجال اكتساب الخبرة في الوطن العربي ضيق، وهو لا يستفيد من الخبرة الوافدة، بينما تركز وسائل الاعلام فيه الشعور بالمعجز. وعندما يناقش أمر القدرة على الخلق والابتكار فإنه يرى أن تراثنا التاريخي ومناهجنا التعليمية لا تسمح بالمبادرة في اتخاذ القرار أو الابداع والابتكار. والاتجاه نحو شراء المعدات من الخارج لتجاوز هوة التخلف بسرعة لا يفسح للابتكار الوطني مجالاً. وأخيراً فإن معوقات الاحاطة بفلسفة التغيير الاجتماعي هي التنافس القائم بين الاعداد المهني وبين مضمون مهمة الكادر في تطوير التركيبة الاجتماعية. ويشير هنا الى نمو الدور السياسي للكنقراط - رغم عزوفهم الظاهري عن السياسة - بأكثر كثراً مما يحدث في الدول الصناعية. وهم يقومون بهذا الدور دون المام بالأبعاد السياسية - الاجتماعية لقراراتهم، وفي استعلاء على الشرائع الدنيا، وعدم اهتمام باحتياجات الجماهير وخبراتها ووجهة نظرهما، منها إلى أن الوعي المفقود هو الذي يؤدي الى تكيف المعلومات التكنولوجية لدفع عملية التحول. ثم أن مجرد التدريب في علوم الادارة والاقتصاد والاجتماع لا يملئ القلب، إذ أن طبيعة نظم التعليم والامتيازات الاجتماعية هي التي تحدد الموقف الطبقي للكادر، وهي التي تنمي فيه عقدة التفوق.

ويركز الكتاب في الفصل الرابع على اختلال الهياكل التعليمية، مشيراً مرة أخرى الى عجز مزدوج للمنظومة الاجتماعية. في استيعاب فائض الكوادر العلمية - التكنولوجية، من ناحية، وزيادة أعداد خريجي الدراسات الانسانية من ناحية أخرى. وهو يرى ان هذا هو ناتج الفترة الاستعمارية التي شكلت النظام التربوي لتخريج موظفين حكوميين يكونون شريحة متميزة من أبناء الطبقات المسيطرة في المجتمع، مرتبطة بالسلطة وتمثلة لأفكار المستعمر. ويتقل هنا، عن طريق بعض البيانات الاحصائية التي يعتبرها مجرد مؤشرات تقريبية للدرجة التصنيع، الى ابراز ضالة الدارسين في المعاهد المهنية، ويربط بين هذا وبين الاندفاع نحو الدراسات الانسانية لسمو المكانة الاجتماعية للقب الجامعي والترفع عن العمل اليدوي. ان خريجي الدراسات الانسانية قد ساعدوا على انتشار «الذهنية» المعادية للعلم، مكرسين بها انقسام المجتمع الى عالم علم وعالم أدب منزولين تماماً، ومن ثم، الى اغتراب العلم. وهو يقترح العمل على مستويين، هما تدريس الانسانيات للكوادر العلمية والتكنولوجية، والتثقيف العلمي للكوادر التي درست الانسانيات. ويقترح لهذا ملامح نظام دراسي، محددا السنوات التي يرى تخصيصها لكل من نوعي الدراسات، ونظاماً للتدريب الصيفي يشمل طلاب الانسانيات. ويختتم هذا الفصل بالتحذير أن تشكيل عقلية المجتمع الصناعي ليست مسؤولية المؤسسات التعليمية والاعلامية فقط، وينتهي الى الدعوة للمحد من عدد دارسي الانسانيات، ودون أن يعني هذا الاقلال من قيمتها.

وفي الفصل الخامس والأخير ينتقل الكتاب من التشخيص الى اقتراح الحلول وي طرح ملامح هيكل تعليمي جديد منها في البداية الى أن تحقيقه سيحتاج الى تشريعات اجتماعية وإدارية ومالية مناسبة. ويمكن تلخيص هذه الملامح في :

- توسع في إنشاء المعاهد المهنية يصاحبه تصحيح اوضاع خريجيها الوظيفية وتعزيز مكانتهم الانتاجية والطبقية.

- وقف التوسع في الدراسات الانسانية وتحويل معاهدها الى وحدات أبحاث صغيرة ومركزة، مشيراً الى أن هذا يتطلب تحقيق مرونة في النظام التربوي بحيث يتسع ويتقلص حسب الحاجة.
- مؤسسات علمية وتكنولوجية متغيرة السمات والمستويات لمواجهة التضخم في الكوادر العالية على حساب الكوادر الوسطى. ويحتاج هذا الى رفع مستوى الكادر المتوسط ووقف التوسع في الكليات العلمية والتكنولوجية بحيث تمّول الاستثمارات الجديدة مدارس ومعاهد مهنية، متوسطة وعالية.
- نظام الكادر المتكامل الذي يوفر استمرارية طبيعية بين مختلف مستويات الكوادر، وبحقق علاقات تعليمية ومهنية وإنسانية سوية بين مختلف المستويات، ومن ثم، تجانساً ذهنياً ونفسياً. ويستمد المرونة في النظام الى التخصصات وهيئات التدريس في تجاوب عملي لاحتياجات خطط التنمية.

ولابد أن ينسحب هذا كله على التعليم الثانوي والابتدائي، حتى ترسي قواعد اعداد الكوادر العلمية، بالمفهوم المطروح هنا، على أسس راسخة. ويتطلب هذا تقليل المواد النظرية والابتعاد عن أسلوب الحفظ والترديد، وإدخال مواد مهنية وتكنولوجية تعوّض القحط التكنولوجي للبيئة العربية وتكرس قيمة العمل اليدوي - الذهني، وتكتشف المواهب المهنية - اليدوية في وقت مبكر.

ان هذا الكتاب يكتسب أهمية خاصة من أن مؤلفه واحد من القيادات العلمية التكنولوجية في بلده، ولأنه يجمع بين عطائه في مجال عمله وبين ثقافة إنسانية عريضة، وإطلاع واسع، وفكر ناقب ناقد واتباء قومي أصيل. وإذا ماكان القدر الأكبر من الكتاب قد انصرف الى التشخيص والتتظير، فرما كان مردّ هذا الى أنه قد كتب في السبعينات، وفي أعقاب الثورة النفطية الأولى، اذ أن التاريخ الوارد في نهاية المقدمة هو منتصف عام ١٩٧٧. ولاشك أن الكاتب قد انتهى الى قناعة بأن التغيرات الحادة والمتتالية في أحوال الوطن العربي، وفي العالم من حوله، سواء في قفزة اسعار النفط الثانية أو الركود الاقتصادي في مطلع العقد الحالي... الخ، لا تغبر كثيراً من تشخيصه للأوضاع، وإن كانت قد تركت أثرها واضحا على البيانات الاحصائية التي مضى عليها زمن غير قصير، وعلى الاقتباسات والمراجع التي شهدت السنوات الأخيرة اضافات كثيرة وهامة في رؤيتها للأوضاع الراهنة والمستقبلية وفيما هو متوفر منها الآن.

ولعل أهم مافي هذا الكتاب هو تعمقه في تحليل النشاط العلمي والتكنولوجي باعتباره نشاطاً إنسانياً يجري في مجتمعه له خلفياته ومقوماته وظروفه الخاصة، وإلى حرصه على تنفيذ دعاوي مايسميه «التكنولوجية» في أكثر من موقع. الا أن المقترحات الواردة في نهاية الكتاب بشأن علاج

الأوضاع القائمة، وبالمثل في نظم التعليم والتدريب الحالية مما يصعب - ان لم يكن من المستحيل في الظروف الراهنة - تحقيقه. وهنا نلاحظ أن الكتاب، وقد أشار في أكثر من موضع إلى «مجتمعية» التكنولوجيا وإلى أن أمر اعداد الكوادر العلمية والتكنولوجية ليس مسئولية النظام التربوي وحده، الا أنه لم يتطرق، من متطلبات الرؤية التي يطرحها، إلى معالجة مسئولية بقية أجزاء المنظومة الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية بمثل ما تطرق لمؤسسات التعليم والتدريب من اسباب وتفصيل.

The Economic Development of Jordan التنمية الاقتصادية في الأردن

بشارة خضر / عدنان بدران
Bichara Khader / Adnan Badran

ولفبورو، نيو هامبشير، كروم هيلم، ١٩٨٧،
٢٤٦ ص

مراجعة: جميل طاهر
قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

يمتري الكتاب على ثلاثة عشر بحث (فصل) قلعت لنذوة علمية عقلت في آيار ١٩٨٥م في لوفين - لانوف (بلجيكا) من قبل مركز الدراسات والبحوث العربية في جامعة لوفين وجامعة اليرموك في الأردن. واشتملت المواضيع التي نوقشت في الندوة على المساعدات الخارجية. البنوك التجارية، التخطيط، هجرة الأيدي العاملة والتنمية الصناعية. مثل معظم الكتب التي تشمل أبحاث الندوات، تبدو البحوث في هذا الكتاب غير مترابطة إلى حد ما حيث لن يجد القارئ تناسقا واضحا بين المواضيع المشار إليها عن الأردن. في المساحة المتاحة لهذه المراجعة، من الممكن فقط تناول بعض النقاط التي تبدو مهمة من وجهة نظر المراجع.

في الفصل الأول يحاول خليل حماد تقدير دالة الانتاج للاقتصاد الأردني بناء على دالة انتاج كوب - دوغاناس. حيث قام المؤلف بقياس معامل رأس المال للدخل للفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ ولكنه لم يوضح إذا ما كان قد استعمل العامل الحدي أو المتوسط لرأس المال للدخل. كان معامل رأس المال للدخل ١: ١٩٩٠ خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦١ و ١: ٢٠٢٦ خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٦ بينما في دراسة الأمم المتحدة (١٩٧٠) قدر معامل رأس المال للدخل بحوالي ١: ٣.

خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٤ ، وكان من الممكن أن يقوم المؤلف بشرح طبيعة العوامل التي قد تكون أثرت على معامل رأس المال للدخل في الأردن مثل التكنولوجيا ، معدل النمو، مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي الخ...

الهدف من الفصل الثاني كان دراسة دور المساعدات الخارجية في التنمية الاقتصادية للأردن. وقدم خليل حاد في هذا الفصل وصفا لمصادر المساعدات الخارجية وطبيعة توزيعها وعيها على الاقتصاد الأردني حيث ان حوالي ٧٩١٪ من إجمالي المساعدات خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٨٣ كانت من الدول العربية. وقد قام المؤلف بشرح طبيعة عبء المساعدات (خدمة الدين) كنسبة من الصادرات فقط، لكن من المعروف أن للمساعدات أعباء أخرى مهمة تتمثل بالتبعية السياسية والاقتصادية، وكان على الكاتب ان ينظر لمثل هذا النوع من العبء بشكل أو بآخر.

أما الفصل الثالث لمؤلفه م. أ. شير فدار حول عائدات (تحويلات) الأردنيين العاملين في الخارج حيث وصلت الى حوالي ٣٤٠ مليون دينار اردني عام ١٩٨١ وقد زادت عن حجم الصادرات بـ ٥١١٪. وأشار المؤلف الى أن حوالي ٥٠٪ من تحويلات الأردنيين العاملين في الكويت تذهب لأغراض استثمارية. والبحث يحتوي على بيانات قيمة عن حجم عائدات العاملين في الخارج من بعض الدول المصدرة للعمالة بشكل عام وعن الأردنيين العاملين في الكويت بشكل خاص. ولاشك أنه كان من الممكن زيادة أهمية الدراسة فيما لو قام الكاتب بتحليل مساهمة هذه العائدات في كل من القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن.

الهدف من الفصل الرابع لمؤلفه رودني ويلسون هو تقييم مدى مساهمة البنوك الخاصة في تنمية الاقتصاد الأردني، مثلاً، هل كانت المؤسسات المملوكة للأفراد أكثر فائدة من المؤسسات الحكومية؟ المصدر الرئيسي للائتمان هو القطاع الخاص حيث شكلت الودائع الحكومية جزءاً بسيطاً نسبياً من إجمالي الودائع. معظم القروض الممنوحة كانت للتجارة والبناء والتشييد (٦٠٪ من إجمالي القروض). وفي الحقيقة لم يوضح المؤلف فيها إذا كانت ودائع الأردنيين العاملين في الخارج وخاصة العاملين في الدول المصدرة للنفط تبقى في البنوك الأردنية أو يتم تحويل معظمها الى الضفة الغربية. وكان من الممكن أن يشير الكاتب، بقدر الإمكان، الى حجم التحويلات الى الضفة الغربية. وهنا تجب الإشارة الى أن هذه الدراسة تعتبر جيدة وتحتوي على إحصائيات قيمة للطلبة والباحثين في الاقتصاد الأردني.

يقدم الفصل الخامس لمؤلفه كونارد سيليفيك عرضاً سريعاً لموارد الأردن وموقعه من وجهة نظر جغرافية اقتصادية. فالأردن يعتبر ثالث دولة مصدرة للفوسفات في العالم (٩٪ من إجمالي السوق العالمي). ويعتقد الكاتب أن الأردن لم يعد دولة زراعية حيث أن حوالي ٢٠٪ فقط من الأيدي العاملة تعمل في قطاع الزراعة والتي انخفضت مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي من ١٤٪ عام ١٩٧٢ الى ٧٪ عام ١٩٨٢. ويستعرض الكاتب بعض المؤثرات السلبية في تنمية الأردن مثل التهديد المستمر من إسرائيل، معدل النمو السكاني المرتفع ، زيادة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية وعلى الواردات النفطية. وكان من الأفضل لو أن الكاتب حلل أسباب انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي بهذا الشكل. وهذا الفصل يعتبر مجرد

وصف وعرض عام والإحصائيات المستعملة تعتبر الى حد ما قديمة حيث أن أحدثها كانت عام ١٩٨١/١٩٨٢ م.

الفصل السادس لمؤلفه ناجي أبو رميله اشتمل على عرض لموارد الأردن الاقتصادية، الزراعية، البشرية، المياه والثروة الحيوانية بالإضافة الى عرض عام لخطط التنمية الزراعية خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٨٠. وفيه استعرض الكاتب خمس مراحل مر بها الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٨٠. ولا يبدو واضحاً للمراجع بناء على أي أسس ومعايير تم تقسيم تطور الاقتصاد الأردني الى هذه المراحل الخمس هل هو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي؟ أو لخطط الاقتصادية. . . أم ماذا يقول الكاتب انه في المرحلة الرابعة (١٩٧٣ - ١٩٧٥) استطاع الاقتصاد الأردني الخروج من محنته ومن التحديات التي واجهته سالماً (ص ٩٦) . . . في الحقيقة معنى الخروج سالماً غير واضح هنا. فالكاتب يستعمل أحياناً الناتج القومي الاجمالي وأحياناً أخرى الناتج المحلي الاجمالي (ص ٩٧) للإشارة الى معدل النمو الاقتصادي بينما هناك فرق بين هذين المؤشرين.

الفصل السابع لمؤلفه أيان سيكوب يستعرض فيه بشكل موجز مدى تطور مساهمة الأردن في سوق العمل الدولية وقيم في نفس الوقت تصور الأردن لهجرة العمالة الأردنية. الاحصائيات والبيانات المستعملة تعتبر الى حد ما قديمة (حوالي ١٩٧٥). لاشك أنه كان من الممكن أن تزداد أهمية هذه الدراسة لو أن المؤلف قام بتحليل التخصصات والمهن للعمالة المهاجرة. اعتقد أن انخفاض أعداد الأردنيين العاملين في الخارج لم يكن فقط نتيجة لتفضيل العمالة الأسبوية في الدول المصدرة للنمط وإنما كذلك نتيجة لانخفاض معدلات النمو في هذه الدول لأسباب سياسية واقتصادية.

الفصل الثامن لمؤلفه مايكل سوليفان ويدور حول التنمية الصناعية في الأردن حيث أن هدف الحكومة خلال الخطة الحالية هو زيادة مساهمة قطاع الصناعة والمناجم في الناتج المحلي الاجمالي من ٢١.٨٪ الى ٢٩.٣٪ وفي نفس الوقت تخفيض أهمية قطاع الخدمات من ٦١٪ الى ٤٤.٥٪. مثل معظم الأبحاث المقدمة في هذه الندوة فإن هذه الدراسة تعتبر الى حد ما وصف لقطاع الصناعة في الأردن مع ذكر بعض البيانات من حين لآخر. لاشك أنه كان من الأفضل لو أن الكاتب حاول تقييم قطاع الصناعة بشكل عام وسياسة الحكومة نحو هذا القطاع بشكل خاص لمعرفة الجوانب الايجابية والسلبية في هذا المجال.

يعتبر الفصل التاسع لمؤلفه دايترويس عرض عام لمنجزات القطاعات المختلفة في الاقتصاد الأردني خلال حقبة السبعينات. يوضح هذا الفصل أهداف ودرجة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ١٩٨١-١٩٨٥. لم يوضح المؤلف لماذا استعمل بيانات عام ١٩٨٠ فقط. لاشك انه يمكن الحصول على أهداف الخطة من معظم النشرات الحكومية حيث لا يوجد داعي لشرحها في هذا الفصل يمثل هذا الشكل.

أما الفصل العاشر لمؤلفه بشارة خضر فيدور حول أهداف ومنجزات خطط التنمية الخمسية الأخيرة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ و ١٩٨١ - ١٩٨٥. يعتبر هذا الفصل مشابه الى حد ما للفصل السابق من حيث كونه عرضاً عاماً لخطط التنمية في الأردن. يعتقد المؤلف أن الهدف الرئيسي لوضعي

خطط التنمية في الأردن هو تخفيض نسبة التضخم جذب رؤوس الأموال العربية وتخفيض نسبة البطالة. مثل بقية معظم الأبحاث قدم المؤلف بيانات وإحصائيات تيسر الحصول عليها من معظم النشرات الحكومية. لاشك أنه كان بإمكان الكاتب، بدلا من عرض البيانات، أن يقوم بتحليل وتقييم مدى نجاح وفشل خطط التنمية الخمسية.

والفصل الحادي عشر لمؤلفه فرانسيس ريفر عرض لمشكلة اعتماد الأردن على وضع اقليمي غير مستقر حيث أن الأردن يعاني حاليا من آثار الحرب العراقية - الإيرانية ومن عدم الاستقرار في أسواق النفط والذي أثر على معدلات النمو في الأردن. يتوقع المؤلف أن يستمر الوضع الاقليمي على ما هو عليه حتى نهاية الثمانينات. يعتقد الكاتب كذلك أن أسعار النفط سوف تستمر في الانخفاض لأقل من ٢٠ دولار للبرميل. في الوقت الذي عرض فيه المؤلف لبعض التصورات المستقبلية عن حرب العراق - إيران وعن أسعار النفط إلا أنه لم يستطيع ان يبرر او يشرح معظم الفروض التي بنى عليها مثل هذه التصورات. مثلا لماذا يتصور أن أسعار النفط سوف تبقى أقل من ٢٠ دولار للبرميل.

وهدف الفصل الثاني عشر لمؤلفه مايكل شانيلوس الى وضع تصور عام لتنمية الأردن الاقتصادية في ضوء بعض المؤشرات الهامة في الاقتصادات العربية منذ الستينات. ويعتقد المؤلف أن الأردن تعتبر دولة مؤجرة وذلك نتيجة للدور الذي تلعبه مصادر الدخل الخارجية في الاقتصاد الأردني ونتيجة للعجز في الميزان التجاري وفي الميزانية العامة. اعتقد أن تعريف المؤلف للدولة المؤجرة يعتبر الى حد ما غامضا ومطاطا. بناء على تعريف الكاتب فإن معظم، إن لم يكن جميع، الدول النامية تعتبر مؤجرة لأنها تعتمد بشكل رئيسي على مصادر دخل خارجية، وعندها عجز في الميزان التجاري وفي ميزانيتها العامة. هذا الفصل يعتبر غير منظم بشكل دقيق وجيد حيث يجد القارئ صعوبة في متابعة وجهة نظر الكاتب.

يعتبر الفصل الأخير لمؤلفه بدران بيضون أهلاوات، ورام فيجوري محاولة لوضع تصور مستقبلي لكيفية تقوية وتنشيط عملية التنمية في الأردن. اهتمام المؤلفين في هذا الفصل ينصب بشكل رئيسي على ما يمكن حدوثه خلال عملية ادارة التنمية في الأردن. ويحتوي هذا الفصل على بعض الإحصائيات الجيدة لبعض المؤشرات الاقتصادية في الأردن. كان على المؤلفين عند قياس حجم عيب ديون الأردن الخارجية قياس نسبة خدمة الديون للمصادرات وليس فقط نسبة خدمة الديون للنتاج القومي الاجالي. قياس معدل التنمية بمستوى الناتج القومي الاجالي تعتبر الى حد ما غير دقيق لأنه من الممكن أن يكون هناك زيادة في الناتج القومي الاجالي بدون أن يصحبه تغيير هيكل في طبيعة العلاقات السائدة بين موارد الانتاج.

ومثل معظم الأبحاث المقدمة في ندوات ومؤتمرات الاقتصاديين تبدوا الأبحاث هنا غير متوازنة، وعدم التوازن لا يظهر فقط بالنسبة لنوعية الباحثين وإنما كذلك بالنسبة للمحتويات. باستثناء بحث أو اثنين نجد أن المؤلفين قاموا بعرض وصفي فقط عما يقلل مدى الاستفادة من هذا الكتاب. وبشكل عام، فإن تقييم هذه الأبحاث مقارنة بالأبحاث التي تقدم في مؤتمرات الاقتصاديين وباحثي العلوم الاجتماعية تعتبر الى حد ما مقبولة. إذ لاشك أن هذا الكتاب لن يقدم اجابة لكل أسئلة القارئ عن تنمية الأردن الاقتصادية الا أنه في نفس الوقت لن يضلله.

Bourgeois Sociology of the Late**Twentieth Century****وجهة نظر حول السوسيولوجيا الغربية****V.N.Ivanoff**

معهد الدراسات السوسيولوجية، أكاديمية العلوم

موسكو، دار العلم، ١٩٨٦، ٢٧٦ ص.

مراجعة : زياد القبانى

قسم الاجتماع - جامعة موسكو الحكومية

صدر عن دار العلم بموسكو أواخر عام ١٩٨٦ كتاب جديد وهام في حقل علم الاجتماع تحت عنوان «السوسيولوجيا الغربية في نهاية القرن العشرين - نقد الاتجاهات الأكثر جلبة». ويشكل الكتاب محصلة عمل امتد عدة سنوات لعدد من العلماء السوفيت العاملين في معهد الدراسات السوسيولوجية التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي. وتدور الفكرة الرئيسة لهذا الكتاب حول الحالة الراهنة لعلم الاجتماع النظري في البلدان الرأسمالية المتطورة، وحول جوهر الصراع الدائر بين اتجاهين رئيسيين في هذا العلم: اتجاه الأزمة واتجاه الاستقرار. ويتم عرض هذين الاتجاهين على صفحات الكتاب انطلاقاً من التناقضات الداخلية الخاصة بعلم الاجتماع الغربي. وعلى هذا الأساس ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: اشتداد النزعة التأزمية، نمو النزعة الاستقرارية، وينظر العلماء السوفيت، إلى هاتين النزعتين المتناقضتين من خلال ارتباطهما الداخلي، على الرغم من أن كل منهما تحلدا ذاتها من خلال علاقتها بالآخرى. وهذا ماسيتبينه القارئ بكل وضوح في القسم الثالث من الكتاب الذي يدور حول صراع النزعتين المذكورتين في الحقول الاختصاصية من المعارف السوسيولوجية.

إن خصوصية الفكرة الرئيسة للكتاب مرتبطة بثبيت تلك الحقيقة، التي غالباً ما يتم إهمالها، ألا وهي أن الأزمة ترتبط داخلياً مع مجموعة من التصورات حول الواقع الاجتماعي والموجودة في العلم الاجتماعي الأوروبي والأميركي، وبالتالي حول موضوع البحث السوسيولوجي نفسه. ولا يدور حديث الكتاب، ببساطة، حول المظاهر الأيديولوجية الخارجية المثبتة في النظرية السوسيولوجية الغربية، وإنما حول تلك التزيينات الفلسفية التي تميز المصادر الفلسفية المعتبرة مقدمات ميتودولوجية - نظرية، والتي على أساسها تتم عملية تشكيل وجهات النظر العامة حول الواقع الاجتماعي وحول التحديدات المفهومية الدقيقة لموضوع علم الاجتماع. وعلى هذا المستوى فإن الأزمة تبدو قبل كل شيء كنزعات تقود إلى فقدان علم

الاجتماع لموضوعه المحدد. ومن هنا نرى أن الفصل الأول من القسم الأول يحمل عنوان «الراдикаلية السوسيولوجية وضياح موضوع علم الاجتماع»، حيث تعني عبارة «الراдикаلية السوسيولوجية» خط التجذير السوسيولوجية المعرفي الذي لوحظ جيداً في البلدان الرأسمالية الغربية في فترة السبعينات على الرغم من جذوره القديمة، والذي يقود في نهاية المطاف الى ضياح موضوع علم الاجتماع بشكل تام. ومن الممكن أن يبدو للوهلة الأولى أن إبراز هذا الخط التأزمي في تطور النظرية الاجتماعية الغربية، الذي ظهر في نقطة تقاطع «السوسيولوجيا الراديكالية اليسارية» مع «سوسيولوجيا العالم الحيائي الفينومينولوجي»، هو مسألة غير منتظرة من العلماء الاجتماعيين، إلا أنه وكما يتم البرهان عليه في الكتاب الموجود بين أيدينا هو مسألة حتمية وطبيعية، وفي هذا السياق يتم تحليل طروحات علم الاجتماع النقدي الراديكالي اليساري (هابرماس، جولدنر وغيرها) والتي نجد جذورها في كتاب لوكتاش الشاب «التاريخ والوعي الطبقي»، وذلك على الرغم من أن لوكتاش نفسه كان قد انتقدها بشدة في الثلاثينات من هذا القرن، ولكنها، أي هذه الطروحات، حصلت فيها بعد على شكل متطور في «نظرية النقد» عند الآباء المؤسسين للمدرسة الفرائكفورتية الألمانية الغربية (ماكس هوركهايمر، هيربرت ماركوز، ت. أدورنو وغيرهم). حيث نجد في أعمال هؤلاء المؤلفين الماركسيين الجدد النظرية أن استعارتهم لمقولات ماركس مثل الاغتراب، التجسيد، التمزج، التشيؤ وغيرها تلعب دوراً خاصاً ولكنها معالجة بروح هيغلية يسارية. ولذلك ما زالت السوسيولوجيا الماركسية الجديدة حتى الآن متميزة بالخطأ أو الضلال الذي طبع هيغل نفسه، مؤلف «فينومينولوجيا الروح»، والذي أشار اليه في حينه ماركس. إذا أن الماثلة الهيجلية بين «الاغتراب» و«التجسيد» وبين «التمزج» و«التشيؤ» دفعت بعلم الاجتماع على طريق فقدان موضوعه. كما أن علماء الاجتماع الراديكاليين اليساريين وقد نظروا الى الصراع ضد «الاغتراب» ضد «التشيؤ»، المميزين حسب رأيهم للنظرية السوسيولوجية «التقليدية» في فهمها للواقع الاجتماعي (وبالتالي لموضوع علم الاجتماع) فإنهم، كقاعدة، يقضون ويكل موضوعية على موضوع علم الاجتماع أنفسهم من أجل القضاء على المرض في جسد المريض يحطمون هذا الجسد. ومن الطريف، على العكس، أن هذه النزعة تبتلو بميزة ليس فقط لعلماء الاجتماع الراديكاليين اليساريين في سعيهم «التقليدي» لتأسيس مفاهيم علم الاجتماع النظرية - الميتودولوجية حاملين الى هذه المفاهيم تداعياً من الافكار يتنمي الى مستوى نظري آخر تماماً. حيث يستخدم مصطلح «التشيؤ» المستعمل كصفة مميزة في علم الاجتماع الغربي «التقليدي» في فهمه للواقع الاجتماعي، بشكل فعال في اطرار علم الاجتماع الفينومينولوجي، الذي لم يتميز منذ البداية بالراдикаلية السياسية.

وهكذا ترتبط «الراдикаلية السوسيولوجية» عبر السوسيولوجيا الماركسية الجديدة عضواً وبالراдикаلية السياسية» إلا أنها تتميز عنها وتمتلك خصائصها المميزة. وتبدأ عملية التكامل أو التزاوج بين «علم الاجتماع النقدي» الراديكالي اليساري من جهة وبين علم الاجتماع الفينومينولوجي من جهة أخرى. وخلال ذلك يفقد الأول تدريجياً صبغته السياسية رافعاً إياها أكثر فأكثر نحو مستوى مجرد، نحو «الراдикаلية» النظرية الخالصة والتي تقف على جبهة «الحرب الشاملة» ضد الفهم التوضيحي والاغترابي للواقع الاجتماعي. وأما الثاني (الفينومينولوجي) فإنه

يستوعب بالتدريج أيضاً تلك المصطلحات المسيسة الرنانة على تربة التجريد الفينومينولوجي . وهذا مايقود بشكل دائم نحو تناقضات نظرية جديدة . فمثلاً نجد أن مفهوم «العالم الحيائي» الذي أدخل في التداول الفلسفي على يد مؤسس الفلسفة الفينومينولوجية، ادموند هوسرل (١٨٥٩ - ١٩٣٨)، حصل على شيفرة نظرية - ميتودولوجية في علم الاجتماع الفينومينولوجي على يد أ. شوتس، ومن ثم أصبح يتماثل مع التصورات الفوضوية اليسارية حول الوجود الانساني غير المغترب . وعلى نفس المنوال سار هابرماس في كتابه المؤلف من جزئين «نظرية الفصل الاتصالي» (١٩٨١)، وهكذا تم تذويب مفهوم من مستوى نظري عميق الى مجموعة من التصورات السياسية ومن ثم تم تحويله الى مجاز خاص يحمل معنيين مختلفين .

ومن الجدير بالملاحظة أن اتجاه تعظيم موضوع علم الاجتماع عبر «الحرب الشاملة» ضد كل علم موضوعي بشكل عام، هو بدون شك صفة ملازمة للأزمة بمضمونها وبنائجها العامة إلا أن هذه الصفة لاتعود فقط الى «علم الاجتماع النقدي» الراديكالي، وإنما توعد أيضاً الى علم اجتماع «العالم الحيائي» الفينومينولوجي وكذلك هناك نزعة مشابهة أيضاً شقت لنفسها طريقاً في حقل الفكر الاجتماعي الليبرالي اليساري الذي تميز في الماضي بإيمانه في العقلانية العلمية . فالיום نسمع في أوساط علماء الاجتماع والمفكرين الاجتماعيين الليبراليين اليساريين أكثر فأكثر عبارات الغضب والغيظ الموجهة ضد عقلانية العلم المعاصرة، التي كما يزعمون، تقع في أساس «التقدم البرجوازي» في المجتمع الرأسمالي وفي أساس كل «الحضارة التكنيكية» للمعاصرة التي تهدد البشرية بالفناء والموت . فمن كان حتى الأمسي القريب «تقلدياً»، يعتقد أن العلم يخدم الإنسانية فجاءه، نراه اليوم يعلن من العلم عدواً لعينا ويقرح أن يتم البحث عن «عقلانية جديدة» تكون بديلاً لتلك العقلانية التي تقف في أساس العلمية «التقليدية» .

ونجد اتجاه ثنائية العقلانية، ويجوهر الأمر هو اتجاه تأكيد وجود عقلانية معادية للعلم ومناقضة له، يلتص حول عتق التفكير السوسيولوجي الراديكالي اليساري والليبرالي اليساري على حد سواء . إلا أن هذه المحاولات حصلت على دعم في الوقت الحاضر من أوساط نظريين آخرين عاملين في مجال تحليل العلم فلسفياً ومنطقياً . إذ أن سيطرة المزاج السوير - وضعي الذي حل محل ايدولوجية العلم الوضعية الجديدة، تثير وهما حول اكتشاف علم الاجتماع في حقله الخاص، حقل التفكير المنطقي - الميتودولوجي حول مقدمات تطور المعرفة العلمية .

وحسب القناعة الراهنة لدى السوير - وضعيين فإن الشيء الحاسم في التطور العلمي ليس القوانين المنطقية - الميتودولوجية الخاصة بتطور المعرفة العلمية، وإنما نبضات سوسيولوجية خاصة . لقد انتشرت وجهة النظر هذه بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها العالم ت. كون في كتابه «بنية الثورة العلمية»، وتولين في كتابه «الفهم الانساني» وكذلك فايربايند وغيرهم يمكن كشف الفكرة الداخلية لنظريات أسلافهم من الفلاسفة مثل بوبر ولاكاتوس .

وأما القسم الثاني من الكتاب فيرد تحت عنوان «اتجاه النظرية السوسيولوجية الغربية نحو بعث الماضي وميلها نحو التركيب» ويقدم محاولة جديدة بالانتباه من العلماء العرب لجهود العلماء الاجتماعيين الغربيين الاستقرارية . ويشير هذا العنوان الى جوهر النزعات «الاستقرارية» في علم

الاجتماع النظري الغربي البرجوازي. وتتمثل القضية في أن «المخرج» من الأزمة المعترف بها من الجميع والموجودة في الأساس النظري - الميتودولوجي لعلم الاجتماع، يتمثل ليس فقط بالمبول السائرة نحو هدر علم الاجتماع لموضوعه، وعبر المزامنة الحادة بين البراديجمات السوسيولوجية النظرية العامة وحسب، بل ويتمثل أيضا في أن الاجتماعيين المدافعين عن «استقرار العلم» أصبحوا سائرين على طريق تركيب هذه البراديجمات ومكاملاتها في أطارات أنظمة نظرية أكثر عمومية. إلا أن إعادة توزيع البراديجمات السوسيولوجية المتناقضة في إطار «الأنظمة النظرية الأكثر انضباطاً»، حيث يحتل كل براديجم «مكانه المناسب» في المستوى الموافق لهذه الأنظمة المنظومية الجديدة، لا تمنع أن التناقضات بينها ستندثر، وجل ما يحدث هو ظهور وهم بالتغلب النظري عليهم. ويظهر في نهاية الأمر إذا مادققنا النظر جيداً، كما يقول مؤلفو الكتاب، أن تعدد النظريات والاحتمالات ليس سوى تأكيد للتناقض التي تشكل مرضاً متصلاً في الفكر النظري البرجوازي الغربي، ومحاولة لتوحيد غير مبدي بين عناصر النظرية المختلفة أو محاولة ظاهرة، وأحياناً مستترة، لتبني أحد البراديجمات «المركبة».

ونأتي في هذا القسم أيضاً على محاولة لعرض ونقد البناء النظري العام عند تلكوت بارسونز، الذي حاول في عهده أن يركب مقولات ماكس فيبر وإميل دوركهيم وبارتو وغيرهم من مفكري أواخر القرن الماضي وبداية القرن الراهن والذين وقفوا على مسافة تطول أو تقصر من علم الاجتماع، في محاولة صياغة «موديل» لتوجهات صانعي الأنظمة السوسيولوجية الحديثة، علماً أن عدداً قليلاً فقط يعترف بهذا الأمر بشكل صريح. وهنا يتحدد بالمناسبة أحد أهم الأسباب الكامنة وراء إعادة الاعتبار لبارسونز بعد وفاته في نهاية السبعينات، علماً أن مقولاته هذه تعرضت لانتقاد شديد في الستينات والنصف الأول من السبعينات في القرن العشرين. وتلاصق هذه الحقيقة بشكل مباشر نحو النزعة «الاستقرارية» في علم الاجتماع الغربي المعاصر، فإن النظريين الغربيين المعاصرين وهم سائرون على خطى ت. بارسونز، يشيدون والمنظومات» الجديدة يتلو بعضها بعضاً، وذلك عبر مزج تركيبات جديدة من الأفكار القديمة. ويكفيها مثلاً وبرهاناً على مانقول، كما يؤكد مؤلفو الكتاب، مقولة ر. مونش التي جمع فيها ماكس فيبر وإميل دوركهيم بالإضافة إلى بارسونز، أو مقولة د. الكسندر التي أضاف فيها كارل ماركس إلى مجموعة مونش، أو مقولة هابرماس الذي أضاف إلى جميع ماسبق العالم ج. ميد أيضاً.

ومن السهل ان نلاحظ أن مثل هذا الأسلوب يجعل من «المنظومات» النظرية المقترحة مجرد أحد الاحتمالات المختلفة لتاريخ علم الاجتماع. وغالباً ما يتم ذلك عن وعي، فعندما لا يرغب المؤلف بأن يخطأ بتقديم «نظام» السوسيولوجي الخاص، فإنه يقدم أفكاره الخاصة تحت عنوان شرح أو عرض «منتظم» لاتجاه محدد في تاريخ علم الاجتماع. وأحياناً يحدث هذا ببساطة عندما لا يكون لدى المؤلف أفكاراً كافية، يعكس ما يرغب فيه من شهرة، ولذا نجلده (كما يفعل بعض علماء الاجتماع العرب) يعرض عن قلة الأفكار لديه بعرض مبتذل لإحدى المقولات المسروقة من هؤلاء المفكرين الذين يعترف بهم اليوم وكأنهم «كلاسيكيو» علم الاجتماع. ولكن وفي جميع الحالات فإن مثل هذه العروض السوسيولوجية المنتظمة ممهورة بخاتم تفسيرين: فإذا كنت تريد أيا الفارء المحترم فخذ مايعرضونه لك من كتب (وأحياناً في جزئين أو ثلاثة) على أنه منظومات

سوسيولوجية أصلية، وأما إذا لم تعجبك ولا تريد أن تتقبلها، فاعتبر أنها عرض أو ترتيب لوجهات نظر مؤلفين آخرين، الذين لا يتفق معهم مؤلفو الكتاب أيضاً إلا بما ندر. وبالطبع لا يمكن في مثل هذه الحالات إلا أن نحس بوجود «تعب» فكري وراء هذه النزعات «الاستقرارية»، ولا يمكن ألا نرى وراءها إلا غياب امكانية النظرية السوسيولوجية للوقوف على قدميها وبالتالي استنادها على إعادة صياغة المبادئ الأساسية الأصلية من جديد.

وعلى الرغم من أن مثلي اتجاه «الأزمة» في النظرية السوسيولوجية كانوا يستغيثون منذ فترة طويلة بـماكس فيبر كأحد «كلاسيكي» علم الاجتماع، (وهذه الحقيقة تؤكد بالطبع مرة أخرى على قدرة ماكس فيبر الضخمة والعميقة على إثارة عواطف متناقضة ومختلفة لدى القراء)، فإن «البحث الفيبيري»، أو «الولادة الجديدة لماكس فيبر» تستخدم اليوم من قبل هؤلاء الذين يشربوا به وله وذلك من أجل تأكيد «الوعي الاستقراري» في علم الاجتماع. ويشغل «البحث الفيبيري» مكانة هامة في الكتاب المعروض وفي عدة فصول منه، إذا نجد في هذا «البحث الفيبيري» بالقيط انعكاساً للحظات الانتقال من الوعي «المتأزم» إلى الوعي «الاستقراري» من جهة (والى هذا الانتقال تعود تناقضات هذا «البحث» وتعدد ألوانه النظرية وذلك حسب رأس العلماء السوفيت)، وأما من الجهة الأخرى ففيه نجد الخصوصيات المميزة للاتجاه «الاستقراري» الراهن وسط علماء الاجتماع الغربيين وبشكل خاص الألمان الغربيين.

إن التراث النظري الفيبيري، وعلم الاجتماع التاريخي الشامل الذي أسسه ماكس فيبر، يستخدم اليوم في سياق «البحث الفيبيري» من أجل اقتراح لغة جديدة شاملة الدلالة، لغة تسمح قبل كل شيء لعلماء الاجتماع الغربيين بالتغلب على حالة «البلبلة البابلية»، حالة الغرضي التامة، و«خلط اللغات النظرية» المختلفة، المتشكلة في إطار البراديغمات السوسيولوجية و «البنى المنظومية» المتصارعة فيما بينها. وسيكون وجود مثل هذه اللغة المشتركة فعلياً ما من شأنه أن يكون الخطوة الأولى على طريقة «استقرار» الأسس الميتودولوجية - النظرية المختلة والمتهزئة لعلم الاجتماع البرجوازي الغربي المعاصر وذلك على حد ما يعتقد مؤلفو الكتاب السوفيت. وفي هذا الإطار وجب أني جنب مع الصفات العامة «للبحث الفيبيري» والصراع بين الاتجاهات المختلفة ضمن هذا السياق نفسه (إذ أن كل واحد من هؤلاء المؤلفين يقترح تفسيره الخاص «لبرنامج البحث» الذي قدمه ماكس فيبر). تظهر ضرورة توضيح مفصل لسؤال حول كيف يمكن أن تنازر في الغرب اليوم أهمية المقولات التي قال بها ماكس فيبر؟ وكيف يمكن أن يتكرر على شكل تداول علمي «جديد» تناول طروحاته وأهم مفاهيمه الخاصة بعلم الاجتماع، مثل الفعل الاجتماعي والموقف من القيم والتحرر منها، ومثل مفهوم العقلانية، الذي يقف اليوم في مركز المجادلات النظرية ليس بين علماء الاجتماع فحسب، بل وبين مثلي العلوم الاجتماعية الأخرى وخصوصاً مثلي نظرية العلم. وهذا ما نقرأه على صفحات الكتاب، الذي نقدمه لعلماء الاجتماع العرب، بشكل تفصيلي.

وكما يظهر من مطالعة الكتاب العميقة فإن التربة العامة التي نما عليها الاهتمام بـماكس فيبر في السنوات العشر الأخيرة هي أزمة «الأخلاق البروتستنتية»، أخلاق العمل الفردي والمبادرة الخاصة والمسؤولية الشخصية، التي انعكست في موجة «الثقافة المضادة» التي ظهرت في نهاية الستينات وبداية السبعينات في أكثر البلدان الغربية تطوراً فكما هو معروف فإن ماكس فيبر ربط

بالضبط بين هذه «الأخلاق البروتستنتية» وبين منشأ «الرأسمالية الغربية» وتطورها ونجاحها الاقتصادي في هذا القرن. ومن الطبيعي أن تثير المجادلات الراهنة لعلماء الاجتماع الأوروبيين والأمريكيين والتي تحاول أن تصيغ إجابة نظرية عن السؤال القائل: لماذا انحطت الهيبة والسمعة الأخلاقية للعمل الفردي والمباخرة الشخصية والمسؤولية الخاصة في بلدان الغرب الامبريالي بهذا الشكل الخطير؟. ومن المفهوم أن تثير هذه المحاولات ومن جديد اهتمام الباحثين بالعمل الأساسي لماكس فيبر ألا وهو «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» وما شابهه من أعماله الأخرى. كما أن استيعاب التراث الذي خلفه ماكس فيبر في مختلف المجالات السوسيولوجية يسمح بمعالجة جديدة لعدد من المسائل الهامة للنظرية السوسيولوجية العامة كما لنظريات المجالات السوسيولوجية المختلفة. وهذا، بالنسبة، ما يجيب على السؤال الخاص حول سبب كون العلماء الاختصاصيين في المجالات السوسيولوجية التطبيقية والمحددة مثل علم اجتماع الأسرة، وعلم اجتماع العمل، وعلم اجتماع التكنولوجيا، وعلم اجتماع المثقفين وغيرها هم بالضبط الذين كانوا أصحاب المبادرة في وضع مواقف نظرية - ميتودولوجية جديدة في إطار «البعث الفيبيري» الراهن.

وفي نفس الوقت تسمح المواد الموضوعة تحت المجهر في هذا الكتاب، بالارتباط مع خصوصيات «البعث الفيبيري» الراهن، بالكشف عن اتجاهه الأيديولوجي، وذلك بمقدار ما يسعى انصافه الحاليون نحو «بعث ماكس فيبر» كبديل عن «بعث كارل ماركس» الذي مازال مطروحاً في علم الاجتماع البرجوازي منذ منتصف الستينات. وهكذا فإنه تظهر في الكتاب الموجود بين أيدينا إمكانية العرض المبرهن لدى التناقض الداخلي الذي تعاني منه المحاولة الجديدة التي يقوم بها المؤلفون الغربيون للعثور على خرج من الأزمة النظرية - الميتودولوجية المعترف بها من الجميع والتي تعاني منها السوسيولوجيا الغربية معتمدين في ذلك على المقولات النظرية التي نطق بها ماكس فيبر، هذا الفكر العملاق الذي وصفه أقرب تلاميذه المخلصين ونعني الفيلسوف الوجودي المعروف كارل ياسبرس بأنه شخصية عظيمة ولكنها «متأزمة الى حد عميق». إلا أنه يتضح من الكتاب المروض، وفي إطار هذا التحول الكبير يمكن العثور على مجالات نظرية - ميتودولوجية جديدة. ويتم في هذا المجرى معالجة وتحليل محاولات العالم الاجتماعي د. الكسندر و «طريقته الجديدة» في معالجة نظرية بارسونز حول «المنظومات الوظيفية». وإن أهم ما يثير الانتباه النقدي على الصعيد العالمي من طروحات الكسندر هو تمييزه بين «الارادية الواقعية» و «الارادية الشكلية» في نظرية بارسونز، هذا التمييز الذي يسمح له بالتعقيب المختصر والمنطقي على القسم الرئيسي من تراث بارسونز.

وينمو بالارتباط مع «رد الاعتبار» للعالم تلكوت بارسونز في السوسيولوجيا الغربية المعاصرة، الاهتمام الكبير بمقولات عالم الاجتماع الألماني الغربي الشهير ن. لومان الذي سخر ومنذ البداية كل نظرياته السوسيولوجية المجردة لخدمة الوعي السوسيولوجي الاستقرارى. ويمكن فهم القضية إذا ما عرفنا أن لومان هذا حاول ان يقدم احتمالاً «أوروبياً» للإسلوب البنوي - المنظومي للتنظير السوسيولوجي عند العلامة ت. بارسونز الذي وصفت نظريته السوسيولوجية لوقت طويل فيما مضى على أنها «بنوية - وظيفية». ولومان، كما يظهر من مطالعة الكتاب، هو من أنصار التناطلي المنظومي في علم الاجتماع الذي يعرفه لومان على أنه نظرية النظم الاجتماعية.

ولذا تنعكس في نظراته بشكل قوي تلك التغيرات في مبادئ الاسلوب المنظومي السائر من البيولوجيا النظرية الى الكيبرنيتيكا. ويعتبر لومان أن أهم النزعات في السنوات الأخيرة تتجلى في تطور نظرية النظم «المغلقة» التي تقوم بنفسها بإنتاج جميع عناصرها. إن مثل هذه الأنظمة تقع في علاقة تبعية معقدة مع الوسط المحيط، لأنه على كل تأثير خارجي أن يكون قد أعيد صممه داخل النظام نفسه، وأن يصبح. أحد عناصره الخاصة لكي يستطيع أن يقوم بوظيفته داخل هذا الوسط المحيط. ويعتقد لومان أن النظم الاجتماعية كمثل من الواقع مستقل إطلاقاً عن الحقل الآخرى، بمعنى أن كل ماعدا «الاجتماعي» هو بعلاقته «بالاجتماعي» يشكل وسطاً خارجياً بالنسبة «للاجتماعي»، تشبه هذا النوع من الأنظمة «المغلقة». وعندئذ ينتج أن الأشخاص الاحياء هم أيضاً وسط للنظم الاجتماعية. وقضلاً عن ذلك يظهر أن تلك الافعال التي تتم في النظم الاجتماعية يمكن وصفها، حسب لومان وكما يؤكد مؤلفو الكتاب، بأنها «أفعال انسانية»، فقط في حال توفر شروط معينة. فكما يعتقد لومان يستطيع «المراقب» فقط وحسب الظروف أن ينظر الى الافعال نفسها على أنها أفعال أشخاص أحياء من جهة وعلى أنها عناصر النظام الاجتماعي من جهة أخرى. إن الصفة المميزة الرئيسية للأنظمة وللأوساط على حد سواء هي، كما يسميها لومان، صفة «التجميع» وهي عبارة عن مفهوم منظومي عام حول «التعقيد» الذي يعطيه لومان، بواسطة المضاربة النظرية، معنى «ميتافيزيقيا» الى حد كبير.

ويعتبر العلماء السوفييت نظرية لومان نظرية للوضعية والنسبية المقاتلتين على حد سواء. فهي نسبية لأن لومان ينفي وجود أية نقطة انطلاق ثابتة في المحاكمة المنطقية فلا يعترف لا بالعقل كصفة عامة لكل البشر ولا بالقانون الاخلاقي ولا بالقيم الاجتماعية المعترف بها في المجتمع المحدد. وهي وضعية مقاتلة لأن لومان يؤكد «انجابية» و «استقلالية» مختلف حقول الحياة الاجتماعية. ويشهد مثال لومان بكل وضوح على الطرق التي يتحقق في اطارها الوحي السوسيولوجي «الاستقراري». فلا يوجد في اطار آفاق تطور السوسيولوجيا النظرية كما يقترحها لومان، أي مكان للبداية الانسانية، ولا للإنسان نفسه. ويؤكد مثال لومان على أن أنصار التوجه «الاستقراري» في السوسيولوجيا الغربية على استعداد تام لاستخدام «طريقة التفكير» الاجتماعية النقدية - الجذرية التي يستخدما خصوصهم، اذا ماكانت ستساعدهم على تقوية مواقعهم.

وأخيراً لا بد لنا أن نؤكد أنه يستحيل، بالنسبة لنا على الأقل، إيفاء هذا الكتاب المتع والهام الذي يقع في ٢٧٦ صفحة والمكتوب بلغة علمية مختصرة للغاية، حقه في العرض والتحليل من خلال مثل هذا العرض البسيط الذي قمنا به، إذ أن هذا الكتاب يشكل بحد ذاته تلخيصاً نقدياً هاماً لأهم النزعات الجديدة في السوسيولوجيا الغربية أمريكية كانت أم أوروبية. ولذلك فإننا نعتقد جازمين أن ترجمته للغة العربية أمر لا بد منه وضروري لكل المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي، ولتطور مرغوب فيه لعلم الاجتماع نفسه.

Higher Education & The New International Order

التعليم العالي والنظام الدولي الجديد

بيكاس .س. سانيل
ترجمة : مكتب التربية العربي لدول الخليج ،
٤٢٨ ص .

مراجعة : عمر محمد خلف
كلية التربية - جامعة الكويت

يتناول كتاب «التعليم العالي والنظام الدولي الجديد» قضايا التعليم العالي من بابها الواسع حيث يلقي الكتاب نظرة فاحصة على أهمية التعليم العالي ومساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والكتاب من اصدار المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو، وقد ترجم الى اللغة العربية من الانجليزية من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج في الرياض في المملكة العربية السعودية، والعرض التالي هو عرض للنسخة العربية . ويتكون الكتاب من أحد عشر فصل لأثني عشر كاتب مرموق من مختلف دول العالم حيث نال بعضهم جائزة «نوبل» عن أعماله وهم «ثيودور شولتز» و«جان تينبرجن» ومن ضمن هؤلاء الكتاب ثلاثة من الوطن العربي يشترك اثنان منها في الفصل الحادي عشر.

محتويات الكتاب : يطرح الفصل الأول مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد فيشير «سانيل» الى أن اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في أول مايو/آيار ١٩٧٤ وضع أساسا لنظام اقتصادي دولي جديد من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين في العالم بأسره، ويقوم على المساواة والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع البلدان . ويستهدف هذا النظام تضيق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وإصلاح التباين بين النام، والتأكيد على التنمية والسلام والعدالة للجميع سواء للحاضر أو لأجيال المستقبل . كما يقدم الفصل الأول تصور اليونسكو للنظام الاقتصادي الدولي الجديد حيث يركز على أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية في مجال التنمية والتي تعتبر أساسية في صراع الشعوب ضد كل أنواع السيطرة بالإضافة الى التطورات المختلفة للتعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وأما الفصل الثاني لكتابه «الكولم اديشيا» فيبدأ بالتخصيص حيث يتنقل من العموميات الى أبعاد التعليم الدولي والفرص المتاحة وعلاقة العمل في اطار النظام الاقتصادي الدولي . ويركز على العدالة والسيادة والمساواة والتعاون المتبادل والمصلحة المشتركة بين جميع الدول، كما يقدم

طروحات لتصحيح عدم المساواة ومحو الظلم القائم وردم الفجوة التي تزداد اتساعاً بين الدول المتقدمة والدول النامية. كما يقدم الفصل الثاني صورة للوضع التعليمي في المرحلة العالية (المعاهد والجامعات) لبعض الدول النامية والتفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ومستوى تعليم الإناث والذكور ومستوى الدخل الفردي وذلك بشكل احصائي مبسط. ويشير الفصل الثاني الى عدم المساواة في التعليم العالي وعدم اتاحة الفرصة لكل الراغبين في التعليم للالتحاق بمراكز التعليم. هذا ناهيك عن الفروق الاجتماعية التي تلعب دوراً رئيساً في الاجحاف بحق البعض وعدم المساواة.

ويتناول الفصل الثالث الرؤية الاقتصادية لقيم التعليم العالي في الدول ذات الدخل المنخفضة. ففي هذا الفصل الذي كتبه «ثيودور شولتز» يتم التركيز على العلاقة بين التنمية - في أي دولة - واستثماراتها في مجالات الصحة والتعليم، وذلك باعتبارها جزءاً من رأس المال. كما يبين أن هناك ثلاثة عوامل غالباً ماتتبع أحداث التقدم في مجال التنمية في الدول ذات الدخل المنخفضة، أولها: ندرة رأس المال، وثانيها: المظاهر بعيدة المدى لرأس المال الخاص بالتعليم، وثالثها: اتساع زمن التكيف والتوافق وخاصة في القطاع العام. كما يدعم الفصل ببعض الاحصاءات اللازمة والتي تلقي مزيداً من الشرح للقارىء.

أما الفصل الرابع لكتابه «جان تينبرجين» فانه يقدم خطوطاً إرشادية حول المستوى الثالث للتعليم في الدول النامية بهدف المساعدة على خلق النظام الاقتصادي الدولي الجديد وذلك عن طريق وضع الخطط الفعالة للدول للاستشراد بالخطط العالمية باعتبارها نقطة البداية. ويركز الفصل الرابع أيضاً على بعض الاحتياجات التي يتطلبها إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. كما يناقش في «بوجدان دولسكي» الفصل الخامس - كيفية مشاركة التعليم العالي في تأسيس النظام الاقتصادي الدولي عن طريق تدعيم المفاهيم العامة لكافة الدول استرشاداً بالتجارب الأوروبية.

ويشير «رافائيل سالاس» في الفصل السادس الى أهمية التعليم السكاني كعامل أساسي في تطوير النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يجب أن يركز على تخفيف الضغوط الناشئة عن الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية وبين المناطق الحضرية المزدهرة والمناطق الريفية المهجورة. كما يضيف مؤلف هذا الفصل الى عدم اعتبار البرامج التربوية الكافية وسيلة لغرس وتنمية الاحساس بالمسئولية فحسب بل ان البرامج يجب ان توفر الادراك الكامل للنتائج التي تترتب على الهجرة من الريف الى الحضر بالإضافة الى تحقيق المزيد من التقدم للمرأة في مسيرتها نحو المساواة وانشاء الاحساس لدى الفرد ولدى المجتمع بصفة عامة بالسيطرة على المستقبل ومقدراته.

وفياً يتعلق بأبعاد التنمية التكنولوجية والتعليم ومساهمتهما في اعداد النظام الاقتصادي العالمي الجديد يركز «عبد اللطيف بن شينهو» في الفصل السابع على المبادئ اللازمة لتوفير الظروف الملائمة لنشر النظام الاقتصادي الجديد عن طريق تخطي رأس المال للحدود القومية ومساهمته في مد التكنولوجيا الى العالم الثالث كما يطرح ثلاثة أسس تعليمية للتنمية التكنولوجية. وأما كيف يساهم التعليم العالي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد فيرى «ادموند فونزلبا» في

الفصل الثامن ان نظم التعليم العالي في الدول النامية أكثر ارتباطا بخخطط التنمية الشاملة. كما يلقي الضوء على العقبات التي تسد الطريق أمام مشاركة الدول النامية في تشكيل النظام الاقتصادي الجديد، بالإضافة الى الدلائل الارشادية اللازمة لمؤسسات التعليم العالي في الدول النامية.

وفي الفصل التاسع يسلط «بابلو لاتاجي» الضوء على بعض خطوات العمل في الجامعات في الدول الأقل تقدما وذلك في ضوء النظام الدولي الجديد ويركز بصفة خاصة على دور التعليم العالي في التخلص من التبعية التي تعاني منها الدول الأقل تقدما حيث يتعرض لمفهوم التخلف بالتحليل. ويلقى على عاتق مؤسسات التعليم العالي بعض المسؤوليات التي يجب أن ضطلع بها الصفوة الممتازة للدارسين والباحثين والعلماء ومساهمة هذه المؤسسات في تطوير النماذج الثقافية وإعادة توجيه الأبحاث العلمية وضرورة الترابط بين استراتيجية التعليم العالي وعملية تطوير التكنولوجيا الى مناقشة الجدى من هذه المدخلات - الاصلاحات.

أما بالنسبة للنظام العالمي الجديد ومضامينه بالنسبة للتعليم العالي في بعض الدول المتقدمة فيشير «جان ريفيه» في الفصل العاشر الى أهمية زيادة الكفاية والفعالية في العلاقات الدولية الأكاديمية. ويضيف الى أن هذه العلاقات ينبغي أن يتم تصورها في اطار نظام استراتيجي يقوم على أساس الحاجة الى حوار مع الدول النامية، ويستطرد قائلا ان تشكيل مجموعات للدراسة تضم رؤساء المؤسسات الفرنسية والأجنبية سوف يتيح الفرصة للوصول الى مشروعات مشتركة متوسطة المدى توضع موضع التنفيذ. ثم يتعرض «ريفيه» الى التأثيرات الخارجية وطبيعة العناصر الثقافية القابلة للنقل بالإضافة الى طبيعة التعليم العالي والجدل حول التكامل الاجتماعي القومي والعوامل الخارجية فضلا عن حقيقة المؤثرات الخارجية التي يتعرض لها التعليم العالي الفرنسي ومدى استفادة الدول الأقل تقدما من التجربة الفرنسية ومساهمتها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ويعالج الفصل الحادي عشر والأخير لكاتبيه «محمد أحمد ومحمد النشار» النظام الدولي الجديد بالنسبة للتعليم العالي في العالم العربي حيث أشار الباحثان الى ضرورة توجيه التعليم العالي بالأسلوب الذي يحقق للدول من خلاله الاعتماد على النفس في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تكون البرامج الجامعية وثيقة الصلة بحاجات المجتمع. ويقدم الفصل الأخير عرضا لتطور التعليم العالي في المنطقة العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى السنة الدراسية ١٩٧٨/٧٧. كما طرح الآمال المستقبلية بالنسبة للتعليم العالي ومواجهة تحديات النظام الدولي الجديد حيث بين الكاتبان معاناة الجامعة العربية من النقص في حجم الدراسات العليا وبناء على ذلك فان حصيلة التعليم العالي في الجامعات العربية لاتكفي لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي الدولي الجديد. الا أن الكاتبين لم يغفلا منجزات التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية حيث أفردا بابا خاصا لهذا الموضوع الحيوي.

يعتبر الكتاب محاولة علمية جادة حيث تضيف الى أدبيات التعليم العالي بعدا اضافيا، ويركز الكتاب في صفحاته الأربعمائة والخمسة وثلاثين على وظيفة التعليم العالي في بناء نظام دولي

جديد يتناول تنمية مختلف الأوجه الاقتصادية والاجتماعية في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة. وبالرغم من ان الكتاب يقع في أحد عشر فصل مختلف لأثنى عشر باحث بالإضافة الى ملحق موجز الا انه يشكل وحدة علمية جيلة حيث تبدأ من العام الى الخاص. فالفصول الاولى تركز على أهمية التعليم العالي عامة، ثم أهمية التعليم العالي في التنمية الاقتصادية بالدرجة الاولى والتنمية الاجتماعية ثانية. ثم تتناول الفصول التالية امثلة مختلفة عن التعليم العالي في الدول المتقدمة والدول الاقل تقدماً الى ان يطرح الفصل الاخير قضايا تخص الوطن العربي فيما يتعلق بالنظام الدولي الجديد والتعليم العالي. وينتهي القارئ الفاحص الى بعض التباين في الترجمة وتتاول المصطلحات العلمية. وقد يعزى هذا الأمر الى تعدد الباحثين الذي وضعوا مادة الكتاب العلمية وربما أيضاً الى قيام أكثر من مترجم واحد بترجمة نفس المادة العلمية. فالترجمة حرفية في كثير من النصوص مما يفقد اللغة العربية رينتها الموسيقي الذي يمتاز به. الا أن الترجمة من النص الانجليزي الى العربية تعتبر موفقة ومقبولة علمياً. ومن ناحية شكلية أخرى تهللر الإشارة الى ضرورة ذكر اسم أو اساء المترجمين حفظاً للجهد، العلمية. وزيادة على ذلك فان معظم الاحصاءات تعتبر قديمة نوعاً ما، حيث يعود تاريخها الى فترة منتصف السبعينات وماقبل، الا انها تتفاوت من فصل لآخر.

التعليم العصري ونظام التوجيه المدرسي في تونس

بلقاسم بن سالم

الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث
الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٨، ٤٧٥ ص.

مراجعة: محمد علي عكيلا

قسم أصول التربية - جامعة الكويت

الكتاب الذي نعرض له هنا مهم في موضوعه ويسد فراغا في المكتبة العربية. ولاوضح قيمته العلمية سوف أقدم عرضاً موجزاً لفصوله الثمانية. ففي الفصل الأول يعرض المؤلف تحت عنوان «التعليم العصري في تونس» لعلاقة تونس بفرنسا وأثر ذلك على التربية فيها. ويذكر بالتفصيل والتحليل أطوار النمو التربوي في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

* كاتب المراجعة د. محمد علي عكيلا انتقل الى رحمة الله تعالى، وهو مايزال في سن واعدة بمزيد من العطاء العلمي. وهيئة التحرير اذ تأسف لوفاته، فانها تنشر مراجعته لتؤكد أن رحيله لم يمنع الاستفادة من اسهاماته العلمية.

المتغيرة في تونس، وكيف تعددت أنماط المدارس وتتنوع أهدافها ومستوياتها بسبب الظروف التي عايشتها، وقد صنفها في أربع هي: الفرنسية، الفرنسية العربية المختلطة، والمدارس القرآنية العصرية، ومخط الكتاب التقليدية. أما حال التعليم في تونس كما حدده المؤلف فإنه ينطوي على حركة تباين وتعدد في فترة ما قبل الاحتلال وحتى أواخر أيام الاحتلال سنة ١٩٥٥، لكن مرحلة التعدد هذه أخذت في الاضمحلال ليحل محلها التجانس والتوحيد في أواخر مرحلة الحماية إلى أن استقر الحال في مطلع الثمانينات.

كان الكتاب في الماضي والجامع الأعظم (جامع الزيتونة) يمثلان قيمة التعليم الذي انتشر في كافة أنحاء تونس. وقد لحقت المرحلة العليا من هذا التعليم بعض الإصلاحات في القرن التاسع عشر في عهد المشير أحمد باشا، وكذلك في عهد الصادق باي ثم استحدثت مع بداية الخمسينات شعب عصرية تدرس فيها العلوم الصحيحة واللغات الأجنبية، كما أنه استقل عن التبعية للتعليم العمومي. أما التعليم الفرنسي الذي دخل تونس عن طريق البعثات التبشيرية - كما حدث في بلاد عربية أخرى - فقد ارتبط بجاليات أجنبية مقيمة حيث كانت هناك إضافة إلى الجالية الفرنسية، جالية إيطالية تنافست مع الفرنسية في التأثير التعليمي على البلاد. ولقد بلغ عدد المدارس الفرنسية حتى عام ١٨٨٤ حوالي ٢٤ مدرسة تلتها الإيطالية ثم اليهودية. ويشير المؤلف في هذا الفصل إلى أثر المطالبة الشعبية أثناء الاحتلال في فتح المدارس لأبناء الشعب على نطاق واسع، الأمر الذي اضطر الاحتلال إلى إيجاد المدارس العربية الفرنسية، والمدارس القرآنية العصرية، استجابة لهذه المطالبات. كانت المدارس العربية الفرنسية تستعمل اللغتين العربية والفرنسية. ثم تبعت ذلك تدريجياً حركة التوحيد حيث زاد الاتجاه نحو توسيع التعليم الصادقي مما أدى إلى زيادة استعمال اللغة العربية في التربية وإلى تعريب المواد العلمية. ثم يعرض لنا المؤلف في هذا الفصل كيف تكون الاتجاه إلى توحيد الإشراف على التعليم والمهاكل في التعليم الثانوي سنة ١٩٦٧، الذي فرضته ضرورة التخطيط الاقتصادي العام، وتدعيم القطاع التعاضدي، بتوفير الأطار اللازم لتسييره، إذ تضافرت الجهود للقيام بالإصلاح التربوي الأول عبر القضاء على تعدد الأنماط التعليمية، ووضع الأطار التشريعي والإداري لنظام التعليم التونسي الموحد.

أما الفصل الثاني، وهو بعنوان «بنية التعليم العصري قبل إصلاح ١٩٥٨ وبمعه» فقد تناول فيه المؤلف بنية التعليم قبل حركة الإصلاح عام ١٩٥٨، ومحاولة الفرنسيين إخضاعه إلى نظام التعليم الفرنسي والفلسفة التربوية الفرنسية. وتجلد الإشارة هنا إلى أن الاستعمار الفرنسي، بخلاف الاستعمار الأنغلو سكوني يميل إلى استعمال ثقافته لإخضاع شعوب البلاد المستعمرة فيها يعرفونه بامتداد الثقافة الفرنسية. ولكن الضغوط الشعبية الملحة فرضت عليه تلبية بعض مطالب الشعب التونسي، فأنشأ نوعاً من التعليم المشترك (فرنسي - عربي) على أمل أن يحقق من خلاله مآرب السياسة الفرنسية في نهاية المطاف. وعبر هذا التعليم الفرنسي العربي نشأ التعليم العصري القرآني حيث جعلت سنوات المرحلة الابتدائية متشابهة مع النظام الفرنسي مع اختلاف في وجود سنة تحضيرية في النظام الفرنسي يقابلها سنتان تحضيريتان في النظام الفرنسي العربي إضافة إلى اختلافات أخرى.

أما المرحلة الثانوية فانقسمت إلى قسمين أحدهما تعليم تقني (اقتصادي، صناعي) والآخر

ثانوي عام ، ومدارس أخرى عرفت بمدارس ترشيح المعلمين (وهي كمعاهد المعلمين في بلاد المشرق العربي). وفي استعراضه لتطور التعليم الثانوي في تونس أشار المؤلف الى عدة اصلاحات محلا آثارها ومدة الدراسة ونوع الدرجة التي يجاز بها للتخرج. أما فيما يتعلق ببنية التعليم الثانوي من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٠ فأشار المؤلف الى تغيرات واسعة منها مايتعلق بالفترة الزمنية ومنها ماله شأن بالمقررات الدراسية التي انتهت الى تحديد سبع سنوات للتعليم الثانوي العام.

الفصل الثالث وهو بعنوان «مفهوم التوجيه المدرسي ومشكلاته» ويشرح فيه المؤلف مفهوم التوجيه المدرسي ويبين أهميته للفرد وللمجتمع وللتربية ويفسر فيه التأثير المتبادل بين التوجيه المدرسي والمجتمع فالخريجون عائدون الى المجتمع لتأدية دورهم فيه. ومن جانب آخر يتناول المؤلف أثر التوجيه المدرسي في الاعانة على توفير المساواة، وذلك بخدمة كل طالب قدر حاجته من متطلبات تعلمه. والتوجيه المدرسي في تونس غير التوجيه الفني في بلاد المشرق العربي، فالأول يتعلق بمستقبل الطالب وأما الثاني فيتعلق في تحسين مستوى التدريس.

أما الفصل الرابع الذي استعرض كيف ظهر التوجيه المدرسي في تونس وماهي خطواته ومن يقوم بها وكيف تتم؟ يحددنا المؤلف فيه عن التوجيه المدرسي وخطواته ومن يقوم بها وكيف تتم، ونشأة هذا التوجيه ومفهومه شارحا أهم مميزاته، هياكله، ومن يوجهه ويقود مسيرته.

وفي الفصل الخامس يتبع المؤلف فيه التوجيه المدرسي منذ اصلاح عام ١٩٥٨، فيصف مراحلها ثم يطنب في شرح مبادئه واجراءاته والمعايير المتبعة، فيجعل منها مامو خاص بالفرد وماهو خاص بحاجة البلاد ويوضح الغرض التربوي الأكبر من وراء ذلك ألا وهو المساهمة الفعلية في جهود الانتاج، وأثر ذلك في وضع أهداف اقتصادية بعيدة المدى خصوصا بعد رحيل الأجانب عن تونس ولشغور الكثير من الوظائف. ثم ان الحاجة الى التخطيط جعلت التربية غير الموجهة غير مؤثرة، للدرجة أنه أصبح مقبولا أن ترجأ الأهداف التربوية غير التقنية. وأصبح هناك حاجة ملحة لأن تتلائم خطط النمو الاقتصادي مع خطط النمو الاجتماعي. ثم ينب المؤلف الى حدود التوجيه ومقاييسه واجراءاته المتصلة بالفرد. وقد رتب لنا مقاييس التوجيه في محاور يسهل اجرائها وأجلها في مؤهلات التلميذ (استعداداته) ثم احتياجات البلاد، طاقة الاستيعاب المخصصة لكل تخصص، الرغبة الشخصية ورغبة ولي الأمر. وينصح بأن تكون اجراءات التوجيه ملتزمة بمبادئ محفوظة وأن تكون قابلة للتحقيق عمليا ويمكن رصدتها بالتسجيل. ومن الناحية الاجرائية الادارية يوضح المؤلف كيفية اتخاذ قرار التوجيه. ثم يذكر لنا كيف يتم بالمناظرة خصوصا في المدارس العسكرية والمدارس الصحية ومدارس ترشيح المعلمين، ويضيف تفصيلا موجزا للتوجيه الجامعي ويشير الى أن سنة ١٩٧٦ كانت حاسمة في تطور التوجيه الجامعي، وكيف أن قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي يبين الطريقة الجديدة للتوجيه الجامعي.

الفصل السادس ويتناول «نظام التعليم وتأهيل القوى العاملة» وفيه اشارة الى أن من وظائف التربية الرئيسية ومن منظور اجتماعي كما حددها (دوركاييم) اعداد وتوزيع القوى العاملة، حيث بين أن للتربية وظيفتين رئيسيتين ضروريتين لحياة الأفراد والمجتمعات واستمرارها: الوظيفة الأولى هي العمل على تجانس الناس، والأخرى تباينهم استجابة لمتطلبات الحياة المتنوعة. فالتربية أداة تجانس، وهي تنقل القيم وأنماط السلوك الأساسية التي بدونها يصعب العيش والتفاهم. وقد

ربط التوجيه المدرسي بوظيفتي التجانس والتباين وفسر كيف يعمل التوجيه المدرسي على تحقيقهما ، وفي هذا الفصل تطرق المؤلف أيضا الى مساهمة نظام التعليم في ايجاد التخصصات المهنية وأهمية كفاءة التعليم في المرحلة الابتدائية وأصول التوسع فيه وبالتالي التوسع في المرحلة الثانوية ، وحدد خصائص تأهيل القوى العاملة من خلاله . وذكر دور مؤسسات التكوين المهني المختصة التي برزت كاستجابة لمبدأ تربوي أساسي معلن كهدف في اصلاح ١٩٥٨ وهو اعداد الطفل للقيام بدوره كمواطن وكإنسان وتكوين الاطارات الصالحة الكفيلة بنمو النشاط القومي على مختلف وجوهه وفي جميع الميادين .

الفصل السابع وهو بعنوان «التوجيه المدرسي» تناول المؤلف فيه التوجيه المدرسي وأثره في التغير الاجتماعي وكفاءة النظام التربوي في ذلك ، وأثر وضع التلاميذ الاجتماعي والاقتصادي ونتائج تحصيلهم في ذلك التغير . فالوضع الاجتماعي الاقتصادي لا يحدد فرص النجاح والارتقاء أو الفشل فقط بل يؤثر في كيان التلاميذ تأثيرا شاملا ، فله صلة بإمكان مواصلة التعليم وفي أي اتجاه .

الفصل الثامن «الخصائص الأساسية لنظام التوجيه المدرسي» يبحث فيه المؤلف الكتاب بالحديث عن خصائص التوجيه ويثير تساؤلات عدة ، أبرزها : هل التوجيه المدرسي نظام له خصائص النظم ؟ ثم يعدد أهم خصائصه فيشير الى أن مبادئ التوجيه المدرسي هي نفس مبادئ التعليم وأهدافه كما حددها قانون ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وهي أهداف التربية ، التي لها علاقة بالتنمية التي تجعل الإنسان وسيلة للتنمية كما أنه هو غايتها . ويناقش في هذا الفصل مدى مراعاة التوجيه لمواهب التلميذ من جانب ، وحاجة البلاد من جانب آخر ويقول انه على الرغم من أن التوجيه يراعيها في أن واحد الا أن ذلك لا يعني بالضرورة مراعاتها بالتساوي ، فطبيعي أن تتداخل عوامل ترتيب الأولويات . وقد أوضح المؤلف في هذا الفصل اتجاه تطور التوجيه المدرسي وتوزيع الأدوار في عملياته وماكان له من آثار في التربية التونسية .

نظام التعليم مؤسسة اجتماعية يستمد أهدافه وخصوبياته من الأوضاع الخاصة للمجتمع الذي يوجد فيه . بهذه العبارة استهل المؤلف تقديمه للكتاب الذي عزز فيه معنى عبارته والذي نرى أنه اجاد في اخراجه بجهد واضح فيبحث مواضيعه بتفصيل وتحليل جعل من موضوع معقد مثل التوجيه المدرسي في متناول القارئ . فقد كان أسلوب الكتاب جيدا في لغته ، وتوثيقه تميز بالرصانة . وقد حلل جميع الأصول والفروع في موضوعه باحاطة متفوقة للدارس العارف المفسر لكل دقائقه .

والكتاب أخيراً عمل تربوي يثري المكتبة العربية ويقدم للدراسات التربوية المقارنة خبرة تونس ، علاوة على كونه كتابا في التاريخ الاجتماعي ، السياسي والاقتصادي للتربية في تونس . والكتاب في جانب منه اتصل بأصول التربية فطُرقت مجالاته الفلسفة والاجتماع والتاريخ والادارة والاقتصاد وطرفا من أصول قانونية . ونرى فيه مادة جديرة بالاعتناء والعناية . ولعل القارئ في بلدان المشرق العربي يتوقف حيال بعض المصطلحات التي استعملت في هذا الكتاب والتي لم يألفها من قبل ، ولكن يمكن التغلب على ذلك بالقراءة المتأنية ، ففي الكتاب العديد من الأفكار التربوية الشارحة التي تجعل ذلك الأمر لا يشكل عقبة في الاستفادة منه .

مؤتمر تقسيم العمل الدولي الجديد في الشرق الأوسط

أمستردام من ٢٨ - ٣٠ يناير ١٩٨٨

اسحق يعقوب القطب
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

عقد المؤتمر العلمي تحت عنوان «تقسيم العمل الدولي الجديد في الشرق الأوسط» خلال الفترة ما بين ٢٨ - ٣٠ يناير ١٩٨٨، بجامعة أمستردام في مدينة أمستردام في هولندا، وذلك بالتعاون ما بين ثلاثة جامعات هي: جامعة بير زيت، جامعة دورهام، جامعة أمستردام.

عقدت الجلسات في مركز الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، كما ساهم في تقديم البحوث ١٣ من المتخصصين في علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ والعلوم السياسية. أما عدد الذين شاركوا في المناقشات فقد زاد عن ٤٥ شخصا في المعدل وقد عقدت جلسة صباحية وأخرى بعد الظهر وبمعدل ٣ بحوث في الجلسة الواحدة باستثناء الجلسة الثانية حيث تم تقديم أربعة بحوث فيها، أما اليوم الثالث فعقدت فيه لقاءات بين المشتركين وجميعات الصداقة الهولندية الفلسطينية، ومؤتمر صحفي حول الأحداث في الضفة الغربية ومجالات التعاون بين المؤسسات العلمية والوطنية في دعم المجتمعات والمؤسسات المتضررة في نطاق انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وقطاع غزة المحتلين.

وبالنسبة الى هوية المشاركين في المؤتمر، فقد تحددت بعلماء ومتخصصين وباحثين وطلبة يعدون لرسالة الدكتوراة من جامعة أمستردام ومركز الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية حيث تعتبر هذه المشاركة جزءا حيويا من الدراسات العليا في جامعة أمستردام. وشارك في المؤتمر باحثون يمثلون الجامعات العربية والأمريكية والأوروبية. أما القضايا الرئيسية التي طرحت في جلسات المؤتمر فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولا: التحضر والسياسات الدولية في منطقة الشرق الأوسط: ضمن إطار هذا العنوان، عرض بحثان الأول بعنوان: «التحضر في السبعينات والنظام الرأسمالي العالمي - حالة مدينة القاهرة». والثاني بعنوان «التحدي لسياسة التنمية الحضرية - حالة مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين - كمدن

مؤقته. قدم البحث الاول الدكتور جهاد عودة خير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بصحيفة الأهرام. وتناول البحث الاول القضايا التالية :

● التحضر هو عملية اجتماعية اقتصادية تهدف الى نشر وسائل الحياة الحديثة ضمن نطاق تنظيم ادازي وبذلك يصبح التحضر مفهوما حضريا يمكن قياسه. والمشكلات الحضرية التي تنشأ في هذا الصدد هي الصراع بين التحضر القائم أساسا على المبادئ الاستهلاكية الجماعية (الخدمات الحضرية العامة) والنمط الذي يقوم على أسس الاستهلاك الفردية (الخدمات الحضرية الخاصة).

● وبالرغم من التغيرات التي شهدتها القاهرة العاصمة بعد تبني السياسات الاقتصادية الرأسمالية في ظل حكم السادات (خاصة بعد عام ١٩٧٤) التي اتسمت بالانفتاح فان اتجاهات التحضر القائم على الاستيراد السلعي المدعوم ما زال قائما.

● أن البيروقراطية تؤثر في النمو الحضري وتسهم في تطوير النماذج الراديكالية والوسطاء متعددي الجنسيات ولها آثار عكسية على المجتمع الحضري في ظل الرأسمالية. ومن ناحية أخرى فقد حاول المؤلف أن يضيف الى أن البيروقراطية دورا في ضبط التوازن بين القطاع الخاص (المشرك باتجاهات مختلفة ويسرعات متصاعدة) والقطاع العام الذي يستهدف القطاعات العريضة في المجتمع.

أما البحث الثاني فقدمه الأستاذ الدكتور اسحق القطب، تناول فيه موضوع مدن مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين التي أنشئت بعد حرب عام ١٩٤٨، وإجبار حوالي مليون فلسطيني على مغادرة وطنهم وممتلكاتهم خارج حدود ما عرف بدولة اسرائيل. وقد ابتدأت مسيرة المدن المؤقتة والمخيمات بالسكان المصنوعة من الخيم ثم الخشب ثم الطوب على أمل العودة، وبلغ عدد مدن المخيمات هذه ٥٩ مدينة موزعة بين الدول المجاورة على النحو التالي : الضفة الغربية المحتلة (١٩ مدينة) والأردن (١٠ مدن) وسوريا (١٠ مدن) وقطاع غزة المحتل (٨ مدن) ولبنان (١٢) مدينة. وتفاوتت أحجام المدن من ٣٠,٠٠٠ نسمة فاكثر (١٠ مدن) وما بين ١١,٠٠٠، ١٩,٠٠٠ نسمة (١٦ مدينة) وما بين ٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة (١٦ مدينة) وأقل من ٥,٠٠٠ نسمة (١٨ مدينة). ويمثل سكان مدن المجتمعات حوالي ١٧ ٪ من أجمالي الفلسطينيين المتواجدين في الدول المشار اليها وفي الخارج حيث يصل اجمالي السكان الفلسطينيين في العالم حوالي ٤,٥ مليون نسمة.

وقد أشار البحث الى أن البناء الاجتماعي والاقتصادي لمدن المخيمات والسياسات الإنمائية المتصاعدة يفتقر الى التوازن بسبب فقدان هذه المدن لمقومات الحياة الحضرية الأساسية ويرجع ذلك الى العوامل السياسية الدولية والعربية والمحلية والفلسطينية. وبعبارة أخرى فإن تقسيم العمل الدولي أدى الى تربي النظام الايكولوجي والاقتصادي والسياسي وإلى الأمراض الاجتماعية والنفسية المتزايدة. وقد نشأ جيل كامل في مدن المخيمات ذا مميزات نفسية وروح معنوية عدوانية تجاه الدول التي تمتع عودة الفلسطينيين الى ديارهم وعلى رأسها اسرائيل. وأكد الباحث على أن هذا النمط من المدن المؤقتة ذا طابع حضري يميز يتطلب المزيد من الدراسات النفسية والاجتماعية والانثروبولوجية لتحديد أبعاد الحياة وطبيعة البناء الاجتماعي في الظروف المؤقتة التي يعيشها سكان هذه المدن (التي دخلت في عامها الأربعين) ولا أحد يستطيع أن يحدد فترة تغير هويتها.

ثانيا - القضايا الخاصة بالتنمية الريفية والسياسية الدولية : عرض في المؤتمر بحثان الأول حول مشروعات تنمية المجتمعات الفلاحية والدولية - حالة وادي الأردن قدمه الدكتور زلوكوف آيادين ، والثاني بعنوان «التحولات في المجتمع الريفي» - حالة الجزائر» للدكتور جون ميلومان. طرح البحث الأول مفهوم المشروعات التي تخططها الدولة بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، البرنامج الإنمائي الأمريكي، والمؤسسات الخيرية الأخرى وأثرها على التنمية الريفية في دول العالم الثالث. أما في حالة الأردن، فإن مشروع تنمية وادي الأردن الذي ابتداء عام ١٩٦٩، بالرغم من الإنجازات التي تحققت في ادخال التكنولوجيا الزراعية، الا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه مثل اعادة توزيع السكان وتطويع مجتمعات ريفية معاصرة في المناطق المستصلحة. ان معظم السكان هناك من العمال المؤقتين الذين يعملون في المزارع المروية من قناة الغور الشرقية والتي يمتلكها تجار وعمول من الطبقات الوسطى والعليا. وبعبارة أخرى فان المساعدات الدولية ما لم تتم ضمن إطار تنموي قومي فإنها تفقد هويتها وأهميتها في التنمية الشاملة.

وحول مسألة تدهور أحوال الريف الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، فقد أشار الباحث الثاني الى أن السياسات الاستعمارية أدت الى السيطرة الفرنسية على الأراضي الزراعية واستثمارها لصالح فرنسا سواء في المحاصيل أو الثروة الحيوانية. كما أدى ذلك الى إضعاف البنية الانتاجية وتحلّف الريف الجزائري الأمر الذي كان واضحا بعد الاستقلال. وقد أثرت السياسات الاستعمارية الفرنسية على النظم الاقتصادية والإدارية والتعليمية لعدة سنوات بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى الى الدخول الفرنسي الحديث من جديد الى الجزائر تحت مظلة المعونات الفنية والإدارية والتربوية والاقتصادية.

ثالثا - وضع المرأة في المجتمعات المتغيرة : وقد نوقشت ثلاثة بحوث في هذا الموضوع : الأول بعنوان «المرأة والدولة والفقر في إيران» للدكتورة هالة أفشار حيث أشارت الى أن أوضاع المرأة الفقيرة المتردية وانخفاض مستوى أداء المؤسسات التي تعنى بالمرأة المطلقة والأرمل وفقيرة الحال، مما دعى الكثير من أفراد هذه الطبقة الى اللجوء للتسول والدعارة والأدمان. وأن القوانين والتشريعات الحالية لا توفر الرعاية الاجتماعية والمساعدة المالية في حالات العجز والتعطل كما لا توفر التعويضات من جراء الاصابات في العمل وأن الحرب الإيرانية - العراقية قد أدت الى تردي الأوضاع الاجتماعية للمرأة، ذلك لأن الحرب تزيد من عدد الممرلات وعدد اللواتي يفقدن الدخل من رب الأسرة والميل الذي يتعطل عن العمل بسبب الاصابة أثناء الخدمة العسكرية. واختتمت الباحثة بحثها بالقول أن المرأة من الطبقة العاملة تدفع الثمن العالي من جراء السياسات التي تتبعها الدولة خاصة في فقدان المساواة والعدالة التي تتوخاها المرأة في المجتمع المعاصر.

أما البحث الثاني حول «المرأة في سوق العمل في الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧» للدكتورة نوال المصري فقد استعرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وأشارت الباحثة الى السياسة التصفية الرامية الى اضعاف وشل المؤسسات العربية للاقتصادية والاجتماعية والتربوية من اجل تعزيز التبعية الى المؤسسات الاسرائيلية. وأشارت

الباحثة أيضا الى المشكلات التي تواجه عمل المرأة العربية في المنشآت الصناعية الإسرائيلية والمضايقات التي تحد من مشاركتها في الانتاج ولذلك توجهت جهود المرأة العربية الى المؤسسات التربوية والخيرية والعمل التعاوني بالإضافة الى العمل الزراعي . واستعرضت اجراءات الاحتلال في جذب العمالة العربية للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي واستغلال الأيدي العاملة بعيدا عن برامج التنمية وتطوير الاقتصاد العربي .

أما البحث الثالث فكان حول «صناعة الملابس في نابلس - ودور المرأة في ظل الاحتلال» وقدمته للدكتورة أناليس مور، فقد أشارت الى البناء الاجتماعي الاقتصادي للمصنع ودور المرأة في النظام القائم والذي أدى الى تحولات ملحوظة في مشاركة المرأة في التوظيف خارج اطار المنزل أو الزراعي .

رابعا - أبعاد التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط : تحت هذا العنوان نوقشت مجموعة بحوث هي :

نوقشت دولة الانفتاح المصرية للدكتورة أنيدهيل، التحولات السياسية في الريف الفلسطيني المحتل للدكتورة كاثي كاليفانس، النقابات العمالية - الصراع من أجل الحقوق الاجتماعية والقومية في الأراضي المحتلة للدكتور جوست هيلترمان، الوضع الراهن في الضفة الغربية المحتلة للدكتور رياض مالحكي، والعمالة المهاجرة وتقسيم العمل الدولي في دول الخليج العربي للدكتور نبدن كاليفاتش.

تناول البحث الأول أبعاد سياسة الانفتاح في مصر التي أدت الى بناء اجتماعي جديد (البرجوازية في الطبقات الوسطى الدنيا) الذي يصعب على البناء الاجتماعي القومي امتصاصه لعدة أسباب منها ما هو شائع في المجتمعات الرأسمالية ومنها ما هو مرتبط بالأوضاع في مصر خاصة الأزمات الاقتصادية وانخفاض الانتاجية وزيادة الاستيراد بالإضافة الى المساعدات الأجنبية ومشكلة تسديد الديون وغيرها. هذا بالإضافة الى أن مصر لم تطور بعد الأبعاد الايديولوجية والسياسية في مواجهة المواقف المستجدة خاصة في مواقف المعارضة وحزب الاخوان المسلمين الذين يفكرون الى التنظيم ورسم سياسات واضحة المعالم. كما أشارت الباحثة الى تطور السياسات المتبعة في مصر منذ عام ١٩٥٤ حتى الآن.

أما بحث «التحولات السياسية في الريف الفلسطيني في ظل الاحتلال» فقد أشارت فيه الباحثة الى الممارسات التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية في محاولة جذب العمالة الى الاقتصاد الاسرائيل، وفي تطوير قوة سياسية تابعة من الريف (مثل روابط القرى) تحت سيطرة الاحتلال وتوسيع نطاق التوقع واضعاف الاتصال بين مختلف المناطق المحتلة وقطاع غزة المحتلين .

وفي البحث الثالث حول النقابات العمالية أشار الباحث الى ممارسات سلطات الاحتلال في أضعاف التنظيمات العمالية وتجريدها من قواها المادية والبشرية مع التركيز على دعم النقابات اليهودية (المستدروت) لجذب العمالة العربية تحت لوائها - وتحاول السلطات الى جعل النقابات دائما في وضع دفاعي أمام القضاء والحكم العسكري الاسرائيلي . وأشار الى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها العمال وبالرغم من ذلك فهم موالون ومترابطون مع نقاباتهم

يعملون من أجل تعزيز الصمود في الأرض المحتلة وأشار الى أهمية الدعم من أجل مواصلة رعاية العمال وحمايتهم من الاستغلال الصهيوني.

وتناول البحث الخاص بأوضاع العمالة المهاجرة في دولة الكويت بصورة خاصة معدلات العمالة منذ أواخر الخمسينات حتى أواسط الثمانينات، وأشار الى توزيع العمالة حسب النوع والجنسية والحالة الاجتماعية والعوامل التي تؤثر في استيراد العمالة والظروف التي يعيش فيها الأجنبي بدولة الكويت والخصومات التي يتلقونها وقوانين الإقامة، وأشار الى المشكلات الاجتماعية التي تنشأ في ظل وجود العمالة ذات الخصائص المهنية والتعليمية المنخفضة.

لقد تناولت البحوث القضايا الرئيسية المشار اليها، مع الإشارة الى دراسات خاصة كنموذج لأنماط تقسيم العمل الدولي وأثره في السياسات المحلية، الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والسياسية، وتلك الخاصة بالمرأة. كما أن المناقشات التي تناولت الأوضاع المتردية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين قد ساهمت بشكل ملحوظ في تسليط الضوء على أهمية التنسيق بين الدول العظمى من ناحية وبين دول الشرق الأوسط من ناحية أخرى من أجل تحقيق التوازن والاستقرار لشعوب المنطقة وأقرار حقوق شعب فلسطين والعمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة والشاملة.

وقد أشار المؤتمرون الى أهمية الدراسات العلمية التي يشترك فيها فريق من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا وعلم النفس لدراسة التحولات التي تواجهها دول المنطقة خاصة في ظل الحروب والكوارث التي تعمل على عرقلة المسيرة التنموية والحضرية. وأشاروا الى أهمية عقد الندوات العلمية وإجراء البحوث والدراسات المشتركة مع الجامعات الأوروبية التي يزداد فيها الاهتمام بدراسة التطورات في منطقة الشرق الأوسط.

المؤتمر السنوي السادس والثمانون للجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية

شيكاغو من ١٨ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧

سليمان نجم خلف

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

يعقد المؤتمر السنوي للجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية منذ فترة ترجع الى ٨٦ عاما مما جعله تقليدا راسخا ومهرجانا ضخما يتوافد اليه كل عام آلاف العلماء من المهتمين بمجالات الأنثروبولوجيا. ويهدف المؤتمر إلى تحقيق اللقاءات وتبادل الآراء بين المختصين من أجل إثراء

الفكر وتعميقه، والاطلاع على ما هو جديد في هذا العلم المتعدد الجوانب. وقد اتفق على عقد هذا المؤتمر في النصف الثاني لشهر نوفمبر أو الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل عام ويتم اختيار مكانه في إحدى المدن الكبرى التي تتوفر فيها التسهيلات اللازمة لعقد مؤتمر على هذا الاتساع والشمول.

وقائع المؤتمر : ان نظرة احصائية سريعة على الفهرس الذي يضم أسماء المشاركين في كتاب «برنامج المؤتمر» الذي وزع على المشاركين في اليوم الأول تعطي صورة واضحة لحجم هذا المؤتمر السنوي ومدى أهميته. وقد احتوى هذا الفهرس على أكثر من ٢٦٠٠ باحثاً مشاركاً، ويعتبر هذا في ذاته حدثاً علمياً هاماً ساهم في إثراء وتطوير المعرفة الأنثروبولوجية بشكل خاص والعلوم الاجتماعية والانسانية بشكل عام.

ولما كانت الأنثروبولوجيا من العلوم الشمولية، التي تتميز بقدرات واضحة في التأليف والتكريب بين أشكال المعرفة الأخرى، التي تهتم بالانسان ونتاجه الثقافي والاجتماعي، فقد عقدت العديد من الحلقات المتخصصة في المجالات والفروع المتعددة والدقيقة في هذا العلم سواء في الأنثروبولوجيا أو الوصف الاثنوغرافي أو الدراسات الخاصة بمناطق جغرافية ثقافية معينة أو مجالات المنهج والنظرية وقد جرت العادة أن يتضمن هذا المؤتمر السنوي الكبير أنشطة أخرى مكملة لأهدافه العلمية والمهنية الأساسية مثل وجود العديد من مثل الجامعات المختلفة في قاعة كبيرة مخصصة لمن يتولون القيام بأجراء مقابلات مع الأنثروبولوجيين الذين يرغبون في العمل في الجامعات المختلفة. وقد خصص كذلك مكان متنوع لإقامة معرض (A. A. Exhibit) يقدم فيه كل ما هو جديد من مؤلفات وأفلام ومجلات علمية ووسائل تعليمية جديدة تتصل بمجالات الأنثروبولوجيا. وقد شاركت في هذا المعرض معظم دور النشر الكبيرة سواء في أمريكا أو من خارجها.

تراوح عدد البحوث التي قلمت في كل جلسة من جلسات المؤتمر من ست الى تسع جلسات تخصص لكل جلسة ما بين الساعتين ونصف الساعة الى الثلاث ساعات، واختير لكل جلسة منظم ومقرب أو اثنين لمناقشة وتقييم ما جاء في بحوث الجلسة. وكانت أيام المؤتمر حافلة بالجلسات المتخصصة واجتماعات خاصة للروابط والجمعيات إضافة الى ورشات العمل والاجتماعات الخاصة بالهيئات التنظيمية والإدارية المختلفة.

أما اليوم الأول للمؤتمر فقد شهد ستة وخمسين نشاطاً منها اثنان وأربعون جلسة علمية تناولت موضوعات وقضايا أنثروبولوجية مختلفة وأربعة عشر نشاطاً للاجتماعات التنظيمية والإدارية المختلفة. وشهد اليوم الثاني اثنان ومائة نشاط كان خمسة وثمانون منها للجلسات العلمية وسبعة عشر نشاطاً خصصت لاجتماعات الجمعيات واللجان وورش العمل. وشهد اليوم الثالث مائة وأربعة نشاط منها تسع وسبعون جلسة علمية وخمسة وعشرون نشاطاً للجمعيات واللجان. ودار في اليوم الرابع ثلاث ومائة نشاط سبعة وثمانون جلسة علمية وعثمانية عشر نشاطاً للجمعيات واللجان. أما اليوم الخامس فقد شهد خمسة وسبعون نشاطاً خصصت جميعها للجلسات العلمية، وبهذا يكون مجموع الأنشطة التي تمت في قاعات وأروقة المؤتمر أربعمائة وأربعون نشاطاً منها ثلاث مائة واثنان وثمانون جلسة علمية. وقد نقوش في هذه الجلسات قرابة المائتان وستون (الفين

وستماتة) بحث، مما يجعل محاولة تحديدها في محاور أو موضوعات محددة مقننة أمر غاية في الصعوبة، ولذا سأكتفى لفرض هذا التقرير هنا بالإشارة إلى بعض الموضوعات والقضايا التي برزت خلال الأيام الخمسة الأولى لهذا المؤتمر.

اليوم الأول : دارت فيه جلسات علمية كثيرة تناولت موضوعات متعددة من أهمها : المتقد والممارسات الدينية، الثقافة الأميركية وتصورات حول مفهوم التكيف، الأنثروبولوجيا والرعى النقدي، الميتاثنوغرافيا، تقييم للأنثروبولوجيا في أمريكا اللاتينية، الثقافة الرأسمالية الحديثة، اللغة والثقافة والمعان الخاصة بالجماعات الإثنية، حلقات علمية أحياء لذكرى بعض الأنثروبولوجيين البارزين (جون اديز ومورتن فرييد)، قضايا حول موضوع النوع (الذكورة والأنوثة) في الدراسات الأنثروبولوجية، دورة الحياة عند الرئيسات، قضايا في الأنثروبولوجيا التطبيقية، وتشكيل المجتمعات المركبة في أمريكا الوسطى والأنثروبولوجيا الليكيتكية.

اليوم الثاني : كانت أبرز الموضوعات والقضايا التي دارت في جلساته حول : موضوعات تاريخ النظرية الأنثروبولوجية، التراثية والأندولوجيا، موضوعات في الأنثروبولوجيا الطبية، قضايا حول الصيغ والاتجاهات الجديدة في البحث الأنثروبولوجي، قضايا حول الأدبيات النسائية والأنثروبولوجيا، حلقات حول الهوية الاجتماعية والمجتمعات التعددية، الأنثروبولوجيا والأدب، التبادل والأصاحي في الصين، مستقبل الدراسات التطورية في الأنثروبولوجيا الفيزيقية، دراسات حول تكيف الفرد والجماعات في إيكولوجية الحرب الطويلة المدى، الاقتصاد السياسي للمجاعة في إفريقيا، التغير والثبات في مجتمع هايتي، الثقافة والأنثروبولوجيا في العالم ما بعد الحديث، لويس هنري مورجان : الأسطورة والتراث، موضوعات في الأنثروبولوجيا الرمزية، الأساطير والهوية الذاتية، الأنثروبولوجية الحضارية ودور الأنثروبولوجيين في إعادة بناء المدن، وجلسة حول رابطة الأنثروبولوجيين الأمريكيين : تاريخها ومضامين تطورها. ودارت في هذا اليوم أيضا ندوة كبيرة تحت عنوان : «المؤلف يقابل نقاده : شيرى أوترن والنظرية في الأنثروبولوجيا، وشارك فيها سبعة أنثروبولوجيين متخصصين في النظرية، وحضرها قرابة الخمسمائة مستمع.

اليوم الثالث : كانت أبرز القضايا والموضوعات التي دارت حولها جلسات هذا اليوم هي : نظم التبادل والتمايز في القوة السياسية، دراسات إركيولوجية في المجتمعات المركبة، دراسات في الأنثروبولوجيا الطبية، الشيوخة والثقافة والصحة، التناقضات والتغير في النوع (الذكورة والأنوثة)، المعاني الجنسية في الثقافة الأمريكية، ثقافة النظام الرأسمالي الحديث، وجهها لوجه مع النظام الرأسمالي، البحث الأنثروبولوجي في المجتمعات الاشتراكية، الهجرة والهوية الاجتماعية، التعابير الرمزية لدى الطبقة العمالية في حالات التكيف والمقاومة، موضوعات في الأركيولوجيا، الأنثروبولوجيا والمتحف، قضايا في الأنثروبولوجيا القانونية، الأنثروبولوجيا كعرض سياحي واجتماعي، تحرير الأنثروبولوجيا من التراث الاستعماري، بالينوفسكي غدا : مستقبل الأنثروبولوجيا، والمشاكل الاجتماعية الحديثة من منظور أنثروبولوجي.

اليوم الرابع : أما أبرز القضايا والمواضيع التي دارت في جلسات اليوم الرابع فقد كانت : قضايا في الأنثروبولوجيا النفسية، ضرب الزوجات من منظور ثقافي مقارن، الشيوخة في أطرها

البني، الصراع والوفاق : منظورات في الممارسة الأنثروبولوجية، دراسات في مجتمع الرجال والنساء في فنلندا، الملكية وسياسة الأيكولوجيا في افريقيا الزراعية، نحو تطوير أنثروبولوجية الدولة الحديثة، البنى الذهنية والايديولوجيا الثقافية، مكان العمل وتحليل علاقات التفاعل، شعائر الموت في أوروبا : منظور تاريخي اجتماعي، وجلسة حول لغات الهند الأمريكيتين. ومن أبرز وأهم الندوات التي حدثت في هذا اليوم وحضرها قرابة السبعائة من المشتركين في المؤتمر كانت ندوة تحت عنوان «حوار بين الأنثروبولوجيا والعلوم الانسانية الأخرى : ادوارد سعيد والبحث لتمثيل المستعمر (يفتح الميم)». وقدم ادوارد سعيد من جامعة كولومبيا بحثا بعنوان : Representing the Colonized استغرق ساعة كاملة في قراءته، ثم عقب عليه أربعة أنثروبولوجيين، وبعدها فتح المجال للاستماع لبعض الاسئلة والمداخلات.

اليوم الخامس : أهم مواضيع هذا اليوم كانت، النظم الطبية المتغيرة من منظور اقتصادي ثقافي، التراتبية في مجتمعات تتجه نحو النظام الرأسمالي، صراع الأدوار بين الباحث والمبحث والهوية في المجتمع الأمريكي، أخطار البحث الميداني في الأنثروبولوجيا، قضايا في مناهج البحث الاثنوجرافي، الكمبيوتر وامكانياته في حل بعض مشاكل البحث الأنثروبولوجي، الذات في الثقافة اليابانية، دراسة السياسة المحلية من خلال التاريخ والثقافة، بحوث في موضوع التنشيف والهوية وبناء التقاليد الجديدة، قضايا في التنمية الاقتصادية، اثنولوجية الثقافة التنظيمية، الحب الرومانسي من منظور ثقافي مقارن، تحليل لشعائر الزار في مصر والسودان وأثيوبيا، اتجاهات حديثة في الطب الشرعي، دور المرأة والقوة الاجتماعية، تغير الشعائر المقدسة الى فولكلور، الثبات والتغير في المجتمعات الأوروبية حول البحر المتوسط، والطبقة والاثنية : قضايا في المجتمع الكايس. وفي نفس هذا اليوم قدم كاتب هذا التقرير بحثا عنوانه «الفندق الدولي والثقافات المتغيرة : دراسة حالة الكويت» وقد ادرج هذا البحث في جلسة حملت عنوان الجماعات الاثنية والهجرة والديناميات الثقافية.

واخيرا فإن أهم كسب للمشاركة في مؤتمر ضخم كهذا حصوله على زاد علمي دسم ومشاركته في تجربة مفيدة، لتطوير قدراته المهنية، إضافة لاتصاله وتعرفه بشكل شخصي مباشر على العديد من المفكرين والباحثين المرموقين في ميادين الأنثروبولوجيا المختلفة، الأمر الذي يثير فيه شعورا قويا بالانتهاء لجماعة مهنية متميزة تمتد عبر الحدود والقوميات.

ندوة

حول تشريعات ومستويات العمل

تونس من ٢٣ مايو - ٤ يونيو ١٩٨٨

أحمد زكي بدوي

الاسكندرية - مصر

عقد المركز العربي لتطوير ادارات العمل بتونس ندوة حول تشريعات ومستويات العمل

خلال الفترة من ٢٣ مايو / أيار الى ٤ يونيو / حزيران ١٩٨٨ . كان الهدف من الندوة تمكين المشاركين من الاطلاع على تشريعات ومستويات العمل العربية والدولية من خلال العروض التي تعالج المحاور الرئيسية لتشريعات ومستويات العمل ، وكذلك تبادل الآراء والمعلومات حول القضايا الرئيسية المتعلقة بتشريعات العمل ومناقشة التجارب القطرية وابرار أهم الاحتياجات الفنية وتحديد الأولويات . وقد شارك في أعمال الندوة عشرون موظفا من كبار المسؤولين في الإدارات المعنية بتشريعات ومستويات العمل من سبعة عشر بلدا عربيا كما شارك في الندوة ممثل عن منظمات العمال العربية من الاتحاد العام التونسي للشغل ، وممثل عن منظمات أصحاب الأعمال من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية .

تولى تقديم العروض الفنية خبراء متخصصون في مجال تشريعات ومستويات العمل ممن يتمتعون بخبرة وكفاءة علمية وفنية ، ويتمى هؤلاء الخبراء الى عدة بلدان عربية وهيئات عربية ودولية ، وقد تحلل تلك العروض مناقشات مستفيضة ساهمت في إثراء المعلومات وتكثيفها . وتولى المشاركون في الندوة عرض أوراقهم القطرية ، التي تناولت واقع تشريعات ومستويات العمل في بلدانهم ، وتشمل بصفة خاصة المحاور التالية : نشأة وتطور تشريعات العمل الوطنية ، الجهات التي تشارك في اقتراح واعداد وقرار تشريعات العمل ، الصعوبات أمام اصدار التشريعات العمالية وتعديلها والعقبات أمام تطبيقها بالشكل الصحيح ، نبذة عن المواضيع التي تعالجها التشريعات العمالية ، الموقف من اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية والعربية ، وكيفية قيام الجهات المسؤولة بمرض نصوصها على السلطة المختصة للنظر في امر اقرارها ، وأثر اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية والعربية على تشريعات العمل الوطنية . وقد التقت وجهات نظر المشاركين حول المقترحات التالية :

اولا - تشريعات العمل العربية : التأكيد على ضرورة جعل تشريعات العمل العربية أكثر مواكبة لمقتضيات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق في البلدان العربية ، بما يساعد على زيادة الانتاج وحماية الحقوق الأساسية لأطراف العمل ، وفقا لما جاء في مستويات العمل العربية والدولية بما يعزز بالتالي التوازن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية . ولاحظت الندوة أن بعض تشريعات الدول العربية لم تتضمن أحكاما حول المفاوضة الجماعية وابرار عقود العمل المشتركة ، لهذا تدعو أن تكفل تشريعات الدول العربية حق المفاوضة الجماعية وابرار عقود العمل المشتركة وتنظيم إجراءاتها ونطاقها وآثارها .

تؤكد الندوة على أن تسعى الدول العربية الى اصدار تشريعات عمل مقاربة فيما يتعلق بنطاق تطبيق القانون ، الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل ، الاجازات المختلفة واحكام التنظيم النقابي ، اشراك العمال في الادارة ، حماية المرأة العاملة العربية ، وتوفير الضمانات الأساسية للعمال في التأمينات الاجتماعية الشاملة . كما ناقشت الندوة قضايا الأجور والحد الأدنى للأجور في التشريعات العربية ، وأكدت بالتالي على أن تقوم الدول العربية بوضع نظام للحد الأدنى للأجور يجمع جميع العمال بعد التشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال بشأن تحديد فئات العمال الواجب حمايتها وتدعو الدول العربية لأن تقوم في تحديد الحد الأدنى حاجات العمال وأسرههم مع

مراعاة المستوى العام للأجور وتكاليف المعيشة وكذلك العوامل الاقتصادية ومستوى الكفاية الانتاجية.

تقتضي الحماية الأساسية للصحة وتوفير السلامة المهنية للعاملين في الدول العربية أن تعمل هذه الدول على وضع التشريعات الحديثة الملائمة في تنظيم هذا الجانب الهام وتطوير التشريعات القائمة في هذا المجال بما يؤدي الى تحقيق انتاجية متطورة ومتقدمة وسلامة العمال في عملهم، كما ترى الندوة أهمية تكوين لجان وطنية تضم ممثل الهيئات المعنية، ووضع برامج عملية في كل بلد لمتابعة مدى تطبيق هذه التشريعات. وتؤكد الندوة على ضرورة السعي لكي تشمل تشريعات العمل في البلدان العربية مختلف فئات العاملين وعلى الأخص عمال الزراعة والقطاع غير المنظم وذلك في اطار توسيع مظلة الحماية والرعاية الاجتماعية.

ترى الندوة أنه عند سن تشريعات العمل ضرورة الأخذ بالمبادئ العامة التالية: حق العمل، حرية العمل، تكافؤ فرص العمل، المساواة في المعاملة، المشاركة بين أطراف الانتاج، استقرار العمل، حماية العامل، حرية التنظيم والمفاوضة الجماعية وترى الندوة أهمية لجميع قوانين العمل المتفرقة في مجموعة واحدة لجعلها في متناول الجميع ولتسهيل الرجوع اليها من قبل جميع الأطراف المعنية كما تؤكد الندوة على ضرورة انشاء وتطوير الأجهزة الادارية المختصة بتشريعات العمل ودعمها بالموظفين الفنيين والمؤهلين، وضرورة وضع برامج تدريب قطرية وعربية تكفل رفع الكفاية للعاملين في قطاع تشريعات العمل وتمكينهم من مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي ودراسة مضمون مستويات العمل العربية والدولية.

ثانيا - مستويات العمل العربية : ترى الندوة أهمية اصدار اتفاقيات عمل عربية تكون نابعة ومعبرة عن الحاجة الفعلية للمواطن العربي في مجال العمل، كما تعتبر مسلكا عمليا لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وتؤكد الندوة أيضا على أن تعمل الدول العربية - من خلال الأطراف الثلاثة - على دراسة اتفاقيات العمل والتصديق عليها وفقا لظروف وأوضاع كل دولة، وأن تعرض الدول تقاريرها المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقيات على أطراف العمل قبل تقديمها الى مكتب العمل العربي. وتشيد الندوة بالدور الهام لمنظمة العمل العربية، التي تسعى الى التقريب بين تشريعات العمل العربية في الوقت الراهن، والعمل على وجود تشريع عربي متكامل في المستقبل، وتدعو الندوة كذلك الدول العربية الى ضرورة توحيد المصطلحات في التشريعات العمالية العربية، وكذا توحيد النصوص القانونية العامة التي تنفق في مضامينها مع كافة التشريعات العربية.

ثالثا - مستويات العمل الدولية : يبدى المشاركون في الندوة اعتزازهم بالدور الكبير الذي تقوم به منظمة العمل الدولية في وضع الاتفاقيات والتوصيات التي أصبحت مصدرا هاما لتشريع العمل في مختلف الدول، وساعدت بذلك على تحسين شروط وظروف العمل بما ينسجم مع المبادئ والأهداف القائمة على أساس حرية التنظيم وتكافؤ الفرص في الاستخدام والمساواة في معاملة العمال، وإيجاد أفضل العلاقات بين طرفي الانتاج، وضمان السلامة من الاخطار المهنية، وتوفير سبل الضمان الاجتماعي بمختلف جوانبه وغير ذلك من الأمور. ويرون أيضا أن من المفيد جدا أن

يتم التنسيق بين الدول العربية من أجل استعراض ودراسة جميع اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية، والاتفاق فيما بينها على التصديق على مجموعة مناسبة من تلك الاتفاقيات، وتبني احكام مجموعة من التوصيات، نظرا لاهمية هذا التنسيق في إيجاد التقارب بين تشريعات العمل العربية فيما بينها من جهة، وتقريب هذه التشريعات مع المستويات الدولية من جهة أخرى. وتقترح الندوة كذلك وضع دراسة حول تقارير لجنة الخبراء القانونيين بمكتب العمل الدولي عن مدى إيفاء الدول العربية بالتزاماتها فيما يتعلق بتطبيق مستويات العمل الدولية وذلك قصد تتبع مدى تطور تشريعات العمل العربية.

مقترحات عامة : تؤكد الندوة على أن تقوم منظمة العمل العربية بالسعى الى إيجاد وسائل قانونية وضمانات أساسية لحماية حقوق العمالة العربية العاملة في مختلف البلدان العربية، بحيث لا تضار تلك العمالة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث بالبلدان العربية، وتؤثر سلبا على حقوق العامل العربي. وتؤكد أيضا على أهمية دور أطراف الانتاج في النهوض بمسائل العمل وفي حل المنازعات العمالية الفردية والجماعية لما للاتحادات المهنية من أهمية في هذا المجال كما تقترح ضرورة العمل على توسيع استعمال اللغة العربية في المراسلات والتقارير المطلوبة والموجهة بين مكتب العمل الدولي والبلدان العربية التي تواجه صعوبات في هذا الشأن.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية، عن تولد الاصدارات الخاصة التالية:

- ١- فلسطين
- ٢- القرن المجري الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- النضج الحضري عند الناشئة بالكويت
- ٥- يابيه .

سعر العدد دينار كويتي واحد

مشعل دخيل المشعل، بيت التمويل الكويتي : القدرة على الحياة والنمو كمؤسسة مالية لاربوية، (رسالة دكتوراه) جامعة الولايات المتحدة الدولية ١٩٨٧م.

تقع الرسالة في ٢٢٧ صفحة عدا الفهارس والملاحق. وقسمت الرسالة الى خمسة أبواب. تناول الباب الأول مشكلة البحث وأهميته، وأفرد الباب الثاني لاستعراض ماكتب من أدبيات في موضوع النظام المالي الاسلامي ومقارنته بالأنظمة الرأسمالية والشيعية (بدرجاتها المختلفة) وطبيعة عمل المؤسسات المالية الاسلامية، وجاء الباب الثالث ليبيّن منهج البحث من حيث طريقة جمع البيانات المالية وبيانات الرأي ويشرح الأسلوب الذي اتبع في التحليلين المالي والاقتصادي. ثم يأتي الباب الرابع ليعرض نتائج البحث المباشرة ويستنبط الضمنية منها. ومن ثم تختتم الرسالة بباب خامس يقدم ملخصاً للرسالة بكاملها ويعرض التوصيات.

تتبع أهمية موضوع هذه الرسالة من كونها تبحث بالتحليل والمقارنة العملية (وليس النظرية) لتحقيق الأهداف التالية :

الهدف الأول، دراسة تجريبية تحليلية لتقييم الأداء المالي لبيت التمويل الكويتي (كشركة استثمار) مقارنة بمتوسط الأداء المالي لقطاع شركات الاستثمار الكويتية (للسنوات ٧٩ - ١٩٨٤م).

الهدف الثاني، دراسة تجريبية تحليلية لتقييم الاداء المالي لبيت التمويل الكويتي (كمصرف) مقارنة بمتوسط الاداء المالي لقطاع البنوك الكويتية (للسنوات ٧٩ - ١٩٨٤).

الهدف الثالث، استكشاف الحاجات والمتطلبات المصرفية لزبائن بيت التمويل الكويتي، من ناحية، ولزبائن المصارف الكويتية الأخرى، من ناحية ثانية، وقياس الى أي مدى تختلف الأهمية النسبية التي يعلقها فريقا الزبائن (فنيا بينهما) على العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والحديثة في تعاملها مع نوعي المصارف (الاربوية والربوية، على التوالي).

الهدف الرابع، استكشاف دقة ادراك - على شكل تنبؤات - الادارة في بيت التمويل الكويتي لاحتياجات ومتطلبات عملائهم المصرفية والأهمية التي يعلقها هؤلاء الزبائن على العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والحديثة عند تعاملهم مع هذه المؤسسة، وذلك من أجل تقديم توصيات محددة لتحسين الأداء وزيادة حصة المصرف في السوق.

مدخل البحث، ان مدخل البحث يعتبر ذا عناصر وصفية Descriptive - Elemental Approach. وقد تم اتباع أسلوب البحث المستندي للحصول على بيانات تاريخية للقيام بالتحليل

المالي اللازم لتحقيق المهدفين الأولين. أما فيما يخص التحليل الاحصائي اللازم لتحقيق المهدفين الثالث والرابع فقد قام الباحث بتصميم ثلاثة نماذج : اثنان منها لاستبيانات الرأي (أحدهما لزيائن بيت التمويل الكويتي والآخر لزيائن المصارف الكويتية الأخرى)، والثالث لمقابلات مسؤولي بيت التمويل الكويتي. وقد اعتمد الباحث معايير محددة لصلاحية مصادر البيانات التاريخية، وأخرى لشروط عناصر العينة (حجم العينة التي قبلت للتحليل الاحصائي = ٧٠٠ عنصر، ٥٩٠ منها لبيت التمويل الكويتي، و٢١٠ للبنوك الكويتية الأخرى). وقد استغرق جمع بيانات الاستقصاءات والمقابلات مدة شهرين (مايو ويونيو ١٩٨٥) بحضور الباحث وتحت اشرافه التام.

تحليل البيانات، المقارنات المالية بين أداء بيت التمويل الكويتي ومتوسط أداء قطاع شركات الاستثمار الكويتية الداخلة في العينة (٧ شركات) تمت في اطار تحليل العائد / المخاطرة : Risk / Return الذي قدمه Joseph F. Sinkey, ١٩٨٣. أما المقارنات المالية بين أداء بيت التمويل الكويتي ومتوسط أداء قطاع البنوك الكويتية الداخلة في العينة (٩ بنوك) فقد تمت بتحليل نسب مالية مختارة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية Time - Series . إضافة الى ذلك فقد تم اجراء تحليل للاتجاه العام Trend - Analysis . لمكونات ميزانية بيت التمويل الكويتي وحساب الأرباح والخسائر على مدى السنوات الست الواقعة تحت الدراسة، وذلك لابرز مواضع القوة والضعف في تلك المكونات، بغية الوصول الى بناء الهيكلية المثل لها. وفيما يخص التحليل الاحصائي للآراء الواردة في الاستبيانات فقد استخدم أسلوب تحليل الانحرافات باتجاه واحد One - Way Analysis of Variance ; ANOVA لمقارنة قيم متوسط الاجابات لزيائن بيت التمويل الكويتي مع متوسط اجابات زيائن البنوك الأخرى. أما فيما يتعلق بدقة تنبؤات ادارة بيت التمويل الكويتي في تحديد احتياجات زبائنهم المصرفية والأهمية التي يعلقها هؤلاء الزبائن على العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية عند تعاملهم مع هذه المؤسسة فقد استخدمت المقارنات النسبية فقط، بين توقعات الادارة وماتم معرفته من اجابات الزبائن الفعلية، وذلك لصغر حجم عينة الادارة (٣٥ مستولا) مقارنة بحجم عينة الزبائن العاديون (٥٥٥ زبونا). وتجدر الإشارة هنا الى أن زيائن بيت التمويل الكويتي تم تصنيفهم الى زيائن تجار وزيائن عاديون ، وكذلك الأمر بالنسبة لزيائن البنوك الأخرى.

أهم النتائج ، تبين من التحليل (باستخدام أسلوب المربعات الصغرى - الطريقة المباشرة : Least - Square Principle, Direct Method) أن الأداء المالي لبيت التمويل الكويتي - بصفة عامة - كان افضل من متوسط الأداء المالي لقطاع الاستثمار خلال فترة الدراسة. كذلك فإن ذلك الأداء كان - بصفة عامة - أفضل من متوسط الأداء المالي للقطاع المصرفي فيما يخص متوسط نسب النمو السنوية. أما فيما يخص نسب الربحية المختارة فقد كان أداء بيت التمويل الكويتي أدنى من متوسط تلك النسب للقطاع المصرفي خلال فترة السنوات الست الواقعة تحت الدراسة. أيضا فقد بين التحليل الاحصائي وجود خلط من النتائج فيما يتعلق بالأهمية النسبية التي يعلقها زيائن بيت التمويل الكويتي وتلك التي يعلقها زيائن البنوك الأخرى على العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية عند تعامل فريقَي الزبائن مع تلك المؤسسات المالية. وفي حالات كثيرة لم يظهر التحليل اختلافات ذات دلالة احصائية بين فريقَي الزبائن في هذا الموضوع. وقد تبين

كذلك وجود فوارق بين نظرة الزبائن التجار ونظرة الزبائن العاديين لدى أهمية العوامل المذكورة عند التعامل مع تلك المؤسسات المالية. إلا أنه - باستثناءات طفيفة - اتضح جلياً أن زبائن بيت التمويل الكويتي يعطون وزناً أكبر لتلك العوامل مقارنة بزبائن البنوك الأخرى (الفوارق كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى $P \leq 0.05$). وأخيراً فقد وجد خليط من النتائج فيما يخص مدى دقة توقعات إدارة بيت التمويل الكويتي للأهمية النسبية التي يعلقها زبائنهم على العوامل المذكورة عند تعاملهم مع هذه المؤسسة.

الخلاصة، بُنيت الدراسة جدوى - بل وأهمية - النظام المالي الاسلامي في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي. وأن نظرية الاقتصاد الاسلامي هي الأصلح - على الإطلاق - لأي مجتمع يسعى إلى الاستقرار والتوازن في أي مكان وأي زمان. واتضح أن المؤسسات المالية الاسلامية تواجه تحداً - وأحياناً عداً - على المستويين المحلي والعالمي، وأن نجاح هذه المؤسسات يعتمد اعتماداً كبيراً على قبولها لهذا التحدي بعقلية علمية وعملية فاعلة من جهة، وعلى درجة إيمان القائمين على هذه المؤسسات برسالتها، من جهة أخرى. اتضح من الدراسة أيضاً وجود بعض نواحي القصور - البرر أحياناً - في الأداء المالي لبيت التمويل الكويتي والتي يجب معالجتها.

أهم التوصيات، يوصي الباحث بيت التمويل الكويتي بالتوسع في منح القرض الحسن ويمكن القيام بهذا الدور كالتالي: ينشئ بيت التمويل الكويتي صندوقاً لهذا الغرض يؤل بواسطة المحسنين المقتدرين مع ضمان رؤوس أموالهم من قبله. وحتى تقلل مخاطرة بيت التمويل الكويتي إلى حدها الأدنى يمكن استحداث صندوق ضمان تكافلي لتغطية ماسينعدم من تلك القروض تشترك فيه البنوك اللاربوية بدفع أقساط سنوية. وتكون تغطية القروض الحسنة المدعومة بحد أقصى من التعويض متفق عليه بين تلك البنوك أو بنسبة محددة من الخسارة الفعلية. ويرحل فائض أقساط التأمين في نهاية السنة المالية لاشتراكات العام المقبل للبنوك المؤمنة أو تحمّل تلك البنوك بنصيبها من الخسارة في حالة عدم كفاية أموال التأمين لتغطية الديون المدعومة في ذلك العام. كما أن أموال التأمين هذه يمكن استثمارها طوال العام بما يعزز مركز هذا الصندوق التعاوني. يوصي كذلك بزيادة النشاط التسويقي لبيت التمويل الكويتي من خلال وسائل الاعلام المختلفة. كما يوصي الباحث بتغيير اسم بيت التمويل الكويتي ليعكس حقيقة خصوصيته وطبيعة عمله كمؤسسة مالية لاربوية. والمسمى المقترح هو: (مصرف التمويل والاستثمار اللاربوي الكويتي) أو اختصاراً (مصرف الكويت اللاربوي). ويثبت الدراسة ضرورة تحسين خدمات بيت التمويل الكويتي فيما يخص توسيع شبكة المصارف المراسلة له في الخارج، وتحسين أداء العاملين في المؤسسة لرفع مستوى خدمة الزبائن. ويتوجب إلزام الزبائن بالتقيد بالنظام أثناء انجاز معاملاتهم المالية، وذلك عن طريق وضع حبال تبين خطوط الختملة (الأولوية في الدور)، بهدف القضاء على شكاوي الازدحام في مقر المؤسسة. كذلك فإن اختيار وتعيين الموظفين الذين يؤمنون بفلسفة بيت التمويل الكويتي أمر مهم يوصي به. أيضاً يوصي بضرورة مراقبة مستوى كفاءة الأداء باستمرار، وكذلك وضع تصور واضح ومدروس لخطط واستراتيجيات المستقبل المنظور وما وراءه. كذلك يوصي بالمتابعة المستمرة فيكلية أصول المؤسسة (المدة للربح وغير المدة له) للوصول لدرجة الاستخدام الأمثل لتلك الأصول. كذلك فانه يوصي بالتوسع في تنوع المحفظة الاستثمارية Portfolio Diversification وجعلها أكثر طموحاً إقليمياً ودولياً.



قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة

الكويت 13055

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ ستان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات
بعدد () نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك _____ نقدا/ شيك
☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

..... الاسم:

..... المهنة/ الوظيفة:

..... العنوان:

.....

.....

.....

التوقيع

لتاريخ / /

Arab Mass Culture: Problems and Solutions

Essam S. Mousa

The mass media in the Arab world plays a significant role in socialization and promotion of cultural and developmental standards. It has been severely criticized by scholars of Arab communication, mainly for lowering cultural standards and tastes, encouraging consumerism, promoting foreign values, and alienating recipients. Because of this concern, a model for Arab mass culture has been presented in this paper. The model views mass culture as one component of a larger process, which also includes cultural heritage, the writer/critic role, Arab mass media and content, the producer/artist role and the audience. These components interrelate and affect each other and each is discussed in the light of problems which currently affect the mass media. Solutions are proposed to deal with these problems, with the ultimate aim of developing Arab mass culture.

Spatial Hierarchies and Social Hierarchies: The Moroccan Case

Kais Marzouk el-Ouariachi

This paper expounds theses which go beyond the idea of country-city relationships, and focus instead on the relationship between space centre and space periphery. The study involves the Eastern Rif area of Morocco on one hand, and the relationship of this area with the national metropolis (Rabat-Casablanca) on the other. The concept of dependency is adopted as a theoretical and methodological tool to refer to both the economic basis of the urbanization process and space property at both the regional and metropolitan levels. It is important to investigate the social functions of peripheral spaces in relation to the central space when considering rural exodus to the metropolis. The demand for housing is closely linked to both production and reproduction. This paper tries to show the important consequences of urbanization in the Eastern Rif area, such as economic introversion, political assimilation and social and cultural marginalization.

Toward a Better Congruence Between the Characteristics of the Individual, Task, Organization and the External Environment

Hussein M.A. Alawi

Organizational behavior theories aim at the achievement of a man-organization congruence through the design of jobs and the use of a 'generalistic' approach in analysis. It is usually assumed that all individuals respond favourably to methods such as MBO, job enrichment, and quality circles, but rarely do these studies take individual differences explicitly into account. The first purpose of this study is to analyse the process of 'congruence' at the levels of the individual, job, organization and external environment. Driver's four-style model (the decisive, hierarchic, flexible, and integrative) is employed in this analysis. The second aim is to use the theory of cognitive style to anchor the 'differentialist' approach with management contingency theory. The underlying premise is that cognitive style is the corner stone of job and organization design, and that each style fits a particular job, organization and external environment of unique characteristics. The study concludes by identifying the causes of mismatch and by proposing recommendations that could lead to a stronger and healthier congruence between the individual and the organization.

Prospects for International Utilization of Natural Gas

Yousuf Hasan Mohammad

The paper discusses the current status of natural gas reserves, and its production and consumption, including the latest developments in methods of utilization. The international trade picture is concisely presented, covering aspects ranging from the historical development to cost estimates of transportation via pipelines and specialized tankers. There are several impediments to the growth of the natural gas trade, and these are outlined with an explanation of the current and proposed pricing schemes. The current pricing formulas are inherently biased in favor of either the producers or consumers. A major factor in the continued growth of international trade in natural gas is, therefore, agreement on a pricing scheme that ensures a fair rate of return for all parties involved. Due to the recent decline in oil prices, this has become a pressing issue.

Managerial Values of Foreign and Local Manpower: A Cross Cultural Field Study

Mohammad I. al-Twajery

This study investigated the relationship between managerial values of both foreign and local managers in Saudi Arabia. The managerial values were concerned with attitudes of managers toward fellow workers and the company. The random sample was composed of 158 participants : 83 Saudi and 75 non-Saudi managers. The non-Saudi group was composed of several different nationalities (Indians, Pakistanis, Filipinos, Thais and Europeans). The findings indicated that both groups have positive attitudes toward their fellow workers and the companies they work for. There is a positive and significant relationship between the feelings of the Saudi group and the non-Saudi group with regard to fellow workers and the companies. However, there is a significant difference between the Saudi and non-Saudi groups with regard to the feelings of fellow workers.

Social Ecology of Amman

Kayed O. Abu Sabha

In the last few decades Amman, the capital city of Jordan, has witnessed tremendous growth in both area and population, and this has greatly affected the internal structure of the city. The purpose of this study was to investigate the social ecological structure of the city by examining the spatial variations of certain socioeconomic and housing characteristics. Fifty one variables were chosen from the 1979 census for each block within the city, and a principal component analysis was applied, the result being the factor loading and score matrices for six factors. These were depicted on maps to show the spatial patterns of these derived factors. Each factor was found to be correlated with certain variables. It is concluded that the social ecology of Amman can be explained with reference to certain factors related to economic and housing characteristics, in addition to others reflecting occupational and demographic differences.

Working Mothers and Social Behavior of Primary School Children in al-Madinah al-Munawwarah : A Comparative Study

Mahmoud A. Munsil

Mothers have a great influence on the social behavior of their children and the development of their social life. Saudi Arabian women have recently taken up occupations in schools, hospitals and administration to share in the development of their country. Some studies claim that women should stay at home as mothers and home makers, whereas other studies suggest that women should work outside the home. This particular research investigates the differences in social behavior between children of working and non-working mothers. A sample of 400 primary school pupils were selected from schools at al-Madinah al-Munawwarah. Data was collected using a socio-cultural status survey form, a social behavior checklist, and an intelligence test involving drawing a man. The data was analyzed and showed that there were no significant differences in social behavior between both boys and girls of working or non-working mothers. There were also no significant differences in social behavior between boys and girls in all groups of the study.

The Extent of Job Stress among Employees in Selected Social Occupations

Ali Askar

Ahmad A. Abdullah

The purpose of this study is to determine and compare the extent of job stress among employees in special education teaching, nursing, social work and the psychological service. Factors such as experience, marital status, sex, and nationality were considered. A questionnaire was given to 353 individuals working in these occupations, and information was obtained on work load, role conflict, role ambiguity, task routine, social support, participation in decision making, performance evaluation and job security.

The results indicate a general low level of stress, although the nurses showed a higher degree of stress compared to other occupations. There was also a higher degree of stress among married males, and employees with 5 to 9 years experience. Job insecurity was experienced by both nurses and teachers, and the nurses also complained of exhaustion. In view of the importance of the relationship between employees and organizations, this study can be considered a starting point for further investigation.

Self-Evaluation of Health After Retirement and Some Social, Economic and Demographic Factors

Ibrahim M. Alobedy

The purpose of this study is to investigate the relationship between self-evaluation of health after retirement and some social, economic and demographic factors, such as previous occupation, length of employment, pension, age at retirement, level of education, and planning for retirement. The sample consisted of 500 retired men; the subjects were randomly selected and interviewed. The results indicate that retired men differ significantly in evaluating their health after retirement according to their previous occupations, level of education, size of pension, motivations for retiring, and planning for retirement.

The Correlates of Arab Military Expenditure and the Onset of the Arms Race: 1971 - 1984

Saleh A. al-Mani

This study attempts to delineate military spending in some Arab states and compare it with Israeli and Iranian spending over a fourteen-year period. It employs bivariate and multivariate correlation of military spending in constant dollars (1982 prices), as provided by the US Arms Control and Disarmament Agency. The study divides the Arab states into four categories: those confronting Israel (Egypt, Syria and Jordan); those facing Iran (Iraq and Saudi Arabia); and the two dyads of North Yemen vs. South Yemen and Algeria vs. Morocco. The chosen period is important historically since it witnessed the rise and decline of oil power. The researcher utilized four methods: 1) the application of a bivariate or multivariate regression analysis; 2) the application of Richardson's Arms Race model in each dyad of apparent arms race; 3) an experimental growth model of Richardson's model; and 4) Majeski and Jones' non-linear single state spending (ARIMA) model. The research found all except the third model to be effective, and regression results showed strong to moderate correlation in the military spending of certain dyads.

Contents**Vol. 16 No. 4 Winter 1988**

BOOK REVIEWS:

- 1 - Radical Islam : Medieval Theology and Modern Politics 305**
Emmanuel Sivan
Reviewed by: Ahmad Dhaher
- 2 - Problems of Science and Technology in the Arab World 316**
Ibrahim Badran
Reviewed by: Osama el-Kholi
- 3 - The Economic Development of Jordan 321**
Bichara Khader and Adnan Badran
Reviewed by: Jamil Tahir
- 4 - Bourgeois Society of the Late Twentieth Century 325**
V.N. Ivanoff
Reviewed by: Ziad al-Kabani
- 5 - Higher Education and the New International Order 332**
Bikas C. Sanyal
Reviewed by: Omar Khalaf
- 6 - Modern Education and the School Orientation System in Tunisia 335**
Balgasem Bin Salim
Reviewed by: Mohammad Akeelah

REPORTS AND CONFERENCES:

- 1 - Ishaq Qutub**
The New International Division of Labor in the Middle East 339
- 2 - Sulayman Khalaf**
The 86th Annual Meeting of the American Anthropological Association 343
- 3 - Ahmad Badawi**
Legislation and Classification of Labor 346

DISSERTATION ABSTRACTS:

- Mashal D. al-Mashal
The Kuwait Finance House : Viability and Growth as an Interest-Free Financial Institution

ABSTRACTS 350**ABSTRACTS 364**

Contents

Vol. 16 No. 4 Winter 1988

ARTICLES:

- 1 - **Saleh A. al-Mani**
The Correlates of Arab Military Expenditure and the Onset of the Arms Race : 1971 - 1984 17
- 2 - **Ibrahim M. Alobeidy**
Self-Evaluation of Health After Retirement and Some Social, Economic and Demographic Factors. 47
- 3 - **Ali Askar & Ahmad A. Abdullah**
The Extent of Job Stress among Employees in Selected Social Occupations 65
- 4 - **Mahmoud A. Munsi**
Working Mothers and Social Behavior of Primary School Children in al-Madinah al-Munawwarah: A Comparative Study 89
- 5 - **Kayed O. Abu Sabha**
Social Ecology of Amman 107
- 6 - **Mohammad I. al-Twajery**
Managerial Values of Foreign and Local Manpower: A Cross Cultural Field Study 137
- 7 - **Yousuf H. Mohammad**
Prospects for International Utilization of Natural Gas 157
- 8 - **Hussein M. Alawi**
Toward a Better Congruence Between the Characteristics of the Individual, Task, Organization and the External Environment 183
- 9 - **Kais M. el-Ouariachi**
Spatial Hierarchies and Social Hierarchies : The Moroccan Case 219
- 10 - **Essam S. Mousa**
Arab Mass Culture : Problems and Solutions 243

DISCUSSIONS:

- Ali Fahmi**
Values and Counter Values Regarding Development away from Capitalism or Through an Open-Door Policy 271

FEEDBACK:

- Aharshau al-Ghaali**
Scientific and Practical Components for Psychological Research in Morocco 287

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

*** Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.**

Subscriptions:

- * For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail); U.S. \$15 for all other countries (Air Mail).**
- * For public and private institutions - U.S. \$60 (Air Mail).**

*** Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.**

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

Published by KUWAIT UNIVERSITY

**An academic quarterly publishing research papers in
the various fields of the social sciences.**

Vol. 16 - No. 4 Winter 1988

EDITOR:

FAHED THAKEB AL-THAKEB

MANAGING EDITOR:

MOHAMMAD ABU-SABBAH

BOOK REVIEWS:

YAHYA FAYEZ EL-HADDAD

EDITORIAL BOARD:

FAHED T. AL-THAKEB

HASSA M. AL-BAHAR

ISMAIL S. MAKLED

MOHAMMAD S. AL-SABAH

SULAYMAN S. AL-QUDSI

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

عدد خاص من مجلة العلوم الاجتماعية

صدر عن مجلة العلوم الاجتماعية «عدد خاص». وللراغبين يمكنهم الحصول على هذا العدد من كافة المكتبات في الكويت والدول العربية أو الكتابة إلى المجلة. وفيما يلي الموضوعات التي تضمها العدد:

- | | |
|--|---|
| ■ عبد المجيد نشواتي، أحمد عودة،
صبحي خنفر | اثر التحصيل والجنس ومفهوم الذات في ادراك
عوامل النجاح والفضل المدرسي لدى طلبة الصف
الثاني الثانوي |
| ■ محمد صباريني، أحمد عودة،
خليل الخليلي | المعلومات البيئية لدى طلبة جامعة اليرموك |
| ■ محمد رفقي عيسى | استراتيجيات فهم التركيب اللغوي عند الاطفال
وعلاقتها بالقدرات العقلية. |
| ■ حسن زيتون، عبد المنعم حسن | مقياس اتجاه معلمي العلوم البيولوجية قبل
الخدمة نحو تدريس التطور العضوي. |
| ■ سهام أبو عيطة | تنظيم الحاجة الارشادية للطلبة الكويتيين
في جامعة الكويت. |
| ■ عادل ياسين، عبدالله الشيخ | دراسة في تقويم المعلم. |
| ■ محمد غزاوي، قاسم بدر | التصميم النظامي للمجمعات التعليمية. |
| ■ شبل بدران | حول الفلسفة العربية للتربية. |

للاستفسار يرجى الاتصال: مجلة العلوم الاجتماعية - ص.ب: ٥٤٨٦

الصفحة الكويت 13055

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 16 - No. 4 Winter 1988